جواد النوحي

مقاربة سياسية

للاستثمارات الأجنبية في المغرب



3 أبحاث

مؤسسة
الملك عبد العزيز - الدار البيضاء
Fondation
du Roi Abdul-Aziz - Casablanca



إهداء ٢٠١٠

الأستاذ الدكتور/ خالد عزب

جمهورية مصر العربية

جواد النوحي

مقاربة سياسية للاستثمارات الأجنبية في المغرب (2006-1990)

تقديم عبد الحي مودن

مؤسسة الملك عبد العزيز - الدار البيضاء
Fondation du Roi Abdul-Aziz - Casablanca

تندرج الكتب المنشورة ضمن **سلسلة أبحاث** في إطار برنامج أطلقته مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء سنة 2008؛ برنامج يقضي بنشر رسائل وأطروحات جامعية لباحثين شباب تتميز بقيمتها العلمية ودقتها الأكاديمية وتتناول بالدرس موضوعات خاصة بالبلاد المغاربية وبمحيطها التاريخي والثقافي، وذلك بغض النظر عن جنسيات المؤلفين ولغتهم.

صدر في نفس السلسلة

– الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني / حميد تيتاو، ديسمبر 2009

– فن المنقوشات الكتابية في الغرب الإسلامي / الحاج موسى عوني، ديسمبر 2009

الإيداع القانوني 2009 MO 3323
ردمك 8 - 3594 - 0 - 9954 - 978

زنقة المرجان، عين الذياب، أنفا – الدار البيضاء
الهاتف : 30 / 27 10 39 22 05 (212)
الفاكس : 31 10 39 22 05 (212)
البريد الإلكتروني : secretariat@fondation.org.ma
موقع المؤسسة : http://www.fondation.org.ma

الطباعة : منشورات عكاظ – 2010

« ...فعلى نسبة (مال) الدولة يكون يسار الرعايا، وعلى نسبة يسار الرعايا
أيضا وكثرتهم، يكون مال الدولة وأصله كله العمران وكثرته.
فاعتبره وتأمله في الدول تجده والله سبحانه وتعالى يحكم لا معقب لحكمه. »
عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق حامد أحمد الطاهر،
دار الفجر للتراث، القاهرة، 2004، ص. 450.

الإهداء

- إلى ذكرى أرواح أحبة سبقونا لدار الخلد والبقاء والدي، أخي، أختي وجدتي رحمهم الله.
- إلى أمي الحنونة، وإخوتي الأعزاء أطال الله في عمرهم.

لائحة مختصر الكلمات

1. المجلات

RFSP	المجلة الفرنسية للعلوم السياسية
BESM	النشرة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب
AAN	دليل سنوي لإفريقيا الشمالية
REMALD	المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية
RFFP	المجلة الفرنسية للمالية العامة
RIPC	المجلة الدولية للسياسة المقارنة
RJPEM	المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد

2. المؤسسات

CMC	المركز المغربي للظرفية
ALENA	اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية
CNUCED	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
OCDE	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
FEMIS	المنتدى الأورو متوسطي للمؤسسات الاقتصادية
FMI	صندوق النقد الدولي
OC	مكتب الصرف
BM	البنك العالمي
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
PNUD	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
IER	هيئة الإنصاف والمصالحة
MCI	وزارة التجارة والصناعة
DEPF	مديرية الدراسات والتوقعات المالية
CNRS	المركز الوطني للبحث العلمي
ANRT	الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
CERI	مركز الدراسات والأبحاث الدولية
AMI	الاتفاق المتعدد حول الاستثمار
IFRI	المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية
CGEM	الاتحاد العام لمقاولات المغرب

فهرس المحتويات

تقديم

يتابع جواد النوحي في هذه الدراسة التي هي أطروحة لنيل للدكتوراه نوقشت في جامعة محمد الخامس سنة 2008، نقاشا نظريا شكّل محورا مركزيا في التحاليل التي اهتمت بالنظام السياسي وطبيعة الدولة في المغرب منذ الاستقلال وارتبط بشكل وثيق بالجدال الإيديولوجي السياسي حول التغيير السياسي ومعوقاته. ينصب هذا النقاش على مدى وجود رأسمال خاص، سواء كان وطنيا أو أجنبيا، ذي قاعدة اقتصادية قوية من جهة، ومن جهة ثانية على مدى تأثير هذا الرأسمال على صنع القرار السياسي. تكمن أهمية هذه الأسئلة في كونها تقارب موضوع التغيير الذي يعرفه الاقتصاد المغربي ومخلفاته على البنيات الاجتماعية، وتتساءل عن آفاق تبلور رأسمال خاص وطبقة برجوازية قادرة على فرض خياراتها على النظام السياسي الذي ظل يعتبر تقليديا ومحافظا وغير عقلاني. أفرزت الإجابات عن هذه الأسئلة، والتي لا تقتصر على فترة الاستقلال بل نجد جذورها في كتابات فترة الحماية والتي سيكون من المفيد إعادة تقييمها اليوم، اتجاهات نظرية متباينة تأثرت بالأطروحات النظرية السائدة على المستوى الأكاديمي العالمي، وبالمواجهات السياسية المتقلبة بين القصر والحركة الوطنية. وبالرغم من بروز نصوص، بين الفينة والأخرى، أظهرت آفاق الرأسمال الخاص والاستثمارات الأجنبية في إحداث النمو الاقتصادي، فإن الاتجاه الغالب على الدراسات التي عالجت هذا الموضوع، بقي إلى حدود الثمانينيات يوثق لعجز الرأسمال الخاص على الدفع بالنمو الاقتصادي، وللتعارض القائم بين الرأسمال الأجنبي والتراكم الاقتصادي على المستوى الوطني. و لم تكن هذه الوضعية المتخلفة للرأسمال والرأسمالية قادرة على إحداث أي تغيير على المستوى السياسي، بل إنها كانت منسجمة مع نظام المخزن التقليدي. شكلت الماركسية ومدرسة «التبعية» المنبع النظري الرئيسي لهذه التحاليل، وكان حقل الاقتصاد الأكثر غزارة في إنتاج الدراسات في هذا المجال. منذ الثمانينيات حدثت تغييرات كبرى سارت في اتجاهات متعارضة مع هذه الأطروحات، إذ أعاد التقويم الهيكلي الاعتبار للرأسمال الخاص باعتباره أداة أكثر فعالية لإحداث النمو على حساب تراجع القطاع العام الذي لم يعد مصدر التدبير العقلاني من أجل تحقيق المصلحة العامة، بل مجالا لتبذير وإهدار الموارد، وتسخيرها لأغراض السياسة والمصالح الخاصة. ومثّل سقوط المعسكر الشيوعي ما اعتبرته تحاليل كثيرة، الدليل في مستوى الممارسة والتجربة على فشل بدائل الرأسمالية والقطاع الخاص في التدبير الاقتصادي. كما أن العولمة وأطروحاتها المدافعة عن مزايا السوق الحرة الدولية، وفوائد المبادلات التجارية وتوسع الاستثمارات الأجنبية، أدت إلى تهميش مدرسة التبعية ومنظريها. رافقت هذه التحولات هيمنة

لم تكف عن الترسخ في الكتابات الأكاديمية، وشكلت في نفس الوقت مرجعيات فكرية للسياسات الاقتصادية الليبرالية التي همت معظم دول العالم. لم يخرج المغرب عن هذا التحول، حيث حدث شبه إجماع على خيار اقتصاد السوق، واختفت الأطروحات الأكاديمية المناهضة للقطاع الخاص وللرأسمال الأجنبي. وفي نفس الوقت، فإن الدراسات التي اهتمت بالتحول السياسي، غلبت فيها المقتربات التي أهملت الأبعاد الاقتصادية في النظام والممارسات السياسية، وحصرت اهتمامها على الأبعاد الثقافية أو السياسية والقانونية.

أضع دراسة جواد النوحي في هذا السياق العام، والذي أعاد طرح الأسئلة التي أهملتها الأبحاث الجامعية في المغرب منذ التسعينيات مركزا على جانبين بالغي الأهمية: أولهما يرتبط بالتعريف بحجم الاستثمارات الأجنبية، وتتبع تطورها خلال ست عشرة سنة منذ 1990. ويقارب النوحي في ثانيهما مسألة تأثير الاستثمارات الأجنبية على النظام السياسي. يوثق البحث التنامي المتواصل للاستثمارات الأجنبية بالمغرب، بالرغم من التقلبات التي عرفتها خاصة خلال 2001 و2002. ويوظف معطيات إحصائية توضح تطور هذه الاستثمارات في المغرب وتقارنها بشكل جد مفيد مع عدد من البلدان. لكن المساهمة البارزة لدراسة النوحي تبرز في الفصول التي تعالج المسألة الشائكة، نظريا وتجريبيا، لمدى تأثير هذه الاستثمارات على النظام السياسي. الجواب الذي يقدمه النوحي هو أن «توسع الحرية الاقتصادية لا يعني إضعاف النظام السياسي أو خلق ظروف سياسية للدفع بالتطور الديمقراطي، بل إن الاستثمار الأجنبي قد يشكل حلقة لتقوية موارد مشروعية النظام السياسي وتوسيع قدراته للتحكم في المجتمع.» وتوصّل إلى هذا الاستنتاج معتمدا على قائمة طويلة من الكتابات التي عالجت النظام السياسي المغربي، وعلى النصوص القانونية، وعلى معطيات من الصحافة الاقتصادية، وعلى تتبع الخصائص السوسيولوجية لعينة من الفاعلين على مستوى الحكومة والإدارات والقطاع الخاص، موليا اهتماما خاصا للاتحاد العام لمقاولات المغرب. إن نتائج هذا المجهود الفكري مُرضية بدون شك، ومفيدة بالنسبة للدراسات التي تهتم بهذه الإشكالات التي من المتوقع أن تعود إلى الواجهة مرة أخرى، مع استمرار توسع الاستثمارات الأجنبية في المغرب، سواء تلك المرتبطة بالمشاريع الكبرى، والتي حصر النوحي اهتمامه عليها، أو بالمقاولات المتوسطة والصغرى التي تستثمر في مناطق مختلفة من المغرب والتي لا زلنا في حاجة إلى دراسات حولها. نحن أيضا في حاجة إلى دراسات تعيد التمحيص في أطروحة النوحي معتمدة على عينات أوسع من الفاعلين، وعلى معالجة مستفيضة لحالات ميدانية عن العلاقة بين المستثمرين الأجانب، وبين مراكز القرار سواء على المستوى المركزي أو المحلي. وهذه كلها مشاريع أبحاث ستساهم في إعادة خلق التقارب بين البحث السياسي والاقتصادي، والذي تراجع مع هيمنة المقاربات الثقافية للظاهرة السياسية، والتي تطبع البحث الجامعي في بلادنا منذ ما يناهز العقدين.

عبد الحي مودن

19 ماي، 2009

مقدمة

شكل ترابط الاقتصادي والسياسي موضوعا للنقاش والدراسة لدى الباحثين في القضايا السياسية، بحيث لم تعد الدراسات السياسية تغفل عن التعرض للتحولات التي تقع في الفضاء الاقتصادي. فلقد شهدت السنوات الأخيرة ازديادا ملحوظا في توظيف التحليلات الاقتصادية لتفسير الإشكالات السياسية، واستخدام أدوات التحليل السياسي لفهم التحولات الاقتصادية. وقد ساهم هذا الوعي في إحداث تطورات نوعية على مستوى الدراسات السياسية إلى درجة أن العديد من التحليلات والكتابات أصبحت تتحدث عن هيمنة أو اختراق اقتصادي لعلم السياسة[1].

يرصد هذا الكتاب* دور الاستثمارات الأجنبية الذي برز على امتداد العقدين الأخيرين كمتغير مركزي في حركية الاقتصاد العالمي، وكمحدد هام للسياسات الوطنية[2]، وكمؤشر تقاس من خلاله آليات اشتغال الدولة ومستوى فعالية واتساع تأثير العولمة[3].

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي

يبدو الاستثمار الأجنبي مفهوما مألوفا وبسيطا يمكن الإحاطة به بسهولة، غير أن الإمعان في عناصره يثير العديد من مظاهر الغموض المرتبطة بتباين تصورات الاقتصاديين والقانونيين لهذا المفهوم[4].

فوفقا للمقترب الاقتصادي ينصرف الاستثمار الأجنبي إلى «انتقال رأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة، كإنشاء مشروعات إنتاجية، أو المساهمة فيها أو الاكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض بهدف الحصول على عوائد مجزية بشرط أن يتم ذلك خارج النظام القانوني والنقدي والمالي والاقتصادي للدول المستثمرة»[5].

أما المفهوم القانوني فينصرف إلى اعتبار الاستثمار الأجنبي «رأسمال معين (مادي أو معنوي) يستهدف تحقيق غرض معين (تحقيق مشروع ما) مصدره جهة أو جهات أجنبية،

ويخضع للقواعد والأحكام التي تتضمنها القوانين الوطنية الخاصة بالاستثمار المذكور، وقد يتخذ هذا الاستثمار صيغة اتفاقية أو عقد، أو يتم تنظيمه من خلال قانون خاص به»[6].

وإذا كان الاستثمار الأجنبي يتحدد بجنسية المستثمر، فإنه يتعين التمييز بين الاستثمارات التي يقوم بها أشخاص طبيعيون وبين تلك التي تتم في إطار شركات. فبالنسبة للشخص الطبيعي يحدد الأجنبي بالشخص الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يقوم بالاستثمار فيها، ويأخذ الفقه الدولي بمعيار الجنسية الفعلية كما قضت بذلك المحكمة الدولية في قضية نوطبوم سنة 1955[7].

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية التي تباشر في إطار شركات، فيبدو المشكل أكثر تعقيدا[8]، وتبرز هذه الصعوبة في تباين المعايير المعتمدة عند الفقهاء القانونيين مع آراء الاقتصاديين. ففي الوقت الذي يركز الاقتصاديون على مسألة الرقابة الاقتصادية على المقاولة كشرط لتحديد جنسية الشركة، يتمسك الفقهاء القانونيون بمسألة تشكلها تحت قانون الدولة المعنية وعلى وجود مقرها في نفس الدولة، وأحيانا يضيف معيار الممارسة[9].

وفي مقابل مواقف هذين الاتجاهين، ذهب الاجتهاد القضائي الدولي إلى الاعتداد بجنسية الشركة على حساب جنسية المساهمين، وذلك لقبول الحماية الدبلوماسية كما ورد في الحكم الصادر من طرف محكمة العدل الدولية بلاهاي في قضية برشلونة تراكشن سنة 1970[10].

وبعيدا عن هذا النقاش، فقد اعتمد البحث على التعريف الذي يتبناه مكتب الصرف، والذي ينسجم مع التعريف المعتمد من طرف صندوق النقد الدولي. تبعا لذلك ينصرف مفهوم الاستثمارات الأجنبية إلى «تلك الاستثمارات التي ينجزها الأشخاص الذاتيون أو المعنويون الأجانب مقيمين كانوا أو غير مقيمين، وكذا الأشخاص الذاتيون ذوو الجنسية المغربية المقيمون بالخارج»[11].

ثانيا: الإطار النظري للدراسة

تندرج هذه الدراسة في إطار علاقة السياسي بالاقتصادي. وهو موضوع حظي باهتمام العديد من الأبحاث على المستوى الدولي، بحيث تعرضت مجموعة من الدراسات الأكاديمية في حقل علم السياسة لمدى ومستوى تأثير الاقتصاد على الفضاء السياسي.

عموما، تتوزع الكتابات التي تناولت تأثير الاقتصاد على السياسة بين مقتربين رئيسيين؛ الأول يرى أن تطور الاقتصاد يؤثر على بنية الفضاء السياسي، بينما يرى الثاني بأن الاقتصاد فضاء مستقل عن السياسة، وأن التطورات السياسية هي محصلة تفاعلات عناصر ثقافية وسياسية على وجه الخصوص.

يرصد الكتاب أطروحات الاتجاه الأول، وفي هذا الإطار يبرز نوع من التباين في خلاصات الدراسات التي تبحث مدى تأثير الاقتصاد في السياسة، فمن جهة أولى تؤكد كتابات المفكرين الليبراليين أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاتجاه نحو اقتصاد السوق يوسع فرص تحقيق الديمقراطية، ويؤدي إلى إحداث تغيير في جوهر الأنظمة السياسية. وفي مقابل ذلك يدافع مناصرو المقترب الثاني على أن التحول نحو اقتصاد السوق يؤدي إلى إضعاف الديمقراطية.

في سياق المقترب الأول ركزت الدراسات الإنمائية الأمريكية في غالبيتها على وجود علاقة تفاعل بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية[12]، وانطلقت أطروحات هذه المدرسة من اعتبار التنمية السياسية[13] متغير تابع للتحولات الاقتصادية[14]. وخلصت في تحليلاتها إلى أن تحقيق تنمية سوسيواقتصادية سريعة في ظل نظام شمولي، يمكن من تقوية الضغوط على الأنظمة السياسية المنغلقة، ويخلق بنيات اجتماعية تدافع عن الديمقراطية[15].

وتعكس كتابات العديد من المفكرين هذا المنحى، فقد ذهب أولت وروستو إلى أن كل الدول تمر بنفس مراحل النمو الاقتصادي الذي شهدته البلدان الرأسمالية، والتي حددها في خمس مراحل: التهيؤ للإقلاع، الإقلاع، الدفع إلى النضج، مرحلة الاستهلاك الجماعي العالمي، ومرحلة ما بعد الاستهلاك، و ينظر إلى أن التقنية (التكنولوجيا)، المدخرات، روح المجازفة الاستثمارية والنظم السياسية الصحيحة هي المحركات الأساسية لدفع البلدان المختلفة على امتداد هذا المسار، وأثار في طروحاته أن البلدان الفقيرة التي تبدأ بإحراز نمو اقتصادي قد تتحرك من مرحلة إلى مرحلة بسرعة أكبر[16].

وبدوره يذهب صمويل هنتجتون في كتابه «النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة»، إلى ما يصفه بالعملية الكبرى للحداثة التي ترتبط بالتحولات التي يشهدها المجتمع في ميادين مختلفة اجتماعيا، وتعليميا واقتصاديا وسياسيا، إذ يعتقد أن الثبات السياسي في نظام سياسي آخذ بالتحديث هو النتيجة النهائية لعملية متعددة الوجوه تمر عبر ارتفاع مستوى التمدن، والتعليم، وطبقة وسطى متنامية، وبلوغ تنمية اقتصادية[17].

وفي سياق ذلك يدفع غرايم جيل إلى أن للعامل الاقتصادي تأثير في الوضع السياسي للبلدان، وخلص في تحليله لديناميات السيرورة الديمقراطية إلى أن كل البلدان التي شهدت تغيير النظام في الموجة الثالثة كانت قريبة من الدينامية الاقتصادية للاقتصاد العالمي، وكانت جميعها تابعة اقتصاديا للقوى الصناعية والمصدرة الكبرى. وأنه في ظل هذا الوضع كان للرأسمال العالمي دور في عملية التحول الذي شهدته هذه البلدان. يقول في هذا الصدد: «تضمنت مثل هذه السياسة تحولات هامة طرأت على البنية الاجتماعية. فيؤدي التصنيع إلى تراجع في أهمية المنتجات الأولية في الاقتصاد، وبالتالي إلى تراجع في أهمية المنتجين الأوليين على الصعيد الاجتماعي والسياسي. وهذا يعني تهديدا للمصالح التقليدية لمالكي الأراضي الزراعية، كما يتضمن تشجيعا ودعما لطبقة جديدة من النشطاء الصناعيين تتناقض مصالحها مع مصالح مالكي المزارع السابقين، وتسعى لتوطيد هذه المصالح عبر تحالفات مع النظام. يتضمن التصنيع أيضا توسعا للمصالح المالية داخل البلاد، لأن نشوء واستمرار التطور الصناعي يتطلب مبالغ مالية كبيرة، وهذا لا يمكن أن يتوفر في خزائن النظام. هنا يمكن أن يشارك الرأسمال الأجنبي في هذه العملية، فيدخل بالتالي عامل هام جديد في الوضع الداخلي هو العامل الدولي. وحتى إن لم يلعب الرأسمال العالمي دورا رئيسيا في هذه العملية، فإن الدوائر المحلية ستغذو أكثر أهمية، إذ تزداد الحاجة إلى الرساميل»[18].

وينظر روبرت دال إلى أن تحقيق مجتمع واقتصاد السوق يعد من الظروف الملائمة للديمقراطية أو ما يصطلح عليه بحكم الكثرة. ويرى أن تحقيق ذلك يرتبط تاريخيا بتوافر مجموعة من المقومات الاقتصادية من مستوى مرتفع لدخل الفرد، نمو اقتصادي طويل المدى، قلة السكان الزراعيين، تحقيق مستويات عالية من الثروة والدخل. غير أنه يرى أن ارتفاع متوسط دخل الفرد لا يقود بشكل حتمي إلى حكم الكثرة كما أن انخفاضه لا يحول دون إمكانية بلوغ الديمقراطية[19].

ويعتبر مناصرو اقتصاد السوق أن هذا الأخير شرط ضروري للديمقراطية، إذ أن انتشار الحرية الاقتصادية يدعم الحرية الفردية والديمقراطية، فاقتصاد السوق يدعم الديمقراطية من خلال توسيع معدلات النمو وما يرتبه ذلك من تحسين الوضعية المعيشية للمواطنين، ويؤكدون ذلك بالقول بأن جميع الدول الديمقراطية يقوم اقتصادها على الملكية الخاصة وتخضع لتقنيات السوق[20].

ويذهب مناصرو هذا الاتجاه إلى وجود ترابط إيجابي بين تقدم الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية، ويرون أن البلدان التي عرفت تحولا اقتصاديا سريعا هي التي قوت المؤسسات الديمقراطية[21]، وأن قوة الإصلاحات تساعد على حل المشاكل المطروحة في بناء دول حديثة العهد بالنظام الديمقراطي وتقلص من حدة خضوعها، حيث توجه معارضيها إلى لفت الانتباه إلى الآفاق المستقبلية أكثر من الحرص على الامتيازات السابقة، كما تخلق جوا من الطمأنينة الذي يحمي النظام الجديد من المجموعات الاجتماعية ورجال السياسة المعارضين للإصلاح الاقتصادي والسياسي[22]. وتقوي تجربة بلدان أوربا الشرقية فرضية تلازم اقتصاد السوق مع الحرية السياسية، فالعديد من التحليلات تتحدث عن التحول نحو اقتصاد السوق في هذه البلدان ساهم في توجهها نحو الديمقراطية[23].

ويتطابق اتجاه هذه الأطروحات مع تفكير المستثمرين الأجانب والمؤسسات المانحة، إذ تتقاسم هذه القوى الاعتقاد بأن النزوع نحو الديمقراطية وتعميم القيم والمؤسسات الليبرالية يرافق بشكل حتمي توسع الرأسمالية، فلا يتردد المانحون في الدفع بشرعية تحفيز تدخلاتهم لتقوية أسس الليبرالية بطرح الترابط بين الليبرالية السياسية ونشر الليبرالية الاقتصادية[24].

وفي مقابل دراسات هذا الاتجاه، تذهب العديد من الأبحاث إلى أن الانخراط في اقتصاد السوق يضعف إمكانية التحول نحو الديمقراطية، وأن فعالية الديمقراطية تتضاءل في ظل تحولات السوق العالمية، فالانتقال نحو الرأسمالية قوى تأثير آليات السوق على حساب السياسة، ووضع قوة غير عادية في أيدي الشركات. هذا الواقع يؤدي إلى تزايد دور السوق، ليس على حساب السياسة وحدها، وإنما أيضا على حساب الديمقراطية[25].

وفي هذا الصدد يقول روبرت بي رايش «لقد أصبحت الديمقراطية ضعيفة بشكل أساسي بسبب الشركات التي من خلال تكثيف جهودها التنافسية لجذب المستهلكين والمستثمرين العالميين، استثمرت الأموال بشكل متزايد في استخدام جماعات الضغط وشركات العلاقات العامة وحتى الرشاوى والعمولات، ساعية لإقرار قوانين تمنحها أفضلية تنافسية على منافساتها»[26].

ثالثا: تطور الاستثمار الأجنبي في المغرب

بدأت معالم ارتباط الاقتصاد المغربي بالاستثمار الأجنبي منذ أواسط القرن التاسع عشر، حيث سجل خلال هذه المرحلة بداية اهتمام المجموعات الأجنبية بالاستثمار بالمغرب. إلا

أن عناصر هذا الاهتمام ومجالاته ظلت في مستويات محدودة. وبدءا من سنة 1906 مع توقيع اتفاقية الجزيرة الخضراء، سترسم بدايات التحول في السياسة الاقتصادية للمغرب، بحيث تزايد اهتمام البلدان الكبرى بالاستثمار فيه.

وتبقى مرحلة الحماية التي امتدت من سنة 1912 إلى سنة 1956 المنعطف الحاسم في تطور الاستثمارات الأجنبية[27]. وتوزع تطور الاستثمارات الأجنبية بالمغرب على امتداد فترة الحماية بين مرحلتين أساسيتين، تمتد المرحلة الأولى من سنة 1912 إلى سنة 1945، وقد طبعها بطء في حجم تدفق هذه الاستثمارات. وامتدت المرحلة الثانية من بعد الحرب العالمية الثانية إلى حصول المغرب على الاستقلال، حيث ارتفع مستوى استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية في السنوات الأولى لهذه المرحلة، وبالخصوص من فرنسا[28].

وبعدما أصبح الاستثمار الأجنبي جزءا من المشهد الاقتصادي الوطني خلال فترة الحماية، بدأت وتيرته تتراجع مع حصول المغرب على الاستقلال. فعلى امتداد المراحل الأولى للاستقلال، وبالرغم من السياسة الليبرالية التي اتبعتها الدولة، ومع كل التشجيعات التي قدمت للقطاع الخاص، تراجع حجم استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية[29]. وفي سياق هذا الواقع ونتيجة لطبيعة المتغيرات الداخلية والخارجية أسست الدولة لأسلوب جديد في تدبير الاقتصاد، وتماشيا مع هذه الاختيارات تم إدخال إصلاحات هيكلية، هدفت إلى الحد من تأثيرات المرحلة الاستعمارية، وتغيير أنماط التنمية التي اتبعت خلال هذه المرحلة. تمثلت التدابير المتخذة في إلغاء ضمني لسياسة الباب المفتوح التي فرضت بموجب اتفاقية الجزيرة الخضراء[30]، كما اتخذت تدابير نقدية ومالية بهدف الخروج من منطقة الفرنك ومراقبة تحويل الأموال، كما تم في سنة 1959 إنشاء مؤسسة وطنية للإصدار (بنك المغرب) الذي عوض في هذه المهمة شركة مجهولة الاسم، كان المساهم الأكبر فيها هو بنك باريس والأراضي المنخفضة[31].

ويمثل المخطط الخماسي 1960–1964 العنصر المحدد لهذه الاختيارات. هذا المخطط حمل تدابير جديدة ركزت في توجهاتها الرئيسية على إحداث قطيعة مع المرحلة الاستعمارية، والتأسيس لمرحلة جديدة تقوم فيها الدولة بدور المحرك للتنمية الاقتصادية، ويلعب فيها الرأسمال الأجنبي دورا هامشيا[32].

إلا أن عناصر هذه المرحلة ظلت محدودة في الزمن والتأثير، إذ لم يتجاوز برنامج الإصلاح الذي عرفته سنوات 1958—1960 مرحلة الخطب وإعلان النوايا، فلم يسمح قصر عمر تلك «اللحظة الاستثنائية» بأن يؤتي الإصلاح أكله. فبعد إعفاء حكومة عبد الله إبراهيم تخلت الدولة عن الخيارات التي جاء بها المخطط الخماسي في نسخته الأصلية. وهكذا بدأ التأسيس لمرحلة جديدة من بين محدداتها التراجع عن الدور المركزي للدولة في التنمية، وتهييء الشروط الضرورية لتدعيم المقاولات الخاصة والاستثمارات الخارجية[33]. تطابق هذا التحول على المستوى السياسي مع بداية التصادم بين مشروعي الدولة وأحزاب الحركة الوطنية[34].

منذ هذه اللحظة راهنت الدولة المغربية على الليبرالية كمرجعية في السياسة الاقتصادية، وعلى تشجيع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية[35]. فقد أعلن وزير المالية سنة 1965 في واشنطن «أن المغرب اختار نهج الليبرالية، وسيقدم نموذجا في هذا المجال إلى إفريقيا برمتها»[36]. تدعيما لهذه التوجهات نص المخطط الثلاثي 1965—1967 على التخلي عن السياسة التوجيهية والتدخلية التي كان ينتهجها القطاع العام، والتأكيد على تشجيع انخراط القطاع الخاص في سيرورة التنمية، والعمل على جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية[37].

لكن هذا التحول لم يتبلور بشكل رئيسي في صلب سياسة الدولة. فإذا كان المغرب قد اختار نهج الليبرالية كاختيار مرجعي في المادة الاقتصادية، فإن ضغوط المرحلة دفعت الدولة إلى وضع أسس جديدة لتدبير علاقاتها مع الاستثمارات الخارجية. فلقد وسعت الدولة مستوى تدخلها في الاقتصاد، وزادت من آليات الحد من تأثير الرأسمال الأجنبي، وفي هذا الإطار باشرت الدولة استرجاع العديد من المرافق التي كانت تدار من طرف الشركات الأجنبية[38].

ويبقى أهم هذه التدابير، نهج الدولة خلال مرحلة الستينيات لسياسة مغربة مجموعة من القطاعات الفلاحية والصناعية والتجارية. وهو ما سيتم تأطيره قانونيا بإصدار ظهير 2 مارس 1973 الذي نص على مغربة المؤسسات التجارية والصناعية. وبموجب هذا التشريع لم يعد بإمكان المستثمرين الأجانب أن يستحوذوا على أكثر من 50٪ في مقاولة ذات طبيعة تجارية أو صناعية[39].

وانطلاقا من بداية الثمانينيات، ستدخل علاقة الدولة بالاستثمارات الأجنبية منعطفا جديدا، فمنذ انخراط المغرب في برنامج التقويم الهيكلي أصبح جلب الاستثمارات الأجنبية من محددات السياسة الاقتصادية. لقد تأثر تطور السياسة الاقتصادية تأثرا عميقا بما حدث من تغييرات في الاقتصاد العالمي. ترافق هذا التحول مع السياق العالمي الذي تميز بهيمنة الليبرالية[40]، وسعي المؤسسات المالية الدولية إلى تحفيز الاقتصاديات الوطنية على فتح حدودها والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية[41]. هذا التحول تفاعلت معه مختلف الدول[42]، فمنذ أزمة المديونية لسنوات الثمانينيات أصبح من الصعب اتباع سياسة لا تقوم على مبادئ التوازنات الماكرو اقتصادية، أو تتعارض مع الاستثمار الأجنبي[43].

لقد أصبح التصور الجديد للمؤسسات الدولية يقوم على وضع طريق جديد للتنمية يرتكز على مقومات تنبني على الحد من التعريفات الجمركية، وإلغاء دعم المستهلك، والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. وهو ما تبلور في البداية فيما عرف بوفاق واشنطن[44] الذي عرض مخططا لسياسة اقتصادية تدعو لتجاوز التوجهات الاقتصادية القائمة على التخطيط المركزي، وذلك باعتماد سلسلة من الإصلاحات تروم تحقيق استقرار الاقتصاديات، وإنعاش القطاع الخاص، والعمل على تطوير الترابط الدولي[45].

رابعا: الدراسات التي اهتمت بالموضوع

إن تطور الاستثمارات الأجنبية في الفضاء الاقتصادي الوطني وازدياد حجمها، دفع العديد من الباحثين إلى توجيه اهتمامهم لدراسة إشكالية الاستثمار الأجنبي من زوايا متعددة، وبالوقوف على بعض الدراسات والأبحاث التي أنجزت في الجامعة المغربية، يتبين أن الباحثين المغاربة توزعوا في دراساتهم للموضوع إلى اتجاهين رئيسيين:

اتجاه تناول الموضوع من الزاوية الاقتصادية، وعمل على دراسة المحددات الاقتصادية في دوافع استقرار الشركات متعددة الجنسية والاستثمارات الأجنبية بالمغرب، وآثارها على التنمية الاقتصادية الوطنية، ومدى تطور اندماج الاقتصاد المغربي في النظام الاقتصادي الدولي. كما تحدثت بعض هذه الدراسات عن القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي، وقياس مستوى تطور هذه الاستثمارات في المغرب ورصد آثارها على الاقتصاد الوطني[46].

واتجاه ثان، تناول الاستثمارات الأجنبية في إطار القانون الدولي الاقتصادي، وقد انصب اهتمام هذا الاتجاه على دراسة وتحليل الجوانب القانونية المرتبطة بتدفق الاستثمارات الأجنبية، ورصد بعض الإشكالات القانونية التي أفرزتها الممارسة الدولية من قبيل التأميم، الحماية، وتطور الاتفاقيات الدولية في المادة الاستثمارية[47].

ورغم أهمية الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمارات الأجنبية، فإنها تبقى غير كافية، ولم تتمكن من تناول هذا الموضوع من مختلف الزوايا التي يطرحها، فلم تستطع أن تبرز على سبيل المثال دور العوامل غير الاقتصادية في تحديد جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية. كما أغفلت تحليل ورصد المخلفات السياسية للاستثمارات الأجنبية. فقد ظل هاجس هذه الدراسات ينبني على الوقوف عند النتائج الاقتصادية للاستثمارات الخارجية، دون الاهتمام بالآثار السياسية التي تتولد عن التحولات التي تهم الفضاء الاستثماري الوطني. وتبقى الملاحظة الأساسية التي يمكن استخلاصها من تلك الدراسات أنها ركزت على الجانب الاقتصادي والقانوني للاستثمارات الأجنبية دون ربطه بالتطور السياسي. وتبعا لذلك يستنتج أن الاستثمار الأجنبي في المغرب في حاجة إلى دراسة تسعى إلى إبراز دور المتغير السياسي في جذب الاستثمارات الأجنبية، والتعرض للانعكاسات السياسية التي يولدها التوجه نحو جذب هذه الاستثمارات. ومن تم فإن هذه الدراسة ستستفيد من منهجية علم السياسة لدراسة الاستثمار الخارجي بالمغرب[48].

خامسا: أهمية الموضوع

إن دراسة الاستثمار الأجنبي في المرحلة الراهنة من زاوية علم السياسة، يمكن أن تشكل إضافة نوعية في دراسة هذا الموضوع، خاصة وأن الدولة المغربية تنهج سياسة اقتصادية ذات بعد ليبرالي تقوم على فتح الحدود الوطنية أمام المزيد من الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي يعمق صلة الدولة بالمجموعات الاقتصادية الكبرى، وهو واقع له انعكاسات متعددة على الوضع السياسي الداخلي.

ومن تم فإن عملية اختيار الموضوع جاءت استجابة للأهمية التي يطرحها سواء على الصعيد النظري أو العملي.

تبدو الأهمية النظرية لهذه الدراسة في الانفتاح على أدوات علم السياسة لمعالجة الاستثمارات الأجنبية، وتلمس مقتربات جديدة لدراسة القضايا الاقتصادية، وقياس طبيعة

التفاعلات التي تحكم السياسي والاقتصادي في المغرب. وبذلك تصبح معالجة أحد الموضوعات الاقتصادية من زاوية سياسية ذات أهمية مركزية، لا سيما وأن علم السياسة يوفر جملة من المناهج والأدوات التي تمكن الباحث من استكشاف الدلالات والأبعاد السياسية المرتبطة بالسياسات الاقتصادية العامة.

أما من الناحية العملية، فإن موضوع جذب الاستثمار الأجنبي بالمغرب يطرح العديد من التساؤلات من قبيل: التدابير المتخذة لاستمالة المستثمرين الأجانب، وقياس مدى تأثيرها على تطور الاستثمارات الأجنبية، وكذا الوقوف عند المؤشرات والمتغيرات التي تتحكم في حركية هذه الاستثمارات.

سادسا: الإشكالية

يتناول المؤلف بالدراسة والتحليل إشكالية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والمتغير السياسي، ويرصد الآثار السياسية للانتقال الذي شهدته سياسة الدولة لجلب الاستثمارات الأجنبية، ومدى تأثيرها على تطوير النظام السياسي، ومشاركة الفاعلين الاقتصاديين في اتخاذ القرار السياسي والتأثير عليه، والتساؤل عن مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في تعزيز التحولات السياسية بالمغرب، أم أن هذا المتغير سيوفر فرصا للنظام السياسي لتقوية دعائمه.

تقدم الدراسة أربعة عناصر محورية للإشكالية:

أولا: مستويات ودرجة انفتاح الاقتصادي المغربي على جلب الاستثمارات الأجنبية، وكيفية تدبير الدولة لسياسة جلب هذه الاستثمارات، وأي حضور للمتغير السياسي في هذه السياسة.

ثانيا: المستوى الحالي لاستقطاب المغرب للاستثمارات الأجنبية وأوجه تطوره في فترة 1990–2006.

ثالثا: مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على تطور النظام السياسي وتأثيره على مشاركة الفاعلين الاقتصاديين في اتخاذ القرار السياسي والتأثير عليه.

رابعا: الآثار السياسية لانفتاح الاقتصاد المغربي على الاستثمارات الأجنبية، ومدى تأثيرها على النظام السياسي.

للإجابة عن الأسئلة التي تطرحها إشكالية الدراسة والأسئلة المتفرعة عنها، ينطلق التحليل من ثلاث فرضيات: أولا هناك ارتباط بين تطور آليات الحرية الاقتصادية ونمو الاستثمارات الأجنبية، والعوامل السياسية. ويظهر تحليل آليات انفتاح الاقتصاد المغربي على الاستثمارات الأجنبية ونتائج هذه الاستثمارات، أن هناك تأثيرا واضحا للمتغير السياسي في جلب الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا: إن هناك تداخلا بين السياسي والاقتصادي في المغرب، فرغم التطور الحاصل في مجال الليبرالية الاقتصادية، وتوسع منطق العقلانية الاقتصادية في الحقل السياسي، يلاحظ استمرار التداخل بين السياسي والاقتصادي. ذلك أن التطور الحاصل في مجال الليبرالية الاقتصادية، وتوسع منطق العقلانية الاقتصادية في الحقل السياسي، لم يؤديا إلى استقلالية الاقتصاد عن هيمنة السياسة.

ثالثا: إن توسع الحرية الاقتصادية لا يعني إضعاف النظام السياسي، أو خلق ظروف سياسية للدفع بالتطور الديمقراطي، بل إن الاستثمار الأجنبي قد يشكل حلقة لتقوية موارد مشروعية النظام السياسي وتوسيع قدراته للتحكم في المجتمع.

وتركز الدراسة على الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2006. إن ما يبرر اختيار سنة 1990 كمنطلق للدراسة هو بداية نهج الدولة لأسلوب جديد في علاقتها بالقوى السياسية والمجتمعية، في أفق تدشين مسلسل من الإصلاحات السياسية[49]. كما تزامن هذا التحول مع رغبة الدولة في الدفع ببعض الإصلاحات الاقتصادية لتوطيد دعائم الاستقرار السياسي. وقد ساهم في هذا التحول مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية. على المستوى الأول برزت توترات اجتماعية ترتب عنها ضرورة إدخال إصلاحات اقتصادية، والبحث عن موارد مالية جديدة للتخفيف من الأزمة الاجتماعية[50]. أما على المستوى الثاني، فقد برزت مجموعة من الأحداث الدولية الضاغطة في اتجاه إيلاء الاهتمام بالحرية الاقتصادية. وأبلغ دلالاته تراجع تأثير نظريات الاقتصاد الماركسي كموئطر لسياسات معظم دول المعسكر الاشتراكي سابقا، وما أعقبه من انخراط متنام لدول المعسكر الشرقي في اقتصاد السوق.

على أن ختم فترة الدراسة في سنة 2006 يستند إلى معطى عملي، وليس له أي محدد سياسي أو اقتصادي. فإنهاء البحث عند هذه الفترة استجاب لضرورة وضع فترة زمنية تحدد انطلاقتها ونهايتها. غير أنه بالرغم من أن المؤلف يضع فترة نهاية الدراسة في هذه السنة،

فإنه تعامل مع مجموعة من المعطيات والمتغيرات التي حدثت بعد ذلك، والتي برزت أهمية التعرض لها في التحليل. وكنماذج لذلك، التعديل الذي هم الضريبة على الشركات، وتطور النقاش حول تدبير توزيع قطاع الماء والكهرباء والتطهير بمدينة الدار البيضاء.

إن فترة الدراسة تعتبر من أهم الفترات في الحياة الاقتصادية والسياسية؛ ذلك أنها جاءت زاخرة بالعديد من الإصلاحات السياسية ذات النزعة الليبرالية. ويبقى التناوب السياسي وانتقال الملك المحطات الأساسية في هذه الفترة. كما عرفت هذه الفترة جملة من التطورات الاقتصادية كان المحدد فيها الدفع بالمزيد من الليبرالية الاقتصادية، وتطوير آليات جذب وتدبير الاستثمارات الأجنبية.

تفرض دراسة هذا الموضوع الإقرار بوجود عدة صعوبات تتمثل أساسا في محدودية الدراسات المؤطرة للعلاقة بين الاقتصادي والسياسي بالمغرب، وضآلة الأدبيات المتاحة التي تناولت تطور علاقة السياسة بالاقتصاد. غير أن ذلك لا ينفي وجود بعض الدراسات التي اهتمت بالموضوع، وهي دراسات رغم قلتها فإنها تؤسس لاتجاهين: الاتجاه الأول يرى بأن الاقتصادي يخدم السياسي وأن الحقل الاقتصادي مدمج تماما في المجال السياسي[51]، واتجاه آخر سعى إلى اختبار تأثير تطور الإصلاح الاقتصادي بالمغرب على التغيير السياسي، وخلص إلى أن المتغير السياسي متغير تابع رهين بتأثير المتغيرات السوسيو اقتصادية[52].

كما برزت صعوبة الوصول إلى بعض المعطيات التي ترتبط بحركية الاستثمارات الأجنبية بالمغرب من قبيل رأسمال الشركات الأجنبية المستقرة بالمغرب: أدوات تدبيرها، حجم الأرباح، الضغوط التي تمارسها لتقوية توجهاتها، علاقتها بدول الأصل، طبيعة التحالفات التي تربط بين السلطة السياسية والمجموعات الأجنبية المتواجدة في المغرب، والعلاقات المترتبة عن كل ذلك بين النخبة الاقتصادية المغربية والأجنبية.

واصطدم التحليل بعدم توفر مضامين النقاشات التي تتم بين الفاعلين السياسيين والاقتصاديين حول الاستثمار الأجنبي والقضايا الاقتصادية عموما، وحتى بعض الأعمال المنجزة من طرف الدولة أو بعض مكاتب الخبرة الدولية والتي تتضمن معطيات هامة، تبقى غير متاحة أمام الباحث[53]. كما أن المناقشات السياسية من طرف أعضاء البرلمان وبين أعضاء الحكومة للقضايا الاقتصادية المعروضة عليها لا يتبلور كمادة في متناول الباحث يسهل تحليلها كمادة مرجعية للتحليل.

سابعا: المناهج المعتمدة

بالنظر لطبيعة الموضوع فقد استعان التحليل بتوليفة منهجية بغية الإحاطة بعناصر الإشكالية. وفي هذا الإطار اعتمد التحليل على المنهج القانوني المؤسساتي لدراسة الآليات القانونية والمؤسساتية المعتمدة لجلب الاستثمارات الأجنبية، وعلى رصد الفاعلين المؤسساتيين الرئيسيين لصنع السياسة الاقتصادية الوطنية. كما تم توظيف منهج تحليل المضمون عند استقراء خطابات الفاعلين السياسيين والاقتصاديين ومواقفهم، والقيام بتحليلها على ضوء أسئلة البحث ومضامينه. وتم استثمار المنهج الإحصائي للوقوف عند المؤشرات الرقمية ورصد آثارها في موضوع الاستثمار الأجنبي.

إضافة إلى ذلك، اقتضت زاوية المعالجة التي اعتمدتها الدراسة الاستعانة بالمنهج السوسيولوجي لدراسة بعض المتغيرات المرتبطة بالشخصيات التي أدارت وتدير الاستثمار الأجنبي، وأيضا عند استعراض بعض النخب التكنوقراطية، ورجال الأعمال، ومسؤولي بعض المؤسسات الخاصة والأدوار التي تقوم بها. وغني عن البيان أن الموضوع استعان بالمنهج التاريخي لدراسة التحولات السياسية ورصد محطات تطور الاستثمار الأجنبي في المغرب، كما تم اعتماد المنهج المقارن عند دراسة تطور الاستثمارات الأجنبية بالمغرب، وموقعها في الجغرافية العالمية للاستثمارات.

وبالنظر لمحدودية المراجع النظرية والوثائق التي كانت في المتناول، فقد تم اللجوء إلى اعتماد تقنيات المقابلة والاستجواب المباشر مع بعض الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين، والجامعيين، ومدير الاستثمارات لتحصيل المزيد من المعلومات المرتبطة بالموضوع، واستجلاء مواقفهم تجاه قضايا معينة[54].

ثامنا: تصميم البحث

في إطار الحرص على الإجابة على الإشكالية موضوع التحليل، والأسئلة المتفرعة عنها، والإحاطة بمختلف العناصر المرتبطة بها، تم تقسيم الكتاب إلى قسمين: يعرض القسم الأول آليات جذب الاستثمارات الأجنبية، ويتفرع في دراسته إلى فصلين: الفصل الأول يتناول جهود الدولة لتطوير عناصر الحرية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية. أما الفصل الثاني فيهتم بتحليل الآليات القانونية والمؤسساتية والسياسية والاقتصادية التي تحدد شروط مناخ الاستثمار بالمغرب.

في حين يعالج القسم الثاني نتائج وتأثير انفتاح الاقتصاد المغربي على الاستثمارات الأجنبية في المغرب، ويتفرع بدوره إلى فصلين: الفصل الأول يعرض لمستوى تطور حجم الاستثمار الأجنبي في الفترة المدروسة، وقياس حضور المغرب في الجغرافية العالمية للاستثمارات الأجنبية. أما الفصل الثاني فيدرس مدى طبيعة تأثير الاستثمار الأجنبي على النظام السياسي، وتطور مشاركة الفاعلين الاقتصاديين في اتخاذ القرار السياسي والتأثير عليه.

---

1 عبد الله الغامدي، «الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة: دراسة تحليلية»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلد 25، عدد 4، 1997، ص. 85.

* هذا الكتاب في الأصل موضوع أطروحة لنيل الدكتوراة في الحقوق تخصص العلوم السياسية، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية «أكدال» الرباط في 22 يوليوز 2008 تحت إشراف الأستاذ عبد الحي مودن. وتألفت لجنة المناقشة من عبد الحي مودن رئيسا، ومن عضوية الأساتذة عبد الله ساعف، امحمد الداسر، محمد مدني ومحمد سعيد السعدي.

2 Charles-Albert Michalet, *Qu'est-ce que la mondialisation*, Editions La Découverte, Paris, 2003, p. 110.

3 Jean Lempérière, "L'Investissement direct : miroir de la croissance", *Le Monde Diplomatique*, mars 1992, p. 24.

4 للمزيد من التفصيل في الجوانب التقنية لتعريف الاستثمار الأجنبي، راجع:
جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة علي مقلد وعلي زيعور، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1970، ص. 7–11.

5 محمود السامرائي دريد، **الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2006، ص. 50.

6 نفس المرجع، ص. 53.

7 Recueil de la Cour Internationale de Justice, Affaire Nottebohm, 1954-1955, pp. 72-72.

8 حيث قد تتعدد جنسية المستثمرين وتختلف داخل الشركة الواحدة.

9 إدريس الكراوي وعبد العزيز النويضي، **الاقتصاد المغربي نموذجا الفلاحة والاستثمار الأجنبي**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1988، ص. 12–13.

10 مرجع سابق، ص. 13.

11 Office des changes, Régime de convertibilité en faveur des investissements étrangers, Circulaire n° 1589 aux banques intermédiaires agréées, Rabat le 15 septembre 1992 1 Rabii I 1413.

12 تتعدد التعريفات التي أعطيت للتنمية السياسية، إذ يعرفها شوارنيزنبرغ بأنها «سيرورة معقدة تجمع عناصر عدة تؤدي إلى إحداث تغييرات متعددة اجتماعية وسياسية تسمح بالانتقال من نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي حديث».

Roger-Gérard Schwartzenberg, *Sociologie politique*, Edition Montchrestien, Paris, 4e édition, 1988, p. 183.

[13] تعود البدايات الفعلية لظهور نظريات التنمية السياسية إلى نهاية عقد الخمسينات وبداية الستينيات بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث انعقد في يونيو 1959 مؤتمر حول التحديث السياسي تميز بتقديم إدوارد شيليز لتقرير حول المقومات النظرية للتنمية السياسية. وتعزز الاهتمام بهذا الحقل المعرفي بعد ذلك عن طريق تنظيم سلسلة من المؤتمرات تعرضت للأساس النظري لمقتربات التنمية السياسية والاطلاع على مختلف ركائزه.
للمزيد من التفصيل في العديد من الأطروحات التي تناولت الموضوع، انظر:
Bertrand Badie, *Le développement politique*, Editions Economica, Paris, 1980.
[14] للمزيد من التفصيل في طروحات هذه الاتجاهات التي توزعت أساسا بين ثلاث مدارس، مدرسة المؤشرات، مدرسة التفسير الاقتصادي للتطور الإنساني من خلال نظريات مراحل النمو، ومدرسة نقل المفاهيم الاقتصادية إلى نطاق التحليل السياسي، راجع:
جلال عبد الله معوض، «المادية الأمريكية وعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي»، في **إشكالية التحيز**، الجزء الثاني، تقديم وتحرير عبد الوهاب المسيري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995، ص. 587–608.

[15] Larry Diamond, Juan Linz et Seymour Martin Lipset, *Les pays en développement et l'expérience de la démocratie*, traduit de l'anglais (l'américain) par Brigitte delorme et Bernard vincent, Nouveaux Horizons, Paris, 1993, pp. 28-29.
[16] و و روستو، «مراحل النمو الاقتصادي: النمو: إعلان غير شيوعي»، في **من الحداثة إلى العولمة رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي**، الجزء الأول، تأليف تيمونز روبيرتس وأيمي هايت، ترجمة سمر الشيشكلي، عالم المعرفة، العدد 309، نوفمبر 2004، ص. 153–166.
[17] صاموئيل هنتنجتون، «التغيير إلى التغيير»، في **من الحداثة إلى العولمة رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي**، الجزء الأول،....مرجع سابق، ص. 221–240.
[18] غرايم جيل، **ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني**، ترجمة شوكت يوسف، منشورات وزراة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2005، ص. 13–14.
[19] في هذا الصدد أكد روبرت دال أن تحقيق الديمقراطية يتطلب توافر بعض الظروف وزعها أساسا بين نوعين، الظروف الأساسية والظروف الملائمة لها. في منظوره تنبني الأولى على توافر ثلاث ركائز أساسية: أولا، السيطرة على العسكرية والشرطة بواسطة موظفين منتخبين. ثانيا، المعتقدات الديمقراطية والثقافة السياسية. ثالثا عدم وجود سيطرة أجنبية معادية للديمقراطية. وتتحقق الظروف الملائمة للديمقراطية من خلال توافر عنصرين: مجتمع واقتصاد السوق وضعف الثقافات الفرعية المتعددة.
روبرت دال، عن الديمقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل، الطبعة العربية الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2000، ص. 135.
[20] مارتن وولف، «أخلاق السوق»، Foreign policy النسخة العربية، سبتمبر/أكتوبر 2003، ص. 37–40.

[21] Oleh Havrylshyn, "Eviter le péché d'orgueil, mais reconnaît les succès les leçons de la transition post communiste", *finances@développement*, septembre 2004, p. 40.

http:www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2004/09/pdf/counterp.pdf

[22] Valerie Bunce, "Quand le lieu compte spécificités des passés autoritaires et réformes économiques dans les transitions à la démocratie", *RFSP*, n° 4-5, août-octobre 2000, pp. 633-656.
[23] FMI, "Perspective et progrès des économies en transition : le point du vue de FMI", *Etudes thématiques 3*, novembres 2000.
http://www.imf.org/external/np/exr/ib/2000/fra/110300f.htm.

24 Béatrice Hibou, *La force de l'obéissance : économie politique de la répression en Tunisie*, Editions la Découverte, Paris, 2006, p. 191.

25 نورينا هيرتس، **السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية**، ترجمة صدقي حطاب، عالم المعرفة، عدد 336، فبراير 2007، ص. 10.

26 روبرت بي رايش، «كيف أن الرأسمالية تقوض الديمقراطية»، Foreign policy النسخة العربية، سبتمبر/أكتوبر 2007، ص. 23.

27 لقد قدر عزيز بلال مجموع الاستثمارات العامة والخاصة التي أنجزت خلال هذه الفترة ما بين 1500 و1550 مليار فرنك، مثلت حصة الاستثمارات الخاصة فيها ما بين 700 و750 مليار فرنك (قيمة 1959).

Abdel Aziz Belal, *L'investissement au Maroc (1912-1964)*, Les Editions maghrébines, Casablanca, 1976, p. 36.

28 تعد الفترة الاستعمارية محطة رئيسة في فهم تطور الاستثمارات الأجنبية بالمغرب على امتداد سنوات ما بعد الاستقلال، بحيث لا يمكن فهم المسار الحالي لسياسة الدولة لجلب الاستثمارات الأجنبية والحراك الذي تعرفه دون ربطه بتأثير الاستثمارات التي بوشرت خلال هذه المرحلة. ذلك أن جزءاً كبير من الشركات الأجنبية التي تستقر في المغرب حاليا تعود للفترة الاستعمارية. أهمية هذه المرحلة كانت موضوع اهتمام العديد من الدراسات. كنماذج للكتابات التي تناولت تطور الاستثمارات الأجنبية خلال هذه المرحلة وآثارها على الاقتصاد المغربي، راجع:

Abdel Aziz Belal, *op. cit.*, pp. 5-37.
Albert Ayache, *Le Maroc : bilan d'une colonisation*, Editions sociales, Paris, 1956, pp. 112-146.
Pierre Guillen, "Les investissements français au Maroc de 1912 à 1939", in *la position internationale de la France : aspects économiques et financiers (XIXe -XXe Siècles)*, Editions de l'Ecole des hautes études en sciences sociales, Paris, 1977, pp. 399-411.

29 Mohamed Said Saadi, *Les groupes financiers au Maroc*, Editions Okad, Rabat, 1989, pp. 54-55.

30 فتم سنة 1957 إقرار نظام جمركي ذي صبغة حمائية، ينص على أن سعر الرسوم التي تفرض على الواردات والصادرات يحدد حسب طبيعة واستعمال المنتوجات.

31 Bachir Hamdouch, "Le Maroc et les sociétés multinationales", *B.E.S.M.*, n° 136-137, 1978, p. 89.

32 نور الدين العوفي، «الإصلاح الاقتصادي: الإستراتيجية والمؤسسات والفاعلون»، في **التحولات الاجتماعية بالمغرب**، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى 2000، ص. 80.

33 Najib Akesbi, "L'expérience des codes des investissements industriels au Maroc : l'évaluation des investisseurs", *B.E.S.M*, n° 151-152, 1983, p. 54.

34 عبد الحى مودن، «الحداثة السياسية في المغرب»، **الثقافة المغربية**، العدد 17، أكتوبر 2000، ص. 30.

35 Zakya Daoud, "Pourquoi et comment le Maroc a choisi le libéralisme", *Lamalif*, mai 1967, p. 13.

36 *Ibid*, p. 13.

37 Fathallah Oualalou, *L'assistance étrangère face au développement économique du Maroc*, Les Editions maghrébines, Casablanca, 1969, pp. 29-33.

38 فقد استرجعت الدولة تلك المرافق بتفاوض مع القوى الأجنبية، وعبر دفع تعويض للأشخاص والمؤسسات التي كانت تملكها.

Abdel Aziz Belal, *Développement et facteurs non économiques*, Société Marocaine des Editeurs Réunis, Rabat, 1980, p. 47.

39 للمزيد من التفصيل حول المحددات التي تحكمت في سياسة المغربة التي نهجتها الدولة على امتداد عقدي الستينيات والسبعينيات، مضامينها، نتائجها ومدى تأثيرها على الرأسمال الأجنبي في المغرب، راجع:

Noureddine El Aoufi, *La Marocanisation*, Les Editions Toubkal, Casablanca, 1990.
Mohammed Said Saadi, *op. cit.*, pp. 63-89.
Abdelkader Berrada, "La marocanisation de 1973 : éclairage rétrospectif", *R.J.P.E.M.*, n° 20, 1988, pp. 59-96.
Khalil Lahbizi, "Marocanisation : un capitalisme forcé", *Challenge Hebdo*, n° 55, du 11 au 17 juin 2005, pp. 20-25.

40 ففي ظل هذه المرحلة سار التوجه نحو التهليل لانتصار الليبرالية وانتصار قيمها الحضارية أحد العناصر المحددة لكتابات المفكرين الليبراليين. أشهر هذه الكتابات أطروحة المفكر الأمريكي فرانسيس فوكويوما الذي ذهب في كتابه الشهير نهاية التاريخ والرجل الأخير، أن النهج الديمقراطي الغربي، ونمط اقتصاد السوق قد حقق انتصاره النهائي على بلدان المعسكر الاشتراكي.

Francis Fukuyama, *La fin de L'histoire et le dernier homme*, Ed. Flammarion, 1992.

41 لقد تولدت رؤية جديدة تتمحور حول فكرة أن المقاولة الخاصة هي التنظيم الذي في مجتمع السوق يضمن بشكل أحسن المنافسة ويخول إعادة توزيع بشكل عادل تكاليف وأرباح السوق العالمي.

Riccardo Petrella, "La dépossession de l'Etat", *Le Monde Diplomatique*, août, 1999, p. 3.

42 فيليب ماكمايكل، «العولمة أساطير وحقائق»، في: **من الحداثة إلى العولمة رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي**، الجزء الثاني، تأليف ج تيمونز روبيرتس أيمي هايت، ترجمة سمر الشيشكلي، عالم المعرفة، العدد 310، ديسمبر 2004، ص. 152–153.

43 Jermy Chift, "Au-delà du consensus de Washington", *Finances@Développement*, septembre 2003, p. 93.
http:// www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2003/09/pdf/clift.pdf

44 همت التدابير المتخذة في إطار أوفاق واشنطن في البداية دول أمريكا اللاتينية لتصبح إطارا تنظر إليه المؤسسات المالية الدولية الموجه الذي يجب أن يحكم البلدان النامية.

45 انبنت توجهات هذا الوفاق على توجيه الدول النامية نحو اعتماد عشر قواعد لتدبير الاقتصاد: 1–ضرورة اعتماد الصرامة الماكرو اقتصادية كمحدد لتدبير الدولة للميزانية، 2–تحديد الأولويات في مجال النفقات العمومية، 3–إصلاح الضريبة، 4–تحرير معدلات الفائدة، 5–وضع نظام صرف تنافسي، 6– تحرير التجارة، 7–تحرير الاستثمارات المباشرة القادمة من الخارج، 8–خوصصة المؤسسات العمومية، 9– تفكيك التقنينات بوضع مرونة على حواجز الدخول والخروج إلى الأسواق، وأخيرا ضمان حق الملكية.
للتفصيل في هذه القواعد، راجع:

John Williamson, "Un train de réformes devenu un label galvaudé consensus de Washington : un bref historique et quelques suggestion", *Finance@développement*, septembre 2003, pp. 10-13.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2003/09/pdf/williams.pdf

46 كنماذج لهذه الدراسات، راجع:

Mohamed Benslimane, *Stratégie d'implantation des multinationales au Maroc*, Thèse de doctorat de 3e cycle en économie et administration des entreprises, Faculté de Droit de Montpellier, 1977.
- Ahmed Grar, *Les capitaux étrangers dans l'industrialisation du tiers monde : le cas du Maroc*, Thèse de doctorat d'Etat en sciences économiques, Faculté de Droit de Casablanca, 1985.

- Mohamed Larbi El Harras, *Attraction de l'investissement étranger et dynamique de l'économie marocaine*, Thèse de Doctorat, Faculté des Sciences juridiques, Economiques et Sociales Rabat-Agdal, 2001.
- Youssef Fertoul, *Les investissements étrangers dans le secteur agricole au Maroc*, Mémoire de troisième cycle pour l'obtention du diplôme d'ingénieur d'Etat en Agronomie, Institut agronomique et vetérinaire Hassan II, Rabat, 2004.
- Zahra Mansouri, *Les investissements privés étrangers dans le contexte des mutations de l'économie Marocaine*, Thèse de Doctorat, Faculté de Sciences Juridiques, Economiques et sociales Rabat Agdal, 2006.

47 من الدراسات التي تمثل هذا الاتجاه، راجع:

عبد العزيز النويضي، **الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية الخاصة في البلاد المتخلفة: الإطار القانوني وأولوية العوامل السياسية والاقتصادية**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون، كلية الحقوق الدار البيضاء، 1983.

فاطمة بحير الحمدان، **الوضع الجبائي للشركات المتعددة الجنسية بالمغرب**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، تخصص المالية العامة، جامعة محمد الخامس أكدال الرباط، 1992.

عائشة الشناع، **الاستثمارات الأجنبية الخاصة والشركات عبر الوطنية في المغرب (ما بين 1958-1994)**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس أكدال الرباط، شتنبر 1998.

سعيد أغريب، **المعاملة المغربية للاستثمارات الدولية والبحث عن الاندماج في الاقتصاد العالمي**، أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام، جامعة القاضي عياض مراكش، السنة الجامعية 2001-2002.

Khalid Moukite, *Le régime juridique des investissements étrangers au Maroc*, Publication de l'Institut universitaire de la recherche scientifique, Rabat, 2006.

Jean Lamodière, *L'évolution du droit des investissements étrangers au Maroc*, Editions C.N.R.S/C.R.E.S.M, 1977.

48 يتعامل التحليل مع إشكالية الاستثمارات الأجنبية انطلاقا من تحليل سياسي يتجاوز المقاربات التي تعرض لها الباحثون في حقل الاقتصاد. وكما أورد روبرت دال، فإذا كان كل من الباحثين في الاقتصاد وعلم السياسة قد يدرسان نفس المؤسسة، فإن لكل منهما مجال اهتمامهما، فرجل الاقتصاد سيكون مهتما بصفة خاصة بالمشكلات المتعلقة بالندرة وباستخدام الموارد النادرة. بينما يتعامل الباحث في السياسة مع المشاكل المرتبطة بعلاقات القوة أو الحكم أو السلطة.

روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة علا أبو زيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 1993، ص. 13.

49 انطلق هذا التحول مع خطاب 8 ماي 1990 الذي أعلن فيه الملك الراحل الحسن الثاني عن تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وانطلاق مسلسل تطوير حقوق الإنسان.

50 في هذا السياق يبرز المنعطف الذي عرفه المغرب في دجنبر 1990 بعد وقوع أحداث فاس عقب الإضراب العام الذي دعت إليه بعض المركزيات النقابية. وهو مؤشر أبان عن عمق التوتر الذي يعرفه المجتمع المغربي، والذي لم يكن للسلطة السياسية من سبيل لمواجهته إلا باستيعابه عبر تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية. وما الإصلاحات التي أدخلتها الدولة في هذه المجالات إلا رغبة في مجابهة التحديات.

51 كنماذج لهذه الأبحاث، راجع:

إدريس الحسني، **أهمية العامل الاقتصادي في إعادة إنتاج «السياسي» بالمغرب 1956-1993**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس أكدال الرباط، السنة الجامعية 2001-2002.

رشيد ملوكي، **جدلية الاقتصادي والسياسي زمن تطبيق برنامج التقويم الهيكلي 1983–1993**، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، السنة الجامعية 1998–1999.

52 من الدراسات التي تمكنا من الحصول عليها، نذكر:

Abdellatif El Moutadayene, *Développement économique et changement politique au Maroc*, Thèse présentée à la Faculté des Sciences Sociales, Université Laval, Québec, janvier 2005.
Mohamed Benhlal, *Réformes économiques et transition démocratique*, Thèse pour le doctorat en droit, Université de perpignan, 2004.

53 العديد من الأعمال والدراسات التي أنجزت من طرف لجان وطنية أو مكاتب خبرة أجنبية لا تعرض للعموم. من ذلك يبدو غياب نشر أعمال بعض اللجان التي أنيط بها تقديم تصورات لتطوير الاستثمارات الأجنبية في المغرب، وأيضا اللجان التي تم تشكيلها للدفع بإنعاش الاستثمار الخاص. كما تبقى العديد من التقارير سرية وغير قابلة للتداول، حال تقرير ماكينزي الذي صدر سنة 2005.

54 تجدر الإشارة إلى أن توظيف هذه التقنية اقتصر على بعض النماذج لصعوبة إجراء مقابلات مع بعض الفاعلين الآخرين، خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب. هذا الأمر لم يكن اختيارا من طرف الباحث، بقدر ما ارتبط بصعوبة توظيف هذه التقنية على نطاق واسع.

القسم الأول

توجه الدولة نحو توسيع المحفزات والضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي .

يشير منطلق الواقع الحالي إلى أن تطوير عناصر جلب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين مناخ الاستثمار أضحى جزءا من المشهد العام للسياسات الاقتصادية[1]. اتساقا مع هذا الواقع سجل في السنوات الأخيرة نزوع معظم الدول النامية نحو تغيير توجهاتها الاقتصادية، وبناء أسس سياسة اقتصادية ترتكز على تقوية المحفزات والضمانات المقدمة للاستثمارات الأجنبية، والحد من المخاطر التي تهدد نمو هذه الاستثمارات[2].

في سياق هذه التطورات أصبح بناء مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية يتوقف على تداخل مجموعة من المحددات، بحيث لم يعد بالإمكان قياس جاذبية الاقتصاديات بمعزل عن طبيعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية، وعلى ضرورة توفير مجموعة من الشروط من قبيل: مستوى دينامكية السوق المحلي، طبيعة مناخ المقاولة، تكوين وتكلفة اليد العاملة، جودة البنيات التحتية، مستوى وتكلفة قطاعات النقل والاتصالات، درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فعالية النظام الضريبي، الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فعالية المؤسسات، درجة تحرير القطاعات التنافسية، توفير آليات التمويل[3].

والمغرب بدوره، كسائر بلدان العالم تأثر بهذه الميول. فإذا كان تعامل الدولة منذ الاستقلال لم ينح نحو إحداث قطيعة مع الرأسمال الأجنبي، فإنه عمل في السنوات الأخيرة – مواكبة للتحولات الدولية ورغبة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية– على رفع الآليات التي من شأنها تطوير آفاق جاذبية الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية، وتذليل المعيقات التي تواجه المستثمرين الأجانب، وتطوير عناصر جلبهم.

على امتداد السنوات الأخيرة أصبح تطوير محددات جلب الاستثمارات الأجنبية انشغالا سنوياً للدولة[4]. إذ نتيجة للعولمة لم يَعُد التحكم في الضمانات والامتيازات المقدمة للاستثمارات الأجنبية مسألة تتحكم فيها الأجندة الداخلية فقط، بل يرتبط بما يقع من تحول في البلدان المنافسة للمغرب[5].

يعمد هذا القسم إلى رصد تطور آليات ومقومات تحسين جاذبية الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية، بالنظر إليها كعملية مركبة تتداخل فيها الآليات الاقتصادية والمالية والسياسية والقانونية والمؤسساتية.

وتنقسم عناصر هذا القسم إلى فصلين، يتركز التحليل في الفصل الأول على الإجراءات التي تسعى إلى تطوير عناصر الحرية الاقتصادية، ليتوجه اهتمام الفصل الثاني لدراسة الإطار القانوني والمؤسساتي والسياسي والاقتصادي الذي من شأنه تحسين مناخ جذب الاستثمار الأجنبي إلى المغرب.

الفصل الأول

الإجراءات الاقتصادية والمالية
لتحفيز الاستثمارات الأجنبية

كان المغرب، منذ السنوات الأولى للاستقلال، من الدول النامية التي لم تعتمد في تدبيرها للاقتصاد أسلوبا راديكاليا في تدبير الاستثمارات الأجنبية الموروثة عن الفترة الاستعمارية. إذ بالرغم من أن الدولة عمدت عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير إلى الحد من تأثير الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني، فإن جوهر السياسة الاقتصادية المغربية ظل ينظر للرساميل الأجنبية كشريك في التنمية. وتؤكد المعطيات أن الاستثمارات الأجنبية ظلت حاضرة في العديد من القطاعات الإنتاجية، غير أن المميز لهذه التوجهات أنها بقيت محكومة بخاصية الحمائية، بحيث تم وضع العديد من القيود على حركية هذه الرساميل.

ظلت هذه التوجهات تحكم السياسة الاقتصادية على امتداد الفترة الممتدة من سنة 1956 إلى سنة 1983، ليشهد انطلاقا من هذه السنة تبلور توجه جديد في إدارة الفضاء الاقتصادي. إذ بعد انخراط المغرب في برنامج التقويم الهيكلي، راجعت الدولة منظومة سياستها الاقتصادية. وكان من عناصر هذه التوجهات تقوية الاهتمام بجلب الاستثمارات الأجنبية، واعتمادها كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، وكمورد مالي يمكن من تجاوز تقلص الموارد المالية الداخلية والخارجية. هذا التوجه الجديد اقتضى من الدولة تحسين آليات جذب هذه الاستثمارات، وشكلت العناصر الاقتصادية والمالية أحد محاوره الأساسية.

يتناول هذا الفصل العناصر الاقتصادية والمالية لتحسين مناخ الاستثمار في المغرب. تتوزع دراسة هذه العناصر إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول اتجاه الدولة لتوسيع مجال المبادرة الخاصة، ويتوقف المبحث الثاني عند التدابير الاقتصادية والمالية المتخذة في هذا الصدد.

المبحث الأول: توسيع مجال المبادرة الخاصة

لقد تأطرت السياسة الاقتصادية في السنوات الأولى للاستقلال بتنمية الدور التدخلي للدولة. إلا أن تغير الظروف الداخلية والخارجية، وبروز معالم فشل الاتجاه التدخلي للدولة، فرض إحداث نوع من التغيير في الاختيارات الاقتصادية للدولة. كان من عناصر التوجهات الجديدة نزوع الدولة إلى التقليص من حجم تدخل القطاع العمومي في الاقتصاد، والعمل على توسيع هامش القطاع الخاص المحلي والأجنبي. وفي ظل هذا الواقع ظهرت سياسة الخوصصة، والحد من الاحتكارات العمومية، وتوسيع دور القطاع الخاص

في تدبير العديد من المرافق العمومية من خلال اللجوء إلى تقنيتي التدبير المفوض وعقود الامتياز، كتوجه مركزي أطر المشهد الاقتصادي الوطني. والمميز لهذه التدابير أن النقاش حولها لم ينحصر فيما هو تقني أو اقتصادي فحسب، وإنما أيضا في التداخل بين السياسي والاقتصادي.

المطلب الأول: سياسة الخوصصة

شهد المغرب ابتداء من سنة 1989 انتقالا في جوهر السياسة الاقتصادية. كان من بين مضامينه إقرار الدولة لسياسة الخوصصة، والتي إن كان يراد منها الحد من تحملات الدولة وتزويدها بموارد مالية، فإنها برزت لإحدى الآليات الأساسية لاستقطاب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية.

يتناول التحليل هنا الخوصصة كسياسة مركزية في تدبير الدولة للفضاء الاقتصادي، وكآلية لتحفيز الاستثمارات الأجنبية في المغرب، وفهم ذلك يقتضي الوقوف عند دوافع هذه السياسة، والنقاش الذي أطرها، والتعرض لسيرورة تطورها.

تبعا لذلك، يستعرض هذا المطلب سياسة الخوصصة بالمغرب في عنصرين: يتناول العنصر الأول الانتقال نحو الخوصصة والنقاش الذي رافقها. على أن يتعرض العنصر الثاني لتطور هذه السياسة، والتي بدا من تحليل سيرورتها أنها خضعت لتداخل ثنائية العقلانية الاقتصادية والضبط السياسي.

أولا: انتقال الدولة إلى خوصصة المؤسسات العمومية

جاء طرح الخوصصة في المغرب كرد فعل للدولة تجاه أزمة القطاع العمومي، ورغبة في توسيع آليات الليبرالية الاقتصادية. غير أن انخراط المغرب في هذا التوجه لم يكن بالأمر السهل، فقد لقي قرار الدولة نهج سياسة الخوصصة وتفويت العديد من المؤسسات العمومية معارضة العديد من القوى الاقتصادية والاجتماعية.

1. الخوصصة رد فعل على أزمة القطاع العمومي

إذا كان خطاب الدولة قد أكد منذ منتصف الستينيات على انخراط المغرب في مشروع الليبرالية، فإن الممارسة أبانت عن تطور مخالف. يبين الواقع أن علاقة الدولة بالاقتصاد على امتداد مرحلة ما بعد سنة 1960 تطورت في اتجاه الحد من تأثير المصالح الأجنبية، والاستثمار

بشكل مكثف في القطاعات الإنتاجية والاجتماعية. فلقد باشرت الدولة المغربية منذ الاستقلال إلى نهاية عقد السبعينيات سياسة اقتصادية ارتكزت على تكثيف تدخلها في النشاط الاقتصادي. وظل دورها يتصاعد في الاقتصاد، معتمدا ليس على أدوات السياسة الاقتصادية وتشييد البنية التحتية فحسب، بل وصل إلى حد الإشراف المباشر على العملية الإنتاجية. وتؤكد المعطيات تنامي وتيرة إنشاء المقاولات العمومية. فبعدما حصرتها مصالح التخطيط في 80 مقاولة عمومية سنة 1960، وصل عدد هذه المقاولات إلى ما يقارب 250 مقاولة عمومية سنة 1970، لتصل إلى 617 مقاولة وفق الإحصائيات التي قدمتها الوزارة المكلفة بدراسة وضعية المقاولات العمومية، ثم لتبلغ 687 مقاولة سنة 1986 حسب إحصائيات وزارة المالية[6].

إلا أن هذا المنحى لم يعبر عن ميول في الاختيارات الليبرالية للدولة. فالمراقب للسياسة التوسعية للدولة خلال هذه الفترة، يدرك أن ذلك لم يتم وفق اختيار إيديولوجي ومذهبي، بقدر ما ظهر استجابة لطبيعة متغيرات الوضع السياسي والاقتصادي، وكنتيجة لضعف القطاع الخاص. هكذا، فإن ظهر بأن اختيار السلطة السياسية في توسيع القطاع العمومي هدف إلى الاستجابة للحاجيات الحيوية للدولة، فإن الرغبة في تطوير المبادرة الخاصة ظهر كعنصر محرك لهذه التوجهات[7].

فلمواجهة ضعف القطاع الخاص المحلي، وجدت السلطات العمومية نفسها مقيدة بضرورة إقرار سياسة اقتصادية تدخلية، تهدف إلى إنعاش وتقوية مشاركتها في الاستثمارات التي تتطلب تنشيط مجموع النشاط الاقتصادي، خاصة في القطاعات الأساسية التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة. ولعل أبلغ دليل على ذلك، أن خطاب الدولة كان يرى ضرورة أن يتماشى تسيير القطاع العمومي مع الاختيارات الليبرالية للدولة، وأن إحداث أي مقاولة يجب أن ينجز وفق تصورات تضع في أولويتها تطوير إنعاش المبادرة الخاصة، والتركيز على القطاعات التي لا يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها، إما لأنها تتطلب إمكانيات مالية مرتفعة، أو لأنها ذات آفاق ربحية غير مضمونة[8].

والجانب الآخر الأكثر أهمية في تطور القطاع العمومي، هو استثماره من طرف السلطة السياسية للإجابة عن متطلبات سياسية، وتقوية مشروعية النظام السياسي. فإذا كان منظور الدولة لتوسيع هذا القطاع أريد منه تحفيز المبادرة الخاصة، وتهييء المقاولة المغربية للعب دور مركزي في سيرورة التنمية، فإن الممارسة أبرزت أن تطور المقاولات العمومية، ومستوى

إنشاء الوحدات العمومية، ارتبط، في جزء كبير، بالأبعاد السياسية أكثر منه بالخضوع للمعايير الاقتصادية القائمة على الفعالية والإنتاجية والمردودية. إذ لا يمكن فصل سياسة الدولة تجاه القطاع العمومي، عن الإستراتيجية التي اعتمدها النظام السياسي لضمان المراقبة السياسية للدولة على المجتمع المدني ونخبته الاقتصادية[9].

فما هو جلي في سياسة الدولة في هذا المجال، أن المقاولات العمومية اشتغلت في ظل المرحلة التدخلية كوحدة سياسية وإدارية أنيط بها تحقيق وظيفتين رئيسيتين: الأولى ظاهرة ومصرح بها، تقوم على جعل القطاع العمومي آلية تنموية تساهم في تحديث الاقتصاد. والثانية ضمنية، حيث يبدو جلياً أن الدولة جعلت من المقاولات العمومية عنصرا مركزيا لتقوية مشروعيتها[10]، وإدارة علاقتها بالقوى الاقتصادية والاجتماعية، وبما يستجيب لانشغال النظام السياسي الذي يهدف إلى توسيع مجال مراقبته على المجتمع[11].

خارج أسباب توسيع القطاع العمومي والأبعاد التي حملها، فمن الواضح أنه إذا كان هذا التوجه قد حقق جزءا من الأهداف التي رسمت له، واستجاب في جوانب عدة لتطورات المرحلة، وحاجيات بناء دولة ما بعد الاستقلال؛ فإن نتائجه على تنمية الاقتصاد لم تكن أكيدة. إذ أن تطور القطاع العمومي ذهب في توجه مخالف للمسار التنموي الذي رسم له، وتطور في اتجاه مخالف لما هو معلن[12]، وأنه بدلا من أن يصبح قاطرة للتنمية، أصبح يشكل عبئا إضافيا عليها[13].

نتيجة لهذا الوضع، اتجهت السلطات العمومية نحو التفكير في تقليص تأثير القطاع العمومي في الاقتصاد، ومراجعة سياسة الدولة في هذا الباب. ابتدأت مقاربتها أولا بالتفكير بإصلاح القطاع العمومي، من خلال إعادة توضيح الروابط بين الدولة والقطاع العمومي، وعقلنة تدخل الدولة في هذا القطاع[14]. لتعمد بعد ذلك إلى اعتماد مقاربة تفويت المؤسسات العمومية[15].

إن هذا التوجه وجد مرجعيته في ممارسات[16] وتيارات فكرية دولية جديدة، تدعو إلى تحجيم الدور الاقتصادي للدولة، وتحفيز زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وترى في الحد من الاحتكارات العامة، وفتحها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي الحل الكفيل بتصحيح كل الاختلالات داخل النظام الرأسمالي، والخروج من أزماته[17].

2. النقاش حول الخوصصة

أظهر تطور الإصلاح الاقتصادي في المغرب، أنه على امتداد سنوات ما بعد انخراط الدولة في برنامج التقويم الهيكلي منذ سنة 1983، أصبحت الخوصصة أحد العناصر التي تحدد رؤى المقررين لتدبير الاقتصاد[18].

وإذا كان اختيار الخوصصة[19]، قد تطور في اتجاه توافق القوى السياسية والاقتصادية الرئيسية على عناصره الأساسية، فإنه في البداية عرف نقاشا حادا ولقي معارضة قوية، حيث إن العديد من القوى السياسية والمجتمعية كانت ترى في هذا التوجه آلية من شأنها أن تضعف الاقتصاد الوطني وتجعله رهينة للقطاع الخاص، وأن الشعب المغربي سيكون المتضرر الأساسي من هذه السياسة[20].

يمكن إجمال مواقف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين عند طرح الخوصصة للنقاش في اتجاهين أساسيين: اتجاه مؤيد لبرامج الخوصصة مثلته الدولة والأحزاب المؤيدة لها والقطاع الخاص، واتجاه معارض لها تمثل أساسا في أحزاب المعارضة آنذاك والمنظمات النقابية.

انبنت أطروحة الاتجاه المؤيد للخوصصة على أن القطاع العمومي استنفذ الأدوار المنوطة به، وأنه أضحى يتعين على الدولة مراجعة علاقتها به. ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن تفويت بعض المقاولات العمومية لفائدة القطاع الخاص، يشكل ترسيخا للاختيار الاقتصادي الليبرالي الذي انخرط فيه المغرب منذ السنوات الأولى للاستقلال، وأن من شأن تطبيقه أن يدفع باتجاه تحقيق مرونة أكثر في تدبير الاقتصاد، ويوسع قطاعات الأنشطة الصناعية والتجارية، التي يمكن أن يضطلع بها القطاع الخاص بطريقة أكثر فعالية من القطاع العمومي[21].

واعتبر دعاة هذا الاتجاه، أن استمرار الدولة في تدبير القطاع العمومي، وفق النمط الذي اتبع على مدى عقدي الستينات والسبعينات، يشكل حاجزا بالنسبة لتنمية المبادرة الخاصة، ومن شأن الاستمرار في تدعيم القطاع العمومي، أن يعيق إمكانية المبادرة أمام جيل جديد من المقاولين في طريق التشكل، ويحبط قدراتهم في تنمية تطور اقتصادي حديث، في وقت يبدو فيه أن الاقتصاد المغربي في حاجة لكل طاقاته للخروج من هذا الفتور الذي خلفته التوجهات التدخلية[22].

وفي هذا السياق، تبدو الخوصصة بالنسبة لمناصريها ليس فقط تحويلا للملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص، لكنها تدعم آليات السوق، وهذا بفرض أحسن تخصيص للموارد وتنمية دور المبادرة الخاصة. وفي هذا الصدد يرى الاتحاد العام لمقاولات المغرب، المخاطب الرئيسي للقطاع الخاص في المغرب، أن الخوصصة يعول عليها كقوة دفع لبروز مجموعات وطنية مهنية منسجمة تحفز المستثمرين، وتمثل فرصة للدولة لإعادة هيكلة النسيج الاقتصادي، وتنمية رؤوس الأموال المغربية والخبرة الوطنية[23]. تنطلق أطروحة هذه الهيئة من أنه في ظل اقتصاد يباشر الخوصصة، ويشجع دور المقاولة الخاصة، ترتفع إنتاجية العمل ويتنامى الاستثمار[24].

فضلا عن هذه الجوانب، ارتكز خطاب الدولة في دفاعه عن الخوصصة بأهمية هذه السياسة في جلب الاستثمارات الأجنبية، وكآلية تمكن من الاستفادة من الإمكانات التي يقدمها هذا الأخير[25]. ذلك أنه من الأهداف الرئيسة ألتي قدمت من طرف الدولة للدفع بهذه السياسة، توسيع إمكانية الاقتصاد المغربي على الانفتاح على الاقتصاد الأجنبي، بحيث نظر إلى أن عملية التفويت لمستثمرين أجانب، تعتبر عملية مربحة بفضل ما يتمتع به المقاولون الأجانب من قدرة على حسن تسيير المقاولات النابع من تجاربهم الغنية[26]. فلقد برز منذ اعتماد برنامج الخوصصة اتجاه الدولة نحو توظيف هذه السياسة لجلب الاستثمارات الأجنبية واستمالتها للاستثمار في المغرب[27].

وهكذا، ذهب الملك الراحل الحسن الثاني في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الربيعية لمجلس النواب بتاريخ 8 أبريل 1988 أن إشراك رؤوس الأموال الخارجية في عمليات التفويت يعتبر أحد أهداف سياسة الخوصصة. فمما ورد في هذا الخطاب: «وإذا كان الحذر يقتضي منا أن نجنب بلادنا مخاطر التدخل الأجنبي في الميدان الاقتصادي، فإن المغرب لا يسعه أن يتهاون بالمكاسب التي يمكن أن يحصل عليها في الأسواق الدولية في الوقت الذي تسعى فيه النظم الاقتصادية المغلقة على نفسها إلى اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية. إن شعارنا في هذه المرحلة من مراحل تطورنا الاقتصادي يجب أن يكون نحن مستقلون ولكننا متفتحون»[28].

في مقابل طروحات الاتجاه المؤيد لسياسة الخوصصة، برزت معارضة قوية لعدة قوى اقتصادية واجتماعية وسياسية تجاه سياسة الخوصصة[29]. لقد ارتكزت دفوعات أصحاب هذه المواقف بالأساس على ما ينتظر أن يفرزه تنفيذ عمليات التفويت من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية. فرأوا في مسلسل تفويت القطاع العام حلقة جديدة في مسلسل تنمية

الفوارق الطبقية لصالح الأقلية، وتوسيع سيطرتها على الاقتصاد. وأنه في إطار هذه السياسة تصبح الخوصصة آلية تقود إلى تمركز رؤوس الأموال والملكية لفائدة أقلية من المقاولين المحليين والأجانب التي استفادت من الامتيازات التي خولتها لها الدولة منذ الاستقلال[30]. كما اعتبرت العديد من الكتابات، أن اختيار هذه السياسة صيغ وفق تصور غير واضح المعالم والأهداف، أملته ضغوط المؤسسات المالية الدولية تحت ظروف الضائقة المالية التي عرفها المغرب بين نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وبما يعنيه ذلك من «ترجيح الهاجس المالي الآني الضيق على الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى مكانة وأدوار القطاع العام في البناء الوطني والتنمية الشاملة بكل أبعادها»[31]. وقد كان للمخاوف الاجتماعية حضور في طروحات الاتجاه المعارض، إذ لم يتوان أنصار هذا الاتجاه إلى التأكيد على أن تفويت المؤسسات العمومية سيترتب عنه تقليص الخدمات المقدمة من طرف الدولة، وما يعنيه ذلك من تقليص القدرة الشرائية للمواطنين، وازدياد معدلات البطالة نتيجة لإمكانية تسريح العديد من المأجورين[32].

إضافة إلى هذه التصورات، هيمن على خطاب معارضي الخوصصة هاجس التخوف من أن تقود إلى تدويل القطاعات الهامة للاقتصاد الوطني، وفرض تبعيتها للخارج، والذي بموجبه تصبح الشركات متعددة الجنسية، والدول القوية تلعب الدور الفاعل في تحديد قواعد اللعبة الاقتصادية، وتتحكم في حركية رؤوس الأموال في الاقتصاد العالمي الجديد. ورأوا أن من شأن الخوصصة أن تجعل الاقتصاديات الوطنية مرتبطة بالصدمات الخارجية، وتجعلها عرضة لأزمات اقتصادية واجتماعية حادة[33].

رغم تعدد جوانب معارضة سياسة الخوصصة، وكثافة الضغط الذي باشرته القوى السياسية والاقتصادية المناوئة لتوجهاتها، والذي تعددت آلياته، وتنوعت مجالاته سواء داخل البرلمان، أو على أعمدة صحف المعارضة، أو في تحليلات الباحثين، فإن الخوصصة أخذت المنحى الذي رسمته لها السلطة السياسية، وفرضت نفسها مكونا أساسيا للسياسة الاقتصادية.

ثانيا: وضع الإطار القانوني للخوصصة

تطرح الخوصصة في المغرب حاليا على نطاق واسع[34]، باعتبارها آلية للدفع بالنمو، والاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسيحاول هذا المحور تقديم الأنماط

التي تتم بها الخوصصة، والأجهزة التي أوكل إليها تدبير هذه السياسة. ويعرض التحليل أيضا تطور التشريع المغربي المنظم لسياسة الخوصصة، والتجديدات التي جاءت بها المراجعات المتوالية التي عرفها التشريع المغربي للخوصصة، منذ صدور قانون تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص سنة 1989.

1. تعدد في أنماط الخوصصة وأجهزة تدبيرها

يتطلب نجاح عملية الخوصصة أن تتم هذه العمليات بدرجة عالية من الكفاءة والشفافية، وكي يتحقق ذلك يتعين أن يتم وضع أنماط لعمليات التفويت تراعي مبادئ الشفافية والمنافسة، وتضمن للإدارة القيام بعمليات التفويت.

انطلاقا من ذلك، يمكن قراءة مستوى أداء هذه السياسة انطلاقا من الأنماط التي تتم بها الخوصصة والأجهزة التي يناط بها تدبيرها.

بالنسبة للنقطة الأولى، ينص القانون على أن عمليات تحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص تباشر وفق ثلاث طرق: إما عن طريق طلب العروض، يباشر وفقا لدفتر التحملات الذي يستعرض الشروط التي تضبط عملية التفويت. أو عبر اعتماد آلية التفويت المباشر الذي يستعمل في حالات فشل إمكانية التفويت عن طريق طلب العروض، أو لممارسة حق مفترض بين المساهمين، أو لاعتبارات التنمية الجهوية أو حفظ الشغل. وتقرر الدولة التفويت وفق هذا النمط بمرسوم يصدره الوزير الأول بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالخوصصة، وبعد رأي مطابق من لجنة التحويل. وأما النمط الثالث في عملية التفويت فيتم عن طريق السوق المالي بإدراج اسم المؤسسة موضوع التحويل في بورصة القيم بالدار البيضاء، أو عبر عرض عمومي للبيع بثمن محدد، أو في إطار تمازج الاتجاهين[35].

إضافة إلى طرق التفويت الثلاث تم إحداث طريقة جديدة في تدبير عملية التفويت من خلال النص على إصدار سندات للخزينة، إذ يمكن، باقتراح من الوزير المكلف بالخوصصة، أن يتم تفويت مؤسسات عمومية إلى القطاع الخاص عبر هذا النمط. وسندات الخوصصة هي «عبارة عن قيم منقولة ممثلة لسندات دين مصدرة من طرف الخزينة، تخول لحائزها إمكانية استبدالها وتبقى مماثلة لديون الخزينة»[36].

ويتمثل الجانب الآخر في عملية الخوصصة في المؤسسات التي يخول لها عملية التفويت، فهذا المحدد يلعب دوراً مركزيا في نجاح الخوصصة. وتؤكد الوقائع أن فعالية

الأجهزة الإدارية التي يناط بها تدبير عمليات الخوصصة، ومستوى خبرتها، تساهم في تجنيب الدولة فشل سياسة الخوصصة، وتقوي قدراتها في تحصيل عوائد هامة من الخوصصة ورفع منافعها الاقتصادية.

وتتكون الهيئات المكلفة بعمليات تنفيذ الخوصصة من ثلاث مؤسسات: القطاع الحكومي المكلف بالخوصصة، لجنة التحويلات ولجنة التقويم. وهكذا، أنيط بالوزير المكلف بالخوصصة عدة اختصاصات في هذا المجال، تتمحور أساسا حول ترأس وتوجيه الدعوة لانعقاد لجنة التحويلات، وتحديد جدول أعمالها، ووضع برنامج التحويلات وتحديد جدولة زمنية لإنجازها، كما تضطلع بتحديد –بواسطة قرار– المبلغ الأقصى للرسوم والحصص المفوتة لأشخاص طبيعيين في حالة مباشرة عرض عمومي للبيع. ومن بين اختصاصات هذا القطاع الحكومي أنه يقترح على الوزير الأول، بعد أخذ رأي مطابق من لجنة التحويلات، التفويتات التي يمكن أن تتم عبر تحويل مباشر.

والملاحظ بخصوص القطاع الحكومي الذي يدير سياسة الخوصصة، أنه بعدما ظلت عمليات الخوصصة إلى غاية سنة 2000 تناط بوزارة مكلفة بالقطاع، أصبح الوزير المكلف بالمالية، بعد التعديل الحكومي لسنة 2002، يمارس الاختصاصات والصلاحيات التي كانت تناط بالوزير المكلف بتنفيذ عمليات التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص[37]، وذلك عبر مديرية المنشآت العامة والخوصصة، التي يعهد إليها في مجال الخوصصة بالمهام التالية: إعداد البرنامج العام لعملية تحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، والتشاور مع الوزارات المعنية، والسهر على إعداد تقرير التقييم الواجب عرضه على هيئة التقييم، وعرض مخطط تحويل المنشآت على لجنة التحويل قصد الموافقة عليه، وتنظيم الأعمال التجارية الواجب القيام بها لضمان أحسن الظروف لإنجاز عمليات البيع، ودراسة الإجراءات الضرورية المواكبة لتحويل المنشآت القابلة للخوصصة، ثم تتبع المنشآت بعد خوصصتها وفق بنود العقود أو دفتر التحملات[38].

أما فيما يخص لجنة التحويلات فتقوم ببدء عمليات التحويلات، وتصدر رأيها حول مخطط التحويل المقرر لكل مقاولة يراد تفويتها. ومن اختصاصاتها أيضا أنها تعطي وجوبا رأيَ مُطَابقةٍ في حالات التفويت المباشر، كما تضطلع لجنة التقويم بتحديد ثمن العرض الأدنى للتفويت[39].

2. مسار الخوصصة

خضع تطور سياسة الخوصصة في المغرب لمجموعة من المتغيرات. والموجّه الذي حكم سياسة الدولة عند إقرار هذه السياسة، قام على مباشرة عملية التفويت دون إمكانية فقدان السيطرة على الاقتصاد، أو إنتاج أوضاع غير متحكم فيها، وأنه يتعين على الدولة أن تبقى حاضرة ولو مؤقتا في القطاعات الإستراتيجية، من ذلك قطاعات الكهرباء والماء والبريد والاتصالات، والمؤسسات المينائية، والمؤسسات المتعلقة بالمطارات والسكك الحديدية، والمؤسسات المتعلقة بإنشاء السكنى الاجتماعية[40].

ابتدأت توجهات الخوصصة في المغرب بإصدار قانون رقم 39.89[41] كان بمثابة الموجه الأساسي لسياسة الخوصصة. فبمقتضيات هذا القانون تم النص على نقل 112 وحدة إلى القطاع الخاص، ضمت العديد من القطاعات الأساسية للصناعة المغربية. وتوزعت لائحة المؤسسات التي تم عرضها للخوصصة إلى 75 شركة و 37 فندقا حدد أجل تفويتها في نهاية دجنبر 1995 (انظر الجدول رقم 1).

جدول رقم 1: التوزيع القطاعي للمؤسسات التي تم عرضها للخوصصة باستثناء الفنادق بموجب قانون 1989

القطاعات	عدد الوحدات	القيمة العامة للخوصصة من قيمة القطاع بـ ٪	مناصب الشغل
الفلاحة	3	0.06	411
الصناعة الاستخراجية	5	6.25	1.543
الصناعات	41	6.12	19.837
المؤسسات المالية	10	31.32	8.751
التجارة	9	4.23	3.285
النقل والاتصالات	2	0.93	820
الخدمات	4	0.27	1.279
المجموع	**74**		**36.612**

المصدر: The World Bank Growing Faster, Finding Jobs Choices for Morocco, 1996, p. 27

فبالوقوف عند لائحة الشركات التي عرضت على الخوصصة بموجب هذا القانون، يتبين الطابع المتنوع لهذه القطاعات. إلا أن تحليل حجم ومساهمة الدولة في المقاولات المعروضة للخوصصة، يبرز محدودية التأثير الذي يمكن أن تخلفه على ميزانية الدولة. إذ أن

المؤسسات والفنادق التي عرضت للتفويت كانت نسبة مساهمة الدولة فيها ضعيفة، فما تم عرضه بموجب هذا القانون لم يكن يمثل إلا 15٪ من الحافظة العمومية. والأهم من ذلك أن ما يمثل 85٪ من القيمة المقدرة للتفويتات تعلق بالمشاركات غير المباشرة للدولة، فالجزء الأكبر من هذه المساهمات كان يعود إلى بعض المجموعات المالية، من ذلك مكتب التنمية الصناعية، الشركة الوطنية للاستثمار، صندوق الإيداع والتدبير والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي[42].

غير أن برنامج الخوصصة صادف تعثرا في بداية تطبيقه، إذ رغم إقراره قانونيا سنة 1989، فلم يبدأ تنفيذه عمليا إلا سنة 1993. هذا التأخر حال دون إمكانية إتمام الخوصصة في الأجل الذي حدد لها. أمام هذا الإكراه، عمدت الدولة إلى تمديد الحيز الزمني لعمليات خوصصة المقاولات والفنادق التي لم يشملها التفويت في الأجل المحدد لها، فبادرت الدولة إلى تتميم قانون 89–39 بقانون رقم 94–45 الذي نص على تمديد أجل خوصصة المؤسسات التي لم تتم خوصصتها، وفق اللائحة المضمنة المرفقة في القانون السابق، إلى غاية 31 دجنبر 1998.[43] وأضاف إليها مقاولتين إضافيتين، يتعلق الأمر بالشركة المغربية لتكرير النفط والشركة الشريفة للبترول.

وقد اتخذت الدولة بعد انتهاء أمد تنفيذ قانون 1995 مسارا جديدا في تدبير سياسة الخوصصة. بنت الدولة توجهاتها في هذا الباب على تمكينها من مرونة أكبر في إدارة سياسة الخوصصة، وعلى منحها حرية التصرف في تدبير عمليات التفويت بدون التقيد بأجل زمني، ودون الاقتصار على عمليات محدودة، وأن ينحصر اتجاه الخوصصة على أن تكون سيرورة التفويت مشروطة بأثر كل عملية على معدل النمو[44].

وفقا لذلك همت التدابير التي جاء بها قانون الخوصصة رقم 98–34[45] إلغاء التاريخ المحدد للمدة الزمنية التي يتعين خلالها تنفيذ برنامج تحويل المنشآت العمومية. ومن التدابير التي جاء بها، توسيع الامتياز في بيع أسهم الشركات الخاصة للمأجورين، لتشمل المتقاعدين والنص على تتبع مؤسسات الدولة موضوع الخوصصة، عبر متابعة التغييرات التي قد تطرأ على هذه المؤسسات سواء من حيث أنظمتها أو ماليتها. ونص هذا القانون على مراجعة اللائحة المرافقة لقانون رقم 89–39، وذلك بالتشطيب على المؤسسات التي لم يعد لها وجود قانوني، بحكم حلها أو إدماجها مع شركات أخرى، أو لاستحالة خوصصتها[46].

وقد اقترن هذا التطور بتحول نوعي في توجهات سياسة الخوصصة بالاتجاه نحو اعتماد مقاربة الفعالية والمردودية كآلية للتفويت. فلم يعد التموقع الاستراتيجي للمقاولات هو المحدد في الاحتفاظ بالمقاولات العمومية أو خوصصتها، إذ عمدت الدولة إلى خوصصة العديد من القطاعات التي كانت تعتبر في مرحلة معينة إستراتيجية[47]. ساعد على هذا التحول جو التوافق السياسي حول الخيارات الاقتصادية بين الأطراف السياسية الرئيسة. إذ مع وصول أطراف المعارضة السابقة للحكم، دأبت على تفويت العديد من المؤسسات التي كانت تعارض خوصصتها عندما كانت في المعارضة. ومن أبرز نماذج ذلك خوصصة اتصالات المغرب، شركة التبغ، والعديد من المؤسسات البنكية.

وقد تطور التشريع المغربي في مجال الخوصصة بإصدار نصوص لاحقة سعت إلى ضبط عمليات التفويت. وتتميما لتوجيهات الدولة في هذا المجال صدر قانوني 75.03[48] و21.04.[49] هدف القانون الأول إلى تغيير لائحة المنشآت العامة المراد تحويلها إلى القطاع الخاص المرفقة بالتشريع السابق، ذلك بإضافة مؤسسات أخرى إلى لائحة الوحدات التي لم تتم خوصصتها، من ذلك الشركة المغربية للملاحة. ونص أيضا على حذف ثلاث شركات، ويتعلق الأمر بالشركة الوطنية لإنماء تربية المواشي، والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي والشركة الشريفة للدراسات المعدنية.

في حين نص القانون الثاني على حذف شركة نسيج القطن سطات (سيطاتيل) من لائحة الوحدات المزمع خوصصتها، بعدما أصبح تفويت هذه الشركة إلى القطاع الخاص غير ممكن، بعد أن تم التفويت عن طريق المحكمة التجارية، نتيجة لتراكم الديون المترتبة عليها، وتنامي مؤخرات التسديد الضريبية عليها.

وهكذا، يمكن القول إن سياسة الخوصصة فرضت نفسها في المغرب كخيار مركزي يؤطر السياسة الاقتصادية ويوجه النموذج التنموي، إلى حد أضحت معه هذه السياسة مكونا أساسيا للفلسفة الاقتصادية للسلطة السياسية[50]، ومحددا يؤشر على نزوع في ممارسة الدولة للانتقال من ليبرالية مقنعة إلى ليبرالية أكثر وضوحا وتماسكا[51]، وإنه بفضل هذه السياسة تمكنت الدولة من تحقيق مجموعة من المكاسب الاقتصادية. من ذلك، فتح القطاعات الاقتصادية أمام الخواص، وتسريع وتيرة تجهيز الدولة ببنيات تحتية حديثة، واستقطاب الخبرات والتكنولوجيا المتقدمة، ومساهمة الأجراء والأفراد في امتلاك الأسهم، والرفع من التنافسية، وأخيراً رفع مستوى استقطاب المغرب للاستثمارات الأجنبية[52].

هذا الواقع لا يحظى بإجماع الفرقاء السياسيين والاقتصاديين، فكثير من المواقف لا زالت ترى في الخوصصة آلية تقود إلى حرمان الدولة من العديد من المداخيل[53]، وأن الخوصصة التي أصبحت تنفتح على الرأسمال العالمي، تضحي، في جزء كبير، بعملية التراكم، وترتب آثاراً سلبية على الاقتصاد الوطني. ويلخص أحد المعارضين للخوصصة تقييمه لهذه السياسة بالقول إن: «... الرأسمال الدولي يمكنه أن يفرض على هذه الأخيرة شروطا مبالغا فيها في استغلال قوة العمل والثروات الوطنية. الدولة المخزنية من أجل حاجتها للحفاظ على وجودها ستكون مدعوة لأن تلعب أساسا دورا قمعيا، دور حارس مصالح رأس المال الدولي. إن ذلك يعني تماما إضفاء الطابع الكومبرادوري على البنيات الفوقية. عمليا فإن هذا التطور يترجم بالمزايا المخولة للاستثمارات الأجنبية، عبر خلق منطقة للتبادل الحر، وباختصار وبعبارة بسيطة وضع المغرب في المزاد العلني. التبعية للرأسمال الدولي، تدجين الرأسمال المحلي وقمع الجماهير الشعبية تلخص هذا الاتجاه»[54].

وخارج جوانب هذا النقاش، يتضح أنه بفضل هذه السياسة طورت الدولة آليات جديدة في علاقة الدولة بالاقتصاد، كما تولد عنها نمو فاعلين آخرين في الحقل الاقتصادي. كما أعادت هذه السياسة توجيه السياسة الاقتصادية المعْتمِدَة على القطاع العمومي[55]، والتخلي عن الوظائف السياسية والاقتصادية التي كان يقوم بها، كضامن للنمو الاقتصادي والأمن الاجتماعي[56]. غير أن أهمية هذه التحولات لم تعن إحداث قطيعة في طبيعة العلاقة بين السياسي والاقتصادي. وأنه على خلاف ما كان يفترض التحرير الاقتصادي، فإن ميكانيزمات السياسي ظلت حاضرة بقوة في تدبير سياسة الخوصصة. فما هو ملاحظ أن الانخراط في مسلسل تراجع الدولة في التدخل في الاقتصاد الوطني لفائدة القطاع الخاص لم يَقُدْ إلى الحد من الزبونية[57]. فبالرغم من نجاح الدولة في تدبير العديد من عمليات الخوصصة وفق مبادئ الشفافية وبما يتطابق ومعايير العقلانية المعتمدة دوليا؛ فقد اتضح أن السلطة السياسية وظفت، بشكل كبير، العديد من عمليات الخوصصة لما يستجيب لمتطلباتها السياسية، ومنطق إعادة توزيع السلطة وتوسيع قاعدتها[58]، وبما يمكنها من ضمان استمرار هيمنة الدولة وضبطها للمجتمع[59].

ولا تتردد العديد من التحليلات في القول بأن مسار الخوصصة في المغرب مَثّلَ فرصة بالنسبة للنظام السياسي لإعادة تنظيم الشبكات التي يعتمد عليها[60]، وأنها لم تنفصل عن التوجه العام للسياسة الاقتصادية المعبر عنها على امتداد فترة ما بعد سنة 1956. إذ بدا أن

عمليات الخوصصة شكلت آلية أخرى لمركزة الثروة الاقتصادية، وأن هذه العملية الليبرالية خضع تطبيقها للخصوصية المغربية في تدبير علاقة الاقتصادي بالسياسي، وترتيب العلاقات بين مكونات الرأسمال الخاص الكبير في المغرب[61].

ومن تم، فعوض أن تؤدي سياسة الخوصصة إلى توسيع هامش القطاع الخاص، وتنويع الفاعلين الخواص، ظهر أن هذه السياسة اندمجت في إستراتيجية تمركز اقتصادي ومالي متنامي، وأنها سارت في اتجاه مخالف لخطاب الدولة الذي كان يرى في هذه السياسة آلية للحد من الاحتكارات وخلق شروط المنافسة[62]. فلقد أكدت الممارسة على أن العديد من المقاولات المقربة من الدولة كمجموعات «أونا»، و«البنك التجاري المغربي» أو «البنك المغربي للتجارة الخارجية» وبتحالف مع رساميل أجنبية، هي التي استفادت من تفويت معظم المقاولات العمومية المحورية في الاقتصاد الوطني.

لم تتوقف عملية توسيع المجال المفتوح للمبادرة الخاصة على مباشرة عمليات تفويت المؤسسات الاقتصادية والفنادق المملوكة للدولة، بل تجاوزت ذلك باتجاه السلطات العمومية إلى تحرير العديد من القطاعات الاقتصادية الوطنية، وفتحها للخواص. وتقوى هذا التوجه أيضا من خلال إشراك المستثمرين الخواص في تدبير العديد من المرافق العمومية المرتبطة بالحاجيات الأساسية، أساسا عبر آليتي عقود الامتياز والتدبير المفوض.

المطلب الثاني: الحد من الاحتكارات العمومية

ظل الاحتكار العمومي للأنشطة الاقتصادية أحد المظاهر التي تؤثث المشهد الاقتصادي الوطني، فطيلة الفترة الممتدة من الاستقلال إلى نهاية عقد الثمانينيات ارتفع حجم القطاعات التي تخضع لاحتكارات عمومية. وتحكم في نمو هذه الاحتكارات تداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لينزع هذا الاختيار خلال العقدين الأخيرين نحو التراجع. فنتيجة للرغبة في تحرير الاقتصاد، وتوسيع مجال تدخل القطاع الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي، بادرت الدولة المغربية إلى إصدار العديد من التشريعات، استهدفت الحد من الاحتكار العمومي للعديد من وحدات الاقتصاد الوطني. تحكم في هذا الواقع رغبة الدولة في أن تتجاوب اختياراتها الاقتصادية مع معطيات العولمة وسيادة اقتصاد السوق. إذ أن تقوية جاذبية الاقتصاديات للاستثمارات الأجنبية أصبح يفرض تعديل سياسات السلطات التنظيمية الوطنية[63].

ارتكزت سياسة الدولة في هذا الباب على تحرير عدة قطاعات كانت تعتبر إلى وقت قريب قطاعات إستراتيجية لا يمكن تفويتها للقطاع الخاص، إما لارتباطها بالسيادة الوطنية، أو لثقلها المؤسساتي والمالي داخل النسيج الاقتصادي الوطني. ولعل قطاعي الاتصالات والتبغ نموذجان بارزان في هذا السياق.

أولا: تحرير وخوصصة قطاع الاتصالات

يعد تحرير قطاع الاتصالات نموذجاً أساسياً لفهم مقومات سياسة الدولة المغربية لتحرير العديد من القطاعات، وتقليص الاحتكارات العمومية[64]. إذ تحت تأثير حدة التحولات التكنولوجية، والتطورات المسجلة في منظومة الاقتصاد العالمي، ورغبة الدولة في تحديث هذا القطاع، عملت السلطات العمومية على إدخال إصلاحات استهدفت تغيير أنماط تدبير قطاع الاتصالات، ودفعه لأن يواكب التحولات العالمية، خاصة وأنه أصبح موضوع اهتمام الفاعلين الأجانب[65].

وقد تمركزت مضامين سياسة الدولة في هذا المجال على تأسيس مناخ تنافسي ملائم، يمكن من تطبيق أنماط جديدة من التدبير. ومن رهانات الدولة أيضا، رفع مستوى انخراط المغرب في مجتمع المعرفة، وتكنولوجيا المعلوميات، من خلال تنمية خدمات الهاتف والانترنيت كخدمة عالمية. كما اعتمدت الدولة مقاربة تجعل هذا القطاع محركا للتنمية، بالاستفادة من الموارد المالية التي من المأمول أن يوفرها للاقتصاد الوطني[66].

تحقيقا لهذه التوجهات سار تحرك الدولة في اتجاهين. أولا، مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي المؤطر لقطاع الاتصالات[67]. ثانيا، تقوية البنيات التحتية لقطاع الاتصالات، ورفع مستوى الاستثمارات فيه.

بدأت ثمار هذا التوجه منذ سنة 1998 مع فتح قطاع الهاتف النقال للمنافسة بين الشركات. ويعكس حجم ومستوى المؤسسات التي عرضت طلب العروض للفوز بالصفقة الأهمية التي أضحى يكتسيها قطاع الاتصالات في المغرب. فلقد شمل التنافس العديد من الفاعلين الأجانب في مجال الاتصالات من قبيل اتصالات فرنسا، تليفونكا، فضلا عن مقاولات أمريكية وآسيوية[68]. كذلك قد تم تفويت الصفقة إلى شركة ميدتيل تبلغ 10.8 مليار درهم[69]، متجاوزة تقديرات مصالح وزارة المالية التي حصرت عملية التفويت في أربعة ملايير درهم فقط[70].

وقد تجاوزت أهمية هذه الصفقة أبعادها المالية، لترتبط بالجانب السياسي والمؤسساتي، واعتبرت لحظة مركزية في خطاب الإصلاح الاقتصادي في المغرب، وظهرت معه كمؤشر للانتقال في تدبير الفضاء الاقتصادي لمشروعية جديدة، تتأسس على انتصار مقومات الشفافية في الخطاب الرسمي، وعلى عناصر الحكامة الجيدة، وقواعد دولة القانون. كما أظهرت أن قواعد الشفافية والحكم الجيد العنصر الرئيسي من عناصر الثقة الضرورية للاستثمارات الخاصة، والأجنبية منها تحديداً. إذ أن رفع قدرات الدول لجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية، يرتبط بوجود دولة قانون اقتصادية، وبمناخ أعمال ملائم، يقوم على مبادئ الشفافية، ووضوح المعلومات وبساطة المساطر، وإمكانية الخضوع للمنافسة الشريفة[71].

بعد نجاح الدولة في تحرير القطاع وفتحه للمنافسة، لجأت إلى خوصصة شركة اتصالات المغرب. اقتصرت عملية التفويت في البداية على عرض خوصصة 35٪ من اتصالات المغرب، وقد عادت هذه الصفقة إلى مجموعة فيفاندي[72] مع تخويل المؤسسة سلطة تدبير الشركة. ثم لتهم خوصصة 16٪ الإضافية من رأسمال هذه الشركة وتعود إلى نفس المجموعة، وحدد ثمن التفويت في 12.4 مليار درهم[73]. جسد هذا الواقع ثقل الشراكة الإستراتيجية للدولة مع الرأسمال الأجنبي في قطاع حيوي للإقتصاد، وواعد للتنمية. وأظهر إرادة الدولة في الاستفادة من المزايا التي ينتظر أن يعرضها خوصصة القطاع[74].

وعلى عكس عملية تفويت الخط الثاني للهاتف النقال، كانت عملية خوصصة شركة اتصالات المغرب موضوع انتقاد كبير. فلقد نظرت العديد من التحليلات إلى أن إدارة الدولة لعملية التفويت عرفت تراجعا عن مبدأ الشفافية التي برزت خلال تفويت الخط الثاني للهاتف النقال، وأن الهاجس المالي تم على حساب تنمية القطاع، وأنها لم تؤسس في اختياراتها بشكل حاسم لقواعد الحكامة والشفافية[75].

وفي تطور عملية خوصصة شركة اتصالات المغرب. فلقد باشرت الدولة تفويت نسبة 4٪ من رأسمال شركة اتصالات المغرب في بورصة القيم بالدار البيضاء. وهمت هذه العملية 35163814 سهما لاتصالات المغرب في ملكية الدولة المغربية. وعلى إثر هذا التفويت أصبحت الدولة تملك فقط نسبة 30٪ من رأس المال وحقوق التصويت في شركة اتصالات المغرب، وانتقل الرأس المال العائم إلى نسبة 19٪[76].

لم يقتصر تحرير قطاع الاتصالات على الهاتف النقال، بل شمل تحرير قطاع الهاتف الثابت. لكن على عكس عملية تحرير الهاتف النقال، حكم اتجاه هذه الصفقة في البداية التردد والحيطة. إذ دامت صفقة تفويت الخط الثاني للهاتف الثابت زهاء ثلاث سنوات. هكذا، فبعدما قدمت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات طلب عروض لتفويت الخط الثاني للهاتف الثابت سنة 2002، تراجعت عنه وسحبت طلب العروض بسبب ظروف ومتغيرات السوق الوطني والدولي. وهو واقع يلمس بشكل كبير في معظم بلدان المعمور، إذ أن نمو التنافسية في قطاع الهاتف النقال كان أسرع مما تم به تفويت الهاتف الثابت[77].

وبعد فترة تردد، باشرت السلطات العمومية عملية تحرير قطاع الهاتف الثابت. وتمت عملية التحرير على مراحل، بحيث بوشرت العملية الأولى في 24 فبراير 2005. هذه الصفقة عادت إلى مجموعة ميديتيل بمبلغ 75 مليون درهم[78] التي حصلت بموجبه على رخصة استغلال الخط الثاني للهاتف الثابت[79].

والملاحظ على تطور عمليات تفويت وتحرير قطاع الاتصالات، أنها قوت دور الرأسمال الأجنبي في هذا القطاع. بحيث برز هذا المكون المستفيد من عمليات التحرير. في مقابل ذلك، ظهر القطاع الخاص المغربي بعيدا عن سيرورة التحول التي يعرفها قطاع الاتصالات.

ورغبة في تجاوز هذا القصور، وسعيا للانخراط في التطورات المسجلة في المجال التكنولوجي، والدخول في المنافسة في قطاعي الهاتف الثابت والنقال، بدأ اهتمام المجموعات الاقتصادية المغربية بالاستثمار في هذا القطاع. بدأت أول عناصر ذلك بدخول شركة «وانا» مجموعة ماروك كونيك سابقا في قطاع الهاتف النقال، حيث حصلت منذ يوليوز 2006 على رخصة تفويت الهاتف المتنقل من الجيل الثالث، لتصبح بذلك الفاعل الثالث في هذا القطاع. وامتد نشاط المجموعة في هذا القطاع إلى الهاتف الثابت، حيث استحوذت على صفقة تفويت الهاتف الثابت المتنقل المحدود[80].

يوضح الواقع الحالي، أن قطاع الاتصالات في المغرب يشكل حاليا منعطفا هاما، يتجاوز تأثيره فضاء السوق ليرتبط بباقي المجالات. وقد أظهر التطور الاقتصادي قدرة هذا القطاع على استيعاب عدة منافسين، وتطوير إمكانية الدولة في جلب استثمارات أجنبية هامة. غير أنه في نفس الوقت يتبين أن إرادة الدولة في التحكم في الاقتصاد تظل حاضرة

بشكل قوي، إذ أن عمليات ووتيرة تفويت قطاع الاتصالات، وطبيعة المجموعات المستفيدة، سواء المحلية أو الأجنبية، تؤكد رغبة الدولة في تطوير القطاع بما يتلاءم ومصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تكن إدارة ميزانية الدولة بمعزل عن هذه التحولات.

ثانيا: تحرير قطاع التبغ

إضافة إلى قطاع الاتصالات، يمثل تحرير قطاع التبغ نموذجا آخر لاتجاه الدولة للحد من الاحتكارات العمومية، وجعل القطاع الخاص الركيزة الأساسية لسيرورة الاقتصاد، والدافع للأنشطة الإنتاجية.

انطلق تحرير هذا القطاع منذ سنة 2001 بإصدار قانون يهدف إلى تحضير وكالة التبغ[81] للمنافسة، وتطويرها على المستويين التقني والتجاري بما يتماشى والالتزامات الدولية للمغرب. إذ سبق للدولة أن وقعت على التزام دولي يجبرها على إنهاء تحرير قطاع التبغ في سنة 2003 على أبعد تقدير.

بدأ اتجاه الدولة لتفويت المؤسسة سنة 2003 عبر تفويت 80٪ من أسهم الوكالة لفائدة المجموعة الإسبانية ألتاديس[82] بما قيمته 14.08 مليار درهم[83]، في وقت بلغت فيه تقديرات مصالح وزارة المالية 12 مليار درهم فقط[84]. وبموجب اتفاق مع الدولة، تمكنت الشركة سنة 2006 من اكتساب 20٪ المتبقية من رأسمال الشركة بمبلغ 4 مليار درهم لتستحوذ على احتكار قطاع التبغ بالمغرب[85]، مؤشرة بذلك على الانتقال من الاحتكار العمومي إلى الاحتكار الخاص[86].

وبذلك، فقد اختارت الدولة في خوصصة شركة التبغ أسلوبا مخالفا للاتجاه الذي اعتمدته في قطاع الاتصالات، ففي الوقت الذي اختارت في تحرير قطاع الاتصالات البدء بتحرير القطاع ثم مباشرة عملية الخوصصة، فإنها رأت في قطاع التبغ، أن تبدأ بعملية الخوصصة أولا، على أن يأتي تحرير القطاع لاحقاً. وهذا الأسلوب يتجاوب مع اختيارات صندوق النقد الدولي الذي يدفع بضرورة اتجاه الدول النامية إلى الإسراع بخوصصة المؤسسات العمومية، وأن مشاكل المنافسة والتنظيم يمكن تسويتها فيما بعد[87].

المطلب الثالث: التسيير عن طريق التدبير المفوض وعقود الامتياز

جاء الخطاب الداعي لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية متزامنا مع تراجع الدور التقليدي للدولة، وفي سبيل بلورة هذا التوجه، عملت الدولة المغربية على تنويع أدوات إدارة المرافق العمومية، باللجوء إلى تنويع أنماط تدبيرها. ومن الآليات التي اعتمدتها تطوير تقنية التدبير المفوض وعقود الامتياز[88]. ترتب عن هذا الاختيار تضاعف عدد المرافق العمومية التي خول للقطاع الخاص تدبيرها، كما تنوعت مجالاتها. غير أن الممارسة أفرزت عدة ثغرات، وأبانت عن قصور في التطبيق. فرض هذا الواقع على السلطات العمومية تحيين قواعد تدبير هذه المرافق، ووضع إطار تشريعي ينظم عملية تخويل التدبير المفوض للمجموعات الخاصة.

أولا: اختيار الممارسة قبل التأطير القانوني

دخل الاقتصاد المغربي في الفترة الأخيرة محطة تحول هامة هيمن عليها التوجه نحو الحد من الدور التدخلي للدولة، وتقوية دور المبادرة الخاصة. إذ سجل الانتقال من الفكر والممارسة المبنيين على أهمية الدولة في تدبير المرافق العمومية وهواجس تحقيق السيادة الوطنية، إلى ممارسة تأخذ بعين الاعتبار تحقيق الفعالية في تدبير تلك المرافق، دون النظر إلى طبيعة وجنسية مسيري هذه المرافق. وكان من العناصر الأساسية لهذا الاختيار توسيع للجوء إلى تقنية التدبير المفوض وعقود الامتياز. إلا أن هذا الاختيار لم يكن موضوع إجماع الفرقاء، إذ كما هو الحال بالنسبة للخوصصة، تباينت المواقف تجاه سياسة الدولة في هذا الباب.

1. تباين النقاش حول اختيار التدبير المفوض وعقود الامتياز

توزعت الآراء حول اللجوء إلى التدبير المفوض وعقود الامتياز إلى اتجاهين رئيسيين: اتجاه مؤيد لتوسيع عمليات التدبير المفوض، وآخر مناهض له.

ترتكز أطروحات الاتجاه المناصر لاستمرار احتفاظ الدولة بتدبير هذه المرافق، على كون الدولة لم تضطلع بالقيام بالمهام المنوطة بها، وأنه يتعين على الدولة تحسين جودة خدمات المرافق العمومية. ومن تم يتعين عليها العمل على تحديث آليات تدبير ومراقبة سير المرافق العمومية، بدلا من تحويلها للقطاع الخاص. ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن التدبير

1. إخضاع الشركات التي تحقق رقم معاملات أقل من 5 مليون درهم لسعر 30٪.

2. الحفاظ على نسبة 35٪ لباقي الشركات.

ومرة أخرى أشهر وزير المالية الفصل 15 من الدستور في مواجهة هذا التعديل، والمفاجئ في هذا الموقف أنه لم يكن بأي حال من الأحوال يتعارض مع توجهات هذا النص، وأن من شأن تطبيق هذا التعديل لن يؤدي إلى تقليص الموارد العمومية.

وسجل وزير المالية بهذا الخصوص، أن تقليص الضريبة على الشركات هو إطار تريد من خلاله الدولة أن تتجاوب مع المتغيرات الدولية. إذ أن بلدانا منافسة للمغرب قلصت من سعر هذه الضريبة. من ذلك فالمعدل الحالي للضريبة على الشركات يبلغ 30٪ في الجزائر، 30٪ في تونس و20٪ في مصر. وأشار أن خفض الضريبة وحذف موئن الاستثمار لا يشمل أية هدايا جبائية، وأوضح أن تخفيض سعر هذه الضريبة تهدف من خلاله الحكومة إعطاء مصداقية لكل المكونات السياسية للبلاد، وأيضا في علاقتها مع المستثمرين الأجانب والمؤسسات المالية الدولية[137].

وبالموازاة مع هذا النقاش، دخل على الخط كل من مديرية الضرائب والاتحاد العام لمقاولات المغرب، فلقد رفض مدير الضرائب نور الدين بنسودة توزيع سعر الضريبة على الشركات إلى عدة أشطر، وأكد استحالة تطبيق هذا التوجه[138]. كما لم يتوان رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب في انتقاد التعديلات، واعتبر أن «الحفاظ على معدل الضريبة على الشركات وفق سعر 35 بالمائة بالنسبة للشركات الكبرى يضع المغرب خارج التنافسية مع بلدان منافسة»[139].

تحدد العنصر الثاني لمضامين الإصلاح التي جاء بها القانون الإطار للضريبة لسنة 1984 في إحداث الضريبة العامة على الدخل[140]. وأبرز هذا التوجه إرادة السلطات الاقتصادية توحيد الضرائب التي كانت تخضع لها مختلف الدخول التي يحصل عليها المكلف الذاتي من دخول عقارية، أو دخول زراعية، أو دخول رؤوس الأموال، وجعلها تخضع لنفس قواعد التضريب[141].

عكس الضريبة على الشركات، اعتمد المشرع أسلوب تصاعدية السعر في الضريبة العامة على الدخل، إلا أن نسبتها هي الأخرى لم تظل ثابتة، فمنذ دخول هذه الضريبة حيز التنفيذ، خضعت لسلسلة من المراجعات. تركزت مضامين المراجعات على تقليص عدد

ونسبة أسعار هذه الضريبة، عبر رفع المبلغ الأدنى المعفى من الضريبة[142] وتقليص سعرها الأعلى[143]. وبموجب المراجعة الأخيرة التي تضمنها قانون المالية لسنة 2007، انتقل جزء الدخل المعفى من الضريبة إلى 24.000 ألف درهم، و تقلص السعر الأعلى للضريبة في 24٪ للمداخيل التي تتجاوز 120.000 ألف درهم[144].

جدول رقم 2: سلم أسعار الضريبة على الدخل بموجب قانون المالية 2007

شرائح الدخل بالدرهم	الأسعار الضريبية بـ ٪
24.000	معفى
30.000-24.001	15
45.000-30.001	25
60.000-45.001	35
120.000-60.001	40
ما يزيد عن 120.000	42

المصدر: ظهير شريف رقم 1.06.232 صادر في 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006) بتنفيذ قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، الجريدة الرسمية، عدد 5487، 11 ذو الحجة 1427 (فاتح يناير 2007). ص. 40.

وتمثل العنصر الثالث للإصلاح الضريبي في إحداث الضريبة على القيمة المضافة، كبديل على الضريبة على رقم الأعمال التي كانت تتكون من الضريبة على المنتوجات والضريبة على الخدمات. وتفرض هذه الضريبة على العمليات المنجزة بالمغرب سواء كانت بطبيعتها صناعية أو تجارية أو حرفية أو داخلة في نطاق مزاولة مهنة حرة. يحدد السعر العادي للضريبة على القيمة المضافة بنسبة 20٪، وتخضع الضريبة لثلاث أسعار منخفضة 1- البالغ 7٪ مع الحق في الخصم، البالغ 10٪ مع الحق في الخصم والبالغ 14٪ مع الحق في الخصم ومن غير حق في الخصم[145].

و لم تتوقف الدولة المغربية عند تحديث نظامها الضريبي، وجعله مطابقا للمعايير المحددة في تجارب أخرى؛ بل إن منحاها سار، بالموازاة مع ذلك، نحو توسيع الإعفاءات الضريبية، وتمكين المستثمرين من العديد من المزايا الجبائية.

2. توسيع دائرة الإعفاءات الضريبية

تنصرف الحوافز الضريبية إلى كل إجراء يهدف إلى تمكين المستثمرين من إطار ضريبي ملائم يحفزهم على الاستثمار في قطاع معين أو جهة معينة. وتتخذ الإعفاءات الضريبية أشكالا متعددة، ويمكن التمييز فيها بين الإعفاءات الضريبية المؤقتة؛ أي الإعفاء من الضريبة

لقد كان موقف الاتحاد العام لمقاولات المغرب من اتجاه الدولة لتفويت تدبير التطهير وتوزيع الماء والكهرباء بمدينة الدار البيضاء إلى شركات خاصة، يقوم على أن يتم التفويت بطلب عروض دولي وشفاف، ووفقا لدفتر ضوابط يحدد من طرف السلطات المغربية المختصة، لا أن يتم إملاؤه من طرف الشركة المفوض لها. ويؤكد عبد الرحيم الحجوجي، الذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس الاتحاد، أنه بفضل ضغوط هذه الهيئة ومشاركتها في المراحل الأخيرة في مفاوضات تفويت هذا القطاع إلى الشركة الفرنسية، تم تحسين العقد بحوالي 22 مليار درهم على امتداد تنفيذ العقد[99].

بذلك، أسس توجه الاتحاد العام لمقاولات المغرب لجوانب التدبير المفوض، سواء في مدينة الدار البيضاء أو في مدن أخرى[100]، لمعالم الصدام بين الدولة وهيأة رجال الأعمال المغاربة وكامتداد لاحتدام الصراع بين الطرفين خلال حملة التطهير[101]، والتي ترابطت مع نزوع للاتحاد لتحقيق نوع من استقلالية الفاعلين الاقتصاديين عن الفاعلين السياسيين[102].

وتجاوزت حدة الانتقادات جوانب تفويت الصفقة، لتهم تطور تأثيرها على المستهلكين، حيث تنامت ردود الفعل تجاه مسار العقد. وعلى امتداد تنفيذ العقد ظل العديد من منتخبي الجماعة الحضرية، وقوى من المجتمع المدني، يطرحون ضرورة مراجعة بنود العقد مع ليديك، وأنه لا مناص من مراجعة الصفقة مع هذه المجموعة. ولخص المدافعون عن هذا الطرح تبريراتهم، في كون هذه الصفقة قادت إلى ارتفاع غير مبرر للأثمان، ويضيفون إلى ذلك، الغموض الذي يكتنف الجوانب التقنية للتدبير، حيث يجهلون ربح المجموعة، وتكاليف استثماراتها ومواردها ونفقاتها[103]. وانتقل النقاش إلى البرلمان، حيث انتقد بعض النواب الزيادة في تسعيرة الماء والكهرباء التي شهدتها المدينة في نهاية سنة 2006، واعتبروها زيادة غير قانونية ولا تتجاوب والقدرة الشرائية للمواطنين. ومرة أخرى، كان تدخل وزارة الداخلية موضوعاً للنقاش، وأن إقرار هذه الزيادة من طرف هذه الوزارة دون الرجوع إلى المجالس المنتخبة صاحبة التدبير المفوض هو تجاوز لصلاحيات هذه المجالس، وإعادة إنتاج للوضعية التي تم تدبيرها خلال مفاوضات توقيع العقد[104]. وقد برر وزير الداخلية شكيب بنموسى هذه الزيادة بتمكين المنتجين من مواجهة الارتفاع المسجل على مستوى تكاليف الإنتاج، وكذا تمويل إنجاز التجهيزات الضرورية لضمان التزود بالماء الصالح للشرب والطاقة الكهربائية. وأشار إلى أن هذه الزيادة قد تمت وفق

دراسة للجنة تقنية تم عرض مشروعها على السلطات المفوضة من خلال لجان تتبع عقود التدبير المفوض، وحظيت بموافقتها[105].

وأثناء تطور هذا النقاش، أضحت مطالب أعضاء مجلس مدينة الدار البيضاء تسير في اتجاه الدفع بإلغاء عقد التدبير المفوض، ويطرحون عدم الجدوى في استمرار التعاقد مع ليديك. واعتبر العديد من المنتخبين أن الشركة المفوض لها أخلت بالتزاماتها في عدد من بنود العقد الموقع معها[106]. وفي خضم هذا النقاش شكلت وزارة الداخلية لجنة وساطة من خمسة أعضاء مستقلين مغاربة وأجانب للنظر في مواقف الطرفين، وإيجاد الحلول العملية لذلك[107].

لم تقتصر جوانب الانتقادات على عقد التدبير المفوض بمدينة الدار البيضاء. بل همت في جوانب كبيرة الممارسة المغربية للتدبير المفوض، خاصة في الجوانب المتعلقة بالتسيير وبالخدمة المقدمة. فرغم التحسن الذي شهده تدبير المرافق التي فوض تدبيرها للعديد من المجموعات الأجنبية، سواء على مستوى الخدمات، أو على مستوى تطوير أنماط التدبير، فإن اعتمادها مبدأ حقيقة الأسعار أبرز حدود تأقلم هذا النظام مع القدرة الشرائية للمواطنين، وحال دون بلوغ الهدف الذي رسم له، أي تقديم أحسن الخدمات بأقل تكلفة. ويؤشر على ذلك استمرار غلاء الفاتورة المتعلقة بالخدمات. فبدلا من أن تتقلص تسعيرة الخدمات، فإن الوقائع تبرز ارتفاع وتيرة التسعيرة، وأن الزبون هو الذي يمول الجزء الأكبر من الاستثمار[108].

وتعكس الممارسة، وردود فعل المستهلكين هذا الواقع. فإذا ما أخذنا ممارسة التدبير المفوض لقطاع الماء والكهرباء بالرباط[109]، فلقد رأت القوى المعارضة لسيرورة هذه الصفقة، أن شركة ريضال أدارت القطاع بطريقة لا تراعي القدرة الشرائية للمواطنين. وتؤكد العديد من قوى المجتمع المدني، أنه على امتداد عملها، فرضت هذه الشركة خمس زيادات متتالية في أسعار الماء والكهرباء، ويضيفون إلى ذلك، بأن المجموعة عملت على اتباع أساليب التفافية تجاه المستهلكين، عبر التلاعب بالأشطر، وموافاتهم بفواتير خيالية تهم استهلاكات سابقة لم يتم أداؤها خلال سنتي 2000 و 2001. كما تم رفع مبلغ التجهيز بعدادات الماء والكهرباء بنسبة 300٪، حيث فرضت على الراغبين في الانخراط أداء 15 ألف درهم في العديد من الأحياء، بدلا من 5000 درهم التي كان معمولا بها سابقا[110]. وبدورها أبرزت ممارسة شركة أمانديس، التي تتمتع بامتياز التدبير المفوض للماء والكهرباء

لمدينة طنجة، عن جوانب خلل عديدة، وعدم التزام الشركة ببنود عقد التدبير المفوض، كما أنها لم تحترم البنود التي لا تسمح لها بأي زيادة في الأسعار طيلة السنوات الأولى إلا بعد اضطلاعها بالاستثمارات التي التزمت بها، أو تسجيل زيادة في ثمن البيع من قبل المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للكهرباء. كما أنها لم تف بالتزاماتها المتعلقة بإنهاء مشكل التلوث والفيضانات بالمدينة خلال الخمس السنوات الأولى من شروعها في تدبير تلك المرافق، وأيضا بإنجاز معالجة المياه العادمة التي يفترض أن تكون جاهزة في نهاية السنة الماضية[111].

يمكن القول، إن الدولة استطاعت عبر اللجوء إلى تقنية التدبير المفوض وعقود الامتياز أن تحقق فائدة مزدوجة؛ من جانب أول تمكنت من تقليص أعبائها المالية، ومن جانب آخر ساهمت في رفع الاستثمارات الأجنبية واستقطاب العديد من المجموعات الرائدة عالميا. غير أن واقع هذه الممارسة أنتج في جزء كبير منه آثاراً سلبيةً. وما الاحتجاجات والمظاهرات التي يقوم بها المواطنون ضد ممارسات العديد من المؤسسات إلا أحد عناصره الأساسية. فلقد سجل منذ مباشرة التدبير المفوض تنامي عدة احتجاجات اجتماعية ضد تدبير العديد من المرافق المرتبطة بالخدمات الأساسية للمواطنين. هذه الاحتجاجات هدفت إلى الضغط في اتجاه التخلي عن نظام الفوترة والذي صاحبه ارتفاع في ثمن التسعيرة، والعمل على تقوية مطالب تحسين الخدمات، وتسويقها بأسعار تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين.

إن هذا التوجه، وإن كان يؤشر على نمط جديد من الاحتجاج الاجتماعي[112]، إذ – أصبح يمثل قوة هامة لمقاومة المنطق الأحادي لاقتصاد السوق، ومواجهة انتشار الشركات متعددة الجنسية– فإنه لا ينصرف إلى القول بأن النظام القديم كان أحسن حالا من الممارسة الجديدة، إذ يسجل تحسن في جودة الخدمات المقدمة في مجال الاستغلال، وتقلص مدة الانتظار، وتبسيط مساطر وآجال الربط بالشبكة، وبروز نوع من الشفافية في الفوترة. لكن المشكل الذي طرح يتجسد في كون الانتقال من ثقافة الانخراط إلى ثقافة المرفق قد تمّ بطريقة لم تأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية الفعلية للمواطنين[113].

أمام ثقل الانتقادات التي وجهت إلى الممارسة المغربية للتدبير المفوض، لجأت السلطات العمومية الى التأطير القانوني للتدبير المفوض.

ثانيا: اللجوء إلى التأطير القانوني للتدبير المفوض

لتجاوز الفراغ الناتج عن عدم وجود إطار قانوني يؤطر عمليات التدبير التي بوشرت في المغرب والتي أفرزتها الممارسة، تم وضع إطار قانوني للتدبير المفوض[114]. هدفت الدولة من هذا التدبير سد الفراغ القانوني الحاصل على مستوى الممارسة العملية لأسلوب التدبير المفوض للمرافق العمومية، وتقديم رؤية واضحة للمستثمرين الخواص، سواء المغاربة أو الأجانب، من خلال تقوية مبادئ الشفافية والمساواة بين الفاعلين عند إبرام عقود التدبير المفوض، وذلك على أساس علاقة متوازنة بين المفوض والمفوض إليه[115].

وهكذا، من أجل ضمان الشفافية وتكافؤ الفرص بين المستثمرين، أكد النص على أهمية مبدأ المنافسة في اختيار المرشحين، وجعل طلب العروض القاعدة الأساسية لتقوية تدبير المرافق العمومية، لكنه أبقى على إمكانية لجوء الجماعات المحلية إلى مسطرة التفاوض المباشر، مع تقييد ممارسة ذلك بإعداد تقرير من طرف الجماعات المحلية في الموضوع. ونص على أن المصادقة على العقد تتم من طرف الوزارة الوصية.

وعمل النص على تحديد إطار مؤسساتي واضح ومرن، يأخذ بعين الاعتبار مصالح المرتفقين، وينبني على شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص. فمما جاءت به فلسفة النص، ضرورة أن يتم سير التدبير المفوض وفق أسس تهدف إلى تقديم أحسن خدمة بتكلفة ملائمة، وتحصيل الربح الذي يتلاءم وأهمية رؤوس الأموال المستثمرة، فضلا عن ضمان الاستمرارية للمرفق العمومي، وتحسين الخدمات الموجهة للمستهلكين[116].

وحكم توجه النص أيضا تحديد الدور المنتظر للمجموعات الأجنبية في عمليات التفويت. فلطمأنة المستثمرين الأجانب، سمح النص بإمكانية اللجوء إلى مسطرة التحكيم الدولي عندما يتعلق الأمر باستثمارات أجنبية مباشرة. غير أن اتجاه المشرع نحو إعطاء ضمانات للمستثمرين الأجانب في التدبير المفوض، لم يلغ انشغال الفاعلين السياسيين بطبيعة التعامل الذي يجب أن يؤسس العلاقة مع الشركات الأجنبية. فلقد تعرض أعضاء البرلمان لإشكالية منح امتيازات التدبير المفوض للمستثمرين الأجانب، وتمت الدعوة إلى ربط منح التدبير المفوض بضرورة تعزيز رصيد الشغل، وإحداث لجنة للمقاولة ولجنة للصحة والسلامة[117].

المبحث الثاني: محفزات المبادرة الخاصة

إن من بين العناصر التي اعتمدتها الدولة لصياغة مناخ اقتصادي يطور مناخ الاستثمار في المغرب، ويجعله يتجاوب في جزء كبير مع المعايير المعتمدة لجلب الاستثمارات الأجنبية، تطوير بنية النظام الضريبي المغربي، وإصلاح السوق المالي، وتخويل المستثمرين مرونة الصرف. وكان لتقليص الحمائية حضور متميز في هذه السياسة.

المطلب الأول: تطوير نظام الحوافز الضريبية

هناك حقيقة أكدها التطور الاقتصادي في المغرب، وتتمثل في كون تقديم الحوافز الضريبية مثّل الآلية الرئيسة التي اعتمدتها الدولة منذ السنوات الأولى للاستقلال لتدعيم الاستثمارات الأجنبية.

ونظرا للأهمية الحيوية التي تشكلها الضريبة في حركية الاستثمارات الخاصة، سيتم استعراض أهم الإصلاحات التي أدخلتها الدولة على هيكلة الضريبة منذ سنة 1984، كما أنه سيتم التساؤل عن تأثير هذه الإصلاحات، ومدى توفيرها لمناخ ملائم للمستثمرين.

أولا: اتجاهات الضريبة في الفضاء الاقتصادي المغربي

من الإصلاحات الاقتصادية التي أدخلتها الدولة منذ شروعها في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي تغيير بنية الجباية المغربية، واستجاب هذا الإصلاح في جزء كبير منه لتطور الفكر الاقتصادي العالمي، ولتوجيهات المؤسسات المالية الدولية.

1. حقبة ما بعد التسعينيات: منعطف في الإصلاح الضريبي

يلاحظ المتتبع للإصلاح الضريبي في المغرب على امتداد سنوات الاستقلال، أن اتجاه الدولة في المادة الضريبية مر بمرحلتين أساسيتين؛ امتدت المرحلة الأولى من سنة 1956 إلى سنة 1974. وابتدأت المرحلة الثانية انطلاقا من سنة 1974، ويعد قانون الإطار للضريبة لسنة 1974 الفيصل بين المرحلتين.

تركز الإصلاح الجبائي خلال المرحلة الأولى على تحديث المنظومة الضريبية الموروثة عن الحماية. غير أن جوهر تلك الإصلاحات في عمومه ظل ذا محتوى تقني لم يمس جوهر المنظومة الضريبية. وقد انعكس على تردد السلطة السياسية في إدخال تعديلات جوهرية

على مستوى أداء النظام الضريبي. هذا الواقع كان له أثر سلبي على أداء النظام الضريبي المغربي. فلقد أظهر تطور الاقتصاد أن مضامين السياسة الضريبية سارت في اتجاه لا يراعي مبدأ العدالة الاجتماعية، ولا يستوعب كل القطاعات الإنتاجية[118]، وأن الدولة أسست توجهاتها في المادة الضريبية على الضغط على جزء من الوعاء الضريبي الذي تضبطه بشكل جيد. بينما بقيت قطاعات ذات إنتاجية كبيرة خارج التضريب، من ذلك قطاعات الفلاحة التصديرية، والصيد البحري، والسياحة، والعقار، والمالية والصادرات[119].

وفي إطار هذا الواقع، بدأ تفكير السلطة السياسية منذ نهاية السبعينيات ينصب على مراجعة النظام الضريبي. فأمام ثقل الانتقادات الموجهة للمنظومة الضريبية الوطنية، ونتيجة متغيرات الوضع الداخلي والخارجي، الذي طبعه انخراط المغرب في برنامج التقويم الهيكلي، وتحولات الفكر والممارسة الاقتصادية العالمية، بدا أنه لا مناص للدولة من إحداث تغيير في بنية النظام الضريبي المغربي، بما يسمح بخلق شروط الإقلاع الاقتصادي.

وهكذا، خلصت دراسة لمديرية الضرائب سنة 1979، إلى أن المنظومة الضريبية التي تم نهجها بدت معقدة، ولا تضمن التوزيع العادل للتكلفة الضريبية، كما أنها لم تنجح في تحقيق موارد مالية هامة[120]. وبدوره ذهب صندوق النقد الدولي في تقرير له حول المغرب سنة 1979، إلى أن النظام الضريبي المغربي لا يتجاوب وأهداف السياسة الاقتصادية، وأنه ذو حساسية للتضخم، ويحكمه تعقد مكوناته[121].

بدأت السلطات العمومية انطلاقا من سنة 1984 بإصلاح الجباية المغربية بإصدار قانون الإطار للضريبة سنة 1984، والذي جعل من مراميه تبسيط وعقلنة النظام الضريبي، والنص على إعادة هيكلة الجباية في المغرب وتوسيع وعائها. وتحقيقا لذلك نص على إحداث ثلاثة أنواع من الضرائب: الضريبة العامة على الدخل سنة 1986، والضريبة على الشركات سنة 1988، ثم الضريبة على القيمة المضافة سنة 1990.[122]

أحدثت الضريبة على الشركات لتجاوز الاختلالات وجوانب القصور التي عرفها تطبيق الضريبة على الأرباح المهنية[123]. وارتكز الإصلاح على فرض ضريبة واحدة على مختلف أصناف المداخيل. فبعدما كانت الشركة تخضع لعدد من الضرائب بحسب أصناف الدخول[124]، أضحت الضريبة على الشركات تشمل مختلف الأنشطة التي تزاولها الشركة كيفما كان مجال تدخلها. وتمثل الجانب الثاني للتغيير في اعتماد المشرع معدلا واحدا بالنسبة

للضريبة على الشركات، بدلا من تصاعدية الأسعار التي ميزت أصناف الضرائب التي كان معمولا بها سابقا. وقد حددت الدولة سعر هذه الضريبة عند إقرار المشرع في 45٪. لكن هذا المعدل خضع منذ إقراره إلى عدة تعديلات سارت في اتجاه تقليص سعر هذه الضريبة. وهكذا، تقلص سعر الضريبة على الشركات بموجب قانون المالية لسنة 1988 إلى 40٪، ليصبح 38٪ بموجب قانون المالية لسنة 1993، لينخفض إلى 36٪ منذ سريان قانون المالية لسنة 1994، وحدد سعر هذه الضريبة بموجب ميثاق الاستثمار لسنة 1995، والذي بدأ سريان مقتضياته الضريبية في القانون المالي الانتقالي لسنة 1996، في 35٪.[125]

ومع توالي السنوات ازدادت ضغوط القوى الاقتصادية في اتجاه دفع الدول إلى تقليص سعر الضريبة على الشركات. إذ أن الضغط في اتجاه تقليص سعر هذه الضريبة برز كأحد الأجندات الرئيسية في مطالب قوى رجال الأعمال[126] والمؤسسات المالية الدولية[127]. وما أثر على هذه التوجهات تطور مستوى سعر الضريبة المفروضة على الشركات على المستوى العالمي، إذ يتبين أن هناك نزعة عالمية للتقليص من هذا السعر وتخفيضه بنسب هامة[128]. وفقا لمعطيات يناير 2006 أضحى سعر هذه الضريبة يبلغ على سبيل المثال 30٪ في تركيا، 28٪ في ماليزيا، 24٪ في التشيك، 19٪ في سلوفاكيا وبولونيا، 16٪ في هنغاريا ورومانيا، 15٪ في بلغاريا وليتوانيا[129].

إن هذا الواقع قوى الضغوط على الدولة في اتجاه تقليص سعر الضريبة على الشركات، وجعله في مستوى يتلاءم مع المعدلات الدولية، فلقد أصبح النقاش في مشاريع قوانين المالية للسنوات الأخيرة ينصب على ضرورة تقليص سعر هذه الضريبة. غير أنه على عكس مطالب رجال الأعمال، وبالخصوص المجموعات الاقتصادية الكبرى والمؤسسات المالية الدولية، كان يرتكز الاتجاه العام لأعضاء البرلمان على ضرورة أن يتم الحفاظ على 35٪ من الضريبة على الشركات على المؤسسات الاقتصادية الكبرى، وأن يتم تخفيض السعر إلى 25٪ بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة[130].

وقد لقيت المطالب بضرورة تعديل سعر الضريبة على الشركات تجاوبا من طرف الحكومة الحالية التي يترأسها عباس الفاسي. فبموجب قانون المالية للسنة المالية 2008 تم النص على تخفيض سعر الضريبة على الشركات من 35٪ إلى 30٪[131]، وتقليص الضريبة على الأبناك من 39.6٪ إلى 37٪[132]، غير أن هذا الإجراء لقي قبل إقراره معارضة قوية داخل البرلمان، واتسعت دائرة النقاش حوله بين الفاعلين السياسيين والاقتصاديين.

وفي هذا الصدد أوردت العديد من الفرق البرلمانية عدة اقتراحات لتعديل المقتضى الذي جاء في مشروع قانون المالية. وسار محتوى هذه التعديلات في اتجاه حصر تخفيض سعر الضريبة على الشركات على المقاولات الصغرى والمتوسطة، ومقابل ذلك ظل سعر الضريبة على الشركات في مستوياته السابقة بالنسبة للمقاولات الكبرى.

وفي هذا الإطار اعتبرت مجموعة من الفرق البرلمانية المقترح الحكومي بمثابة محاباة للرأسمال الكبير وخضوعا لتوجهاته. ومن ذلك فقد رفض فريق الاتحاد الاشتراكي بمجلس النواب التبرير الحكومي من كون تخفيض الضريبة على الشركات سيقوي تنافسية الشركات المغربية. وسجل العديد من النواب بأن الشركات التي ستستفيد من التخفيض على الشركات ليست في الواقع في حاجة إلى هذا الامتياز، وأن ذلك لن يحثها على الزيادة في استثماراتها ولا في الإنتاج، ومنه خلق مناصب الشغل والمساهمة في امتصاص البطالة، بقدر ما ستساهم في تعزيز القاعدة المالية للمجموعات الاقتصادية الكبرى[133]. واعتبروا أن الشركات الكبرى، كتلك التي تمارس نشاطها في قطاع الاتصالات، أو تعمل في إطار شبه احتكاري، كالشركات العاملة في قطاع الإسمنت، تحقق أرباحا كبيرة. ومن تم فلا داعي لتمتعيها بهذا الامتياز الضريبي، وأكدوا أن ميزانية الدولة ستفقد أزيد من أربعة ملايير درهم نتيجة هذا الإجراء[134].

وتبعا لذلك، اقترح فريق الاتحاد الاشتراكي بمجلس النواب تعويض الاقتراح الحكومي الرامي إلى تخفيض سعر الضريبة على الشركات من 35٪ إلى 30٪ بتعديل يقوم:

1. إخضاع الشركات التي تحقق رقم معاملات أقل من مليون درهم لنسبة 25٪.
2. تخفيض نسبة الضريبة من 35٪ إلى 30٪ على الشركات التي تحقق رقم معاملات بين 1 و5 مليون درهم.
3. الحفاظ على نسبة 35٪ على باقي الشركات.
4. الحفاظ على نسبة 39.6٪ المطبقة على المؤسسات المالية.

ولقي هذا التعديل معارضة من طرف الحكومة، إذ أشهر وزير المالية والخوصصة الفصل 51 من الدستور[135]، واعتبر هذا المقتضى يؤدي إلى تقليص الموارد العمومية.

هذا الموقف لم يقنع الفريق الاشتراكي الذي اقترح تعديلا آخر يقوم على[136]:

1. إخضاع الشركات التي تحقق رقم معاملات أقل من 5 مليون درهم لسعر 30٪.

2. الحفاظ على نسبة 35٪ لباقي الشركات.

ومرة أخرى أشهر وزير المالية الفصل 15 من الدستور في مواجهة هذا التعديل، والمفاجئ في هذا الموقف أنه لم يكن بأي حال من الأحوال يتعارض مع توجهات هذا النص، وأن من شأن تطبيق هذا التعديل لن يؤدي إلى تقليص الموارد العمومية.

وسجل وزير المالية بهذا الخصوص، أن تقليص الضريبة على الشركات هو إطار تريد من خلاله الدولة أن تتجاوب مع المتغيرات الدولية. إذ أن بلدانا منافسة للمغرب قلصت من سعر هذه الضريبة. من ذلك فالمعدل الحالي للضريبة على الشركات يبلغ 30٪ في الجزائر، 30٪ في تونس و20٪ في مصر. وأشار أن خفض الضريبة وحذف موئن الاستثمار لا يشمل أية هدايا جبائية، وأوضح أن تخفيض سعر هذه الضريبة تهدف من خلاله الحكومة إعطاء مصداقية لكل المكونات السياسية للبلاد، وأيضا في علاقتها مع المستثمرين الأجانب والمؤسسات المالية الدولية[137].

وبالموازاة مع هذا النقاش، دخل على الخط كل من مديرية الضرائب والاتحاد العام لمقاولات المغرب، فلقد رفض مدير الضرائب نور الدين بنسودة توزيع سعر الضريبة على الشركات إلى عدة أشطر، وأكد استحالة تطبيق هذا التوجه[138]. كما لم يتوان رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب في انتقاد التعديلات، واعتبر أن «الحفاظ على معدل الضريبة على الشركات وفق سعر 35 بالمائة بالنسبة للشركات الكبرى يضع المغرب خارج التنافسية مع بلدان منافسة»[139].

تحدد العنصر الثاني لمضامين الإصلاح التي جاء بها القانون الإطار للضريبة لسنة 1984 في إحداث الضريبة العامة على الدخل[140]. وأبرز هذا التوجه إرادة السلطات الاقتصادية توحيد الضرائب التي كانت تخضع لها مختلف الدخول التي يحصل عليها المكلف الذاتي من دخول عقارية، أو دخول زراعية، أو دخول رؤوس الأموال، وجعلها تخضع لنفس قواعد التضريب[141].

عكس الضريبة على الشركات، اعتمد المشرع أسلوب تصاعدية السعر في الضريبة العامة على الدخل، إلا أن نسبتها هي الأخرى لم تظل ثابتة، فمنذ دخول هذه الضريبة حيز التنفيذ، خضعت لسلسلة من المراجعات. تركزت مضامين المراجعات على تقليص عدد

ونسبة أسعار هذه الضريبة، عبر رفع المبلغ الأدنى المعفى من الضريبة[142] وتقليص سعرها الأعلى[143]. وبموجب المراجعة الأخيرة التي تضمنها قانون المالية لسنة 2007، انتقل جزء الدخل المعفى من الضريبة إلى 24.000 ألف درهم، و تقلص السعر الأعلى للضريبة في 24٪ للمداخيل التي تتجاوز 120.000 ألف درهم[144].

جدول رقم 2: سلم أسعار الضريبة على الدخل بموجب قانون المالية 2007

شرائح الدخل بالدرهم	الأسعار الضريبية بـ ٪
24.000	معفى
30.000-24.001	15
45.000-30.001	25
60.000-45.001	35
120.000-60.001	40
ما يزيد عن 120.000	42

المصدر: ظهير شريف رقم 1.06.232 صادر في 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006) بتنفيذ قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، الجريدة الرسمية، عدد 5487، 11 ذو الحجة 1427 (فاتح يناير 2007). ص. 40.

وتمثل العنصر الثالث للإصلاح الضريبي في إحداث الضريبة على القيمة المضافة، كبديل على الضريبة على رقم الأعمال التي كانت تتكون من الضريبة على المنتوجات والضريبة على الخدمات. وتفرض هذه الضريبة على العمليات المنجزة بالمغرب سواء كانت بطبيعتها صناعية أو تجارية أو حرفية أو داخلة في نطاق مزاولة مهنة حرة. يحدد السعر العادي للضريبة على القيمة المضافة بنسبة 20٪، وتخضع الضريبة لثلاث أسعار منخفضة 1– البالغ 7٪ مع الحق في الخصم، البالغ 10٪ مع الحق في الخصم والبالغ 14٪ مع الحق في الخصم ومن غير حق في الخصم[145].

و لم تتوقف الدولة المغربية عند تحديث نظامها الضريبي، وجعله مطابقا للمعايير المحددة في تجارب أخرى؛ بل إن منحاها سار، بالموازاة مع ذلك، نحو توسيع الإعفاءات الضريبية، وتمكين المستثمرين من العديد من المزايا الجبائية.

2. توسيع دائرة الإعفاءات الضريبية

تنصرف الحوافز الضريبية إلى كل إجراء يهدف إلى تمكين المستثمرين من إطار ضريبي ملائم يحفزهم على الاستثمار في قطاع معين أو جهة معينة. وتتخذ الإعفاءات الضريبية أشكالا متعددة، ويمكن التمييز فيها بين الإعفاءات الضريبية المؤقتة؛ أي الإعفاء من الضريبة

لفترة زمنية معينة، والإعفاءات التي تهم تخفيض أسعار الضريبة، أو التنازل عن تحصيل الضرائب لمدة معينة.

وقد أظهر تطور الممارسة المغربية، نزوع الدولة إلى توسيع مجال الإعفاءات الضريبية، والرفع من المزايا الضريبية عبر تخويل المستثمرين الأجانب العديد من المزايا الضريبية. ويشكل ميثاق الاستثمارات سنة 1995[146] محطة حاسمة في تدعيم تلك الحوافز. وارتكز توجهه في هذا الباب على تحقيق الأهداف التالية: تخفيف العبء الضريبي المتعلق بعمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية والأراضي اللازمة لإنجاز المشروع، وتخفيض نسب الضريبة المفروضة على الدخول والأرباح، وسن نظام ضريبي تفضيلي لفائدة التنمية الجهوية، وتعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتيسير طرق الطعن فيما يتعلق بالنظام الضريبي الوطني والمحلي، وإنعاش المناطق المالية الحرة ومناطق التصدير الحرة، ونظام المستودعات الصناعية الحرة، وتحقيق توزيع أفضل للعبء الضريبي وتطبيق أحسن للقواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة، وخاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق الإعفاء من الضريبة[147].

وقد أدخل القانون المالي الانتقالي للجزء الأول من سنة 1996 أغلب مقتضيات هذا الميثاق، ملغيا كل النصوص السابقة، باستثناء التدابير المتعلقة بالمناطق المالية الحرة والمناطق الحرة للتصدير، والقطاع الفلاحي الذي يخضع للإعفاء إلى غاية 2010.

فضلا عن التحفيزات الضريبية المقدمة للاستثمارات، اعتمدت الدولة توجها ضريبيا هدف إلى إنعاش بعض القطاعات أو الاهتمام ببعض الجهات. وهكذا خول المشرع لفئات معينة من المستثمرين مزايا ضريبية خصوصية، تم اعتمادها في نصوص خاصة[148].

غير أن الملاحظ أنه، إذا كان ميثاق الاستثمارات سنة 1995 قد جاء لإعطاء مقاربة شمولية للمزايا والإعفاءات الضريبية الممنوحة، فإن السنوات الأخيرة شهدت تراجعا عن هذا التوجه. فلقد أسست الدولة لمعالم العودة إلى المقاربة القطاعية للسياسة الضريبية من خلال توقيع العديد من عقود البرامج. هذا التوجه رغم أهميته الاقتصادية، وبما يعنيه ذلك من تطوير لقطاعات معينة، وتمتيعها بإعفاءات إضافية. فإنه يؤكد تراجع الدولة عن الخيار المعبر عنه في روح وأهداف ميثاق الاستثمارات.

وهكذا، تنامت عدد الإعفاءات الضريبية وتوسعت. فلقد خلص تقرير لوزارة المالية والخوصصة حول النفقات الجبائية سنة 2005 أرفق بقانون المالية لسنة 2006 أن تتبع الأنظمة

الاستثنائية للضريبة إلى غاية نهاية شتنبر 2005 كشف عن وجود 337 تدبير أساسي[149].

لاشك أن اتجاه الدولة لرفع الإعفاءات الضريبية من شأنه أن يقوي فرص الاستثمار، ويدفع بتوجيه المستثمرين إلى القطاعات التي يهدف تشجيعها. فالتجارب العالمية تبين أن تطور الاستثمارات في بلد معين يرتبط في جزء كبير منه بمستوى الإعفاءات الضريبية المقدمة للاستثمار. إلا أن هذا الاتجاه يؤدي في حالة تنامي الدولة في توسيع الإعفاءات الجبائية إلى أن يولد مضاعفات سلبية على الاقتصاد يمكن أن يمتد تأثيرها إلى المجال السياسي. وتبقى أهم مظاهر هذه المضاعفات فقدان الدولة موارد مالية هي في حاجة إليها لتمويل المرافق العمومية ومباشرة التجهيزات العمومية، خاصة وأن المقاولات الخاصة يمكن أن تنقل مجموعة من الأرباح من فروع خاضعة للضريبة إلى فروع لها تشتغل في قطاعات تستفيد من إعفاءات مؤقتة. وهو ما قد يجعل العديد من التحفيزات الضريبية لها تكلفة تتجاوز المزايا التي تجلبها الاستثمارات الأجنبية[150]. كما يؤدي توسيع الإعفاءات على قطاعات وأنشطة معينة إلى أن يواكبه رفع سعر الضريبة في مجالات أخرى، خصوصا على مستوى الاستهلاك والادخار، وهو ما يزيد من إضعاف القدرة الشرائية للمواطنين، وفرض نسبة أكبر من الضغط الجبائي على كاهل عدد محدود من الملزمين.

ثانيا: التداعيات الاقتصادية للسياسة الضريبية

إن التصور الذي سارت عليه فلسفة الإصلاح الضريبي في المغرب قام على أن الإصلاحات المتبعة ستؤدي إلى تطوير أداء الضريبة في الاقتصاد، وتمكن من تحفيز المستثمرين الخواص بشقيهم المحلي والأجنبي. غير أن النظرة الحالية للاقتصاد المغربي تبين أن الاتجاه العام للضريبة، وبالرغم من التقدم الملحوظ الذي سجله، لا يزال يحمل مفارقات عدة تعوق فعاليته. وتؤكد النتائج الاقتصادية أن التدابير المتخذة من الدولة، وجهود السلطات العمومية لتحديث النظام الضريبي وتضمينه عناصر إغراء للمستثمرين، لا زالت بعيدة عن خلق نمط ضريبي فعال ومحفز للاستثمارات الخاصة.

1. ارتفاع الأداء المالي للضريبة

لقد أسفر برنامج التحديث الضريبي الذي باشرته الدولة عن تحقيق بعض الأهداف التي رسمت له، حيث ارتفعت حصة الموارد الضريبية في الموارد المالية من 85٪ سنة 1994 إلى

90.2٪ سنة 2004. وتعزز هذا الاتجاه بإحداث تحول في هيكلة هذه الموارد، فقد عرفت الضرائب المباشرة ارتفاعا ملحوظا. فبعدما كانت تمثل 29.9٪ خلال سنة 1990 سجلت انتقالا هاما لتصل إلى 39.2٪ خلال سنة 2005. وسار نفس المنحى بالنسبة للضرائب غير المباشرة، ففي الوقت الذي بلغ حجم هذا النمط من الضرائب 35.9٪ سنة 1990 ارتفعت بدورها، ولتبلغ على سبيل المثال 48.2٪ خلال الفصل الثاني من سنة 2000. (الجدول رقم 3).

جدول رقم 3: هيكلة الموارد الضريبية بما فيها الضريبة على القيمة المضافة للجماعات المحلية بالمائة (1990–2005)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	الفصل الأول 1996	96-97	97-98	98-99	99-00	الفصل الثاني 2000	2001	2002	2003	2004	2005
الضرائب المباشرة	29.9	26.8	29.2	26.6	25.6	26.5	31.5	29.7	29.9	31.4	33.3	31.1	33.4	34.7	36.6	37.3	39.2
الحقوق الجمركية	21.6	22.7	21.2	21.7	21.9	19.5	17.4	17.7	17.3	16.0	15.8	16.4	14.7	14.0	11.7	11.7	11.3
الضرائب غير المباشرة	35.9	38.7	37.5	38.6	38.0	48.4	45.1	47.9	47.9	43.2	45.8	48.2	46.5	45.7	45.9	45.4	43.7
التسجيل	5.3	5.1	4.6	4.4	4.7	4.6	5.9	4.7	4.9	4.9	5.1	4.3	5.4	5.7	5.8	5.6	5.8

المصدر: Ministère des Finances et de la privatisation, Tableau de bord des finances publiques, Direction des Etudes et des Prévisions Financières, décembre 2006. p. 13.

ولم ينحصر ارتفاع الموارد الضريبية على الأداء العام للنظام الضريبي، وإنما هم أيضا جوانب أصناف الضرائب. وتبين المعطيات الإحصائية ازدياد الموارد المالية للعديد من الضرائب. وهكذا، على سبيل المثال سجل ارتفاع في موارد الضريبة على الشركات. إذ بعدما بلغ حجم هذه الموارد 8.7 مليار درهم سنة 1998 عرف تطورا ملحوظا ليبلغ 19.3 مليار درهم سنة 2005 (الجدول رقم 4).

جدول رقم 4: تطور موارد الضريبة على الشركات في المغرب خلال فترة 1998–2005 بمليار درهم

1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
8.7	11.8	11.2	11.0	12.9	14.5	15.8	19.3

المصدر: Khalid Triki, IS : L'espoir du patronat, le doute de l'Etat, *Challenge hebdo*, n° 161, du 13 au 19 octobre 2007, p. 31.

وعليه، يبدو أن الدولة حققت نقلة نوعية في الإصلاح الضريبي، وأن هناك ميولا لجعل الضريبة تقترب، في جزء كبير منها، من الأدوار التي تضطلع بها في البلدان المتقدمة. غير أن هذا التطور لا يعني نجاح السياسة الضريبية في المغرب في تحقيق مجمل الأهداف المرسومة لها. تظهر العديد من المؤشرات أن النظام الضريبي المغربي يظل في جوانب كثيرة دون انتظارات السلطات العمومية. من ذلك فقد سجلت دراسة قامت بها المندوبية السامية للتخطيط لتقويم حصيلة المخطط الخماسي 2000–2004، أن المداخيل الضريبية خلال فترة سريان المخطط، ارتفعت فقط بـ 2.1٪ بدلا من 2.8٪ التي كان يتوقعها المخطط، وأن الانخفاض لم يوازيه انخفاض في معدل الضغط الضريبي الذي سجل خلال هذه الفترة 21.1٪ بدلا من 18.8٪ التي كان يتوقعها واضعو المخطط[151].

2. محدودية الضريبة كمحدد لجلب الاستثمارات الأجنبية

لاشك أن التحفيزات الضريبية تعد معطى مركزيا في بناء مناخ استثماري ملائم لتدفق الرساميل. غير أن هذه الأهمية لا تخفي الآثار السلبية لتنامي حجم هذه الإعفاءات على مستقبل الاستثمارات في دولة ما، وتجعل فعالية المحفزات الضريبية على الاستثمار الأجنبي موضوع تساؤل. إذ أن الآثار الايجابية للإعفاءات الضريبية، وبالخصوص على الأمد الطويل، على الاستثمارات الأجنبية ليست بالضرورة أكيدة[152].

عموما، يبدو التركيز على توسيع الحوافز الضريبية كإجراء رئيسي غير فعال في جذب استثمارات إضافية، فالحوافز الضريبية تبقى موضوع شك، من حيث قيمتها، بالنسبة

للمستثمر الأجنبي، أكثر من المستوى الممكن تحقيقه في حالة عدم منح هذه الحوافز. كما أن المستثمرين الأجانب، وهم الهدف الرئيسي لمعظم الحوافز الضريبية، يتخذون قرار الدخول إلى بلدان معينة، على أساس تداخل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية[153].

وعليه، يتضح أن تعميم الإعفاءات بشكل مفرط قد يدل على غياب الجدية لدى المسؤولين، مما يؤثر على وتيرة تدفق الاستثمارات ويدفع إلى تردد المستثمرين الذي يأخذون في الغالب بعين الاعتبار استقرار القواعد الموضوعة، ويفضلون المزايا المعقولة والدائمة على الوعود التي لها حظوظ قليلة في التحقق. فالمستثمرون الأجانب ينجذبون بنظام ضريبي مستقر، بسيط وواضح، أكثر منه بنظام ملائم من ناحية التكاليف، لكن يبقى غير أكيد[154].

وفي سياق هذا الواقع أظهرت العديد من الدراسات والخلاصات الميدانية، أن الحوافز الضريبية تظل عنصرا ثانويا مقارنة بمحددات أساسية من قبيل حجم السوق، وشروط الإنتاج، والمناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي[155]، وأن حركية الاستثمارات ترتبط بالظرفيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أكثر من الإعفاءات الضريبية[156].

من تم يبدو أن أي تحفيز ضريبي يتوجب أن يؤخذ بشكل من الحذر. فكل إعفاء ضريبي يخول للمستثمر لا يدل على أن المعدل الحدي للتضريب منعدم[157]، وقد يكون هذا صحيحا إذا ما كانت مدة الاستثمار المنجز تقل عن مدة المشروع أو تعادلها. لكن إذا ما تجاوز المشروع مدة الاستثمار، فإن إخضاع المشروع للضريبة يشكل تكلفة جديدة بعد انتهاء المدة المقررة للإعفاء الضريبي، الأمر الذي يجعل التحفيزات الضريبية في الأمد الطويل ليست واضحة[158].

وقد بينت الممارسة المغربية هذا التوجه، حيث تأكد أن تخفيف الضريبة لا يعد محددا أساسيا للمشاريع الاستثمارية. أظهرت النتائج المتوصل إليها على مدار السنوات أن الأرباح المنجزة من طرف المقاولات الأجنبية لا يتم إعادة استثمارها كليا، بل يتم إرجاعها إلى بلدانها الأصلية[159].

إضافة إلى ذلك، يدحض التموقع الجغرافي للاستثمارات الخاصة في المغرب الترابط بين المتغير الضريبي وحركية الاستثمارات الخاصة. ففي الجهات التي تعاني من ضعف في البنيات التحتية من طرق، ومواصلات، وغياب مناطق صناعية مجهزة، يبدو أن المحفز

الضريبي غير كاف لوحده لتحفيز المستثمرين. وهكذا، مثلا فولاية الدار البيضاء التي لا تستفيد إلا من قليل من التحفيزات الضريبية، تستحوذ في المقابل على ما يقارب 40٪ من الاستثمارات التي تنجز سنويا في المغرب[160].

لكن ما يجب التأكيد عليه، هو أنه رغم ضعف الترابط المباشر بين الحوافز الضريبية، واستمالة المستثمرين، فإن ضغط هيئات رجال الأعمال يستمر في اتجاه ضرورة أن تفرض الضريبة بأسعار منخفضة وثابتة. إذ أن مجمل مطالبها تتجه إلى تحقيق ضريبة منخفضة، حاملة شعار الأطروحة الليبرالية، التي ترى أن الأسعار العليا تقتل الأسعار[161].

لا شك أن التطور الذي عرفه النظام الضريبي المغربي بعد الإصلاحات التي نهجتها الدولة على امتداد فترة ما بعد سنة 1984 حققت تقدما ملموسا. لكن هذا التقدم ما زال غير مكتمل، ويخفي عدة مفارقات تعوق فعاليته كآلية لتطوير الاقتصاد. ويوضح الواقع أن سياسة الدولة في مراجعة النظام الضريبي ترتكز بالأساس على الرفع من الموارد، بينما تظل أقل انشغالا بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية[162]، وأن النظام الضريبي المغربي لا زال ينزع نحو المحاباة[163].

المفارقة الأخرى التي تحدد تطور الجباية بالمغرب، استمرار ارتباطها بالأبعاد السياسية، فكل الدلائل تبين أن النظام المغربي يعيد إنتاج العديد من الأنماط التي كانت تميز الاتجاه الضريبي للدولة في السابق، وأنه ينسجم في جزء كبير مع إرادة السلطة السياسية القائمة على ضبط تحولات العلاقات السياسية والاقتصادية، وتقوية تحالفتها وتدعيم آليات مراقبتها للمجتمع[164].

هذا الواقع يجعل مقتضيات النظام الضريبي المغربي مَحَطّ انتقاد كبير، سواء من طرف الفاعلين الاقتصاديين أو من طرف المؤسسات المالية الدولية كذلك. فعلى سبيل المثال، ذهب تقرير لصندوق النقد الدولي حول المغرب أنجز حديثا، أن نظام التحفيزات الضريبية المعمول به يبقى غير فعال، وأن ما هو محصل عليه من الموارد الضريبية يبقى أقل من الإمكانات التي يعرضها. فلقد خلص أن حجم الخسائر المترتبة عن النظام المعمول به قدرت سنة 2006 بـ 1.5 مليار درهم[165].

انطلاقا مما سبق، يمكن استنتاج أن الإصلاح الضريبي بالمغرب يظل قضية مفتوحة. كما أن مجمل مواقف رجال الأعمال المغاربة، كما هو الشأن بالنسبة للمستثمرين الأجانب،

ترى في إصلاح السياسية الضريبة ورشا مستعجلا[166]، وأن تقليص سعر الضريبة، وبالخصوص سعر الضريبة على الشركات، يبقى من المطالب الرئيسية للاتحاد العام لمقاولات المغرب[167]. من تم يظهر أن لا بديل أمام الدولة سوى مراجعة النظام الضريبي السائد حاليا، وتأسيس نظام ضريبي يراعي مصالح الدولة، ويقوي فرص جذب الاستثمارات الخاصة بشقيها المحلي والأجنبي.

هذا، وينتقل التحليل في العنصر الموالى إلى جهود الدولة المغربية لمراجعة شروط تمويل الاقتصاد ومرونة الصرف.

المطلب الثاني: لبرلة المناخ المالي

تركز الاهتمام في المغرب منذ مطلع التسعينات على تحسين أدوات التمويل الداخلي، وتخويل المستثمرين مجموعة من الضمانات. وتتضح جهود الدولة لتحسين المناخ المالي لجلب الاستثمارات الأجنبية من خلال ثلاثة مكونات رئيسية: أولا، إصلاح النظام البنكي. ثانيا، إصلاح البورصة. ثالثا، تخويل المستثمرين الأجانب مرونة الصرف.

أولا: إصلاح النظام البنكي

من العناصر الأساسية التي حاولت من خلالها الدولة المغربية تحسين فرص جلب الاستثمارات الخاصة، سواء المحلية أو الأجنبية، تحديث الإطار التشريعي للنظام البنكي. فمنذ سنة 1991 عملت الدولة على مراجعة الآليات التشريعية التي كان معمولا بها سابقا. واكب ذلك وضع العديد من الإجراءات لتنظيم القطاع. هذه الإجراءات يمكن توزيعها بين عنصرين أساسين، 1– مراجعة التشريع المنظم للبنوك التجارية. 2– إصلاح البنك المركزي.

1. إصلاح البنوك التجارية

يعود اهتمام الدولة المغربية بتحديث وتقنين النظام البنكي إلى السنوات الأولى للاستقلال[168]. فمنذ هذه الفترة، بدا أن الهاجس الذي تحكم في اختيارات المقررين هو ضبط هذا القطاع، وتوجيهه بما يتلاءم ومصالحها الاقتصادية واختياراتها السياسية. غير أن خيار الدولة في هذا الباب لم يكن على مستوى واحد؛ إذ أن هامش الدولة في إدارة القطاع البنكي على امتداد المرحلة الأولى التي امتدت من سنة 1956 إلى نهاية عقد الثمانينيات ليس

هو نفسه في السنوات الأخيرة. فخلال الفترة الثانية، والتي بدأت معالمها تتضح منذ سنة 1991، ازداد تأثير الأبناك على سيروة الحقل الاقتصادي، بل إن هامش استقلالية هذه المؤسسات عن الدولة تنامى وأصبح يمارس ضغوطا عليها.

وبالرجوع إلى المرحلة الأولى، يتبين أن أسلوب السلطة السياسية في تدبير القطاع البنكي، اتسم برغبة في توسيع مراقبتها للقطاع، والحد من تأثير الرأسمال الأجنبي. أولى القرارات التي اتخذتها الدولة في هذا المجال، إحداث ومراقبة العديد من المؤسسات المالية المتخصصة، التي أنيط بها مهام تمويل أنشطة خاصة تحظى بالأولوية في الاختيارات الاقتصادية للدولة. من ذلك نذكر، البنك الوطني للإنماء الاقتصادي، والبنك المغربي للتجارة الخارجية، الذي أنيط به تمويل العمليات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الخارجية، وأيضا القرض الشعبي للمغرب، الذي اضطلع بتمويل وتحديث قطاع الصناعة التقليدية[169].

وفي سياق هذه الخيارات، عملت الدولة أيضا على التقليص من عدد المؤسسات البنكية الأجنبية، والحد من تأثير الرأسمال الأجنبي في هذا القطاع[170]. فبعد تردد على امتداد ما يقارب ثمانية عشر سنة من الحصول على الاستقلال، تحكمت فيه ضغوط الظرفية السياسية وواقع البيئة الاقتصادية، لجأت الدولة إلى اتخاذ تدابير هدفت إلى توسيع المساهمات المغربية في القطاع البنكي الوطني، وجعل الرأسمال الخاص المغربي مساهما رئيسيا في تدبير القطاع البنكي. وفي هذا الإطار تم إصدار قانون مغربة المؤسسات الصناعية والتجارية، والذي بموجبه أضحى ممنوعا على الأبناك الأجنبية اكتساب أكثر من 50٪ من رأسمال أي مؤسسة بنكية.[171] أثر هذا التدبير على حجم الرأسمال الأجنبي في القطاع البنكي، وقلص من التأثير الذي كان يمارسه قبل المغربة، لكن دون أن يصل ذلك إلى الحد من وجوده في الاقتصاد المغربي. إذ استطاعت العديد من المؤسسات الأجنبية أن تحافظ على وجودها في عديد من الأبناك. وتكشف المعطيات أن 12 مؤسسة بنكية ظلت، بعد تنفيذ برنامج المغربة، تصل فيها أو تقارب نسبة الرأسمال الأجنبي من رأسمال الأبناك 50 بالمائة[172].

هذا التحول أسس لواقع جديد، وغير مسبوق في مستوى التوازنات في الحقل الاقتصادي. وهو أمر سيؤثر على التوجهات المستقبلية للاقتصاد المغربي. إذ أن تحكم العديد من المؤسسات الخاصة المغربية في القطاع البنكي، جعلها تتحكم في ترتيبات الحقل الاقتصادي، وفي سيرورة القرارات المتخذة. فباستعراض مسلسل الخوصصة يتضح حضور

مؤسسات بنكية عدة في عمليات الخوصصة، من ذلك شركة لاسمير التي فوتت 30٪ من رأسمالها عن طريق البورصة في شكل سندات الخوصصة، احتفظ بنسبة هامة منها لكل من الأبناك التالية: البنك المركزي الشعبي، بنك الوفاء، البنك التجاري المغربي والبنك المغربي للتجارة الخارجية. وكذا، بالنسبة للشركة الوطنية لصناعة الصلب والحديد فقد تم شراء 62٪ من رأسمالها سنة 1997 من طرف مجموعة من المؤسسات البنكية ومؤسسات التأمين، منها الشركة الوطنية للتأمين، البنك التجاري المغربي، الملكية المغربية للتأمينات والشركة الإفريقية للتأمين التابعة لمجموعة أونا[173].

وإلى جانب هذه التوجهات، حكم اختيار الدولة لمرحلة ما بعد الاستقلال توجيه السياسة النقدية وضبط آلياتها، ولكن دون أن يعني ذلك أن سياسة الدولة اتخذت مسارا واحدا. إذ على امتداد السنوات الأولى للاستقلال، وإلى غاية سنة 1991 توزعت السياسة النقدية للدولة إلى ثلاث مراحل. خلال المرحلة الأولى، والتي امتدت إلى سنة 1973، ارتكزت السياسة النقدية للدولة على تأطير الكتلة النقدية. لتوجه سياستها النقدية على امتداد الفترة من سنة 1973 إلى 1977 على تحرير القروض، وإصلاح نسب الفائدة الدائنة (رفع نسبة الفائدة) والمدينة (تبسيط نسب الفوائد). وقد تخلت الدولة عن هذه السياسة التوسعية سنة 1978، ليسجل من جديد العودة إلى فرض تدابير تأطير القروض، وهي اختيارات ظلت تؤطر توجهاتها السياسة النقدية[174].

وبذلك، برز أن الاتجاه الذي طبع الدولة في المادة البنكية خلال المرحلة التدخلية، ركز على التحكم في بنية الفاعلين، وضبط آليات التحكم في السياسة النقدية. فالملاحظ على امتداد تلك الفترة، أن النظام البنكي تطور وتنامى تحت مراقبة النظام السياسي[175]. فبالرغم من انفتاح الدولة على الرساميل الخاصة في المجال البنكي[176]، فإنه لم يؤسس لاستقلالية هذا القطاع عن الدولة. ذلك أن حركية هذا القطاع انصهرت ضمن إستراتيجية النظام السياسي ونظرته للاقتصاد[177].

لقد شكلت بداية عقد التسعينيات منعطفا حاسما في سياسة الدولة المغربية في المجال البنكي. إذ أسست السلطة السياسية لواقع جديد في تدبير هذا القطاع، وفي مستوى العلاقة بين الفاعلين فيه، بحيث أدخلت السلطات العمومية مجموعة إصلاحات ارتكزت أولويتها على إقامة أفضل الظروف لتمويل الاقتصاد، وتطوير آليات الليبرالية في المنظومة المؤطرة للبنوك التجارية المغربية. ففي ظل متغيرات الظروف الداخلية والخارجية، والتي أصبح

يتحكم فيها تحرير معدلات الفائدة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع البنكي[178]، برز أن نمط تدبير النظام البنكي الذي كان معمولا به على امتداد العقود الثلاثة الموالية للاستقلال أضحى غير قادر على تعبئة الموارد المالية، وأنه لم يعد يلبي متطلبات السوق الجديدة، وأن من شأن الاستمرار في تطبيقه أن يحول دون إمكانية تقوية البنية التنافسية للاقتصاد المغربي[179].

وفي ظل هذا الواقع، ورغبة من الدولة في جعل القطاع البنكي يلبي توجهات الحرية الاقتصادية، أصبح إصلاح نظامه عنصرا رئيسيا في أجندة الدولة. فمنذ تلك المرحلة ركز خطاب الدولة على تحديث وتحرير النظام النقدي والمالي، وتنمية انفتاحه على الخارج. وكان منطلق الدولة اتخاذ التدابير التي من شأن تطبيقها أن يخول للنسيج الاجتماعي الاستفادة من تمويل متنوع وبأقل تكلفة، ويضمن للفاعلين الاقتصاديين الخدمات التي هم في حاجة إليها، وذلك بتكلفة السوق.

ارتكزت أول التدابير المتخذة، في التراجع عن سياسة تأطير القروض التي ميزت السياسة البنكية في السنوات السابقة. وامتدت تدخلات الدولة إلى اعتماد تدابير هدف بها تحسين ظروف تمويل الاقتصاد من خلال تحرير الأسعار[180]، وإلغاء شبه كلي للاستعمالات الإجبارية التي كانت مفروضة على البنوك، ثم إصلاح السوق النقدية والمالية[181]. وترجمة لهذا التوجه تم إصدار قانون بنكي جديد سنة 1993 أدخل تغييرات جوهرية على مقتضيات المرسوم الملكي لسنة 1967.[182]

حمل القانون الجديد قواعد جديدة، بحيث نص على توحيد الإطار القانوني لمؤسسات التمويل، وتمديده ليشمل مؤسسات أخرى لم يشملها التشريع السابق من بنوك وشركات التمويل[183]، ورفع القيود على الأنشطة البنكية، والتأكيد على مبدأ التشارك بين السلطات النقدية والمجموعة المهنية للأبناك، وتأسيس مبدأ حماية الزبون. ومن ذلك أيضا، تحديد مسؤولية البنكيين، وتحديد القواعد الاحترازية ومراقبة بنك المغرب، ثم مراقبة ممارسة النشاط البنكي.[184]

إضافة إلى ذلك، ارتكزت مضامين هذا التشريع على تدعيم حماية المودعين، وتعزيز رقابة السلطة الوطنية، بشكل يؤمن استقلالية معينة تجاه وزارة المالية عبر إحداث المجلس الوطني للنقد والادخار[185]، ولجنة مؤسسات الاقتراض.[186]

ومن أجل الدفع بديناميكية الاقتصاد الوطني، وتوسيع فرص التمويل، اقترن منظور الدولة للإصلاح البنكي بإعادة الاهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية إلى هذا القطاع، وعلى إلغاء القيود التي فرضت على دخول الرأسمال الأجنبي، وفق تصور يمكن من خلق المنافسة، وتحسين ظروف أداء وسير هذه المؤسسات. وهكذا، خول للأبناك الأجنبية إمكانية أن تستحوذ على 100٪ من الرأسمال الاجتماعي للأبناك.

وبالموازاة مع ذلك، قوت الدولة آليات الانفتاح على الخارج في المجال البنكي، إذ سمحت بالترخيص بإنشاء عدة أبناك في المناطق الحرة. وتتحدد مجالات هذه الأبناك في تمكينها من إمكانية جمع كل أنماط الموارد بالعملات الأجنبية العائدة لغير المقيمين، ومباشرة حسابات الزبناء غير المقيمين، والمشاركة في رأسمال المقاولات غير المقيمة، والاكتتاب للقروض الصادرة من طرف هذه الأخيرة، وإصدار قروض إجبارية بعملات أجنبية قابلة للتعويم، والاستثمار بشكل حر في المغرب، والمشاركة في رأسمال الشركات.

ولم تكتف تدخلات السلطات الاقتصادية بالعمل على إصلاح البنوك التجارية، بل عملت على إصلاح البنك المركزي.

2. إصلاح بنك المغرب

لاشك أن الإصلاح البنكي لسنة 1993، وما واكبه من إجراءات وتدابير في المنظومة البنكية، ترتب عنه تحديث النظام المصرفي المغربي، والرفع من قدراته التنافسية، وتحسين مساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني. إلا أن التطورات التي شهدها الفضاء الاقتصادي الوطني، والتغير النوعي الذي عرفه النظام المصرفي على المستوى العالمي؛ جعل من الأفيد تعديل القانون البنكي ومراجعة جوانبه القانونية. في هذا الإطار برزت أهمية إصلاح البنك المركزي.

لقد دفعت عدة متغيرات وطنية ودولية إلى فرض هذا التوجه. ويرجع الخطاب الرسمي العوامل التي أملت مراجعة القانون الأساسي لبنك المغرب إلى ثلاثة عناصر أساسية: أولا، التحولات العميقة التي عرفها القطاع البنكي الوطني منذ سنة 1991، والتي اتجهت نحو تحرير القطاع البنكي، خاصة إزالة الاستعمالات الإجبارية، تحرير أسعار الفائدة، ونهج سياسة نقدية غير مباشرة، ثم التوسع الملاحظ في أسواق الرساميل. ثانيا، التطور الذي حدث على مستوى تنظيم الوظائف والصلاحيات المتعلقة بالبنوك المركزية على الصعيد

الدولي. إذ نزعت معظم بلدان العالم إلى العمل على استقلالية هذه المؤسسات. ثالثا، ضرورة تطبيق القواعد والمعايير التي أوصت بها المنظمات الدولية في مجال الشفافية، سعيا وراء تعزيز فعالية ومصداقية السياسة النقدية، لتتلاءم مع متطلبات الالتزام بالاتفاقيات الدولية، المعبر عنها أساسا في بال 1 وبال 2[187].

وقد استهدف القانون الأساسي لبنك المغرب الذي تم إدخاله سنة 2005، تحقيق أهداف أساسية، تروم تحقيق العناصر التالية: تقوية وتعزيز دور بنك المغرب في مجال السياسة النقدية، وإحداث بنية ملائمة لتدبير سياسة نقدية ذات مصداقية وتوضيح مهام بنك المغرب في مجال سياسة الصرف، وتقليص لجوء الخزينة إلى المساعدة المالية الممنوحة من طرف بنك المغرب ومراجعة المراقبة عليه. وأخيرا تمكين بنك المغرب من وضع إطار محاسبي خاص به[188].

تحقيقا لهذه الأهداف، تمثلت المستجدات الأساسية التي جاء بها هذا القانون في العناصر التالية: تدعيم استقلالية واختصاصات بنك المغرب في مجال الإشراف والرقابة، توسيع مجال مراقبة بنك المغرب لمؤسسات أخرى، وتدعيم حماية المودعين، وإعادة النظر في اختصاصات مختلف الهياكل المنصوص عليها في القانون البنكي بغية تحسين نظام المراقبة للقطاع، وتوسيع دور مراقبي الحسابات، وإحداث تشاور بين مختلف أجهزة الرقابة على النظام المالي، وضمان الشفافية في مجال الإشراف البنكي.

وحدد النص مهام بنك المغرب في ممارسة امتياز إصدار النقود والسهر، على استقرار العملة وقابليتها للتحويل، وتنمية السوق النقدية مع مراعاة استقرار العملة والعمل على ضبطها. كما أناط به الاحتفاظ باحتياطات الصرف العمومية وتدبيرها، والتحقق من حسن سير النظام البنكي، وإعداد الإحصائيات المتعلقة بالعملة والائتمان. إضافة إلى ذلك، أن يضطلع بممارسة وظيفتي وكيل مالي للخزينة ومستشار مالي للحكومة.

من خلال ما سبق، يتضح أن الإصلاحات في المادة البنكية التي أدخلتها الدولة منذ سنة 1991 قوت شروط تحديث النظام البنكي الوطني، ووسعت فرص جذب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية. أدت الإصلاحات المدخلة إلى خلق تحولات في بنية النظام البنكي المغربي. عموما يمكن إجمال هذه التحولات في تطورين أساسين: يتمثل التطور الأول في تقليص حصة الدولة في رأسمال الأبناك وتوسيع حصة الرأسمال الخاص المحلي

والأجنبي. ففي نهاية دجنبر 2007 انحصرت مساهمة الدولة في القطاع البنكي في 26٪ من الأصول البنكية[189].

أما التطور الثاني، فقد هم تقليص عدد المؤسسات البنكية. فبعدما كان عدد مؤسسات التمويل يبلغ 71 مؤسسة سنة 2000 تراجع إلى 57 سنة 2004. كما تراجع عدد الأبناك من 21 إلى 17 خلال نفس الفترة[190]. وقد اقترن هذا التطور برفع وتيرة اندماج الأبناك المغربية. إذ أظهرت الإحصائيات أن حصة الأبناك الثلاثة الأولى من المبلغ الإجمالي للوضعية المحاسبية للأبناك المغربية انتقل من 63.9٪ سنة 2004 إلى 64.1٪ سنة 2005 ثم إلى 64.4٪ سنة 2006، وأن حصة الأبناك الخمسة الأولى ارتفعت بدورها من 78.5٪ سنة 2004 إلى 79.6٪ سنة 2005، ثم إلى 80.2٪ سنة 2006.[191] وفي جانب أخر، فقد ارتفعت حصة الأبناك الأجنبية في القطاع البنكي الوطني.[192] فوفقا لإحصائيات سنة 2004 أضحت الرساميل الأجنبية ذات مساهمات أغلبية في خمسة بنوك، وذات دلالة في ستة بنوك أخرى.[193]

وبذلك، يمكن القول إن المغرب حقق إلى حد كبير انتقالا نحو ليبرالية اقتصادية في المادة البنكية، فلقد ارتفعت حصة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النظام البنكي المغربي، وتراجعت حصة الدولة. ومن النتائج الرئيسية لذلك، ازدياد تأثير البنكيين في المشهد الاقتصادي الوطني. إلا أن هذه التطورات لا تخفي العديد من التعثرات التي تكشف على أن المغرب لم يؤسس لحرية اقتصادية كاملة في القطاع البنكي. أول علاماتها أن القطاع البنكي المغربي مازال بعيدا عن أن يكون موضوع منافسة حرة بين الأطراف. إذ ما زال هاجس سيطرة الدولة على القطاع البنكي قائما، وإن اتخذت تدابير وآليات مختلفة عن تلك التي كانت متبعة في العقود الثلاثة الموالية للاستقلال. ولا أدل على ذلك من أن تكلفة القروض لازالت مرتفعة. فرغم أن التوجه الحالي يسير نحو انخفاض معدلات الفائدة، فقد بقيت أسعار الإيداع تخضع للتقنين، وأن قواعد الممارسة البنكية لا تزال تخضع لتوجيهات المجموعة المهنية للأبناك المغربية في وضع سعر القروض.[194]

وتتحدد الدلالة الثانية في كون الدولة ما زالت تعمد إلى الحد من تأثير التدخل الأجنبي. إذ أن اتجاه السياسات الاقتصادية الوطنية نحو تقوية فرص انخراط المؤسسات الأجنبية في القطاع البنكي، لا يعني رغبة الدولة في تحقيق انفتاح كامل وغير مراقب على الفاعلين الأجانب، إذ لم يتوان العديد من مسؤولي الدولة عن القول بضرورة ضبط دخول

المؤسسات البنكية الأجنبية ومراقبة تأثيرها في الاقتصاد [195]. وأشرت صفقة شراء أسهم بنك الوفاء من طرف البنك التجاري المغربي عن مضامين هذه التوجهات، ففي تفسيرهم لدوافع هذه الصفقة فقد بررها مهندسوها بالرغبة في تشكيل قطب مالي قوي قادر على مواجهة الرأسمال الأجنبي وحماية الاقتصاد الوطني.[196]

وفي سياق هذا الواقع، تبدي المؤسسات المالية الدولية تحفظها على مستوى تحرير القطاع البنكي في المغرب، ومدى انفتاحه على الاستثمارات الأجنبية. فلقد أثار البنك الدولي في تقرير له أنجز سنة 2007، أن هناك قيودا كثيرة أمام انفتاح السوق البنكي على المنافسة الأجنبية، وأن حصة الدولة في هذا القطاع لا زالت قوية. وأكد أن هناك معيقات عدة تحول دون دخول وحدات أجنبية في القطاع البنكي المغربي. وقدم مسؤلو البنك معيقان أساسيان يحولان دون إمكانية الوصول إلى السوق المالي؛ تمثل الأول في بطء مسطرة اعتماد المؤسسات البنكية، وبرز الثاني من خلال القيود التي تفرض على رؤوس الأموال.[197]

هذا التحليل كان موضوع رفض من طرف مسؤولي بنك المغرب، فبعد تقييمهم لهذا التقرير، أكدوا على أنه ليست هناك قيودا في مجال انفتاح السوق البنكي على المنافسة الأجنبية. وذهبوا إلى القول بأن الدولة تشجع كل المشاريع التي من شأنها أن تمنح قيمة مضافة للقطاع، ولتلك التي تحمل خبرات جديدة، وتنمي الخدمات المالية، وتساهم في توسيع الاستبناك la bancarisation على فئات جديدة. وأضافوا في تعليقهم على خلاصات تقرير البنك الدولي، أن التشريع المغربي لا ينص على أي تمييز بين الوطنيين والأجانب لمنح الترخيص، وأن أي مشروع يقدم، سواء كان من مستثمرين محليين أو أجانب، لا يرفض إلا إذا لم يتجاوب مع الشروط التشريعية والتنظيمية التي تنظم القطاع البنكي في المغرب.[198]

ثانيا: إصلاح البورصة

يعود تنظيم سوق البورصة في المغرب إلى سنة 1929..وقد عرف تطورها عدة عمليات استصلاح، الأولى سنة 1967 والثانية سنة 1986. ويبقى إصلاحا 1993 و2001 محورين رئيسيين في آليات تدبير الدولة للاقتصاد الذي اعتمدته منذ شروعها في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي. وكان هاجس السلطات الاقتصادية من وراء هذه الإصلاحات، اتخاذ

تدابير إجرائية تهدف إلى الحفاظ على استقرار السوق المالية، وتدعيم تطورها بما يمكن من إنعاش سوق مالي يوفر فرص جذب الادخار المغربي، وتحفيز المستثمر الأجنبي والدفع بمجهود الاستثمار.[199]

1. إصلاح 1993

منذ دخول الدولة في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اعتمدته بعد خروجها من برنامج التقويم الهيكلي، ظهر إصلاح سوق بورصة الدار البيضاء أحد أولويات الأجندة الاقتصادية للدولة.[200] فلقد برز أن أداء هذا السوق، والإطار القانوني المنظم له، لا يتلاءمان وانتظارات المغرب لإنعاش المبادرة الخاصة، واستمالة المستثمرين الخواص سواء الوطنيين أو الأجانب.

وفي هذا الإطار تم إصدار ظهير 21 شتنبر 1993 المتعلق ببورصة القيم، بهدف إعطاء ديناميكية جديدة لبورصة الدار البيضاء، والعمل على تفادي اختلالات التشريع السابق، والذي أصبح متجاوزا بحكم تغير الظرفيات الداخلية والخارجية للبورصة.

انحصرت تدابير إصلاح 1993 في إدخال مستجدات أساسية، يمكن توزيعها على أربع نقط: أولا، إحداث مجلس القيم المنقولة أنيطت به مهمة المحافظة على المدخرات والودائع المستثمرة في سوق القيم المنقولة. ثانيا، إحداث مهنة الوسطاء، وهي عبارة عن شركات بورصة تنفرد بالقيام بالمعاملات في مجال سندات القيم المنقولة. ثالثا، إحداث هيئات الادخار والإيداع المشترك للقيم المنقولة، وهي عبارة عن وسطاء ماليين، تتحدد مهمتهم في تسيير وإدارة محفظة القيم المنقولة، وذلك على أساس مبدأ تكافؤ توزيع المخاطر. رابعا، إحداث شركة خاصة لتسيير بورصة القيم للدار البيضاء، يوزع رأسمالها بحصص متساوية بين شركات البورصة.[201]

وقد ترافقت مبادرة الدولة لتحسين سوق البورصة، باتخاذ تدابير إجرائية إضافية واعتماد مؤشرات جديدة، كان الموجه فيها سعي الدولة للاستجابة بقدر أكبر لحاجيات مختلف الفاعلين، وتوفيق تدبير البورصة مع المعايير الدولية. وهكذا، تم اعتماد مؤشري الأسهم مازي (MAZI) ومادكس (MADEX) محل المؤشر العام لبورصة القيم الذي ظل يعتمد منذ سنة 1979 كأساس.[202]

ساعدت هذه التدابير، واهتمام السلطات الاقتصادية بطرح عمليات تفويت المؤسسات العمومية بموجب برنامج الخوصصة عن طريق البورصة[203]، على تحسين مؤشرات سوق الدار البيضاء. فعلى امتداد الفترة الممتدة من سنة 1993 إلى سنة 1998 سجل تحسن ملحوظ في أداء البورصة، إلى حد ساهم في إخراجها من التدهور الذي ميزها لسنوات عدة. وتوضح الأرقام مستوى هذا التطور، فلقد انتقل مؤشر رسملة البورصة من 5٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1993 إلى 37٪ سنة 1997، أي بعدما كان حجمها يبلغ 1,3 مليار درهم ارتفع إلى 117,9 مليار درهم.[204]

هذا التحول أعطى لبورصة الدار البيضاء مكانة دولية، يؤشر على ذلك معطيان أساسيان: تمثل الأول في كون الشركة المالية الدولية SFI قبلت منذ 1997، إدخال السوق المغربي ضمن مؤشراتها، وهو معطى لا يمكن فصل تأثيره عن إمكانية الدفع بجذب المستثمرين الأجانب، وتحسين ثقتهم في السوق المالية المغربية. ويتحدد المعطى الثاني في إدماج بنك الأعمال مورغان ستانلي Morgan Stanly لبورصة الدار البيضاء في مؤشراته للأسواق الصاعدة، وهو إدماج قوى ثقة كل من المستثمرين الأجانب والمحليين في المغرب.[205]

إن الأهمية العملية لهذه الإصلاحات، لم تلغ الحاجة إلى إدخال إصلاحات أخرى. إذ أن تطور الفضاء الاقتصادي والمؤسساتي، أبان عن الحاجة لمراجعة المنظومة القانونية، والتدابير الإجرائية المنظمة لسوق البورصة. وهو واقع وجد صداه لدى المقررين، فلجأت الدولة خلال سنة 2003 إلى إصدار تشريع جديد للبورصة.

2. إصلاح 2003

سعيا لتطوير أداء بورصة الدار البيضاء، وتجاوز التدهور الذي عرفته بعد سنة 1998، أدخلت الدولة مقاربة جديدة في إصلاح السوق المالي عبر وضع مجموعة من الآليات لتوسيع هامش البورصة، وتشجيع الشركات كيفما كان حجمها لإدراج أسهمها فيها. فرغبة من المقررين في تجاوز اختلالات تشريع 1993 تم إدخال سلسلة من التعديلات على الترسانة القانونية المؤطرة للبورصة.

فلتجاوز القيود التي كان يفرضها التشريع السابق في هذا الباب، وضع إصلاح 2003 إجراءات استهدفت تسهيل شروط التمويل التي يعرضها السوق المالي[206]. ومن بين التدابير

التي نص عليها هذا التشريع، لإعطاء فرصة أكبر لمختلف النسيج الاقتصادي لتنخرط في سوق البورصة، وتقسيم البورصة إلى ثلاثة أقسام حسب حجمها: مكونات كبرى ومتوسطة وصغرى.[207]

ولتشجيع ثقة المستثمرين في البورصة اهتم هذا الإصلاح بتقوية شفافية المعاملات. إذ أكد هذا النص على إلزام الشركات المرشحة لدخول سوق البورصة توقيع اتفاقية مع إحدى شركات البورصة، طبقا للنموذج الذي يضعه مجلس القيم المنقولة، والذي يحدد التزامات شركات البورصة في ما يتعلق بإعداد الوثائق التي ستوضع رهن إشارة العموم.

واستهدفت الإصلاحات أيضا، تقوية دور مجلس القيم المنقولة في الرقابة والبحث. فكان مما تم اتخاذه من تدابير، توسيع سلطات هذا المجلس في الرقابة لتشمل كل الفاعلين والمتدخلين في السوق، وتخويله سلطة إجراء البحث لدى هؤلاء الفاعلين، ولدى أي شخص طبيعي أو معنوي يتدخل في مجال القيم المنقولة، وتم تعزيز دوره عبر تمكينه من سلطة آمرة تخوله وضع حد لأية ممارسة مخالفة لدورياته. وهمت المراجعات التشريعية أيضا، مفهوم دعوة الجمهور للاكتتاب في الأسهم والسندات، إذ عملت مراجعة سنة 2003 على توسيع هذا المفهوم، بحيث لم تعد هذه الدعوة تقتصر على إصدار أسهم عينية وسندات، بل تم توسيعها لتهم تفويت قيم منقولة للجمهور.[208]

تأسيسا على هذه التوجهات، نجحت الدولة إلى حد بعيد في تطوير سوق البورصة وفي تنويع الفاعلين المنخرطين فيها. فلقد ساهمت هذه السياسة في إبراز ثقافة البورصة لدى الفاعلين الاقتصاديين، وكذا لدى صغار المستثمرين، وأعطت النموذج لمقاولات خاصة لأخذ طريق الانخراط في هذا السوق، والاستفادة من المزايا التي تعرضها في مجال تمويل الاستثمارات[209]. وتؤكد المعطيات بعض الجوانب من هذا التقدم، فلقد انتقل عدد الشركات المسجلة في البورصة إلى 54 شركة سنة 2005. وبالموازاة مع ذلك عرفت رسملة البورصة نموا لتصل إلى 252.3 مليار درهم سنة 2005، أي بما يمثل 54.7٪ من الناتج الداخلي الاجمالي[210]. إضافة إلى ذلك، فقد تطورت حصة كل من الاستثمارات الأجنبية والمغاربة المقيمين بالخارج في رأسمال البورصة. فوفقا للإحصائيات ارتفعت حصة هذه الرساميل من 21.6٪ سنة 2003 إلى 29.7٪ سنة 2004، ثم لتبلغ 35.6٪ سنة 2005.[211]

إلا أن هذا التطور لم يعكس بعد الوصول إلى سوق مالي صاعد ومحفز لجذب الاستثمارات الأجنبية، فالواقع يبين أن ثقافة البورصة لم تترسخ بعد بالشكل الكافي في

الممارسة الاقتصادية الوطنية.212 إذ أن ارتفاع بعض المؤشرات لا يؤشر على نقلة هامة في أداء هذا السوق. ويظهر التقييم الحالي لسوق البورصة المغربي معطيين أساسين يؤشران على محدودية هذا السوق بالمغرب، وعدم قدرته على جذب العديد من الفاعلين. يبرز المعطى الأول أن الاستثمار في سوق البورصة يحكمه بالأساس الطابع الاحتكاري، إذ أن الشركات الكبرى للسوق تمثل 75٪ من أسهم البورصة، ويتحدد المعطى الثاني في كون المساهمة الشعبية تبقى شبه منعدمة.213

انطلاقا من هذا الواقع، يظهر أن تطوير سوق البورصة في المغرب، ليست مسألة تقنية ترتبط فقط بالإصلاح التشريعي، بل يتعين إيجاد حلول عملية للعوائق الأساسية للاقتصاد المغربي، والعمل على تحديث القطاع الخاص المحلي. ذلك أن ضعف مؤشرات البورصة في المغرب، يرتبط بعوامل عدة يتداخل فيها السياسي والاقتصادي. ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: أولا، تردد القطاع الخاص المغربي في دخول سوق البورصة. فالفاعلون الخواص المحليون لم يعبروا عن حماس كبير في ولوج هذا السوق. وهذا أمر يمكن تفسيره ببنية القطاع الخاص المغربي وهيمنة المقاولات العائلية. ويرجع العامل الثاني إلى كون سلوك السلطات الاقتصادية الوطنية لا زال يطبعه الحذر، ويحركه هاجس مراقبة تدفق رؤوس الأموال، وتجنب السيناريوهات الكارثية التي عرفتها دول جنوب شرق آسيا والمكسيك خلال سنتي 1996 و1997.214

ثالثا: مرونة في مراقبة الصرف

اتبع المغرب منذ سنة 1957 سياسة خاصة في الميدان، ففي إطار السياسة التي انتهجتها الدولة المغربية عقب الاستقلال لتحقيق التحرير الاقتصادي، أحدثت السلطات العمومية مراقبة تحويل الأموال في علاقة المغرب مع بلدان منطقة الفرنك215.

إلا أنه تماشيا مع التوجه الهادف إلى طمأنة المستثمرين الأجانب بإمكانية تحويل أرباحهم، عمدت الدولة إلى تقليص القيود المفروضة على مراقبة الصرف، واعتمدت لتحقيق ذلك مقاربة تدريجية. فبعدما كانت مدونة الاستثمارات لسنة 1958 تنص على ضرورة مرور 15 سنة على إنشاء الاستثمار، قبل تقديم أي طلب للحصول على موافقة مكتب الصرف لإعادة تحويل أمواله، بعد تصفية مشروعه بشكل كلي أو جزئي، خول قانونا 1973 و1983 للمستثمرين الأجانب مزايا عدة في مجال تحويل الأموال. في سياق

ذلك خولت مدونة الاستثمار لسنة 1973 للمستثمرين الأجانب إمكانية تحويل أموالهم بعد تصفية المشروع، كليا أو جزئيا، بشرط أن يكون الرأسمال قد تم استثماره لمدة خمس سنوات.[216]

وقد طورت مدونة الاستثمار لسنة 1983 مقتضيات مرونة الصرف المخولة للمستثمرين الأجانب، فقد نص هذا التشريع على إمكانية المستثمر الأجنبي تحويل العائد الحقيقي للتفويت، وكذا بالنسبة لزائد القيمة في الناتج من التفويت فيما يرجع إلى كل من حصة المشاركة في رأس المال، المقدمة عن طريق تفويت عملات قابلة للتفويت لفائدة بنك المغرب، وحصة المشاركة المقدمة عن طريق الخصم من حسابات رأس المال، والمستثمرة لمدة لا تقل عن خمس سنوات.[217]

لكن، رغم أهمية هذه التدابير التي قدمها هذان القانونان للمستثمرين الأجانب، فإنها لم تُمكن من تحرير كامل لنظام الصرف. إذ ظلت ممارسته خاضعة لضوابط صارمة. غير أنه في ظل التحولات المتسارعة، داخليا وخارجيا، بادرت الدولة إلى تقليص تلك القيود، عبر إنشاء نظام قابلية التحويل لفائدة الاستثمارات الأجنبية المنجزة في المغرب بالعملة[218]، والذي بموجبه ضمن للمستثمرين الحرية الكاملة للقيام بالعمليات التالية:

* إنجاز عملياتهم الاستثمارية بالمغرب،

* تحويل العائدات التي تنتجها تلك الاستثمارات،

* إعادة تحويل ناتج التصفية أو تحويل ناتج تفويت استثماراتهم.[219]

المطلب الثالث: تقليص سياسة الحمائية

يعرف العالم منذ نهاية عقد السبعينيات تحولا في طبيعة تدبير العلاقات الاقتصادية الدولية. وما يميز هذه التوجهات هو التراجع عن الخيارات الاقتصادية التي اتبعت خلال الفترة التدخلية، وتنامي فكر اقتصادي جديد يعمل على ضرورة اتجاه السياسات الوطنية نحو تحرير مبادلاتها التجارية، وتقليص جوانب الحمائية التي طبعت، لعقود طويلة، معظم الاقتصاديات الوطنية، ووضع سياسات تقوم على تفكيك القيود على الأسواق الوطنية.

وقد مكن هذا التحول من توسيع آليات انفتاح الاقتصاديات الوطنية، وتنمية آليات الترابط بينها. يؤكد الواقع الحالي أن معظم البلدان أضحت تتبع في المجال الاقتصادي،

وبمستويات متباينة، سياسات ليبرالية، ووسعت فرص جلب الاستثمار الأجنبي. فعدد البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة التي تقوم مبادئها أساسا على تخلي الدولة عن حماية السوق وتحرير المبادلات، بلغ إلى غاية 11 يناير 2007 150 دولة عضوا وملاحظا.[220]

ترتّب عن هذا التحول في تطوير الانفتاح التجاري والتراجع عن الحمائية نقاشا واسعا. وبالوقوف عند خلاصات هذه الدراسات التي تناولت انعكاسات هذه السياسات على اقتصاد البلدان النامية، ومدى آفاق نموها في ظل هذه السياسة؛ يظهر أن المواقف توزعت أساسا بين اتجاهين رئيسيين: اتجاه يدافع عن سياسة الحد من الحمائية، واتجاه يرى أن تفكيك الحدود الوطنية من شأنه أن يؤدي إلى خلق تفاوت في النمو لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

ارتكزت أطروحات مؤيدي الانفتاح التجاري بين الدول على أن الاقتصاديات المنفتحة على التجارة تنمو بشكل أسرع من البلدان الأكثر حمائية، وأن الانفتاح التجاري، أي إمكانية تبادل السلع والخدمات بين الأجانب والمواطنين بغير تكاليف تفرضها الحكومة، يعد من أهم العوامل المساهمة في زيادة الإنتاجية ونمو دخل الأفراد[221]. وترى أن اقتصاديات البلدان النامية التي حققت نموا سريعا، قد تم إما باعتماد سياسات تجارية مفتوحة، أو عبر التراجع عن الحمائية التجارية.[222]

ويدحض أنصار هذا الاتجاه الفرضية التي تقول إن من شأن تقليص التعريفات الجمركية أن يقود إلى انخفاض في المداخيل الضريبية للدولة، فيصبح معه تقليص الحقوق الجمركية معيقا للتنمية بدلا من أن يكون عنصرا دافعا إليها. ويذهبون في اتجاه أن تحرير المبادلات يساهم في الرفع من الإنتاجية ومن دخل السكان، ويخلصون إلى أنه في ظل مرحلة التحرير وانفتاح الحدود، يسجل نمو سريع للصادرات، وارتفاع في حجم الناتج الداخلي الخام.[223]

على النقيض من ذلك، تذهب الاتجاهات المعارضة لرفع الحمائية، أن النزوع نحو تحرير الأسواق وفتح الحدود الوطنية، من شأنه أن يترتب عنه آثار سلبية على الاقتصاديات الوطنية. وينطلقون في طروحاتهم، من أن التاريخ الاقتصادي يظهر أن الانفتاح التجاري بين الدول، كمنطلق للتنمية، يتعلق بأسطورة بدون أسس. فالبلدان الموقعة على اتفاقيات التبادل الحر في المقام الأول، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بنت قوتها عن طريق سياسة الحمائية التي تنتقدها حاليا. وفي دحضهم لأطروحات الاتجاه الأول، يذهبون إلى

القول بأن الوقائع تبين أنه ليست كل البلدان الفقيرة حمائية؛ إذ أن العديد من البلدان الفقيرة تبدو أكثر انفتاحا على التجارة من العديد من البلدان الغنية.[224]

وتتحدث العديد من دراسات هذا الاتجاه عن ضرورة اعتماد البلدان النامية جوانب الحمائية كآلية لتطوير اقتصادياتها. وتؤكد على فكرة أن التبادل الحر يحرم الدول من حرية اختياراتها الاجتماعية، ويهدد تواجد المقاولة الخاصة، بل ويعيق فعالية المؤسسات الديمقراطية، وأنه لا مستقبل أمام الدول النامية سوى العودة إلى الحمائية[225].

وفي خضم هذا التطور، وجه المغرب سياسته الاقتصادية نحو تقليص القيود على المبادلات التجارية. إذ سجل خلال السنوات الأخيرة، وبالخصوص منذ انخراطه في برنامج التقويم الهيكلي، اتجاه السلطات العمومية نحو توسيع آليات الدفع بانفتاح اقتصاده، وتقليص جوانب الحمائية. وكان من بين الهواجس التي حكمته في هذا الاتجاه، تقوية القدرة الاستقطابية للاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية.

وللاقتراب من جوانب اتجاه الدولة المغربية لتقليص القيود على المبادلات التجارية الخارجية، ستعمد الدراسة إلى تناول اتجاه الدولة لمراجعة المنظومة الجمركية، وتعرض بعد ذلك مضامين اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب.

أولا: تدابير الإصلاح الجمركي

باشر المغرب منذ سنة 1983 توجها يرمي إلى تنمية تقليص سياسة الحمائية وفق سيرورة تجعل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، ونقل الاقتصاد المغربي من الحمائية إلى التحرير، المحددات الأساسية لاستراتيجية تدخل السلطات العمومية. وقد ارتكزت جهود الدولة في هذا الباب على التقليص من الحقوق الجمركية، وتحديث المنظومة القانونية المؤطرة لإدارة الجمارك. إلا أن هذا التوجه، وإن قدم كآلية لتوسيع مبادلاته التجارية، وتقوية مناخ الاستثمار في المغرب، فإنه لم يكن بمنأى عن إحداث تأثيرات على الفضاء الاقتصادي، والتحول إلى عنصر ضاغط على الدولة.

1. التقليص من الحقوق الجمركية

يشير تتبع سيرورة الاقتصاد المغربي، إلى أنه إلى غاية سنة 1983 ظلت الحمائية هي السمة الأساسية التي تطبع المبادلات التجارية للمغرب، وكان المحدد لهذه السياسة هو ضبط توازن الميزان التجاري وحماية الصناعات الناشئة[226].

تبعا لهذه السياسة، عمدت الدولة إلى توزيع أصناف المنتوجات المستوردة إلى ثلاث أصناف: الأصناف المسجلة في اللائحة «أ» والتي تخضع لحرية الاستيراد، وأصناف المنتوجات المسجلة في اللائحة «ب» التي يخضع استيرادها لترخيص إدارة الجمارك، وأصناف المنتوجات المسجلة في اللائحة «ج» والتي يمنع استيرادها.[227]

وتحت تأثير برنامج التقويم الهيكلي، ومع تقلبات الظرفية الدولية غيرت الدولة مقاربتها، فأضحت تنحو تدريجيا نحو التراجع عن أغلب المقاييس الحمائية التي اعتمدت في الفترات السابقة[228]، واتخذت مجموعة من التدابير لتقليص الحماية الجمركية. فلقد تقوت القناعة لدى الدولة بأن سياسة الاستثمار في إطار الحمائية استنفذت شروطها، وأن من شأن الاستمرار في الاعتماد عليها أن يولد آثارا سلبية. وفي مقابل ذلك، أضحت السلطات العمومية ترى أن تقليص الحمائية من شأنه أن يقوي تنافسية الاقتصاد المغربي، وأنه إذا لم تحصل هناك منافسة من الخارج فسيستمر الوضع على ماهو عليه.[229] كما اعتبرت أن تقليص تكلفة المعاملات التجارية سيؤدي إلى تحسين مناخ جلب الاستثمارات الخارجية، ويقوي ميكانيزمات المعاملات التجارية التنافسية.[230]

واقترن هذا التطور بارتفاع الوعي، لدى قوى القطاع الخاص، بأهمية التراجع عن الحمائية كآلية لرفع إنتاجية المقاولات وتحسين مناخ الاستثمار. يقول الرئيس الحالي للاتحاد العام لمقاولات المغرب مولاي حفيظ العلمي «أنا مقتنع أن اقتصادنا لا يمكن أن يحيا عبر الحماية».[231]

وبدأت أول عمليات تحرير الاقتصاد المغربي وتنمية انفتاحه على الخارج سنة 1984، إذ دفعت الدولة إلى استبدال تدابير الحماية الجمركية بالتأطير الإداري وعقلنة الحماية التعريفية. وتركزت تدخلات السلطات الاقتصادية أيضا على تقليص التعريفات الجمركية، فنصت في البداية على تعديل المنظومة السابقة التي كان معمولا بها في مجال المبادلات التجارية. تبعا لذلك، تم إلغاء العمل باللائحة «ج»، وتم تحويل منتجات هذه اللائحة إلى اللائحة «ب»، كما تم نقل العديد من المنتجات من اللائحة «ب» إلى اللائحة «أ»، أي ضمن قائمة المنتوجات التي يسمح بحرية استيرادها.[232]

ومما زاد من انفتاح الاقتصاد المغربي انضمامه لاتفاقية الغات سنة 1987، ثم توقيعه على الاتفاقية المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة سنة 1994، بما يعنيه ذلك من تقوية لقواعد الليبرالية

الاقتصادية. ذلك أن الانخراط في هذه المنظمة، يعني الخضوع للمبادئ والقواعد المؤطرة لها، بحيث تفرض المنظمة على الدول الأعضاء أن تكون سياستها التجارية غير قائمة على التمييز، وأن تكون قوانينها وإجراءات تنفيذها شفافة. وتعتبر المنظمة مؤسسة تجسد مجموعة من القواعد والمبادئ المتعلقة باستخدام السياسات التي تؤثر على التدفقات التجارية، كما أنها سوق يتبادل فيها الأعضاء امتيازات دخول الأسواق والاتفاق على قواعد اللعبة.[233]

2. مراجعة مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

بالموازاة مع التطورات المسجلة في اختيارات الدولة الهادفة إلى تحسين مناخ الأعمال، وتحديث الإطار التشريعي المنظم له، عمدت السلطات العمومية إلى مراجعة مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة. تمثلت توجهات الدولة في هذا المجال في تغيير الدور الاقتصادي لإدارة الجمارك[234]، والدفع بملاءمة كل من مهام إدارة الجمارك، وكذا الإطار التشريعي والتنظيمي للمادة الجمركية، مع تطورات المناخ الدولي الذي يتسم بعولمة المبادلات الدولية، وتوسيع آليات انفتاح الحدود بين الاقتصاديات الوطنية.[235]

توزعت مضامين النص على خمسة محاور أساسية[236]، نص المحور الأول على تدقيق بعض المفاهيم الجمركية، وجعلها مطابقة للتعاريف التي تحددها التشريعات الدولية، كتعريف التصريح في الجمرك والمراقبة المستندية. ومن بين التعديلات التي أقرها أيضا العمل على تنسيق مفاهيم مدونة الجمارك الجديدة مع المعايير الدولية، كمثال على ذلك، فقد تم استبدال نظام الاستيراد المؤقت بالقبول المؤقت.

وفي المحور الثاني، نص المشرع على تحديد حقوق وواجبات إدارة الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين. وقد انحصرت مقتضيات المحور الثالث في وضع ضوابط تبسيط الإجراءات الجمركية، كاعتماد مبدأ الإيداع المسبق للتصريح الموجز والتصاريح المفصلة، وتخويل إمكانية الاستفادة من القيام بالاستخلاص الجمركي في المغرب، والتنصيص على أشكال وصيغ جديدة للتصريح. إضافة إلى ذلك، وفي سعي لمواكبة التطورات التكنولوجية، ورغبة في تحديد أنماط تدبير إدارة الجمارك، كرس النص في هذا المحور مبدأ إلزامية إيداع التصريح الجمركي عن طريق الآلية المعلوماتية الالكترونية، مع اعتبار هذا الإيداع بمثابة تصاريح موقعة بصفة الكترونية.

وتحددت مضامين المحور الرابع في وضع آليات ضبط محاربة الغش. ليتناول المحور الخامس المنازعات الجمركية، حيث نص على إعادة تصنيف الإخلال بالقوانين والأنظمة الجمركية على أساس تقسيمها إلى جنح ومخالفات جمركية، ودفع بجعل النظام الزجري في المادة الجمركية أكثر قابلية للتطبيق.

علاوة على تطوير المنظومة القانونية لإدارة الجمارك، هناك اجراء آخر اتخذته الدولة ركز على تطوير أداء إدارة الجمارك. إذ غيرت هذه الإدارة في جوانب عدة آليات عملها، وطورت تقنيات اشتغالها. أثر هذا التوجه على أداء إدارة الجمارك ومكن من تخفيف العوائق الجمركية، وتصحيح العديد من جوانب الاختلال التي رافقتها على امتداد السنوات السابقة. وللتذليل على ذلك تشير العديد من التقارير إلى حدوث تراجع في حجم العوائق الجمركية، وارتفاع ثقة المستثمرين في عمل إدارة الجمارك. فبعدما خلص تحقيق أجري سنة 1999 من طرف وزارة التجارة والصناعة إلى أن 31٪ من المقاولات اعتبرت المساطر الجمركية الإكراه الأساسي لصادراتها، و23٪ من المقاولين نظروا إلى عدم فعالية الموانئ الإكراه الأكثر أهمية، توصل تحقيق في سنة 2001 لبرنامج التحقيق لتحليل تنافسية المقاولات FACS إلى أن 2 و 3٪ فقط من المقاولات اعتبر أصحابها الجمارك أو الموانئ كصعوبة بالغة و5٪ و6٪ على التوالي منهم اعتبروا أنها تمثل صعوبة معتدلة.[237]

إلا أن هذا التطور، وإن أبان عن جوانب إيجابية لسياسة الانفتاح التجاري في المغرب، فإنه لا يخفي واقع تأثيرها السلبي على مداخيل الدولة. وفي دلالة على هذا الواقع، فلقد تراجعت حصة الموارد الجمركية من الموارد الضريبية. فإذا ما أخذنا فترة 2000–2005، فإن مداخيل هذه الموارد انخفضت من 48.7٪ سنة 2000 إلى 45.1٪ سنة 2005. ولكن دون أن يصل ذلك إلى إحداث تأثير كبير في موارد الدولة. إذ أنه بقياس حصة حقوق الجمرك من الناتج الداخلي الخام، يتبين أنه لم يسجل انخفاضا كبيرا، بل على العكس من ذلك، فقد عادت حصة الموارد الجمركية في الناتج الداخلي الخام للارتفاع من جديد. فبعدما سُجل خلال فترة 2000–2002 تقلص في حصتها من 10.2٪ سنة 2000 إلى 9.3٪ سنة 2002، عاودت الارتفاع منذ هذه السنة بشكل تدريجي، لتصل إلى 10.8٪ سنة 2005 (الجدول رقم 5).

جدول رقم 5: تطور حصة الموارد الجمركية في الاقتصاد المغربي (2000– 2005)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الموارد الجمركية (1)	36089.4	36735.8	37029.5	41814.3	44368.5	49757.9
الموارد الضريبية (2)	74034	77123	80481	91219	97563.0	110253*
حصة الموارد الجمركية (1) / (2)	48.7	47.6	46.0	45.8	45.5	45.1
الموارد العادية** (3)	92859	95383	91976	103078	112273	124537*
حصة الموارد الجمركية (1) / (3)	38.9	38.5	40.3	40.6	39.5	40.0
الناتج الداخلي الخام (4)	354316	382897	397782	418655	443673	460855*
حصة الموارد الجمركية (1) /(4)	10.2	9.7	9.3	10.0	10.0	10.8
حصة حقوق الجمرك مقارنة بالناتج الداخلي الخام***	3.6	3.2	3.1	2.5	2.6	2.6

* أرقام مؤقتة

** ابتداء من 2000 موارد عادية خارج الخوصصة

*** ابتداء من حصة حقوق الواردات مقارنة بالناتج الداخلي الخام

المصدر: Administration des Douanes et Impôts Indirects, La Douane en chiffres 2005, mars 2006.

إضافة إلى جوانب تدابير الإصلاح الجمركي، تجلى اهتمام المغرب بتقوية انفتاح اقتصاده الوطني على الاقتصاد العالمي من خلال توقيع مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر، وفق توجه عبر عن رغبة الدولة في تحقيق انتقال في الاختيارات الاقتصادية، والتأكيد على أن مضامين السياسة الاقتصادية يتعين أن تسير في اتجاه الدفع بتقليص تدخل القرارات الحكومية في المبادلات الاقتصادية الخارجية.

تبعا لذلك، يستعرض المحور الموالي، عناصر اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب مع كل من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الجنوب.

ثانيا: أطراف اتفاقيات التبادل الحر

لعبت الظرفية الدولية والوطنية دورا بالغ التأثير في توسيع رغبة المغرب في الانخراط في الاقتصاد العالمي، وتوجيه سياسته نحو تقوية تعاونه الاقتصادي، وتنويع علاقاته التجارية مع المحاور الاقتصادية الكبرى. انطلاقا من ذلك، وقع المغرب مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر. هكذا، فبعد أن وقعت الدولة اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي سنة 1996، انتقل اهتمامها الاقتصادي نحو توسيع آليات التعاون مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والعديد من البلدان العربية.

1. مع الاتحاد الأوروبي

شكلت أوربا منذ السنوات الأولى للاستقلال الامتداد الاقتصادي للمغرب، حيث إن الجزء الأكبر من معاملاته التجارية يتم مع بلدان هذه المنظومة. فعدد الاتفاقيات التي وقعها المغرب مع الإتحاد الأوروبي، التي تدافع عن تحرير المبادلات بين الطرفين، والتخلي عن حماية الاقتصاد الوطني، وصل إلى خمس اتفاقيات إلى حد الآن.

يعود أول اتفاق وقع بين المغرب وبلدان المنظومة الأوربية إلى سنة 1969، تطور بعدها التعاون ليتوج سنة 1976 بتوقيع اتفاق جديد تضمن العديد من المقتضيات التجارية، وكذا مساهمة مالية في شكل هبات لفائدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وامتد هذا الاتفاق إلى سنة 1988، حيث تم تعديل العديد من مقتضياته ببرتوكول إضافي وقع في ماي من نفس السنة. وكان المسعى الرئيسي من هذه المراجعة، مواكبة التغييرات التي حدثت في بنية المنظومة الأوربية بعد انضمام إسبانيا والبرتغال[238]. ليشرع الطرفان المغربي والأوروبي في تطبيق مضامين تعاون جديد. وفي هذا الإطار يدخل مشروع برشلونة[239]، واتفاقية الشراكة التي تم توقيعها سنة 1996.[240]

وإلى جانب هذه الاتفاقيات، أخذ التعاون الأوروبي مع المنطقة المتوسطية منذ سنة 2004 أشكالا جديدة. وفي هذا الإطار، تم الإعلان عن سياسة الجوار الجديدة كآلية تبرز انشغال الأوروبيين بتسريع التنمية الاقتصادية مع بلدان الحدود الجنوبية والشرقية للاتحاد، وخلق انسجام في السياسات التجارية مع هذه البلدان[241]. واقترح النص المؤسس لهذه المبادرة اندماجا أكبر، ووضع تدابير لتوسيع حرية انتقال الأشخاص والأموال، ومعالجة العلاقة مع هذه البلدان بطريقة مخالفة للانخراط في الاتحاد الأوروبي.[242]

وسيناقش هذا المحور اتفاقية التبادل الحر التي وقعها المغرب مع الاتحاد الأوروبي من خلال تحليل النقط التالية: الاستثمار الأجنبي كأولوية للمغرب من الاتفاقية، مضامين اتفاقية تفكيك التعرفة الجمركية. وأخيرا التحديات التي تطرحها الاتفاقية على الاقتصاد المغربي.

أ. الاستثمار الأجنبي: أولوية في الاتفاقية

بالرغم من أن المغرب أدخل على امتداد عدة سنوات، خصوصا بعد شروعه في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار، فإن اتفاقية التبادل الحر التي وقعها المغرب مع الإتحاد الأوروبي تعد إحدى

الآليات الأكثر قوة في مضامين هذه الإصلاحات. فهذه الآلية تتميز عن باقي التدابير والإجراءات التي اتخذتها الدولة، سواء أكانت اقتصادية أو مالية، بكونها تطرح للمراجعة العديد من التوجهات التي تبلورت خلال المرحلة التدخلية، وتعمل على إعادة النظر بشكل قوي في الحمائية كمكون للسياسة الاقتصادية، وكآلية تقوي فرص جلب الاستثمارات الخارجية.**243**

وفيما يخص الجانب الأخير، فمنذ البداية ظهر الاستثمار الأجنبي كأحد أولويات هذه الاتفاقية. إذ تتفق التحليلات على أن آثار اتفاقية التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي، لن تكون بالنسبة للمغرب ذات دلالة إلا بدخول رؤوس الأموال الخارجية، وأن ما يساهم في اندماج ناجح لبلدان جنوب المتوسط في هذه الاتفاقية، هو ارتفاع قدراتها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية. فلقد اعترف المشاركون في لقاء برشلونة في نونبر 1995 بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تساند بارتفاع الاستثمارات الأجنبية. وأكدوا أن الأمر يقتضي تأسيس مناخ ملائم لتحفيز تدفق الرساميل الأجنبية إلى دول جنوب المتوسط، عبر الحذف التدريجي للمعيقات التي تصادف تدفق هذه الاستثمارات.**244**

وفي هذا الصدد، اعتبر برنامج العمل الذي تم إقراره تكملة لإعلان برشلونة في 28 نونبر 1995، أن التعاون بين بلدان الاتحاد الأوربي وبلدان الجنوب، يتعين أن يتوجه نحو المساهمة في خلق مناخ ملائم لتدفق الاستثمار، ويدعو إلى التفكير في تذليل عوائق تشجيع المستثمرين الأجانب.**245**

هذا الوعي بأهمية الاستثمار الأجنبي، طرح نفسه في مختلف مراحل الشراكة الأورومتوسطية، وأكد إرادة الدول الموقعة في أن لا تبقى بعيدة عن ديناميكية العولمة. ذلك أن من أبرز محددات هذه الشراكة هو الانخراط في توجهات الدولة الهادفة إلى الاستفادة من العولمة، وتجاوز النظرة التهميشية لمنطقة جنوب المتوسط خصوصا مع تحولات الاقتصاد العالمي، وتوظيف الشراكة كآلية للخروج مما أسماه غسان سلامة «التخوف الكبير لبلدان العالم النامي من أن تقصى من التدفقات الدولية للعولمة».**246**

فلا ريب أن الانخراط في الاتفاقية وتنفيذ مضامينها، من شأنه أن يقوي إمكانيات جلب الاستثمارات الأجنبية، ويقود إلى تقوية مناخ الاستثمارات. وتبدو أهمية ذلك من خلال أربعة عناصر أساسية: أولا، خلق مناخ الثقة في الاقتصاد المغربي. ثانيا، تحفيز الاستثمار

الخاص الوطني والأجنبي. ثالثا، إنعاش المنافسة في السوق المحلي. رابعا، تشجيع التقدم التقني.[247]

ب. التدابير المتخذة لتفكيك التعرفة الجمركية

من أجل تكريس اتفاقية التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي كآلية لتنمية التعاون التجاري، ورفع القدرات الاستقطابية للمغرب من الاستثمارات الأجنبية؛ نصت الاتفاقية على تدابير عدة. تنوعت المضامين الرئيسة لهذه التدابير في العناصر التالية: تقليص التعرفات الجمركية، وتحفيز المغرب على وضع آليات اقتصادية ومؤسساتية لتطوير الاقتصاد المغربي، وتحسين مناخ الاستثمار. وهكذا، فيما يخص مضامين تفكيك الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية، نص الاتفاق على وضع آليات تضمن مصالح المغرب، وتخوله حيزا زمنيا لتأهيل اقتصاده. فالطرفان معا، منذ البداية، كانا على وعي بأن رفع وتيرة التعريفات الجمركية في فترة وجيزة، سيخلق صدمة قوية للاقتصاد المغربي، ويؤدي إلى اندثار العديد من وحدات القطاع الصناعي المغربي.[248]

من تم حرصت الاتفاقية، في جزء كبير منها، على مراعاة جوانب اختلال التوازن بين الطرفين، وذلك بما يراعي مصالح المغرب لتأهيل اقتصاده ويسمح بتقوية نسجيه الاقتصادي. فبموجب هذه الاتفاقية خول للمنتجات الصناعية القادمة من السوق المغربي دخول الأسواق الأوربية بدون رسوم منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ. في مقابل ذلك، أكدت على أن رفع الرسوم عن التعريفات الجمركية للمنتجات الصناعية القادمة من بلدان الاتحاد الأوربي سيتم بشكل تدريجي.[249]

وقد ميزت الاتفاقية في رفع التعريفات الجمركية عن المنتجات الصناعية القادمة من الاتحاد الأوربي إلى المغرب بين ثلاثة أنماط:

– أولا، منتوجات تحذف عنها التعريفات الجمركية بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. ويتعلق الأمر بالمنتوجات الصافية، ومواد التجهيز غير المنتجة في المغرب، وتمثل هذه الموارد 7٪ من واردات المغرب.

– ثانيا، منتوجات يتم رفع التعريفة الجمركية عنها بوتيرة سريعة، ويتعلق الأمر أساسا بالمنتوجات النهائية غير المصنعة في المغرب. فوفقا لمقتضى الاتفاقية تم النص على رفع التعريفة الجمركية عن المنتجات التي تدخل ضمن هذه اللائحة، والتي تمثل 70٪ من

واردات المغرب بوتيرة تفكيك التعريفة بنسبة 25٪ سنويا.

– ثالثا: منتوجات يتم رفع التعريفة الجمركية عنها بوتيرة متوسطة وبطيئة، يتعلق الأمر بالمنتوجات الصناعية المصنعة في المغرب. إذ ينحصر مستوى تقليص التعريفة الجمركية بـ 10٪ فقط سنويا ابتداء من السنوات الثلاث الموالية لدخول الاتفاق حيز التنفيذ. أما بالنسبة لقطاع السيارات، فقد تم النص على حصر وتيرة تقليص التعريفة الجمركية المفروضة على واردات هذا القطاع بـ 3٪ خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2004، وفي مرحلة ثانية بوتيرة 15٪ من سنة 2005 إلى سنة 2009، ثم بنسبة 13٪ ابتداء من سنة 2010 (الجدول رقم 6).

جدول رقم 6: وتيرة التفكيك التعريفي المنتظر لاتفاقية الشراكة بين المغرب وبلدان الإتحاد الأوربي بـ ٪

	فوري	سريع	متوسط	بطيء
2000	100	75	-	-
2001	-	50	-	-
2002	-	25	-	-
2003	-	-	90	97
2004	-	-	80	94
2005	-	-	70	91
2006	-	-	60	88
2007	-	-	50	73
2008	-	-	40	58
2009	-	-	30	43
2010	-	-	20	28
2011	-	-	10	13

المصدر: Larabi Jaidi, Les enjeux sectoriels et territoriaux de l'accord de libre-échange (cas du Maroc), colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse 20-21 septembre 2002, p. 14.
http://web.univ-pau.fr/RECHERCHE/GDRI/EMMA/activites/Coll-com/423/Jaidi.pdf

مما لا شك فيه، أن ما حملته اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من مضامين، يخلق ظروف تحسين الاستثمار في المغرب، بحيث إن مقتضيات هذه الاتفاقية أدت إلى تقليص في جوانب كبيرة للحمائية المنظور إليها، من طرف الشركات الأجنبية، كإحدى عوائق

الاستثمار، وولد ظروفا مواتية للشركات الأجنبية التي تسعى إلى توجيه منتجاتها نحو السوق الأوروبي. غير أن أهمية مضامين الاتفاقية على فرص المغرب لجلب الاستثمارات الأجنبية لا يخفي ثقل المشاكل التي يمكن أن تطرحه على الاقتصاد المغربي.

ج. تأثير الاتفاقية على النسيج الاقتصادي

لاشك أن اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي أضحت مكونا أساسيا للتطور الاقتصادي المغربي. فتوقيع المغرب على هذه الاتفاقية جعل هذا الاقتصاد يتفاعل مع نتائجها، ووتيرة تطورها. والملاحظ حاليا، أنه إذا كانت المضامين الإيجابية للاتفاقية متعددة، فإنها تحمل أيضا عناصر ضاغطة على الدولة، وتطرح تحديات على الاقتصاد المغربي، تدعو إلى التفكير في مدى قدرة المقاولات المغربية على الصمود أمام المنافسة العالمية، ومدى قدراتها على التموقع في الأسواق الداخلية والخارجية.

ولعل أسباب هذا التخوف مرتبطة بخصوصيات الاقتصاد المغربي ودرجة استعداد المقاولات المغربية. فالعديد من الكتابات الاقتصادية كانت ترى أن تطبيق هذه الاتفاقية من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على النسيج الصناعي الموجود، والذي نما في ظل الحمائية الجمركية، وأن فتح الأسواق، إذا لم يترافق مع تدابير مواكبة، سيؤدي إلى أن يجعلها ضعيفة في منافسة الشركات الأجنبية. ومن تم فلا مناص للدولة من تقوية القطاع الخاص المغربي وتأهيله للمنافسة، وإلا فإن المقاولات المغربية ستجد نفسها أمام صعوبات عدة، قد تؤدي إلى اندثار العديد منها.[250] فقبيل بداية سريان اتفاقية التبادل الحر الموقعة مع الجانب الأوروبي قدر العديد من المحللين للوضع الاقتصادي المغربي، أن بين الثلث والثلثين من المقاولات المغربية، بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ستلقى صعوبات يمكن أن تقودها إلى الاندثار إذا لم تتخذ إجراءات تصحيحية.[251]

ومن عناصر الاختلالات التي تتوقع الدراسات الاقتصادية أن تنتج عن تطبيق هذه الاتفاقية، أن تؤدي إلى تراجع حاد في مداخيل ميزانية الدولة من الحقوق الجمركية، وإلى فقدان موارد مالية هامة وبوتيرة متسارعة. إذ أن من مرامي هذه الاتفاقيات تقليص الرسوم الجمركية، وهو ما من شأنه أن يقود إلى تقليص الموارد المالية، ومن تم، تخفيض نفقات الدولة. هذا الواقع تدعمه توقعات الوزارة المكلفة بالمالية، بحيث تقدر مصالح هذه الوزارة أن يصل حجم الخسارة الذي ينتظر أن ينتج عن الرفع التدريجي للتعريفات الجمركية للمنتجات الصناعية إلى 4.66 مليون درهم سنة 2009، أي ما مقداره 1.31٪ من الناتج

الداخلي الخام خارج الفلاحة (الجدول رقم 7).

جدول رقم 7: تطور الخسارات المالية المتوقعة عن تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في أفق سنة 2009

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
بمليار درهم.	2.26	2.66	3.06	3.46	3.86	4.26	4.66
بـ ٪ من الناتج الداخلي الخام الغير فلاحي	0.64	0.75	0.86	0.97	1.09	1.20	1.31

المصدر: La vie économique, n° 4319, du 17 au 23 juin 2005, p. 9

أما على صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية، فما هو ظاهر حاليا أن مضامين الاتفاقية لا تبدو محفزا رئيسيا للاستثمار الأجنبي. فلقد برز أن انعكاساته على جذب المزيد من هذه الاستثمارات تبقى محدودة. وتساهم جملة من الأسباب في تقليص آثار هذه الاتفاقية على فرص المغرب لجلب أكثر ما يمكن من الاستثمارات الأجنبية، سواء القادمة من بلدان الإتحاد الأوروبي، أو من المحاور الاقتصادية الكبرى التي تسعى لاختراق السوق الأوروبي.

ويمكن توزيع هذه العناصر إلى عاملين رئيسيين: أولا: أن معظم بلدان جنوب المتوسط، والتي تعرض مناخا استثماريا مشابها للمغرب، ترتبط، هي الأخرى، باتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوربي. وبالتالي، فإن المغرب لا يقدم مزية إضافية. فبعد سنوات من اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، أقرت معظم بلدان جنوب المتوسط اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي.[252] السبب الثاني هو عدم وجود إرادة قوية لدى الجانب الأوروبي لأن يواكب هذه الاتفاقية، بتشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في بلدان جنوب المتوسط، مقارنة مع السياسة التي اتبعها تجاه بلدان أوروبا الشرقية.[253] فالملاحظ أنه بعد ما يزيد عن إثني عشرة سنة من انطلاق مشروع برشلونة، يبدو أن حرص بلدان جنوب المتوسط على تطوير اتفاقية التبادل الحر، كآلية لجذب الاستثمارات الأجنبية، لم يلق تجاوبا من طرف الجانب الأوروبي. فبتقييم مستوى الاستثمارات الأوربية، يتضح أن بلدان جنوب المتوسط لا تتموقع في نفس مستوى انخراط الاستثمارات الأوروبية في مناطق أخرى، من ذلك بلدان أوربا الشرقية والوسطى وبلدان أمريكا اللاتينية.[254]

وبذلك، يمكن القول إن اتفاقية التبادل الحر التي وقعها المغرب مع الاتحاد الأوروبي، تفرز تنوعا في نتائجها على الاقتصاد المغربي. إنها من جهة تطرح مجموعة من الآليات لتحديث الاقتصاد المغربي وتحسين مناخ الاستثمار[255]، كما تساهم في مسار التنمية وتدفع

إلى بتحسين إنتاجية العديد من القطاعات، وتنمية العديد من المناطق.[256] ومن جهة أخرى فإنها تضع الاقتصاد المغربي أمام تحديات كبرى؛ بحيث لم يعد أمام المغرب سوى تطوير اقتصاده لمواجهة آثار هذه الاتفاقية، وإلا فإن أضرار هذه الشراكة ستكون أكبر من الأرباح التي سيجنيها[257]. و لم يكن الفضاء السياسي، بدوره، بمعزل عن هذه التحولات. فحتى إن كان مسار ما بعد برشلونة لم يهدف إلى خلخلة الأنظمة القائمة[258] أو الدفع إلى دمقرطة الأنظمة السياسية العربية الموقعة لاتفاقية الشراكة[259]، فإن آثار الاتفاقية ستضع الأنظمة السياسية لبلدان جنوب المتوسط أمام تحديات اقتصادية واجتماعية، تفرض ضرورة وضع إجابات سياسية للتحديات المطروحة، وتدفعها إلى ضرورة إحداث مراجعات سياسية ومؤسساتية.

2. مع الولايات المتحدة الأمريكية

ظل التعاون الاقتصادي للمغرب، يرتبط في جزء كبير منه، مع بلدان الإتحاد الأوروبي، وبالخصوص فرنسا، بينما غيب هذا الجانب في علاقات المغرب بالولايات المتحدة الأمريكية. وسيعرف هذا المعطى تغيرا جوهريا بدءا من سنة 2004 مع توقيع الطرفين لاتفاقية التبادل الحر كآلية تؤسس لواقع جديد في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

أ. تطور التعاون الاقتصادي الثنائي

بالرغم من أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب يعود إلى مرحلة الحماية، وبالخصوص منذ الحرب العالمية الثانية، فإن ذلك لم يواكبه تطور للتعاون الاقتصادي.[260] إذ أن مستوى العلاقات السياسية بين الطرفين لم ينعكس بما فيه الكفاية على المستويين الاقتصادي والتجاري.[261] هذا الواقع سيبدأ منذ سنة 1995 يعرف تحولات عميقة، حيث برز ازدياد اهتمام الطرفين، المغربي والأمريكي، بإعطاء التعاون الاقتصادي الأولوية في العلاقات بينهما.[262]

وتشكل مبادرة «إينزنستات» منعطفا في هذا التطور، إذ حملت هذه المبادرة مضامين جديدة في تفكير الولايات المتحدة الأمريكية للعلاقات التي تعتزم تأسيسها مع البلدان المغاربية الثلاثة[263]. جاءت هذه المبادرة كرد فعل على مسلسل برشلونة، تماشيا مع رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز علاقاتها مع بلدان جنوب المتوسط، الشريك الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي[264]، وكذا بتجاوب مع إستراتيجية الإدارة الأمريكية المعبر

عنها تجاه البلدان الإفريقية، والهادفة إلى إعطاء البعد الاقتصادي الأولوية في سياسة أمريكا تجاه القارة السوداء. و لم تكن هذه المبادرة بمعزل عن تأثيرات فشل المؤتمر الاقتصادي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط.

تلخصت أهداف مبادرة «إينزنستات» في محورين أساسيين: المحور الأول اختص بإزالة الحواجز الجمركية التي تعيق تطور المبادلات التجارية بين الطرفين، والدفع بآليات رفع المبادلات التجارية بينهما. وفي المحور الثاني اهتمت هذه المبادرة بتوسيع مجال الاستثمارات الأمريكية في المنطقة، وفتح السوق المغاربية على التكنولوجيا الأمريكية، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تفعيل دينامية هذه الشراكة.265

هذه المبادرة في تحقيق هذين الهدفين على أربعة أسس محورية:

1. إقامة حوار سياسي بين كبار المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والمسؤولين في كل من المغرب والجزائر وتونس من جهة ثانية.

2. التعامل مع الشركاء المغاربيين كوحدة اقتصادية واحدة.

3. إعطاء القطاع الخاص دورا مركزيا في الشراكة المزمع تطبيقها بين الطرفين المغاربي والأمريكي، وجعله محور التعاون، وآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

4. تشجيع الإصلاحات الهيكلية في البلدان المغاربية الثلاث، بقصد المحافظة على التوازنات الكبرى وخلق قطاع خاص قوي ومزدهر.266

ليصل التعاون بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى منعطف حاسم بعد توقيع الطرفين لاتفاقية للتبادل الحر، حملت توجهات جديدة، وأسست لإطار جديد في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.267

ب. أهداف الاتفاقية

تلتقي اتفاقية التبادل الحر التي وقعها المغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية في مضامينها مع الاتفاقية التي سبق أن وقعها مع الاتحاد الأوروبي. على المستوى الاقتصادي تروم الاتفاقية تنويع العلاقات التجارية للمغرب، وتوفير فرص أكبر لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. فالمبتغى من الاتفاقية كان يهدف إلى الدفع بالإصلاحات الميكرو

اقتصادية وتطوير السياسات العمومية، وخلق مناخ مؤسساتي ملائم للتجارة وتنمية القطاع الخاص.[268]

غير أن المميز لهذه الاتفاقية، مقارنة مع تلك التي سبق أن وقعها المغرب مع الاتحاد الأوروبي، طغيان الأبعاد السياسية، في أجندة البلدين، الاتفاقية، إذ لا يخفي الطرفان، كون المتغيرات الرئيسية في الاتفاقية، هي ذات مضامين سياسية بالأساس. في هذا الصدد، ذهب السفير الأمريكي الحالي بالرباط، طوماس رايلي، إلى أن الاتفاق ذو حمولة سياسية، لكن نتائجه ستكون اقتصادية.[269]

وضمن هذا المنطلق، يطرح الجانب المغربي تنمية التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية، كآلية للتموقع في علاقات مميزة مع الجانب الأمريكي، ومحاولة الحصول على دعمه في مواقفه الخارجية. فلقد تولد الوعي لدى الجانب المغربي أن المحدد في استمالة الجانب الأمريكي إلى جانبه في النزاع حول الصحراء، هو تقوية المصالح الاقتصادية بين الطرفين. هذا الواقع يبين بروز محدد جديد في سعي النظام السياسي المغربي لاستمالة الجانب الأمريكي في مواقفه الدبلوماسية، ومراجعة أسلوبه السابق لتدبير سياسته الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.[270]

أما بالنسبة للطرف الأمريكي، يحمل الاتفاق رسالة سياسية من الإدارة الأمريكية إلى بلدان المنطقة، مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقوي تعاونها الاقتصادي مع البلدان المعتدلة سياسيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي دخلت في إصلاحات سياسية واقتصادية. فلقد طرح المغرب في السنوات الأخيرة من طرف الأمريكيين كنموذج مميز للانتقال الديمقراطي في العالم العربي، يقود إصلاحات في المجالات الاقتصادية والسوسيو ثقافية، ويقوي عناصر الحرية السياسية. وقربت أحداث 16 ماي 2003 مواقف الطرفين، ووحدت جهودهما لمحاربة الإرهاب.[271]

والجانب الآخر من تفكير الأمريكيين في هذه الاتفاقية، هو أنه يتجاوب مع الطرح الجديد للإدارة الأمريكية المعبر عنه بعد أحداث 11 شتنبر 2001، والذي يرى في توجيه التجارة نحو المنطقة، كآلية مدعمة للتعاون الأمني ومحاربة الإرهاب. خلال دفاعه عن قانون هيئة إنعاش التجارة Trade promotion authority.[272] قال الرئيس بوش «لقد هاجم الإرهابيون مركز التجارة العالمية، ونحن سوف نهزمهم بتوسيع التجارة العالمية».[273] وهو

القول الذي أيده الممثل الأمريكي السابق للتجارة، روبيرت زوليك، الرئيس الحالي للبنك الدولي، حيث أكد أن الهدف الثاني للسياسة التجارية الأمريكية، إلى جانب إنعاش التجارة، هو إنعاش قيم الديمقراطية والحرية والدفع بحرية المقاولات التي تعد من موجهات السياسة الأمريكية. فالحرب ضد الإرهاب، هي في المنظور الأمريكي، حرب لأجل الحرية، وداخل هذه التوجه تحتل التجارة مكانة مركزية في التنمية.[274]

من تم، يبدو أن المغرب مدعو، في تفكير الإدارة الأمريكية، إلى أن يصبح قاعدة لاختراق المنطقة المغاربية، وأن يساعد، إلى جانب كل من الأردن في المشرق والبحرين في الخليج والبلدين الأخيرين هما بدورهما وقعا اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه إستراتيجية الإدارة الأمريكية في المنطقة.[275]

وبالتالي، فهذه الاتفاقية تتماشى والاختيارات المعبر عنها من طرف إدارة الرئيس جورج بوش الابن للمنطقة العربية بعد أحداث 11 شتنبر 2001. إذ في ظل اهتمام هذه الإدارة بالمنطقة العربية، وضعت مشروع الشرق الأوسط الكبير كآلية ستساهم في الدفع بالإقلاع الاقتصادي في المنطقة[276]، وتتجاوز عناصر العجز الرئيسية للبلدان العربية، والتي تفسر الركود السياسي والاجتماعي في المنطقة[277]. وتتمثل عناصر العجز، في مقاربة الإدارة الأمريكية في ثلاثة عناصر أساسية: غياب الحرية، ضعف المعرفة وتهميش دور المرأة.[278]

غير أن الملاحظ، أن هذه الاتفاقية سجلت مواقف معارضة. فعلى عكس اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، أفرز هذا الاتفاق معارضة قوية، حيث اتخذت العديد من الأطراف السياسية والاقتصادية وقوى المجتمع المدني مواقف من الاتفاقية، وقوت الضغط للتأثير في مضامينها.[279]

وعموما، برز اتجاهان مختلفان في موقف القوى الاقتصادية والاجتماعية في المغرب من المفاوضات حول هذه الاتفاقية. فالبنسبة لمناصري الاتفاق، فإن المضامين التي حملها تعد آلية ستمكن من تسريع وتيرة الإصلاح التشريعي، وتأهيل الاقتصاد المغربي، وتدعم أسس جذب رؤوس الأموال الأجنبية.[280] ويستحضر أنصار هذا الطرح نموذج المكسيك، حيث تمكنت هذه الأخيرة، منذ توقيعها على اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، من رفع قدراتها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وأنه بفضل روابطها الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، تمكنت المكسيك من تجاوز آثار الأزمة المالية التي

عرفتها في أواسط التسعينيات.281 ويقلل مؤيدو الاتفاق من الصعوبات التي ينتظر أن تطرحها الاتفاقية على الاقتصاد المغربي، ويرون أنه بإمكان المغرب تفادي السلبيات المنتظرة بالنظر لتعدد شركائه التجاريين، حيث ينخرط في اتفاق مماثل مع بلدان الاتحاد الأوروبي، وأنه لا داعي للتخوف على بعض القطاعات التي لم تدخل في تحرير كامل كالقطاع البنكي، وحتى بالنسبة للقطاع الفلاحي.282

وبالمقابل، أبدى معارضو الاتفاقية تخوفاتهم من الآثار التي يمكن أن تولدها على الاقتصاد المغربي. وانطلقوا في معارضتهم لهذا التوجه من فرضية صعوبة دولة نامية مثل المغرب، في تحقيق اتفاق مرضٍ له مع الولايات المتحدة الأمريكية283، وأنه من الخطأ التركيز على هذا الاتفاق للدفع بالاستثمارات الأمريكية بالنظر للتجربة المكسيكية، لأن اهتمام الجانب الأمريكي بتوسيع استثماراته في المكسيك كان يراد منه الحد من الهجرة السرية من هذا البلد، وهو معطى غير وارد في اتفاقية التبادل الحر مع المغرب. إن هذا الواقع لا يخفيه المسؤولون الأمريكيون. فلقد صرحت السفيرة الأمريكية السابقة بالمغرب مارغريت تتويلور أنه «ليس هناك ضمانة بأن هذا الاتفاق سيحمل استثمارات هامة للمغرب... فلنجاح أي اتفاق يتعين أن يتوفر مناخ اقتصادي ملائم».284

إضافة إلى ذلك، يشكك معارضو الاتفاقية في إمكانية أن تحقق هذه الآلية آثارا إيجابية على الاقتصاد المغربي. بل إن مضاعفاته على المجال الاجتماعي ستكون كبيرة. إذ يدفع أصحاب هذا الاتجاه أن الاقتصاد المغربي يفتقد لآليات استيعاب آثار التبادل الحر، فالطلب الداخلي ضعيف، والقدرة الشرائية متدنية جدا، والنسيج الاقتصادي مختل. وهي مؤشرات لا تسمح له باندماج ناجح في التبادل الحر. ففي بلد تصل فيه البطالة إلى معدل 19٪ أو 20٪، يتوقع أن يؤدي الاتفاق إلى رفع معدلات البطالة إلى نسب تتراوح بين 25٪ و30٪، وهو ما قد يزيد من تعميق الهوة الاجتماعية، ويؤدي إلى الدفع بالمجتمع إلى النزاعات السياسية. ومن تم عوض أن يصبح انفتاح الاقتصاد المغربي على الولايات المتحدة الأمريكية دعامة للاستقرار السياسي، فإنه سيقوي آفاق اللااستقرار.285

وفي ظل هذا النقاش، أوضح الاقتصادي الأمريكي جوزيف ستيغليتز أن هذه الاتفاقية لا تخدم مصالح المغرب، وأن منطلق الإدارة الأمريكية في التبادل الحر لا يعني بالضرورة تحرير المبادلات. إذ أشار إلى أن اتفاق التبادل الحر الذي وقعه المغرب لا يشير إلى التبادل الحر، بل يتحدث عن إلغاء التعريفات الجمركية، وهو ما لا يعني عدم إزالة الحواجز

الجمركية التي لا تمت بصلة للتعريفات. وذهب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتردد في إشهار سلاح المعايير الصحية تلبية لمطالب منتجيها المحليين.[286]

ج. عناصر الاتفاقية

تركز اهتمام الاتفاقية على توسيع آليات انفتاح المبادلات التجارية. وهمت مضامينه مجالات متعددة. وكما هو الأمر بالنسبة للاتفاقية التي وقعها المغرب مع الاتحاد الأوروبي، سعت الاتفاقية، الموقعة مع الجانب الأمريكي، إلى مراعاة الاختلاف في بنية وحجم الاقتصاديين، فتم النص على منح المنتوجات المغربية امتياز الوصول إلى السوق الأمريكية. وبالمقابل نص على إعطاء حيز زمني للاقتصاد المغربي لرفع الرسوم الجمركية عن المنتوجات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا، تم على المستوى الصناعي النص في هذه الاتفاقية على استفادة معظم المنتجات المصنعة في المغرب من دخول السوق الأمريكية منذ بداية سريان الاتفاق. فابتداء من فاتح يناير 2006، أصبح بإمكان 95٪ من المنتجات الصناعية أن تدخل السوق الأمريكي. أما بالنسبة للمنتوجات الصناعية القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية، فاتفق الطرفان على أن يتم ذلك بطريقة تدريجية ومضبوطة، تجاوزا لما من شأنه زعزعة الإنتاج الوطني، وبما يضمن حاجيات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فنص الاتفاق على رفع التعريفة الجمركية عن المنتجات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل تدريجي وبحيز زمني يمتد بين 9 إلى 10 سنوات.[287]

وبالنسبة للقطاع الفلاحي، القطاع الذي برز أكثر حساسية خلال المفاوضات[288]، تم النص على إزالة الرسوم عن العديد من المنتجات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى السوق المغربي في بعض المنتجات الحساسة بطريقة تدريجية وبنسب مضبوطة، وبما يضمن الحفاظ على مستويات ملائمة للإنتاج المغربي، والحفاظ على الدخل في العالم القروي. من ذلك، أنه تم تحديد ولوج قطاع الدواجن الأمريكية إلى الأسواق المغربية بواحد بالمائة فقط، وفي قطاع الحبوب تم ربط صادرات المغرب من الحبوب بحاجيات الاقتصاد الوطني.[289]

إضافة إلى الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فإن التعاون الاقتصادي للمغرب، لخلق مناطق للتبادل الحر، توجه إلى عدة بلدان عربية ومتوسطية. ويتعلق المحدد

الأساسي الذي حكم هذه الاتفاقيات، تنمية فرص تحديث الاقتصاد الوطني عبر توسيع المبادلات التجارية وجلب الاستثمارات الأجنبية.

3. مع بلدان الجنوب

تنمية لاختيار توسيع الشركاء التجاريين للمغرب، وتنمية فرص التعاون الاقتصادي، اعتمدت الدولة المغربية مقاربة توسيع اتفاقيات التجارة الحرة مع بعض بلدان الجنوب. فبعدما ظل التعاون التجاري للمغرب مع البلدان العربية والمتوسطية يقتصر على جوانب محددة ومجالات ضيقة، سارت الدولة في منحى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع هذه البلدان. داخل هذا المنظور، يشكل إعلان أكادير الذي وقع من طرف بلدان مصر والأردن وتونس والمغرب خطوة مركزية في توجهات البلدان الأربع الرامية لتوسيع آليات الاندماج الجهوي، والدفع بإمكانية تحقيق اندماج اقتصادي بين البلدان العربية وتحويله إلى ممارسة ممكنة.[290] وقد عزز المغرب تعاونه التجاري بالاتجاه نحو بلدان عربية أخرى، حيث وقع المغرب إتفاقيات للتجارة الحرة مع كل من الإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن وتونس (الجدول رقم 8).

جدول رقم 8: اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب مع البلدان العربية

البلد	تاريخ التوقيع	تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ
مصر	1998-05-27	1999-04-29
الأردن	1998-06-16	1999-10-21
تونس	1999-03-16	1999-03-16
الإمارات العربية المتحدة	2001-06-25	2003-09-11

المصدر: www.douane.gov.ma

ساعد على هذا التحول متغيرات عدة، يمكن حصرها في عاملين اثنين: يبرز الأول من انتقال معظم الدول العربية نحو اعتماد الليبرالية الاقتصادية. وهو ما شكل تجاوزا لأحد المعيقات الرئيسية التي ظلت تحول دون تطور التعاون والاندماج الاقتصادي بين البلدان العربية. فسابقا كانت البلدان العربية تتوزع بين كتلتين، بلدان اعتمدت اختيارات اشتراكية، وأخرى اختارت النهج الليبرالي. وارتكز المحدد في العامل الثاني على الحاجة العملية لهذه البلدان لتوسيع عناصر التجارة الحرة، والسعي للاستفادة من تحولات الاندماج العالمي. ومما زاد من ذلك، أن جوانب الشراكة أضحت مطلبا للقوى الاقتصادية الكبرى،

وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي. يقول باسكال لامي pascale lamy المفوض الأوربي للتجارة غداة توقيع اتفاقية أكادير: أن «تنمية التعاون التجاري سيمكن من تنمية هذه المنطقة وسيساهم في استقرارها، فقد اقتربنا بذلك من الهدف الذي حددناه». [291]

إلى جانب بلدان المنطقة العربية، مثلت تركيا المحور الآخر في إستراتيجية الدولة المغربية لتحفيز آليات التجارة الحرة للمغرب.[292] استهدف المغرب من هذه الاتفاقية تقوية المبادلات التجارية مع بلد من البلدان الصاعدة في منطقة جنوب المتوسط، وجلب الاستثمارات التركية إلى المغرب.[293]

تأسيسا على ذلك، تم النص على أنه بموجب الاتفاق، تستفيد المنتجات الصناعية المصنعة بالمغرب، منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، من إعفاء كلي للدخول إلى السوق التركي، على أن تخضع المنتجات الصناعية القادمة من تركيا من رفع تدريجي يتوزع بين لائحتين: اللائحة الأولى يتم رفع التعريفات الجمركية فيها تدريجيا بنسبة 10٪ سنويا على مدار عشر سنوات. أما المواد التي تدخل في اللائحة الثانية، فيتوزع معدل رفع التعريفات الجمركية عنها بين 3٪ و15٪. وفيما يتعلق بالشق الفلاحي، فتم النص على إمكانية تخفيض الحقوق الجمركية في منتوجات محدودة وغير حساسة.[294]

في معرض الختام، يتبين أن اختيارات المغرب لتوسيع آليات اتفاقيات التبادل الحر، أظهرت نوعا من التحول في بنية السياسة الاقتصادية المغربية، ونزوعا نحو تنويع العلاقات التجارية، وتحسين شروط الوصول إلى مختلف الأسواق بشكل تفضيلي. والجانب الأهم في هذه الاتفاقية، هو ضمان عدم العودة إلى النموذج الحمائي والتوجيهي للسياسة الصناعية القائمة أساسا على نموذج إحلال الواردات الذي اتبع خلال العقود الثلاثة الموالية للاستقلال.[295]

وبذلك يبرز أن هذا الواقع الجديد وضع أمام المغرب إمكانية الاستفادة من تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة. ذلك أن المقتضيات المضمنة في اتفاقيات التبادل الحر التي سبق ذكرها، وبما تنص عليه من شفافية في القوانين، والحماية ضد التأميم، ومستوى الضمانات المقدمة للمستثمرين، ستقوي من فرص الاقتصاد المغربي لجلب الكثير من المقاولات الأجنبية، وبالخصوص من البلدان الموقعة لهذه الاتفاقيات. غير أنه لا يجب

الرهان بشكل أساسي على هذه الاتفاقيات للرفع من القدرات الاقتصادية المغربية، فالتجربة التاريخية تبين أن الدول المتقدمة لم تتطور عبر التبادل الحر، فتتبع المسار التنموي للبلدان الكبرى مثل بريطانيا، واليابان، وألمانيا والولايات المتحدة، أظهر أن تقدمها تم عبر اعتماد سياسة حمائية، وأنها لم تتبن اختيارات الانفتاح التجاري إلا بعد تقوية اقتصادياتها لمواجهة المنافسة الدولية.

لا يتوقف تحليل سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية على العناصر الاقتصادية والمالية، وإنما يمتد إلى الجوانب القانونية والمؤسساتية، والشروط السياسية والاقتصادية، وحيث إن ترابط هذه المتغيرات في جذب الاستثمارات الأجنبية بدأ يتزايد بشكل كبير، فإن الفصل الموالي سيعرض لجهود السلطة السياسية بالمغرب لتعزيز السياق القانوني والمؤسساتي والسياسي، والشروط الماكرو اقتصادية لتدفق هذه الاستثمارات في المغرب.

---

[1] يحيل مناخ الاستثمار إلى مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البنية التي تباشر فيها عمليات الاستثمار. ذلك أن مستوى وفاعلية مناخ الاستثمار يشكل الدافع للإقبال على الاستثمار في دولة معينة أو الانصراف عنها. محمود السامرائي دريد، مرجع سابق، ص. 76.

[2] يتحدد خطر البلد بمدى تشكك المقاولين تجاه مناخ الاستثمار في دولة ما. هذه المخاطر تتأثر بالأساس بمتغيرات ذات طبيعة سياسية، تنظيمية أو اقتصادية.

Hadjila Krifa-Schneider et Nicolas Bauduin, "Dynamique et déterminants des IDE en Russie", *Innovations*, n° 26, 2007, p. 166.

[3] تتبنى العديد من الدراسات وتقارير المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التنقيط مجموعة من المعايير لقياس مستوى جاذبية الاقتصاديات الوطنية للاستثمارات الأجنبية، بحيث أنه بقدر توافر هذه العناصر تزداد قدرة الدولة لجلب أكثر ما يمكن من هذه الاستثمارات. كنموذج لهذه الكتابات، راجع:

Banque Mondiale, Un meilleur climat de l'investissement pour tous, Rapport sur le développement dans le monde, 2005, pp. 36-186.

Charles-Albert Michalet, *La séduction des nations ou comment attirer les investissements*, Ed Economica, Paris, 1999, pp. 72-82.

Sandrine Levasseur, "Investissements directs à l'étranger et stratégies des entreprises multinationales", *Revue de l'OFCE*, Hors Série, mars 2002, pp. 132-133.

[4] وفقا للخطاب الرسمي تقوم مقاربة الدولة للاصلاح الاقتصادي على وضع برنامج واسع يهدف تحقيق ثلاثة أهداف أساسية: إنعاش القطاع الخاص، تنمية الإنتاجية، وتدعيم اندماج المغرب في الاقتصاد العالمي.

Ministère des Affaires Economiques et Générales, Le Maroc dans la course : Bilan de l'investissement 2003-1S 2007, Direction des investissements, décembre 2007, p. 10.

[5] مقابلة مع حسن البرنوصي مدير الاستثمارات، الرباط في 4 يوليوز 2007.

[6] Salah Qronfli, *Les privatisations au Maroc : approche juridique*, Editions Maghrébines, Ain Sebaa, Casablanca, 1998, pp. 14-15.

[7] My Zine Zahidi, "Les fondements, la philosophie, et les objectifs de la privatisation", *Revue marocaine de finances publiques et d'économie*, n° 6, 1990, pp. 7-8.

[8] Ahmed El Midaoui, *Les entreprises publiques au Maroc et leur participation au développement*, Edition Afrique Orient, Casablanca, p. 235.

[9] Habib El Malki, *L'économie marocaine : bilan d'une décennie 1970-1980*, CNRS, Paris, 1982, p. 174.

[10] Abdelali Doumou, *Etat et capitalisme au Maroc*, Editions Edino, Rabat, 1987, p. 225.

[11] إدريس بنعلي، «الدولة وعملية إعادة الإنتاج الاجتماعي بالمغرب (حالة القطاع العمومي)»، في **جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب**، إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية 1994، ص. 222.

[12] في هذا الصدد ذهب عبد اللطيف الجوهري والي بنك المغرب حاليا، والذي سبق له أن شغل منصبي وزير منتدب لدى الوزير الأول ثم منصب وزير المالية إلى القول بأن «القطاع العمومي تطور بدون إستراتيجية محددة، بل يمكن القول إنه تنامى بشكل فوضوي، وفي رد فعل ضد الدولة ذاتها».

Privatisation : Nécessités et limites, Entretien avec Abdellatif Jouahri, *Le libéral*, n° 22, Décembre 1989, p. 14.

[13] Habib El Malki et Abdelali Doumou, "L'interventionnisme de l'Etat marocain à l'épreuve de l'ajustement", CNRS, *AAN*, 1987, p. 294.

[14] M'hamed Sagou, "L'ajustement économique au Maroc : structures, stratégies et performances économiques", *Revue marocaine de finances publiques et d'économie*, n° 9, 1995, p. 19.

[15] طرحت كتابات عدة تصوراتها لأزمة القطاع العمومي، ولآليات تجاوز اختلال سياسة الدولة في هذا الباب.

للمزيد من التفصيل في هذا النقاش، راجع:

Ahmed Bouachik, "La privatisation au Maroc : Le droit et le fait", In *Stratégies de privatisation comparaison Maghreb Europe*, sous la direction de Driss Guerraoui et Xavier Richet, Les Editions Toubkal-L'Harmattan, Casablanca Paris, 1995, pp. 113-122.

Driss Ben Ali, "Réforme du secteur public au Maroc", In *Stratégies de privatisation ...op.cit.*, pp. 179-195.

Mohamed Said Saadi, "Réflexions sur le secteur public industriel au Maroc", *Economie et Socialisme*, n° 1, janvier-mars, 1986, pp. 67-79.

Mohammed Chigueur, "Les entreprises à l'heure de la privatisation", *Economie et Socialisme*, n° 5, janvier-mars 1987, pp. 21-34.

[16] منذ سنة 1975 فرضت الخوصصة في العديد من البلدان المتقدمة والنامية، وفي دول المعسكر الاشتراكي المحرك الرئيس للسياسات الاقتصادية وآلية لتدبير الاقتصاد.

François Bafoil, "Economies politiques des privatisations", *Critique Internationale*, n° 32, juillet-septembre 2006, p. 135.

[17] من ذلك، ذهب أنصار اقتصاد العرض على أن تحقيق اقتصاد عقلاني يخول رفع الموارد لا يمكن أن يتم إلا في إطار مجتمع ليبرالي، وفي ظل اقتصاد السوق.

للمزيد من التفصيل في طروحات هذا الاتجاه وأهم كتابات هذا الاتجاه، راجع:

Mohammed Rami, *Secteur privé et investissement industriel au Maroc*, Thèse pour l'obtention du doctorat en sciences économiques, Université Mohammed V Rabat- Agdal, 2005, pp. 74-76.

[18] منذ هذا التاريخ بدأ الحديث عن الخوصصة كإحدى الأولويات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة. لقد أكد الملك الراحل الحسن الثاني في معرض رسالته الموجهة للوزير الأول محمد كريم العمراني في 14 يونيو 1993 أن إحدى الأسبقيات الأربع للحكومة تكمن في مواصلة برنامج الخوصصة وتسريع تنفيذها.

راجع نص الرسالة في انبعاث أمة، الجزء 38، منشورات القصر الملكي، الرباط، سنة 1993، ص. 242.

[19] يبين تطور الاقتصاد المغربي، أن إرادة خوصصة المؤسسات العمومية لا تشكل واقعا جديدا. إذ تسجل الممارسة الاقتصادية أن السلطات الاقتصادية باشرت منذ الستينيات تفويت العديد من المؤسسات

العمومية إلى القطاع الخاص، بدون وجود أسس قانونية مؤطرة للعملية، وبدون دعامة مؤسساتية، وقد أنيط بالمقاولات العمومية مهمة مساندته وأحيانا إنجازه، فيما اصطلح عليه بخوصصة خفية، غير شفافة، ومتنكرة. من ذلك أن الدولة عمدت إلى تقليص حصتها في رأس المال البنك الوطني للإنماء الاقتصادي لفائدة الرأسمال الخاص. وهو أمر ترتب عنه تراجع في حصة الدولة في هذه المؤسسة، إذ انتقلت حصتها من 56٪ عند إحداثه سنة 1959 إلى 54٪ سنة 1962، 42.93٪ سنة 1963، 37.13٪ سنة 1973 ثم إلى 34.16٪ سنة 1979.

راجع بهذا الخصوص: Mohammed Rami, op. cit., pp. 83-84.

20 بالموازاة مع النقاش الدائر بين الفاعلين الرئيسيين حول سياسة الخوصصة، سجل اهتمام الكتابات الأكاديمية بهذا النقاش، بل إن افتتاحيات العديد من الجرائد أصبحت محورا يحدد مواقف ومبررات كل طرف من هذه السياسة.

بهذا الخصوص، راجع:

Abdelali Doumou, "Les dessous de la privatisation", *Lamalif*, n° 196, 1988, pp. 35-36.
Driss Ben Ali, "Les enjeux de la privatisation", *R.J.P.E.M.*, n° 23, 1990, pp. 83 -111.
Habib El Malki, "La privatisation pour quoi faire ?", *Lamalif*, n° 192, 1987, pp. 6-7.
Ahmed Darouich, "Le renouveau néo-libéral au Maroc entre les contraintes extérieures et les contradictions internes", *Economie et Socialisme*, n° 11, janvier-mars 1986, pp. 61-63.
Driss Guerraoui, "Le secteur public à l'heure de la restructuration", *Lamalif*, n° 186, mars 1987, p. 54.

21 أضحى مناصرو هذا الخطاب يرون أن على القطاع الخاص المغربي أن يساهم في مجهود التنمية، وأن يلعب الأدوار المنوطة بهذا القطاع في الاقتصاديات الليبرالية.

Mohamed El Achhabe, "Nouvelle classe au Maroc et libéralisme du juste milieu", *Le libéral*, n° 6, avril 1988, p. 12.

22 Michel Rousset, "Une nouvelle approche de l'intervention économique de l'Etat", *Revue marocaine des finances publiques et d'économie*, n° 6, 1999, p. 45.

23 لم يخف رجال الأعمال إبان النقاش حول القطاع العمومي صراحة معارضتهم لاستمرار الاحتكارات العمومية، وكانوا ينظرون إلى الخوصصة كآلية ضرورية لإنعاش المبادرة الخاصة، وأنه حان الوقت لتفويت العديد من المؤسسات العمومية.

"Le Patronat joue l'ouverture", *Lamalif*, n° 185, 1987, p. 44.

24 Le rapport de la CGEM au Premier ministre, La situation économique se dégrade dangereusement, *L'Economiste*, n° 47, 1er octobre 1992. (www.leconomiste.com)

25 فمما هو واضح من هذه السياسة هو أن هناك إرادة لدى الدولة في بناء برنامج اقتصادي كامل ومنفتح. وتتحدد أهمية ذلك ليس في جلب الاستثمارات الأجنبية فحسب، وإنما في الرغبة في الرفع من الموارد المنتظرة من عائدات عمليات التفويت.

Alfred H Saulniers, "Privatisation et formes d'actionnariat au Maroc", In *Stratégies…op.cit.*, p. 136

26 محمد العلج، «حصيلة وآفاق عملية الخوصصة في المغرب (1989–1996)»، في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت لبنان، فبراير 2005، ص. 299.

27 Loubna M'hamdi Alaoui, *Privatisation du secteur public marocain : problématique et éléments d'analyse*, Mémoire du DES en sciences économiques, Université Mohamed V Agdal-Rabat, 1991, p. 216.

28 راجع خطاب الملك الراحل الحسن الثاني المضمن في ديباجة قانون الخوصصة لسنة 1989.

29 لم يكن المحدد في هذا النقاش جوهر هذه السياسة فحسب، وإنما أيضا اختصاص الدولة في هذا المجال. إذ اعتبر البعض من المعارضين لهذه السياسة أن القطاع العمومي ملك للشعب، وأن هذا الأخير هو الذي يتعين أن يقرر مصيره. يقول نوبير الأموي الكاتب العام للمركزية النقابية للكونفدرالية المغربية للشغل: «لدينا تحفظات انطلاقا من كون القطاع العام ككل هو قطاع مول بجهد الشعب المغربي ونمي بعرق الكادحين، وهو بذلك ليس في ملك الحكومة ولا في ملك أي كان. وفي مثل هذه الحالات عندما نكون أمام خوصصة قطاع ما أو أمام إصلاح يعيد النظر في ملكيته، فإن ذلك يجب أن يكون موضوع استفتاء يعرض على الأمة المغربية».
ورد ذلك في خطابه أمام الجلسة الافتتاحية للمناظرة الوطنية حول إصلاح قطاع البريد والمواصلات، راجع:
الاتحاد الاشتراكي، العدد 4886، 26 دجنبر 1996، ص. 7.

30 Adbelkader Berrada et Mohamed Said Saadi, "Le grand capital privé Marocain", in *le Maroc actuel : une modernisation au miroir de la tradition ?* Etudes réunies par Jean-Claude Santucci, CNRS, Paris, 1992, pp. 351-353.

31 مصطفى الكثيري، «مقاربة تقييمية لحصيلة تجربة الخوصصة في المغرب»، في **الاصلاحات الاقتصادية**...مرجع سابق، ص. 326.

32 محمد سعيد السعدي، «تدخل الدولة في الاقتصاد: التجربة المغربية»، **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، العدد 1، أبريل– يونيو 1986، ص. 80–83.

33 Asfaw Kunssa, "L'économie politique de la privatisation en Afrique subsaharienne", *Problèmes économiques*, n° 2.480, 24 juillet 1996, p. 12.

34 إذا كان الخطاب السابق عن إقرار سياسة الخوصصة يتحدث عن مصطلح الخوصصة، فإن القانون رقم 39.89 المؤسس لعمليات الخوصصة، وما تلاه من تعديلات استعمل مصطلح تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص و لم يستعمل عبارة الخوصصة، وهو ما يبدو معه أنه يحصر استعمال مفهوم هذه السياسة في نقل بسيط للملكية. لكن عبر عرض دوافع قانون الخوصصة ومراسيمه التطبيقية، يبدو أن مصطلح التحويل ينصرف إلى تغيير وضعية الملكية العمومية للحصول على الأهداف المرسومة في برنامج الخوصصة.

Mohamed Assouali, *Le processus de privatisation au Maroc*, Publication de la REMALD, série thèmes actuelles, 1996, p. 33

35 للتفصيل في أنماط تحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، راجع:

Mohamed Larbi Ben Othmane, "La mise en œuvre de la privatisation au Maroc", *R.J.P.E.M.*, n° 24, 1990, pp. 146-148.

36 محمد العلج، مرجع سابق، ص. 303.

37 للمزيد من التفصيل في سوسيولوجية وبنية الوزراء الذين أداروا هذا القطاع، راجع الفصل الأول من القسم الثاني.

38 مرسوم رقم 04–03–2 صادر في فاتح ربيع الآخر 1424 (2 يونيو 2003) يغير ويتمم المرسوم رقم 539–78–2 الصادر في 21 من ذي الحجة 1398 (22 نوفمبر 1978) بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 5117، 15 ربيع الآخر 1424 (16 يونيو 2003) ص. 1885.

39 للمزيد من التفصيل في اختصاص الهيئتين، راجع:

Mohamed Larbi Ben Othmane, *op. cit.* pp. 143-146.

40 Zakya Daoud, "Privatisations à la marocaine : la loi sur le transfert au secteur privé de certaines entreprises publiques", *Monde Arabe Maghreb Machrek*, n° 128, avril mars 1990, pp.84-102.

41 المنشور في الجريدة الرسمية عدد 4042–22 رمضان 1410 (18 أبريل 1990)، ص. 711–717.

42 Habib El Malki et Abdelali Doumou, "Les dilemmes de l'ajustement", In *Le Maroc actuel…op.cit.*, pp. 317-318.

43 إلى حدود نهاية سنة 1995 تم خوصصة فقط 22 شركة و17 فندقا. من أهم عمليات التفويت التي شهدتها هذه المرحلة خوصصة الشركة الوطنية للاستثمار وخوصصة البنك المغربي للتجارة الخارجية.

Ministère des Finances et de la Privatisation, Bilan de la privatisation 1993-2003, Direction des entreprises publiques et de la privatisation, juin 2004, pp. 18-24.

44 Aniss Maghri, Le programme à court terme et la note de l'orientation adoptée, *L'économiste*, n° 379, 16 novembre 1998. (www.leconomiste.com)

45 ظهير شريف رقم 1–99–131 صادر في 26 من محرم 1420 (19 ماي 1999) بتنفيذ القانون رقم 34.98 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 39–89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية، عدد 4692، 4 صفر 1420 (20 ماي 1999)، ص. 1111.

46 بموجب هذه التدابير تم التشطيب على 36 شركة وفندق من أصل 61 مؤسسة ووحدة فندقية لم يتم تفويتها في الأجل الذي تم تحديده.

47 يأخذ تحديد المقصود بقطاع استراتيجي تصورات متعددة، بحيث تتباين المواقف حوله. كما أن التطور ينعكس على مفهوم ومضامين النظرة لطبيعة القطاعات أهي استراتيجية أم لا، فما هو استراتيجي اليوم قد يصبح بعد مرحلة معينة عاديا والعكس صحيح. وكتعريف للقطاعات الاستراتيجية تنظر بعض المواقف إلى أن هذه القطاعات تنصرف إلى «القطاعات التي تتعلق بإنتاج الثروات الوطنية، مثل الفوسفاط، الطاقة، كما أنه في قطاع مثل قطاع الفلاحة، في جزء منه، استراتيجي، فتفويت صوديا وصوجيطا هو تفويت قطاع استراتيجي لأنه يحتاج إلى كثير من الماء، ومن ثم يجعل الأجانب يستنزفون هذه المادة، ويصدرون منتوجاتها إلى الخارج».

مقابلة مع محمد نجيب بوليف، أستاذ جامعي في الاقتصاد نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية، الرباط في 16 يناير 2007.

48 ظهير شريف رقم 1.04.277 صادر في 25 من ذي القعدة 1425 (7 يناير 2005) بتنفيذ القانون رقم 75.03 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية، عدد 5282، 2 ذو الحجة 1425 (13 يناير 2005)، ص. 188.

49 ظهير شريف رقم 1.05.95 صادر في 20 من شوال 1426 (23 نوفمبر 2005) بتنفيذ القانون رقم 21.04 يقضي بتغيير القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية، عدد 5375، 3 ذو القعدة 1426 (5 دجنبر 2005)، ص. 3176–3177.

50 Mohammed Assouali, *op. cit.*, p. 265.

51 Abdallah Saaf, "La privatisation une nouvelle politique publique", In *Stratégies de privatisation … op. cit.*, p. 169.

52 اعتمدت في هذه الملاحظة على مواقف وزير المالية والخوصصة الأسبق فتح الله ولعلو عند طرحه لتصور الدولة لسياسة الخوصصة عند مناقشة مشاريع قوانين المالية لفترة 1998 2006. للمزيد من التفصيل في ذلك، راجع تقارير اللجنتين المكلفتين بقطاع المالية بكل من مجلسي النواب والمستشارين.

53 في هذا الصدد يقول عبد السلام أديب: «ومعلوم أن مداخيل الدولة تتدهور سنة بعد أخرى بفعل بيع الدولة للمرافق العمومية، وبفعل تفكيك الرسوم الجمركية. فإذا كانت الخوصصة تؤدي إلى بعض المداخيل الاستثنائية فإنها تؤدي بالمقابل إلى حرمان الدولة من المداخيل العادية التي تدرها ممتلكات واحتكارات الدولة».

عبد السلام أديب، الأزمة الاقتصادية في المغرب إلى أين؟ دراسات في ميكانيزمات الأزمة، منشورات

النهج الديمقراطي، الدار البيضاء، 2005، ص. 17–16.

54 عبد العزيز المسعودي، **الخوصصة بالمغرب وأثرها على حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية،** منشورات فرع أطاك المغرب في الانترنيت. http://www.maroc.attac.org consulté le 4 avril 2008.

55 إلا أن ذلك لا ينصرف إلى تراجع في حجم ومكانة هذا القطاع في الاقتصاد. فبالرغم من التقدم المحقق في برنامج الخوصصة، ظل القطاع العمومي محتفظا بموقع هام. فوفقا لإحصائيات وزارة المالية والخوصصة بلغ عدد المؤسسات العمومية والشركات التي تعرف مساهمات مالية مباشرة أو غير مباشرة، من 673 وحدة في نهاية سنة 2006، مقابل 687 سنة 2005. ووفقا لهذه الإحصائيات تتوزع هذه المحفظة حسب التصنيف الجديد للقانون رقم 00–69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى، على الشكل التالي: 257 مؤسسة عامة، و416 شركة منها 88 شركة الدولة، 131 شركة تابعة عامة و197 شركة مختلطة. www.finances.gov.ma اطلع عليه في فبراير 2008

56 C. Khosrowshabi, "privatisation in Morocco: the politics of développement", *Middle East journal*, Vol. 51, n° 2, 1997, pp. 245-247.

57 لا يتردد بعض رجال الأعمال في انتقاد مسلسل الخوصصة. يقول رجل الأعمال ميلود الشعبي أحد كبار رجال الأعمال المغاربة والرئيس الحالي لفيدرالية المنعشين العقاريين: «أذكر أن عملية تفويت سنيب للبتروكيماويات هي الشركة الوحيدة التي تمت عملية خوصصتها وفق قواعد الشفافية. في حين غابت الشفافية في باقي عمليات الخوصصة».

Hassan Hamdani et Fahd Iraqi, Miloud chaabi le berger qui a décroché la lune, *Tel quel*, n° 297, du 10 au 16 novembre 2007, p. 40.

58 Habib El Malki et Jean claude Santucci, "L'Etat et le développement des économies arabes: un modèle en question ?", CNRS, *AAN*, 1987, p. 4.

59 Ghassane Salamé, "Sur la causalité d'un manque : pourquoi le Monde arabe n'est-il donc pas démocratique ?", *RFSP*, n° 3, juin 1991, p. 338.

60 Myriam Catusse, "Le débat sur les privatisations au Maroc : un procès exemplaire", *Monde Arabe Maghreb Machrek*, n° 167, janvier-mars, 2000, p. 41.

61 سفيان فجري، «الخوصصة توسيع للقاعدة الاجتماعية للحكم أم تركيز لها؟»، **وجهة نظر**، العدد 11، 2001، ص. 32.

62 Béatrice Hibou, Les enjeux de l'ouverture au Maroc : dissidence économique et contrôle politique, *les études du C.E.R.I.*, n° 15, avril 1996, p. 27.

63 Marc Hervelin, "Les investissements internationaux", *Vues économiques*, n° 5, 1994, p. 16.

64 لقد بدأ إصلاح هذا القطاع في المغرب سنة 1984 بإنشاء المكتب الوطني للبريد والمواصلات الذي عهد إليه تسيير هذا القطاع، فارتأت الدولة كإجراء أولي فصل قطاع البريد عن قطاع الاتصالات، وفتح أنشطته أمام الخواص. تحقيقا لهذه السياسة بدأ المكتب الوطني للبريد سيرورة التحرير بتفويت المخادع الهاتفية وخدمات توزيع الأنترنيت. ومواكبة لهذا التطور تم إصدار قانون 9624–. تحددت المضامين الأساسية لهذا التشريع في تحديث الإطار القانوني لقطاع الاتصالات، وفتحه للمنافسة عبر وضع نهاية لاحتكار الدولة لهذا القطاع وإخضاعه لأنماط التدبير الخاصة.

فتطور الإصلاح يعتبر مدخلا لتحديث القطاع، مع تجديد آليات ومؤسسات تدبيره، وهكذا فقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات، وهي مؤسسة عمومية استحدثت لدى الوزير الأول تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. كما تم إنشاء مؤسستين عموميتين، يتعلق الأمر بفاعل اتصالات المغرب، وبريد المغرب، حيث تحولت اتصالات المغرب إلى شركة مجهولة الاسم مكلفة بإدارة قطاع الاتصالات وضمان الخدمة العالمية، وأنيط ببريد المغرب تدبير مرفق البريد، بما فيها الخدمات المالية.

للتفصيل في الإطار القانوني المنظم لقطاع البريد والمواصلات بالمغرب، راجع موقع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بالأنترنيت: http://www.anrt.ma/arb

65 عرف هذا القطاع منذ منتصف التسعينيات تطورات متسارعة، ساهمت في خلق مناخ جديد لتحرير وخوصصة مؤسسات قطاع الاتصالات، وتفكيك الاحتكارات العمومية، كما أصبح مدفوعاً للانفتاح على الشركات الأجنبية الكبرى. هذا التوجه أصبح أحد الأجندات الرئيسة لمعظم دول المعمور.

Olivier Boylaud et Giuseppe Nicoletti, "Le secteur des télécommunications : Réglementation, Structure du Marché et Performance", *Revue économique de l'OCDE*, n° 32, 2001, pp. 119-120.

66 تذهب بعض المواقف إلى أن الهاجس الذي حكم خوصصة اتصالات المغرب ليس البحث عن موارد مالية فحسب، وإنما خلق ظروف مواتية لتطوير اتصالات المغرب، ولتمكين المغرب من أن يساير التطور الذي تعرفه تكنولوجيا الاتصالات.

مقابلة مع إدريس العراقي أستاذ الاقتصاد بجامعة محمد الخامس أكدال، وقد شغل منصب مستشار في ديوان وزير المالية والخوصصة الأسبق فتح الله ولعلو، الرباط في 6 دجنبر 2007.

67 راجع بهذا الصدد موقع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بالانترنيت: http://www.anrt.ma/arb

68 Badra Berrissoule, Télécoms : deux grands opérations à réaliser, L'économiste, n° 311, 1 janvier 1998. (www.leconomiste.com)

69 إن الأهمية المالية للصفقة ومستوى تدبير الدولة لعملية التفويت وضعت المغرب في مصاف الدول النموذج للاقتصاديات الصاعدة في تحرير قطاع الاتصالات.

70 توزع رأسمال المجموعة بين شركتين أجنبيتين وثلاث مؤسسات مغربية كبرى. يتعلق الأمر بالمجموعة الإسبانية تليفونكا بنسبة 32.18٪، اتصالات البرتغال بنسبة 32.18٪، مجموعة عثمان بنجلون بنسبة 18.06٪، مجموعة أخنوش بـ 9.93٪ وشركة الإيداع والتدبير بـ 7.66٪.

Mohamed Jamai, Un tour de table fragile ? Le journal hebdomadaire, n° 151, du 13 au 19 mars 2004, p. 10.

71 Béatrice Hibou et Mohamed Tozy, "De la friture sur la ligne des réformes : la libéralisation des télécommunications au Maroc", *Critique économique*, n° 7, 2002, p. 62.

72 تعد مجموعة فيفاندي فاعل دولي في مجال الإعلام والاتصالات ولها حضور قوي في قطاعات أخرى من ذلك الموسيقى، التليفزيون، والسينما. وللتدليل على أهميتها في الاقتصاد العالمي نشير إلى أن فرع المجموعة يونيفرسال ميوزيك universel Musique يعد المجموعة الأولى عالميا في قطاع الموسيقى. وللمجموعة أيضا حضور في إنتاج الأفلام وفي تدبير القنوات التلفزيونية المؤداة، كما أن SFB الفرع الذي تمثل فيه مساهمات فيفاندي 56٪ يعد الفاعل الثاني لقطاع الاتصالات بفرنسا. لمزيد من التفصيل حول المجموعة وفروعها، راجع موقع المجموعة بالانترنيت www.vivendi.com

73 http://www.finances.gov.ma/ministre/ministre_presse/pdff/iam_bourse.pdf

74 يذهب خطاب مسيري شركة اتصالات المغرب إلى أن الإستراتيجية المعتمدة لخوصصة الشركة ارتكزت على رفع شركة اتصالات المغرب لتتلاءم والمعايير الدولية، وتقوية إمكانيات العمل في مناخ تنافسي.

Abdoulaye Cissoko, Télécoms vivendi universel, un investisseur discret, *Economie et entreprises*, décembre 2001, p. 30.

75 Mohammed Jamai, Quand l'Etat actionnaire se substitue à l'Etat régulateur, *Le Journal hebdomadaire*, n° 151, vol. 2, du 13 au 19 mars 2004, p. 11.

76 راجع البلاغ الصحفي لـ 26 يونيو 2007 الصادر عن وزارة المالية والخوصصة. مديرية المنشآت العامة والخوصصة.

www.finances.gov.ma, septembre 2007

77 Mathieu Plane, "Le secteur des télécommunications surfe-t-il de bulle en bulle ?", *Revue de l'OFCE*, janvier 2004, p. 155.

78 انبنى اختيار هذه المجموعة على عدة اعتبارات تقوم أساسا على العرض المالي الذي قدمته ولكفاءتها التقنية. وكان للتحسن في العلاقات المغربية الاسبانية بعد وصول خوصي لويس زاباتيرو إلى الحكم دور في حصول المجموعة على هذه الصفقة.

Naoufal Belghazi, Deuxième licence fixe. Méditel misera 1 milliard de DH sur 4 ans, *L'Economiste*, n° 2063, 13 juillet 2005, p. 8.

79 ارتكز توجه الحكومة المغربية من خلال هذه الصفقة على رهان تنمية سوق الهاتف الثابت بأن يصل مستوى تغطية الهاتف الثابت إلى 50٪ من السكان، وأن يبلغ مستوى الانخراط في الانترنيت إلى 5٪ من الساكنة المغربية ما بين الخمس وعشر سنوات القادمة.

Naoufal Belghazi, Téléphonie fixe, le monopole vit ses dernières heures, *L'Economiste*, n° 2054, 30 juin 2005, p. 4.

80 Naoufal Belghazi, Méditel rafle la deuxième licence du fixe, *l'Economiste*, n° 2114, 22 septembre 2005, p. 7.

81 تضطلع الوكالة باحتكار توزيع منتوجات التبغ في المغرب، حيث يمثل إنتاجها 85٪ من حجم استهلاك السوق المحلي، الذي حدد وفقا لإحصائيات سنة 2002 في 14.4 مليار وحدة ، وهو ما يجعل المغرب كخامس سوق لاستهلاك السجائر في إفريقيا.

82 هي مجموعة ذات حضور دولي تمارس نشاطها في خمسة وثلاثين بلدا، وتشغل ما يتجاوز 20000 شخص، وتحتل هذه المجموعة المرتبة الثالثة لمنتجي السجائر في أوربا الغربية، وأحد الموزعين الأساسيين في أوربا الجنوبية.

83 يقول وزير المالية والخوصصة فتح الله ولعلو أن خوصصة هذه الشركة لم يتخذ إلا بعد دراسة انطلقت سنة 1999 حول سبل تحرير قطاع التبغ همت جوانب تحرير زراعة التبغ، والصناعات المرتبطة بتحويله وكيفية توزيعه.

راجع تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، مناقشة مشروع القانون المالي رقم 44.01 للسنة المالية 2002، دورة أكتوبر السنة التشريعية 2002–2003.

84 Al Maliya, Revue trimestrielle du ministère des Finances et de la Privatisation, n° 30, juin 2003, p. 4.

85 هذا التحول لا يحظى بموافقة جميع الأطراف. إذ أن بعض المواقف قللت من النتائج المالية لصفقات التفويت التي همت قطاع الاتصالات، واعتبرت أن آثارها الايجابية على الاقتصاد الوطني هي آنية، وأن الخيار الذي اتبع سيضر بمصالح الدولة مستقبلا، ولا يتجاوب ومصالح المواطنين. يذهب محمد نجيب بوليف" شركة التبغ فيها إشكال حقيقي. كان هناك تفاهم سري بين الدولة والمجموعة المفوت إليها بأن يتم تفويت 80 ٪، وأن لا يسمح لـ 20٪ أن تذهب لمستثمر آخر.

هذا التفاوض السري نحن ندينه، ونرى أن التفاوض يتعين أن يخرج إلى العلن. وأن 20٪، وفق دفتر التحملات الموقع مع ألتاديس، يجب أن يخرج إلى السوق، وأن تتم بطريقة شفافة. فالاتفاق السري أعطى لألتاديس امتيازات هامة، ومدد لها احتكار القطاع إلى سنة 2010، وهو ما يعني تخويلها تطوير أرباحها قبل تحرير القطاع.

فرغم تحفظنا على المنتوج بذاته، نحن نرى يجب أن يبقى توزيع التبغ في يد الدولة، لأن هذه الأخيرة هي التي تعرف مشاكل ومخاطر المدخنين، وهي التي ترى هل يتم توسيع الإنتاج أم لا. أما إذا أعطيناه لشركة أجنبية، فما يهمها هو توسيع أرباحها، ومن تم تسمح بترويج المنتوج ونشره بدون أخذ سلبياته في الاعتبار".

مقابلة، الرباط في 16 يناير 2008.

86 أفرز تفويت 20٪ من رأسمال شركة التبغ جدالا قويا بين الحكومة والمعارضة، فلقد انتقدت بعض الفرق البرلمانية الأسلوب الذي نهجته الحكومة في تدبير تفويت شركة التبغ.

وفي تطور النقاش حول العملية، راجع:

Fédoua Tounassi, Privatisation la polémique d'Altadis, le journal hebdomadaire du 27 janvier au 2 février 2007, pp. 38-39.

87 Joseph Stiglitz, *La grande désillusion*, Traduit de l'anglais (Américain) par Paul Chemla, Librairie Fayard, 2002, pp. 104-109.

88 يحيل مصطلح الامتياز إلى أنه «عقد بمقتضاه تمنح الإدارة أحد الخواص تسيير مرفق عمومي مقابل أجر يتقاضاه من المنتفعين». ويقترب التدبير المفوض من الامتياز، فإن كان هو أيضا يتم بواسطة عقد تعهد من خلاله الهيئة التي لها حق التفويض إلى الشركة المستفيدة تدبير المرفق العمومي، فإن الإدارة في التدبير المفوض تساهم بتقديم بعض المنشآت التي كانت عادة توظفها في تسيير المرفق المفوض، ويقع هذا التفويت لمدة معينة ويتلقى الشخص المعنوي المناط به التدبير المفوض مقابل الخدمات من المنتفعين على أساس أن تستفيد الهيئة العمومية صاحبة التفويض من بعض المزايا.

ويتميز كل من الامتياز والتدبير المفوض عن الخوصصة في كون مباشرتهما لا يترتب عنه نقل نهائي أو مؤقت للملكية، حيث تبقى مختلف الإنشاءات والشبكات ملكية للجماعات العمومية، يتحمل في ظلها المستثمر إنجاز التجهيزات الضرورية لتطوير القطاع والتي تعود إلى ملكية الجماعة العمومية بعد انتهاء مدة الامتياز والتدبير المفوض. إضافة إلى ذلك تتمثل الخاصية الثانية المميزة لهذين النمطين من تدبير المرافق العمومية، في كون السلطة العمومية تظل خلال مدة عقد التفويض تتمتع بسلطة المراقبة لضمان حسن تنفيذ بنود العقد.

عبد القادر باينة، أشكال النشاط الإداري، منشورات زاوية للفن والثقافة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2006، ص. 21.

89 يقول عبد السلام أديب: «... فتفكيك الدولة وتقليص وظائفها والتفويت العشوائي والمبالغ فيه للمرافق العمومية من شأنه أن يؤدي إلى إفلاس مفهوم الشأن العمومي، وتدهور المضمون الحقيقي لقطاعات التعليم والصحة والسكن. وأخيرا وضع الدولة تحت وصاية المصالح الرأسمالية الدولية وتشديد استغلال مواطنيها. فانتشار الاستثمارات الأجنبية الخاصة تساهم في إبعاد الدولة عن المواطنين وتشجع على إفساد تدبير الشأن العمومي، كما تحول الدولة إلى أداة قمعية لخدمة أهداف الشركات الأجنبية».

عبد السلام أديب، مرجع سابق، ص. 93.

90 Driss Guerraoui, "Le système des concessions : une alternative pour la rénovation des services publics ?", *Critique économique*, n° 3, automne 2000, p. 82.

91 Max Ginoves, "Sur la délégation de service public : avantages et inconvénients", In *La délégation de service public : au confluent de l'Etat et du marché, Cahiers de la fondation Abderrahim Bouabid*, n° 20, octobre 1998, p. 20.

92 Jean Gatty, "Quels principes de gestion pour les services publics ?", In *La délégation de service public : au confluent de l'Etat et du marché : Etude de cas, Cahiers de la fondation Abderrahim Bouabid*, n° 21, novembre 1998, p. 17.

93 إن تجربة المغرب في مجال التدبير المفوض قديمة، حيث تعود جذورها الأولى إلى فترة ما قبل الحماية. فبموجب معاهدة الجزيرة الخضراء سنة 1906، خول لرؤوس الأموال الأجنبية استغلال مرافق عمومية. وقد تقوت هذه الممارسة خلال مرحلة الحماية. لكن بعد حصول المغرب على استقلاله شرعت الدولة

في استرجاع المنشآت المفوتة لمصالح أجنبية وتحويلها إلى منشآت عمومية. وتنفيذا لمقتضيات الإصلاح الاقتصادي الذي باشرته الدولة منذ انخراط المغرب في برنامج التقويم الهيكلي عاد الاهتمام بتخويل تسيير هذه المرافق للقطاع الخاص.

94 تم التوقيع على الاتفاقية بين المجموعة الحضرية للدار البيضاء والشركة المفوضة في أبريل 1997، وبدأت الشركة المفوض لها أنشطتها في فاتح غشت 1997.

95 فمع سيرورة المفاوضات تشكلت مواقف معارضة للاتجاه الذي أخذته. وجوهر الانتقاد كان يقوم على أن اختيار ليدك lydec فرع لاليونيز ذي زو تم من طرف وزارة الداخلية بدون طلب، وأساسا على مبررات سياسية أكثر منها اقتصادية، وأن تدخلات سياسية تمت لتوقيع العقد.

Myriam Catusse, *L'entrée en politique des entrepreneurs marocains : libéralisation économique et réforme de l'ordre politique*, Thèse de doctorat en science politique, Université Aix-en-Provence, 1999, p. 170.

96 فبالرغم من أن إقرار اتفاقية التدبير المفوض تمت بإجماع أعضاء المجموعة الحضرية للدار البيضاء، فإن المفاوضات كانت موضوع سجال قوي، ومعارضة حادة من طرف العديد من القوى السياسية الممثلة في مجلس المجموعة.

97 هذا الموقف كان موضوع انتقاد بعض الأطراف السياسية في مجلس المجموعة الحضرية، وبالخصوص منتخبي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، واعتبروه يتعارض مع المادة 30 من الميثاق الجماعي. وقد اتهم أعضاء الحزب وزير الداخلية الأسبق إدريس البصري بأنه مارس ضغوطا لكي يتم تمرير الصفقة إلى شركة لاليونيز ذي زو.

La Lydec resserre l'étau autour du Sajid, *Le journal hebdomadaire*, n° 329, du 15 au 21 décembre 2007, p. 34.

Myriam Catusse, *L'entrée…op. cit.*, p. 172.

98 وفي ظل هذا النقاش، طرح الاتحاد العام لمقاولات المغرب طبيعة التعامل مع الشركات الأجنبية. فقد أبدى عبد الرحيم الحجوجي الرئيس السابق للاتحاد العام لمقاولات المغرب معارضته لتفضيل الشركات الأجنبية على الشركات المحلية. وقد لخص ذلك بالقول «إن هذه العملية لا تتطلب تكنولوجيا عالية ولا تحتاج اللجوء إلى الشركات الأجنبية، فنحن مع الاستثمارات الأجنبية ولكن ليس بأي ثمن».

Jeune Afrique, n° 1947, du 5 au 11 mai 1998, p. 80.

99 مقابلة، الدار البيضاء في 18 يناير 2008.

100 هم موقف الاتحاد العام لمقاولات المغرب جوانب عدة من عمليات التدبير المفوض في مدن أخرى. من ذلك فقد انتقد الاتحاد أسلوب إدارة السلطات العمومية لتوقيع تدبير قطاع التطهير وتوزيع الماء والكهرباء بمدينة الرباط لفائدة مجموعة لاراد La R.E.D. انظر:

Saad Benmansour, Concession de la R.E.D : les patrons dénoncent la procédure, *Le journal*, du 16 au 22 février 1998, p. 10.

101 حول جوانب هذه الحملة راجع الفصل الثاني من القسم الثاني.

102 مقابلة مع محسن عيوش، مسؤول سابق في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الرباط في 20 نونبر 2007.

103 Ali Jafry, Casablanca : le contrat avec lydec sera révisé, *L'Economiste*, n° 2064, 14 juillet 2005, p. 13.

104 **التجديد**، العدد 1522، 2 نونبر 2006، ص. 1.

105 نفس المرجع، ص. 1.

106 من بين الانتقادات التي طرحها أعضاء مجلس مدينة الدار البيضاء حول أداء شركة ليديك التأخير في تنفيذ المشاريع الاستثمارية المتفق عليها في بنود العقد، التجاوز في التعويضات الممنوحة للعديد من أطر

الشركة وبالخصوص أطر الشركة الأصل، رفض الشركة نظام المراقبة المعلوماتي الذي اقترحته وزارة الداخلية. وهناك أيضا مسألة دخول الشركة إلى البورصة والتي يعتبرها مستشارو مجلس المدينة غير قانونية لأن المجلس لم يرخصها.

Saad Benmansour, Lydec : partir …partir pas ? *La vie économique*, n° 4439, du 7 au 13 décembre 2007, pp. 10-11.

107 هذه اللجنة تمكنت من توفيق الرؤى بين الطرفين، بحيث أوصت بمجموعة من التدابير لا تمس بمصالح

107 هذه اللجنة تمكنت من توفيق الرؤى بين الطرفين، بحيث أوصت بمجموعة من التدابير لا تمس بمصالح
الشركة المفوض لها، وبما يستجيب في نفس الوقت لجزء من مطالب المنتخبين المحليين للمدينة.

108 تم اعتماد هذه الانتقادات بناء على ملاحظات أعضاء البرلمان عند مناقشة مشروع قانون رقم 54.05 يتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة.

انظر تقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلس المستشارين حول المشروع، دورة أكتوبر 2005.

109 وقع عقد التدبير المفوض لخدمات التطهير وتوزيع الماء والكهرباء في ماي 1998 بين الجماعات المعنية وشركات من بلدان إسبانيا إيربايزر urbaser، البرتغال بلايد وإديب إلكترسيد pleiade et edp electriciade، والمغرب إلبرداز elboradaz، لمدة ثلاثين سنة، حيث قدر المبلغ الكلي للاستثمار خلال فترة العقد بـ 13.747 مليار درهم توزع على 5.762 مليار درهم للتطهير، 3.757 مليار درهم للماء، 4.228 مليار درهم للكهرباء.

حول الجوانب التقنية للعقد، انظر:

Saad Mouline, "La convention de gestion déléguée des services de distribution d'électricité, d'eau potable, et de l'assainissement liquide, dans la wilaya de Rabat-Salé", In *La délégation de service public : au confluent de l'Etat et du Marché: Etude de cas,…op. cit.*, pp. 20-31.

110 **الأحداث المغربية**، العدد 2853، 24 نونبر 2006، ص. 12.

111 نفس المرجع، ص. 12.

112 Taieb Belghazi et Mohammed Madani, L'Action collective au Maroc de la mobilisation des ressources à la prise de parole, Publications de la faculté des lettres et des sciences humaines Rabat, Série Essais et Etudes, n° 30, 2001, p. 76.

113 *Ibid*, p. 76.

114 لقد عرف القانون التدبير المفوض في المادة الأولى بمثابة «عقد يفوض بموجبه شخص معنوي خاضع للقانون العام يسمى المفوض لمدة محددة، تدبير مرفق عام يتولى مسؤوليته إلى شخص معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص يسمى المفوض إليه يخول له حق تحصيل أجرة من المرتفقين أو تحقيق ربح من التدبير المذكور أو هما معا.

يمكن أن يتعلق التدبير المفوض كذلك بإنجاز أو تدبير منشأة عمومية أو هما معا تساهم في مزاولة نشاط المرفق العام المفوض».

115 للتفصيل في البنود التي جاء بها التشريع الذي نظم التدبير المفوض بالمغرب راجع،

ظهير شريف رقم 1.06.15 صادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة، الجريدة الرسمية، عدد 5404، 15 صفر 1428، (16 مارس 2006)، ص. 744—748.

116 وفق ما جاء في عرض وزير المالية والخوصصة حول مشروع قانون رقم 54.04 يتعلق بالتدبير المفوض، انظر تقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول المشروع دورة أكتوبر 2005.

117 تم اعتماد هذه الانتقادات بناء على ملاحظات أعضاء البرلمان عند مناقشة مشروع قانون رقم 54.05 يتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة، انظر تقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول المشروع دورة أكتوبر 2005.

118 حول بروز ضرورة الإصلاح الضريبي في تلك المرحلة، راجع:

Abdelkader Berrada, "A propos de la réforme fiscale au Maroc", *R.J.P.E.M.*, n° 15, 1984, pp. 75-106.

Anas Zemrani Bensalah, "Le potentiel fiscal marocain", *Lamalif*, n° 137, juin/juillet 1982, pp. 25-29.

119 Najib Akesbi, "La réforme fiscale au Maroc ou de la difficulté de réformer la fiscalité en temps de crise", *R.F.F.P.*, n° 28, 1989, p. 87.

120 Noureddine Bensouda, *Le processus de décision fiscal au Maroc*, Thèse pour le doctorat d''Etat en droit public, Atelier national de reproduction des thèses de l'université de lille III, 2001, pp. 39-42.

121 *Ibid*, pp. 34-39.

122 كانت هذه الضرائب تتوزع بين ثلاثة قوانين: القانون رقم 17.89 الذي أحدثت بموجبه الضريبة العامة على الدخل، القانون رقم 24.86 الذي أحدثت بموجبه الضريبة على الشركات والقانون رقم 30-85 الذي أحدثت بموجبه الضريبة على القيمة المضافة. وابتداء من سنة 2006 تم تجميع وتدوين كل المقتضيات الجبائية المتعلقة بوعاء وتحصيل الضرائب السابقة وواجبات التسجيل ضمن مقتضيات قانون المالية في كتاب الوعاء والتحصيل.

123 فرغم الإمكانيات الواسعة التي كانت تتيحها هذه الضريبة ظل وعاؤها منكمشا ويطبق على عدد محدود من الشركات، حيث كان الضغط الضريبي يتمركز في 20٪ من الشركات. ومن الاختلالات التي ميزت تطبيق هذه الضريبة والتي قلصت من المردودية المالية لهذه الضريبة، ضعف تصاعدية الأسعار الضريبية وارتكازها على أسلوب التقدير الجزافي الذي لا يخول التقدير الحقيقي للواجب الضريبي.

Mohamed Amine Belhaj, *Les implications de l'impôt sur les sociétés sur l'encouragement de l'investissement*, Diplôme d'études supérieures en droit public, Université Mohamed V Rabat Agdal, 1997-1998, p. 22.

124 ففي ظل النظام السابق كانت الدخول التجارية والصناعية للشركات تخضع للضريبة على الأرباح المهنية، والدخول الفلاحية تخضع للضريبة الفلاحية، والدخول الكرائية تفرض في إطار الضريبة الحضرية.

125 الملاحظ أنه إذا كان سعر الضريبة على الشركات يحدد في 35٪، فإن سعر هذه الضريبة يتضمن ثلاثة أنواع، 1. السعر العادي للضريبة يوزع إلى نمطين: ألف 35٪، باء 39.6٪ فيما يخص مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير وكذا شركات التأمين وإعادة التأمين، 2. الأسعار النوعية للضريبة، و3- سعر ومبالغ الضريبة الجزافية.

ظهير شريف رقم 1.06.232 صادر في 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006) بتنفيذ قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007. جريدة رسمية، عدد 5487، 11 ذو الحجة 1427 (فاتح يناير 2007)، ص. 22.

126 أضحى خطاب الاتحاد العام لمقاولات المغرب يركز في أولويته على تعديل الضريبة على الشركات.

Salah Agueniou, Réforme fiscale : ce que propose le patronat, *La Vie économique*, n° 4271, du 25 juin au 1 juillet 2004, p. 31.

127 Banque Mondiale, Royaume du Maroc, Promouvoir la croissance et l'emploi par la diversification productive et la compétitivité, Mémorandum économique pays, Volume I, Maroc, Synthèse le 14 mars 2006, pp. 28-29.

128 Reint Gropp et Kristina Kostial, "IDE et recettes de l'impôt sur les sociétés, harmonisation ou

concurrence fiscale ?", *Finances@développement*, juin 2001, p. 10.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2001/06/pdf/gropp.pdf

129 M. A, Impôt sur les sociétés : comparé aux autres pays, le Maroc fait pâle figure, *La Vie économique*, n° 4367, du 9 au 15 juin 2006, p. 20.

130 راجع: تدخلات معظم الفرق البرلمانية خلال مناقشة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2006 المضمن في تقرير لجنتي المالية بمجلسي النواب والمستشارين.

131 في معرض دفاعه عن هذا التدبير أكد وزير المالية والخوصصة صلاح الدين مزوار أن هذا التوجه «يندرج ضمن رؤية للحكومة تهدف المضي في تخفيض العبء الجبائي بالموازاة مع توسيع القاعدة الضريبية».
راجع نص كلمة الوزير عند تقديمه مشروع قانون المالية للسنة المالية 2008 أمام مجلس النواب.
مجلس النواب، تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية حول مشروع قانون المالية رقم 38.07 للسنة المالية 2008، السنة التشريعية 2007–2008، ص. 22.

132 كان مضمون المقترح الحكومي عند تقديم مشروع قانون المالية ينصب على أن سعر الضريبة سيتم تخفيضه من 39.6٪ إلى 37٪ سنة 2008، ثم إلى 35٪ ابتداء من سنة 2009. لكن تحت ضغط العديد من الفرق البرلمانية تم التخلي عن التخفيض الثاني.
راجع نص مسودة المشروع الأول الذي قدمه وزير المالية أمام مجلس النواب.

133 مجلس النواب، تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية حول مشروع قانون المالية رقم 38.07 للسنة المالية 2008، مرجع سابق.

134 وفق ما ورد عن خالد الحريري النائب عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.
المساء، العدد 364، 20 نونبر 2005، ص. 1 و4.

135 هذا الفصل ينص على «إن المقترحات والتعديلات التي يتقدم بها أعضاء البرلمان لا تقبل إذا كان قبولها يؤدي بالنسبة لقانون المالية إما إلى تخفيض الموارد العمومية وإما إلى إحداث تكليف عمومي أو الزيادة في تكليف موجود».
ونظرا لمضامينه اكتسى هذا الفصل أهمية خلال مناقشة مختلف مشاريع قوانين المالية. إذ يجد أعضاء البرلمان أنفسهم عند مناقشة مشروع قانون المالية مطوقين بمقتضيات هذا الفصل، حيث ظلت الحكومة توظفه بما يمكنها من تقييد المبادرة البرلمانية. وهو تقييد زكاه المجلس الدستوري.
جواد النوحي، «مناقشة والتصويت على مشاريع قوانين المالية في المغرب في ظل الثنائية البرلمانية»، في دراسات مهداة للأستاذ محمد جلال السعيد، منشورات المركز المغربي للدراسات القانونية، مطبعة canaprint، الرباط، 2005، ص. 173.

136 وجاء تبرير التعديل أن الحفاظ على معدلي 35٪ و39.6٪ سيمكن الدولة من إمكانيات مالية هي في حاجة إليها لتمويل قطاعات اجتماعية تعاني من العجز.
مجلس النواب، تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية حول مشروع قانون المالية رقم 07.38 للسنة المالية 2008، مرجع سابق، ص. 301.

137 نفس المرجع، ص. 75.

138 Projet de budget, *L'économiste*, n° 2659, 26 novembre 2007, pp. 15-16.

139 Patronat : les réformes urgentes, Entretien Moulay Hafid Elalamy, *L'économiste*, n° 2666, 3 décembre 2007, p. 12.

140 ابتداء من قانون المالية لـ 2006 تم تغيير تسمية هذه الضريبة لتصبح الضريبة على الدخل.

141 Najib Akesbi, "L'impôt général sur le revenu", *R.F.F.P.*, n° 28, 1989, pp. 96-103.

142 فإلى غاية المراجعة الأخيرة التي جاء بها قانون المالية لسنة 2007 تطور معدل المبلغ المعفى من الضريبة العامة على الدخل وفق الشكل التالي: فعند وضع مشروع القانون كان المبلغ المعفى من هذه الضريبة ينحصر بالنسبة للدخول التي تعادل أو تقل عن 8400 درهم سنويا، وارتفع عند إقرار القانون إلى 12000 ألف درهم وما أقل، ليرتفع المبلغ المعفى بموجبه قانون المالية لسنة 1993 إلى 15000 درهم سنويا وما أقل. ثم بموجب قانون المالية لسنة 1994 إلى 18000 درهم سنويا وما أقل، ليحدد في قانون المالية لسنة 1999 في 20000 درهم.

143 إلى غاية المراجعة الأخيرة التي جاء بها قانون المالية لسنة 2007 تطور السعر الأعلى للضريبة العامة للدخل على الشكل التالي، فبعدما حدد مشروع القانون سعر هذه الضريبة في 64٪ للدخول التي تتجاوز 350000 درهم سنويا، انحصرت بعد إقرار المشروع في 52٪ للدخل الذي يتجاوز 200000 درهم سنويا، ليتقلص بموجب قانون المالية لسنة 1993 إلى 48٪ للدخل الذي يفوق 120000 درهم سنويا. وتبعا لقانون المالية لسنة 1994 تراجع سعر هذه الضريبة إلى 46٪ للدخل السنوي الذي يفوق أكثر من 90000 درهم، و ليحدد منذ قانون المالية لسنة 1996 في 44٪ للدخل الذي يتجاوز 60000 درهم.

144 بالرغم من هذه المراجعات، فإن حجمها ظل موضوع انتقاد قوي لدى العديد من القوى الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، وفي رد فعل عن اقتراحات مراجعة الضريبة على الشركات التي جاء بها مشروع قانون المالية للسنة المالية 2008 طرح الفريق الاشتراكي بمجلس النواب أن الأولوية يجب أن تتجه نحو تعديل سعر الضريبة على الدخل، واقترح تعديلاً يخفض من هذه الضريبة عبر:

1. رفع سقف الإعفاءات من 24 ألف درهم إلى 30 ألف درهم.
2. تخفيض النسبة العليا من 42٪ إلى 40٪.

145 ظهير شريف رقم 1.06.232 ...مرجع سابق، ص. 56–58.

146 ظهير شريف رقم 1.95.213 صادر في 14 من جمادى الآخرة 1416 الموافق لـ 8 نوفمبر 1995 بتنفيذ القانون الإطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق للاستثمارات، الجريدة الرسمية، عدد 4335، 6 رجب 1416 (29 نوفمبر 1995)، ص. 3030–3033.

741 المادة 2 من ميثاق الاستثمارات لسنة 1995.

148 تتوزع هيكلة الإعفاءات الضريبية في المغرب إلى إعفاءات عامة تهم مختلف أنماط الضرائب، وإعفاءات خاصة تنصب على العديد من القطاعات المعتبرة ذات أولوية بالنسبة للدولة. للمزيد من التفصيل في بنية هذه الإعفاءات، راجع موقع وزارة المالية والخوصصة http://www.finances.gov.ma

149 وزارة المالية والخوصصة، تقرير حول النفقات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، أكتوبر 2005، ص. 4.

150 Abdelouahab Maarouf, Contraintes de Financement de l'Economie Marocaine, Thèse pour le Doctorat en Sciences Economiques, Université Mohammed V Agdal Rabat, janvier 2001, p. 250.

151 المندوبية السامية للتخطيط، تقرير حول تقييم مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000–2004، 1 دجنبر 2004، ص. 25.

152 عبد السلام أديب، السياسة الضريبية واستراتيجية التنمية: دراسة تحليلية للنظام الجبائي المغربي 1956–2000، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1998، ص. 63.

153 فيتو تانزي هاول زي، البلدان النامية والسياسة الضريبية، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2001. ص. 11.

http://imf.org/external/pubs/ft/issues37/ara/issue37.pdf

154 Najib Akesbi, L'impôt, l'Etat et l'ajustement, *Editions Actes*, 1993, p. 169.

155 Najib Akesbi, L'expérience… *op. cit.* pp. 78-86.

156 على نحو ما ورد في حوار مع وزير المالية والخوصصة الأسبق فتح الله ولعلو
Le nouveau siècle Revue de stratégie, n° 49 avril 2000, p. 205.

157 يعرف المحدد الفعلي للتضريب بمثابة الفرق الذي يدخل النظام الضريبي بين مردودية المشروع قبل خضوعه للضريبة، ومردوديته بعد فرض الضريبة عليه.

158 Mohamed Hdid, "Efficacité du régime fiscal en matière d'attraction des opérateurs étrangers", *Vues Economiques*, n° 9, 1997, pp. 203-204.

159 Najat Bella, Les incitations fiscales à l'investissement au Maroc, Mémoire de cycle supérieur, Ecole nationale d'administration publique, Rabat, Sans date, p. 200.

160 Mohamed Said Saadi, "La loi cadre formant charte de l'investissement au Maroc : éléments d'un débat", actes de la 1ère table ronde organisée par l'Association des Economistes Marocains, Fondation Sidi M'chiche El Alami, Kénitra, 1996, p. 68.

161 CGEM, quelle fiscalité pour le libéralisme ? *Cédiès informations hebdomadaires*, n° 1556, Casablanca 13.12.1986, cité par Najib Akesbi, *L'impôt...op. cit.*, p. 45.

162 Najib Akesbi, *Le journal hebdomadaire*, du 22 au 28 février 2003, pp. 22-23.

163 أحمد إدعلي، الأبعاد السوسيوسياسية للجباية المغربية نموذج الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل 1990–2000، أطروحة لنيل الدكتوراة في الحقوق، جامعة محمد الخامس أكدال، 2006، ص. 45–116.

164 Béatrice Hibou, *op. cit.*, p. 13.

165 Maroc : Modernisation du système fiscal et de son administration. Les prochaines étapes de la fiscalité : le rapport secret du FMI, *La Vie économique*, n° 4319, du 17 au 23 juin 2005, pp. 8-9.

166 من ذلك يدفع رجل الأعمال عبد الرحمان بناني سميرس الرئيس السابق للاتحاد العام لمقاولات المغرب بين 1988 و1994 إلى أن المستوى الحالي للضريبة لا يمكن من مجابهة التغيرات المطلوبة لاقتصادنا.
Maroc Hebdo International, n° 699, du 19 au 25 mai 2006, p. 25.

167 من بين ما تركز عليه مطالب الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتنمية القطاع الخاص المغربي مراجعة النظام الضريبي، أساسا التقليص من سعر الضريبة على الشركات. ويرى أن السعر الحالي للضريبة لا يتجاوب مع موجة تقليص أسعار هذه الضريبة على الصعيد العالمي.
CGEM, *Livre Blanc pour renforcer et consolider le dynamisme de l'économie marocaine*, 2007, pp. 51-52.

168 نظمت ممارسة النظام البنكي لأول مرة في المغرب سنة 1943، حيث صدر ظهير 31 مارس 1943 المتعلق بتقنين وتنظيم المهن البنكية، وخول هذا التشريع لمدير المالية اختصاصا عاما في مجال مراقبة وتقنين شروط ممارسة النشاط البنكي.
وقد شمل تطبيق هذا النص المنطقة الترابية الواقعة تحت الحماية الفرنسية. وقد تم توسيع مجال تطبيقه في 14 غشت 1958 و 31 مارس 1960 ليشمل على التوالي المنطقة الخاضعة للحماية الإسبانية، ثم منطقة طنجة التي كانت تتوفر على وضعية خاصة.

169 Bank Al-Maghrib, *Aperçu sur le système bancaire marocain*, Direction du contrôle des établissements de crédit, Rabat, le 24 mai 2001.

170 يعود إحداث أولى المجموعات البنكية الأجنبية بالمغرب إلى سنة 1880، وتدعم حضور هذه الأبناك بعد ذلك. ويرجع اهتمام المؤسسات البنكية الأجنبية آنذاك بممارسة نشاطها في المغرب إلى عاملين: أولا، تقاليد انفتاح المغرب على الخارج، إذ أنه على امتداد الفترة السابقة على الفترة الاستعمارية كان المغرب يرتبط مع العديد من البلدان الأجنبية باتفاقيات اقتصادية. ويتمثل العامل الثاني في تزايد المنافسة بين بنوك البلدان الغربية على الأسواق العالمية.

Tahar Daoudi, *La banque au Maroc : évolutions récentes, structures et organisation*, imprimerie Beni Snassen, Salé, 1999, p. 29.

171 فإلى غاية سنة 1973 ظل القطاع البنكي من القطاعات التي ظل تأثير الرأسمال المغربي فيها محدودا. ففي نهاية سنة 1971 لم تتجاوز حصة هذا الرأسمال في القطاع البنكي في المغرب نسبة 21.1٪.

Abdelkader Berrada et Mohamed Said Saadi, *op. cit.*, p. 344.

172 Noureddine El Aoufi, *op. cit.*, pp. 58-59.

173 سفيان فجري، مرجع سابق، ص. 32.

174 المملكة المغربية، 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025 التقرير العام، ص. 133—135.

175 Henry Moore Clement, "Les enjeux politiques des réformes bancaires au Maghreb", *AAN*, CNRS, 1987, p. 250.

176 *Ibid*, p. 259

177 Rémy Leveau, "Aperçu de l'évolution du système politique marocain depuis vingt ans", *Monde Arabe Maghreb Machrek*, n° 106, oct-déc 1984, p. 17.

178 فمع نهاية سنوات 1980 وقع تجديد كبير في منظومة القطاع البنكي على المستوى العالمي. إذ أصبح الموجه للسياسات الاقتصادية الوطنية يسير في اتجاه تقوية استقلالية الأبناك وتنمية دورها في تدبير الاقتصاد. وفي مقابل ذلك إضعاف تأثير الدولة في هذا القطاع سواء في مجال المراقبة أو التوجيه.

Groupe Bancaire 2002, "Le Monde des Banques et des Bourses", *Hérodote*, n° 109, La découverte, 2 Semestre 2003, p. 146.

179 المملكة المغربية، 50 سنة من التنمية البشرية، مرجع سابق، ص. 138—139.

180 وفقا للمقتضيات الجديدة، الفوائد المطبقة على القروض يجب أن تتغير تبعا لتغير السعر المرجعي الذي يقرره بنك المغرب، والاتفاق بين البنوك على سعر أقصى موحد للفائدة لا يمكن تجاوزه.

181 المملكة المغربية، 50 سنة من التنمية البشرية، مرجع سابق، ص. 138—139.

182 للمزيد من التفصيل في الضوابط والتجديدات التي جاء بها النص. راجع:

El hadi Chaibainou, *La nouvelle loi bancaire Marocaine : analyse et commentaire*, préface Abdellatif Jouahri, Editions Datapress, Casablanca, 1993.

183 يستثنى في مجال تطبيق هذا القانون العمليات المالية المرتبطة بمؤسسات بنك المغرب، الخزينة العامة للمملكة، خدمة الحسابات البريدية، الشيكات البريدية، صندوق الإيداع والتدبير، الصندوق المركزي للضمان، البنوك الحرة، شركات التأمين وصندوق الادخار الوطني.

184 Farid EL Bacha, Rapport sur l'état d'avancement de la construction d'un cadre juridique du développement humain et des processus de réformes législatives et réglementaires liés à l'encouragement du développement général et humain en particulier, y compris : droit des affaires, droit de la presse, droit social, droit administratif, contribution in *50 ans de développement humain et perspectives 2025*, Rabat, 2006, p. 317.
http://www. Rdh50.ma/fr/pdf/contributions.GT10-6.pdf

185 يترأسه وزير المالية، حيث يستشار في كل القضايا التي تهم توجهات السياسة النقدية والقروض ووسائل إدخالها حيز التنفيذ، ويعطي رأيه في الشروط العامة لاشتغال مؤسسات الاقتراض.

186 يترأسها والي بنك المغرب، تعطي رأيا مطابقا لوزير المالية في القضايا المتعلقة بأنشطة مؤسسات الاقتراض، ويمكن أن تستشار من طرف والي بنك المغرب حول الجوانب التقنية للسياسة النقدية، والقواعد الاحترازية.

187 عرض وزير المالية والخوصصة أمام لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب حول مشروع القانون الأساسي لبنك المغرب. تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية حول مشروع قانون رقم 03—76 يتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، السنة التشريعية 2004—2005.

188 انظر أشغال اللقاء الدراسي لفرق الأغلبية ولجنة المالية بمجلس المستشارين حول مشروع القانون المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، 29 مارس 2003، إصدار IDG4، الطبعة الأولى 2005.

189 Soumayya Douieb, La réponse de Bank Al Maghrib à la Banque mondiale, *Challenge Hebdo*, n° 178, du 9 au 15 février 2008, p. 19.

190 تشير الإحصائيات إلى أن عدد الأبناك انتقل من 21 سنة 2000 إلى 19 سنة 2001، ثم إلى 18 مؤسسة بنكية في سنتي 2002 و 2003، ليبلغ 17 بنك سنة 2004 ولينحصر في 16 مؤسسة خلال سنتي 2005 و2006. كما تراجعت شركات التمويل من 50 سنة 2000، إلى 49 سنتي 2001 و 2002 لتنحدر إلى 44 شركة تمويل سنة 2003، و40 شركة سنة 2004، ثم ليتراجع عددها إلى 36 خلال سنتي 2005 و2006.

تم اعتماد هذه المعطيات بناء على:

Bank Al-Maghrib, *Rapport annuel sur le contrôle, l'activité et les résultats des établissements de crédits*, exercice 2004, p. 49 et exercice 2006, p. 61.

191 Bank Al-Maghrib, *Rapport annuel sur le contrôle, l'activité et les résultats des établissements de crédits*, exercice, 2006, p. 65.

192 “Que contrôlent les banques étrangères au Maroc”, *Maroc expansion*, janvier-février 2000, pp. 40-41.

193 Bank Almaghrib, *Rapport .... op. cit.*, p. 61.

194 Banque Mondiale Royaume du Maroc, *Le secteur privé : moteur de la croissance économique marocaine*, Rapport n° 19975-Mor, 15 décembre 1999, p. 17.

www.Worldbank.Org/ Mna/ mena. Nsf/ attachements/ private+ sector +assessment+ fr/ s File, consulté le 12/08/2003.

195 لقد ذهب وزير المالية والخوصصة فتح الله ولعلو في عرضه لقوانين البورصة أمام مجلس النواب أنه يتعين أن يسير الإصلاح البنكي وفق آليات تعمد ترك مسألة اتخاذ قرارات الاستثمار بيد المغاربة، وبما يضمن تهييئ المقاولات المغربية للمنافسة.

ورد ذلك في العرض التقديمي للوزير أمام لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب لدى تقديمه مشاريع إصلاح البورصة. راجع، تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، السنة التشريعية 2004/2003.

196 في مقابل طروحات مناصري هذه الصفقة، ذهب العديد من الاقتصاديين إلى انتقاد هذه الصفقة واعتبروها بمثابة تراجع عن التوجهات الليبرالية المصرح بها وتتناقض والسياسة المعلن عنها من طرف الدولة لجلب الاستثمارات الأجنبية. وذهبوا إلى أن هذا التوجه قد يزيد من تخوفات المستثمرين، ويقوي هواجس التخوف داخل الأوساط المالية والاقتصادية.

للمزيد من التفصيل حول هذه الصفقة والنقاش الذي دار حولها، راجع:

أسبوعية المستقل، العدد 779، من 10 إلى 16 دجنبر 2003.

197 Soumayya Douieb, *op. cit.*, pp. 18-19.

198 *Ibid*, pp. 18-19.

199 Mohamed Abouch, "Bourse des valeurs et privatisation au Maroc", *Critique économique*, n° 3, automne 2000, p. 88.

200 تكمن المزايا الرئيسية التي يخولها دخول سوق البورصة بالنسبة للشركات في تخويلها الحصول على رؤوس أموال أخرى لتمويل الاستثمار، تسهيل إنجاز التقارب بين المقاولات وكذا التمكين من تنمية مخططاتها التحفيزية عبر مساهمة الأجراء والأفراد العاديين في الشركات المدرجة في البورصة.

Mary O'Sullivan, "Le rôle du marché boursier dans les systèmes nationaux de gouvernance", *Revue française de gestion*, n° 141, 2002, p. 350.

201 حول مضامين إصلاحات 1993 للبورصة والنصوص المؤطرة لها، راجع،

Farid El Bacha, *op. cit.*, p. 315.
202 Bourse Maroc : intégré l'indice Morgan Stanley des pays émergents, *Le journal hebdomadaire*, du 14 au 20 avril 2001, p. 39. .
203 عرفت فترة 1993–1997 استعمال السلطات الاقتصادية البورصة كإحدى آليات تفويت المؤسسات العمومية، فقد بلغت مجمل التفويتات التي تمت عن طريق البورصة خلال هذه الفترة 3.575 مليون درهم. توزع مبلغ هذه العمليات وفق الشكل التالي: 423 مليون درهم سنة 1993، 905 مليون درهم سنة 1994، 72 مليون درهم سنة 1995، 2.045 مليون درهم سنة 1996 و130 مليون درهم سنة 1997.
Ministère des finances et de la privatisation, *Bilan de la privatisation 1993-2003…op. cit.*, p. 9.
204 Banque Mondiale Royaume du Maroc, *Le secteur privé: moteur de la croissance ... op. cit.*, p. 17.
205 المندوبية السامية للتخطيط، مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000–2004، الجزء الأول، ص. 57.
206 للمزيد من التفصيل في أهداف إصلاح البورصة، انظر المذكرة التقديمية لمشروع القانون المتعلق ببورصة القيم المضمنة في تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلس المستشارين 2003–2004.
207 في ظل قانون 21 شتنبر 1993 المنظم للبورصة، تم النص على تقسيم البورصة إلى قسمين، يفتح القسم الأول في وجه الشركات التي لها رأسمال لا تقل مبالغه المدفوعة عن 51 مليون درهم والتي تعرض على الجمهور ما لا يقل عن 20 بالمائة من الأسهم. أما القسم الثاني، فيخصص للشركات التي لها رأسمال مدفوعة مبالغه لا يقل عن 10 ملايين درهم، والتي تعرض 15 بالمائة من أسهمها على الجمهور.
208 حول مضامين المراجعات التي همت البورصة لسنة 2004، راجع،
Farid El Bacha, *op. cit.*, pp. 315-316.
209 Mohamed Abouch, *op. cit.*, p. 88.
210 بنك المغرب، التقرير السنوي، السنة المالية 2005، ص. 154.
211 Bourse de Casablanca, Investissement étranger à la bourse de Casablanca, Conseil Déontologique des Valeurs Mobilières, année 2003-2004-2005.
212 Garip Turunç, "Développement du secteur financier et croissance: le cas des pays émergents méditerranéens", *Revue région et développement*, n° 10, 1999, p. 116.
213 Fahd Iraqi, Miroir Boursier, *Tel quel*, n° 258, du 27 janvier au 2 février 2007, p. 43.
214 La bourse c'est la vie, *Jeune Afrique*, n° 1947, du 5 au 11 mai 1998, p. 97.
215 Bachir Hamdouch, "Le Maroc et les Sociétés…" *op. cit.*, p. 89.
216 Mohammed Fouad Ammor, *Le Maroc dans l'économie mondiale*, Les Editions Toubkal, Casablanca, 1987, p. 93.
217 عائشة الشناع، مرجع سابق، ص. 123–124.
218 Office des changes, Régime de convertibilité en faveur des investissements étrangers, Circulaire de l'office des changes aux banques intermédiaires n'1589, Rabat le 15 septembre 1992, 17 Rabia I 1413.
219 للوقوف عند أهم مقتضيات تقنين الصرف أصدر مكتب الصرف دليل المستثمرين الأجانب يتضمن عرض مقتضيات تقنين الصرف المطبقة على العمليات الاستثمارية المنجزة بالمغرب، انظر:
Office des changes, Guide de l'investisseur étranger en matière de change. www.oc.gov.ma
220 راجع بهذا الصدد موقع المنظمة العالمية للتجارة بالانترنيت: www.wto.org
221 ليستر ثورو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، العدد 204، ديسمبر 1995، ص. 253.
222 آرفند باناغاريا، «التجارة الدولية»، Foreign policy النسخة العربية، نونبر/دجنبر 2003، ص. 12.

223 Andrew Berg et Anne Kreger, "Tous dans la course, les bienfaits du libre commerce", *finances@développement*, septembre 2002, pp. 16-19.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2002/09/pdf/berg.pdf

224 Ha- Joon Chang, "Comment les puissants sont réellement devenus puissants : du protectionnisme au libre- échangisme, une conversion opportuniste", *Le Monde diplomatique*, juin 2003, pp. 26-27.

225 Jacques Sapir, "Retour vers le futur : le protectionnisme est-il notre avenir ?", *L'économie politique*, n° 31, juillet-août 2006, p. 78.

226 فاطمة الحمدان بحير، السياسة الجمركية المغربية وإشكالية المبادلات التجارية الدولية، أطروحة لنيل دكتوراة الدولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس أكدال، السنة الجامعية 2003–2004، ص. 218.

227 Saâd Belghazi, "Réforme des douanes et bonne gouvernance", *Critique économique*, n° 13, 2004, pp. 69-70.

228 تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان المغرب قد اتبع منذ الاستقلال إلى حدود سنة 1984 سياسة إحلال الواردات، فإنه بدأ أول برنامج تقليص الحقوق الجمركية سنة 1967، حيث اتخذت الدولة ما يعرف بـ «البرنامج العام للواردات». لكن هذا البرنامج انحرف عن أهدافه الأصلية. إذ لم يؤسس لتحول نحو الانفتاح التجاري، حيث استمرت الحمائية تؤطر المبادلات التجارية الخارجية للمغرب.

Abderrazak Moussadak, "La viabilité économique et sociale dans la zone de libre échange : Maroc-Union Européenne", in *Les relations Maroc-Union Europeenne une nouvelle vision*, Publication de l'association Ribat Al Fath pour le développement durable, Imprimerie Beni Snassen, Salé, 2005, p. 81.

229 حوار مع الراحل عبد الرزاق مصدق الوزير السابق المكلف بالشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد، والذي سبق له أن شغل منصب مدير إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.
العلم، العدد 19697، 26 أبريل 2004، ص. 5.

230 Luc De Wulf et Marcel Steenlandt, "Reforme douanières : quelles leçons pour une bonne gouvernance du service public ?", *Critique économique*, n° 13, 2004, p. 109.

231 *Libération*, n° 4900, 28 novembre 2006, p. 7.

232 فاطمة الحمدان بحير، مرجع سابق، ص. 484.

233 البنك الدولي، الدولة في عالم متغير، تقرير عن التنمية في العالم 1997، ص. 145.

234 تساهم إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، كأحد الأجهزة الإدارية المنتظمة في إطار وزارة المالية والخوصصة في تحديد السياسة الجمركية الوطنية والنهوض بتنفيذها عبر تأدية الوظائف التالية: إنعاش الاستثمار، حماية المستهلك، حماية الاقتصادية الوطني وضمان العدالة الجبائية.
إذا ما توقفنا على اختصاصها في إنعاش الاستثمار، فيبدو أن تدخلها يكتسي أبعادا مختلفة. تتحدد أهم عناصر ذلك في تطبيق المقتضيات القانونية المتعلقة بالامتيازات الضريبية الممنوحة للمواد، الآلات، التجهيزات والعتاد المستورد، تشجيع الأنظمة الاقتصادية الجمركية ولاسيما نظام القبول المؤقت والمستودع الصناعي الحر، وأيضا تبسيط المساطير الإدارية.
إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة. ورقة تعريفية بإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة www.douane.gov.ma

235 على نحو ما جاء على لسان فتح الله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية لدى تقديمه مشروع قانون رقم 02.99 الذي يتعلق بتغيير وتتميم مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة. تقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلس المستشارين، السنة التشريعية الثالثة، دورة أبريل 2000، ص. 5.

236 ظهير شريف رقم 1.00.222 صادر في 2 ربيع الأول 1421 (5 يونيو 2000) بتنفيذ القانون رقم 02.99

المغيرة والمتممة بموجبه مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.339 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977)، الجريدة الرسمية، عدد 4804، 12 ربيع الأول 1421 (15 يونيو 2000)، ص. 1652–1676.

237 Banque Mondiale, Le secteur manufacturier marocain à l'aube du 21ème siècle, Résultats de l'enquête pour l'analyse et la compétitivité des entreprises (Facs- Maroc), projet conjoint entre le ministère de l'Industrie, du Commerce, de l'Energie et des Mines du Maroc et la Banque Mondiale, p. 57.

238 موقع بعثة المفوضية الأوروبية بالمغرب:

http://www.delmar.ec.europa.eu/ar/maroc_home/index.htm

239 ترتكز أهداف مشروع برشلونة على وضع إطار جديد للتعاون بين ضفتي شمال وجنوب المتوسط. وقد حددت المقومات الجديدة للشراكة في ثلاثة جوانب رئيسية: الشراكة السياسية والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية والشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية. تبعا لذلك أضحت عناصر التعاون بين الطرفين الأوربي وبلدان جنوب المتوسط، تعتمد مقاربات توفير شروط الاستقرار السياسي والأمني كإطار يمكن من تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية توجه اقتصادي ينطلق من بناء تدريجي لمنطقة التبادل الحر، ويؤكد على وضع مناخ ملائم للمقاولة الخاصة وللاستثمار الأجنبي، تنمية المساعدات المقدمة إلى بلدان جنوب المتوسط وأيضا تقوية التعاون بين هذه الأطراف في العديد من القطاعات، وكذا العمل على الحد من التكلفة الاجتماعية التي أنتجتها برامج التقويم الهيكلي التي انتهجتها بلدان جنوب المتوسط.

Paul Balta, "Les enjeux de la conférence de Barcelone", *AAN*, 1995, CNRS, pp. 879-889.

240 دخلت هذه الاتفاقية حيز التطبيق ابتداء من مارس 2000.

241 يهم مجال هذه المبادرة بلدان حوض المتوسط، روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا، مالديفيا، أذربيجان، أرمينيا وجورجيا.

242 Nicolas Péridy, "La nouvelle politique de voisinage de l'union européenne : une estimation des potentiels de commerce", *Revue économique*, Vol. 57, n° 4, juillet 2006, pp. 727-728.

243 Béatrice Hibou, Les enjeux…*op. cit.*, p. 17.

244 Gérard Kébabdjian, "Le libre- échange euro- maghrébin: une évaluation macro-économique", *Revue Tiers monde*, n° 144, octobre-décembre 1995, p. 769.

245 Programme de travail adopté en complément de la déclaration de Barcelone du 28 novembre 1995, *AAN*, CNRS, 1995, pp. 890-896.

246 Ghassan Salamé, La recomposition du monde : les rapports Nord- Sud après la guerre froide, Entretien, *Revue Esprit*, novembre 1996, p. 142.

247 Khader Bichara, "Les nouveaux accords entre l'Union Européenne et les pays arabes", *Confluences Méditerranée*, n° 21, printemps 1997, p. 22.

248 هذا التخوف حظي باهتمام المسؤولين المغاربة، فلقد سبق للراحل عبد الرزاق المصدق المدير السابق لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة أن عبر في تعليقه على اتفاقية التبادل الحر التي وقعها المغرب مع الاتحاد الأوروبي إلى أنه «لحاجيات الاقتصاد، ولحاجيات تنمية البنية التحتية الاقتصادية المغربية يتعين تذكير أصدقائنا الأوروبيين أن المغرب في حاجة لحد أدنى من حقوق الواردات لبناء اقتصاده».

Abderrazak Moussadak, *op. cit.*, p. 83.

249 Accord d'association Maroc-UE : le partenariat à l'épreuve, Hors série, *Finances news*, n° 1 avril 2001, pp. 34-40.

250 وفي مجابهة تحديات اتفاقية التبادل الحر، ورغبة لتطوير الاقتصاد الوطني بما يتلاءم وترتيبات مشروع

برشلونة بدأت السلطات العمومية تنفيذ برنامج إعادة هيكلة المقاولات الخاصة، والذي رغم التأخر الذي عرفه تنفيذه، فإنه يحظى باهتمام الدولة ويسجل في أولوية أجندتها.
للتفصيل في جوانب هذا البرنامج، راجع:

Hervé Bougault et Ewa Filipiak, *Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie, Maroc, Sénégal*, Agence française de développement, 2005, pp. 91-112.

251 Henri Regnault, "Les blocages au développement du sud de la méditerranée s'ont-il purement économique ?", *Monde en développement,* 1999, tome 27, 105-29, p. 30.

252 لقد وقعت تونس على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي في 17-07-1995 ودخل حيز التنفيذ في 1-3-1998، ووقعته تركيا في 6-3-1995 ودخل حيز التنفيذ في 31-12-1995. كما وقعته مصر في 25-06-2001 ودخل حيز التنفيذ منذ 1-6-2004.

253 Sébastien Dupuch, Mouhoud El Mouhoub et Fatiha Talahite, "L'union européenne élargie et ses voisins méditerranéens : les perspectives d'intégration", *Economie internationale*, n° 97, 2004, pp. 120-125.

254 وفي هذا الصدد يقول مستشار جلالة الملك أندريه أزولاي إن العلاقات الاقتصادية للبلدان الأوروبية تجاه بلدان جنوب المتوسط لا زال يحكمها بالأساس إرادة تفضيل المبادلات التجارية على حساب تنمية الاستثمارات الأوروبية في هذه المنطقة.

André Azoulay, Allocution, in *Les relations Maroc Union Européenne…op.cit.*, p. 176.

255 Ministère des Finances et de la privatisation, *Partenariat euro méditerranéen : dix ans après la déclaration de Barcelone*, Direction des études et des prévisions Financières, juin 2005, p. 11.

256 في هذا الصدد تدخل أهمية الدعم المالي الذي يقدمه الجانب الأوروبي للمغرب في إطار برنامج «ميدا»، فالمغرب يعد المستفيد الأول من الدعم الأوروبي لمنطقة جنوب المتوسط. فقد بلغ حجم المساعدات المقدمة للمغرب في هذا البرنامج ما يقارب 1600 مليون آورو ما بين 1996 و2006.

Ministère des Finances et de la privatisation, *Les relations du Maroc avec l'Union européenne : de partenariat au statut avancé*, Direction des études et des prévisions Financières, novembre 2007, p. 4.

257 إن الملاحظ هنا أنه بدلا من أن تتجه الدولة إلى توسيع آليات المنافسة الاقتصادية وتنويع الفاعلين الاقتصاديين، لجأت إلى تدعيم الاحتكارات الخاصة وتقوية المجموعات ذات المصالح الاقتصادية لمجابهة آثار الانفتاح التجاري.

258 Béatrice Hibou et Luis Martinez. Le partenariat euro-maghrébin : un mariage blanc, *Les études du CERI*, n° 47, novembre 1998, p. 7.

259 إذ أن هاجس السيطرة على تنامي الحركات الإسلامية حكم أولويات الاتفاقية المعبر عنها بعد مشروع برشلونة. وكان لذلك أولوية على كل التوجهات للضغط على الأنظمة العربية في جنوب المتوسط لتحقيق الديمقراطية.

Olfa Lamloum, "L'enjeu de l'islamisme au cœur du processus de Barcelone", *Critique internationale*, n° 18, janvier 2003, pp. 130-133.

260 يعود تأطير العلاقات بين الطرفين إلى فترة ما قبل الحماية. إذ يرجع تاريخ إبرام أول اتفاقية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى عام 1786، تاريخ توقيع اتفاقية التجارة والملاحة التي التزم بموجبها الطرفان برفع الحواجز والرسوم الجمركية أمام أي سلعة قادمة من البلد الآخر.

261 ظل الإطار القانوني الذي يؤطر العلاقة الاقتصادية بين الطرفين المغربي والأمريكي إلى حدود سنة 1995 يرتبط بالاتفاقية المنشئة للجنة المشتركة المغربية الأمريكية للعلاقات الاقتصادية التي تم توقيعها بواشنطن في 25 شتنبر 1980، والاتفاقية المتعلقة بالحماية المتبادلة للاستثمارات في كلا البلدين الموقعة

بتاريخ 22 يوليوز 1985، والتي دخلت حيز التنفيذ في 30 ماي 1991.

262 أهم عناصر هذا التحول هو توقيع الطرفين للاتفاقية العامة للتجارة والاستثمار في 15 مارس 1995 خلال زيارة الملك الراحل الحسن الثاني إلى واشنطن ما بين 15 و23 مارس 1995.

263 شمل هذا المشروع كلا من المغرب والجزائر وتونس. وقد ارتكز على معيار الإستراتيجية الاقتصادية كآلية في الشراكة الأمريكية المغاربية متجاوزا بذلك معيار الجغرافية السياسية الذي كان ركيزة أساسية في الشراكة الأوروبية المغاربية.

مونية رحيمي، نزاع الصحراء المغربية في إطار السياسة الخارجية الأمريكية، أطروحة لنيل الدكتوراة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، ص. 319.

264 وفي إطار رد فعل الإدارة الأمريكية عن هذه التوجهات، نذكر الجولة التي قام بها كاتب الدولة الأمريكي الأسبق كولين باول إلى بلدان المغرب، الجزائر وتونس ثلاثة أيام قبيل القمة الأورو متوسطية 5+5 التي انعقدت في تونس بين 5 و6 دجنبر 2003.

Benjamin Stora, "Les Etats-Unis et le Maghreb", *Les cahiers de l'Orient*, n° 73, 2004, p. 112.

265 مونية رحيمي، مرجع سابق، ص. 318.

266 نفس المرجع، ص. 319.

267 ابتدأت عناصر هذه التوجه بتوقيع 64 عضوا في الكونغرس الأمريكي على وثيقة مساندة توقيع اتفاقية التبادل الحر مع المغرب وجهت لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش في 9 فبراير 2004، ينتمي 57 منهم إلى الحزب الجمهوري.

وأعلن عن بدء المفاوضات لتوقيع اتفاقية التبادل الحر خلال زيارة الملك محمد السادس لواشنطن في أبريل 2002، وتم التوقيع عليها في مارس 2004 بعد ثلاث عشرة جولة من المفاوضات وتمت المصادقة عليها في 14 يونيو من نفس السنة.

268 Christian Deblock, "La politique commerciale des Etats-Unis et les accords de libre-échange du régionalisme ouvert aux alliances commerciales : le cas du Maroc, conférence prononcée dans le cadre du colloque "l'accord de libre- échange Maroc- Etats-Unis : éléments d'un débat national", Fondation Abderrahim Bouabid, Rabat, 1er mars 2003, p. 21.

269 L'Economiste, n° 4362, 5 janvier 2006, p. 6.

270 ظل المسؤولون المغاربة في سياستهم الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية يركزون على الجوانب السياسية والتاريخية لاستمالة مواقف الإدارة الأمريكية إلى جانب المغرب في مواقفه الخارجية. إذ لا يتوانوا في كل لقاء مع المسؤولين الأمريكيين التذكير بأن المغرب على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله كان أول من اعترف بالولايات المتحدة الأمريكية.

271 Abdelrafaie El Sammak, "Le Maroc entre l'Atlantique et la Méditerranée", *Outre-Terre*, n° 13, 2005, p. 186.

272 يمنح هذا القانون لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية سلطات واسعة لتشجيع التجارة. إذ بموجب هذا التشريع لم يعد بإمكان أعضاء الكونغرس تعديل الاتفاقيات المعروضة عليهم.

273 جان زجلر، سادة العالم الجدد: العولمة– النهابون– المرتزقة– الغجر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2003، ص. 40–41.

274 Christian Deblock, "Le libre-échange et les accords de commerce dans la politique commerciale des Etats-Unis", *Cahiers de recherche du centre Etudes internationales et Mondialisation*, mars 2004, p. 39.
www.gric.uqam.ca/pdf/cahier cont_04 03 polcom-us.pdf

275 Abdelrafaie El Sammak, "*op. cit.*", p. 186.

276 هذا المشروع كان موضوع رفض عربي، إذ لم تتردد البلدان العربية في رفض الإصلاح الموجه من الخارج. كنماذج للمواقف العربية الإعلان المشترك المصري السعودي في فبراير 2004، وبيان القمة العربية التي انعقدت بتونس في أبريل 2004.

277 تم نشر نص المشروع في صحيفة الحياة اللندنية في 13 فبراير 2004، للمزيد من التفصيل في النص راجع، http://arabic.cnn.com/2004/arab consulté le 2 Avril 2004.

278 Bernard Rougier, "Le grand moyen-orient : un moment d'utopie internationale", *Critique Internationale*, n° 26, janvier 2005, p. 80.

279 وفي جوهر الانتقاد الذي وجه لاتفاقية الشراكة أنها تمت بعيدا عن الرقابة الشعبية. إذ في الوقت الذي كان الأمريكيون يتفاوضون بترخيص من الكونغرس، تمت إدارة المفاوضات في المغرب بعيدا عن البرلمان. وما ميز هذه الاتفاقية هو أن النقاش حول مضامينها، على عكس اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، انصب على التفاصيل.

كنماذج للنقاشات التي تم نشرها في الموضوع، راجع:

حسن النفالي، نجيب أقصبي، ادريس بنعلي والجيلالي نجيب، في ندوة نظمتها الصحيفة حول اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية بين الجدوى التجارية والأبعاد السياسية، الصحيفة، العدد 153، 12/18 مارس 2004، ص. 10–14.

280 Accord de libre échange Maroc- Etats-Unis. Une plate forme pour le développement des échanges et des Investissements, *Interface Revue du commerce et de l'industrie*, n° 1, juin 2004, p. 29.

281 ورد ذلك عن مايك كوبولوفسكي Mike koplovsky المستشار الاقتصادي للسفارة الأمريكية بالرباط.

Accord de libre- échange Maroc/ Etats-Unis : historique d'un accord les bienfaits plus importants que les handicaps, *La gazette du Maroc*, n° 351, du 19 au 25 janvier 2004, p. 5.

282 Saad Benmansour, *la Vie économique*, n° 4255, du 5 au 11 mars 2004, p. 23.

283 Pierre Ntoko, "Le positionnement commercial et social du Mexique dans l'ALENA", *Revue Tiers Monde*, n° 144, octobre-décembre 1995, p. 784.

284 *Finances News Magazine*, n° 11 décembre, 2002, p. 11.

285 إدريس بنعلي، في ندوة نظمتها الصحيفة حول اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية...، مرجع سابق، ص. 12.

286 Entretien Joseph Stiglitz, *La vie économique*, n° 4253, du 20 au 26 février 2004, p. 20.

287 للتفصيل في مضامين الاتفاقية، راجع:

Accord de libre échange Maroc- Etats-Unis, Une plate forme pour le développement des échanges et des investissements, ...*op. cit.*, pp. 19-38.

288 Pauvreté : le coût de la déprotection des céréales, *L'économiste*, n° 1944, 25 janvier 2005, pp. 4-5.

289 *L'économiste*, n° 1719, 5-7 mars 2004, p. 4.

290 وقعت الاتفاقية بالأحرف الأولى في 08 ماي 2001، وتم التوقيع عليها رسميا في 25 فبراير 2004، وقد صادق عليها المغرب في 11 يوليوز 2006.

Amine Bouchaba, Accord d'Agadir: c'est enfin parti, *L'économiste*, n° 2495, 29 mars 2007, p. 2.

291 Mohammed Jamai, Libre échange calcul politique et risque économique, *Le journal hebdomadaire*, du 17 au 23 avril 2004, p. 24.

292 وقع الطرفان المغربي والتركي اتفاقية التبادل الحر في 7 أبريل 2004، ودخلت حيز التنفيذ في 01 يناير 2006.

293 للمزيد من التفصيل في هذه إتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب مع تركيا والدوريات الصادرة بشأنها، راجع موقع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة على الانترنيت،

www. douane.gov.ma/Accords

294 A. E, Ce Que prévoient les ALE avec les USA et la Turquie, *L'Economiste*, n° 2134, 20 octobre 2005. p. 4.

295 Charles-Albert Michalet, "Investissements étrangers : Les économies du sud de la Méditerranée sont-elles attractives ?", *Monde Arabe Maghreb Machrek*, hors série, décembre 1997, p. 43.

الفصل الثاني

الضمانات المقدمة
لتحفيز الاستثمارات الأجنبية

لقد ظلت الدراسات المهيمنة في تحليل نجاعة المناخ الاستثماري لبلد ما تنطلق من مركزية المقومات الاقتصادية في تحفيز المستثمرين الأجانب، وترى أن استمالة الاستثمارات الأجنبية، وتقوية حضورها في الاقتصاديات الوطنية، يتوقف على مستوى التدابير الاقتصادية والمالية التي تدخلها الدول. غير أن هذه التوجهات ستعرف تغييرات عميقة، فمع بداية التسعينيات، ونتيجة للتحول في تفكير المؤسسات المالية الدولية، ولازدياد الترابط بين محددات الاستثمار، أضحى المتغير القانوني والمؤسساتي والسياسي، ومستوى الاستقرار الاقتصادي، إحدى الآليات الأساسية التي ينظر إليها المستثمرون الأجانب قبل مباشرة استثماراتهم في إحدى الاقتصاديات الوطنية. إذ أصبح قياس جاذبية الاقتصاديات ودرجة تنافسيتها ينبني على طبيعة واستقرار التشريعات القانونية، ومستوى الضمانات القانونية المقدمة للمستثمرين الأجانب، وكذا أداء كل من جهازي الإدارة والقضاء. ويبقى الإطار السياسي، ووتيرة التوازنات الماكرواقتصادية، مقومات رئيسية في مقاربات توفير فرص جلب أكثر ما يمكن من الاستثمارات الأجنبية.

يتوزع التحليل في هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول جوانب الإصلاحات القانونية والمؤسساتية التي باشرتها الدولة لتحسين مناخ الاستثمار في المغرب. ويعرض المبحث الثاني لمدى استجابة كل من الإطارين السياسي والاقتصادي لخلق الظروف المواتية لجذب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية.

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي

كان جوهر اهتمام الدولة المغربية في جلب الاستثمارات الأجنبية يركز على تطوير الآليات الاقتصادية، عبر ما تقدمه من إعفاءات ضريبية، ومما تعرضه من ضمانات مالية ومزايا جمركية. لكن مع التطورات المسجلة داخليا وخارجيا، برز أنه لا مناص لها من إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم للأعمال، وتحسين أداء الجهازين الإداري والقضائي.

وفقا لذلك، ضاعفت الدولة جهودها لتطوير البنية التشريعية المرتبطة بالأعمال، وتعديل أدوات وآليات عمل كل من الجهازين الإداري والقضائي وفق توجه يروم توسيع الليبرالية، وإعطاء المزيد من الضمانات للمستثمرين الأجانب، والتقليص من المعيقات التي تصادفهم عند مباشرة استثماراتهم.

المطلب الأول: الإطار القانوني

يتطلب تحقيق مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي أن تتوفر الدول على إطار قانوني فعال، من شأنه تفعيل المبادرة الخاصة وضمان إطار ملائم لها. ومن عناصر ذلك أيضا توسيع الجانب الاتفاقي الثنائي والمتعدد الأطراف. إذ أن مستوى إنخراط الدول في هذه الاتفاقيات مؤشر على توسع الضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب من طرف الدول الهادفة لجلب هذه الاستثمارات.

أولا: تحديث المناخ التشريعي للمقاولة

يشكل الإطار القانوني محددا أساسيا لتحفيز واستمالة المستثمرين. وقد شهدت فترة ما بعد سنة 1995 توجه الدولة المغربية نحو تحديث البنية التشريعية المرتبطة بمناخ الاستثمار، ومراجعة الإطار القانوني للأعمال الذي كان يعود جزء كبير منه إلى الفترة الاستعمارية. ومن موجهات هذه السياسة، تمكين المغرب من التوفر على ترسانة قانونية في مجال الأعمال تدفع لتحفيز المبادرة الخاصة، وتضع الأدوات الأساسية لبناء اقتصادي جديد يتوجه نحو الليبرالية الاقتصادية، ويخلق الاطمئنان لدى المستثمرين المغاربة والأجانب، على نحو يشعرهم بأنهم يباشرون نشاطهم في محيط قانوني يضمن حقوقهم.

ينصب التحليل في هذا المحور على عرض توجه الدولة المغربية نحو تطوير البنية القانونية المرتبطة بالأعمال كإحدى آليات تحفيز الاستثمارات الأجنبية. ويتجاوز التحليل هنا الأبعاد التقنية لهذه النصوص لفائدة مقاربة تحليلية تتعرض بإيجاز للعناصر الأساسية للإصلاحات التي جاءت بها هذه النصوص، والتركيز على فلسفتها وطبيعة ارتباطها بسيرورة الإصلاحين السياسي والاقتصادي.

وتتوزع دراسة هذه الإصلاحات إلى نقطتين، النقطة الأولى تتوقف عند جوانب تحديث التشريع الاجتماعي، الذي حددت مضامينه الأساسية في إصدار مدونة الشغل التي تم إقرارها بعد مخاض عسير، على أن تتعرض النقطة الثانية لأهم الإصلاحات التي باشرتها السلطات الاقتصادية لتطوير المنظومة التشريعية للمقاولة.

1. وضع مدونة الشغل

تشكل الروابط القانونية لعلاقة صاحب المقاولة بالمأجورين أحد المحددات الأساسية في

اختيار المستثمرين الاستيطان بدولة ما. ففي مجال علاقات الشغل ترتكز مطالب المستثمرين الأجانب على ضرورة تخويلهم مرونة أكبر تجاه العمال، خاصة فيما يتعلق بتسريحهم، والحد من الدور الاحتجاجي المخول للعمل النقابي.

وفي المغرب ظل المستثمرون الأجانب ينظرون للمقتضيات التشريعية التي تؤطر قانون الشغل كأحد المعيقات الأساسية لتطور المقاولات الخاصة. إذ أن من المشاكل الأساسية التي ظلت تلقى انتقادا كبيرا من طرف المستثمرين الأجانب، هو ما يتعلق بالضوابط المنظمة لقانون الشغل. يقول رئيس مقاولة إيطالية يستثمر في المغرب: «إن حماية الأجير في المغرب تحظى بحماية صارمة، إذ يصعب تسريح العمال، حتى في حالة الخطأ الجسيم. وهو ما يتعارض في تصوره مع كل مفهوم للإنتاجية»[1].

وفي نفس الصدد يشير تقرير للبنك الدولي حول القطاع الخاص، إلى أن أهم الصعوبات التي تصادف المستثمرين، سواء المحليين أو الأجانب، للاستثمار في المغرب، ترتبط في جزء كبير بعلاقات الشغل. وتتمثل أهم تلك المعيقات أساسا في ارتفاع التكاليف الاجتماعية لليد العاملة المستقرة، وصعوبة تسريح العمال، وأيضا، من خلال ضعف خبرة المحاكم في مجال التشغيل.[2]

أظهر هذا الواقع الحاجة العملية لتجديد مقتضيات تشريع الشغل في المغرب. فنتيجة لتحولات المحيط الدولي وتغيرات الظروف الداخلية، بدا أن الاستمرار في تطبيق قواعد الشغل السارية لا يخدم مصالح المقاولين، ويحد من إمكانية رفع وتيرة الاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية. رغبة في تجاوز هذا الوضع، تقوى ضغط قوى رجال الأعمال والمؤسسات المالية الدولية، لدفع المقررين لمراجعة تشريع الشغل وتحيين مقتضياته، والضغط في اتجاه إصدار مدونة للشغل ينتظر منها أن تمكن من تحفيز الاستثمارات الخارجية، وتساهم في تحقيق مرونة الشغل وتخفض تكلفة المعاملات التجارية[3].

إلا أن هذه المواقف، ظلت لعدة سنوات، تواجه بمقاومة من طرف الهيئات النقابية التي تمحورت مطالبها حول ضرورة حماية المأجورين، والمحافظة على الحقوق المكتسبة للطبقة العاملة ووضع الضوابط لحمايتهم، من خلال تنظيم حق الإضراب، ووضع جدولة معقولة للتعويضات عن الفصل، وتكريس مبدأ استقرار الشغل، وكذا ضمان ممارسة الحقوق النقابية، الأمر الذي إقرار مدونة الشغل أمرا عسيرا، ويؤشر على ذلك التعثرات التي واكبت

إعداد المشروع[4]، الذي تم التعامل معه بنوع من الخصوصية لارتباطه بمطلب السلم الاجتماعي الذي هو أساس كل استقرار سياسي، وعامل جذب للاستثمارات الخاصة والزيادة في الإنتاجية والمردودية. إذ لم يعرف مشروع قانون في المغرب تعثرا مثلما عرفه مشروع مدونة الشغل[5]. وقد زاد من تعقد التوصل إلى توافق حول هذا النص طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر منها المغرب، والتي هيمن عليها الصراع بين الدولة وأحزاب المعارضة المدعمة بالقوى النقابية الرئيسية في المشهد الوطني.

ذلك أنه على امتداد العقود الثلاثة الموالية للاستقلال السياسي، هيمن متغير القوة كنمط لحل نزاعات الشغل، وظلت الروابط المهنية في المغرب تعاني من غياب حوار اجتماعي فعلي للتشاور بين أطراف العملية الإنتاجية[6]، والتي وصلت إلى حد إفراز مواجهات عنيفة. وقد ساهم في اشتداد الصراع بين هذه الأطراف أسباب عدة، يمكن حصرها في ثلاثة أسباب أساسية: أولا، غياب رغبة أطراف الإنتاج في خلق شروط التوافق، إذ أن معالجة مدونة الشغل لم تتم مناقشتها من طرف الدولة والنقابات خارج الحسابات السياسية وتكتيكات كل طرف. ثانيا غياب إطار مؤسساتي يحفز الشركاء الاجتماعيين على مساطر المفاوضة، والمصالحة والتحكيم. وأخيرا افتقاد المقاولات لأجهزة تمكن من التدبير المؤسساتي للصراع الاجتماعي.

وابتداء من منتصف عقد التسعينيات، ستظهر متغيرات عدة، قوت إمكانية التوصل إلى مدونة للشغل متوافق عليها، بين الدولة وممثلي القطاع الخاص والنقابات. وقادت إلى تكريس جو الحوار بين أطراف العملية الإنتاجية، والذي كان من تمظهراته تقليص حدة الصراعات الاجتماعية.

وتؤكد معطيات الصراع الاجتماعي هذا الميول. فإذا ما أخذنا تطور الصراعات الاجتماعية في القطاعات الصناعية والتجارية والخدمات خلال فترة 1994–1997، يظهر تراجع في حجم الصراعات وتقلص في عدد الإضرابات. إذ بعدما كان عدد المؤسسات التي تعرف إضرابات يبلغ 245 مؤسسة سنة 1994، تراجع عددها إلى 218 سنة 1995، ثم إلى 210 سنة 1996، وليرتفع حجم المؤسسات التي شهدت إضرابات إلى 234 سنة 1997، والذي رغم ارتفاعه يبقى أقل مما كان عليه قبيل سنة 1994. ونفس الوضع يؤشر عليه تطور عدد الإضرابات، وكذا الأيام الضائعة (الجدول رقم 9).

جدول رقم 9: تطور الصراعات الجماعية في القطاعات الصناعية والتجارية والخدمات خلال فترة 1994–1997

	1194	1995	1996	1997
عدد المؤسسات	245	218	210	234
عدد الإضرابات	356	229	287	320
عدد الأيام الضائعة	497911	173727	338096	219706

المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني، مديرية الشغل، 2006

انعكست هذه الأجواء الإيجابية على إعداد مشروع المدونة، إذ أعادت الحكومة سنة 1995 طرح مشروع جديد لمدونة الشغل، حاول الاستجابة في العديد من مقتضياته لمطالب عنصري الإنتاج، واعتماد مقاربة جديدة في تدبير مدونة الشغل. وعلى عكس المراحل السابقة، شهد النقاش حول مدونة الشغل تغيرا في محتواه وتطورا في أطرافه. فالجديد في هذه المرحلة هو الانتقال من جعل المفاوضات الاجتماعية مسألة مرتبطة بالدولة والنقابات، إلى إشراك رجال الأعمال من خلال الاتحاد العام لمقاولات المغرب في المفاوضات، وجعله طرفا في تدبير المنازعات الاجتماعية. أدى هذا الوضع إلى خلق انفراج نسبي، وتأسيس مرحلة جديدة في تدبير العلاقات الإنتاجية[7]. كانت أول هذه العناصر توقيع الأطراف الثلاثة على الالتزامات الواردة في التصريح المشترك لفاتح غشت 1996.[8]

هذا الوضع، وإن أدى إلى تقارب بين أطراف العملية الإنتاجية حول العديد من القضايا الاجتماعية الرئيسية، فإنه لم يفض إلى توافق حول المشروع الحكومي المقدم. إذ لم تتمكن الأطراف من الوصول إلى صيغة موحدة، وتقريب وجهة النظر بينهم حول النقط العالقة. لكن سيرورة إعداد مدونة الشغل لم تتوقف. ففي سنة 1998 تم وضع صيغة جديدة لمشروع مدونة الشغل عرضت على لجنة، تضم ممثلين عن المشغلين، ونقابة العمال وممثلين عن وزارة التشغيل، عهد إليها بدراسة المشروع وإعادة صياغته. ومرة أخرى بقيت عناصر الخلاف بين الأطراف قوية حول العديد من البنود المركزية.

وقد لقي مسار المشروع الذي عرضته حكومة التناوب بتاريخ 29 مارس 2000 نفس المصير. إذ لم يساعد تواجد وزراء من أحزاب سياسية اعتبرت الحليف التقليدي للهيئات النقابية[9]، في إيجاد توافق حول النقط محل الخلاف وفي خلق دينامية جديدة. بل الملاحظ أن حدة الصراعات الاجتماعية خلال الثلاث السنوات الأولى لحكومة التناوب عادت إلى

الارتفاع. فإذا ما أخذنا عدد المؤسسات التي شهدت إضرابات، يظهر أنه بعدما تقلص عدد المؤسسات التي شملتها إضرابات على امتداد فترة 1994–1997، سجل على امتداد فترة 1998 2000 ارتفاع واضح في عدد المؤسسات التي عرفت إضرابات، حيث انتقل عددها إلى 243 سنة 1998، ثم إلى 284 سنة 1999، وليرتفع إلى 302 سنة 2000.[10]

وقد تواصلت جهود الدولة للبحث عن إيجاد عناصر للتوافق حول مدونة الشغل. وهكذا، ومنذ تعيينه كوزير أول سعى إدريس جطو، الذي عرف عنه أنه كان وراء إخراج العديد من النصوص الاقتصادية ذات المضمون الليبرالي عندما كان وزيرا للتجارة والصناعة، إلى دفع الأطراف للتوافق حول مدونة للشغل تحظى بموافقة أطراف العملية الإنتاجية. بدأت أول عناصر هذه التوجهات بتوقيع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين اتفاق 30 أبريل 2003، ذلك بعد جلسات للحوار الاجتماعي انعقدت على امتداد شهر أبريل لسنة 2003.[11]

وكانت من نتائج هذه المشاورات وصول الأطراف إلى اتفاق حول إصدار مدونة للشغل[12]. ارتكزت بنود هذه المدونة على ما أفرزته المستجدات والممارسة العملية، والاجتهادات القضائية من تطور في تشريع الشغل. تبعا لذلك تضمنت هذه المدونة مقتضيات وضعت في أولوياتها ربط نصوص قانون الشغل بطموحات الدولة في جذب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، وجعل تشريع الشغل في المغرب يتماشى مع المقتضيات التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، وكذا التمسك بالمبادئ الأساسية الواردة في هذه الاتفاقيات؛ مثل حقوق الطفل والمرأة، وصيانة الحقوق والحريات النقابية. وفي نفس الوقت جاءت بتدابير همت ترسيخ ثقافة الحوار بين أطراف الإنتاج، وتعزيز آليات الحوار والتشاور. ومن مستجدات هذا التشريع أنه وضع مجموعة من الآليات لإدارة الخلافات في المقاولة كمجلس المفاوضة الجماعية، ولجنة المقاولة. وأيضا إضفاء طابع المرونة في الإجراءات المتبعة في مجال الشغل والتشغيل، وتبسيط المساطر كأحد العوامل المساعدة لفض النزاعات الجماعية من أجل صيانة حقوق الأطراف المعنية[13].

من خلال الوقوف عند مقتضيات المدونة الجديدة، يتبين أنه بالموازاة مع هدف تقوية الضمانات التشريعية المقدمة للمستثمرين الأجانب في مجال الشغل، فإنها قد وضعت آليات لتطوير حماية الأجير، وضمان استقرار علاقات الشغل[14]. هذا، ويظهر تحليل عناصر المقتضيات الجديدة أن المدونة، وإن تضمنت عدة تجديدات تهدف إلى تنمية المقاولة وتحفيز

مواردها البشرية، والاتجاه نحو خلق ضمانات للمشغلين، من خلال تنظيم الشغل المحدد المدة، وإعادة تهيئة وقت الشغل، وإضفاء مرونة على مساطر تسريح العمال، وإغلاق الوحدات الإنتاجية، وعقلنة أنماط التعويض في حالة التسريح الفردي أو الجماعي، فإنها رتبت عدة التزامات على المشغل، حيث يبدو أنه من شأن تطبيقها أن ترفع تكلفة المقاولة، وتخلق أعباء جديدة على المشغلين. وتتلخص أهم التدابير التي جاءت بها مدونة الشغل لفائدة المأجورين في كونها منحت للأجير، المرتبط بعقد شغل غير محدد المدة، تعويضاً عند فصله بعد قضائه ستة أشهر من الشغل داخل نفس المقاولة، بصرف النظر عن الطريقة التي يتقاضى بها الأجر. كما ألزمت المقاولات التي تشغل مالا يقل عن عشرة أجراء بوضع نظام داخلي لسير المؤسسة أو المقاولة خلال السنتين المواليتين لبداية المشروع. كما فرضت أن تتوفر في أماكن الشغل شروط الوقاية الصحية، ومتطلبات الصحة اللازمة للحفاظ على صحة الأجراء. فبموجب النص الجديد، أصبح واجبا إحداث مصالح طبية مستقلة للشغل بالنسبة للمقاولات الصناعية والتجارية، ومقاولات الصناعة التقليدية، والاستغلاليات الفلاحية والغابوية، التي تشغل ما لا يقل عن خمسين أجيرا، وتلك التي تباشر أعمالا من شأنها أن تعرض الأجراء لأخطار مهنية[15].

القول، إن إصدار مدونة الشغل، يعد في حد ذاته نقلة نوعية في تدبير السياسات الاقتصادية، ويبرز قدرة الدولة على تحقيق التوافقات في القضايا الخلافية. إلا أن ذلك لا يعني وضع نهاية للمشاكل التي يطرحها تشريع الشغل كآلية لجذب الاستثمارات الأجنبية. ذلك أن الواقع يكشف فشل الدولة في إدخال إصلاح مكتمل. فإذا كانت الدولة قد نجحت في إصدار مدونة للشغل، فإن تأخرا شهده إصدار العديد من المراسيم التطبيقية التي نص عليها تشريع الشغل المصادق عليه. وفي سياق هذا الواقع تزداد مطالب كل من طرفي الإنتاج لمراجعة مدونة الشغل، وتفعيل العديد من البنود[16].

فإذا كانت مقتضيات تشريع الشغل آلية ضرورية ينظر إليها المستثمرون، وبالخصوص الأجانب منهم، قبل مباشرة استثماراتهم في دولة ما، فإن تطوير النصوص التشريعية الأخرى المرتبطة بعالم الأعمال يعد آلية أساسية يحكم حركية هذه الاستثمارات.

2. تحديث الإطار القانوني لمجال الأعمال

سجل منذ سنة 1995 توجه السلطات العمومية في المغرب إلى تحديث الإطار التشريعي

للمقاولة الخاصة، وتحسين المناخ التشريعي العام للاقتصاد. وقد حكم هذا التوجه رغبة الدولة في وضع إطار قانوني يضبط عالم الأعمال، واعتماد مقاربات تجعل البنية القانونية المغربية آلية لتشجيع المبادرة الحرة، وعنصرا محفزا للاستثمارات الخاصة[17].

وهم مجال هذه الإصلاحات تطوير المنظومة التشريعية للعلاقات التجارية، وكذا تقوية الترسانة القانونية لحماية الملكية، ومراجعة التشريع المتعلق بالمنافسة.

أ. المنظومة التشريعية للعلاقات التجارية

يفيد تحليل العناصر القانونية للاستثمار، أن التشريع المرتبط بالعلاقات التجارية ذو أهمية بالغة في تشجيع الاستثمارات، وتعكس تدخلات السلطات العمومية، وعي المقررين بأهمية تحديث وتجديد مقتضيات هذه التشريعات كآلية لتحفيز المستثمرين الخواص، وتحسين مناخ الاستثمار. وقد ابتدأت الإصلاحات الهادفة إلى تطوير هذه المنظومة في المغرب بإصدار مدونة التجارة سنة 1996،[18] استهدفت تحديث العلاقات التجارية، وتقوية أمن العقود التجارية. ومما جاءت بها هذه المدونة من تجديدات، المراجعات التي همت وضعية التاجر، وتوسيع مجال الأنشطة التجارية، والالتزامات الناتجة عنه، وتقنين بعض العقود في المجال التجاري، ثم مراجعة الأسس المسطرية التي تضبط معالجة وتصفية المقاولات التي توجد في حالة صعوبة.[19]

وفي سياق هذا التطور، يدخل إصدار قانون شركات المساهمة[20]، الذي جاء باتساق مع رغبة السلطات العمومية في إصدار تشريع تجاري يضع في أولوياته خدمة أهداف الشفافية، وتقوية الإطار المؤسساتي الذي يجعل من القطاع الخاص القاطرة الأساسية للتنمية عبر تقوية حماية المساهمين، وتحسين آليات عمل المقاولة. وكذا جعل التشريع الاقتصادي في هذا المجال أكثر انسجاما مع المتطلبات الجديدة للتنمية الاقتصادية، وضرورات الاندماج في السوق العالمي.[21]

وتحددت أهم التجديدات التي جاء بها قانون شركات المساهمة في أربعة عناصر أساسية، أولا: مراجعة شروط اكتساب الشخصية القانونية. ثانيا: تقوية الحماية القانونية لمساهمي الأقلية. ثالثا: تطوير الأدوات التشريعية التي من شأنها تسهيل هيكلة المقاولات. وأخيرا، تجديد ضوابط حل هذه الشركات، وتوزيع منتوج تصفية الشركة. غير أن هذا النص، وإن حمل تجديدات، وقوى الضمانات التشريعية لسير هذا النمط من الشركات،

فإنه تعرض لانتقادات حادة، وردود فعل متباينة، خاصة من طرف رجال الأعمال. ففي معرض تقييمه للمشروع، ذهب الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إلى أن القانون يتعارض مع إمكانية تطوير هذه الشركات، واعتبره معيقا لتطور المقاولة، بدلا من أن يكون داعما لها، خاصة فيما يتعلق بالجانب المتعلق بتشديد المسؤولية القانونية والجنائية لرؤساء المقاولات[22]، إلى حد تم وصفه بمدونة جنائية مكررة.[23]

وقد هم التطور القانوني أيضا مراجعة قانون باقي الشركات، وتعديل بعض مقتضياته وفق تصور يروم تطوير منظومة التشريع الوطني لهذا النمط من الشركات. تأسيسا على ذلك نص تشريع 1997 على وضع الآليات القانونية لسير الشركات من نشأتها إلى نهايتها، ووضع ميكانيزمات لمراقبة الشركات.

وبدوره عرف التشريع المتعلق بشركات التضامن، وشركات التوصية البسيطة، وشركات التوصية بالأسهم، والشركة ذات المسؤولية المحدودة، وشركات المحاصة[24] تطورا من خلال إصدار تشريع جديد يهدف إلى توحيد وتجميع كل النصوص المتعلقة بهذه الشركات في قانون واحد، بدلا من وجودها في قوانين متعددة. وبموجب هذا التشريع، أصبحت جميع الشركات تكتسب الصفة التجارية بحسب الشكل، وكيفما كان الغرض منها، ماعدا شركة المحاصة التي لا تكتسب الشخصية المعنوية إلا بالتقييد في السجل التجاري.

ب. مراجعة المنظومة التشريعية لحماية الملكية الصناعية والمنافسة

لقد ظل المناخ الاستثماري في المغرب منذ عدة سنوات، يعاني من قصور في مجال حماية الملكية، سواء الصناعية منها أو الفكرية، ويحكمه ثقل القيود المفروضة على المنافسة. ومن أجل تجاوز ثغرات التشريعات السابقة في هذين المجالين، وتقوية آليات تطوير منظومة اقتصاد السوق وحماية المستثمرين، تمت مراجعة الترسانة القانونية لحماية الملكية الصناعية، وكذا الإطار القانوني المنظم لقانون المنافسة والأسعار.

فعلى المستوى الأول، عمدت الدولة إلى مراجعة قانون حماية الملكية الصناعية من خلال إصدار قانون جديد[25]، سعت من خلاله إلى تحديث مقتضيات التشريع السابق في مجال حماية الملكية الصناعية، عبر وضع إطار قانوني يحفز الاستثمار والتقدم التقني. كما

تحكم في هذه المراجعة، الرغبة في الحد من ظاهرة التزييف التي أبان الواقع عن ثقل انعكاساتها السلبية على النسيج الاقتصادي الوطني.[26]

وقد ساعدت عدة متغيرات في إصدار هذه النص. وتتوزع هذه الأخيرة إلى ثلاثة عناصر أساسية: تكمن أولا في الأهمية العملية لهذا النص في تحفيز الاستثمارات الأجنبية. إذ يتضح أن هناك ترابطا إيجابيا بين حماية الملكية عموما، سواء الصناعية أو الفكرية، وارتفاع وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية.[27] ويتجلى المتغير الثاني في تقادم القوانين المطبقة في هذا الميدان، والتي ظلت تخضع لظهير 23 يونيو 1916، ولمقتضيات قانون 4 أكتوبر 1938 بالنسبة لمنطقة طنجة. ويتحدد المتغير الثالث في سعي المغرب لتنفيذ الالتزامات الدولية، وبالأساس الاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة، والذي ألزم الدول الموقعة على هذه الاتفاقية تعديل تشريعاتها المنظمة للملكية الفكرية، بما فيها الملكية الصناعية، لتتلاءم وتوجهات المنظمة الهادفة إلى تقوية ممارسات حماية المبادرة الخاصة.[28]

وشمل تطور البنية التشريعية لمجال الأعمال في المغرب إقرار قانون رقم 06.99 الذي يتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، والذي نسخ القانون رقم 08.71 المؤرخ في 12 أكتوبر 1971 المتعلق بتنظيم ومراقبة الأسعار[29]. وقد قدم هذا النص من طرف المسؤولين الحكوميين كإطار ملح واستعجالي لتنظيم المنافسة لفائدة المستثمرين المغاربة والأجانب، وكآلية لتنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب المعبر عنها أساسا في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وكذا في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.[30]

ارتكزت مضامين هذا القانون، الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 6 يوليوز 2001، على التحرير التدريجي للأسعار وتقوية قواعد المنافسة، واستهدف منه أيضا تحقيق العدالة الاجتماعية للحفاظ على السير السليم لآليات العرض والطلب.[31] وفقا لذلك، نص التشريع الجديد على وضع قواعد لحماية المنافسة، والدفع بليبرالية الاقتصاد بأن يتم تحديد أثمان المواد والخدمات بشكل حر عن طريق قواعد العرض والطلب. وتماشيا مع هذه الفلسفة، تم النص على حظر كل الأعمال، أو الاتفاقيات، أو التحالفات الصريحة أو الضمنية التي تهدف إلى عرقلة المنافسة، أو الحد منها، أو تحريف سيرها في السوق.

لكن النص لم يجعل مبدأ حرية الأسعار مطلقا، بل قيده باستثناءين يعطيان للإدارة الحق في التدخل لتحديد الأسعار، بحيث تكون هذه التدخلات إما لأسباب بنيوية، عندما تكون

المنافسة محدودة أو منعدمة، أو إما في إطار احتكار فعلي كما هو الحال في ميدان توزيع الماء والكهرباء، أو احتكار قانوني بموجب مقتضيات تشريعية أو تنظيمية تفرضها المصلحة العامة، كالنقل أو المواد المدعمة مثل السكر، والدقيق، والزيت، أو لأسباب ظرفية تنتج عن انخفاض أو ارتفاع مهول في الأسعار دون مبرر اقتصادي ككارثة عامة، أو وضعية غير عادية في السوق أو قطاع معين.

كما نص القانون على الحد من حالات التركيز، والتي تنتج عن كل عقد يهدف إلى تحويل ملكية منشأة أو الانتفاع بمجموع أو بعض حقوقها والتزاماتها، أو عندما يكون الغرض منها تمكين منشأة من ممارسة نفوذ حاسم على مؤسسة أو أكثر، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أو يفضي إلى المس بالمنافسة، أو خلق أو تعزيز وضع مهيمن. وقد وضع القانون شرطين لمراقبة مشاريع تمركز المقاولات، ذلك عند إمكانية حصول المساس بالمنافسة، أو في حالة السيطرة على أكثر من 40٪ من قطاع أو سوق بأكمله.

ولضمان تطبيق مقتضيات هذا القانون، تم النص على إنشاء مجلس للمنافسة، أنيط به إبداء الآراء أو تقديم الاستشارات أو التوصيات فيما يتعلق بالممارسات المنافية لقواعد المنافسة، وعمليات التركيز الاقتصادي. وخوله النص أيضا، بأن يضطلع بدور المصالحة بين أطراف السوق، والنظر في النصوص التنظيمية المرتبطة بمجال المنافسة الاقتصادية، وتحديد أثمان بعض القطاعات التي تعود للدولة. ولذلك، فإنه بموجب هذا التشريع يتعين استشارة مجلس المنافسة من طرف الحكومة، حول مشاريع القوانين أو النصوص التنظيمية التي لها أثر مباشر على تقييد المنافسة، وقبل تقنين الأسعار في القطاعات التي تفرض فيها حواجز هيكلية تمس بقواعد المنافسة. إلا أن المشرع حصر مجالات تدخل هذه المؤسسة في إبداء رأيها حول الشكايات التي تحال عليه بناء على طلب الأطراف المعنية. إذ لا يمكنه النظر في قضية معينة بناء على تقديره الخاص.[32]

لقد أثر هذا الوضع على فعالية المجلس، وقيد مجال تدخله. فالملاحظ أن حضور مجلس المنافسة في تدبير الفضاء الاقتصادي الوطني يبدو منعدما.[33] فرغم مرور ما يزيد عن ست سنوات على إحداثه، يتبين استمرار غياب الإرادة لدى السلطات العمومية لتفعيل دوره في المشهد المؤسساتي الوطني، وهو ما جعل أحد أعضاء المجلس يلخص وضعية المجلس بالقول بكونها مجرد مؤسسة شبح.[34]

يبين الواقع الحالي إذن، أن الحدود التي تؤثر في أداء مجلس المنافسة عديدة يترابط فيها ما هو تقني بما هو سياسي. وتتمثل المعيقات التقنية أساسا في انحصار اختصاصه، وحدود استقلاليته عن الحكومة، ومحدودية الجهات التي تحيل إليه. أما على المستوى السياسي، فترتبط بغياب الإرادة السياسية الجادة لتفعيله. وتوضح الممارسة أن الدولة ليست لها الرغبة حاليا في تفعيل دور هذه المؤسسة، فكثير من الحالات أظهرت تجاهل الدولة لها، وانفراد الجهاز الحكومي بتدبير القضايا الاقتصادية المطروحة، والتي تدخل في اختصاص هذا المجلس. من ذلك نذكر أن معالجة عناصر الخلاف بين مجموعتي صافولا وشركة لوسيور، في مجال قطاع الزيوت، تم من طرف الحكومة وبناء على قرار من طرف الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة، وغيب دور مجلس المنافسة[35]. وبذلك، يبرز أنه ليس هناك رغبة للحكومة في تطوير مجلس المنافسة، وتكريسه كفاعل رئيسي في المشهد الوطني المغربي، وتحفيزه لأن يضطلع بنفس الأدوار التي تقوم بها مؤسسات أخرى، من قبيل الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات، وهيئة الاتصال السمعي البصري. وهو معطى من شأن تكراره أن يعيق فعالية قانون المنافسة والأسعار، ويقوي التردد والريبة لدى المستثمرين، وما يعنيه ذلك من تقييد ضمانات الحرية الاقتصادية[36].

مما لا شك فيه، أن ما أدخلته الدولة من تعديلات على التشريعات المرتبطة بالمادة الاقتصادية، يعد عنصرا هاما في تقنين الفضاء الاقتصادي الوطني. إلا أن تطورات الممارسة وتقييم تجربة النصوص التشريعية المرتبطة بعالم الأعمال، منذ دخولها حيز التنفيذ، أبرز أننا أمام مشروع إصلاح اقتصادي غير مكتمل، وأن ما اتخذ من تدابير ليس من شأنه، في جوانب كثيرة، تقوية النشاط الاقتصادي.

وتتحدد مظاهر هذا الوضع في جانبين رئيسيين: يتمثل الجانب الأول في استمرار صعوبة تكريس الضمانات التي تؤطرها النصوص في المادة الاقتصادية. إذ أن الممارسات الاقتصادية للسلطات العمومية تتنافى، في جوانب كثيرة، مع العديد من المقتضيات التشريعية. هذا الأمر يفرض وضع تفكير جديد يتجاوز وضع النصوص، بل البحث عن حسن تطبيقها وفرضها على كل الفاعلين الاقتصاديين، سواء المحليين أم الأجانب، مهما اختلف ثقل علاقاتهم وروابطهم داخل الدولة.

والجانب الثاني في هذا الواقع، يفيد أن التطور المسجل في التشريع المغربي المنظم لمحيط المقاولة، وإن مكن المغرب من وضع تشريع في قانون الأعمال يراعي في مضامينه الأساسية

المعايير الدولية، فإن الممارسة أفرزت العديد من الفراغات، وأن كثيرا من بنود هذه التشريعات أصبحت لا تتلاءم وواقع حركية الاقتصاد المغربي. وهو ما يدعو إلى التفكير في تطوير التشريع الاقتصادي بما يتجاوب والحركية التي يعرفها الاقتصاد، ويترابط مع تطورات الاجتهادات القضائية في المادة التجارية. ذلك أن أي مقتضى ليس أداة مستقلة، وإنما يطبق في سياق معين وفي ظل سلوكيات معينة، وهو ما يبين أنه من الصعب نقل مقتضى أجنبي، تطور في بلدان أجنبية وتحكمت فيه ممارسة معينة ومحاولة تطبيقه على المغرب.

وإذا كان التشريع الوطني في المادة الاقتصادية ذا أهمية بالغة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية، وتقوية عناصر المناخ الاستثماري، فإن فعاليته تفترض توسيع الضمانات القانونية المقدمة للمستثمرين الأجانب. وتحقيقا لهذه التوجهات، شهد سلوك الدولة نزوعا نحو توسيع المجال الاتفاقي في قطاع الاستثمارات.

ثانيا: توسيع المجال الاتفاقي في قطاع الاستثمارات

لا تقتصر الجوانب المرتبطة بالمناخ التشريعي لبلدان الاستقبال على التشريعات الداخلية، بل ترتبط أيضا بالاتفاقيات المرتبطة بالاستثمار، والموقعة بين مستثمر بلد ما والدولة التي يرغب الاستثمار فيها. فبالنظر لطبيعة العلاقات التي يمكن أن تفرزها الاستثمارات الأجنبية، وبحكم تواجد عنصرين، دولة الاستقبال والمستثمرين، سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو مؤسسات استثمارية، يبدو من الركائز الأساسية لتحسين مناخ الاستثمار في بلدان الاستقبال تمكين المستثمرين من الضمانات القانونية لحماية استثماراتهم. إذ لم يعد ضمان الاستثمار الأجنبي وتشجيعه يقتصر على القوانين الوطنية، بل يشمل المجال الاتفاقي[37].

والمغرب ليس بمعزل عن هذا الواقع. فعلى امتداد سنوات ما بعد الاستقلال، وقعت الدولة مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف أريد منها حماية المستثمرين الأجانب مع الأطراف الموقعة وخلق الثقة لديهم.

ستعرض هذه النقطة توجه المغرب لتوسيع آليات التعاون الدولي لتشجيع الاستثمار، وتقوية الضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب. وتتوزع دراسة ذلك إلى عنصرين، يتناول العنصر الأول واقع الجانب الاتفاقي الثنائي للمغرب في المادة الاستثمارية. ليتوقف العنصر الثاني، عند تطور انخراط المغرب في الاتفاقيات الدولية للاستثمار.

1. توسيع إطار الاتفاقيات الثنائية

شهدت فترة ما بعد سنة 1990 نزوع المغرب نحو توسيع قاعدة الاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمار، والحد من الازدواج الضريبي. ويؤشر هذا الاتجاه على تنامي الضمانات التي يقدمها المغرب للمستثمرين الأجانب.

أ. اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية

لقد أبان الواقع الحالي عن الأهمية العملية للاتفاقيات الثنائية في تحفيز الاستثمارات الخارجية. إذ يؤدي وجود مثل هذه الاتفاقيات دورا هاما في نمو الاستثمارات الخارجية بين البلدان الموقعة، بما يوفره من الضمانات التي تقدمها لمستثمري البلدين، وتقنين جوانب حل النزاعات الناشئة عن مباشرة العملية الاستثمارية.

يؤشر تطور الممارسة المغربية على نزوع نحو توسيع اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات الدولية، فإلى غاية شتنبر 2006 وقع المغرب خمسة وأربعين اتفاقية لتشجيع الاستثمار، وقع ثمانية وثلاثون منها خلال فترة ما بعد سنة 1990. وهي اتفاقيات تعبر عن تطور البنية الاتفاقية للمغرب في هذا المجال. وتتوزع هذه الاتفاقيات على اتفاقيتين تم توقيعهما مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وأربع اتفاقيات مع بلدان في القارة الأمريكية، خمسة اتفاقيات مع بلدان آسيوية، خمسة عشر اتفاقية مع بلدان عربية، وأخيرا ثمانية عشر اتفاقية مع دول أروبية (الجدول رقم 10).

إن هذه البيانات تظهر مجموعة من الملاحظات، يمكن تلخيصها في عنصرين أساسين: في جانب أول يبرز ترابط المغرب في اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات مع معظم الدول الكبرى المصدرة للاستثمارات الأجنبية. فباستثناء اليابان، وقع المغرب اتفاقيات في هذا الباب مع المحورين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي. ويتعلق الأمر ببلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. غير أن أهمية هذا الترابط لا تخفي ضعف المستوى الاتفاقي للمغرب مع الاقتصاديات الصاعدة، والتي بدأت تحقق مكاسب كبرى في خريطة الاقتصاد العالمي، من ذلك بلدان المكسيك، البرازيل، وجنوب إفريقيا.

وفي الجانب الثاني يبدو أن المغرب يبقى أقل ارتباطا ببلدان الجنوب، خاصة في القارة الإفريقية[38]. فعلى هذا المستوى يتبين ضعف مستوى العلاقات الثنائية للمغرب مع البلدان الرئيسية في هذه القارة[39]. إن هذا الضعف لا يمكن عزله عن طبيعة حضور المغرب في القارة

الإفريقية وعلاقاته مع العديد من البلدان منذ انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1981 عقب اعترافها بالبوليساريو، وكامتداد لمواقف تلك البلدان من النزاع حول الصحراء المغربية40. هذا المعطى الأخير يؤثر على العلاقة بين المغرب والجزائر، فبالرغم من علاقات الجوار، وإيمان الطرفين بأهمية التعاون الاقتصادي بينهما، فإن الرغبة في تطوير التعاون الاقتصادي تظل مغيبة، وما عدم توقيع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات إلا دليلا على ذلك.

جدول رقم 10: لائحة اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات الموقعة من طرف المغرب

الدول	تاريخ التوقيع	دخول حيز التنفيذ
القارة الأوروبية		
ألمانيا	1961-08-31	1968-01-21
النمسا	1992-11-02	1995-01-04
بلغاريا	1996-05-22	
إسبانيا	1997-12-11	
فرنسا	1996-01-13	1999-06-01
بريطانيا	1990-10-30	
اليونان	1994-02-16	
هنغاريا	1991-12-12	2000-02-03
إيطاليا	1990-07-18	
هولندا	1971-12-23	1978-07-27
بولونيا	1994-10-24	1999-07-03
البرتغال	1988-01-18	1995-03-22
رومانيا	1994-01-28	2000-02-03
السويد	1990-09-26	
سويسرا	1985-12-17	1991-04-12
جمهورية التشيك	2001-06-11	
تركيا	1997-04-08	
بلجيكا وليكسمبورغ	1999-04-14	
الدول العربية		
السعودية	1989-12-02	
البحرين	2000-04-04	

الإمارات العربية المتحدة	1999-02-09	
مصر	1997-05-14	1998-06-27
الكويت	1999-02-16	
لبنان	1997-07-03	2000-01-10
ليبيا	1984-01-26	1993-09-18
موريتانيا	2000-06-13	
عمان	2001-05-08	
قطر	1999-02-20	
السودان	1999-02-23	
سوريا	2001-10-23	
تونس	1994-01-28	1999-04-01
الأردن	1998-06-16	2000-02-07
اليمن	1997-02-24	
القارة الأمريكية		
الأرجنتين	1996-06-13	
السلفادور	1999-04-21	
كندا	1974-03-12	
الو.م.أ	1985-07-22	1991-05-29
القارة الآسيوية		
الصين	1995-03-27	1999-11-27
كوريا الجنوبية	1999-01-27	
الهند	1999-02-13	
أندونيسيا	1997-03-14	
باكستان	2001-04-16	
القارة الإفريقية		
الغابون	1999-06-03	
تشاد	1997-12-04	

المصدر: CNUCED, Examen de la politique de l'investissement : Maroc, version préliminaire 29 janvier 2007, pp. 115-116

إلى جانب توسيع اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات، عمدت الدولة في المغرب إلى تنويع اتفاقيات عدم الازدواج الضريبي.

ب. اتفاقيات عدم الازدواج الضريبي

تقتضي السيادة الوطنية أن تتمتع الدولة بفرض الضرائب داخل ترابها الوطني على كل العمليات الخاضعة للتضريب بموجب القوانين الوطنية، وتحظى بهذا الحق سواء على مواطنيها، أو على الأجانب المقيمين على ترابها الإقليمي. غير أن الواقع الحالي للترابط الاقتصادي، وتنامي رغبة الدول في تحفيز الاستثمارات الخارجية على الاستقرار على ترابها الإقليمي، وتقوية المبادلات التجارية مع دول المعمور، دفع بمجمل الدول إلى وضع آليات تحد من إخضاع الملزم إلى عدة ضرائب وفي بلدان مختلفة، في إطار ما يصطلح عليه بالازدواج الضريبي. وقد أدى هذا الواقع إلى توسيع المنظومة الاتفاقية التي تعتمدها الدول لتفادي الازدواج الضريبي[41].

فجوهر معاهدات عدم الازدواج الضريبي يراد منها، حذف التضريب المزدوج، والحد من التهرب الضريبي، وحماية الملزمين بفضل وضع قواعد واضحة تضمن معالجة ضريبية عادلة تتأسس على عدم التمييز. وأخيرا تشجيع استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتنمية الأنشطة التجارية والصناعية والمالية بين الدول[42].

وقد سار المغرب بدوره في هذا الاتجاه، إذ يلاحظ أن الدولة وسعت من شبكة الاتفاقيات التي تحد من الازدواج الضريبي، فإلى غاية نهاية 2006 وقع المغرب اتفاقيات مع 53 بلدا. تتوزع هذه الاتفاقيات بين سبعة وعشرين اتفاقية تم توقيعها مع دول أوروبية، اثنا عشرة اتفاقية مع بلدان عربية، أربع اتفاقيات مع بلدان إفريقية، تسع اتفاقيات مع بلدان أسيوية، واتفاقيتين مع بلدين في القارة الأمريكية (الجدول رقم 11).

وكما هو الأمر بالنسبة لإستراتيجية التعاون للمغرب في اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات يتضح أن المغرب يبقى أكثر ارتباطا مع بلدان الاتحاد الأوروبية الرئيسية، والتي يحقق مستوى العلاقات التجارية معها مكاسب هامة. إضافة إلى ذلك، يلاحظ أن، كل البلدان الرئيسة في قائمة جنسية المستثمرين في المغرب، يرتبط معها باتفاقيات عدم الازدواج الضريبي. لكن مقابل ذلك، يظل تعاون المغرب مع بلدان الجنوب ضعيفا، إذ تنعدم علاقاته في هذا الباب مع بلدان أمريكا الجنوبية. وتبقى علاقاته مع البلدان الآسيوية وبلدان القارة الإفريقية ضعيفا. وهو واقع يفيد محدودية العلاقات الاتفاقية للمغرب في المجال الاستثماري.

جدول رقم 11: الدول التي وقع معها المغرب معاهدات عدم الازدواج الضريبي

الدول	تاريخ التوقيع	دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
القارة الأوروبية		
السويد	1961-03-30	1961-08-21
فرنسا	1970-05-29	1971-12-01
بلجيكا	1972-05-04	1975-03-05
النرويج	1972-05-05	1975-12-18
إيطاليا	1972-06-07 بروتوكول إضافي في 1979-05-28	1983-08-10 1983-08-10
ألمانيا	1972-06-07	1974-10-08
فنلندا	1973-06-25	1980-02-01
إسبانيا	1978-07-10	1985-05-16
هولندا	1977-08-12	1987-06-10
للكسمبورغ	1980-12-19	1984-02-16
بريطانيا	1981-09-08	1990-11-29
رومانيا	1981-09-11 التوقيع بالأحرف الأولى على المراجعة في 09-05-1997	1987-08-30
الدانمارك	1984-05-08	1992-01-01
سويسرا	1993-03-31	1995-07-27
هنغاريا	1991-12-12	2000-08-20
بولونيا	1994-10-24	1996-08-22
تشيكولوفاكيا	1984-06-27	
بلغاريا	1996-05-22	1999-12-06
البرتغال	1997-09-29	1999-12-06
روسيا	1997-09-04	2000-06-27
جمهورية التشيك	2001-06-11	
مالطا	2001-10-26	
تركيا	التوقيع بالأحرف الأولى في 2000-09-07	
النمسا	2002-02-27	

كرواتيا	التوقيع بالأحرف الأولى في 2002-07-10	
اليونان	التوقيع بالأحرف الأولى في 2002-09-26	
أوكرانيا	التوقيع بالأحرف الأولى في 2003-05-29	1975-03-05
الدول العربية		
تونس	1972-06-07	1974-10-08
ليبيا	1973-06-25	1980-02-01
مصر	1978-07-10	1985-05-16
الجزائر	1977-08-12	1987-06-10
اتحاد المغرب العربي	1980-12-19	1984-02-16
الإمارات العربية المتحدة	1981-09-08	1990-11-29
البحرين	2000-04-07	2001-02-10
قطر	التوقيع بالأحرف الأولى في 1997-03-19	
لبنان	2001-10-20	
الكويت	2002-06-15	
السودان	التوقيع بالأحرف الأولى في 2003-04-23	
عمان	2002-01-16	
سوريا	التوقيع بالأحرف الأولى في 2003-03-15	
القارة الآسيوية		
الصين	2002-08-27	
الهند	1998-10-30	2000-02-20
كوريا الجنوبية	1999-01-27	2000-06-16
ماليزيا	2001-07-02	
أندونيسيا	التوقيع بالأحرف الأولى في 1997-08-29	
باكستان	التوقيع بالأحرف الأولى في 2000-10-19	

التايلاند	التوقيع بالأحرف الأولى في 2003-03-13
سنغافورة	2002-06-13
إفريقيا جنوب الصحراء	
الغابون	1999-06-03

المصدر: CNUCED, Examen de la politique de l'investissement : Maroc, version préliminaire 29 janvier 2007, pp. 117-119

لا يقتصر مجال حماية الاستثمارات الأجنبية على الجانب الثنائي، بل يتعداه لتبدو من خلال أهمية انخراط بلدان عدة في إطار اتفاقيات جماعية، ويشير التطور الحالي إلى أن تنامي الوعي بأهمية هذه الاتفاقيات في توسيع ضمانات الاستثمار لم يترجم بشكل جدي إلى واقع ملموس.

2. توسيع التعاون متعدد الأطراف في مجال الاستثمار الأجنبي

يعتبر التعاون متعدد الأطراف في مجال الاستثمار الأجنبي ذا أهمية بالغة. إذ يعد وجود مثل هذه الاتفاقيات ضمانة قوية بالنسبة للمستثمرين الأجانب، ومرجعية أساسية تجعلهم في منأى عن التخوفات التي يمكن أن تفرزها القرارات الحكومية. تتجلى أهمية هذا التوجه في كون أن مقتضيات هذه الاتفاقيات تضمن قواعد لحماية الاستثمار. كما توضح آليات حل المنازعات بين الدول المتعاقدة والمستثمر، وتمكنهم أيضا من تحويل أصل الاستثمار وعائده.

ولعل هذا الدور الذي تضطلع به الاتفاقيات الجماعية كان سببا رئيسيا في توسعها، وازدياد مطلب بلدان المعمور، والمنظمات الدولية، في وضع اتفاقية جماعية للاستثمار الأجنبي تضمن نظاما قانونيا يضع آليات تدبير هذا النمط من الاستثمار، ويؤسس لقواعد تدبيره من حيث معاملة المستثمرين وحمايتهم، وطرق تسوية المنازعات التي تحدث بينهم وبين دول الاستقبال.

ويعود الاهتمام بالأهمية العملية لوضع اتفاقيات جماعية للاستثمار إلى عقود عدة. وتشكل اتفاقية هافانا لسنة 1948 أول اتفاقية دولية جماعية للاستثمار الأجنبي التي تم توقيعها. هذه الاتفاقية لم تدخل حيز الوجود بسبب عدم تصديق الدول عليها.[43]

ومنذ ذلك التاريخ، برز اهتمام الدول بإعداد اتفاقية دولية جماعية تنظم الاستثمار الأجنبي، تعددت المحاولات وتنوعت الجهات التي اضطلعت بها. هذه الجهود باءت بالفشل. إذ لا يبدو أن هناك توافقا عالميا، حتى بين المكونات الرئيسية للاقتصاد العالمي، لوضع إطار اتفاقي جماعي يؤطر تدفقات الاستثمارات الأجنبية. وأبلغ مثال على ذلك مشروع الاتفاقية الدولية للاستثمار الذي تم وضعه من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1995. هذه الاتفاقية شهدت نقاشا وتجاذبا بين محورين: بين اتجاه مؤيد كان يرى أن من شأن تطبيق مضامين هذه الاتفاقية أن يشكل آلية لتقوية التعاون الاستثماري، والدفع بالحرية الاقتصادية.[44] واتجاه معارض، يتشكل بالخصوص من مناوئي العولمة كانت مواقفهم تنطلق من أن مضامين هذه الاتفاقية تخدم مصالح الدول الليبرالية الكبرى التي تسعى إلى فرض اختيارات الشركات متعددة الجنسيات على حساب المصالح الوطنية[45]، في توجه يؤشر على الانتقال من المبدأ الديمقراطي الذي يجعل الشعوب تقرر بنفسها، إلى منح المستثمرين حق تقرير شؤون الشعوب، وبما يمكنهم من السيطرة على ثروات العالم.[46]

أما بالنسبة للمغرب، فإنه لم يتوان في الانخراط في العديد من الاتفاقيات متعددة الأطراف للاستثمار، بحيث صادقت السلطات العمومية على العديد من الاتفاقيات الجماعية التي تؤطر العلاقة الاستثمارية بين دولة الاستقبال والمستثمرين. عموما فإن أهم الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي وقع عليها المغرب: معاهدة واشنطن التي أنشأ بموجبها المركز الدولي لتوسيع النزاعات المتعلقة بين الدولة المستقبلة ورعايا الدولة الأخرى المتعاقدة (CIRDI)، والتي صادق عليها في 10 يونيو 1967. المعاهدة التي أنشأت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التي صادق عليها في 17 دجنبر 1976. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لسنة 1980 والتي أريد منها تشجيع الاستثمارات البينية العربية. وانضم المغرب أيضا في 16 شتنبر 1996 إلى الاتفاقية الدولية التي أنشأت بموجبها الوكالة الدولية المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات AMGI بموجب معاهدة سيول في 11 أكتوبر 1985. انحصرت مضامين هذه الاتفاقية في تأمين المستثمرين الأجانب من كل خسارة غير تجارية تصادفهم عند مباشرة مشاريعهم الاستثمارية حال خطر عدم النقل، أو الخسارات التي يمكن أن تترتب عن قرار حكومي يحرم المستثمر الأجنبي من حقوقه وامتيازاته من قبيل نزع الملكية أو التأميم، إضافة إلى المخاطر المرتبطة بالنزاعات العسكرية والأحداث المدنية.[47]

وكخلاصة لتطور جهود الدولة لتحديث الإطار القانوني للمقاولات، وتقوية المجال الاتفاقي في المادة الاستثمارية، يمكن القول إن التدابير المتخذة بشكل عام تسير في اتجاه وضع شروط لجذب الاستثمارات الأجنبية. كما يتضح بأن حماية هذه الاستثمارات يشكل أولوية رئيسية في أجندة الدولة. غير أن ذلك لا يعني أن الدولة أسست الإطار الملائم لنجاح هذه التوجه، فالواقع يبين أن الجهود التي تنتظرها في هذا المجال تبقى عديدة، وتحتاج إلى إرادة قوية لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية.

وبالإضافة إلى الآليات القانونية، يظهر أن من التطورات الرئيسية التي عرفها مناخ الاستثمار في المغرب، تنامي الجهود التي باشرتها الدولة لإصلاح الجهازين الإداري والقضائي، بحيث سعت لتحسين أداء هذين الجهازين ليواكبا التطور الحاصل في الاقتصاد.

المطلب الثاني: تحديث الإطار المؤسساتي

يبدو من خلال استعراض أسس السياسات العمومية، نزوع الدولة إلى تحديث تدخلاتها في المجالين الإداري والقضائي، على أمل أن تقود تلك الإصلاحات إلى تحفيز المستثمرين الأجانب. يتوزع تحليل جهود الدولة في هذا الباب إلى نقطتين: تتعرض النقطة الأولى للإصلاحات التي باشرتها الدولة في المجال الإداري لتسهيل تدفق الاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية. على أن تتطرق النقطة الثانية لجوانب تطوير المنظومة القضائية في المغرب، خاصة في المادة التجارية.

أولا: تحسن في جودة الخدمات الإدارية المقدمة للاستثمار

تظهر التحولات الاقتصادية المتنامية، أن الإصلاح الإداري، وتحسين جودة الخدمات التي يقدمها، تشكل أحد المرتكزات الأساسية لأي مشروع تنموي. وفي مقابل ذلك تبدو عدم فعالية هذا الجهاز كسبب مركزي لعجز الدول النامية عن تجاوز تخلفها الاقتصادي، وعدم النجاح في تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

ورغبة من المقررين المغاربة في تحديث أداء الجهاز الإداري، باشرت الدولة مجموعة من الإصلاحات في المجال الإداري. ومن الأولويات الرئيسية التي حددت هذه التوجهات، تطوير سير التدبير الإداري للاستثمار، وتجاوز النظرة إلى الإدارة المغربية كأحد المعيقات الأساسية للاستثمار عبر دفع هذا الجهاز ليكون في خدمة الاستثمار.

تتناول هذه النقطة بالتحليل الجهود التي قامت بها الدولة للحد من الآثار السلبية للمنظومة الإدارية المرتبطة بالاستثمار، وتطوير آليات عملها. ويمكن تلخيص هذه الجهود في نقطتين: تقف النقطة الأولى عند الجوانب التي باشرتها السلطات العمومية لإصلاح وتحسين أداء الجهاز الإداري كآلية للمساهمة في جذب الاستثمارات الخاصة، وتتعرض النقطة الثانية لتدخلات الدولة في اتجاه الدفع بلامركزية الاستثمار.

1. انخراط الإدارة في المجال الاستثماري

تبرز الممارسة في المغرب، أن عدم فعالية الجهاز الإداري تبدو أحد عناصر العجز الرئيسية للتقدم الاقتصادي، وإكراها يحول دون الإجابة عن المتطلبات الاجتماعية. ففي مقابل التطور الذي عرفه الحقل الاقتصادي على امتداد عقدي الثمانينيات والتسعينيات ظل أداء هذا الجهاز لا يتماشى وانتظارات الفاعلين الاقتصاديين، ولا يتجاوب مع توصيات المؤسسات المالية الدولية.

وقد تجلت أبرز الانتقادات التي توجه للإدارة المغربية في سيادة ظاهرة البيروقراطية، وتعدد الإجراءات التي يتعين على المستثمرين إتباعها للحصول على التراخيص التي تمكنهم من مباشرة مشاريعهم، إضافة إلى تعدد المخاطبين ومركزية القرار الإداري، فالمستثمر الأجنبي كان يواجه منذ دخوله إلى المغرب عدة معيقات إدارية تقود إلى عرقلة إنجاز المشروع، وأحيانا تعطيله، حيث يصطدم المستثمرون بكثرة الترخيصات المطلوبة، وما يرتبه ذلك من تأخر انطلاق مشاريعهم الاستثمارية وتعثرها. وقد أبرزت إحدى الدراسات في نهاية عقد التسعينيات حول تنافسية المقاولات في المغرب، أنه كان يتعين على المستثمرين الراغبين في الاستثمار في الاقتصاد الوطني الحصول على ثلاثة عشر ترخيصا لفتح مقاولة، مقابل عشرة تراخيص في الهند، ستة تراخيص في الصين و ثلاثة في تايلاند، وهو ما يتطلب أجل سبعة وخمسين يوما في المغرب لانطلاق المشروع، مقابل ثلاثين يوما في الصين وتايلاند على سبيل المثال.[48]

هذا الوضع أثر سلبا على مناخ الاستثمار في المغرب. هكذا، وفي معرض تحليله لآفاق وعوائق تنمية القطاع الخاص خلص تحقيق للبنك العالمي أنجز سنة 1998، إلى أن رؤساء المقاولات التي تشغل أكثر من خمسة عمال، يرون أن المساطير الإدارية تعد من العوائق الأساسية التي تصادف المستثمرين، وأن سلوك الإدارة يبقى العامل الأكثر صعوبة الذي

تواجه المقاولات حاليا، سواء تعلق الأمر بالإدارة الضريبية، والمساطر القضائية أو تأخر أداء المنظمات العمومية.[49]

أمام هذا الوضع، ونتيجة للتقدم الذي حققته العديد من البلدان النامية في تحسين دور الإدارة في جذب الاستثمارات الخاصة، أضحى تحديث الإدارة المغربية، وتبسيط الإجراءات التي يتعين على المستثمرين نهجها مسألة مركزية. إذ فرضت النظرة الجديدة التي أصبحت تحكم التحولات الاقتصادية والاجتماعية على الدولة وضع تصور جديد للإدارة، يتحول معه هذا الجهاز ليس فقط إلى مجرد أداة للسلطة والمراقبة السياسية، وإنما كضرورة اقتصادية يتعين أن تعتمد على بنيات تدبيرية جديدة تواكب تحولات الاقتصاد العالمي، وتقود إلى نقل الإدارة المغربية من نمط إداري يطبعه التسيير التقليدي، إلى نمط تسيير جديد يستعمل آليات التدبير الحديث.[50]

ويقترن هذا التطور بتصورات المؤسسات المالية الدولية للإصلاح الاقتصادي، فلقد أصبحت هذه المؤسسات تعرض في توصياتها وخلاصاتها أنه يتعين على الدول النامية، أن تحسن الأداء الإداري لكي تتمكن من الانخراط في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من المزايا التي يقدمها. وتعترف العديد من الدراسات بأن تقوية الأسس الاستثمارية للدولة يتطلب إصلاحا جذريا للبنيات الإدارية، والقواعد المنظمة لها، وتحديثا للسلوك الإداري.

لقد أدت هذه المتغيرات بالدولة المغربية إلى السعي لإصلاح المنظومة الإدارية للاستثمار، ومراجعة أنماط تدبير الإدارة المغربية، وفق تصور يهدف إلى تجاوز اعتبار علاقة الإدارة بالمستثمر علاقة تقنية ومسطرية. بل النظر إلى الإدارة، باعتبارها الوسيط بين الدولة والمستثمر، وآلية مركزية لتحفيز الاستثمار، والترويج للمنتوج المغربي داخليا وخارجيا. وقد تم تدشين هذه التوجهات الرامية إلى تجاوز المعيقات الإدارية للاستثمار بالرسالة الملكية لـ 14 يونيو 1989 الموجهة للوزير الأول.[51]

عكست مضامين هذه الرسالة عناصر التحول في التفكير الاقتصادي للدولة، الهادف إلى التقليص من أجل الترخيص ببدء المشاريع الاستثمارية، والدعوة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية للمستثمرين. فقد حملت هذه الرسالة دعوة للحكومة إلى الدفع بتقليص آجال دراسة ملفات الاستثمار، وجعل الإدارة تحترم التزاماتها في الإجابة عن طلبات المستثمرين، بحيث تكون ملزمة بالنظر في الملفات الاستثمارية خلال أجل شهرين، وأن تعلل رفضها في حالة عدم قبول الملف في الأجل، وإلا اعتبر الملف مقبولا بعد انقضاء الشهرين.[52]

تأكيدا لهذا التوجه الإصلاحي الهادف إلى إعطاء مقاربة جديدة لتدخلات الإدارة المغربية، شكلت الرسالة الملكية لـ 11 يونيو 1993 الموجهة للوزير الأول، منعطفا هاما في إرادة الفاعل المركزي في النظام السياسي المغربي في تقوية الإصلاح الاقتصادي، وتأكيد ترابط الإصلاح السياسي والاقتصادي. فبموجب هذه الرسالة تم تحديد أولوية العمل الحكومي من خلال أربع أسبقيات: إصلاح شامل لنظام تشجيع الاستثمار، وتحرير سياسة تمويل الاقتصاد، والدعوة لمواصلة حثيثة لبرنامج الخوصصة، وترسيخ سلطة القانون في ميدان الأعمال.

كان لهذا التطور في خطاب الدولة انعكاسا على الممارسة. فلقد عمدت السلطات العمومية سنة 1995 إلى إصدار قانون إطار بمثابة ميثاق للاستثمارات، كآلية لتحديد تدخل الدولة لإنعاش وتنمية الاستثمارات، خلال فترة العشر السنوات الموالية لخروجه حيز التنفيذ[53]، وإلى تجاوز السلبيات التي أفرزها التطبيق الفعلي لقوانين الاستثمار التي عرفها المغرب منذ الاستقلال.[54] كما حمل هذا النص آليات أرادت من خلالها السلطات العمومية الدفع إلى خلق جو من التنافس السليم بين الفاعلين الاقتصاديين، وإضفاء طابع الشفافية والثقة في علاقة هؤلاء المتعاملين مع الإدارة، لإنعاش المبادرة الخاصة والمنافسة في جلب الاستثمار الأجنبي.[55]

كما ضمن الميثاق للمستثمرين الأجانب والمغاربة القاطنين بالخارج تحويل الأرباح التي يحققونها، وكذا العائد المتأتي من التخلي عن مقاولاتهم أو من تصفية الاستثمار. وتضمن أيضا مقتضيات تتكفل الدولة بموجبها ببعض النفقات بالنسبة للمنشآت التي يكتسي برنامج استثمارها أهمية كبرى بالنظر إلى المبلغ المقرر للاستثمار، أو عدد مناصب الشغل القارة التي سيحدثها أو المنطقة التي سينجز فيها، أو التكنولوجيا التي سيحولها، أو مدى مساهمته في المحافظة على البيئة.

ومن بين التدابير التي جاء بها الميثاق أنه نص على أن تتحمل الدولة جزءا من تكاليف المشروع. تطبيقا للمادة 17 من القانون الإطار يمكن للمشاريع الاستثمارية أن تستفيد من، «مساهمة الدولة في النفقات المتعلقة بتملك الأرض اللازمة لإنجاز برنامج الاستثمار ضمن حدود 20 بالمائة من تكلفة الأرض المذكورة، مساهمة للدولة في نفقات البنيات الأساسية الخارجية اللازمة للاستثمار لإنجاز برنامج الاستثمار ضمن حدود 5 من المبلغ الإجمالي لبرنامج الاستثمار، مساهمة للدولة في مصاريف التكوين المهني المنصوص عليها في برنامج

الاستثمار ضمن حدود 20 من تكلفة التكوين المذكور».[56] هذا المرسوم حدد شروط استفادة المشروع من هذه المزايا بتوافر الشروط التالية، إما أن يكون المبلغ الكلي للاستثمار يفوق أو يعادل 200 مليون درهم، أو يمكن من إحداث 250 منصب شغل قار على الأقل، أو يضمن تحويلا للتكنولوجيا، أو أن يساهم في المحافظة على البيئة، أو أن يباشر المشروع في إحدى الجهات التي تستفيد من امتيازات وفقا لمرسوم رقم 2.98.520 بتاريخ 5 ربيع الأول 1429 (30 يونيو 1998).[57]

إضافة إلى التدابير والإجراءات الهادفة إلى تطوير الامتيازات المقدمة للمشاريع الاستثمارية، أكد الميثاق على أهمية تطوير الإطار المؤسساتي للاستثمار. هكذا، أعلن عن إنشاء وكالة استقبال، حددت مهامها في مساعدة المستثمرين، والاضطلاع بمهمة التوجيه وتشجيع الاستثمار. كما نص على إحداث وكالة عقارية تضطلع بوضع رهن إشارة المستثمرين، وخاصة في المجال السياحي، أراضي بأثمنة مناسبة.

لكن، رغم أهمية التوجهات التي جاء بها الميثاق، والتدابير التي واكبته، فإن الوقائع تبرز أن المقتضيات التي تضمنها تبدو قاصرة على خلق المناخ الملائم للاستثمار، وغير فعالة في جذب الاستثمارات الأجنبية ولا تقدم مزية تنافسية. إذ أن غالبية التحفيزات التي يعرضها موجودة في التشريعات الاستثمارية للبلدان المنافسة للمغرب.[58] وحتى إذا ما تجاوزنا ذلك، فحجم النواقص التي تشوب إمكانية تطبيق النص تبدو كثيرة، وأهمها أن الميثاق يبقى مجرد إعلان نوايا في العديد من التدابير، خاصة بالنسبة لإحداث الهياكل المؤسساتية. ويضاف إلى ذلك النواقص التي تشوب المساطر الإدارية المضمنة في الميثاق.[59] فرغم الجهود المبذولة لتوضيح هذه المساطر، فإنها تبدو غير كافية للإجابة على تطلعات الفاعلين، من ذلك أن المساطر المتبعة للاستفادة من الامتيازات التي يخولها تبقى غير محددة في نص ما، يزيد من ذلك، أن لائحة الوثائق تبقى غير معروفة لدى العموم، وهو أمر يقلص من فعالية التدابير الايجابية التي حملها النص، ويعيق تطور الاستثمار الخاص.[60] كما أنه بدلا من أن تلجأ الدولة إلى إحداث وكالة وطنية تضطلع بإدارة الملفات المرتبطة بالاستثمار، فإن الممارسة أبرزت ازديادا في عدد أجهزة التسيير وانقسام المسؤوليات، وهو ما يؤشر على غياب نظرة شمولية للمقررين العموميين.

إن استمرار جوانب القصور في أداء الجهاز الإداري المغربي، وعدم قدرة الإصلاحات المدخلة على تحسين أداء هذا الجهاز وتسهيل مساطر استقبال المستثمرين، فرض على الدولة

إيجاد مرتكزات جديدة لتطوير دور الإدارة كآلية لإنعاش الاستثمارات. وهكذا، وضمانا لتطبيق المقتضيات المنصوص عليها في ميثاق الاستثمارات، عمدت حكومة التناوب، برئاسة عبد الرحمان اليوسفي، إلى إحداث لجنة وزارية للاستثمار تحت رئاسة الوزير الأول. هذه اللجنة حدد مجال اختصاصها في النظر في نزاعات الاستثمار التي تتطلب تحكيم الوزير الأول ووضع كل التدابير لتحسين مناخ الاستثمار في المغرب، والمصادقة على الاتفاقيات وعقود الاستثمار التي تتطلب مساهمة مالية الدولة، وعلى كل أنماط الاتفاقيات وعقود الاستثمار التي تربط الدولة بالمستثمرين.[61]

وإذ اعتبر هذا الإجراء تحولا مركزيا في عمل الدولة، فإنه لم يحظ برضى الفاعلين الاقتصاديين. لقد كان هذا التوجه موضع انتقاد الاتحاد العام لمقاولات المغرب، واعتبره بعيدا عن تدعيم مطلب الشباك الوحيد، وأنه مجرد مرفق بسيط ملحق لدى الوزير الأول. ورأوا أن استمرار تضارب الاختصاصات بين الأجهزة المنوط بها إدارة ملف الاستثمار لا يمكن من تجاوز الاختلالات الإدارية لتشجيع الاستثمار. لذلك جددوا مطالبهم بضرورة إحداث وكالة تتوفر على مجلس إدارة تتمتع بالشخصية المعنوية، وتتوفر على جهاز إداري وميزانية خاصة، تكون مهامها الرئيسية تنشيط الاستثمار.[62]

لكن رغم الانتقادات الموجهة لهذه اللجنة، فإن عملها أبرز نوعا من التطور في قدرة الإدارة المغربية على الاستجابة لمتطلبات المستثمرين الخواص، سواء المحليين أو الأجانب، وتحفيز العديد من المشاريع الكبرى. وتؤكد المعطيات فعالية هذه اللجنة وقدراتها على تحفيز العديد من الاستثمارات. فلقد انتقل عدد المشاريع الاستثمارية التي وافقت عليها اللجنة من سبعة مشاريع سنة 1999 إلى 76 مشروعا سنة 2006، وبلغت إلى حدود الفصل الأول من سنة 2007 50 مشروعا. هذه المشاريع المصادق عليها، كان لها دور مركزي في إحداث العديد من مناصب الشغل، فعلى سبيل المثال، قدر عدد مناصب الشغل التي ينتظر أن تحدثها المشاريع المصادق عليها سنة 2001 26377 منصب شغل، وفي سنة 2006 30703 منصبا، ويقدر أن تخلق المشاريع المصادق عليها في الفصل الأول من سنة 2007 33026 منصب الشغل (الجدول رقم 12).

جدول رقم 12: النتائج المحصل عليها للجنة الوزارية للاستثمار منذ بداية أعمالها سنة 1999 إلى الفصل الأول من سنة 2007

السنوات	عدد المشاريع	مبلغ الاستثمارات المقدرة بمليار درهم	إحداث المناصب
1999	7	7.4	7320
2000	12	13.5	9954
2001	33	10.8	26377
2002	38	12.3	8929
2003	53	12.1	14569
2004	54	18.85	10850
2005	47	20.02	15443
2006	76	61.9	30703
الفصل الأول من سنة 2007	50	58.76	33026

المصدر: اللجنة الوزارية للاستثمار، مديرية الاستثمارات، 2007

إضافة إلى التطور النوعي في عدد المشاريع الاستثمارية التي صادقت عليها لجنة الاستثمارات، يكشف توزيع هذه المشاريع، حسب جنسية المستثمرين، على حضور مهم لمشاريع المستثمرين الأجانب التي حظيت بموافقة لجنة الاستثمار، سواء بصفة منفردة أو بشراكة مع الرساميل المغربية. وهو ما يقود إلى استنتاج دور المتغير الإداري في تحفيز المزيد من الاستثمارات الأجنبية. فخلال الفترة من 2003 إلى 2006 بلغ عدد المشاريع المقبولة من طرف اللجنة، والتي أعدت من طرف مستثمرين أجانب أو بشراكة بين مستثمرين مغاربة وأجانب على التوالي 51٪، 54٪، 62٪ و 59٪ (انظر الجدول رقم 13).

جدول رقم 13: توزيع حصيلة أعمال اللجنة الوزارية للاستثمارات حسب جنسية المستثمرين خلال فترة 2003-2006

		توزيع المشاريع		مبلغ الاستثمارات المقدرة		عدد مناصب الشغل	
		العدد	النسبة بـ ٪	بمليون درهم	النسبة بـ ٪	العدد	النسبة بـ ٪
2003	شراكة مغربية-أجنبية	6	11	2865,1	24	2995	21
	أجنبية	11	40	3337,6	28	4891	23
	محلية	26	49	5926,6	48	6683	46
		53	**100**	**12129,3**	**100**	**14569**	**100**
2004	شراكة مغربية-أجنبية	09	17	4329,85	23	3400	31
	أجنبية	20	37	9464,22	50	2610	24
	محلية	25	46	5059,88	27	4840	45
		54	**100**	**18853,95**	**100**	**10850**	**100**
2005	شراكة مغربية-أجنبية	7	15	4052	20	3324	22
	أجنبية	22	47	11584	58	6402	41
	محلية	18	38	4391	22	5717	37
		47	**100**	**20028**	**100**	**15443**	**100**
2006	شراكة مغربية -أجنبية	15	20	12860	20,7	2885	9
	أجنبية	30	39	32180	52,3	18959	62
	محلية	31	41	16830	27	8859	29
		76	**100**	**61903,6**	**100**	**30703**	**100**

المصدر: مديرية الاستثمارات، حصيلة اللجنة الوزارية للاستثمار، 2007

وإذا كان التطور المسجل في أداء الإدارة، والمرتبط بتحفيز الاستثمار، قد أبان عن تحسن ملحوظ، وقوى الوعي بأهمية إصلاح الإدارة كمدخل لإنعاش الاستثمار، ورفع أداء الاقتصاد الوطني، فإن الواقع يبرز محدودية هذه الإصلاحات، ما لم تترافق مع إضفاء أبعاد جديدة في إدارة الاستثمار على المستوى الجهوي والمحلي، وتوسيع درجة التفويض الممنوح للمصالح الخارجية والجماعات المحلية، ومدى تخويلها الامتيازات والآليات الضرورية لمباشرة قرارات الاستثمار.

2. اتجاه نحو لامركزية الاستثمار

تفرز تطورات المرحلة، أن بناء المرتكزات الإدارية لمناخ الاستثمار، لم يعد يتوقف فقط على مستوى الإصلاحات الإدارية المعتمدة في مجال التدابير والإجراءات الهادفة للتقليص

من المعيقات أمام طلبات إحداث وتوسيع المشاريع الاستثمارية. بل أصبح يفرض تطوير المنظومة الإدارية المحلية، وتنمية تدخلاتها الاستثمارية، خاصة أن العولمة فرضت تحولا جديدا، من عناصره الرئيسية بزوغ الاهتمام بالأبعاد الجهوية والمحلية في تدبير القضايا الاقتصادية.

إن الوعي بأهمية هذا التطور لم يكن مغيبا في تفكير المسؤولين المغاربة. فبالموازاة مع التطور المسجل في المجالين السياسي والاقتصادي، عمدت الدولة إلى وضع آليات لتحديث الإدارة الترابية، وتطوير مساهمتها في جلب الاستثمارات الخاصة. تم تدشين أول هذه التوجهات بالنص سنة 1996، على إحداث لجان تقنية يترأسها عمال العمالات والأقاليم. تحددت اختصاصات هذه اللجان في المهام التالية: مراقبة المواد وتجهيز المناطق الصناعية وعمليات التهيئة، إنعاش الاستثمارات، ثم طرح الصعوبات التي تواجه المستثمرين، من أجل إيجاد حلول لها. غير أن هذه اللجان بقيت دون فعالية، وكانت بعيدة على أن تلعب دور الشباك الوحيد الذي كان ينادي به المستثمرون، إذ لم تتمكن من أن تحقق الأهداف المرجوة[63].

لقد ظل هذا التوجه واقعا ملموسا إلى غاية سنة 2002، حيث تم تسجيل تحول جديد في تعاطي الدولة مع الاستثمار. فبموجب الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزير الأول في 9 يناير 2002 حول التدبير اللامتمركز للاستثمار، تم النص على إحداث مراكز جهوية للاستثمار[64]. هذه الأخيرة، وفقا لمضامين هذه الرسالة، أنيطت بها مهمتان: تنحصر المهمة الأولى في المساعدة على إنشاء المقاولات، بينما تشمل المهمة الثانية مساعدة المستثمرين[65]. على المستوى الأول، يمثل الشباك المكلف بالمساعدة على إنشاء المقاولات المخاطب الوحيد للمستثمرين الراغبين في إحداث مقاولات، إذ يضع رهن إشارتهم مطبوعا واحدا يتضمن كل المعلومات الضرورية لإنشاء المقاولة، ويضطلع هذا الشباك أيضا بإنجاز كافة الإجراءات الضرورية للحصول على الوثائق والشهادات التي تقتضيها التشريعات والتنظيمات لإحداث المقاولة سواء كانت فردية، أو في شكل شركة، عبر ملء مطبوع وحيد يخول لهم تضمين، في وثيقة وحيدة، كل التصريحات التي يلزمها القانون، وهو ما يجنب المستثمرين الانتقال بين الإدارات لانجاز الوثائق اللازمة لتقديم ملف المشروع، من ذلك السجل التجاري، وخدمة التسجيل، وخدمة الباتنتا، وخدمة التحديد الضريبي، والإعلان في الجرائد.

وتحقيقا للمهمة الثانية، تم النص على أن يتولى الشباك الخاص بمساعدة المستثمرين تزويد المقاولين بالمعلومات الضرورية لإنجاز المشروع المقترح، ودراسة كافة طلبات الترخيص الإداري أو تحضير الوثائق الإدارية لإنجاز مشاريع الاستثمارات في قطاعات الصناعة، والتصنيع الفلاحي، والمعادن، والسياحة، والصناعة التقليدية بالنسبة للمشاريع التي تقل قيمتها على مائتي مليون درهم. ويضطلع هذا الشباك أيضا بدراسة مشاريع العقود والاتفاقيات التي ستبرم مع الدولة، وفق مقتضيات قانون الإطار بمثابة ميثاق للاستثمارات، ويقدم حلولا ودية في حالة اندلاع خلاف بين الإدارة والمستثمرين.

إن مضامين الرسالة تجعل منها آلية تستجيب لانشغالين: الأول، يقوم على تكريس الفعالية في تدبير ومعالجة الملفات الاقتصادية، والدفع بنمط الحكامة الذي تنادي به المؤسسات المالية الدولية. وذلك بتحويل جزء من اختصاصات الدولة إلى الوحدات الإدارية على مستوى اللامركزية، وجعل الملفات الاقتصادية تعالج وفق منظور محلي. ومن جانب آخر تؤكد على نزوع نحو اعتماد التقنية في تدبير الاستثمار، وجعل الإدارة الترابية أداة في تدبير القضايا الاقتصادية والاجتماعية، والتقليص من حضور الأبعاد الأمنية التي ميزت تدخلات الإدارة. ويتمثل الانشغال الثاني في طبع هذه الحكامة بالخصوصية المغربية، حيث لم يسر هذا التوجه وفق ضوابط تدعم الديمقراطية، بمنح هذه الاختصاصات إلى الجماعات المحلية للإشراف عليها، بل أنيط تدبير هذه المراكز بمديرين يعملون تحت وصاية الولاة.

يظهر تحليل هذا التوجه بروز معالم تحول في نظرة الدولة للجانب الإداري في المجال الاستثماري، وتعبر عن خيار جديد للدولة لإدارة ملفات الاستثمار، وتغييرا في طبيعة التعامل مع القطاع الخاص. غير أن توجهات هذه الرسالة لم تذهب إلى حد انبثاق منطق جديد في الروابط بين السلطة السياسية والإدارات، وتغييرا في الفلسفة التي تحكمها. إذ أن الموجه لسياسة الدولة في هذا الباب منح الإدارات الترابية اختصاصات واسعة في تدبير الاستثمارات وتكريس سياسة القرب. لكن هذه التوجهات تبقى تحت مراقبة ممثلي الدولة.

وبغض النظر عن جوانب هذا النقاش، أظهر عمل هذه المراكز نوعا من التحسن في تذليل المعيقات الإدارية أمام المستثمرين، فلقد كان لهذا التدبير أثر إيجابي في تحسين الأداء الإداري للاستثمار. وأهم عناصر هذه التحولات، تراجع أجل إحداث المقاولات. إذ في الوقت الذي كان يتوجب انتظار أكثر من خمسين يوما لفتح مشروع في المغرب، تقلص

الأجل إلى أحد عشر يوما. الأمر الذي جعل المغرب يتموقع في البلدان التي تمكنت من تحسين مردودية تدخلات الإدارة، وحسنت تنافسيتها في هذا المجال. فباعتماد مؤشر أجل انطلاق المقاولات، يتضح أن المغرب حقق مكاسب هامة مقارنة بالعديد من البلدان المنافسة. ففي الوقت الذي أضحى يبلغ أجل انطلاق المقاولات في المغرب في 11 يوم، فإنه يصل إلى 26 يوما في الجزائر، 43 يوما في مصر، 14 يوما في تونس، و38 يوما في جنوب إفريقيا. (الجدول رقم 14)

جدول رقم 14: أجل انطلاق المقاولة وتصفيتها بالمغرب مقارنة بالعديد من البلدان النامية

البلدان	انطلاق المقاولة		تصفية المقاولات	
	الأجل بالأيام	التكلفة حسب دخل السكان٪	الأجل بالأيام	تكلفة ٪ من الأصل
المغرب	11	12	2	18
الجزائر	26	27	4	4
مصر	43	63	4	18
تونس	14	11	1	8
شيلي	27	10	6	18
بولونيا	31	21	1	18
جنوب افريقيا	38	9	2	18
تركيا	9	26	3	8

المصدر: FEMISE, Le Partenariat euro-méditerranéen : 10 ans après Barcelone : acquis et perspectives, février 2005, p. 64. http://www.femise.org/PDF/Femise_T2005.fr/pdf

إضافة إلى تحسن أداء خدمات الجهاز الإداري، أظهر تطور عمل المراكز إحداث علاقة إيجابية في علاقة الدولة بالمستثمرين. فلقد تبين أن تدخلاته مكنت من إعطاء دفعة قوية لتحديث مناخ الاستثمار، وانعكس أداؤه على تنمية عدد المشاريع الاستثمارية التي تمت دراستها، سواء كان مصدرها مستثمرون مغاربة أو أجانب. وتشير المعطيات الإحصائية إلى أن مبلغ الاستثمار للمشاريع المصادق عليها من طرف المراكز الجهوية للاستثمار، قد بلغ 46251 مليون درهم سنة 2003 و 72851.36 مليون درهم سنة 2004. كما أن هذه اللجنة درست خلال هاتين السنتين 2284 ملف استثمار سنة 2003 و 2780 ملف سنة 2004 (الجدول رقم 15).

جدول رقم 15: حصيلة المراكز الجهوية للاستثمار خلال سنتي 2003-2004

السنوات		الحصيلة بمليون درهم
2003	الشهادات السلبية	13465
2004		17967
2003	إحداث المقاولات	8662
2004		11780
2003	ملفات الاستثمار المصادق عليها	2284
2004		2780
2003	مبلغ الاستثمار	46251
2004		72851.36
2003	مناصب الشغل المقرر إحداثها	103424
2004		116539

المصدر: مديرية الاستثمارات، المراكز الجهوية للاستثمار

إن الاستنتاج الرئيسي، الذي يظهر من متابعة تطور الممارسة المغربية في مجال إصلاح الجهاز الإداري، يتمثل في نجاح السلطة السياسية في جوانب هامة من تحديث تدخلات الإدارة المرتبطة بالاستثمار. إلا أن أهمية الجهود المتخذة لم تفض إلى تذليل كل مشاكل الاستثمار، وأن أداء الإدارة المغربية لا زال بعيدا عن الإجابة العملية عن كل حاجات المستثمرين.

فبالرغم من الجهود المبذولة يتضح استمرار العديد من عوائق الاستثمار المرتبطة بأداء الإدارة. نذكر من ذلك استمرار غياب إرادة الدولة في تعديل ضوابط بعض الأجهزة ذات التأثير في سيرورة الاستثمارات، كما هو الحال بالنسبة للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح والخرائطية. إذ أن إشكالية العقار تبدو في الظرف الراهن أحد المعيقات الرئيسية لتطور الاستثمارات الخاصة، وتحول دون إمكانية مباشرة العديد من المشاريع[66].

وتبقى الرشوة أحد مظاهر فشل سياسة الدولة، وأحد الانتقادات الموجهة لأدائها، وتعكس عدم فعالية نظام الحكامة في المغرب[67]. إذ بالرغم من أهمية الخطاب الداعي إلى محاربة هذه الظاهرة، تبين المعطيات أن حجم الرشوة في المغرب يظل في مستويات مرتفعة بل ويسير بوتيرة غير متحكم فيها[68]. فقد سجلت منظمة الشفافية الدولية تراجع تصنيف المغرب في مؤشر الرشوة خلال السنوات الخمس الأخيرة، إذ انتقل الترتيب العالمي للمغرب، في التصنيف العالمي للرشوة، من الرتبة 37 عالميا سنة 2000 إلى المرتبة 52 سنة 2002، فالرتبة 70 سنة 2003، ثم الرتبة 77 سنة 2004، فالرتبة 78 سنة 2005، ويهم هذا التصنيف 158 دولة.[69]

هذا، وتفيد مقابلة بعض المستثمرين المغاربة، أن الرشوة تعد أحد المعيقات الرئيسية أمام تطور المقاولات الخاصة. يقول رجل الأعمال ميلود الشعبي: للأسف المغرب فيه روتين، عندنا أيضا الرشوة. ويرى أنه عندما تسود الرشوة يكون البلد ضعيفا وتقل قدرته على تحفيز الاستثمارات الخاصة.[70]

فضلا عن أهمية الجوانب الإدارية المحددة للاستثمار كمدخل ضروري لبناء مناخ ملائم لتدفق الاستثمارات الخاصة، يبدو تطوير الجهاز القضائي وضمان حسن أداء مهامه، بما يتلاءم ومطالب المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية، بدوره عنصرا مركزيا في تأسيس آليات إيجابية لتحسين مناخ الاستثمار. فليس من الخفي أن القضاء يعتبر أحد المكونات المركزية التي تتحكم في تطور الاستثمارات الخاصة.

ثانيا: التقليص من الاختلالات القضائية

يعتبر المناخ القضائي الذي يعمل في إطاره النظام الاستثماري، من المحددات الهامة لتحفيز الاستثمارات الخاصة، فمن الواضح أن تحفيز الاستثمارات الأجنبية يتطلب إصلاحا قضائيا يوفر للمستثمرين أمنا قضائيا، خاصة في المادة الاقتصادية. إذ أن الثقة في الجهاز القضائي الوطني تعد من العناصر المركزية التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار قبل مباشرة استثماراتهم.

سيركز هذا العنصر على تقديم تدخلات الدولة لتحسين المناخ القضائي المغربي لتحفيز المستثمرين، وبالخصوص في المادة التجارية والإدارية. ولكن قبل ذلك، لا بد من الإشارة إلى أهم الانتقادات التي توجه لهذا القطاع، الذي ظل ينظر إليه كأحد العراقيل الأساسية للاستثمار في المغرب.

1. اختلالات عدة في أداء الجهاز القضائي المغربي

تعتبر وضعية القضاء في المغرب[71] من الوضعيات التي يجمع مختلف الفاعلين على اتسامها بطابع التردي، والاختلال العميق، حيث ينظر إليه كأحد الأسباب التي تتحكم في تردد الفاعلين الاقتصاديين، وتعوق تدفق الاستثمارات الأجنبية بالشكل المطلوب.[72] إذ تبين الممارسة أن المستثمر الأجنبي ليست له الثقة الكاملة في القضاء المغربي، ويستحضر المستثمرون الخواص حملة التطهير، وما ترتب عنها من محاكمات خلقت شعورا بنوع من عدم الأمن القانوني.[73]

وقد تمثلت أهم جوانب القصور التي ظلت تسجل على الجهاز القضائي المغربي في سيادة الرشوة[74]، وعدم كفاية القضاة[75]، وضعف التغطية الترابية للمحاكم.[76] ويبقى بطء النظر في القضايا المعروضة أحد جوانب الاختلالات الأساسية للجهاز القضائي المغربي. ذلك أن أكثر المشاكل التي تواجه أية مؤسسة قضائية يرتبط بآجال إصدار الأحكام. إذ يؤثر طول مدة النظر في القضايا المعروضة على مصداقية هذا الجهاز، ويدفع باتجاه تخلي المواطنين عن اللجوء إلى القضاء.[77]

ومن الانتقادات الأساسية التي توجه للجهاز القضائي بالمغرب، تركيبة المجلس الأعلى للقضاء، وهو الإطار المؤسساتي الذي يضطلع بتدبير المسار المهني للقضاة، ويتكفل بترقيتهم وتنقيلهم ومراقبتهم. فوفقا لمقتضيات الفصل 83 من الدستور، فإن الملك هو رئيس المجلس، ووزير العدل هو نائب الرئيس، ويتوزع أعضاؤه بين أعضاء دائمين، وهم الرئيس الأول للمجلس الأعلى والوكيل العام للملك به ورئيس الغرفة الأولى للمجلس، وأعضاء منتخبون، يتوزعون بين أربعة قضاة من محاكم الدرجة الأولى واثنان من محاكم الاستئناف. كما أنه بمقتضى النظام الداخلي للمجلس، تمت إضافة الكاتب العام لوزارة العدل ضمن التركيبة، لذلك أصبحت السلطة التنفيذية ممثلة داخل المجلس بعضوين أحدهما هو الرئيس الفعلي له، ويملك وضعية الترجيح عند تساوي الأصوات.[78]

إن هذه الاختلالات جعلت القضاء المغربي موضع انتقاد واسع من طرف مؤسسات المجتمع المدني والسياسي، بل إن الخطاب الرسمي لم يتوان في مرات عديدة عن انتقاد الجهاز القضائي، والدعوة إلى إعادة النظر في آليات اشتغاله.[79]

ولقد خلص تقرير حول وضعية القضاء في المغرب، من إعداد بعض فعالية المجتمع المدني إلى أن القضاء ليس على ما يرام، وأبرز محررو هذا التقرير أن تحديث هذا القطاع أمر تجابهه أربعة تحديات: أولا، تحدي الاستقلالية، حيث إن القضاء في المغرب استعمل من طرف السلطة السياسية لتصفية حسابات سياسية على حساب سيادة القانون، واحتدام الصراع السلمي الديمقراطي. ثانيا، تحدي أخلاقي، بحيث إن جهاز القضاء يبقى من أهم القطاعات التي يمسها الفساد والرشوة. ثالثا، تحدي الفعالية، ويبدو ذلك من خلال تراكم الملفات المعروضة أمام القضاء، واستمرار عوائق تنفيذ أحكامه. وأخيرا تحدي العصرنة، أي الانتقال نحو قضاء يستجيب لمتطلبات العولمة، ويتجاوب مع المعارف الجديدة.[80]

وقد تعدت حدة الانتقادات الموجهة لهذا القطاع المؤسسات الوطنية، لتشمل الفاعلين الأجانب، حيث أصبحت ضرورة تحسين قطاع العدالة في المغرب نقطة مركزية في خطاب وتوصيات المؤسسات المالية الدولية. تأسيسا على هذا الواقع، لاحظ تقرير للبنك العالمي في سنة 2004 حول الجهاز القضائي في المغرب، أن هذا الجهاز يعاني من عدة ثغرات تقوي عدم ثقة المواطنين في هذا الجهاز. فرغم الجهود الرامية لتحديث القطاع، فإنها تبقى غير فعالة، حيث لم تترجم عمليا على مستوى التنفيذ، واتخاذ الإجراءات العقابية في حالة عدم احترام القانون. وتوصل في خلاصاته إلى أنه من عناصر تعثر هذا الجهاز افتقاره إلى الشفافية والفعالية.**81**

كما أشارت دراسة لصندوق النقد الدولي حول التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن المنظومة القضائية في هذه البلدان تتسم بالضعف، ومحدودية استقلاليتها. إذ يخضع النظام القضائي في بلدان هذه المنطقة للضغوط السياسية وقرارات التأخير المطلوبة، وهو ما ينعكس على استرداد القروض ويعيق النشاط التجاري والاستثماري.**82**

هذا الواقع جعل إصلاح القضاء نقطة مركزية في خطاب الدولة، وفي تصوراتها للإصلاح المؤسساتي والاقتصادي. فلقد أملت طبيعة المرحلة، خلال السنوات الممتدة بعد سنة 1990، إلى تقوية الإهتمام بإصلاح القضاء، والعمل على تحويله إلى قاطرة للتنمية، عبر الدعوة إلى تسريع المساطر القضائية، وتحسين آليات اشتغالها، وفق توجهات تروم دعم وتقوية جو الثقة الضروري لتنمية الاستثمار الخاص، وإشعار المستثمرين بالأمن القانوني.

وهكذا، تقدم خطابات الملك حول إصلاح القضاء منظورا وتصورا لإرادة الدولة في هذا المجال. هذا، وتشير الرسالة التي وجهها الملك الراحل الحسن الثاني إلى الوزير الأول في 14 يونيو 1993 إلى ضرورة ترسيخ سلطة القانون في ميدان الأعمال، عن طريق الإجراءات المتعلقة بحماية المدخرين، واحترام المسطرة القضائية وتسريعها سواء كانت إدارية أو تجارية.**83**

وكان لتدخل المؤسسات المالية الدولية دورا حاسما في تفعيل تدخلات الدولة في إصلاح القضاء. من ذلك، أن إصلاح الجهاز القضائي اعتبر من بين أولويات التعاون بين المغرب والبنك الدولي. فقد دخل المغرب والبنك الدولي، منذ سنة 1998، في حوار مفتوح

لإصلاح جهاز القضاء في المغرب، حيث قدم البنك للمغرب قرضا بـ 5.6 مليون أورو في يونيو 2000[84] لتمويل إصلاح هذا الجهاز، وتقوية قدرات وزارة العدل في التواصل. وشمل هذا الدعم أيضا تكوين القضاة والموظفين الإداريين، وتحديث أساليب عمل المعهد العالي للقضاء، وإدخال أدوات وأجهزة حديثة في البحث والتدبير.[85]

وإذا كانت الممارسة المغربية تؤكد على تزايد الوعي بأهمية ضرورة إصلاح الجهاز القضائي، فإن ترجمته العملية ومستوى وتيرة الإصلاح، تبقى هي المحدد لقياس مدى قدرة الدولة على ترجمة تصوراتها للواقع، وإمكانية الاستجابة لمطالب الفاعلين.

2. مضامين الإصلاحات القضائية في المادة الإدارية والتجارية

ابتداء من سنة 1990 باشرت الدولة سلسلة إصلاحات في المجال القضائي استهدفت، من جانب أول، تطوير إطار القضاء في المجالات الإدارية والتجارية وفي ميدان قضاء الأسرة. ومن جانب آخر تحديث وعصرنة آليات الجهاز القضائي، والاهتمام بتنمية الموارد البشرية.

في هذا السياق سنحاول الوقوف عند جوانب اهتمام الدولة بتطوير وتفعيل دور القضاءين الإداري والتجاري، لما لهما من أثر مباشر على تقوية الثقة لدى المستثمرين، وتحسين مناخ الاستثمار.

اهتم الجانب الأول للإصلاح بإحداث المحاكم الإدارية[86] كآلية للحفاظ على الشرعية، وحسن تطبيق القانون والحد من شطط السلطة، والسهر على الدفع بمطابقة تدخلات الإدارة مع المقتضيات القانونية.[87] وجد هذا الإصلاح مرجعيته في الظروف التي طبعت المغرب في نهاية عقد الثمانينيات، والتي هيمنت عليها –على المستوى السياسي– حدة الانتقادات الموجهة للدولة في مجال حقوق الإنسان. وهو ما جعل إحداث هذه المحاكم أمرا يتجاوز طابعه التقني، ليظهر كعنصر محدد، حاولت من خلاله الدولة تقديم إشارات عن الرغبة في إحداث القطيعة مع المرحلة السابقة، والتأسيس لمرحلة تحول جديد يرتكز على تقوية دولة القانون.[88]

الجانب الثاني الذي هيمن على هذا الإصلاح، تجسد في تقوية الحاجة إلى جهاز قضائي يضمن حماية المستثمرين من تعسفات الإدارة، والنظر في التعارضات التي تحدث بين الإدارة والمرتفقين.[89]

لم يتوقف تطور الدولة في مجال القضاء الإداري على إحداث المحاكم الإدارية، بل سار في اتجاه تطوير منظومته. وهكذا، وفي سعي لإقرار المزيد من الضمانات للمتقاضين، تم إنشاء محاكم إدارية استئنائية، تختص بالنظر في استئناف أحكام المحاكم الإدارية.[90]

وإذا كان القضاء الإداري يبرز كمتغير أساسي في تحديث المنظومة القانونية للأعمال، فإن التحول القضائي الأكثر ارتباطا بالاقتصاد في المغرب، هو التحول الذي هم القضاء التجاري. ففي سنة 1997 تم النص على إحداث المحاكم التجارية.[91] وقد علقت الدولة أهمية كبرى على هذا التوجه لتطوير مناخ الاستثمار. فقلد نظرت إلى الدفع بهذا الإصلاح كآلية من شأنها أن تمكن من تعزيز الثقة الضرورية لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية[92]، وآلية تحقق المصداقية للأعمال التجارية.[93]

يتوزع القضاء التجاري في المغرب بين ثماني محاكم تجارية ابتدائية، وثلاث محاكم تجارية استئنافية، وغرفة سادسة بالمجلس الأعلى هي الغرفة التجارية.[94] وقد حددت مقرات المحاكم التجارية الاستئنافية في مدن الدار البيضاء، فاس ومراكش. بينما تم تحديد كل من مدن الرباط، والدار البيضاء، وفاس، وطنجة، ومراكش وأكادير، ومكناس ووجدة كمقرات للمحاكم التجارية الابتدائية.[95]

بذلك، فإن الدولة أسست لمتغير جديد في إدارة جوانب الإصلاح الاقتصادي وتطوير ممارستها. أثر هذا الأمر بشكل إيجابي على تطوير منظومة القضاء التجاري، وساهم في إعطائه دورا أكثر فاعلية. وتبين المعطيات ارتفاعا في عدد القضايا ذات الطبيعة التجارية التي تعرض على المحاكم التجارية. فلقد وصل عدد القضايا المسجلة في المحاكم التجارية الابتدائية سنة 2005 إلى 96770 قضية، في وقت كانت قد تجاوزت 120664 قضية سنة 2004. كما برز تحسن في نسبة القضايا المحكومة، فعلى امتداد فترة 2002–2005 تبين أن نسبة القضايا المحكومة من القضايا الرائجة في المحاكم التجارية الابتدائية بلغ على التوالي 82.11 سنة 2002، 81.69 سنة 2003، 76 سنة 2004 ثم 66 سنة 2005 (الجدول رقم 16).

جدول رقم 16: النشاط العام للمحاكم التجارية الابتدائية في المغرب (2002-2005)

	المخلف عن السنة السابقة	المسجل	الرائج	المحكوم	نسبة المحكوم بالمائة	الباقي
2002	19601	101600	121201	99522	82.11	21721
2003	20292	100589	120881	98746	81.69	22117
2004	31028	120664	151692	115435	76	36257
2005	52040	96770	148810	98932	66	11645

المصدر: وزارة العدل، سنة 2006

إلا أن هذا التطور لا يلغي حجم الانتقادات التي توجه للممارسة الحالية للمحاكم التجارية، وذلك على ثلاثة مستويات أساسية: يتمثل المستوى الأول للانتقاد في طبيعة تكوين قضاة المحاكم التجارية، الذين يبدو تكوينهم حاليا غير متلائم مع مستلزمات التوجهات الاقتصادية الجديدة، ولا يواكب تطور النصوص وخصوصياتها التقنية المعقدة.[96] ومن المشاكل التي يطرحها البنك الدولي حول أداء الجهاز القضائي مشكل اللغة. إذ يرى أنه من المتعين مضاعفة الجهود لتزويد هذا الجهاز بكفاءات متنوعة اللغة، فبدون معرفة عميقة لعديد من اللغات لا يمكن للقاضي النظر في العقود التي تحرر بلغة أجنبية. هذا وقد توصل في دراسة إحصائية، للأفواج 31، 32 و33 من خريجي المعهد العالي للقضاء، أي حوالي 358 طلب، إلى أن 280 متخرج، أي ما يمثل 78.21٪ هم ذوو تكوين باللغة العربية، وأنه فقط 78 من المتخرجين، أي ما يمثل 21.79٪ هم ذوو تكوين فرنسي.[97] أما الجانب الآخر في الانتقاد فيظهر في كون نظرة قضاة المحاكم التجارية لا زالت تنطلق من نظرة مدنية للقانون التجاري، وأن القضاة ينطلقون في بناء أحكامهم، في الغالب، على حرفية النصوص دون التعمق في روحها. كما ترتكز مقاربتهم في إصدار الأحكام على تطبيق القانون، لكنهم لا يؤولونه بطريقة مرنة وبراغماتية تمكن من تطبيقه على وضعيات غير منصوص عليها من طرف المشرع.[98]

يرتكز المستوى الثاني للانتقاد على مدى جاهزية المحاكم التجارية، بحيث يظهر بأن هذه المحاكم تبدو غير مؤهلة حاليا لمواكبة تطور مجال الأعمال على المستوى الدولي، والحصول على أحكام مماثلة في التجارب المقارنة. ويضاف إلى ذلك أن الإجراءات القضائية غير معقلنة بكيفية جيدة لتسهيل اتخاذ القرارات السريعة في النزاعات التجارية.

ويبرز التقطيع الترابي الحالي المستوى الثالث للانتقاد. إذ يطرح التقسيم الحالي للتقطيع الترابي للمحاكم التجارية مشاكل عملية أمام المتقاضين، ويتنافى مع قاعدة تقريب القضاء من المتقاضين. ذلك أن اعتماد قاعدة توزيع المحاكم التجارية في المدن الكبرى يصعب مأمورية المتقاضين، ويقوي الضغوط على المحاكم التجارية، وهو أمر يبدو أكثر بروزا بالنسبة للمحاكم التجارية الاستئنافية.

إن هذا الأمر يؤثر على مستوى توزيع القضايا الرائجة في المحاكم. فأهم ما يسجل على أداء القضاء التجاري في المغرب هو التفاوت الحاصل في توزيع القضايا المطروحة على المحاكم التجارية بشقيها الابتدائي والاستئنافي. فعلى مستوى المحاكم التجارية، وإذا ما أخذنا سنة 2005 فسنجد أن الجزء الأكبر من القضايا يسجل بالمحكمة التجارية للدار البيضاء. فلقد بلغ عدد القضايا التي عرضت على هذه المحكمة سنة 2005 على سبيل المثال 71866 قضية، مقابل 19935 قضية في المحكمة التجارية للرباط، و7126 قضية في المحكمة التجارية لأكادير، و7110 قضية في المحكمة التجارية لفاس و18692 قضية في المحكمة التجارية لمراكش، 16593 قضية بالمحكمة التجارية لطنجة، 4476 قضية بالمحكمة التجارية لمكناس، و3012 قضية في المحكمة التجارية لوجدة. ويتحدد نفس المسار بالنسبة للمحاكم التجارية الاستئنافية. فخلال نفس السنة بلغ عدد القضايا التي عرضت على المحكمة التجارية الاستئنافية للدارالبيضاء 12853 مقابل 2405 و2439 قضية تم تسجيلها على التوالي في المحكمتين التجاريتين في فاس ومراكش (الجدول رقم 17).

جدول رقم 17: تطور القضايا الرائجة بالمحاكم التجارية للمملكة خلال فترة 2002–2005

السنوات	المحاكم التجارية								المحاكم الإستئنافية التجارية		
	الدار البيضاء	الرباط	أكادير	فاس	مراكش	طنجة	مكناس	وجدة	الدار البيضاء	فاس	مراكش
2002	78124	11363	7492	7119	6825	4730	3365	2183	6423	1945	2453
2003	76593	15050	6317	6780	6076	4550	2739	2776	7493	2155	2526
2004	93117	20560	9904	8577	7084	5574	3950	2926	8482	2347	2265
2005	71866	19935	7126	7110	18692	16593	4476	3012	12853	2405	2439

المصدر: وزارة العدل سنة 2006

يتبين مما سبق أن القضاء في المغرب بالرغم من الإصلاحات المدخلة، يظل أحد العراقيل الأساسية لتطور الاستثمارات الأجنبية، إلى حد أن انتقاد أداء هذا الجهاز أصبح أحد عناصر تقييم مناخ الاستثمار في المغرب.[99] وفي سياق هذا الواقع يتضح أنه لا بديل حاليا أمام الدولة سوى مراجعة سياستها القضائية. فلا ريب أنه كلما تحسن مستوى الجهاز القضائي، كلما تقوت فرص الاقتصاد المغربي في استقطاب المزيد من الاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية.

بعد أن ناقش المبحث الأول التغيرات التي باشرتها السلطة على المستوى القانوني والمؤسساتي لرفع المقدرة الاستقطابية للاستثمارات الأجنبية، يعرض المبحث الثاني جوانب أخرى من جهود الدولة لتقوية جاذبية الاقتصاد المغربي لهذه الاستثمارات. هذه الجهود تتأسس بالخصوص على ما اتخذ من تدابير لضمان إطار سياسي واقتصادي يخلق الشروط الملائمة لتحفيز المستثمرين الأجانب على مباشرة استثماراتهم في المغرب.

المبحث الثاني: الإطار السياسي والاقتصادي

في خضم التحولات الحالية، أضحى تطوير قدرات الاقتصاديات الوطنية وتقوية تنافسيتها من الجسامة والتعقيد، بحيث أصبح أي تفعيل لآليات جلب الاستثمارات الأجنبية يستلزم أن يمتد إلى تحديث البنيات السياسية، وضبط التوازنات الماكرو اقتصادية. فلم يعد يتم قياس مناخ الاستثمارات يتم بدون ترابط هذه العناصر. ذلك، أن نجاح الدول في توفير شروط الاستقرار السوسيو اقتصادي والسياسي، وضمان آليات الحرية الاقتصادية، يمكن هذه الدول من تقوية فرص استقطاب العديد من الاستثمارات الخارجية.

أهمية هذين العنصرين تدفعنا إلى أن نقف عند بعض جوانب التطور السياسي في المغرب، والتي تبدو كأحد الآليات التي من شأنها أن تؤثر في مستوى استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية. وأيضا عند واقع المؤشرات الماكرو اقتصادية ومدى استجابتها لحاجيات بناء الثقة في الاقتصاد الوطني، وتخويل المستثمرين الخواص، سواء المحليين أو الأجانب، الثقة للاستثمار في المغرب.

المطلب الأول: الإطار السياسي

يعد العامل السياسي من المحددات الرئيسية التي تتحكم في مستوى استقطاب

الاقتصاديات الوطنية للاستثمارات. فمن أهم العناصر التي ينظر إليها المستثمرون الأجانب قبل مباشرة مشاريعهم الاستثمارية، طبيعة المناخ السياسي، ومدى توفيره لشروط استقرار وتوسع الاستثمارات الأجنبية.

سيعمد التحليل في هذا المطلب إلى توضيح عناصر التطور في جوانب عدة من العناصر السياسية التي شهدها المغرب، ومدى أهميتها في تقوية الثقة في الاقتصاد الوطني، وقدرتها على تحفيز الإصلاح الاقتصادي. لكن قبل تفصيل عناصر هذا المتغير، سيتم استعراض جوانب من الأطروحات التي تناولت علاقة الاستثمار الأجنبي بالمتغيرات السياسية، ونظرتها للمستوى السياسي المطلوب لتطوير هذه الاستثمارات.

تتوزع الدراسات النظرية التي تناولت دور العوامل السياسية في جذب الاستثمارات الأجنبية بين مقاربتين، تربط المقاربة الأولى تحسين ظروف استقطاب الاقتصاديات الوطنية للاستثمارات الأجنبية بتوافر عنصر الاستقرار السياسي. وتذهب المقاربة الثانية إلى أن تحقيق الإقلاع الاقتصادي، وإضفاء المزيد من الثقة في دول الاستقبال، لا يتوقف فقط على توفر الاستقرار السياسي فحسب، بل يتعين أن يكون هذا البلد ديمقراطيا. فكلما كان نظام سياسي يتمتع بالديمقراطية، كلما تقوت ثقة المستثمرين الأجانب للاستثمار في هذا البلد، وتزداد فرص هذا الأخير في جلب المزيد من الاستثمارات، وكذلك استقرار الاستثمارات المنجزة.

ترتكز مضامين المقترب الأول على أن الاستقرار السياسي يشكل المعطى الحاسم الذي يأخذه المستثمرون الأجانب بعين الاعتبار. فعندما يفكر المستثمرون في الاستثمار في دولة ما، فإنهم يضعون في حساباتهم مدى استقرار وشرعية السلطة السياسية القائمة، وقدرتها على التحكم في المجتمع. إذ أن المستثمرين يثقون في السلطة السياسية القادرة على اتخاذ القرارات، والتي تتمتع بالشرعية، وكل ما يرتبط بهذه السلطة من ثبات سياسي، وتوافق بين الفاعلين السياسيين والاقتصاديين. فمن أكثر العناصر السياسية أهمية في منظور أنصار هذا التوجه هو وحدة الزعامة داخل الدولة، واستعداد الحكومة لعلاج أي مشكلة باتخاذ القرارات الحاسمة والالتزام بها.

فهناك قناعة لدى العديد من الباحثين أن ما يهم المستثمرين هو توفر الاستقرار السياسي الضروري لضمان سير مشاريعهم الاستثمارية، وأن سياسات التنمية في ظل أنظمة مستبدة

وشمولية يمكن أن تكون أكثر فاعلية. ويدفع أصحاب هذا الاتجاه بفكرة أن السياسة الاستبدادية تعد عنصرا محفزا للنمو الاقتصادي، وأن هاجس تحقيق التنمية يستدعي من الدول التي تهدف إلى كسبها تجاوز المطالب الشعبية الضيقة التي تفرزها العمليات الانتخابية، وبناء تدخلاتها على تقوية العقلانية الاقتصادية على العقلانية السياسية.[100]

والأبعد من ذلك، يطرح أنصار هذا الاتجاه أن الديمقراطية بالنسبة للدول في طور الانتقال قد تولد مضاعفات سلبية لتطور الاستثمارات الأجنبية، ولا يترددون في القول إنه ينبغي تأجيل الديمقراطية حتى يتحقق الازدهار.[101] وفي سياق ذلك، يدفع ما يعرف في الأدبيات السياسية بمناصري التنمية: أولا التأكيد على أن الأولوية بالنسبة للبلدان النامية هي التركيز على التنمية الاقتصادية، وأن مسألة الديمقراطية يمكن حلها بعد تحقيق الإقلاع الاقتصادي المطلوب. ويرون أنه كلما حققت الدول قاعدة اقتصادية صلبة، ارتفعت إمكاناتها في تحقيق الفضاء المناسب لنجاح الانتقال السياسي. ويخلصون إلى أن عجز الديمقراطية عن رفع المستويات المعيشية للمواطنين يمكن أن يرتب ازدياد التشكك تجاه الإصلاح السياسي، ويدفع بخيبة الشعوب تجاه الإصلاحات. من ذلك، فقد خلصت إحدى الدراسات التي تناولت تطور الإصلاح الاقتصادي بأمريكا اللاتينية، إلى أن ثلثي الأشخاص المستجوبين فيها أعلنوا استياءهم من الإنجازات الاقتصادية للديمقراطية، وأكدوا أن بلدانهم لم تستفد من اختيارات التحرير الاقتصادي.[102]

وفي اتجاه مخالف للأطروحات السابقة، ربطت العديد من النظريات بين الديمقراطية والتنمية. إذ أن المنطلق الفكري لهذه الدراسات يرى في تحقيق التقدم السياسي شرطا ملائما للتنمية، وعلى أنه كلما قوت الأنظمة السياسية شروط الديمقراطية، ازدادت فرصها للدفع بالإصلاح الاقتصادي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية.[103]

من ذلك، فلقد أثار الاقتصادي الأمريكي ذو الأصول البنغالية الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد «أمارتيا صن» أهمية الديمقراطية والحريات الفردية على حياة وقدرات الأفراد. ففي كتابه الشهير تنمية حرية[104] توصل إلى أهمية الترابطات المتبادلة والمتداخلة بين الحريات السياسية، وفهم وإيفاء الاحتياجات الاقتصادية. وخلص إلى أن الحريات السياسية يمكن أن يكون لها دور مهم في توفير الحوافز والمعلومات من أجل حل الضرورات الاقتصادية الملحة. ويعزز دلائله بما عبر عنه بأنه لم تقع قط مجاعات بمعنى الكلمة في أي بلد مستقل

يجري الانتخابات بشكل منتظم، ولديه أحزاب معارضة تعبر صراحة عن انتقاداتها، ويسمح بصحافة تكتب بحرية عن السياسات الرسمية من دون أي رقابة.105

وتركز أطروحة «أمارتيا صن» على أهمية الديمقراطية انطلاقا من الأدوار التي تضطلع بها والتي تتمحور حول ثلاثة أدوار: دورها المباشر في الحياة الإنسانية لارتباطها بالقدرات الإنسانية. ودورها الأدائي، إذ تضطلع بتعزيز حجج الناس لمطالبهم واحتياجاتهم، بما فيها الاقتصادية. ودور بنائي، إذ تعد مقوما يمكن من فهم احتياجاتهم الاقتصادية.106

وبدوره أكد الباحث منصور أولسن عن وجود علاقة وثيقة بين بناء النظام الديمقراطي في الحكم ودرجة تأمين وضمان حقوق الملكية والتعاقدات في مجتمع ما. لقد كتب قائلا: "لا مجال للدهشة إذن في أن يلجأ رأس المال إلى الهرب من الدول ذات الديكتاتوريات القصيرة أو العابرة، حتى عندما يكون رأس المال ذا قيمة كبيرة نتيجة ندرته في هذه الدول. ويهرب رأس المال هذا إلى البلدان ذات الديمقراطيات المستقرة حتى وإن كان معدل العائد على رأس المال متواضعا نسبيا في تلك البلدان. ولنفس السبب، فإن أرباح الأنشطة «ذات الكثافة التعاقدية»، مثل الصيرفة والتأمين وأسواق المال، تجنيها البلدان ذات الديمقراطيات المستقرة كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وسويسرا. ورغم ما تثبته التجربة من أن بعض الدول الفقيرة نسبيا يمكنها أن تنمو بسرعة استثنائية عندما يحكمها ديكتاتور قوي، يتصادف أن تكون لديها سياسات اقتصادية جيدة بشكل غير معهود. إلا أن مثل هذا النمو لا يستمر، في العادة، إلا لفترة حكم ديكتاتوري واحد أو اثنين على الأكثر. وهكذا لا يجب أن يدهشنا كون جميع الدول تقريبا، التي استمتعت بأداء اقتصادي جيد عبر الأجيال، كانت دولا ذات حكومات ديمقراطية مستقرة".107

عموما، يمكن القول، إنه إذا كانت مسألة الاستقرار السياسي أمرا متفقا عليه كآلية للإقلاع الاقتصادي وتقوية الثقة في اقتصاديات بلدان الاستقبال، فإنه فيما يتعلق بالديمقراطية فإفرازات ذلك تبقى متباينة. بحيث إذا كان يبدو أن للديمقراطية أهمية بالغة في توفير شروط الإقلاع الاقتصادي، وأن الدول الديمقراطية في الغالب تنجح في خلق المزيد من الضمانات للمستثمرين الأجانب، فإن هذا الترابط ليس حتميا، ولا يتبين أن هناك تجاذبا بين الديمقراطية والنمو.108

انطلاقا من إفرازات هذا النقاش النظري، وما يظهره من مركزية للعلاقة بين المتغيرين السياسي والاقتصادي، يمكن القول إنه أصبح من المفيد التركيز على المتغير السياسي لدراسة

آليات جذب الاستثمارات الأجنبية. بحيث يبدو حاليا من الصعب على الدول إقناع المستثمرين الأجانب بالاستثمار في دولة ما دون إعطاء الثقة في خيارات النظام السياسي.[109]

هناك ثلاث قضايا تبدو كآلية سياسية لجلب الاستثمارات الأجنبية، وهي التطور الذي شهدته وضعية حقوق الإنسان في المغرب، دسترة الحرية الاقتصادية، والتأكيد على أن الاستثمارات الأجنبية خيار أساسي للدولة.

أولا: تطور في مسار حقوق الإنسان بالمغرب

عرف المغرب ابتداء من سنة 1990 تغييرا في نمط تدبير العلاقات السياسية التي كانت سائدة قبل هذه الفترة. والمميز الرئيسي لهذا التوجه، هو الاتجاه نحو تحسين وضعية حقوق الإنسان، وإعطاء إشارات قوية في هذا المجال. وأهمية هذا التحول أنه يبدو إطارا تسعى السلطة السياسية لتوظيفه في تدعيم مكانة المغرب عالميا، وتحفيز المستثمرين الأجانب.

هذا الواقع تدعمه الاتجاهات الحالية للفضاء الدولي. فلقد بدا أن ما تشهده الدول من تطور في حقوق الإنسان، من شأنه تدعيم الإطار الاقتصادي للبلدان النامية، ويقوي فرص جلبها للموارد المالية الخارجية من قروض ومساعدات، ويقوي شروط استقطابها للاستثمارات الأجنبية.

1. حقوق الإنسان مطلب للتنمية

تشكل حقوق الإنسان حاليا أحد المؤشرات المعتمدة لقياس تطور الأنظمة السياسية، ومستوى انفتاحها على المجتمع. ذلك أن احترام حقوق الإنسان، بالنسبة لكل الفاعلين، لا يعتبر مسألة قانونية محضة، بل هي قبل كل شئ إرادة سياسية وآلية لتنظيم المجتمع.[110] وقد تجاوز تأثيره الحقل السياسي ليمتد إلى المجال الاقتصادي. فكل الدلائل تبين أن مضامين حقوق الإنسان أضحت حاليا دعائم سياسية لتطوير الثقة في الاقتصاديات التي اختارت نهج هذه الممارسة.

ولا تتردد العديد من الدراسات والتقارير في تأكيد وجود علاقة جدلية بين التنمية وحقوق الإنسان. إذ لا تخلو أي اتفاقيات دولية أو برامج تنموية من وضع شروط حقوق الإنسان كمدخل للتعاون الاقتصادي مع الدول النامية. فالاتجاه العالمي يؤسس لفكرة

مفادها أن التنمية هي أساس احترام حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان ضرورية لتحقيق التنمية الإنسانية. ومن تم يتبين أن من الخطوات الرئيسية لتوسيع النمو الاقتصادي، ضرورة إقامة منظومة من المؤسسات والقوانين تتسم بالشفافية والفعالية، وتخضع للمساءلة.[111]

وخطاب الدولة في المغرب بدوره يؤكد هذا التوجه. يقول الملك محمد السادس في الرسالة التي وجهها يوم 10 دجنبر 1999 بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «ونريد في هذه المناسبة أن نجدد التزامنا بحقوق الإنسان وبقيم الحرية والمساواة. ذلك أننا نؤمن إيمانا راسخا أن احترام حقوق الإنسان والالتزام بالمواثيق الدولية المكرسة لهذه الحقوق ليست ترفا أو موضة، بل ضرورة تفرضها مستلزمات البناء والتنمية. لقد اعتبر البعض أن الأخذ بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد يعطل التنمية والتقدم، وقد يصطدم بخصوصية ثقافية حقيقية أو مفترضة تتنافى وهذه الخصوصية. ونحن نرى من جهتنا أن لا تنافر بين دواعي التنمية وحقوق الإنسان».[112]

في المجمل، يمكن القول إن هناك ترابطا قويا بين مستوى احترام حقوق الإنسان وتحسين مناخ الاستثمار. ذلك أن المقاربات الجديدة أصبحت تربط البناء الاقتصادي للدولة بمدى احترامها لحقوق الإنسان، والموازنة بين واجبات وحقوق الدولة والمواطن.

وبناء على هذا الواقع، وبتزامن مع التحول الاقتصادي الذي دشنه المغرب بعيد تطبيقه لبرنامج التقويم الهيكلي، سعت الدولة إلى تطوير حقوق الإنسان. وفي توجهات الدولة في هذا الباب، التأكيد على الرغبة في الإجابة عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق شروط الاندماج في الاقتصاد العالمي، وملاءمة اختياراتها مع اتفاقيات الشراكة التي وقعتها، وبالخصوص مع الطرفين الأوروبي والأمريكي.

2. طبيعة التطور في المسار الحقوقي

إن تغيير الدول لسياساتها في مجال حقوق الإنسان، هو في طبيعته استجابة لتأثير الوضعية الداخلية وضغوط العوامل الخارجية. وقضية حقوق الإنسان في المغرب تؤكد الإفرازات الواضحة لهذا الطرح. فابتداء من نهاية عقد الثمانينيات، وفي ظل سياق اقتصادي واجتماعي متردٍّ، وجدت الدولة نفسها أمام مطلب تغيير نمط تدبير الفضاء السياسي، فاتخذت مجموعة من القرارات للدفع بتوسيع آليات احترام حقوق الإنسان والتي اتخذت أنماطا متعددة، وفي اتجاهات مختلفة. بدأت إدارة الدولة للملف الحقوقي

بالتساهل مع إمكانية إنشاء جمعيات تهتم بحقوق الإنسان، لتأخذ شكل تدابير مؤسساتية وتشريعية وإجرائية انصب اهتمامها على تحسين وضعية حقوق الإنسان.[113]

ويعتبر إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من طرف الملك في 8 ماي 1990 بداية الدفع بالحقل الحقوقي[114]، ومحطة تأسيسية هامة طبعت الانتقال إلى إستراتيجية التكيف مع الإكراهات المرتبطة بوضعية حقوق الإنسان.[115] إذ أبرز هذا الإجراء قدرة الفاعل الرئيسي في النظام السياسي المغربي على صياغة إجابة عمومية عن المشكلة الحقوقية، سواء على مستوى تحديد الأهداف السياسية التي سيتم إتباعها، أو على مستوى رسم حدودها.[116] منذ هذا التاريخ، تزايد الإنتاج الحقوقي، بحيث تم إحداث عدة مؤسسات ترتبط بالمجال الحقوقي. من ذلك نذكر، النص على إنشاء المحاكم الإدارية، إحداث المجلس الوطني للشباب والمستقبل سنة 1991، إحداث مديرية الحريات العامة بوزارة الداخلية سنة 1993، إنشاء وزارة مكلفة بحقوق الإنسان.

وتقوى سعي الدولة في مجال حقوق الإنسان بتأكيد انخراطها في المنظومة العالمية لهذه الحقوق، حيث أعلنت ديباجة دستوري 1992 و1996 تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وهو ما يجسد بروز خطاب رسمي يظهر إرادة الاندماج في عولمة حقوق الإنسان.[117]

وانسجاما مع هذا التفكير، عمدت الدولة إلى إثراء المنظومة القانونية المحلية بترسانة جديدة تهدف إلى توسيع مجال الحقوق والحريات، والحد من النصوص المنافية لحقوق الإنسان، فتم إلغاء ظهير 28 يونيو 1935 المتعلق بزجر المظاهرات المعروف «بظهير كل ما من شأنه..»[118]، وهو ما اعتبرته القوى السياسية والحقوقية، مؤشرا قويا على إرادة الدولة لتطوير الوضعية الحقوقية في المغرب، وفي موقفها من هذا التحول طلبت هذه القوى إزاحة كل المتابعات التي تمت بناء على مقتضياته، وبإصدار عفو شامل على كل المعتقلين السياسيين والنقابيين. هذا المطلب توج بإعلان الملك في خطاب عيد الشباب لـ 9 يوليوز 1994 عن قرار بالعفو عن كل المعتقلين، في قضايا سياسية، أو مماثلة لها، إذ وجه أوامره للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لإعداد قائمة بلائحة المعتقلين. وتمخض عن هذا الإجراء إعداد لائحة بـ 424 معتقلا، منهم أحد عشر معتقلا للرأي، صادق عليها الملك بتاريخ 19 يوليوز 1994.[119]

وامتد اهتمام المغرب بتطوير ضمانات حقوق الإنسان إلى المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية. من ذلك، الاتفاقية الدولية الخاصة بمناهضة التعذيب وأوجه المعاملات أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز العنصري ضد المرأة، اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حول حقوق جميع العمال المهاجرين أو أفراد أسرهم.

وقد شكل تولي الملك محمد السادس العرش فرصة لإعادة النظر في العديد من القضايا الحقوقية التي لم تتم معالجتها على امتداد فترة ما بعد انطلاق مسلسل مسار حقوق الإنسان في المغرب منذ سنة 1990. ابتدأت توجهات الملك في هذا الباب بإنشاء هيأة وطنية للتحكيم في 16 غشت 1999، أنيط بها تعويض المعتقلين كمنهجية لطي فترة التجاوزات المسجلة في حقوق الإنسان. لقد حدد النظام الداخلي لهيئة التحكيم المستقلة اختصاصها فيما يتعلق بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي لضحايا وأصحاب الحقوق الذين تعرضوا للاعتقال والاختفاء القسري.[120]

وامتدادا لهذا التوجه قدم الملك في الأشهر الأولى إشارات قوية في اتجاه تقوية ممارسات تضمن احترام حقوق الإنسان، انطلقت أولى عناصر ذلك بالسماح بعودة العديد من المناضلين السابقين والإفراج عن بعض المعتقلين[121]، وتوج هذا المسار بإعلان الملك سنة 2002 عن مراجعة هيكلة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وتوسيع اختصاصاته. فبعدما كان يحصر الظهير المؤسس له بتاريخ 20—04—1990 مهمة المجلس في مساعدة الملك في جميع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، أضحى وفق المادة الأولى من الظهير الجديد «مؤسسة متخصصة تتعلق مهامه بمساعدة جلالة الملك في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها وضمان ممارستها والنهوض بها وصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات».[122]

والأهم في الاتجاه الجديد للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أنه انفتح في عضويته على العديد من المعتقلين السياسيين السابقين، فالرئيس السابق للمجلس الراحل إدريس بنزكري أمضى سبع عشرة سنة في السجن لأسباب سياسية، وأيضا الرئيس الحالي أحمد حرزني اعتقل لنفس الأسباب على مدار خمسة عشر سنة.

ويبقى إحداث هيأة الإنصاف والمصالحة، منعطفا حاسما في تطور المسار الحقوقي في المغرب. تحددت أهمية هذه الخطوة في توسيع النقاش العام حول الخروقات المسجلة في

حقوق الإنسان. نتيجة لذلك، لم تعد العديد من الممارسات السابقة، من قبيل حالات التعذيب والاختطاف تشكل سرا للدولة، أو طابوها يعالج من طرف عائلات المختطفين.[123] ويبقى من أهم آثارها تقديم المغرب في صورة البلد الذي يتجاوز مخلفات تاريخه، ويفتح بابا للمصالحة بين الدولة والمجتمع. فلقد تجاوزت أهمية الإنجاز الذي حققته الهيأة جوانب المصالحة بين الدولة والمجتمع، لتبرز أحد عناصر تحسين صورة المغرب في الخارج. يقول السفير الأمريكي السابق بالرباط إدوارد غابريال بخصوص مبادرة إحداث الهيأة وأعمالها «إنه تكريم آخر لريادية المغرب في المنطقة».[124]

يتضح من خلال تتبع ملف حقوق الإنسان في المغرب، أن هناك تغييرات هامة شملت وضعية حقوق الإنسان، بحيث يبدو أن التطور المسجل يبرز كآلية للاستجابة للضغوط الدولية، التي ولدتها الحركة العالمية لحقوق الإنسان، وكمحاولة لتقليص ضغوط القوى الداخلية، وتجاوز الإخفاقات الاقتصادية. كما أن هذا التوجه هو تعبير عن قناعة لدى النظام السياسي بإمكانية تفعيل خطاب وممارسة حقوق الإنسان، ما دام أن هذا التوجه ليس من شأنه أن يزعزع المشروعية القائمة، بل على العكس يقود إلى تحسين صورتها داخليا وخارجيا، ويبرز إمكانية التعايش بين نظام سياسي يبني جزءا من مشروعيته على أدوات تقليدية، ويستطيع أن يتعايش مع قضايا كونية، تعد معيارا لقياس التحديث. إلا أن هذا المنحى لا يعني إمكانية القول بأن المغرب أغلق بشكل كامل مسلسل الخروقات في مجال حقوق الإنسان، سواء بتصفية القضايا السابقة، أو بإيجاد حلول عملية لإمكانية الحد من الخروقات المحتملة، وتقوية الضمانات المطلوبة لعدم تكرار ما سبق.

في ختام هذه النقطة يمكن القول إن الواقع الحالي لتحسن مستوى حقوق الإنسان بالمغرب، يتطلب نهج إستراتيجية تسويقية تجعل من الإنجاز الحقوقي، والعمل على تقوية الضمانات في هذا المجال كآلية أساسية لإقناع المستثمرين الأجانب، فلا ريب أن هؤلاء المستثمرين، وبالخصوص أصحاب المقاولات الصغرى والمتوسطة، يشعرون بثقة أكبر في دولة تحترم حقوق الإنسان. بالموازاة مع ذلك يتعين اتخاذ قرارات هامة لطي ملفات خروقات الإنسان في الفترات السابقة، وتقديم إشارات إيجابية لإمكانية تأكيد هذا الخيار مستقبلا.

ثانيا: دسترة الحرية الاقتصادية

من التدابير الهامة التي اتخذتها السلطة السياسية لتوفير شروط نمو المبادرة الخاصة، وتدعيم جلب الاستثمارات الأجنبية، دسترة الحرية الاقتصادية. فمما جاءت به المراجعة الدستورية لسنة 1996 التعديل الذي هم الفصل 15 من الدستور. إذ بعدما كان يضمن هذا الفصل، على امتداد الدساتير التي عرفها المغرب، منذ وضع أول دستور للمملكة سنة 1962، حق الملكية، أكمل هذا الحق ليشمل حرية المبادرة كمرتكز يتعين أن يحكم الاختيارات الاقتصادية للدولة. وهو ما يعني تكييف النظام الأساسي للدولة مع الاختيارات الاقتصادية التي تبنتها منذ شروعها في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، وتعزيز قواعد اقتصاد السوق، ووضع الضمانات الدستورية لتحقيقه. هذا المقتضى يحمل في مضامينه إرادة الدولة بأن يكون لكل فرد الحرية في إنشاء المقاولة التي يختارها، ما دام يحترم المبادئ الأخلاقية والاقتصادية التي تنظم المجتمع. ومن ثم، يبرز أن المشرع الدستوري أراد إعطاء إشارات قوية إلى اعتبار المرجعية الليبرالية في المادة الاقتصادية الموجهة للاقتصاد المغربي، وأن أي مبادرة تصدر عن المؤسسات الدستورية يتعين أن لا تمس بالقواعد التي تدعم جلب الرساميل والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.[125]

هذا التوجه، سيتجاوب مع الموقف الإيجابي الذي عبرت عنه أحزاب المعارضة تجاه دستور 1996، وما حمله من إشارات سياسية واقتصادية، بحيث برز هذا التوجه كآلية من شأنها إعادة الثقة بين الفاعلين السياسيين، وتقوية آليات السلم الاجتماعي المطلوبة لتنمية الاستثمارات الأجنبية. كما برز كدعامة تخدم صورة المغرب على المستوى الدولي، وتزيد من مصداقيته سياسيا واقتصاديا. هذا، وأشار عبد الرحمان اليوسفي، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية آنذاك، أن التصويت بنعم على الدستور إشارة قوية للأوساط الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية.[126]

تأسيسا على ذلك، سيبرز أن صلب السياسات العامة وتدبير السلطات العمومية للاقتصاد سيرتكز على مقومات الليبرالية الاقتصادية، وأن الاستثمار الأجنبي سيصبح خيارا أساسيا للدولة.

ثالثا: الاستثمارات الأجنبية: خيار أساسي للدولة

تميز مسار السياسة الاقتصادية في المغرب، منذ السنوات الأولى للاستقلال ولسنوات

عدة، بالتناقض في الاختيارات الاقتصادية للسياسات العامة للدولة، خاصة تجاه الرساميل الأجنبية. وقد أثر هذا التناقض على مستوى استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمار الأجنبي، والتقليص من قدرته على استقطاب المزيد من هذه الاستثمارات.

لكنه، ومنذ مطلع التسعينات، سيسجل انتقالا حاسما في هذه التوجهات. فعلى امتداد الحكومات التي تعاقبت على المغرب، منذ هذه الفترة إلى الآن، بدا أن جلب الاستثمارات الأجنبية، وإعطاء إشارات لاستقطابه، أضحت مكونا أساسيا للسياسات العامة للدولة. فبالرغم من تغير الحكومات وتعاقبها، فإن تحفيز الاستثمارات الأجنبية وتوسيع الآفاق الاستثمارية فرض نفسه على أجندة الحكومة، فلقد أصبح الموجه الأساسي لسياستها لتحديث الاقتصاد هو تشجيع المبادرة الخاصة، وتقوية آليات جذب الاستثمارات الأجنبية. من ذلك أن أحد المحاور الأساسية لبرنامج حكومة عبد اللطيف الفيلالي الذي عرض أمام مجلس النواب في 5 مارس 1995 انبنى على تشجيع الاستثمارات الخارجية، وجعلها آلية مركزية للحد من البطالة.[127]

وتبقى حكومة التناوب محطة أساسية في المسار السياسي والاقتصادي في المغرب. إن الأهم في هذا الاتجاه، أنه لأول مرة في المغرب، منذ إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، سيتم تشكيل فريق حكومي تتألف المكونات الرئيسية له من أحزاب كانت تنتقد السياسات الليبرالية للحكومة، وترى أن لا بديل للتنمية من غير تقوية حضور الدولة في الاقتصاد.[128]

ومن تم، فإن ظهور التناوب السياسي في المغرب كتجربة متميزة في التغيير السياسي في العالم العربي، تمكن فيه النظام التقليدي من تقوية مرتكزات مشروعيته بدون أن يقضي على المعارضة، وتمكنت فيه المعارضة من الوصول إلى دفة الحكم والمشاركة في صنع القرارات بدون أن يتوافق ذلك مع إضعاف المؤسسة الملكية[129]، فإن دلالاته تتحدد بالأساس فيما يحمله من أبعاد اقتصادية.

طرح هذا الواقع متغيرا جديدا في الفضاءين السياسي والاقتصادي، وفرض التساؤل حول الخيار الاقتصادي الذي ستتخذه الحكومة. فمنذ الإعلان عن تعيين عبد الرحمان اليوسفي، الكاتب الأول آنذاك لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وزيرا أولا في فبراير 1998، وتكليفه بتشكيل حكومة، وقبل ذلك منذ بدء التفاوض بين الملك الراحل الحسن الثاني وأحزاب الحركة الوطنية لإشراك أحزاب المعارضة في الحكم، برزت مخاوف

من تأثير ذلك على الأسلوب الاقتصادي للدولة.[130] لكن عكس التخوفات التي عبر عنها، تبين منذ البداية أن تحقيق الاستمرارية في التوجهات الاقتصادية السابقة للدولة، والاهتمام بتحسين مناخ الاستثمار ظل أحد أجندة خيارات هذه الحكومة، وأن التغيير في التشكيلة السياسية لحكومة التناوب لن يحدث تغييرا راديكاليا في الخيارات الاقتصادية السابقة للدولة، التي اعتمدت منذ شروع المغرب في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، وانخراطه في العديد من اتفاقيات الشراكة.[131]

فبعيد تعيين الحكومة من طرف الملك الراحل أرسلت حكومة التناوب إشارات إيجابية تجاه القطاع الخاص المحلي والأجنبي. وفي أول خطوة، ورغبة في بناء عناصر الثقة مع المقاولين، التقى وفد من الحكومة بممثلي الاتحاد العام لمقاولات المغرب. فهذه الخطوة، كانت بمثابة تأكيد لحسن نية الحكومة تجاه الفاعلين الخواص[132]، والتأكيد على أن خيارها يقوم على تأسيس «عقد الثقة والتوافق» في المجال الاقتصادي مع الفاعلين الاقتصاديين، وأنه ليس هناك مس بالمكتسبات السابقة لرجال الأعمال.[133] ووفق مضامين هذا الاتجاه أبرز وزير الاقتصاد والمالية آنذاك فتح الله ولعلو، عند تقديم أول مشروع لقانون المالية لحكومة التناوب «إننا مقتنعون أن عودة التفاؤل إلى الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين يشكل أحد متطلبات الساعة».[134]

وتثمينا لهذا التوجه، أكد برنامج حكومة التناوب، الذي قدمه الوزير الأول أمام مجلسي البرلمان على خلق الشروط الملائمة لتشجيع الاستثمارات الخاصة بشقيه المحلي والأجنبي.[135] وتمثلت الركائز الاقتصادية التي جاء بها هذا البرنامج، في إعادة تحديد التدابير التحفيزية للاستثمار عبر تبسيط المساطر الإدارية، وتحديث النظام الضريبي، وتحديث البنية التشريعية المرتبطة بمحيط المقاولة من مراجعة مدونات الجمارك، والدفع بإحداث توافق حول مدونة الشغل. وعلى المستوى المالي، أكدت الحكومة على متابعة برنامج الخوصصة، ووضع عقود البرامج كأداة لتدبير القطاع العمومي، وإصلاح النظام البنكي والدفع بالتنافسية، واحترام التوازنات الماكرو اقتصادية وتخفيض المديونية الخارجية.[136]

وقد تضمنت الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها حكومة التناوب، إشارات قوية لدعم المقاولات، وبناء مناخ الثقة لدى المستثمرين الخواص سواء المحليين أو الأجانب. وتتضح هذه التوجهات بشكل جلي من خلال ثلاثة قرارات رئيسية، أولا، بموجب قانون المالية لفترة 1998–1999 أسست الحكومة لتعامل جديد مع الملزمين في المادة الضريبية من اتخاذ

قرار التبرئة الضريبية، والذي بمحتواه خول للمقاولات، خلال أجل معين، التصريح بالضريبة الواجبة عليهم خلال أربع سنوات، ولا يتبع ذلك التصريح بأي مراقبة ضريبية. في واقع أريد منه بناء الثقة بين الدولة والمقاولات. ثانيا، تخويل إعفاءات من الغرامات والجزاءات للشركات التي لم تؤد واجبها لصندوق الضمان الاجتماعي، بحيث تم التنصيص على أن الشركات التي لم تؤد انخراطها إلى الصندوق قبل نهاية السنة المالية 1998—1999 ستعفى من التدابير الجزائية، التي كانت تنص على أن الشركات التي لا تؤدي انخراطها إلى الصندوق في الأجل القانوني يفرض عليها غرامات بنسبة 3 بالمائة. هذا التدبير أريد منه المساعدة، وتشجيع الشركات على الانخراط في صندوق الضمان الاجتماعي، وفق تصور يريد المساعدة على دفع الشركات للخروج من الاقتصاد غير المهيكل إلى الاقتصاد المهيكل. وثالثا، حل إشكالية استيراد المقاولات المحلية والأجنبية للمواد الأولية عبر إحداث نظام الاستيراد المؤقت، والذي بموجبه تم النص على إعفاء المتعاملين مما سبق من الجزاءات، والدفع باتخاذ نظام جديد للمراقبة يكون أكثر عقلانية. وقد كان من مرامي ذلك بالأساس إخراج العديد من القطاعات، وبالأساس قطاع النسيج من الأزمة.[137]

وبنفس التوجه المرتكز على دعم أدوات الحرية الاقتصادية كآلية لتدبير الاقتصاد، استمر النهج العام لحكومة التناوب. فلقد أكد الوزير الأول في مناسبات عدة أن مضامين سياسة حكومته تنبني على الدفع بحرية المبادرة. فوعيا منه بأهمية تنمية الاستثمار، اعتبر أن جهود الدولة ستسير لتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في المجالات التي تمكنه من تحقيق الأرباح، وتمنحه ضمانا وأمنا حقيقيين، مؤكدا على أن تقويم البنية الاستثمارية يقوم على إدخال العديد من الإصلاحات، من ذلك تطوير أداء الإدارة، والدفع بأن يكون للمغرب قضاء نزيه يُطْمَأَنُّ إلى أحكامه وسرعة تنفيذه.[138]

إضافة إلى ذلك، حرصت حكومة التناوب على توجيه سياستها الاقتصادية نحو التحكم في التوازنات المالية الأساسية، وتحقيق استقرار الإطار الاجتماعي الملائم للاقتصاد. فلقد عبر عبد الرحمان اليوسفي أن التوازنات الماكرو اقتصادية إطار ضروري لتوفير شروط النمو الاقتصادي، ومعيار هام لحسن تدبير شؤون الدولة، بل ونظر إليه كمتغير ضروري يمكن من تحسين السمعة الدولية للمغرب، ويساعد على الحصول على القروض والمساعدات.[139]

تأسيسا على ذلك، يتضح أن حكومة التناوب أعلنت مقاربة إصلاح اقتصادي يؤكد على توجهات اقتصادية ذات نزعة ليبرالية، وينطلق من تنمية قدرات فاعلي السوق، وحذف العوائق المؤسساتية والتشريعية أمام تطور الاستثمار.[140] وبذلك، يتبين أن الممارسة الاقتصادية لحكومة التناوب جاءت متطابقة مع الاختيارات الاقتصادية التي شرع فيها المغرب. إذ لم تعد تربط العقلانية بالتسيير الاشتراكي، بل أدارت سياستها الاقتصادية وفق المرجعيات الليبرالية الاقتصادية التي بلورها برنامج التقويم الهيكلي، والاتفاقيات الاقتصادية التي وقعها المغرب.[141]

وامتد خيار الدولة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية، وتقوية مضامينه خلال الحكومة التي ترأسها إدريس جطو، والتي امتدت من سنة 2002 إلى سنة 2007. إذ لم تفتأ هذه الحكومة تعبر خلال التصريح الحكومي الذي قدمه الوزير الأول أمام مجلسي البرلمان عن التزامها بنهج برنامج اقتصادي يقوم على تنفيذ برنامج الخوصصة، وتحرير العديد من قطاعات الاقتصاد الوطني، وتنمية الاستثمار، والدفع باستقطاب رؤوس الأموال كمنطلق لتحقيق دفعة قوية للشغل، ومعبرا ضروريا لرفع القيمة المضافة، وتوفير المزيد من مناصب الشغل.[142]

يتضح مما سبق، أن العامل السياسي في المغرب يبدو دعامة أساسية للاستثمار الأجنبي. إذ أن تتبع التطور السياسي خلال هذه الفترة يقود إلى استنتاج أساسي: أن ما يقع في المغرب من تحولات سياسية يقدم عناصر إيجابية لتقوية الثقة لدى المستثمرين الأجانب.

وتكمن أهمية المتغير السياسي كمعطى محفز للاستثمار من خلال ما يوصف به المغرب كبلد أمن يحقق الاستقرار السياسي والأمني، ويوفر الشروط السياسية اللازمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وضمان استقرارها. وتبرز أهمية المقومات السياسية للمغرب في الدعم والمشروعية التي تحظى بها المؤسسة الملكية التي تعد الضامن لوحدة واستقرار البلاد، وأيضا في انفتاح الحياة السياسية المغربية وما يرافقها من تحديث لمؤسسات الدولة. فلا شك أن اتجاه الدولة في مجال حقوق الإنسان، والتوافق بين الأطراف السياسية، لعب دورا أساسيا في التطور الذي شهده الاستثمار الأجنبي. كما أن السلاسة التي مر منها انتقال الملك كانت لحظة ذات دلالة هامة، أسهمت في تقوية الثقة في المناخ السياسي والاقتصادي في المغرب، وتقوية الثقة في مؤسسات الدولة.[143]

ولا تتردد التحليلات، ومواقف المستثمرين كذلك على اعتبار أن العامل السياسي أحد المتغيرات التي تشجع على الاستثمار في المغرب. وحتى في اللحظات التي عرف فيها المغرب بعض الهزات، بعد الانفجارات الإرهابية التي شهدتها مدينة الدار البيضاء في 16 ماي 2003،[144] أو خلال مارس 2007، فإنها لم تؤثر على وضعية المغرب، ولم تزعزع الثقة في مناخه الاستثماري.[145]

وهنا أشير إلى أن المسؤولين عن الاستثمار، وكذا العديد من المستثمرين، يؤكدون على أهمية الإطار السياسي في المغرب كمحدد للاستثمار، بحيث أنه على عكس العديد من الدول النامية، يعد هذا المتغير عنصرا إيجابيا يضمن خلق الشروط المواتية لمباشرة الاستثمارات، وأنه ليس هناك تخوفا في هذا المجال.[146]

إن أهمية تحسين جاذبية الاقتصاديات الوطنية لا تتوقف على ما تقوم به الحكومات من تدابير مباشرة لتحفيز المستثمرين. بل ترتبط أيضا بمستوى أدائها الاقتصادي، ويتحدد ذلك وفق ما تتمتع به هذه الاقتصاديات من عجز منخفض، ودين متحكم فيه، واستثمارات ومدخرات مرتفعة. فأكثر ما يكرهه المستثمرون هو أن يشعروا بالجهل تجاه ما يحدث في البلد التي يستثمرون فيه أموالهم، وحقيقة أوضاعهم المالية. فالثقة تولد كنتيجة للشفافية، ولتوافر معلومات إحصائية دقيقة عن الديون الخارجية، ومنظومتها المالية.

المطلب الثاني: تحسين المناخ الاقتصادي للمقاولة

تبين الدراسات النظرية والممارسات العملية، أن جذب الاستثمارات الخارجية يرتبط بمدى قدرة الدولة على تحسين الوضعية الاقتصادية. داخل هذه التوجهات تبرز المؤشرات الماكرواقتصادية كأحد المحددات الأساسية التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار قبل مباشرة استثماراتهم في دولة ما. ذلك أن تتبع إستراتيجية استيطان المقاولات الأجنبية في دول الاستقبال، تكشف على أن من بين العناصر الأساسية التي تؤثر في اتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما، مستوى التوازنات الماكرو اقتصادية.[147]

وفي المغرب يلاحظ أن هاجس السلطات العمومية يسير في اتجاه الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية، وعلى أن مستويات التضخم، وعجز الميزانية، ووضعية المديونية الخارجية يجب أن تكون في مستويات متحكم فيها.

أولا: هاجس الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية

يؤكد تطور الاقتصاد المغربي، أنه عرف عدة تقلبات في سياسته الاقتصادية، خاصة في المرحلة التي تلت الاستقلال، ويجد عدم الاستقرار ترجمته من خلال تعدد المخططات الاقتصادية، وتباين أهدافها.[148]

لا شك أن نقط التحول في الاقتصاد المغربي متعددة، وتمثل مرحلة ما بعد سنة 1973 أحد المنعطفات الرئيسية في هذا التطور. فبعد نجاح الدولة بشكل عام في احتواء السياسة الميزانية والنقدية خلال السنوات السابقة على هذه المرحلة، عرف الاقتصاد المغربي تغيرا في أدوات ومضامين إدارة الدولة للاقتصاد، واعتماد مشاريع طموحة للتنمية.[149]

فمع ارتفاع ثمن الفوسفاط في السوق العالمي، سجل تحول في تدبير الدولة للاقتصاد، واقترب من الاختيارات التي كانت تنهجها الجزائر. فلقد أصبحت السياسة المتبعة تسير نحو توسيع الطلب الداخلي عبر رفع الأجور، ورفع مستوى التوظيف العمومي، وتنمية التمدرس، بحيث طبقت حكومة أحمد عصمان المشروع الاقتصادي الذي كانت تطالب به المعارضة.[150] هكذا، وعلى امتداد سنوات 1973—1977 لوحظ ارتفاع في مستوى نفقات التسيير والاستثمار[151]، وازداد مستوى دعم الدولة للمواد الأساسية. كما سجل ارتفاع في وتيرة التوظيف في الإدارات، فمستوى إحداث مناصب الشغل انتقل من 7758 منصب تم إحداثها سنة 1973 إلى 51416 منصب في سنة 1976.[152]

إلا أن هذه السياسة، والتي حاولت في جوانب كثيرة الاستجابة للمتطلبات السياسية المعبر عنها عقب المحاولتين الانقلابيتين لسنتي 1970 و1971، سرعان ما برزت جوانب قصورها، وتعددت اختلالاتها. إذ برز أن التوقعات الاقتصادية للسلطات العمومية كانت أكبر من الإمكانيات الإنتاجية للدولة.[153] فابتداء من سنة 1976، عرف الاقتصاد المغربي ارتفاعا في مؤشرات العجز الاقتصادي. ساهم في هذا الوضع انهيار ثمن الفوسفاط في السوق العالمي، والتكلفة المفاجئة للحرب في الصحراء. كما كان لغياب رؤية واضحة للدولة في تدبير الاقتصاد تأثيرا سلبيا على تحقيق النجاح الاقتصادي، إذ أن إدارة الاقتصاد كانت تخضع لتكتيكات النظام السياسي أكثر منها للبحث عن الدفع بإنتاجية ومردودية الاقتصاد الوطني.

ويمكن توضيح مؤشرات العجز خلال هذه المرحلة من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية: أولا، الطابع المتقلب وغير المنتظم لنسبة النمو الاقتصادي، مع اتجاه واضح نحو التراجع. فبعدما بلغ كمعدل 6.8٪ خلال فترة 1973–1977، تراجع إلى 4٪ خلال فترة 1978–1980، ثم إلى 2.5٪ خلال فترة 1981–1983. ثانيا، تدهور التوازنات الخارجية. ثالثا، اتساع العجز في المالية الداخلية.[154]

هذا، ويوضح تطور معدل عجز الميزانية في المغرب على امتداد فترة 1973–1982 اتجاهاً نحو ارتفاع كبير، وغير متحكم فيه، في مستويات عجز الميزانية. فبعدما كان معدل العجز يبلغ 1،9٪ سنة 1973 وصل إلى 12٪ سنة 1982، في وقت بلغ في سنتي 1976 و1977 على التوالي 16،1٪ و14،6٪. (الجدول رقم 18)

جدول رقم 18: تطور معدل عجز الميزانية من النتائج الداخلي الخام في المغرب في فترة 1973–1982

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
عجز الميزانية	1,9	3,8	8,7	16,1	14,6	9,9	9,2	10,1	14	12

المصدر: M'hamed Sagou, les politiques macro-économiques Les politiques budgétaires et monétaires du Maroc depuis cinquante ans et perspectives pour les vingt prochaines années, contribution in *50 ans de développement Humain et perspectives 2025*, Rabat, 2006, p. 41.
http :www.rdh50.ma/fr/pdf/contributions/Gt3-5.pdf

ومما زاد من تأزم الوضعية، استحالة تسديد الخزينة العامة لديونها الداخلية التي على ذمتها للمؤسسات العمومية والمقاولات الخاصة، والتي تراوحت خلال سنتي 1983 و 1984 بين 13 إلى 14 مليار درهم.[155] وفي جانب آخر ارتفع بشكل مهول حجم المديونية الخارجية للمغرب. ففي سنة 1983 بلغ حجم هذه المديونية ما يقارب 12 مليار دولار، أي ما يقارب 100 مليار درهم، وأنه بعدما مثل مجموع الدين الخارجي 17٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 1972 وصل إلى 40٪ سنة 1978، ثم إلى 88٪ سنة 1982.[156]

دفعت هذه المعطيات بالدولة المغربية إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية. فمنذ هذا التاريخ بدا أنه لا مناص أمامها، لإعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني، وإعادة الثقة فيه، من إعادة توجيه مضامين السياسة الاقتصادية، والتي وجدت في خطاب المؤسسات المالية الدولية، وبالخصوص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مرجعيتها في تدبير الفضاء

الاقتصادي. فمنذ هذه اللحظة أصبح تأطير السياسة الاقتصادية يعتمد على مقاربات هذه المؤسسات وعلى الدعم التقني والمالي الذي تقدمها.

ركزت هذه المؤسسات توجيهاتها على دفع الدولة لاعتماد آليات ضبط التوازنات الاقتصادية، والحد من مستوى الإنفاق العام. وهكذا، في البداية، أوصت سنة 1978 بضرورة سن سياسة للتثبيت الاقتصادي، وارتكزت إجراءات هذه السياسة أساسا على التحكم في جانب الطلب، عبر الدفع بتقليص الدعم المقدم للمواد الاستهلاكية، وتقليص نفقات الاستثمار، والحد من وتيرة التوظيف في القطاع العام.[157] لكن أمام حجم الاكراهات المطروحة، وعدم قدرة التدابير المتخذة على الحد من مؤشرات الاختناق الاقتصادي، انتقل تفكير هذه المؤسسات إلى حث المغرب على الانخراط في برنامج التقويم الهيكلي، في مسعى يريد أن يقطع بشكل رئيسي مع الاختيارات الاقتصادية السابقة، ويؤسس لميلاد نمط جديد للتنمية.[158]

فمع انخراط المغرب في هذا البرنامج، أصبح الموجه الرئيسي للسياسة الاقتصادية للدولة يرتكز على تقليص الالتزام المالي للدولة، وتحرير بنيات الإنتاج والتبادل، ونهج أسلوب جديد في إدارة الدين الخارجي.[159] إذ أن موافقة المغرب على برنامج التقويم الهيكلي، هدفت بالأساس إلى ضمان نجاح المفاوضات مع المجموعات البنكية للبلدان الدائنة، نادي باريس بالنسبة للديون العمومية ونادي لندن فيما يخص الديون الخارجية. وعلى هذا المستوى، فخلال العشر سنوات من تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، وقع المغرب تسع اتفاقيات لجدولة ديونه الخارجية، تم إبرام ست منها مع نادي باريس، وثلاث مع نادي لندن (الجدولين 19 و20).

جدول رقم 19: اتفاقيات إعادة الجدولة الموقعة مع نادي باريس

الاتفاقيات	التاريخ	فترة الدعم	الاستحقاق الجديد	أجل السماح
I	1983-10-25	16 شهر	7 سنوات وثلاث أشهر	3 سنوات و9 أشهر
II	1985-09-17	18 شهر	8 سنوات و3 أشهر	3 سنوات و9 أشهر
III	1987-03-06	16 شهر	9 سنوات و3 أشهر	4 سنوات و9 أشهر
IV	1986-10-26	18 شهر	10 سنوات	5 سنوات
V	1990-09-11	15 شهر	20 سنة	10 سنوات
VI	1992-02-27	20 شهر	20 سنة	10 سنوات

المصدر: Fathallah Oualalou, La question de l'endettement extérieur du Maroc et le PAS, In *Annales marocaines d'économie*, n° spécial, 1993, p. 212

جدول رقم 20: اتفاقيات إعادة الجدولة الموقعة مع نادي لندن

الاتفاقيات	التاريخ	فترة الدعم	الاستحقاق الجديد	أجل السماح
I	فبراير 1986	16 شهر	7 سنوات	3 سنوات
II	شتنبر 1987	48 شهر	11 سنة	4 سنوات
III	شتنبر 1990		20 سنة	10 سنوات

المصدر: Fathallah Oualalou, La question de l'endettement extérieur du Maroc et le PAS, In *Annales marocaines d'économie*, n° spécial, 1993, p. 212

إضافة إلى إعادة جدولة ديونه الخارجية، تمثل الجانب الثاني لانشغال برنامج التقويم الهيكلي في ضبط التوازنات الماكرواقتصادية، حيث بدا هذا العنصر محددا لسياسة الدولة في هذه المرحلة. تأسيسا على ذلك، اعتمدت السلطة السياسية مقاربة صارمة في تدبير الميزانية من خلال تقليص نفقات الاستثمار، وضبط مستوى ميزانية التسيير، لكن دون أن يعني ذلك بناء مرتكزات جديدة في السياسة الاقتصادية المغربية. فمضمون السياسية المتبعة أبرز أن البرنامج الذي شرع في تطبيقه أقرب إلى الاندماج في نسق منطق استمراري، أو في إطار تجديد ليبرالي، منه إلى إحداث تغيير في صلب السياسات الاقتصادية، بحيث ارتكز مضمونه على تحقيق توازن مالي يضع ضوابط لعقلنة تدبير الإطار الماكرو اقتصادي.[160]

لقد ساهم التحول الجديد بإحداث منعطف جديد في التنمية. ذلك أن توجهات هذا البرنامج، رتبت آثارا إيجابية على الاقتصاد المغربي، إلى حد تركت دورة تقويم الاقتصاد الانطباع بإمكانية الحديث عن ميلاد تنين جديد[161]، وجعلت المغرب يقدم كتلميذ نجيب في مجال الاستقرار الاقتصادي، فانطلاقا من سنة 1986 بدأ الاقتصاد الوطني يتجاوز المرحلة الصعبة في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي.[162] فبناء على هذه السياسة تحسنت العديد من المؤشرات الاقتصادية، من ذلك فقد انخفض عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات من 12,3٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 1982 إلى 0,8٪ سنة 1990. كما انتقل معدل الادخار من 16.5٪ سنة 1982 إلى 24.8٪ سنة 1990. وسجل الاقتصاد المغربي معدل نمو كمتوسط 4.1٪ سنويا خلال فترة 1983–1994، وتقلصت نسبة العجز العمومي من الناتج الداخلي الخام من 15٪ سنة 1982 إلى 2٪ سنة 1992.[163]

وبلغ هذا التحسن أوجه خلال سنة 1988، حيث أبرزت المعطيات الاقتصادية تحسنا في العديد من المؤشرات الاقتصادية. فقد وصل النمو إلى 10.1٪، وتقلص التضخم إلى 2،3٪، كما ارتفعت الصادرات إلى 27٪، وأصبح معدل الاستثمار يمثل 20٪. إلا أنه سرعان ما

برزت محدودية هذا التوجه، ففي السنة الموالية تراجع معدل النمو إلى 3،1٪ سنة 1989.[164] وبالتالي ظهر أن المؤشرات المسجلة سنة 1988 كانت مجرد معطى ظرفي.

عموما، لقد أبان واقع السياسة الاقتصادية على امتداد مرحلة التقويم الهيكلي، عن نجاح الدولة في إدارة عناصر الخلل في المكونات الماكرو اقتصادية التي شهدها المغرب إبان المرحلة الممتدة من سنة 1977 إلى سنة 1983. لكن دون أن يصل ذلك إلى ضبط التوازنات ورفع مستوى النمو الاقتصادي. فعلى امتداد سنوات ما بعد خروج المغرب من التقويم الهيكلي، برز أن مضمون السياسات الوطنية لم يتمكن من وضع نهاية للمشاكل المطروحة، أو إعادة تحقيق التوازنات الأساسية الاقتصادية، وهو ما دفع بالدولة إلى مواصلة الجهود المبذولة لتطهير الإطار الاقتصادي الوطني، وتحسين الإطار الماكرو اقتصادي والمؤسساتي. يقول الملك الراحل الحسن الثاني «وبعد، فقد أنجز المغرب الشرط الأول من العقد الذي التزم به في منتصف الثمانينيات، حيث تمكن من إعادة التوازنات الكبرى للمالية العمومية، مع الحد من التضخم والحصول على معدل معقول من النماء.. وهذه النتائج التي أشادت بها الأوساط المالية، والتي استدرجت إلى بلادنا، من جديد، المستثمرين الدوليين، تجعلنا نعتز بها ونفتخر، وتقتضي منا أن نواصل السعي بحزم في الطريق الذي رسمناه لأنفسنا. غير أن ما بذل من مجهود لن يتضح مرماه وحقيقته– بعدما انتهت مرحلة إعادة التوازنات البنيوية–، إلا إذا تواصل وتعزز بعمل هادف من حكومتنا، واعتمد على إستراتيجية مقدامة تتوخى النماء والتنمية.»[165]

أبرز هذا التوجه قناعة المقررين أنه لتوفير سياسة جيدة للاستثمار، يتوجب على الدولة أن تحقق استقرارا ماكرو اقتصاديا كافيا يمكن السياسات الاقتصادية الجزئية من أن تحقق نتائج جيدة. فليس خفياً على المسؤولين، أنه من بين ما يود المستثمرون الأجانب رؤيته في الدول التي يرغبون الاستثمار فيها مدى قدرتها على خلق بيئة مالية مستقرة.

ثانيا: تحسن في مؤشرات التوازن الماكرواقتصادي

في إطار ضبط التوازنات الماكرواقتصادية، وتقوية الثقة في الاقتصاد المغربي، لجأت السلطات العمومية إلى إعطاء أولوية تدخلاتها لضبط معدلات التضخم، ونهج سياسة اقتصادية تهدف إلى التحكم في وتيرة عجز الميزانية، والتقليص من حجم المديونية.

1. ضبط معدلات التضخم وعجز الميزانية

من بين المتغيرات الاقتصادية التي يوليها المستثمرون الأجانب أهمية في بناء استراتيجيهم لمباشرة مشاريعهم في بلد ما، يظهر مستوى معدلات التضخم، ووتيرة عجز الميزانية. فمفتاح توسيع الثقة في الاقتصاديات الوطنية، في منظور المستثمرين، ينبني على ضرورة تحقيق نسبة تضخم منخفضة، وما تعنيه من عجز مالي قليل، وسياسة مالية تهدف إلى تفادي الوقوع في اتساع رقعة الأثمان. فالمستثمرون الأجانب يعتبرون التضخم المنخفض أساس بناء اقتصاد السوق، ومطلبا رئيسيا للاستثمار في أي دولة. وتتجلى أهمية ذلك في كون التضخم المنخفض يعني نسبة فوائد منخفضة، وعلاقات صناعية جديدة وأسعار صرف مستقرة. ولو فشلت الحكومات في تحقيق ذلك، فإن النمو الزائد للموارد المالية سيلهب أسعار الأصول، ويؤدي في نفس الوقت إلى زيادة العجز، ويرفع نسبة التضخم، وما يتبع ذلك من بطء في معدلات النمو الاقتصادي.

أهمية هذه المؤشرات جعلت جهود الدولة المغربية تتجه بشكل أساسي للتقليص من معدلات التضخم، وضبط عجز الميزانية. وفي هذا الإطار يتبين أنه في السنوات الأخيرة سجل تحسن ملحوظ في إدارة الدولة لسياستها الاقتصادية لضبط معدلات التضخم والحد من عجز الميزانية. وإذا ما أخذنا تطور معدل التضخم، يلاحظ أنه على امتداد السنوات الأخيرة سجل معدله تراجعا ملموسا. فبعدما كان معدل هذا المؤشر يبلغ 7.0٪ سنة 1990، تراجع بشكل قوي إلى 1.5٪ سنة 2004، بل وانحصر سنة 2001 في 0.6٪ (الجدول رقم 21). هذا التطور مكن المغرب من الحفاظ على مستويات تضخم تقل عن المستويات المسجلة في العديد من البلدان المتوسطية. إذ في الوقت الذي انحصر معدل التضخم في المغرب خلال فترة 1995—2000 في 2.6٪، بلغ هذا المعدل خلال نفس الفترة 5.5٪ في البلدان المغاربية و4.8٪ في البلدان جنوب المتوسط باستثناء تركيا. وقد بلغ على سبيل المثال خلال هذه الفترة 10.4٪ في الجزائر، 6.3٪ في مصر، وفي تونس 3.8٪.[166]

جدول رقم 21: تطور معدل التضخم في المغرب خلال فترة 1990–2004

2004	2003	2002	2001	2000	99	98	97	96	95	94	93	92	91	1990
1.5	1.2	2.8	0.6	1.9	0.7	2.8	1.0	3.0	6.1	5.2	5.2	5.7	8.0	7.0

المصدر: Ministère des Finances et de la Privatisation, Indicateurs extraits des tableaux de bord, Direction des études et des prévisions financières, juin 2005.

وبدوره عرف عجز الميزانية نوعا من التحسن؛ فباستثناء ما سجل خلال الفصل الثاني من السنة المالية 2000، حيث سجل مستوى عجز الميزانية معدلا قياسيا بلغ 8.8٪ ظل هذا المؤشر في باقي السنوات في مستويات مقبولة. فإذا ما أخذنا الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2004 تطور معدل عجز الميزانية على النحو التالي، 2،6٪ سنة 2001، 4،3٪ سنة 2002، 3،3٪ سنة 2003 ثم 3،2٪ سنة 2004. (الجدول رقم 22).

جدول رقم 22: تطور معدل عجز الميزانية في المغرب خلال فترة 1990–2004

2004	2003	2002	2001	الفصل الثاني 2000	99-00	98-99	97-98	96-97	الفصل الأول 96	95	94	93	92	91	1990
3.2	3.3	4.3	2.6	8.8	0.7	2.3	3.1	2.2	1.9	5.2	3.3	2.4	2.2	3.1	3.5

المصدر: Ministère des Finances et de la Privatisation, Indicateurs extraits des tableaux de bord, Direction des études et des prévisions financières, juin 2005.

إجمالا، يمكن القول إن الخلاصة الأساسية لتطور أداء مؤشري عجز الميزانية والتضخم، تظهر أن المغرب تمكن من تحقيق تقدم ملموس في اتجاه تقوية دور الاستقرار الاقتصادي، وجعله يتطابق والمعايير الدولية المطلوبة. وهو تقدم كان موضوع إشادة من طرف العديد من مؤسسات التنقيط الدولية. من ذلك، فقد ذهبت مؤسسة سلامون برودرز في تقريرها لسنة 1988 إلى أن الاقتصاد المغربي سجل تطورا ملحوظا، وأنه بفضل الجهود المبذولة في مجال الاستقرار الماكرواقتصادي والسياسي أصبح الاقتصاد المغربي مؤهلا لتحقيق آفاق واعدة في الأمد المتوسط.[167]

إضافة إلى مؤشري التضخم وعجز الميزانية، تمثل الجانب الآخر لاتجاه مضامين السياسة الاقتصادية للدولة نحو تقليص حجم المديونية الخارجية والحد من هذا الإكراه.

2. تخفيض ثقل المديونية الخارجية

تبرز الدراسات النظرية، والتطبيقات العملية أن رفع الأداء الاقتصادي للبلدان النامية، يتوقف في جزء كبير على التحكم في معدلات المديونية. ذلك أن الواقع أثبت أنه كلما ارتفع حجم المديونية، كلما تقلصت قدرة الدولة على قيادة التحديث الاقتصادي.[168] فإذا كان وضع الديون الخارجية لدولة ما، في مستويات غير متحكم فيها، تصبح السياسة الاقتصادية لهذه البلدان سجينة في سياستها لاتجاه تخفيض خدمة الدين العمومي أكثر منه لتحفيز الاستثمار. وهو واقع يحد من حركية الدولة في الدفع بمسار التنمية، وينعكس سلبا على جاذبية الاقتصاديات الوطنية.

وبدوره شكل تخفيض حجم المديونية الخارجية أحد محددات سياسة الدولة المغربية لفترة ما بعد شروعها في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، فبدءاً من هذا التاريخ، تحكم تدبير المديونية الخارجية في أجندة الفاعلين السياسيين. تعددت مضامين هذه التوجهات وتنوعت. ويبقى تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات أحد المقاربات الهامة التي اعتمدتها الدولة. والأهم في هذا التدبير أن إسهاماته الاقتصادية لا تتوقف عند تقليص المديونية، بل وفي إنعاش جلب الاستثمارات الأجنبية.

بدأت عملية تحويل المديونية الخارجية إلى استثمارات منذ سنة 1996، توزع تحويل هذه المديونية إلى نمطين: إما تحويل هذه المديونية إلى استثمارات عامة، أو إلى استثمارات خاصة. على المستوى الأول دشنت أولى المبادرات بتوقيع الحكومتين المغربية والفرنسية في 13 يناير 1996 اتفاقية تحويل 77.6 مليون دولار إلى استثمارات، كما أنه في 9 أبريل 1999 وقع المغرب والكويت اتفاقية تحويل 202 مليون دولار من الديون الكويتية على المغرب إلى استثمارات عامة. وبدورها خولت الاتفاقيتان الموقعتان مع إيطاليا في 11 أبريل 2002 وفي 10 ماي 2004 تحويل على التوالي 100 مليون دولار و20 مليون دولار. كما وقعت الحكومة الاسبانية مع المغرب اتفاقية في 9 دجنبر 2003 و في سنة 2005 تم بموجبها تحويل على التوالي 50 مليون دولار و17.5 مليون دولار.[169]

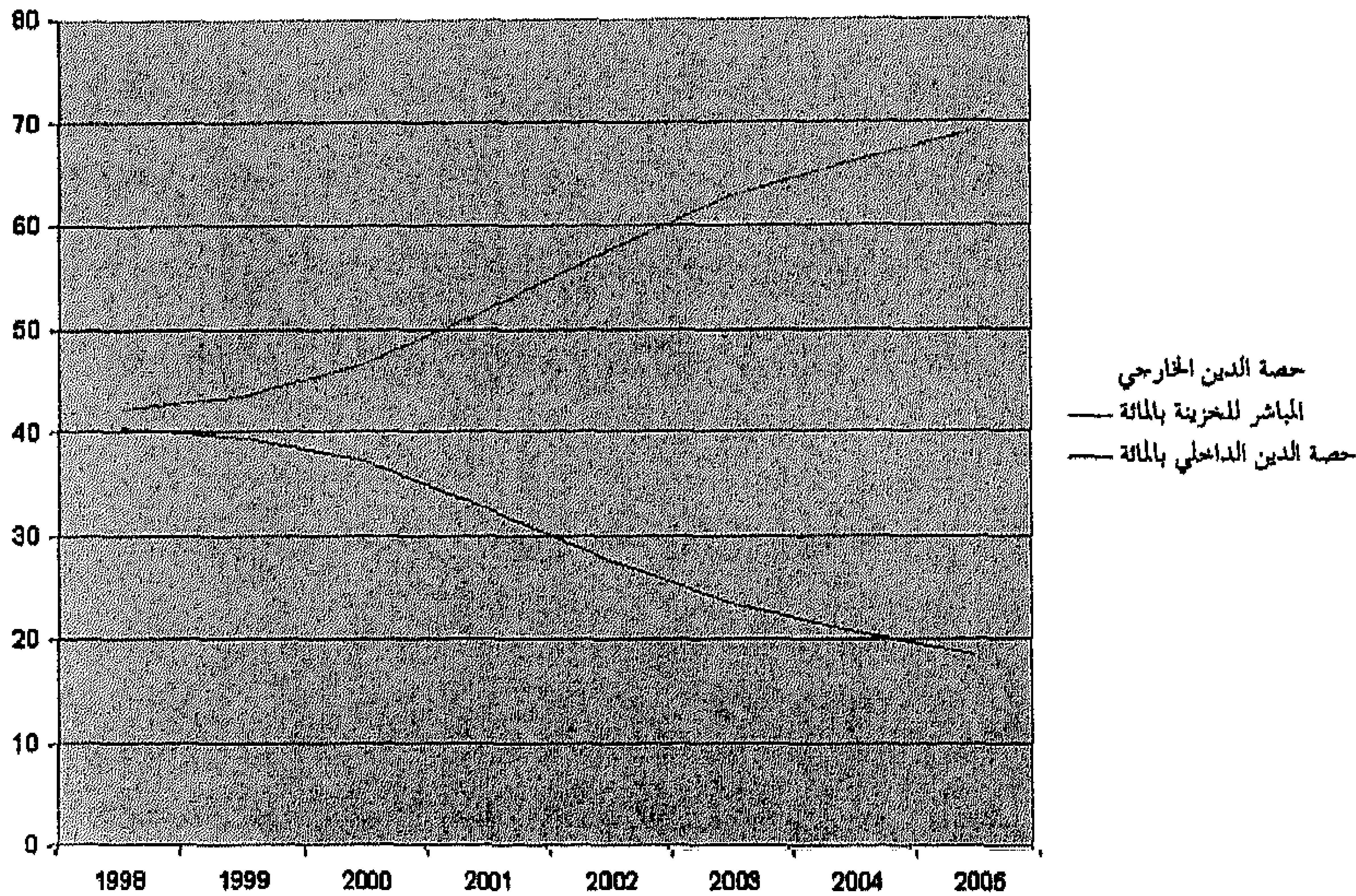
وفي الجانب الآخر المرتبط بتحويل الديون إلى استثمارات خاصة، فقد وقع المغرب ثلاث اتفاقيات استثمارية مع فرنسا بمبلغ 440.6 مليون دولار، وثلاث اتفاقيات مع إسبانيا بمبلغ 40 مليون دولار واتفاق آخر بـ40 مليون دولار. وهم التعاون في هذا المجال الجانب

الكويتي، فعبر اتفاق موقع بين الحكومتين سنة 1999 بوشر تحويل 110 مليون دولار من الديون الكويتية عند عرض أسهم اتصالات المغرب في البورصة.[170]

هذه التوجهات كان لها أثر إيجابي على تطور حجم المديونية الخارجية، فبفضل سياسة الدولة في تدبيرها، تمكن المغرب من تقليص أعباء هذه المديونية على الميزانية. فعلى امتداد فترة 1990—2005 تراجع معدل حجم المديونية الخارجية في الناتج الداخلي الخام من 49.8٪ كمعدل في الفترة الممتدة من 1990—1996 إلى 32.1٪ في فترة 1996—2005.[171] غير أن هذا التحول لم يؤسس لانتقال فعلي في سياسة الدولة تجاه المديونية. إذ في الوقت الذي تمكنت فيه الدولة من تقليص أعباء الدين الخارجي العام، سجل ارتفاع في حجم المديونية الداخلية إلى حد أضحت معه معيقا أساسيا في تدبير ميزانية الدولة. هكذا، بعدما بلغت المديونية الداخلية كمعدل 28.9٪ من الناتج الداخلي الخام خلال فترة 1990—1995، سجلت نزوعا نحو الارتفاع، لتصل إلى 44.3٪ خلال فترة 1996—2005.[172]

وبذلك، يبرز أن اتجاه المديونية في المغرب يسير بوتيرتين؛ اتجاه المديونية الخارجية نحو الانخفاض من سنة لأخرى، وفي مقابل ذلك يبدو أن المديونية الداخلية أضحت ترتفع من سنة لأخرى (رسم رقم 1).

رسم 1: تطور حصة الدين الخارجي المباشر للخزينة



المصدر: Ministère des Finances et de la Privatisation, Tableau de bord des finances publiques, Direction des études et des prévisions financières, décembre 2006, p. 39.

يمكن القول، إنه منذ انخراط المغرب في برنامج تثبيت اقتصاده، وشروعه في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، أصبحت السياسة الاقتصادية الوطنية تسير في اتجاه البحث عن تحسين الوضعية الماكرواقتصادية، وتوجيهها بما يمكن من تقليل تخوفات المستثمرين المحليين والأجانب من الواقع الاقتصادي المغربي. وتؤكد المؤشرات الماكرواقتصادية نجاح سياسة الدولة في هذا المجال في جوانب كثيرة، واستطاعت أن تحقق مستوى ماكرواقتصادي يتطابق مع المعايير الدولية.

غير أن أهمية الانجازات التي حققتها الدولة في هاته المؤشرات، لا تخفي الشوائب الكثيرة التي لا زالت تعيق تطور الاقتصاد المغربي. فمن الظاهر أن المغرب لم يؤسس بعد لانتقال اقتصادي، فمستويات نمو الاقتصاد المغربي تظل في مستويات محدودة. والأبعد من ذلك، أن نهج الدولة في إدارة التوازنات الاقتصادية تم على حساب تحفيز المؤشرات الاجتماعية.

خلاصة القسم الأول

يتضح من خلال قراءة مرتكزات السياسة الاقتصادية، ومضامين التحول السياسي الذي شهده المغرب منذ سنة 1990، اتجاه الدولة نحو تقوية آليات جذب الاستثمارات الأجنبية، وتنمية عناصر التقليص من المعيقات التي كانت تصادف المستثمرين الأجانب. كان من نتائج ذلك تحقيق تقدم ملموس في الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحرير تدريجي للاقتصاد، وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد عبر الدفع بالمبادرة الخاصة، وتحسين وضعية المؤسسات التي من شأنها حماية المستثمرين، ورفع انفتاح الاقتصاد المغربي على اقتصاديات بلدان العالم، والتقليص من مضامين سياسة الحمائية التي كانت متبعة قبل سنة 1984.

وامتد سعي الدولة، لتحفيز الاستثمارات الأجنبية إلى تقوية الشروط القانونية والمؤسساتية التي من شأنها تحسين المناخ الاستثماري، ولم يكن المجال السياسي بمعزل عن هذه التحولات. فلقد أصبحت التحولات السياسية تحمل مضامين اقتصادية، تؤشر على نزوع الدولة نحو تقوية انفتاح الفضاء السياسي على التغييرات التي تحدث في المجال الاقتصادي، والتي برزت معالمها في تركيز خطاب الدولة على سيرورة الإصلاح الاقتصادي، وعلى اعتبار تحفيز المستثمرين الأجانب إحدى الأولويات الأساسية للأجندة

العمومية. وقد واكب هذه الجهود نهج السلطات الاقتصادية سياسة ماكرو اقتصادية تتأسس على ضمان الاستقرار النقدي، وضبط مستويات العجز والتضخم، وكذا تقليص حجم المديونية الخارجية.

لكن تحليل الآليات والشروط التي وضعتها السلطات العمومية لجذب أكثر ما يمكن من الاستثمارات الأجنبية، يكشف على أن مقاربة الدولة لا زالت بعيدة عن تحقيق حرية اقتصادية كاملة[173]، وأن الإصلاح الاقتصادي لا زال يرتبط بحسابات سياسية. وهو ما يقوي فرضية استمرارية الدولة في التحكم في وتيرة الإصلاح الاقتصادي، والحيلولة دون إمكانية انخراط كامل للاقتصاد في ليبرالية اقتصادية قد لا تتحكم في آثارها.

ومن العناصر التي تظل تحكم الممارسات الاقتصادية في المغرب، غياب آليات وضع تصورات مكتملة للإصلاح، وافتقاد المقررين لتصور شامل لبعض عناصر الإصلاح الاقتصادي والسياسي والمؤسساتي الدافع للمبادرة الخاصة. ولا أدل على ذلك من أن العديد من الإصلاحات الاقتصادية توضع بشكل غير مكتمل، بحيث يبقى يحكمها التدرج والتردد في التطبيق. كما أن العديد من التشريعات تصدر نصوصها الأصلية، ويظل تطبيقها صعبا تتحكم في إخراجه إلى حيز الوجود مراسيم تطبيقية، قد تحمل مضامين تنحرف عن المنهج العام للإصلاح المعلن.

مما لاشك فيه أن هذه الإصلاحات التي همت الفضاءين السياسي والاقتصادي، والتي من بين ما تهدف إليه تنمية وتحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية، تدعونا إلى تقويم مدى تأثيرها في وتيرة ومستوى جذب الاستثمارات الأجنبية، وإلى طرح التساؤل عن طبيعة التأثير السياسي الذي يولده الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي، وواقع تفاعل الفضاء السياسي مع هذه التحولات. هذه المواضيع ستكون موضوع تحليل في القسم الثاني.

---

[1] Pierre Dévoluy, "Maroc où est passé le changement", *Jeune Afrique*, n° 1992, du 16 au 22 mars 1999, p. 35.

[2] Banque Mondiale. Royaume du Maroc, *Le Secteur privé : moteur…. op. cit.*, p. 15.

[3] على نحو ما ورد في تصريح لعبد الرحيم الحجوجي الرئيس السابق للاتحاد العام لمقاولات المغرب *Jeune Afrique*, n° 1947, du 5 au 11 mai 1998, p. 77

[4] ابتدأت سيرورة إعداد مدونة الشغل منذ نهاية السبعينات. فاستجابة لبعض المطالب النقابية ورغبة في استمالة الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية تم إعداد مشروع مدونة الشغل سنة 1979. وعمل هذا المشروع على تجميع التشريعات المتعلقة بقانون الشغل، والتي تم إصدارها منذ سنة 1913 في إطار

وثيقة واحدة. إلا أن هذا التشريع لم يحظ بتوافق حوله بين الدولة والنقابات. وبعد سنين من التردد تم وضع صيغة جديدة لمدونة الشغل في أبريل 1994، وبدورها لم تكن محل توافق بين الفرقاء الاجتماعيين.

5 Noureddine El Aoufi et autres, *Le droit du travail en question : les enjeux d'une réforme annoncée*, Publication de l'A.E.M, Imprimerie Eddar El Beida, Rabat, 1996, p. 5.

6 Farid El Bacha, *Le droit au travail*, Imprimerie Folio-Témara, 2003, p. 115.

7 Myriam Catusse, "De la lutte des classes au dialogue social : la recomposition des relations professionnelles au Maroc", *Monde Arabe Maghreb Machrek*, n° 162, oct-déc, 1998, pp. 18-38.

8 وقع هذا الاتفاق بين الحكومة والقطاع الخاص ممثلا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والمركزيتين النقابيتين الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بينما قاطعه الاتحاد المغربي للشغل.

للتفصيل في مضامين الاتفاق المبرم، راجع نور الدين العوفي، «مرجع سابق»، ص. 100–102.

9 إن المثير في هذه المرحلة أن الذي كان يشغل منصب وزارة التشغيل خالد عليوة، وهو عضو قيادي في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المقرب من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. إلا أن فشل تواجد قيادة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية للحكومة في استمالة موقف النقابة المذكورة لا يمكن عزله عن مواقف هذه النقابة من توجهات الحزب المعبر عنها في مجموعة من القضايا السياسية. ذلك أن الطرفين لم يكونا على توافق حول المراجعة الدستورية لسنة 1996 وقبول عرض التناوب، بل إن النقابة عارضت وصوتت ضد البرنامج الحكومي الذي عرضته حكومة عبد الرحمان اليوسفي أمام مجلسي البرلمان.

10 معطيات وزارة التشغيل والتكوين المهني، مديرية الشغل، 2006.

11 حول جوانب هذا الاتفاق، راجع،

Farid El Bacha, *Rapport sur L'état ... op. cit.*, p. 310.

12 ظهير شريف رقم 1.03.194 صادر في 14 من رجب 1424 (11 سبتمبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل، الجريدة الرسمية، عدد 5167–13 شوال 1424 (8 ديسمبر 2003) ، ص. 3969–4135.

13 البطاقة التقنية حول موضوع مشروع قانون الشغل رقم 65.99 يتعلق بمدونة الشغل المقدم لمجلس المستشارين، تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، دورة أبريل 2003.

14 Ahmed Laaboudi, "Nouveau code du travail : quel contenu au regard des attentes des entreprises ?", In *Mélanges en Hommage au professeur M J Essaid*, Tome 1, Imprimerie Canaprint, Rabat, 2005, pp. 207-210.

15 للمزيد من التفصيل في الجوانب التقنية لمدونة الشغل، راجع:

Abdellah Boudahrain, *Le droit du travail au Maroc*, Société d'édition et de diffusion Al-Madariss, 2 volumes, 2005.

16 Salah Agueniou, Faut-il réformer le code du travail ? *La Vie économique*, n° 4448, du 8 au 14 février 2008, pp. 16-17.

17 Meriem Oudghiri, Droit des affaires : les gros chantiers ouverts, *L'Economiste*, n° 678, 7 janvier 2000, p. 6.

18 ظهير شريف رقم 1.96.83 بتاريخ 15 ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، الجريدة الرسمية، عدد 4418 بتاريخ 19 جمادى الأولى 1417 (3 أكتوبر 1996)، ص. 2187–2256.

19 للمزيد من التفصيل في الجوانب للتقنية للقانون التجاري الجديد، راجع:

فؤاد معلال، شرح القانون التجاري المغربي الجديد، الطبعة الثانية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،

نونبر 2001.

20 ظهير شريف رقم 1.96.124 صادر في 14 من ربيع الآخر 1417 (30 غشت 1996) بتنفيذ القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، الجريدة الرسمية، عدد 4422، 4 جمادى الآخرة 1417، (17 أكتوبر 1996)، ص. 2320–2369.

21 CMC, Projet de loi sur les sociétés anonymes : cadre favorable à une nouvelle génération du capital privé au Maroc, *Lettre*, n° 44, août 1995, pp. 3-6.

22 Myriam Catusse, Maroc : "Un Etat de droit pour les affaires", *AAN*, CNRS, 1998, p. 250.

23 لقد تضمن هذا التشريع العديد من البنود تفرض عقوبات قانونية وجنائية على رؤساء المقاولات. للمزيد من التفصيل في ذلك، راجع:

Rachid Lazrak, Le nouveau droit pénal des sociétés au Maroc, Editions la porte, Imprimerie El Maarif El jadida, Rabat, 1997.

24 ظهير شريف رقم 1.97.49 صادر في 5 شوال 1417 (13 فبراير 1997) بتنفيذ القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة، الجريدة الرسمية، عدد 4478، 23 من ذي الحجة 1417 (فاتح ماي 1997)، ص. 1058–1074.

25 يتعلق الأمر بكل من ظهير شريف رقم 1.00.19 صادر في 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000) بتنفيذ القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية، الجريدة الرسمية، عدد 4776– 2 ذي الحجة 1420 (9 مارس 2000)، ص ص. 366–395. وظهير شريف رقم 1.05.190 صادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 31.05 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية، الجريدة الرسمية، عدد 5397– 21 محرم 1427 (20 فبراير 2006)، ص. 453–458.

26 Propriété industrielle : le Maroc enfin aux normes, *L'économiste*, n° 1919, du 17 au 19 décembre 2004, pp. 2-7.

27 Thiery Mayer et Etienne Pfister, "Investissement direct et droits de propriété intellectuelle dans les pays en voie de développement : une étude empirique des choix de localisation des multinationales françaises", *Revue région et développement*, n° 13, 2001, p. 102.

28 عزيز البوعزاوي، «حماية الملكية الصناعية والتجارية على ضوء المستجدات القانونية، في الملكية الفكرية والتجارية والصناعية»، مجلة المرافعة، الصادرة عن هيئة المحامين بأكادير، الطبعة الأولى، يونيو 2001، ص. 10.

29 ظهير شريف رقم 1.00.225 صادر في 2 ربيع الأول 1421 (5 يونيو 2000) بتنفيذ القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، الجريدة الرسمية ، عدد 4810، 3 ربيع الآخر 1421 (6 يوليو 2000)، ص. 1941–1953.

30 للمزيد من التفصيل حول هذا التشريع، راجع:

Lahsen Louchahni, *Droit de la concurrence et circuits de distribution au Maroc*, REMALD, Collection "Manuels et travaux universitaire", n° 43, première édition, 2003.

31 وفقا لما جاء في عرض الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون العامة للحكومة أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلس المستشارين حول مشروع قانون رقم 06–99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، 23 فبراير 2000.

32 تتشكل المؤسسة من اثني عشرة خبيرا، وقد تم تعيين عثمان الدمناتي رئيسا للمجلس. هذا الأخير سبق له أن شغل منصب وزير للفلاحة، كما تولى منصب الرئيس المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

33 منذ إنشائه سنة 2001 لم يجتمع إلا أربع مرات، الأولى كانت جلسة تعارف بين الأعضاء وخصصت لوضع آليات تطوير المؤسسة وممارسة المهام التي أنيطت بها. وخصص الاجتماع الثاني لإقرار النظام الداخلي للمجلس وتحديد ميزانيته والوسائل البشرية التي يتعين أن توفر له، ولينحصر الاجتماعين الثالث والرابع لدراسة نفس جدول الأعمال.

Saad Benmansour et Aziza Belouas, "Concurrence : le double jeu de l'Etat", *La vie économique*, n° 4419, du 29 au 5 juillet 2007, pp. 10-13.

34 Larabi Jaidi, "Régulation et Etat de droit", In *Les cahiers bleus*, n° 4, 2005, Cercle d'analyse politique, p. 55.

35 للمزيد من التفصيل في العناصر التقنية للنزاع التجاري في السوق بين المجموعتين، راجع:

صافولا وانحراف قوانين الجودة أو الأسعار، الصحيفة، العدد 94، 6–7 يناير 2007، ص. 9.

Mohamed Chaoui, Huile : Comment Savola et Siof ont faussé la concurrence, *L'Economiste*, n° 2436, 4 janvier 2007, pp. 4-6.

36 Aziza Belouas, Le Conseil de la concurrence, un organe fantôme, *La Vie économique*, n° 4243, du 12 au 18 décembre 2003, p. 9.

37 تساهم الاتفاقيات الدولية في تحسين مناخ الاستثمار عبر ثلاثة عناصر أساسية، أولا، تقوية فعالية سياسات والتزامات السلطات العمومية لأجل التقليص من المخاطر على المقاولات. ثانيا، خلق انسجام في القواعد والمعايير المعتمدة في المعاملات الدولية. ثالثا، معالجة مشكلة الانعكاسات الدولية لبعض التدابير الوطنية.

Banque Mondiale, *Un meilleur climat… op. cit.*, p. 175.

38 عموما إن السمة الغالبة على العلاقات الاقتصادية بين المغرب والدول الإفريقية هي المحدودية وضعف مكوناتها. هكذا على امتداد مرحلة 1990–2004 مثلت المبادلات التجارية للمغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء فقط 2،1 بالمائة من القيمة الكلية للمبادلات التجارية للمغرب.

Ministère des Finances et de la privatisation, *Le positionnement économique du Maroc en Afrique. Bilan et perspectives*, Direction des études et des prévisions Financières, juillet 2006, p. 10.

39 هذا الواقع لا ينعكس على مستوى العلاقات الاقتصادية مع هذه البلدان. إن استقراء العلاقات المغربية مع إفريقيا جنوب الصحراء يبين غياب التماثل بين العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية. ذلك أن الواقع الحالي يبين أن التعاون الاقتصادي للمغرب مع هذه الدول رغم جودة العلاقات السياسية يظل محدودا، بل ويتطور في مستويات أقل من تلك التي مع بلدان في نفس القارة والتي علاقاتها السياسية مع المغرب ثانوية. والدليل على ذلك أن أكبر حجم للمبادلات التجارية للمغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء يسجل مع جنوب إفريقيا. بالرغم من أن هناك توترا في العلاقات السياسية بين الرباط وبريتوريا عقب اعترافها في سنة 2004 بالكيان الصحراوي المزعوم.

مقابلة مع عادل موساوي، أستاذ باحث مختص في الشؤون الإفريقية، الرباط في 16 مارس 2008.

40 لقد أثرت قضية الصحراء على إمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية مع بلدان القارة الإفريقية، فموجة اعتراف العديد من بلدان القارة بهذا الكيان أدت بالمغرب أن يضحي بوجوده في القارة الإفريقية. وهو ما أعاق إمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية وقلص من فرص توسيع تأطير علاقاته الثنائية مع العديد من بلدان القارة لتنمية التعاون الاقتصادي. لكن هذا المتغير، بالرغم من أهميته، فإنه ليس العامل الوحيد الذي يفسر تعثر التعاون التجاري للمغرب مع معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. إذ أن تراجع التعاون الاقتصادي وضعفه يفسر أيضا بمجموعة من العوامل الاقتصادية. تتمثل أهم هذه العوامل، أولا في كون مكونات الصادرات المغربية تتوفر على منتوجات رئيسية (الفوسفاط، النسيج)، وهذه المواد تجد منافسة

من طرف قوى آخرى (الصين، الهند). يبرز العامل الثاني من خلال ضعف السياسات المواكبة لتطوير وإنعاش العلاقات الاقتصادية (ضعف بنيات النقل البحري والجوي والبري).
مقابلة مع عادل موساوي، الرباط في 16 مارس 2008.
41 يحدث الازدواج الضريبي الدولي، عندما تفرض الضريبة على العمليات الاستثمارية في أكثر من دولة واحدة. ويشترط لتحقيق ذلك توافر أربعة شروط: وحدة الشخص المكلف بالضريبة، وحدة المال الخاضع للضريبة، وحدة الواقعة المنشئة للعملية التي تفرض عليها الضريبة. وأخيرا وحدة الضريبة المفروضة.
محمود السامرائي دريد، مرجع سابق، ص. 126.

42 El Hassane Katir, "Fiscalité et investissement au Maroc", *REMALD*, n° 32, mai-juin 2000, p. 99.

43 محمود السامرائي دريد، مرجع سابق، ص. 209.

44 OCDE Synthèses, "La coopération en matière d'investissement de l'Ami : le point de vue de l'OCDE", *Problèmes économiques*, n° 2611-2612, 7-14 avril 1999, pp. 73-74.
45 حول أطروحات الاتجاه المعارض للاتفاقية الدولية للاستثمار الذي تم وضعها من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1995، راجع:

Lori Wallach, "La coopération en matière d'investissement l'Ami : la déclaration universelle des droits du capital", *Problèmes économiques*, n° 2611-2612…*op. cit*., pp. 74-77.
46 Christian De Brie, "Vers une mondialisation de la résistance. Comment l'AMI fut mis en pièces", *Le Monde Diplomatique*, décembre 1998, p. 21.
47 CNUCED, Examen de la politique de l'investissement Maroc, version préliminaire, 29 janvier 2007, p. 34.
48 Banque Mondiale, *Le secteur manufacturier …op. cit*, p. 8.
49 Banque Mondial Royaume du Maroc, Le Secteur privé : Moteur…. *op. cit*., p. 21.
50 Ali Sedjari, Etat et Administration : tradition ou modernité, Les Editions Guessous, Rabat, 1995, pp. 25-26.
51 حول مضمون الرسالة، راجع: انبعاث أمة، الجزء 34، منشورات القصر الملكي، الرباط، سنة 1989، ص. 271—273.
52 هذه التوجهات كانت موضوع تأكيد من طرف الملك محمد السادس عقب توليه العرش، فلقد أكد في أول خطاب لافتتاح البرلمان سنة 1999 أهمية هذا التدبير لتبسيط الإجراءات الإدارية للمستثمرين. يقول الملك محمد السادس «لقد سبق لوالدنا طيب الله ثراه أن بعث رسالة إلى وزيره الأول آنذاك بتاريخ 21 يونيو 1989 دعا فيها إلى تبسيط الإجراءات الإدارية للمستثمرين بحيث تكون الإدارة ملزمة بالنظر في ملفاتهم في أجل شهرين، وإذا لم يتم قبول الملف فإن عليها أن تعلل رفضها قبل انقضاء الأجل المحدد. وفي حالة عدم بثها فيه فإن الملف يعتبر مقبولا. إن من الواضح أن اقتصادنا يتضرر من تصرفات تسير عكس الإتجاه الذي نريده».
راجع نص الخطاب في موقع حكومة المملكة المغربية. www.maroc.ma
53 ظهير شريف، رقم 1.95.213 صادر في 14 من جمادى الآخرة 1416 الموافق 8 نوفمبر 1995 بتنفيذ القانون الإطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق للاستثمارات، مرجع سابق.
54 جاءت فلسفة الميثاق لتحقيق أربعة مبادئ رئيسية:
أولا: مبدأ التعميم، بحيث تشمل الامتيازات الممنوحة كل العمليات الاستثمارية سواء منها ما تعلق بإنشاء وحدات جديدة أو توسيع الوحدات القائمة، وبغض النظر عن القطاع الذي يتم فيه الاستثمار وعن مكان تواجد الوحدات داخل التراب الوطني، باستثناء الاستثمارات في القطاعات الفلاحية التي

تخضع لإعفاء ضريبي كامل. ثانيا: مبدأ الانسجام، بحيث تستفيد كل عمليات الاستثمار من نفس المعاملة على المستوى الجبائي، دون أن يتعارض هذا المبدأ مع المعاملة التفضيلية لفائدة بعض القطاعات الإستراتيجية ولفائدة الاستثمارات المنجزة في بعض الأقاليم. ثالثا: مبدأ التلقائية، بحيث يقترح إلغاء تأشيرة المطابقة التي كانت تعتبر ضرورية لمنح الامتيازات المخولة لفائدة المستثمرين. رابعا: تكريس المنظور الشامل في الميدان الضريبي الرامي إلى توسيع القاعدة الجبائية توازيا مع خفض أسعار الضرائب.

55 على نحو ما ورد في العرض التقديمي لوزير المالية والاستثمارات الخارجية حول مشروع القانون المتعلق بوضع إطار لميثاق الاستثمارات أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية بمجلس النواب. راجع، تقرير لجنة المالية والتنمية الجهوية، السنة التشريعية 1994–1995 الدورة الاستثنائية، شتنبر 1995.

56 المادة 3 من مرسوم رقم 2.00.895 صادر في 6 ذي القعدة 1421 (31 يناير 2001) لتطبيق المادتين 17 و19 من القانون الإطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق للاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 4874، 21 ذي القعدة 1421 (15 فبراير 2001)، ص. 469.

57 نفس المرجع.

58 Financial Markets International. Royaume du Maroc. Evaluation de la législation commerciale du Royaume du Maroc, Draft 2-0 Rapport, p. 85.
http://enst-media.ac.ma/cpa/fixe/eval%20droit%20ccial%20Maroc.pdf

59 *Ibid*, p. 85.

60 *Ibid*, p. 85.

61 راجع دورية الوزير الأول رقم 98–44.

62 Fatima Mossadeq, "Youssoufi : aux petits soins des investisseurs", *L'économiste*, n° 361, 21 octobre 1998. (www.leconomiste.com)

63 A. Naanaa, L'Etat mise tout sur les comités techniques préfectaroux, *La vie économique*, n° 3886, du 4 au 10 octobre 1996, p. 7.

64 اعتبر الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي في كلمته أمام المجلس الحكومي غداة الرسالة الملكية، أن هذه الرسالة «تهدف إلى إنعاش تدفق الاستثمارات الخاصة، كما تعد إطارا لتقوية أسس اللامركزية واللاتمركز وتشييد الصرح الجهوي وتوفير أسباب تنمية لامتمركزة قصد الرفع من جاذبية الاقتصاد الوطني، والرقي بتنافسيته في عالم أصبح فيه الصراع قويا لاستقطاب رؤوس الأموال واستمالة المستثمرين سواء على الصعيد الوطني والدولي».
الاتحاد الاشتراكي، 11 يناير 2002، ص. 30.

65 راجع نص الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزير الأول في موضوع التدبير اللامتمركز للاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 4970، 3 ذي القعدة 1422، 17 يناير 2002، ص. 75–82.

66 تتمثل أهم المشاكل التي تطرح في هذا المجال في ضعف التقييد في السجل العقاري، قدم النصوص، تعدد الأنظمة، صعوبة تحديد الملكية الحقيقية للأرض، تعدد المخاطبين، ارتفاع تكلفة الأراضي الصناعية، ندرة الأراضي المتوفرة، ثم ما يعرفه قطاع العقار من مضاربات.
CNUCED, Examen de la politique de l'investissement Maroc,... *op. cit.*, p. 47.

67 تبرز الدراسات النظرية أن الرشوة تسود في مجتمع ما عند سيادة معطيين أساسين، سيادة ظاهرة الريع، وعدم فعالية نظام الحكامة المتبع.
Albert Honlonkou, "Corruption, inflation, croissance et développement humain durable y a-t-il un lien ?", *Mondes en développement*, vol. 31, n° 123, 2003, p. 91.

68 تعتبر المؤسسات المالية الرشوة أحد العناصر التي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وتقلل من فرص الاستثمار في دولة ما. وتخلص إلى أن من شأن تناميها في دولة ما أن يقود إلى تقليص الادخار والاستثمار

المحلي وتحول دون إمكانية تحديث بنيات الدولة، وتشجع هروب الرساميل.
للتفصيل في آثار الرشوة على اقتصاديات البلدان النامية، راجع:
Thomas Wolf et Emine Gurgen, "Gestion des affaires publiques et lutte contre la corruption dans les Etats baltes et les pays de la CEI, le rôle du FMI", Fond monétaire International, *Dossiers Economiques 21,* Washington, 2000. pp. 1-17.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues21/fra/issue21f.pdf
69 Jamal Eddine Herradi, “Corruption : Le Maroc s'enlise en 2005”, *L'économiste*, n° 2133, 19 octobre 2005, p. 11.

70 مقابلة، الرباط في 4 يناير 2008.
71 يشمل التنظيم القضائي في المغرب عدة محاكم، تتوزع على مستويات مختلفة وباختصاصات وصلاحيات متباينة. ينقسم هذا التنظيم بين نمطين: ولاية قضائية شاملة، يوكل النظر في القضايا الداخلة في اختصاصها إلى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف. وولاية قضائية محددة تتوزع بين عدة أنماط من المحاكم، محاكم الجماعات والمقاطعات، المحاكم التجارية، المحاكم التجارية الاستئنافية، المحاكم الإدارية والمحاكم الإدارية الاستئنافية.
72 S. Sobh , "Les maux du Royaume", *Arabies*, n° 216, avril 2005, p. 50.
73 مقابلة مع عبد الرحيم الحجوجي، الدار البيضاء 18 يناير 2008.
74 ليس هناك معطيات محددة حول طبيعة وحجم الرشوة في هذا القطاع. وعموما يخضع تقييم هذه النقطة إلى الجوانب التي سبق أن تناولها التحليل عند الحديث عن الرشوة كأحد المعيقات الرئيسية التي تحول دون تطور أداء الجهاز الإداري.
75 يبلغ عدد القضاة وفق معطيات سنة 2004 3150 قاضيا، أي بما يمثل قاض واحد لكل 10000 نسمة، تمثل نسبة الإناث 19 بالمائة أي بعدد يبلغ 600 قاضية، أي أن قاض من أصل خمسة من العنصر النسوي.
المملكة المغربية، 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، أطلس مبياني لمؤشرات التنمية بالمغرب خلال خمسين سنة، الرباط، 2006، ص. 93.
76 يتوفر المغرب وفق معطيات سنة 2004 على 70 محكمة ابتدائية، 21 محكمة استئناف، 183 مركزا لقضاة مقيمين، سبع محاكم إدارية، سبع محاكم تجارية، ثلاث محاكم استئنافية تجارية، أضيف إليها في سنة 2006 ثلاث محاكم إدارية استئنافية.
المملكة المغربية، 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، أطلس مبياني، ...مرجع سابق، ص. 93.
77 محمد المدني، «الإصلاح الدستوري»، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 25/26، صيف 2005، ص. 20.
78 مرصد الانتقال الديمقراطي بالمغرب، التحول الديمقراطي بالمغرب، التقرير السنوي 2004، منشورات منتدى المواطنة، ص. 24.
79 انظر خطاب الملك الراحل الحسن الثاني لدى استقباله أعضاء المجلس الأعلى للقضاء بتاريخ 24 أبريل 1995، انبعاث أمة الجزء 40، منشورات القصر الملكي 1995، ص. 205—212.
80 الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة ترانسبارنسي المغرب المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، تقرير حول وضعية القضاء بالمغرب، المائدة المستديرة لـ 13 ماي 2006، ص. 3—4.
81 Banque Mondiale, Rapport sur l'évaluation du système juridique et judiciaire, octobre, 2003. http://lnweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf/Attachments/Event13octobre2003ResumedelaPresentationduRapport/$File/Marocresume.wps.doc
82 سوزان كرين، أحمد مشفق مبارك، ريشي غويال وراندا ساب، «التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2003.
Med/2007/.203/cra/creance.pdf consulté le17-11-2003 www.Imf.org/external/pubs/ft/

83 انبعاث أمة، الجزء 34، مرجع سابق، ص. 242.

84 تمت المصادقة على هذا المشروع في 15 يونيو 2000، وامتد العمل به إلى غاية 30 يونيو 2004.

Banque Mondiale, La Banque mondiale accompagne le processus de réforme de la justice au Maroc.
http://www.inweb18.wordbank.org/mna/mena.nsf/attachements/BM@PROJETJUSTICE/SFILE/BM@PROJET_justice.

85 *Ibid*

86 تم إحداث المحاكم الإدارية بموجب الخطاب الملكي لـ 8 ماي 1990، الذي أعلن فيه عن إحداث محاكم إدارية في كل جهة من الجهات الاقتصادية السبع في انتظار إحداث محكمة إدارية بكل عمالة أو إقليم مع تحويل المحاكم السبع إلى محاكم استئناف إدارية. لقد توزعت مقار هذه المحاكم بين مدن الرباط، الدار البيضاء، فاس، مراكش، مكناس، أكاد ير ووجدة.

للتفصيل في اختصاصات هذه المحاكم وتوزيعها الجغرافي، راجع: ظهير شريف رقم 225–1–1 صادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) بتنفيذ القانون رقم 90–41 المحدثة بموجبه محاكم إدارية، الجريدة الرسمية، عدد 4227، 18 جمادى الأولى 1414 (3 نوفمبر 1993)، ص. 2618. و مرسوم رقم 59–92–2 صادر في 18 من جمادى الأولى 1414 (3 نوفمبر 1993) تطبيقا لأحكام القانون رقم 90–41 المحدث بموجبه محاكم إدارية، الجريدة الرسمية، عدد 4229 بتاريخ 2 جمادى الآخرة 1414 (17 نوفمبر 1993)، ص. 2261.

87 عبد القادر باينة، «أسباب إنشاء المحاكم الإدارية بالمغرب على هامش مشروع القانون المحدث للمحاكم الإدارية المعرض على مجلس النواب في دورة ربيع 1991»، في القضاء الإداري حصيلة وآفاق، منشورات الجمعية المغربية للعلوم الإدارية، 1993، ص. 160.

88 Mohammed Amine Benabdallah, "Réflexions sur la loi instituant les tribunaux administratifs", *Revue marocaine d'économie et de droit comparé*, n° 21, 1994, p. 100.

89 Bruno Odent et Didier Truchet, *La justice administrative*, que sais-je ? PUF, 1re édition, 2004, Paris, p. 5.

90 ظهير شريف رقم 1.06.07 صادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 80.03 المحدثة بموجبه محاكم استئناف إدارية، الجريدة الرسمية، عدد 5398، 24 محرم 1427 (23 فبراير 2006)، ص. 490–491.

91 تم إحداث محاكم تجارية ومحاكم استئناف تجارية، تختص المحاكم التجارية بالنظر في: 1– الدعاوي المتعلقة بالعقود التجارية. 2– الدعاوي التي تنشأ بين التجار والمتعلقة بأعمالهم التجارية. 3– الدعاوي المتعلقة بالأوراق التجارية. 4– النزاعات الناشئة بين شركاء في شركة تجارية. 5– النزاعات المتعلقة بالأصول التجارية. تختص المحاكم التجارية بالنظر ابتدائيا وانتهائيا في الطلبات التي لا تزيد قيمتها الأصلية عن تسعة آلاف درهم، وابتدائيا في جميع الطلبات التي تفوق المبلغ المذكور.

ظهير شريف رقم 1.97.65 صادر في 4 شوال 1417 (12 فبراير 1997) بتنفيذ القانون رقم 53.95 القاضي بإحداث محاكم تجارية، الجريدة الرسمية، عدد 4482، 8 محرم 1418 (15 ماي 1997)، ص. 1141–1144.

92 المملكة المغربية، وزارة العدل، دليل المحاكم التجارية الاختصاص والمسطرة، منشورات وزارة العدل، سلسلة الدلائل والشروح القانونية، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى 2000، ص. 10.

93 للتفصيل في الجوانب القانونية المتعلقة بالمحاكم التجارية في المغرب، راجع:

محمد المجدوبي الادريسي، المحاكم التجارية بالمغرب: دراسة تحليلية نقدية مقارنة، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، 1998.

94 وفق المذكرة التقديمية لمشروع مرسوم تحديد عدد المحاكم التجارية والمحاكم التجارية الاستئنافية،

ارتكزت الدولة في اختيارها لهذه المدن بناء على ثلاث معايير، عدد القضايا التجارية الرائجة بالمحاكم، تمركز المؤسسات التجارية، أهمية النشاط التجاري.
محمد المجدوبي الإدريسي، مرجع سابق، ص. 27.

95 مرسوم رقم 2.97.771 صادر في 25 من جمادى الآخرة 1418 (28 أكتوبر 1997) بتحديد عدد المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية ومقارها ودوائر اختصاصها، الجريدة الرسمية، عدد 4532، 5 رجب 1418 (6 نونبر 1997)، ص. 4194–4206.

96 Saloua Mansouri et Nabila Fathi, "Justice cherche légitimité désespérément", *Challenge hebdo*, n° 54, du 4 au 10 juin 2005, p. 21

97 Banque Mondiale, L'Institut supérieur de la magistrature : Quelques chiffres.
http://www.inweb18.wordbank.org/mna/mena.nsf/attachements/INEJchiffres/sfile/INEJ. chiffre.doc

98 *L'économiste*, n° 1622, 14 octobre 2003, p. 10.

99 ففي آخر تقرير له حول المغرب اعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة أن القضاء يعد المعيق الرئيس لتطور الاستثمار الأجنبي. وخلص إلى أن مناخ الاستثمار في المغرب يجابه بعجز القضاء عن إعطاء ضمانة للمتقاضين وأن يعمل على تخويل ثقة المستثمرين في هذا القطاع.
"Investissements. Rapport explosif de la CNUCED", *L'économiste*, n° 2706, du 4 février 2008, p. 4.

100 من نماذج هذه الاتجاه، نذكر أنه في سنة 1991 صرح رئيس وزراء سنغفاورة في استجواب للمجلة البريطانية ذي إيكونميست (في 29 يونيو 1991، العدد 320، ص. 17–20) بأن الديمقراطية لا تقود إلى نمو سريع في المجتمعات التي بقيت محافظة على طابعها الزراعي، وأنه لولا العسكريين لما استطاعت كوريا الجنوبية، وجزيرة تايوان أن تنمو بالسرعة التي نمت بها. وأبرز أن حالة الفلبين تقدم مثالا على عجز الديمقراطية على تحقيق التنمية.
غي هيرمي، المرور إلى الديمقراطية، ترجمة صلاح الوديع، منشورات مكتبة المواطن، طنجة، 2001، ص. 77–78.

101 كريس باتن، «الديمقراطية لا تنبع من فوهات البنادق»، Foreign policy النسخة العربية، سبتمبر/أكتوبر 2003، ص. 33.

102 Guillermo Ortiz, "L'Amérique latine et le consensus de Washington", Finances@Développement, septembre 2003, p. 14.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2003/09/pdf/ortiz.pdf

103 PNUD, Approfondir la démocratie dans un monde fragmenté, Rapport mondial sur le développement humain, 2002, pp. 51-61.

104 أمارتيا صن، التنمية حرية مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد 303، مايو 2004.

105 نفس المرجع، ص. 216–221.

106 نفس المرجع، ص. 179–194.

107 منصور أولسون، السلطة والرخاء نحو تجاوز الدكتاتوريتين الشيوعية والرأسمالية، ترجمة ماجدة بركة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص. 96.

108 Clotilde Granger et Jean- Marc Siroen, "Les démocraties sont-elles plus ouvertes à l'échange ?", *Economie Internationale*, n° 88, 2001, p. 60.

109 فالبرغم من أن مسؤولي الاستثمار في المغرب يعتبرون أن المحددات الأساسية لجلب الاستثمارات الأجنبية تتمثل في مدى توافر البنيات التحتية، حجم السوق، القدرة التكنولوجية، مستوى الموارد

البشرية، فإنهم يعترفون بدور العوامل السياسية في استمالة هذه الاستثمارات. ويؤكد حسن البرنوصي مدير الاستثمارات أن أهمية هذا المتغير في جلب الاستثمارات الأجنبية تتحدد في عنصرين. أولا مستوى العلاقات السياسية مع دول مصدر الاستثمارات وجودتها. ثانيا، الامتيازات السياسية التي يمكن أن تقدمها دولة الاستقبال لدولة ما ومدى قدرتها عن الدفاع عن مصالحها في قضية معينة.
مقابلة، الرباط في 4 يناير 2007.

110 Habib El Malki, "Libéralisme économique et droits de l'homme", in *Le Maroc et les droits de l'homme : positions, réalisations et perspectives*, sous la direction de Driss Basri, Michel Rousset et Georges Vedel, Editions L'Harmattan, Paris, 1994, pp. 173-183.

111 تناول برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية لسنة 2000 التأثير المتبادل بين حقوق الإنسان والنمو، وخلص إلى أن حقوق الإنسان هي شرط للنمو. وذهب إلى أنه إذا كانت هناك دول تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي في ظل أنظمة ديكتاتورية، فإن الدول التي ترغب في استمرار نموها على الأمد الطويل يتوجب عليها أن تتجه نحو توسيع آليات احترام حقوق الإنسان.

PNUD, Droit de l'homme et développement humain, Rapport mondial sur le développement humain, 2000.

112 اعتمدنا في مصدر الخطاب على موقع حكومة المملكة المغربية www.maroc.ma

113 كان لحركة حقوق الإنسان التي عرفها المغرب خلال تلك المرحلة تأثيرا مزدوجا لتطوير هذه الممارسة، من جانب مكنت من حل ملفات هامة وأعطت دفعة لإدخال إصلاحات قانونية للدفع باحترام حقوق الإنسان. ومن جانب آخر أدت إلى تقريب وجهة النظر بين الدولة وأحزاب المعارضة وطرح مشروع التناوب السياسي.

Mohamed Mouaqit, "Le mouvement des droits de l'homme au Maroc : du makhzen à l'Etat de droit", *AAN*, CNRS, 1995, p. 282.

114 فقد ورد في خطاب الملك الحسن الثاني لدى تنصيبه أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان «أن يضع من خلال استكمال دولة القانون، حدا للقيل والقال فيما يخص حقوق الإنسان... ومهمتكم أن تغسلوا للمغرب وجهه لأنه لكل سبب تأتى منظمة العفو الدولية، وتمارس علينا الرقابة، وكأننا لازلنا تحت الحماية..».

115 للتفصيل في دور هذا المجلس والسياق الذي جاء فيه، راجع:

Jean claude Santucci, "Etat de droit et droits de l'Etat au Maroc : réflexions à propos du Conseil consultatif des droits de l'homme", *AAN*, CNRS, 1995, pp. 289-300.

116 أحمد بوجداد، الملكية والتناوب مقاربة «لإستراتيجية» تحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2000، ص. 54—55.

117 علي كريمي، حقوق الإنسان والحريات العامة في المغرب بين طموح التغيير وإكراه الظروف السياسية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، رقم 46، 2003، ص. 78—79.

118 صدرهذا الظهير إبان المرحلة الاستعمارية بهدف الحد من نضال الحركة الوطنية واستمر العمل به خلال مرحلة ما بعد الاستقلال. هذا التشريع كان موضوع انتقاد واسع، بحيث ظل ينظر إليه من طرف القوى السياسية المعارضة كمقيد للحريات العامة ووسيلة لعرقلة مسار التوجه الديمقراطي. وهو ما يبرز تعدد المطالب بإلغائه، حيث تقدمت أحزاب المعارضة البرلمانية بعرض مقترح لإلغاء هذا الظهير أمام البرلمان سنة 1964، وتكررت المحاولات في فترات لاحقة إلى أن قرر الملك الحسن الثاني الدعوة إلى إلغاءه في بداية شهر يوليوز 1994.

119 نشرة حقوق الإنسان تصدرها الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، العدد 2، سبتمبر 1994، ص. 11.

120 أحمد شوقي بنيوب، هيئة التحكيم المستقلة: مسار المقاربة المغربية لتسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، منشورات مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، 2004.
121 فقد تم السماح بعودة المناضل اليساري ابراهام السرفاتي في 30 شتنبر 1999. كما سجل عودة عائلة المهدي بنبركة في 27 نونبر 1999، واتخذ قرار رفع الإقامة الإجبارية عن زعيم حركة العدل والإحسان الشيخ عبد السلام ياسين، وتم إصدار العفو في حق 56 سجينا سياسيا في 7 نونبر 2001.
122 أحمد شوقي بنيوب، دليل حول المؤسسات والآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان في ضوء المعايير الدولية والقانون والاجتهاد القضائي، منشورات مركز التوثيق والإعلام والتكوين في حقوق الإنسان، يونيو 2004، ص. 32–33.
123 Fin Mission réussie pour L' IER et maintenant, *La nouvelle tribune*, n° 476, 01-12-2005, p. 6.
124 على نحو ما أورده موقع هيئة الإنصاف والمصالحة على الانترنيت:
http:// www.ier.ma/_fr_article.php?id_article=1550
125 Myriam Catusse, "Economie des élections au Maroc", *Monde Arabe Maghreb Machrek*, n° 168, avril juin, 2000, p. 55.
126 خلال كلمة ألقاها أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي. الاتحد الاشتراكي، العدد 4774، 5 شتنبر 1996، ص. 3.
127 Mohamed Benhlal, "Maroc : chronique intérieure et documents", *AAN*, CNRS, 1995, p. 637.
128 فلقد كان الموجه للاختيارات الاقتصادية لقوى اليسار يقوم على معارضة الاختيارات الليبرالية التي اتبعتها الدولة ونزوعها نحو تحفيز رؤوس الأموال الأجنبية. إذ اتسم خطاب هذه القوى بالتأكيد على أن مرجعية تدبير الاقتصاد يتعين أن تعتمد على تحفيز الموارد الطبيعية، توزيع عادل للفائض بين مختلف طبقات المجتمع، وأن يتم توسيع دور الدولة. ومقابل ذلك عارضت السياسة الاقتصادية الموجهة لاستقبال رؤوس الأموال الأجنبية.
Michel Rousset, "Changements institutionnels et équilibre des forces politiques au Maroc : un essai d'interprétation", *AAN*, CNRS, 1977, p. 191.
129 عبد الحي مودن، «التناوب وآفاق التغيير السياسي في المغرب»، في مستقبل الديمقراطية في بلدان الجنوب، مقدمات: المجلة المغاربية للكتاب، عدد 22–23، 2001، ص. 107.
130 يعود جوهر التخوف من النظرة التي كانت حكمت قوى المعارضة وبالخصوص أحزاب اليسار من الإصلاح الاقتصادي المتبع بعد انخراط المغرب في برنامج التقويم الهيكلي. من ذلك فقد عارض حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المؤتمر الذي انعقد في الرباط بين 30 مارس و2 أبريل 1989 سياسة التقويم الهيكلي الدولي وحمل النتائج السلبية المحققة في المجال الاجتماعي للسياسات الليبرالية المتبعة. وأكد أن البديل الاقتصادي يتعين أن يرتكز على أن تكون الدولة المحرك للتنمية الاقتصادية، كما انتقد سياسة الخوصصة واعتبر أن المشكل ليس في تقليص القطاع العمومي ولكن في عقلانته.
حول الخطوط الرئيسية للبرنامج الاقتصادي الذي اعتمده حزب الاتحاد الاشتراكي خلال المؤتمر الخامس، راجع:
Jean-Philippe Bras, "Chronique Marocaine", *AAN*, CNRS, 1989, pp. 612-613.
131 Renauud De Rochebune, "Maroc : en attendant l'alternance économique", *Jeune Afrique*, n° 2002, du 25 au 31 mai 1998, p. 8.
132 *La Vie économique*, n° 3962, du 3 au 9 Avril 1998.
133 Myriam Catusse, "Débat sur les privatisations ...", *op. cit.*, p. 39.
134 Zakya Daoud, "Maroc : les premiers pas du gouvernement Youssoufi", *Monde Arabe Maghreb Machrek*, n° 161, juillet-septembre 1998, p. 170.

135 Jean-Dominique Geslin, "Une préjugé favorable", *Jeune Afrique*, n° 1947, du 5 au 11 mai 1998, p. 71.
136 Zakya Daoud, "Maroc..." *op. cit.*, pp. 170-173.
137 مقابلة مع إدريس العراقي، الرباط في 6 دجنبر 2007.
138 خطاب ألقاه الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي أمام المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب في دبي 2001. ألقاه بالنيابة عنه أحمد الحليمي علمي، وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلفة بالشؤون العامة للحكومة، في خطب الوزير الأول عبد الرحمن يوسفي 1998—2002، الجزء الرابع 2001، ص. 312.
139 تصريح للوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي في حوار خاص بالقناة الأولى. الاتحاد الاشتراكي لـ 25 فبراير 2001، العدد 6409، ص. 2.
140 Jean-Noèl Ferrié, "Maroc : chronique politique : la mise en place de l'alternance", *AAN*, CNRS, 1998, p. 236.
141 عبد الحي مودن، «الحداثة....مرجع سابق»، ص. 32—33.
142 راجع التصريح الذي قدمه إدريس جطو أمام مجلس النواب بتاريخ 21 نونبر 2002، في مناقشة البرنامج الحكومي في مجلس النواب بتاريخ 21—25—28 نونبر 2002، منشورات مجلس النواب الولاية التشريعية السابعة 2002—2007، ص. 32.
143 عبد الله حمودي، عبد القادر الشاوي، محمد طوزي وعبد الحي مودن، «إشكالية انتقال الملك في المغرب قضايا وأسئلة»، وجهة نظر، العدد 8/9، 2000، ص. 4—15.
144 وهذا ما ذهب إليه لوك. مارشان المدير المتعاون بستنادربور LUC MARCHAND
"Le rating résiste pour l'instant aux attentats", *La vie économique*, 30 mai 2003, p. 39
145 Ministère du Commerce et de l'industrie, Les délocalisations industrielles internationales : déterminants, facteurs d'attractivité, tendances le point de vue des entreprises étrangères implantées au Maroc, *Conjoncture*, mai, 1999, n° 27, p. 3.
146 هذا ما أكدت عليه مقابلات على سبيل المثال مع كل من حسن البرنوصي مدير الاستثمارات الرباط في 4 يوليوز 2007، ومع رجل الأعمال ميلود الشعبي الرباط في 4 يناير 2008. وكذا مع عبد الرحيم الحجوجي الرئيس السابق للاتحاد العام لمقاولات المغرب، الدار البيضاء في 18 يناير 2008.
147 هذا الانشغال يبدو مركزيا في تفكير مكونات القطاع الخاص المغربي. فقد ذهب عبد الرحيم الحجوجي الرئيس السابق لاتحاد العام لمقاولات المغرب «أن انشغال الباطرونا يقوم على تحسين المناخ الاقتصادي . فحاليا العولمة تفرض علينا الأخذ بعين الاعتبار الجاذبية المعروضة من طرف الدول المتوسطية المجاورة. إذ يتوجب أن نكون في خط موازي معها، أو تقديم مزايا أحسن. فإذا كان الاستقرار السياسي هو مكسب والتناوب السياسي يبرز ذلك، فإن المستثمرين يبحثون أيضا عن الاستقرار الاقتصادي».

Jeune Afrique, n° 1947, du 5 au 11 mai 1998, p. 76.
148 Bachir Hamdouch, "L'échec des P.V.D face aux sociétés transnationales : l'exemple du Maroc", *B.E.S.M*, n° 151-152, 1983, pp. 93-94.
149 Michel EL Rassi, "Le Maroc sous la houlette du Fonds monétaire international", *Les cahiers de l'orient*, n° 58, 2000, p. 74.
150 Abdallah Saaf, "Inclusion et exclusion dans le champ politique marocain", in *Contribution à l'étude des politiques publiques au Maroc*, Mélange Tahar Masmoudi, Accumulations du département de droit public et de sciences politiques, Faculté de droit, Rabat Agdal, Imprimerie Najah El Jadida, Casablanca, 1997, p. 114.

151 لقد ارتفعت خلال سنتي 1976–1977 نفقات الاستثمار لتتجاوز نفقات التسيير، فخلال هاتين السنتين وصل نمو نفقات الاستثمار 131٪ بينما لم يتجاوز نمو نفقات التسيير نسبة 44٪.

152 نور الدين العوفي وآخرون، 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، التقرير التركيبي حول النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، ص. 19.

153 نفس المرجع، ص. 7.

154 حبيب المالكي، **الاقتصاد المغربي والأزمة: آفاق عالمية وجهوية**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1986، ص. 67–68.

155 حسن صبار، «محاولة فهم أزمة مديونية العالم الثالث: حالة المغرب»، **الحوليات المغربية للاقتصاد**، العدد 2، 1992، ص. 11.

156 Abdelkader Berrada et Larbi Khattabi, "La problématique de l'endettement extérieur du Maroc (1956-1984)", In *La Crise et l'endettement du Tiers Monde*, Colloque organisé par l'association des économistes marocains, Les Editions maghrébines, Casablanca, 1988, p. 229.

157 محمود عبد الفضيل، برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، 1994، ص. 36.

158 بدءا من هذه المرحلة عرف الفكر الاقتصادي العالمي تحولا أصبحت بموجبه توجهات المقررين تركز على أن التنمية لا تحقق إلا عبر آليات السوق. ونظروا إلى أن الاندماج في الاقتصاد العالمي ليس شرط للتنمية فحسب، وإنما المعيار الوحيد للعقلانية الاقتصادية. ومع هذا التطور أصبح برنامج التقويم الهيكلي السياسة التي تؤسس اختيارات البلدان النامية.

Christian Comeliau, "Crise de la théorie du développement une seule politique: l'ajustement structurel", *Le Monde diplomatique*, février 1989, p. 28.

159 حول مضامين برنامج التقويم الهيكلي في المغرب والسيرورة التي اتخذها، راجع،

Mustapha El Ktiri et Hassan Sebbar, "L'Etat de l'économie marocaine à l'épreuve des programmes d'ajustement structurel", *Annales marocaines d'économie*, n° 4, 1993, pp. 59-74.

160 نور الدين العوفي، مرجع سابق، ص. 73.

161 في هذا الصدد، راجع:

Serge Lemarie et Jean Tripier, *Maroc : prochain dragon* ?, 2ème édition, Editions Eddif, 1992.

162 Jean Paul Azam et Christian Morrisson, *La faisabilité politique de l'ajustement en Côte d'Ivoire et au Maroc*, série la faisabilité politique de l'ajustement, OCDE, 1994, p. 115.

163 Ministère de l'Economie et des Finances, *Bilan du programme d'ajustement structurel*, direction des études et des prévisions financieres, Document de travail, N'1, octobre 1995, pp. 2-4

164 Habib EL Malki et Abdelali Doumou, "Les dilemmes ..." *op. cit.*, p. 314.

165 رسالة الملك إلى الوزير الأول محمد كريم العمراني في 14 يونيو 1993، مرجع سابق، ص. 240–241.

166 Heba Handoussa et Jean-Louis Reiffers, *Le processus de transition économique et la mise en œuvre du partenariat euro- méditerranéen*, Rapport de FEMISE, septembre 2001, p. 5. http://www.femise.org/pdf/femise_0109_fr.pdf

167 Mouna Kably, "Sous la loupe de Salomon Brothers", *L'Economiste*, 23 juillet 1998. (www.leconomiste.com)

168 فضلا عن الجوانب الاقتصادية، تؤكد الممارسات ترابط المديونية الخارجية وطبيعة النظام السياسي. لقد أبرزت تجربة بلدان أمريكا اللاتينية خلال حقبتي السبعينات والثمانينات أن المديونية الخارجية ارتفعت بوتيرة كبيرة في ظل أنظمة استبدادية. فخلال سبع سنوات من الحكم العسكري في الأرجنتين تضاعفت المديونية الخارجية أربع مرات، وخلال ثلاث عشرة سنة من الحكم العسكري في شيلي تضاعفت المديونية الخارجية خمس مرات.

Claude Julien, "Endettement et démocratie", in *La crise et l'endettement …op. cit.*, pp. 534-535.
169 Ministère des Finances et de la Privatisation, *Bilan de la réforme du secteur financier*, Direction du trésor et des finances extérieures, 2007.
170 *Ibid.*
171 Ministère des Finances et de la Privatisation, *Tableau de bord des finances publiques*, Direction des études et des prévisions financières, décembre 2006, p. 39.
www.finances.gov.ma
172 *Ibid*, p. 39.
173 على الرغم من التطور الذي سجله المغرب يبدو أن الاقتصاد المغربي لم يصل إلى مستوى يجعله يصنف ضمن الاقتصاديات الحرة، والتي يقل فيها مستوى القيود المفروضة على حرية المبادرة الخاصة. فوفقا لتقرير مؤسسة هيرتاج للحرية الاقتصادية لسنة 2007 تم تصنيف المغرب ضمن قائمة الاقتصاديات الأقل حرية. إذ احتل المغرب خلال هذه السنة الرتبة 96 عالميا، في مقابل ذلك بلغ تصنيف تونس على سبيل المثال الرتبة 69 عالميا.
Index of Economic Freedom 2007, The Heritage Foundation, http://www.heritage.org/index, consulté le 25/12/2007.

القسم الثاني

النتائج الاقتصادية والسياسية
للتطور المسجل في الاستثمارات الأجنبية

يبرز استعراض عناصر السياسة الاقتصادية أن جلب الاستثمارات الأجنبية أصبح من الأجندة الرئيسية للسياسات العامة للدولة. فمنذ أن دخل المغرب في برنامج التقويم الهيكلي اهتمت الدولة بتقوية آليات تطوير الاستثمارات الأجنبية، ووسعت من محددات جذب هذه الاستثمارات. لقد طرح هذا التحول كشرط ضروري للنمو الاقتصادي ولمواجهة المعضلات الاجتماعية.

وفي سياق هذا الواقع تطرح بعض التساؤلات حول نتائج التدابير المتخذة على بنية استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية. ومدى نجاح الدولة في بلورة مناخ استثماري ملائم يخول فرص جلب أكبر ما يمكن من الاستثمارات الأجنبية. وموازاة مع ذلك يتم التساؤل حول مدى تأثير سياسة الدولة لجلب الاستثمارات الأجنبية ونتائجها على تطوير النظام السياسي، ومشاركة الفاعلين الاقتصاديين في اتخاذ القرار والتأثير عليه.

تبعا لذلك، يتناول القسم الثاني نتائج انفتاح الاقتصاد المغربي على الاستثمارات الأجنبية بالمغرب وبعض آثارها السياسية. يتوزع التحليل إلى فصلين: يعرض الفصل الأول لمستوى تطور حجم الاستثمار الأجنبي في الفترة المدروسة، وقياس حضور المغرب في الجغرافية العالمية للاستثمارات الأجنبية. و يدرس الفصل الثاني مدى طبيعة تأثير الاستثمار الأجنبي على النظام السياسي.

الفصل الأول

حصيلة الاستثمارات الأجنبية في المغرب

اعتمد الاقتصاد المغربي منذ السنوات الأولى للاستقلال، في تمويل جزء كبير من مشاريعه الاستثمارية، على المصادر الخارجية التي ظل ينظر إليها من طرف السلطات الاقتصادية كإحدى العوامل المحركة للاقتصاد الوطني. وقد ارتكزت هذه التمويلات خلال عقدي الستينيات والسبعينيات على المساعدات الخارجية بالأساس، وعلى القروض الأجنبية، في حين انحسر تأثير الاستثمار الأجنبي، وتراجع دوره في تحريك الاقتصاد، دون أن يصل ذلك إلى مستوى القطيعة.

يؤكد الواقع أن العديد من القطاعات ومجالات الأنشطة، مثل الأبناك والصناعة كان يديرها مستثمرون أجانب. هذه الاستثمارات استفادت من امتداد علاقتها مع السلطة السياسية ورجال الأعمال لتطوير أنشطتها الاستثمارية. وقد تميز حضور المقاولات الأجنبية في المغرب، خلال هذه الفترة بتوجه يقوم على التركيز على السوق المحلي. يعود ذلك بالأساس إلى السياسة الاقتصادية التي نهجتها الدولة المغربية، والقائمة أساسا على سياسة إحلال الواردات وحماية السوق المحلي، ونهج سياسة تجارية حمائية تدعم المقاولات الموجهة أساسا نحو إشباع السوق الوطني.[1]

يسعى هذا الفصل إلى دراسة تطور الاستثمار الأجنبي في المغرب على امتداد الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2006، وقياس نجاعة السياسة التي نهجتها الدولة خلال هذه الفترة لاستقطاب هذه الاستثمارات. ويتوزع التحليل بين مبحثين: يتناول المبحث الأول تطور الاستثمار الأجنبي في المغرب وخصائصه ومميزاته منذ سنة 1990. ليتعرض المبحث الثاني لمستوى استقطاب الاقتصاد المغربي في الجغرافية العالمية للاستثمارات الأجنبية، ورصد العناصر الرئيسية التي تعيق تطور هذا النمط من الاستثمارات في المغرب.

المبحث الأول: تطور الاستثمار الأجنبي في المغرب وخصائصه

سجل تطور السياسة الاقتصادية للدولة المغربية ابتداء من عقد التسعينات تحولا في منظور السلطات العمومية للمصادر الخارجية للتمويل، وذلك بالاتجاه نحو الاعتماد على آلية الاستثمار الأجنبي كإحدى العناصر المحددة في السياسات العمومية الوطنية. وهو واقع أدى إلى حدوث تغيرات رئيسية على مستوى حجم تدفق وخصائص هذه الاستثمارات. إذ تمكن المغرب على امتداد السنوات الأخيرة، من استقطاب العديد من الاستثمارات

الأجنبية. يعكس هذا التحول أن الاقتصاد المغربي لم يعد بمنأى عن تأثير التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية.

يركز هذا المبحث على التغييرات الرئيسية في بنية الاستثمار الأجنبي في المغرب على امتداد فترة 1990–2006. ويتوزع تحليل هذه التغيرات إلى مطلبين: يتناول المطلب الأول اتجاهات الاستثمار الأجنبي على امتداد تلك الفترة. ويعالج المطلب الثاني خصائص تطور استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية على مستوى أنماط هذه الاستثمارات، والقطاعات التي يتوجه إليها، وجنسية المستثمرين.

المطلب الأول: اتجاهات الاستثمار الأجنبي في المغرب

أضحت تنمية الاقتصاد الوطني عبر الرفع من وتيرة تدفق الاستثمارات الخارجية إحدى الأولويات الأساسية للسياسة الاقتصادية الوطنية في المرحلة الحالية، وأصبح معها نجاح السياسات الاقتصادية يقاس بما يتم جلبه من استثمارات أجنبية، وكذا حجم المجموعات الأجنبية التي تستوطن في هذه الاقتصاديات.

يتناول هذا المطلب اتجاهات الاستثمارات الأجنبية بالمغرب في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2006، وتتوزع دراستها بين نقطتين: تتعرض النقطة الأولى لحركية هذه الاستثمارات. على أن يتم في نقطة ثانية رصد العوامل المفسرة لحركية هذه الاستثمارات.

أولا: طبيعة حركية الاستثمارات الأجنبية في المغرب

عرفت الاستثمارات الأجنبية في المغرب منذ سنة 1990 تطورا نحو الارتفاع. فلقد كان من نتائج الإصلاحات المدخلة نمو حجم هذه الاستثمارات، وازدياد عدد الشركات الأجنبية التي تباشر نشاطها داخل الاقتصاد المغربي. هذا التحول ساهم في تقوية حضور الاستثمارات الأجنبية في المشهد الاقتصادي المغربي، وارتفاع مساهمتها في حركية وتطوير النسيج الاقتصادي الوطني.

1. ارتفاع حجمها

شهد المغرب منذ سنة 1990 تحولا في القدرة الاستقطابية للاقتصاد الوطني للاستثمارات الخارجية. غير أن هذا التطور سار بوتيرة غير منتظمة. ويفيد التطور السنوي لهذه

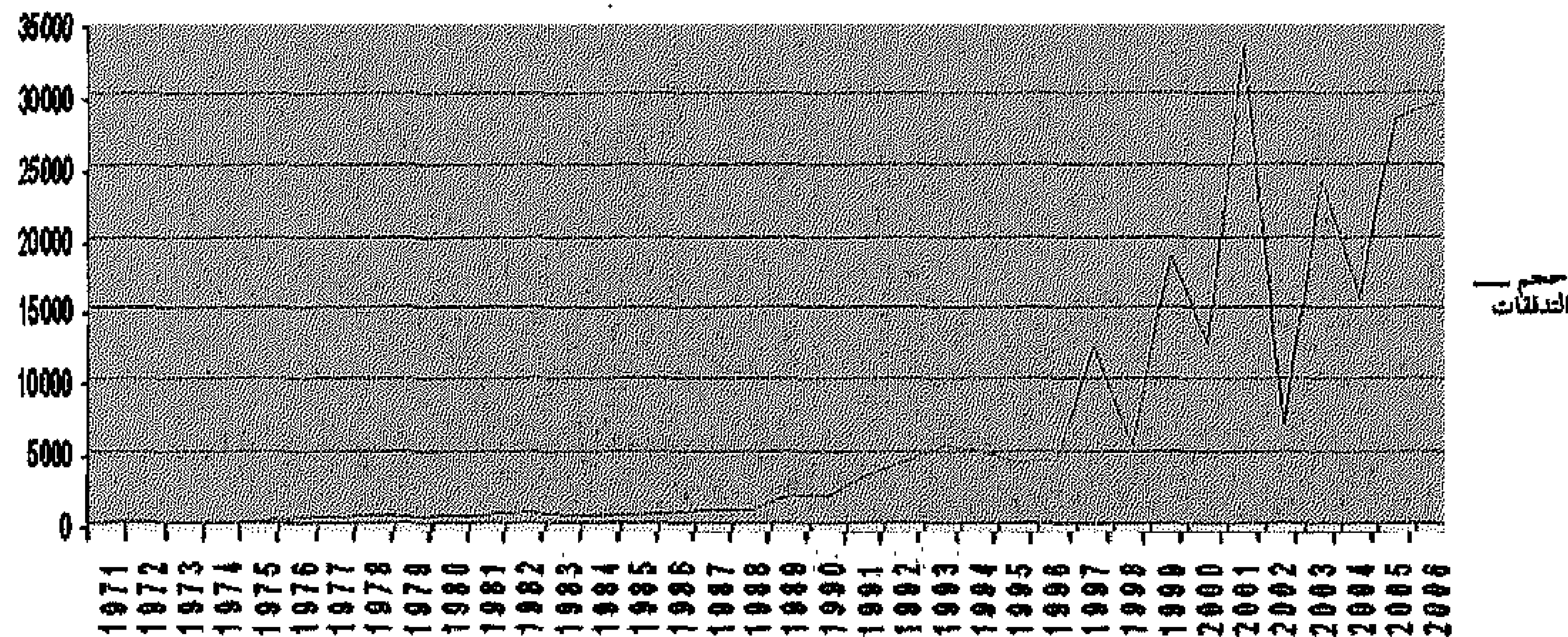
الاستثمارات أنه لم يستقر على وتيرة معينة. إذ أنه في الوقت الذي يتمكن فيه المغرب من استقطاب استثمارات أجنبية هامة في سنة معينة، ينزع حجم هذه الاستثمارات في السنة الموالية للتراجع.

أ. انتقال نوعي

ظلت حركية الاستثمارات الأجنبية في المغرب منذ السنوات الأولى للاستقلال تسير بشكل بطيء، وفي عدة سنوات كان حجم خروج الرساميل الأجنبية يتجاوز مداخيل هذه الاستثمارات.[2] ويفسر ذلك، أساسا، بمضاعفات الاستقلال السياسي وما أفرزه من نتائج، وكذا الجو السياسي المشحون الذي هيمن على المرحلة. كما كان لارتفاع حجم القيود المفروضة على انتقال هذه الاستثمارات دور في تراجع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني. هذا الواقع سيستمر إلى نهاية سنوات الثمانينيات، حيث انطلاقا من سنة 1990 ستبدأ الاستثمارات الأجنبية تنزع نحو الارتفاع.[3] فمنذ هذه الفترة وصل مستوى الاستثمار الأجنبي في المغرب إلى مستوى غير مسبوق في سيرورة التطور الاقتصادي، حيث تجاوزت الأرقام التي سجلها تطور هذه الاستثمارات خلال هذه الفترة الأرقام المسجلة خلال الفترة الممتدة من سنة 1956 إلى سنة 1989.

هذا، ويبين تطور الاستثمار الأجنبي في المغرب خلال فترة 1971–2006[4] أنه منذ سنة 1989 برز نوع من التحول النوعي في حجم استقطاب المغرب للاستثمار الأجنبي، وهو أمر تقوى منذ سنة 1993 ليعرف قفزة نوعية منذ سنة 1997. فابتداء من هذه السنة، وباستثناء سنتي 1998 و2000، تزايد حجم استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية. (الرسم رقم 2).

رسم 2: تدفقات الاستثمارات الأجنبية بالمغرب خلال فترة 1971– 2006

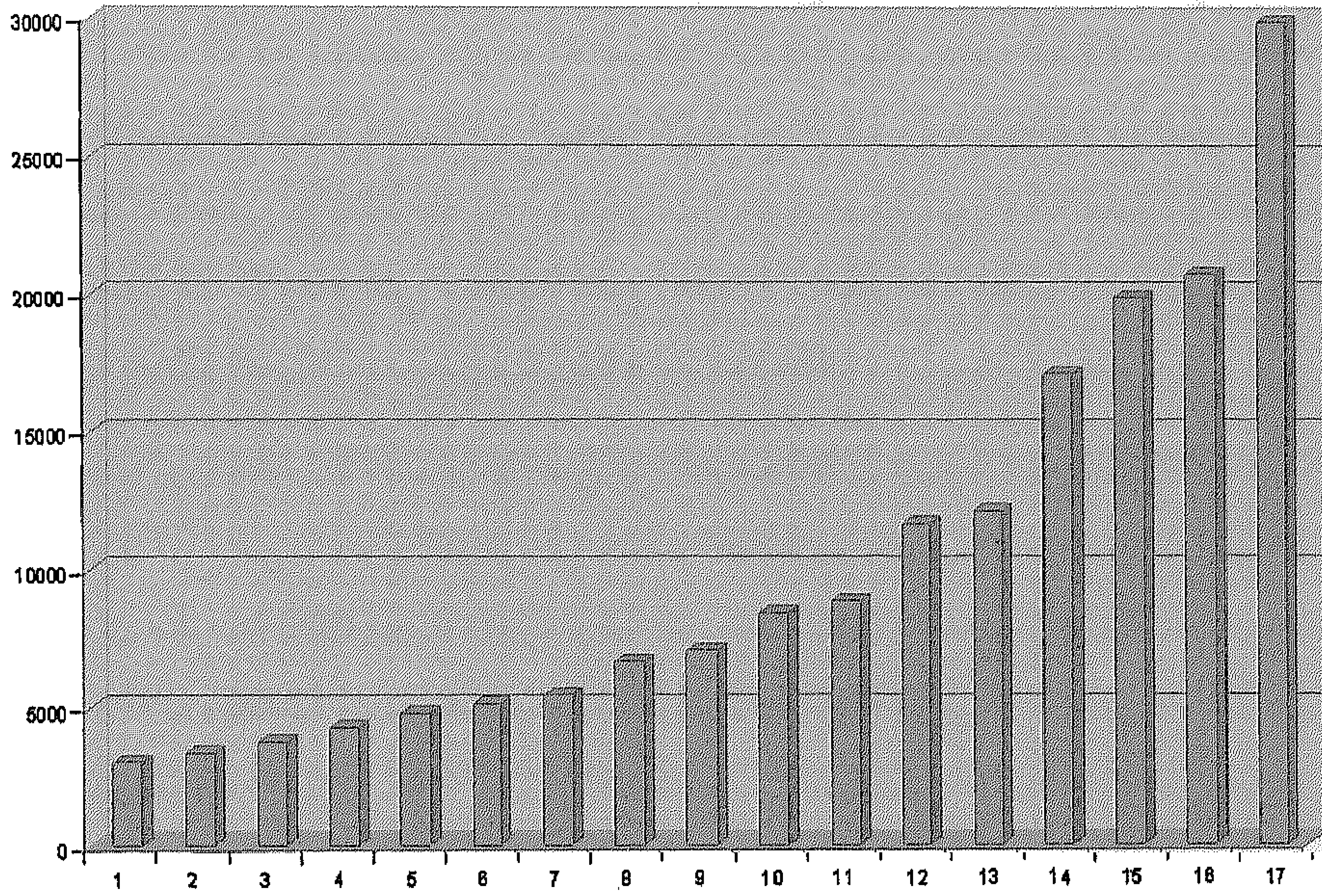


المصدر: مكتب الصرف

تقدم لنا المعطيات الإحصائية المشار إليها في الرسم رقم 2، أنه منذ سنة 1990 سجل تحول في حجم الاستثمارات الأجنبية، وازدياد اهتمام المستثمرين الأجانب بالاستثمار في المغرب، مما جعل هذا الأخير يتحول إلى جزء فاعل ومؤثر في المشهد الاقتصادي الوطني.

أثرت هذه التحولات على مستوى مخزون الاستثمارات الخارجية المباشرة. إذ تشير المعطيات أن مخزون الاستثمار الأجنبي في المغرب ارتفع بشكل ملموس. فإذا ما أخذنا الفترة الممتدة من سنة 1997 إلى سنة 2005، يتضح أن هناك نزعة نحو الارتفاع في مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة. هكذا، فبعدما سجل 3011 مليون دولار سنة 1990 وصل إلى 29939 مليون دولار سنة 2006 (الرسم 3).

رسم 3: تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بمليون الدولار (1990–2006)



المصدر: CNUCED, Base de données FDI/TNC
http://stats.unctad.org/FDI/Tableviewer/tableview.aspx
consulté le 4 avril 2008

يتبين من خلال تحليل تطور الاستثمارات الأجنبية في المغرب خلال الفترة من سنة 2006 إلى سنة 2007، أن هناك ميولا نحو الارتفاع في حجم هذه الاستثمارات، مقارنة بما كان عليه على امتداد الفترة من سنة 1956 إلى سنة 1989. لكن تحليل التطور يبين الطابع غير المنتظم لحركية هذه الاستثمارات.

ب. الطابع غير المنتظم

إذا كانت فترة ما بعد سنة 1990 تعد نقطة التحول في تدفق الاستثمارات الأجنبية على المغرب، فإن تحليل وتيرتها تبرز خاصية اللاانتظام في تطور هذه الاستثمارات. إذ يكشف تطور حجم الاستثمارات الخارجية منذ سنة 1990 إلى سنة 2006 أن وتيرة الاستثمارات الخارجية لم تستقر على وتيرة معينة.

ويمكن توزيع تطور الاستثمارات الأجنبية خلال هذه المرحلة إلى ثلاث محطات أساسية. ابتدأت المرحلة الأولى من سنة 1990 إلى سنة 1997، وامتدت المرحلة الثانية من سنة 1998 إلى سنة 2002. وبدءا من سنة 2003 إلى سنة 2006 سيسجل تحول في وتيرة الاستثمار الأجنبي في المغرب.

عرف مستوى الاستثمارات الأجنبية خلال المرحلة الأولى قفزة نوعية. فبعدما سجل حجمها 1872.3 مليون درهم سنة 1990 و3269.2 مليون درهم سنة 1991، ارتفع إلى 4297.5 مليون درهم سنة 1992، ثم إلى 5499.2 مليون درهم سنة 1993. لكن خلال سنتي 1994 و1995 عرفت تراجعا ملحوظا، حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المحصل عليها على التوالي 5107.4 مليون درهم سنة 1994 و4230.8 مليون درهم سنة 1995. وفي سنة 1996 سيعرف مستوى استقطاب المغرب للاستثمارات الأجنبية تطورا هاما، بحيث بلغ 4386.5 مليون درهم، محققا بذلك زيادة تقدر بـ 155.7 مليون درهم عن السنة السابقة.[5]

ولتبقى سنة 1997 المنعطف الحاسم في تطور الاستثمارات الأجنبية في المغرب. إذ سجل ارتفاع في حجم ونوعية الاستثمارات الأجنبية التي تم جلبها ومباشرتها بالمغرب، حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي خلال هذه السنة 12336.7.[6] وقد اقترن تطور الاستثمارات الأجنبية خلال هذه السنة بنجاح الدولة في استقطاب مجموعات أجنبية كبرى. وتتمثل أهم هذه العمليات في الاستثمارات التي باشرتها المجموعة الكورية الجنوبية دايو، والمجموعة الفرنسية أكوور على التوالي بمبلغ 278.6 و33.3 مليون درهم في قطاع السياحة، مجموعة أ ب ب / س م س في قطاع الكهرباء بمبلغ 2553.7 مليون درهم، شركة كورال في قطاع البترول بمبلغ 3538.4 مليون درهم. ومن ذلك أيضا توقيع عقد التدبير المفوض مع الشركة الفرنسية لاليونيز ذي زو بمبلغ 523.7 مليون درهم.[7]

في مقابل التطور المسجل خلال فترة 1990—1997، تعد المرحلة الممتدة من سنة 1998 إلى سنة 2002 المنعطف الرئيسي في تطور الاستثمارات الأجنبية. فبعدما عادت حصة هذه الاستثمارات إلى الانخفاض من جديد سنة 1998. إذ لم يتجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية التي بوشرت في الاقتصاد المغربي خلال هذه السنة 5433.3 مليون درهم،[8] ستعرف هذه الاستثمارات قفزة قوية سنة 1999، بحيث بلغ حجمها 18459.5 مليون درهم. ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى تفويت الخط الثاني للهاتف النقال إلى مجموعة ميديتيلكوم، حيث بلغت قيمة عملية التفويت ما يزيد عن 1.1 مليار دولار.[9]

والأهم في ارتفاع الاستثمارات الأجنبية خلال هذه السنة هو أنه تزامن مع مرحلة تحول في الفضاء السياسي المغربي، بحيث انطبعت هذه المرحلة في التاريخ السياسي المغربي بطابعين أساسين: الأول أنه جاء في السنة الموالية لتشكيل حكومة التناوب، والتي تضم العديد من الوزراء من أحزاب كانت تعارض سياسة الخوصصة، وترفض السماح للقطاع الخاص الأجنبي بالاستثمار في القطاعات الإستراتيجية. وبذلك، فإن هذه العملية تؤشر على انتقال في تفكير الأحزاب المشكلة لهذا الفريق الحكومي، وأن سياستها تسير في دعم خيارات الدولة. وتجلى الطابع الثاني في أن هذه السنة ستعرف انتقال الملك بعد وفاة الملك الراحل الحسن الثاني وتولي محمد السادس الحكم. فنجاح هذه الصفقة في هذه المرحلة يعطي الانطباع عن ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني، ويبدد تخوفاتهم حول مستقبل الاستثمار في المغرب.[10]

وفي مقابل التطور الذي سجل خلال سنة 1999، عاد منحى الاستثمارات الأجنبية في المغرب في سنة 2000 إلى المستويات المسجلة خلال بداية سنوات التسعينيات، حيث انحصر حجم استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية خلال هذه السنة في 12646.7 مليون درهم. وتبقى سنة 2001 إحدى أبرز السنوات في مستوى استقطاب المغرب للاستثمارات الأجنبية، فقد وصل حجم هذه الاستثمارات إلى مستوى غير مسبوق، بحيث بلغ 33267.8 مليون درهم بزيادة تقدر بـ 20621.1 مليون درهم عن سنة 2000. هذا التطور جعل المغرب يصنف وفق تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2002 كثاني بلد مستقبل للاستثمارات الخارجية المباشرة في القارة الإفريقية. لكن الملاحظ أن هذا التطور ارتبط بالأساس بصفقة تفويت 35٪ من رأسمال اتصالات المغرب. فإذا ما تم استثناء هذه العملية يتبين أن مستوى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية يتحدد فقط عن سنة

1998 بـ 2.8 مليار درهم، وأنه يبقى أقل مما تم تحصيله سنة 1997.

وقد انخفض من جديد حجم الاستثمارات الأجنبية سنة 2002، إذ انحصر مبلغ هذه الاستثمارات خلال هذه السنة في 6811.2 مليون درهم. ويعزى هذا الانخفاض الذي سجل في حجم الاستثمار الأجنبي خلال هذه السنة إلى غياب عمليات هامة للخوصصة.[11] إذ أن الركود الذي عرفته الأسواق المالية الدولية، لم يمكن من فتح جزء إضافي من رأسمال اتصالات المغرب. كما أن الأزمة العالمية التي مست قطاع النقل بعد أحداث 11 شتنبر بالولايات المتحدة الأمريكية، حالت دون إمكانية خوصصة الخطوط الملكية المغربية. وانحصرت أهم عمليات الخوصصة التي باشرتها السلطات العمومية خلال سنة 2002 على فتح جزء من رأسمال البنك الشعبي المركزي.

وعلى امتداد المرحلة الثالثة، سيبدو انتعاش في حجم الاستثمارات الأجنبية. ففي سنة 2003 بلغ حجم الاستثمارات الخارجية 23900.3 مليون درهم.[12] لكن وتيرة استقطاب هذه الاستثمارات عادت إلى الانخفاض من جديد سنة 2004، فلم يستقطب المغرب خلال هذه السنة إلا 15686 مليون درهم،[13] لترتفع من جديد سنة 2005 لتبلغ 28903.1 مليون درهم، وفي سنة 2006 ارتفعت إلى 29954.4 مليون درهم.

يتبين من خلال تحليل تطور الاستثمار الأجنبي على امتداد المرحلة الثالثة، إلى أنه إذا كان مستوى هذه الاستثمارات خلال هذه المرحلة لم يصل إلى المستوى المسجل في سنة 2001، فإنه في مجمل السنوات تجاوز التطور المسجل على امتداد الفترات السابقة. والأهم من ذلك، أن مستوى التطور ارتبط بجزء كبير بعمليات استثمارية خارج الخوصصة. وهو ما يعني أن هذه السياسة لم تكن المحدد الرئيسي لتطور الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة الثالثة. فبالرغم من أن جزءا كبيرا من عمليات الاستثمارات الأجنبية تمت عبر تفويت العديد من المؤسسات العمومية،[14] فإنه سجل اهتمام العديد من المجموعات الأجنبية بإنشاء وحدات جديدة في الاقتصاد الوطني.

يؤكد تتبع كرنولوجيا الاستثمارات الأجنبية في المغرب على امتداد الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2006 على بزوغ معالم الانتقال في الحقل الاقتصادي والذي يتجلى في بروز الأهمية المركزية للاستثمارات الأجنبية في حركية رؤوس الأموال الخاصة في الاقتصاد الوطني. فلقد تمكن المغرب من تحقيق نقلة نوعية على مستوى استقطابه للاستثمارات

الأجنبية، بحيث أصبح من البلدان التي تستفيد من أجواء التحرير الاقتصادي، وأنه حقق مكاسب هامة، وقوى حضوره في الاقتصادي العالمي. إضافة إلى ذلك استطاع أن يستقطب مجموعات أجنبية كبرى وذات حضور مؤثر في خارطة الاقتصاد العالمي. من ذلك في قطاع الاتصالات شركة فيفاندي العالمية Vivendi Universel وميدتيل Méditel، وفي قطاع الإسمنت توسع نشاط المجموعة الفرنسية لافارج Lafarge، و في قطاع السياحة مجموعة أكوور Accor، في قطاع المعلوميات مجموعة وس ت ميكرو الكترونيك S.T Microelectronics، وفي قطاع الصناعة يازاكي Yazaki، وبوليتك Polytech، و في قطاع التبغ مجموعة ألتاديس Altadis.

بعد أن تناول هذا المحور تطور الاستثمارات الأجنبية بالمغرب على امتداد فترة 1990-2006، ينتقل التحليل في المحور الموالي إلى عرض أهمية الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المغربي.

2. أهمية الاستثمارات الأجنبية في النمو الاقتصادي

يتحدد نجاح سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية في دولة ما، في مدى مساهمتها في تحديث الاقتصاد الوطني، ورفع قدراته التمويلية. إذ بالموازاة مع ارتفاع في حجم الاستثمار الأجنبي في المغرب، زاد حجم مساهمة هذه الاستثمارات في الناتج الداخلي الخام وفي التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت. فالملاحظ أنه منذ أواسط التسعينيات عرفت حصة مساهمة الاستثمارات الخارجية في الناتج الداخلي الخام نقلة نوعية؛ فبعدما مثلت حصتها نسبة 0.34٪ كمعدل خلال سنوات الستينيات، ونسبة 0.61٪ في سنوات السبعينيات، ونسبة 0.7٪ في سنوات الثمانينيات، ارتفعت هذه النسبة إلى 2.17٪ خلال حقبة التسعينيات.[15] كما عرفت مساهمة الاستثمارات الخارجية المباشرة في التكوين الخام للرأسمال الثابت ما بعد سنة 1990 تطورا ملحوظا. إذ بعدما سجلت نسبتها 2.84٪ خلال حقبة الستينيات، ونسبة 3.06٪ خلال حقبة السبعينيات، ونسبة 3.19٪ خلال حقبة الثمانينيات، وصلت خلال حقبة التسعينيات إلى 9.72٪.[16]

وبخصوص وتيرة التطور السنوي للمؤشرين، فقد سجلا تطورا ملحوظا خلال فترة ما بعد سنة 1990. بالنسبة لحصة الاستثمار الأجنبي في الناتج الداخلي الخام، فبعد أن ظل مستوى حصتها في مستويات محدودة في فترة 1990-1996، بحيث لم يتجاوز 2.2٪ كأعلى نسبة خلال هذه الفترة سنة 1992، مال اتجاهها نحو التطور منذ سنة 1997 إلى حد

أنه بلغ 8.7٪ خلال سنة 2001. وستعرف حصة الاستثمارات الأجنبية في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت تطورا هاما خلال نفس الفترة، وهنا تعد سنة 1997 محطة فاصلة في هذا التطور. فعلى امتداد فترة 1990—1996 لم تتجاوز هذه الحصة 9.7٪ كأعلى معدل خلال سنة 1993، وستتقوى هذه الحصة خلال فترة ما بعد سنة 1997، فباستثناء المعدل المحصل عليه خلال سنتي 1998 و2002، تجاوزت حصة الاستثمارات الأجنبية في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت المعدل المحصل عليه في سنوات ما قبل سنة 1997، بل وقد بلغ 39٪ خلال سنة 2001 (الجدول رقم 23).

جدول رقم 23: تطور مساهمة الاستثمارات الأجنبية في بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت والناتج الداخلي الخام خلال فترة 1990-2005 بالمائة

السنوات	حصة الاستثمارات الأجنبي من حجم التكوين الإجمالي للرأسمال	حصة الاستثمارات الأجنبي من حجم الناتج الداخلي الخام
1990	0,9	3,7
1991	1,4	6,1
1992	0,2	0,8
1993	2,2	9,7
1994	1,8	8,8
1995	1,5	7,0
1996	1,4	7,1
1997	3,9	18,8
1998	1,6	7,1
1999	5,3	22,1
2000	3,6	14,8
2001	8,7	39,0
2002	1,7	7,5
2003	5,7	19,9
2004	3,5	11,8
2005	6,1	19,9

المصدر: Royaume du Maroc, Office des changes, Balance des paiements, Année 1999/2004/2007

المندوبية السامية للتخطيط، 2007

يفيد تحليل تطور الاستثمارات الخارجية في المغرب أن الإصلاحات المتبعة منذ سنة 1990، قادت إلى رفع مستوى استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية. هذا التحول يفرض البحث عن العوامل المتحكمة في تطور هذه الاستثمارات، والتي من شأنها أن تفسر طبيعة حركية تدفق الاستثمارات الأجنبية خلال هذه الفترة. هذا ما سيتم تناوله في النقطة الموالية.

ثانيا: تفسير عوامل تطور الاستثمارات الأجنبية في المغرب

يوضح التطور الحالي للاقتصاد المغربي ارتفاع حجم تطور الاستثمارات الأجنبية في المغرب. يفرض هذا الارتفاع تحليل العوامل الأساسية لتطور حجم هذه الاستثمارات. يمضي تحليل هذه العناصر عبر تناول العوامل الرئيسية لتطور الاستثمارات الأجنبية على امتداد فترة ما بعد سنة 1990، ثم قياس مستوى الارتباط بين حركية هذه الاستثمارات وتقلبات الفضاء السياسي.

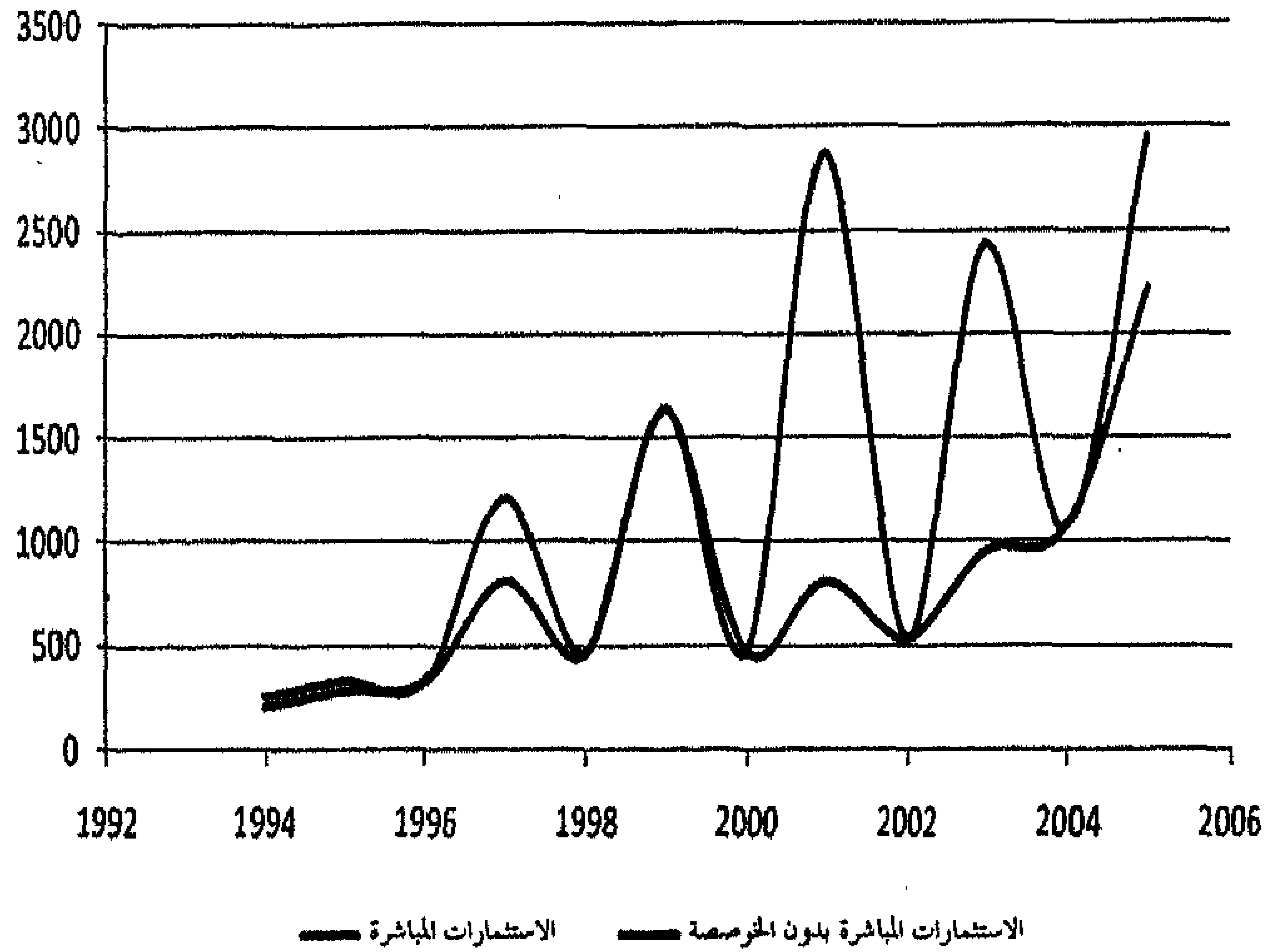
1. الخوصصة مورداً رئيسياً للاستثمارات الأجنبية

إذا كانت أسباب تزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية في المغرب بعد سنة 1990 متعددة، فإضافة إلى التحولات الليبرالية التي طالت سياسة جذب الاستثمارات الخارجية، وقوة الضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب، وأيضا إفرازات حركية الاقتصاد العالمي، فإن المحدد الأساسي الذي تحكم في تطور هذه الاستثمارات ارتبط بالأساس بسيرورة سياسة الخوصصة التي باشرتها الدولة. إذ أن رصد تطور الاستثمارات الأجنبية على امتداد فترة 1990—2006 تبرز أنه كلما ارتفع عدد عمليات الخوصصة كلما ارتفع حجم تدفق هذه الاستثمارات، وأنه كلما تقلصت عمليات الخوصصة كلما قل حجم هذه التدفقات. ذلك أن أهم الاستثمارات التي أنجزت بالمغرب خلال هذه الفترة كانت نتيجة لمباشرة عمليات تفويت المؤسسات العمومية، بالخصوص المؤسسات الإستراتيجية.

يتفق هذا الواقع مع ما يحدث في التجارب المقارنة، إذ تقدر الإحصائيات أن القطاعات الإنتاجية التي فوتت من طرف الدول لفائدة القطاع الخاص على المستوى العالمي خلال فترة 1990—1997 بلغت ما يقارب 513 مليار دولار، منها 215 مليار دولار فقط في بلدان الاتحاد الأوربي.[17]

من تم يبدو أن تطور الاستثمارات الأجنبية في المغرب لا يمكن فصله عن دراسة تطور الخوصصة، فالسنوات الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية هي تلك التي سجلت خلالها مباشرة الدولة لعمليات خوصصة مؤسسات عمومية ذات مردودية كبيرة. وهو ما جعل من موارد الخوصصة المصدر الرئيسي في تدفق هذه الاستثمارات. فخلال سنة 2001، السنة الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي في المغرب، مثلت موارد الخوصصة 2065.9 مليون دولار من أصل 2874.8 من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت على المغرب خلال هذه السنة. (الرسم رقم 5).

رسم 4: تطور الاستثمار الأجنبي بالمغرب باعتماد مداخيل الخوصصة وبدونها بمليون الدولار (1994–2005)



المصدر: CNUCED, Examen de la politique de l'investissement, Maroc, version préliminaire, 29 janvier 2007, 2007, p. 5.

يبرز تحليل تطور الاستثمار الأجنبي بالمغرب، مركزية الخوصصة كمتغير محفز لهذه الاستثمارات. لكن هذا التطور يطرح ثلاثة عناصر أساسية للتحليل: يتحدد الأول في كون سياسة الخوصصة تبدو الآلية الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية بالمغرب، وإن كانت ليست هي الوحيدة. أما الجانب الثاني والذي ينبني على الملاحظة الأولى، فيقوم على أن المجموعات الأجنبية تعد العنصر المساهم في نجاح سياسة الخوصصة، خاصة بالنسبة للمؤسسات العمومية الكبرى، التي تتطلب موارد مالية هامة، وكفاءة تدبيرية لا يستطيع القطاع الخاص المحلي إدارتها لوحده، والتي يتوقف نجاحها على توفر المقاولات على قدرات تدبيرية ومالية تمكنها من رفع وتيرة تنافسيتها، وعلى معرفة عميقة ودقيقة بالأسواق الخارجية.

يرتكز الجانب الثالث على أن هذا التحول، وإن كان يعكس نجاح سياسة الخوصصة وقدرتها على استقطاب العديد من المجموعات الأجنبية، والتي كان من نتائجها الإيجابية تمكين المغرب من استقطاب استثمارات أجنبية هامة، فإنه يبرز من ناحية أخرى حدود القدرة الاستقطابية للمغرب خارج الخوصصة، ويدعو إلى التساؤل حول مستقبل حركية الاستثمارات الخارجية في المغرب، بمعزل عن عملية تفويت المؤسسات العمومية الإستراتيجية. كما يدفع إلى التساؤل عن مدى إمكانية الاقتصاد المغربي لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية خارج هذه السياسة، خاصة مع انحصار المؤسسات التي يمكن تفويتها.

والأهم في هذه التحولات أنه، إذا كانت سياسة الخوصصة تظهر نجاح الحرية الاقتصادية في تحفيز موارد الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يؤسس لنجاح السياسات الاقتصادية، وتقوية منطق عقلانية السوق، فإن ذلك لا يوحي بانفصال الفضاء الاقتصادي عن تأثير المتغير السياسي، ولا يعني تفكيك ارتباطه بالعامل السياسي. إذ أن تحليل تطور عمليات الخوصصة، يؤكد بأن هذه الأخيرة لم تنعزل عن تأثير وضغوط المجال السياسي، وترتيبات السلطة السياسية لتدبير الشأن الاقتصادي.

وقد توزع تطور سياسة الخوصصة، منذ إقرارها سنة 1989، بين ثلاث مراحل أساسية كان للعامل السياسي فيها دور حاسم في تحديد سيرورتها. ابتدأت المرحلة الأولى منذ إقرار سياسة الخوصصة سنة 1989 إلى سنة 1993، حيث طبعها التردد والحذر في مباشرة عمليات الخوصصة. ابتدأت المرحلة الثانية من سنة 1993 إلى سنة 1997، وتميزت بتسارع وتيرة تنفيذ عمليات تفويت المؤسسات العمومية. ومنذ سنة 1998 دخلت الخوصصة مرحلة تحول بالانتقال نحو اعتماد مقاربة جديدة في تدبير هذه السياسة، ترتكز على معياري الانتقائية والفعالية في طرح المؤسسات للتفويت.

تميز تطور الخوصصة خلال المرحلة الأولى بالتذبذب وعدم الانتظام، فإلى غاية سنة 1993 لم تتمكن الدولة من مباشرة عمليات التفويت.[18] وإذا كان تردد الدولة يفسر برغبتها في وضع الآليات الإجرائية لعمليات الخوصصة، فإنه يمكن تفسير تعثر هذه السياسة خلال هذه المرحلة بسببين رئيسيين: السبب الأول داخلي يرتبط أساسا بالهواجس التي حكمت الدولة تجاه مسار التفويت. فرغم إقرارها بأهمية تفويت المؤسسات العمومية ظلت السلطة السياسية تتحفظ على مستوى تنفيذ هذه السياسة، فانخفاض لمعدل سياسة الخوصصة في

السنوات الأولى ارتبط بتكتيكات سياسية، ذلك أن حكومة محمد كريم العمراني كانت تمثل تحالفا لكبح الخوصصة، للحفاظ على الترتيبات الاقتصادية للدولة خلال مرحلة ما قبل انخراط هذه الأخيرة في برنامج التقويم الهيكلي.[19]

ويجد هذا العنصر مبرره في رغبة السلطة السياسية مواصلة مراقبة المجال الاقتصادي، وضبط قواعد سيره، والتخوف من الآثار التي يمكن أن تترتب عن عمليات التفويت على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وما يمكن أن تترتب عنه من آثار سياسية.[20] وزاد من ذلك الضغوط التي ظلت تباشرها القوى السياسية والاجتماعية المعارضة، بحيث إن هذه القوى لم تكن، في هذه المرحلة، قادرة على استيعاب العلاقات الاقتصادية الدولية. وارتبط السبب الثاني بمتغيرات خارجية، بحيث إن التطورات الجيو إستراتيجية في المنطقة، خصوصا بعد حرب الخليج الأولى، قوت التردد لدى المقررين بإمكانية مباشرة تفويت العديد من المؤسسات العمومية.[21]

وبدءا من سنة 1993 ظهر نزوع نحو توسيع آليات تحفيز الخوصصة. فلقد برز تغيير في مقاربة الدولة لتدبير مسار هذه السياسة. في سياق ذلك، باشرت السلطات العمومية إدخال تغيير في تشكيلة الحكومة، وتشكيل تحالف جديد لتحفيز سياسة الخوصصة، فتم تعيين عبد اللطيف الفيلالي وزيرا أولا، ومراد الشريف على رأس وزارة المالية، وإدريس جطو وزيرا للتجارة الخارجية.[22]

ترتب عن هذا التحول حدوث تطور في حركية عمليات التفويت. إذ سرعان ما عمدت الدولة إلى طرح مجموعة من المؤسسات العمومية للتفويت، وهو ما أدى إلى حدوث قفزة نوعية في سياسة الخوصصة بالمغرب. فعلى امتداد الفترة الممتدة ما بين سنة 1993 إلى سنة 1997 سجلت المعطيات خوصصة 56 منشأة عمومية، توزعت بين خوصصة إحدى عشرة وحدة عمومية خلال سنة 1993، وخمسة عشر وحدة سنة 1994 وإحدى عشرة وحدة سنة 1995 وسبع وحدات سنة 1996 ثم إثني عشرة وحدة سنة 1997.[23] لكن رغم أهمية عمليات الخوصصة التي بوشرت خلال هذه الفترة، فإنه لم يترتب عن ذلك جذب رساميل هامة. إذ تظهر المعطيات أن مجموع المبالغ المحصل عليها من الخوصصة على مدار تلك الفترة انحصر فقط في 15762 مليون درهم. هذا يرجع إلى كون غالبية المؤسسات، والوحدات الفندقية التي تم تفويتها، لم تكن ذات أهمية إستراتيجية أو ذات وزن اقتصادي.[24]

وسيتغير هذا التوجه ابتداء من سنة 1998، فانطلاقا من تلك المرحلة ركزت الدولة على خوصصة المؤسسات التي من شأنها تطوير الأداء الاقتصادي وتزويد الدولة بموارد مالية هامة.[25] من هذا المنطلق دفعت الدولة إلى تغيير إستراتيجيتها في تدبير القطاع العمومي، بالانتقال نحو نوع من العقلانية في التعامل مع القطاع العمومي بالتركيز على المردودية، بحيث لا يتم خوصصة المؤسسات العمومية فقط من أجل خوصصتها. بل ينبغي أن يحكم هذه السياسة هاجس تحويل المؤسسات التي يمكن تطويرها إلى القطاع الخاص.[26]

يظهر أن تطور الاستثمارات الأجنبية أضحى في السنوات الأخيرة أحد المحددات الرئيسية للاقتصاد الوطني. غير أن الاتجاه العام لهذه الاستثمارات انطبع أساسا بسياسة الخوصصة. فعلى امتداد المرحلة الممتدة من سنة 1993 إلى سنة 2003 شكلت هذه السياسة الأرضية الرئيسية لاستقطاب الشركات الأجنبية الكبرى. هذا الواقع سيتغير في السنوات الثلاث الأخيرة، فبدءا من سنة 1994 برز أن تطور الاستثمارات الأجنبية أصبح يسير شيئا ما بمعزل عن عمليات الخوصصة. فلقد توسع وارتفع عدد وحجم إحداث وتطوير المشاريع الاستثمارية.

ينتقل التحليل في المحور الموالي لرصد علاقة الاستثمارات الأجنبية بالفضاء السياسي.

2. علاقة الاستثمارات الأجنبية بتقلبات الفضاء السياسي

إذا كان تطور الخوصصة يرتبط ارتباطا وثيقا بالواقع الاقتصادي، فإنه لا يمكن فصله أيضا عن المناخ السياسي. وإذا كانت جوانب هذه الأخيرة متعددة، فإن هذا المحور يركز على تأثير الترابط بين سياسة الخوصصة وتعاقب الحكومات.

يمضي تحليل هذه النقطة على النحو التالي: يعرض في البداية التغييرات الأساسية في هيكلة الحكومات التي تعاقبت على المغرب على امتداد فترة ما بعد سنة 1990 إلى حدود حكومة إدريس جطو، ثم ينتقل بعد ذلك إلى دراسة توزيع هذه الاستثمارات حسب الفترات الحكومية. وإذا كان منحى ذلك يبدو غير متوازن من حيث عدد السنوات، فإنه يمكن من وضع المعالم الرئيسية لمدى ترابط الاستثمارات الأجنبية مع تعاقب الحكومات على تدبير الشأن العمومي.

يمكن التمييز في هذا التطور بين ثلاث مراحل أساسية: تمتد المرحلة الأولى من سنة 1990 إلى مارس 1998، لتبدأ المرحلة الثانية من مارس 1998 إلى أكتوبر 2002. وتمتد المرحلة الثالثة

في فترة ما بعد أكتوبر 2002 إلى أكتوبر 2007. يتجسد المؤشر الأساسي المعتمد لتوزيع هذه المراحل في طبيعة الحكومة، بحيث يركز التحليل على منصبي الوزير الأول والوزير المكلف بالمالية باعتباره المكلف بتدبير الشأن الاقتصادي، والمسؤول عن إعداد وتنفيذ السياسة المالية للدولة.

تميزت المرحلة الأولى بتعاقب ثلاث شخصيات على الوزارة الأولى. تمثلت الخاصية الرئيسية التي طبعت هذه المرحلة في كون من شغلوا منصب الوزير الأول كانوا غير منتمين لأي حزب سياسي. يتعلق الأمر بكل من عزالدين العراقي،[27] محمد كريم العمراني،[28] عبد اللطيف الفيلالي.[29] وفيما يخص تركيبة الحكومة، لقد توزعت عناصرها وتباينت بين حكومة وأخرى، بين اللامنتمين، والمنتمين لأحزاب اليمين والتكنوقراطيين. وتؤكد بنية وزراء المالية هذا الاتجاه، فباستثناء محمد القباج الذي حصل على حقيبة وزارة المالية باسم حزب الاتحاد الدستوري ذي المرجعية الليبرالية، الذي ظل في تصوراته للإصلاحات السياسية والاقتصادية يتطابق مع اختيارات الدولة ويدافع عنها، فإن باقي وزراء المالية كانوا بدون انتماء سياسي.

جدول رقم 24: الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة المالية خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى أكتوبر 2007

الوزراء	الانتماء	التخصص	المنفذ	الفترة
محمد برادة	بدون انتماء	– الدكتوراة في العلوم الاقتصادية – دبلوم المدرسة العليا للتجارة وتسيير المقاولات	أستاذ جامعي	7 أبريل 1986– 11 نونبر 1993
محمد صاكو	بدون انتماء	– الدكتوراة في العلوم الاقتصادية – دبلوم الدراسات العليا في تدبير وتسيير المقاولات، ودبلوم المحاسبة العامة	– أستاذ جامعي – مدير ديوان وزير المالية	11 نونبر 1993– 15 يوليوز 1994
مراد الشريف	بدون انتماء	– دبلوم الهندسة المدنية في المعادن	– مهام بالقطاع الخاص والمؤسسات العمومية	15 يوليوز 1994– 27 فبراير 1995
محمد القباج	حزب الاتحاد الدستوري	خريج مدرسة البولتكنيك بفرنسا، وخريج المدرسة الوطنية للطرق والقناطر	مهام بوزارة التجهيز	27 فبراير 1995– 13 غشت 1997
إدريس جطو	بدون انتماء	– دبلوم الدراسات العليا في العلوم الفيزيائية والكيماوية – دبلوم إعادة تهيئة وتدبير المقاولات	القطاع الخاص	13 غشت 1997– 14 مارس 1998

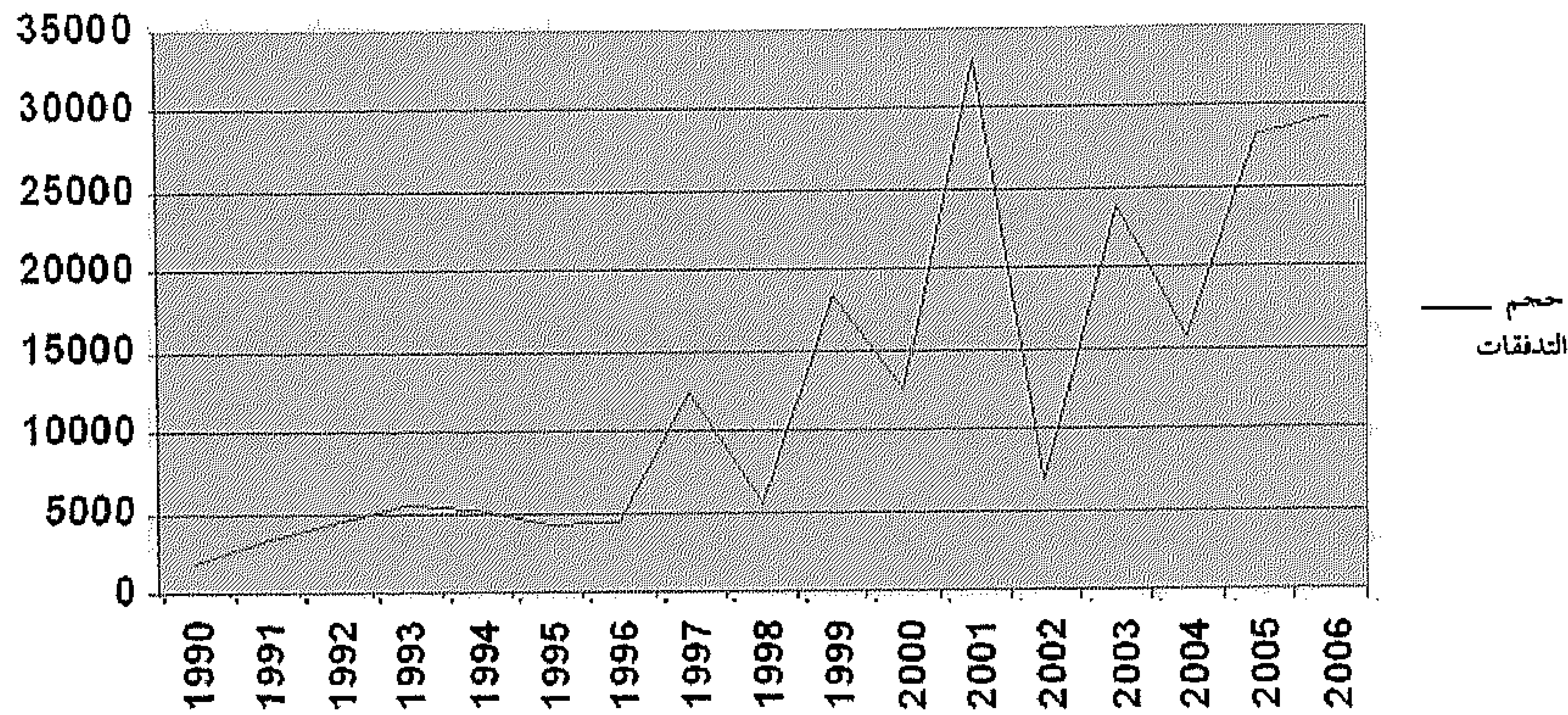
المصدر: www.finances.gov.ma

وإذا كانت عناصر المرحلة الأولى قد تميزت بالأساس بطابع اللاانتماء في هندسة الحكومات، واقتصر الوزراء ذووا الانتماءات السياسية على وزراء أحزاب اليمين، فإنه منذ سنة 1998 شهدت بنية الحكومة تغيرا أساسيا في عناصرها واتجاهاتهم السياسية. فابتداء من هذه الفترة وعلى امتداد الولاية التشريعية السادسة، دخل المغرب منعطفا جديدا، ميزه انخراط المعارضة السابقة بقيادة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الحكومة. إذ أنيط بالكاتب الأول للحزب منصب الوزارة الأولى، كما أسندت حقائب اقتصادية هامة لأعضاء من أحزاب اليسار، كانت طروحاتها ترتكز على الدفاع عن الحمائية والدعوة لأن تلعب الدولة الدور المركزي في التنمية. هكذا عين فتح الله ولعلو وزيرا للاقتصاد والمالية، لتناط به بموجب تعديل 6 شتنبر 2000 وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة. وتولى الحبيب المالكي وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري. هذه الحقيبة أسندت بموجب التعديل الوزاري لـ 6 شتنبر 2000 إلى الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية إسماعيل العلوي، الذي أصبح وزيرا للفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات. وأسندت لأحمد الحليمي العلمي المنتمي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منصب الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلفا بالشؤون العامة للحكومة في حكومة اليوسفي الأولى. وبعد التعديل الوزاري لـ 6 شتنبر 2000 أسندت له حقيبة وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية مكلف بالشؤون العامة للحكومة.[30]

وقد عرفت الهندسة الحكومية تغيرا بعد انتخابات 2002. بدءا من 7 نونبر 2002 أسندت إلى إدريس جطو، وهو شخصية تكنوقراطية، منصب الوزير الأول. غير أنه احتفظ العديد من الوزراء الاشتراكيين بعدة حقائب وزارية في العديد من القطاعات الاقتصادية، من ذلك استمرار فتح الله ولعلو في إدارة حقيبة المالية والخوصصة.[31]

وبما أن التغيرات في تشكيلة الحكومة بالمغرب وعناصرها معروفة. يتوقف التحليل في هذا المحور على مدى تأثر الاستثمار الأجنبي بعناصر هذا التغيير، عبر رصد تطور الاستثمارات الأجنبية في المغرب خلال الفترات الثلاث.

رسم 5: تدفقات الاستثمارات الخارجية بالمغرب خلال فترة 1990–2006 بمليون درهم



المصدر: مكتب الصرف www.oc.gov.ma

يبين تطور الاستثمارات الأجنبية بالمغرب خلال فترة ما بعد سنة 1990، أن شكل هذا التطور تميز على العموم بالارتفاع، وأنه أياً كانت طبيعة الحكومة فإن نهج تدابير تقوية الاستثمارات الأجنبية حكم اتجاه الدولة. هذا، وحسب الرسم رقم 5، فبعد أن سجل انتقال في حجم الاستثمارات الأجنبية في المرحلة الأولى، تطور حجم هذه الاستثمارات على امتداد المرحلة الثانية. هذا التطور في حجم الاستثمارات الأجنبية سيتقوى خلال فترة حكومة إدريس جطو، حيث استطاع الاقتصاد المغربي استقطاب استثمارات أجنبية هامة وتطوير مصادر هذه الاستثمارات. ومن ثم يبدو أن وتيرة تطور الاستثمارات الأجنبية لم تتحكم فيها الاختيارات الاقتصادية للأحزاب المشكلة للحكومة، وإنما أساسا ظروف المتغيرات الدولية، والقدرة على استثمار عناصر الإصلاح الاقتصادي.

يفيد تطور الاستثمارات الأجنبية في المغرب، على أن التغيرات الأساسية التي شهدتها حركية هذه الاستثمارات داخل الاقتصاد المغربي، لم تتوقف عند وتيرة تطورها، بل تجاوزتها لترتبط بتحول في الخصائص المميزة لهذه الاستثمارات.

المطلب الثاني: الخصائص الرئيسية لتطور الاستثمارات الأجنبية في المغرب

إذا كان تطور جذب الاستثمارات الأجنبية لفترة ما بعد سنة 1990 يظهر حدوث زيادة كبيرة في حجم هذه الاستثمارات، وتطوير مساهمتها في الاقتصاد الوطني، فإن فهم ماهية الاستثمارات الأجنبية وأهميتها الاقتصادية، يقتضي الوقوف عند التغيرات التي عرفتها هذه

الاستثمارات، على امتداد هذه الفترة، فيما يتعلق بأنماطها هذه الاستثمارات، وبالقطاعات التي تتوجه إليها، ثم بجنسية المستثمرين.

أولا: هيمنة الاستثمارات المباشرة على حركية الاستثمارات الأجنبية

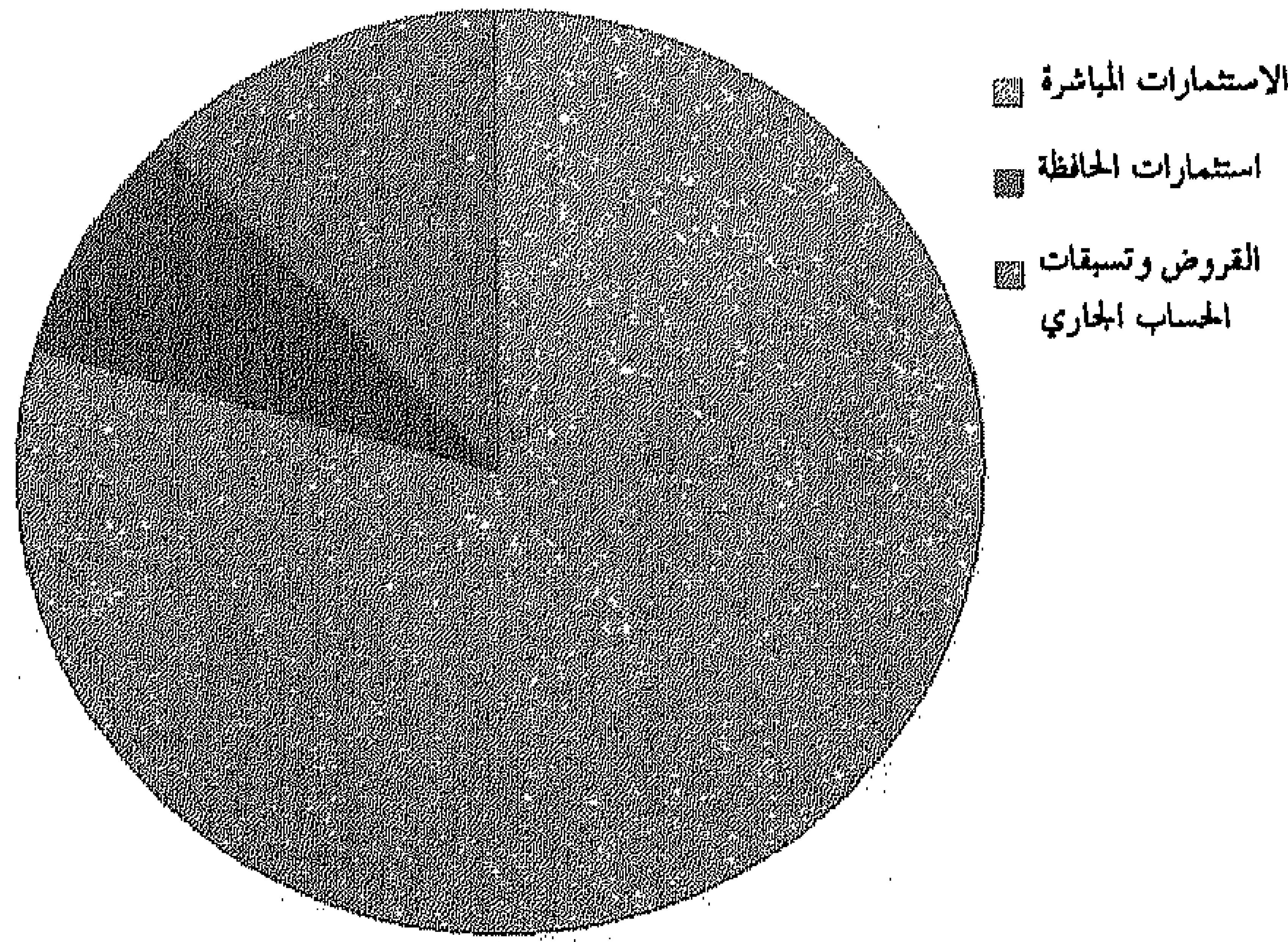
يتدفق الاستثمار الأجنبي بثلاثة طرق رئيسية: إما عن طريق استثمار الحافظة، يتحدد بناء على شراء الأجانب ضمانات كالأسهم، يتم تداولها في أسواق بلدان الاستقبال. وإما بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر، يتوقف بناء على شراء مستثمرين أجانب، أو شركات، حصصا في شركات موجودة، أو إقامة مصانع جديدة في بلد آخر. أو عن طريق القروض الخاصة، ويتحقق حين تقرض البنوك كميات ضخمة من المال بشكل مباشر للحكومات والمؤسسات.[32]

وباعتماد عناصر وأنماط هذه التدفقات، يظهر أن الإفرازات الجديدة للحركية الدولية للاستثمارات الأجنبية، جعلت توسيع آليات استقطاب الاستثمارات الأجنبية لا يتحدد فقط على ما تجلبه الدولة من استثمارات، وإنما بالأساس، على توزيع تلك الاستثمارات حسب الأنماط التي يتم بها. فبقدر هذا التباين في أنماط الاستثمارات الأجنبية تتباين آثاره على الاقتصاد الوطني. فإذا كان توجه السياسات العمومية الذي تتبناه السلطات الاقتصادية الوطنية ينظر للاستثمارات الأجنبية كإحدى المحددات الأساسية لتحقيق التنمية، فإن نتائج هذه التدفقات ليست واحدة. ذلك أن مستوى التأثير يتحدد حسب نمط هذه الاستثمارات.[33]

تبين المعطيات الإحصائية أن تطور الاستثمارات الأجنبية بالمغرب خلال فترة 1990–2006 سارت في منحى يبرز أن معظمها أنجز في إطار استثمارات أجنبية مباشرة، بينما ظل مستوى الاستثمارات الحافظة وحجم القروض وتسبيقات الحساب الجاري ضعيفا. فإذا ما أخذنا مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية الموجهة للمغرب خلال هذه الفترة، يظهر لنا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغ 79.5٪ من مجموع تدفق الاستثمارات الأجنبية، مقابل 8.3٪ لاستثمارات الحافظة و12.1٪ للقروض الخاصة. كما يوضح التطور السنوي للاستثمارات الأجنبية، أن نمط الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظلت تمثل في أغلب السنوات ما يزيد عن 70٪ من حجم الاستثمارات والقروض الخاصة الأجنبية، وقد بلغ حجمها ما يقارب 98٪ خلال سنة 2001. أما بالنسبة لاستثمارات الحافظة، فباستثناء سنوات 1994،

1995، 1996، وسنة 2004 التي تجاوزت نسبتها 20٪ من مجموع تدفق الاستثمارات الأجنبية بالمغرب، فقد تراوح حجمها في باقي السنوات بين 0.4٪ كأقل نسبة سنة 2003، و11.1٪ كأعلى نسبة سنة 1998. يرجع انحصار دور هذه الأخيرة لعدة عوامل، من ذلك: محدودية نمو بورصة القيم، واستمرار تحكم هاجس التخوف لدى السلطات الاقتصادية من احتمال الخروج المفاجئ للرساميل. وهو ما يظهر أن منظور السلطات العمومية تجاه الاستثمار الأجنبي ما زال يحكمه التخوف من الاحتمالات السلبية التي يمكن أن تترتب عن هذه الاستثمارات، وتجنب النتائج الكارثية التي حصلت في بعض البلدان الآسيوية وفي البرازيل وروسيا خلال سنتي 1996 و1997. وقد سجل نفس الواقع بالنسبة لاستثمارات القروض الخاصة الموجهة للاستثمار. فباستثناء سنتي 1999 و2000 التي مثل حجمها على التوالي 49.2٪ و57.9٪، انحصرت حصتها في معظم السنوات في ما بين 1.5٪ سنة 2001 و22.2٪ سنة 1998 (انظر الجدول رقم 25).

رسم 6: توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية في المغرب حسب الأنماط على امتداد فترة 1990 – 2006



المصدر: Royaume du Maroc, Office des changes, Balance des paiements, années 1994/1999/2004/20007

جدول رقم 25: توزيع الاستثمارات الأجنبية بالمغرب
حسب طرق الاستثمار بمليون الدرهم خلال فترة 1990–2006

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاستثمارات المباشرة	1592.8	2784.7	3301.3	4303.6	2304.8	2384.3	2657.5	10459.9	3618.4	9191.6	4997.7	32486.1	5875.8	23256.9	9484.7	26707.9	26070.2
الاستثمارات الحافظة	160.7		273	350.2	2323	961	1331.7	625.9	603.7	169.4	326	254.3	206.6	100.6	5489.9	1277.5	3384.3
القروض وتسبيقات الحساب الجاري	118.8	298.9	730.7	845.4	479.6	885.5	397.3	1250.9	1211.2	9098.5	7323	527.4	278.8	542.8	711.4	917.7	499.9

المصدر: Royaume du Maroc, Office des changes, Balance des paiements, années 1994/1999/2004/20007

يظهر تقييم حصيلة توزيع الاستثمارات الأجنبية بالمغرب، حسب نمطها، أن اتجاه هذه الاستثمارات يرتكز بالأساس على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بينما يظل اتجاه هذه الاستثمارات في النمطين الأخيرين ضعيفا. وهو ما يبرز فشل الدولة المغربية في تفعيل مختلف أنماط الاستثمار الأجنبي وتحويله إلى عناصر إيجابية للاقتصاد، والاستفادة مما توفره هذه الأنماط من موارد مالية، وبالخصوص استثمارات الحافظة.

إذا كان توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب أهميتها ذا معطى مهم في فهم حركية هذه الاستثمارات، فإن استعراض توزيعها، حسب القطاعات، يعد بدوره دالا في فهم خصائص ومستوى تأثير الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني. فإلى جانب ما يعنيه دخول استثمارات أجنبية من رفع القدرات التمويلية، والتزود بالتكنولوجيا، فإن تحديث القطاعات التي تحظى بالأولوية تعد من أهم المحددات الأساسية لجلب الاستثمارات الخارجية.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية

عرفت البنية القطاعية للاستثمارات الأجنبية في المغرب، تطورا مهما منذ سنة 1990. ففي الوقت الذي ظلت فيه الاستثمارات الأجنبية على مدار العقود الموالية للاستقلال، تتركز بالأساس في قطاعي الصناعة والأبناك، نظرا لكون هذه القطاعات تتطلب موارد مالية كبرى، وتحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة، لم يكن بإمكان القطاع الخاص المحلي تحملها لوحده، ونظرا للإرث التاريخي للفترة الاستعمارية، وللنهج الاقتصادي الذي اتبعته الدولة، والذي أفرز استمرار تواجد الرأسمال الأجنبي داخل هذه القطاعات، فإنه منذ سنة 1990 سجل تحولا في القطاعات التي تتوجه إليها هذه الاستثمارات.

يقود استعراض التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في المغرب، إلى تقسيم القطاعات التي تتوجه إليها هذه الاستثمارات إلى ثلاثة أنواع: قطاعات أضحى الاستثمار الأجنبي يلعب دورا مركزيا في ديناميكيتها، وقطاعات بدأت تحظى باهتمام المستثمرين الأجانب، وصنف ثالث من القطاعات يبقى اهتمام المستثمرين الأجانب بالاستثمار فيها محدودا.

على العموم، إن أهم التغيرات التي حدثت خلال هذه الفترة، هي صعود حجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة لقطاعات معينة، وتراجع في نسبة استقطاب قطاعات

أخرى. على المستوى الأول، يبين التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية ارتفاع حصة هذه الاستثمارات في قطاعات التجارة، والطاقة والمعادن، وقطاعي الاتصالات والعقارات.

فيما يخص قطاع العقارات، فإنه أصبح مجالا خصبا للاستثمارات الأجنبية، وموضوع اهتمام العديد من المجموعات الأجنبية. توزع تدفق الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع على امتداد الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2006 إلى فترتين. تمتد المرحلة الأولى ما بين 1990 و1999. تميز تطور هذا القطاع على امتداد هذه السنوات بشكل عام في منحى يتأرجح بين الصعود والهبوط. فبعدما بلغ 422.5 مليون درهم سنة 1990 ارتفع إلى 518.4 مليون درهم سنة 1991، ليتراجع على مدار السنوات الثلاث اللاحقة، بحيث انحصر حجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة لهذا القطاع سنة 1994 في 168.2 مليون درهم، و297.7 مليون درهم سنة 1995 ليصل في متم سنة 1999 إلى 487.7 مليون درهم. وبعد سنة 2000 سيعرف هذا القطاع نقلة نوعية جعلت المغرب قبلة للعديد من المستثمرين الأجانب. فبعدما بلغ حجم هذه الاستثمارات 655.1 مليون درهم سنة 2000، ارتفع إلى 865.3 مليون درهم سنة 2001، ثم إلى 1908.8 مليون درهم سنة 2002، لتتراجع حصة الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع إلى 1690.8 مليون درهم سنة 2003، ولتصعد في السنة الموالية إلى 2047.3 مليون درهم، ولترتفع إلى 2516.8 مليون درهم سنة 2005، ولتعود لتنخفض إلى 4338.5 مليون درهم سنة 2006.

هذا، ولوحظ اهتمام العديد من الشركات الأجنبية بالاستثمار في هذا القطاع، فخلال سنة 2006 سجل توقيع العديد من الشركات الأجنبية لاتفاقيات إنشاء مجموعة من الوحدات السكنية. من ذلك نذكر بصفة خاصة المجموعة الإسبانية ألتاديس عبر مشروعها بالسعيدية، وكذلك مشروع «كابيلا» وتجزئة أكادير. وأيضا شركة «مارينادور» التي وقعت اتفاقية لتشييد 6300 مسكن بمدينة تامسنا بضواحي الرباط، والشركة الفرنسية العامة للأشغال «جينيرال كونطركتورز» التي ستنجز سبعة آلاف مسكن بنفس المدينة. ومن الشركات الأجنبية التي أضحت تستمر في قطاع العقار، نذكر الشركة الماليزية «كوزار» التي ستنجز هي الأخرى 5 آلاف شقة بمدينة تامسنا. والمنعطف في هذه التحولات تدفق مستثمري دول مجلس التعاون الخليجي. وأكبر المشاريع الممولة من مستثمري هذه البلدان، نذكر مجموعة «سما دبي» التي استثمرت في مدينة تامسنا، مجموعة «إعمار» الإماراتية، التي التزمت

بإعادة بناء ضفة نهر أبي رقراق بشراكة مع صندوق الإيداع والتدبير في أحد أهم المشاريع العقارية في المغرب. وأيضا الاستثمارات المزمع أن تنجزها شركة «القطري داري» لتشييد مشروع هوارة بمدينة طنجة بمبلغ استثماري يبلغ 660 مليون دولار.[34]

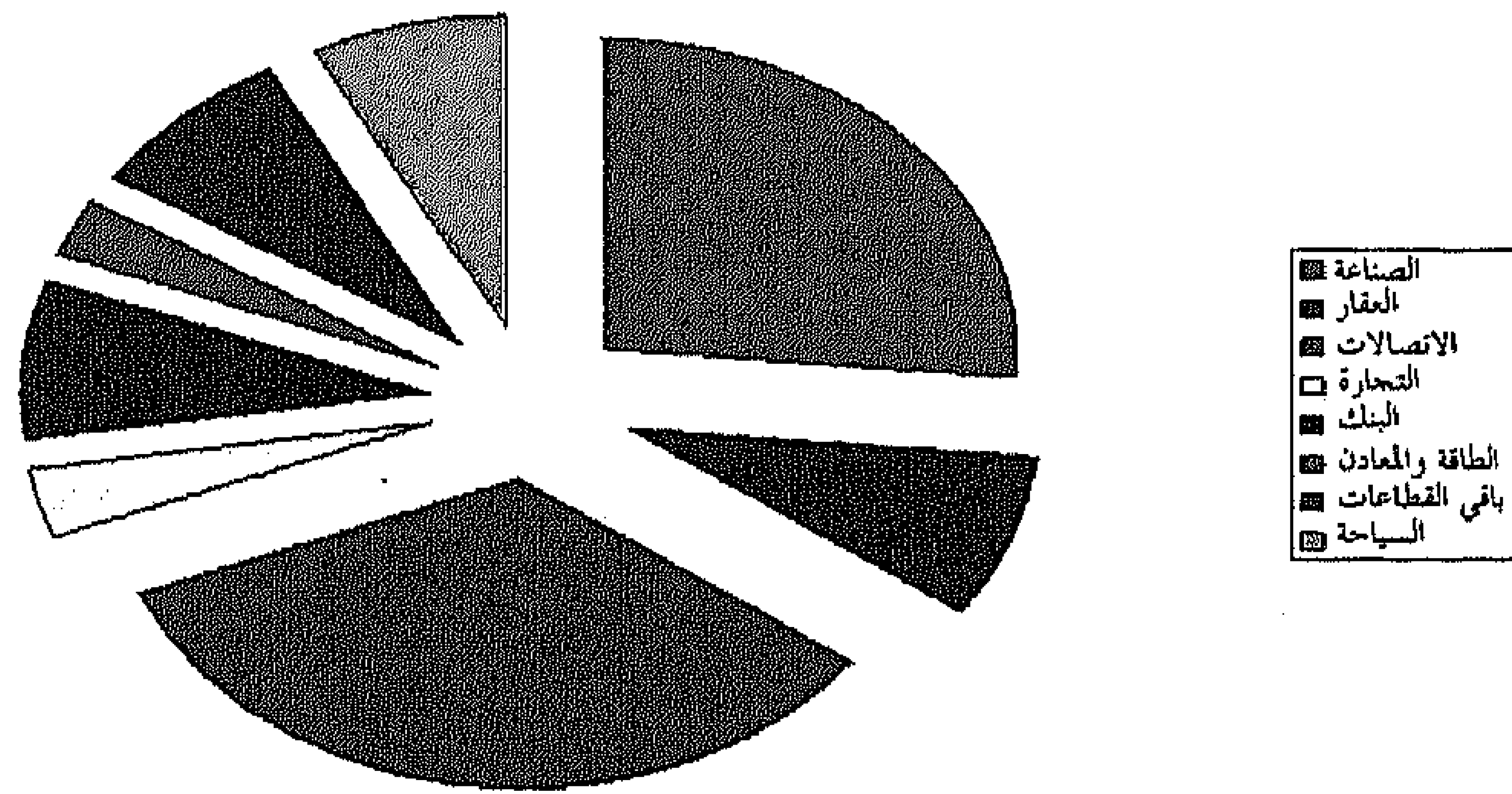
وبرز قطاع الاتصالات أيضا كأحد القطاعات الواعدة التي استقطبت عبرها الدولة العديد من الاستثمارات الأجنبية. ويتبين أن هذا القطاع كان أكثر القطاعات جذبا لهذه الاستثمارات في السنوات الأخيرة، بحيث أن معظم الموارد المالية تمت بفضل خوصصة وتحرير مؤسسات هذا القطاع. ففي الوقت الذي ظل مستوى جذب هذا القطاع للاستثمارات الأجنبية قبل سنة 1999 ضعيفا وفي مستويات محدودة، حيث تراوحت موارد الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع بين 1.6 مليون درهم سنة 1990 و13.3 مليون درهم سنة 1998 وفي أقصى مستوياتها بلغت 36.6 مليون درهم سنة 1991، فإنه سجلت منذ سنة 1999 تحولا هاما في حجمها وفي وتيرتها، وحققت مكاسب هامة. إذ تراوح حجم مداخيل هذه الاستثمارات بين 10174.7 مليون درهم سنة 1999، و26376.7 مليون درهم سنة 2001.

على المستوى الثاني يبرز احتفاظ الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات بدور فاعل ومؤثر، مما جعل حركية هذه القطاعات ترتبط بمدى تطور الاستثمار الأجنبي، وحضور الشركات الأجنبية. ويعتبر قطاعا الأبناك والصناعة نموذجين رئيسيين. بالنسبة لقطاع الصناعة، فعلى امتداد فترة 1990—2006 سجل توافد العديد من الاستثمارات الأجنبية إلى هذا القطاع. من ذلك أنه في سنة 2003 وصل حجم الاستثمارات الأجنبية التي توجهت لهذا القطاع 19086.9 مليون درهم. وسجل نفس الاتجاه بالنسبة لقطاع الأبناك، فعلى امتداد فترة 1990—2006 سجل، مباشرة، العديد من المستثمرين الأجانب استثماراتهم في هذا القطاع، فخلال سنوات 1993 و1995 و1996 و1997 و1998 و1999 و2004 و2006 تجاوز حجم هذه الاستثمارات في قطاع البنك مليار درهم.

إلى جانب ذلك، يبين التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية إلى أنه، إذا كانت العديد من القطاعات قد عرفت نموا في حجم استقطابها لهذه الاستثمارات، وتوافد العديد من المجموعات الأجنبية للاستثمار فيها، فإن العديد منها لم تصبح قطاعات مستقطبة للاستثمارات الأجنبية بامتياز. ويقدم قطاعا الطاقة والمعادن والبترول نموذجين رئيسيين، فباستثناء المستوى الذي سجل في سنة 1997، حيث بلغ 2819.8 مليون درهم في قطاعا

الطاقة والمعادن، و3618 مليون درهم بالنسبة للبترول.[35] ظل حجم استقطاب هذين القطاعين للاستثمارات الأجنبية في باقي السنوات ضعيفا، ولا يتجاوب مع إمكانية الدولة في تطوير أداء هذين القطاعين، والجهود التي قامت بها لتحفيز المستثمرين الأجانب.[36]

رسم 7: توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية حسب القطاعات على امتداد فترة 1990–2006



المصدر: Royaume du Maroc, Office des changes, Balance des paiements, années 1994/1999/2004/2007

جدول رقم 26: التوزيع القطاعي للاستثمارات والقروض الخاصة الأجنبية بالمغرب (1990–2006)

القطاعات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصناعة	483.4	858.6	1164.3	1258.9	1112.4	1221.4	1628.7	1569.8	2045.7	3783.4	1152.0	2510.0	1302.8	19086.9	2117.4	2965.4	9653.3
العقار	422.5	518.4	334.0	368.7	168.2	297.7	399.9	320.3	533.2	487.7	655.1	865.3	1908.8	1690.8	2047.3	2516.8	4338.5
الاتصالات	1.6	36.6	21.0	21.0	6.7	23.7	15.9	25.3	13.3	10174.7	7981.2	26376.7	425.7	627.7	6000.8	16004.7	1790.1
التجارة	54.2	161.3	286.6	286.6	491.3	268.9	169.5	196.1	301.8	157.3	702.4	1192.1	251.9	549.0	625.5	459.0	1177.3
البنك	150.2	493.6	494.6	494.6	898.8	1162.8	1125.1	2102.1	1159.0	2154.2	758.4	358.4	439.3	80.1	1648.3	796.0	1721.7
الطاقة والمعادن	1.4	16.9	497.8	497.8	28.7	189.8	130.7	2819.8	221.4	391.1	313.7	13.9	431.8	105.9	337.3	378.3	142.0
الأشغال الكبرى	32.5	53.9	169.2	169.2	28.0	47.8	110.8	215.9	27.6	130.3	85.4	122.8	15.0	70.4	105.7	165.5	34.4
السياحة	105.1	207.3	41.9	41.9	219.5	89.0	46.3	473.7	166.6	303.6	191.2	344.5	408.6	330.3	1683.4	3097.7	7978.4
التأمينات	49.6	1.3	0.0	0.0	2.5	16.8	7.5	1.9	3.0	4.5	0.1	97.3	-	165.7	165.7	1147.7	1497.7
الصيد	21.9	19.5	40.2	4.2	45.4	98.7	5.8	5.8	43.6	3.7	13.5	71.1	42.9	147.1	22.7	21.9	-
الفلاحة	20.4	22.3	32.0	32.0	20.2	17.1	13.7	25.2	57.8	35.4	16.4	37.6	22.2	32.6	61.1	40.1	24.4
النقل	1.5	25.3	12.0	12.0	13.4	61.5	22.5	16.4	8.7	33.6	17.5	27.8	14.2	15.9	43.4	322.2	85.5
البترول						19.3	134.6	3618.0	169.4	57.0	7.6	4.3	2.8	12.7	3.2	-	-
الهولدينغ	145.1	486.3	278.4	278.4	1777.4	484.7	366.3	560.3	281.0	218.2	224.5	144.2	48.8	7.3	64.0	300.8	245.6
الدراسات						-			15.1	17.1	19.3	7.9	19.1	1.5	76.5	6.5	-

المصدر: Royaume du Maroc, Office des changes, Balance des paiements, années 1994/1999/2004/2007

يبرز تحليل تطور الوجهة القطاعية للاستثمارات الأجنبية في المغرب على امتداد فترة 1990–2006، مجموعة من العناصر التي يرتبط فيها السياسي والاقتصادي. يمكن توزيع هذه الخصائص إلى ثلاثة عناصر أساسية.

يتمثل العنصر الأول في نزوع الاستثمارات الأجنبية بالأساس نحو قطاع الخدمات. هذا التوجه يواكب حركية الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي، التي يطبعها تنامي دور الاستثمارات في قطاع الخدمات، مقابل تراجع حصة القطاعات التقليدية. يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أنه خلال سنة 2000 وصل حجم تدفق الاستثمارات في قطاع الخدمات إلى مستويات غير مسبوقة، حيث مثلت ما يقارب 65٪ من مجموع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، بينما لم تتجاوز نسبة 50٪ من الاستثمارات الكلية خلال بداية وأواسط التسعينيات.[37]

وكنتيجة ثانية يبرز ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع العقار. هذا التحول يطرح تساؤلات حول مدى مساهمتها في التحديث الاقتصادي، فبالرغم من الدور الذي يمكن أن يضطلع به المستثمرون الأجانب في الإجابة عن المشاكل المتنامية لقطاع السكن، فإن أهميته الاقتصادية ما زالت موضوع شك، وتنظر العديد من الدراسات الاقتصادية إلى أن تطور اتجاه الاستثمارات نحو قطاع العقارات تترتب عنه آثار سلبية على التنمية الاقتصادية، وأن الاستثمارات في تقوية الوحدات الصناعية التي تؤدي إلى خلق مناصب شغل، والتزود بالتكنولوجيا هو الذي يعزز النمو الاقتصادي وليس الاستثمار في هذا القطاع. كمثال على ذلك خلصت إحدى الدراسات التي أنجزها صندوق النقد الدولي حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن ارتفاع معدلات النمو في قطاعي العقار والتشييد يعد من العوامل التي ساهمت في تحقيق نمو سالب للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في بعض بلدان المنطقة.[38]

وفي جانب آخر، يبدو أن للاستثمارات الأجنبية تأثيرا في حركية العديد من القطاعات. ويقدم قطاع الصناعة نموذجا لنوعية القطاعات التي ترتبط حركيتها بالأساس بحجم تواجد الاستثمارات الأجنبية.[39] لقد توصلت الدراسة التي أنجزتها مديرية الاستثمارات، والتي استهدفت معرفة اللائحة الكاملة للشركات متعددة الجنسية في المغرب ودوافع استيطانها، إلى أن 75٪ من مقاولات القطاع الصناعي تعد فروعا لشركات متعددة الجنسية. وأبرز التحقيق أن 750 شركة صناعية من بين 1200 تراقب من طرف فروع أجنبية بمساهمة تزيد

عن 50٪ تضمن 35٪ من الإنتاج الصناعي وتوفر ما يزيد عن 170000 منصب شغل وتسجل رقم معاملات يقدر بـ 60 مليار درهم ورقم أعمال للتصدير يتراوح قدره ما بين 12 و13 مليار درهم.[40]

داخل القطاع الصناعي، توصلت الدراسة أن الفروع الأجنبية تتركز بالأساس في الصناعات الكيماوية، والميكانيكية والكهربائية، والوحدات الصيدلية. ويعزى ذلك أساسا إلى أن هذه القطاعات تتطلب التوفر على مستوى عال من الخبرة والتأهيل، وإمكانية التزود بالتكنولوجيات المتقدمة. ويبقى حضور الشركات متعددة الجنسية ضعيفا في الصناعات الفلاحية– الغذائية، وفي قطاعات النسيج والجلد التي تتميز بهيمنة القطاع الخاص المغربي. ويفسر ذلك بأن هذه القطاعات لا تتطلب تكنولوجيا عالية، ويزيد من ضعف حضورها، منافسة هذه القطاعات من طرف القطاع غير المهيكل. إذ تقدر معطيات صناعة عجلات السيارات، على سبيل المثال، أن مساهمة القطاع غير المهيكل في توزيع هذه المواد في السوق المغربي تقدر بـ 250 مليون درهم، وهو ما يمثل ربع السوق الكلي للعجلات.[41]

وفي مقابل التطور الذي شهده تطور الاستثمارات الأجنبية في العديد من القطاعات، يلاحظ استمرار ضعف إقبال المستثمرين الأجانب على قطاعات أخرى. وتعد حالة القطاع الفلاحي لافتة للانتباه. فبالرغم من الارتفاع المسجل في تطور الاستثمارات الأجنبية الموجهة للقطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة، وبروز عودة اهتمام المستثمرين الأجانب للاستثمار في هذا القطاع، وبالخصوص من المستثمرين الفرنسيين والإسبان وفي الفلاحة التصديرية بشكل خاص،[42] فإن مستوى الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع يظل ضعيفا،[43] فعلى امتداد الفترة ما بين 1990–2006 لم تصل نسبته من مجموع الاستثمارات الأجنبية إلى 1٪.

يوحي تطور بنية الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاقتصادية في المغرب، أن التركيبة الحالية لإجمالي الاستثمارات الأجنبية تعكس مستوى إنتاجية العديد من القطاعات، وقابليتها لأن تشكل موارد للمستثمرين الأجانب. إلا أن هذه التغيرات المحدثة بعيدة على أن تجعل من قطاع معين محورا مركزيا للاستثمارات الأجنبية، إذ أن القطاعات التي تتطلب مستوى معينا من التكنولوجيا، أو الموارد المالية هي التي تحظى بالاستثمارات الأجنبية. بل على النقيض من ذلك، يبرز أن العديد من هذه الاستثمارات اتجهت إلى قطاعات لا تتطلب

قدرات تكنولوجية عالية، وأن تمويل جزء كبير من الاستثمارات تم بالاعتماد على الموارد المالية المحلية.

فضلا عما يقدمه التحليل القطاعي للاستثمارات الأجنبية من عناصر تمكن من فهم اتجاه هذه الاستثمارات في المغرب، تبرز مقاربة جنسية المستثمرين الأجانب بدورها عنصرا مركزيا في عملية التحليل.

ثالثا: مصادر الاستثمار الأجنبي

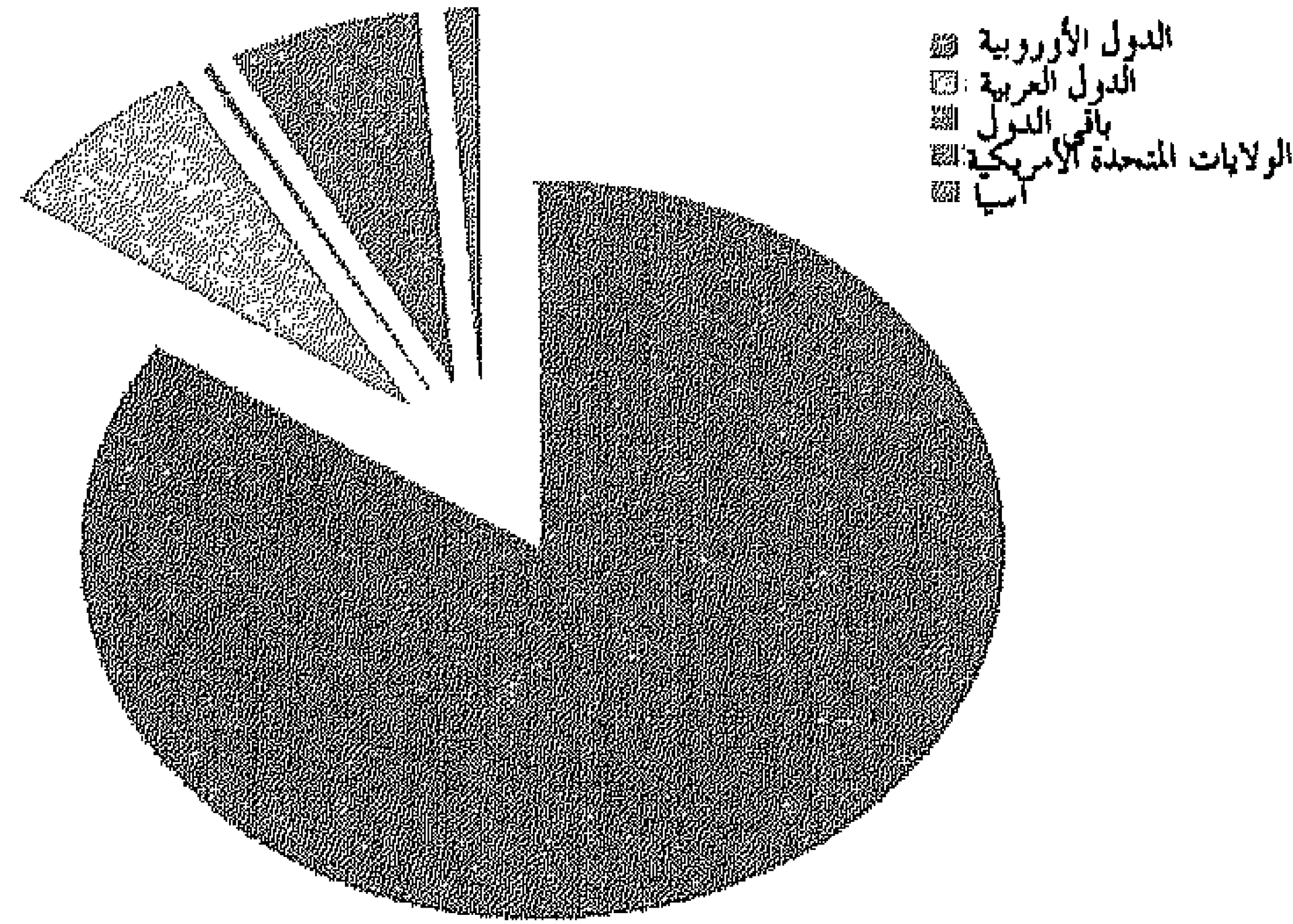
أصبح جلب الاستثمارات الأجنبية يحتل الصدارة في اهتمامات واستراتيجيات التعاون بين البلدان. فلقد تنبهت معظم الدول النامية إلى الدور المؤثر لهذه الاستثمارات في الدفاع عن مصالحها، وتقوية عناصر ترابطها مع الدول الكبرى، خاصة وأن الواقع يبرز استمرار خضوع توجهات الشركات المتعددة الجنسية لاختيارات دولة المنشأ. فرغم توجهات العولمة، فإن الشركات المتعددة الجنسية ما تزال تعتمد على قاعدتها الوطنية كمركز موجه لنشاطها الاقتصادي.

يسعى التحليل، هنا، إلى استعراض تطور جنسية المستثمرين الأجانب في المغرب على امتداد فترة 1990–2006. يتوزع التحليل بين نقطتين، يرصد في النقطة الأولى خلاصات عامة للدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية. وينتقل في النقطة الثانية إلى تحليل تمثيلية الدول الكبرى داخل خريطة الاستثمارات الأجنبية في المغرب.

1. لمحة عامة عن مصادر الاستثمار الأجنبي

ظلت الاستثمارات الأجنبية بالمغرب على امتداد العقود التي تلت الاستقلال ترتبط أساسا بالاستثمارات القادمة من بلدان الإتحاد الأوربي، وبالخصوص من فرنسا. إذ يظهر أن أهم الاستثمارات الأجنبية التي بوشرت حتى منتصف التسعينيات كانت تأتي من بلدان: فرنسا، وإسبانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وبلجيكا، وألمانيا، وإيطاليا وهولندا، مع بعض التحول انطلاقا من عقد الثمانينيات لفائدة الاستثمارات القادمة من بعض بلدان الخليج وليبيا.

رسم 8: توزيع مصادر الاستثمارات الأجنبية بالمغرب حسب المناطق 1990–2006



المصدر: Royaume du Maroc, Office des changes, Balance des paiements, années 1994/1999/2004/2007

وانطلاقا من منتصف التسعينيات سجل تنوع في مصادر الاستثمارات الأجنبية في المغرب، بحيث سجل تراجع في حصة استقطاب الدول التقليدية، وازدياد في عدد الدول الجديدة التي باشر مستثمروها استثماراتهم بالمغرب. ويمكن تلخيص العناصر الأساسية لتطور جنسية المستثمرين الأجانب في المغرب في الملاحظات التالية:

على المستوى الأول، برز نزوع نحو الارتفاع في استثمارات الدول الرئيسية. تبين المعطيات أن الاستثمارات القادمة من هذه البلدان سجلت تحسنا ملحوظا في معظم سنوات فترة 1990–2006. هذا، ويبرز ارتفاع في حجم الاستثمارات القادمة من فرنسا. ففي الوقت الذي سجل مستوى استثماراتها 575.9 مليون درهم سنة 1990، ارتفع حجم استثماراتها إلى 973.2 مليون درهم سنة 1991، ثم إلى 1010.7 مليون درهم سنة 1992، ثم إلى 1197.7 مليون درهم سنة 1993، لتصل إلى 1753.4 مليون درهم سنة 1994، لتتراجع إلى 1014.4 مليون درهم سنة 1995، ثم لترتفع من جديد إلى 1079.4 مليون درهم سنة 1996، ولتسجل 1607.9 مليون درهم سنة 1997 و1744.8 مليون درهم سنة 1998، وليبلغ مستوى هاما قدر بـ 3764.7 مليون درهم سنة 1999، ثم ليعود للانخفاض من جديد إلى 2098.2 مليون درهم سنة 2000. وقد بلغت استثمارات فرنسا في المغرب مستوى قياسيا سنة 2001، فمقدار ما تم تحصيله خلال هذه السنة بلغ 27733.9 مليون درهم. ورغم تراجعها في السنوات اللاحقة، ظل حجم الاستثمارات الفرنسية في مستويات مرتفعة، كما يظهر ذلك من خلال الأرقام التي سجلتها في السنين الأخيرة، حيث بلغت 2559.8 مليون درهم سنة

2002، 3032.5 مليون درهم سنة 2003 و 7823.0 مليون درهم سنة 2004، وليعرف حجمها قفزة نوعية ويصل إلى 20386.9 مليون درهم سنة 2005، قبل أن يعود وينخفض إلى 9303.1 مليون درهم سنة 2006.

على المستوى الثاني، تمثل التغير الرئيسي في تطور عدد الدول التي بلغ حجم استثماراتها بالمغرب مستوى معينا، وزيادة في نصيب الاستثمارات الأجنبية لدول جديدة خارج التركيبة التقليدية للدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية. ويقدم تطور الاستثمارات الأجنبية بالمغرب، حسب الدول، قدرا كبيرا من الأدلة على انفتاح المغرب على الاستثمارات القادمة من بلدان جديدة، فمنذ سنة 1997 لوحظ اهتمام العديد من المستثمرين الأجانب من بلدان مختلفة بالاستثمار بالمغرب، من ذلك المستثمرون القادمون من بلدان السويد، والنرويج، وقبرص، وأيرلندا، والدانمارك، وأيسلندا، وتركيا، وتونس، والبحرين، ولبنان، والعراق، والجزائر، ومصر، وكندا، وكوريا الجنوبية، واليابان، وهونكونغ، وسنغافورة، والصين والهند.

وعلى مستوى الاستثمارات القادمة من البلدان العربية، فالذي يسترعي الاهتمام والتحليل حاليا، هو انتقال العديد من الرساميل العراقية للاستثمار في المغرب. فبعدما سجل حجم استثمارات المستثمرين العراقيين 3.2 مليون درهم سنة 1997، ارتفع إلى 21.6 مليون درهم سنة 1998 ليتراجع إلى 15.7 مليون درهم سنة 1999، ليسجل 21.4 مليون درهم سنة 2000 و 22 مليون درهم سنة 2001، قبل أن يتراجع إلى 8.8 مليون درهم سنة 2002، و 8.9 مليون درهم سنة 2003 وليبلغ مستوى قياسيا سنة 2004. إذ بلغ حجم استثمارات المستثمرين العراقيين في الاقتصاد الوطني 210.2 مليون درهم، ثم لينخفض إلى 152.4 مليون درهم سنة 2005 و71.3 مليون درهم سنة 2006.

وظهر أيضا إقبال بعض المستثمرين من بلدان آسيوية للاستثمار في المغرب، فخلال سنتي 1997 و 1998 بلغ حجم استثمارات كوريا الجنوبية على التوالي 288.7 مليون درهم و330.2 مليون درهم. كما بلغ حجم الاستثمارات اليابانية 766.7 مليون درهم سنة 1996، وسجل أيضا اهتمام المستثمرين الصينيين بالسوق المغربية، فلقد بلغ حجم استثمارات المستثمرين الصينيين سنة 2004 14.5 مليون درهم للصين. (الجدول رقم 27).

جدول رقم 27: أهم مصادر الاستثمار الأجنبي بالمغرب (1990–2006)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
فرنسا	575.9	973.2	1010.7	1197.7	1753.4	1014.4	1079.4	1607.9	1744.8	3764.7	2098.2	27733.9	2559.8	3032.5	7823.0	20386.9	9303.1
إسبانيا	54.8	244.5	809.8	670.5	259.9	280.2	194.2	504.8	510	2076.2	594.6	985.7	389.6	18148.6	526.8	1582.5	7530.9
البرتغال	2.3	3.5	0.2	0.7	4.2	9.9	652.5	18.6	132.6	5051.3	859.6	1424.3	236.6	35.6	22.2	60.5	55.9
سويسرا	98	325.5	274.9	920.5	325.1	514.7	111.7	85.3	309.6	294.1	249.1	419.3	417.2	359.2	830.5	846.4	1145.1
بريطانيا.	74.6	116.4	85.9	1074	1295	365.1	891.6	334.9	262	202.7	518.8	320.5	401.9	279.7	505.4	464	961.7
بلجيكا	87.4	113.4	213.9	17.4	68.7	68.7	163.4	101.9	217.3	144.3	217.3	109.8	264.3	281.2	382.5	904.2	3074.0
ألمانيا	78	80.8	82.2	44.1	101.3	116	87.4	608.3	60.5	1818.8	192.7	266.7	492.6	149.2	518.3	889.7	973.7
إيطاليا	21.9	63.7	85.7	52.2	46	56.1	62.8	34.6	60.6	133.8	209	113.2	87.6	107.4	269.3	210.2	342.0
هولندا	104.9	135.1	188.4	27.9	4	337.3	225	255.3	287.8	3377.4	2486.2	201.3	249.6	74.1	131.8	271.6	228.1
السعودية	171.4	256.6	225.1	245.2	286.5	170.2	191.2	82.7	165.1	107.9	147.4	89.2	171.7	163.4	764.6	362.7	329.9
الإمارات العربية المتحدة	234.2	254.2	173.7	381.5	48.8	148.2	22.7	107.3	66.1	1.6	63.8	9.3	118.2	236.0	1448.7	763.5	1300.0
الكويت	18.4	60.3	29	36.7	9.5	6.1	7.9	11.5	21.9	78.6	32.6	139.1	431.4	16.8	948.1	227.2	1026.5
ليبيا	18.8	397	67.6	95.5	12.9	13.1	156.3	243.5	178.3	2.2	3.3	5.9	-	25.5	24.8	4.0	7.8
الولايات المتحدة الأمريكية	48.2	92.7	293.3	364.6	551	486.2	385.9	3464.7	697.9	1099.1	417.9	1069.5	490.6	508.6	689.9	844.1	2378.8

المصدر: Royaume du Maroc, Office des changes, Balance des paiements, années 1994/1999/2004/2007

أبرز تطور جنسية المستثمرين الأجانب في المغرب، توسعا في خريطة المستثمرين الأجانب الذين يباشرون استثماراتهم في الاقتصاد الوطني. إلا أن هذا التحول لم يحدث تغييرا في بنية الدول المصدرة للاستثمار، بحيث يبرز استمرار هيمنة الاستثمارات الأجنبية القادمة من بلدان الإتحاد الأوربي.

إلى جانب هذا الواقع يبرز تتبع جنسية المستثمرين الأجانب، حدود استقطاب المغرب للاستثمارات القادمة من بلدان محورية في الخريطة العالمية لتدفق الاستثمار الأجنبي، مثل اليابان أو كوريا الجنوبية، أو من بلدان صاعدة في هذه الخريطة، مثل جنوب إفريقيا أو البرازيل.

هذا الأمر يضع المغرب أمام محك تنويع علاقاته الاقتصادية، ويفرض عليه البحث عن مقاربات جديدة تمكنه من الاستفادة من الحركية التي شهدها اتجاه بعض البلدان إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع القارة الإفريقية. إضافة إلى ذلك، يبدو من الضروري تقوية التعاون الاقتصادي مع بلدان أخرى، كالصين والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا، وما يعنيه ذلك من القدرة على توجيه عناصر جلب الاستثمارات من هذه البلدان للدفاع عن مصالحه السياسية، وبالخصوص تجاه النزاع مع الجزائر حول الصحراء.

2. شكل تمثيلية الدول الرئيسة في خريطة الاستثمارات الأجنبية بالمغرب

يكشف تحليل الاستثمارات الأجنبية في المغرب، أن الاقتصاد المغربي يبقى أكثر ارتباطا بالاستثمارات القادمة من بلدان رئيسية في المنطقة الأوربية، وبعض البلدان في العالم العربي، وأيضا استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية. يقوم التحليل في هذا المحور على تقييم تمثيلية الدول الكبرى في الفضاء الاقتصادي الوطني. تبعا لذلك سيتم رصد وتحليل محددات وواقع الاستثمارات القادمة من بلدان فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا استثمارات البلدان العربية، وأخيرا استثمارات البلدان الأسيوية.

* فرنسا

تعد فرنسا الدولة الأكثر استثمارا في المغرب، حيث يتبين أن المستثمرين الفرنسيين يظلون الفاعلين الأساسيين في الفضاء الاقتصادي الوطني. فإذا كان حجم الاستثمارات القادمة من هذا البلد قد سجلت، خلال السنوات الأولى للاستقلال، نزوعا نحو التقلص التدريجي، فإن السنوات الموالية أظهرت احتفاظ المستثمرين الفرنسين بدور مؤثر في

دواليب الاقتصاد المغربي، واستطاعت تجاوز بعض مراحل التشنج السياسي، مثل المرحلة التي تلت أزمة اختطاف المهدي بنبركة سنة 1965.

هذا الوضع ظل يحدد تطور الاقتصاد المغربي، ليسجل في السنوات الأخيرة تناميا في حجم الاستثمارات الفرنسية في المغرب، وتغيرا في القطاعات التي يتوجه إليها. فإذا ظلت أهم هذه الاستثمارات تتمركز بالأساس في قطاعات معينة، بالأساس في قطاعي الصناعة[44] والأبناك، فإن الجديد في المرحلة الحالية تمثل في اهتمام المستثمرين الفرنسيين بالاستثمار في قطاعات جديدة مثل قطاع السياحة، وتمثل استثمارات مجموعة «أكوور» نموذجا في هذا الباب، أو في قطاع الإسمنت عبر فرع مجموعة «لافارج».[45] كما همت الاستثمارات الفرنسية أيضا القطاعات التي تطورت نتيجة لمباشرة الدولة سياسة توسيع مجال تدخل المبادرة الخاصة. هذا، وحصلت العديد من المجموعات الفرنسية على صفقات تفويت التدبير المفوض في قطاعات الماء والكهرباء والتطهير في العديد من المدن، من ذلك في الرباط عبر شركة «ريدال» وفي الدار البيضاء عبر شركة «ليديك». وتوسعت الاستثمارات الفرنسية إلى قطاع الاتصالات عبر مجموعة «فيفاندي». وأيضا في قطاع الكحول والمشروبات الغازية، حيث تم شراء براسري المغرب من طرف المجموعة الفرنسية «كاستل» Castel بما يقارب 1.7 مليار درهم. وشمل التطور أيضا قطاع التبغ بفضل اكتساب 80٪ من رأسمال وكالة التبغ من طرف المجموعة الفرنسية – الاسبانية ألتاديس بمبلغ يتجاوز 14 مليار درهم.[46]

اقترن هذا التطور بتنامي عدد الشركات التي تباشر نشاطها في الاقتصاد الوطني. تبين المعطيات الحالية أن غالبية الشركات الفرنسية يوجد لها فروع في المغرب، إذ أن ثمانية وثلاثين من أربعين مقاولة فرنسية كبرى لها فروع تباشر نشاطها في الاقتصاد الوطني، وأن ما يقارب 500 فرع لمقاولات فرنسية كبرى تستقر في المغرب، دون احتساب الشركات المغربية ذات رؤوس أموال فرنسية، أو تلك التي تم إحداثها من طرف فرنسيين، أو تخضع لإدارة مقاولين فرنسيين.[47]

يعكس حضور هذه الاستثمارات أهمية فرنسا باعتبارها شريكا اقتصاديا للمغرب، ويؤشر على وضعية ترابط قوي للمصالح والطموحات.[48] يحظى هذا الواقع باهتمام المقررين في البلدين. يذهب جون أرتويس Jean Arthuis وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي الأسبق إلى القول، بأن المغرب يريد حقا تنمية مداخيله من الاستثمارات، وأن فرنسا

ستساعده في هذا النهج.[49] لكن هذا التطور يبقى ضعيفا إذا ما تم مقارنته بالحجم الإجمالي للاستثمارات في الخارج، ويبقى ضعيفا مقارنة مع الروابط التاريخية والسياسية والثقافية والإنسانية الغنية التي تجمع بين البلدين، ولا يرقى إلى انتظارات المسؤولين المغاربة.[50]

خارج جوانب تحليل المعطيات الرقمية، يفيد عرض المتغيرات المتحكمة في تطور الاستثمارات الفرنسية في المغرب، حضور المحددين التاريخي والاقتصادي كآليتين ساهمتا في تداخل المصالح بين الطرفين. ويبرز المتغير السياسي بدوره آلية مركزية في تحديد وتيرة الاستثمارات الفرنسية بالمغرب. على هذا المستوى يكشف تتبع تطور الاستثمارات الفرنسية بالمغرب منذ الاستقلال، أن حضور الأبعاد السياسية يحكم وتيرة هذه الاستثمارات. وتقدم العديد من الحالات، أن مباشرة العديد من الاستثمارات الفرنسية قد ارتبط بالأساس بطبيعة المحطات السياسية، ومستوى العلاقات بين المقررين في البلدين. ولعل أبلغ دلالة على ذلك، أنه منذ سنة 1981، أي السنة التي سجلت وصول الاشتراكيين بقيادة فرانسوا ميتران إلى سدة الحكم، وهو اتجاه عرف بمواقف معادية للمغرب تجاه عدة قضايا سياسية، سجل تراجع في حجم الاستثمارات الفرنسية بالمغرب. فبعدما كانت حجم مساهمة الاستثمارات من أصل فرنسي يمثل على التوالي 35.8٪ سنة 1976، 25.8٪ سنة 1977، 32.7٪ سنة 1978، 29.9٪ سنة 1979، و32٪ سنة 1980 من مجموع الاستثمارات الأجنبية في المغرب سجلت وتيرتها تراجعا منذ سنة 1981، فلقد تراجع حجمها إلى 19.8٪ سنة 1981، بل وتقلص إلى 13.8٪ سنة 1983.[51]

وفي مقابل ذلك، فإنه في الحالات التي تشهد تحسنا في العلاقات السياسية يبرز ازدياد الاستثمارات الفرنسية. إذ أن أهم العمليات الاستثمارية للشركات الفرنسية في المغرب كانت نتيجة لترتيب مسبق بين السلطتين السياسيتين في البلدين، وتقدم نماذج عدة الدور المؤثر لتوافق الطرفين في تحفيز بعض الشركات الفرنسية للاستثمار في المغرب، وتمكين العديد منها من بعض عمليات التفويت التي باشرتها الدولة.

إلا أن أهمية العاملين، السياسي والتاريخي، لا تلغي الدور المؤثر للمحددات الاقتصادية في حركية الاستثمارات الفرنسية في المغرب، بل إن هذا المتغير أصبح في الفترة الحالية المحدد الرئيس للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين، فهناك حاليا نزوع نحو تغليب المصالح الاقتصادية كآلية لترتيب العلاقات بين الطرفين. كما يظهر أن تقارب المصالح بين الفاعلين الاقتصاديين في البلدين أضحى يؤثر بدوره على توجيه الاستثمارات الفرنسية إلى المغرب.

وفي هذا الصدد ذهب وزير الخارجية الفرنسي الأسبق هيبرت فيدرين H. Vedrine في تعليقه على رؤية تطوير اندماج المستثمرين الفرنسيين والفاعلين الاقتصاديين في المغرب، إلى أن مسألة الاستثمارات لا تناقش مع المسؤولين السياسيين، وإنما يتعين أن تناقش مع مالكي رؤوس الأموال وحاملي المشاريع أنفسهم.[52]

* إسبانيا

إذا كانت فرنسا تعد البلد المحوري في العلاقات الاقتصادية للمغرب على امتداد السنوات الموالية للاستقلال، فإن إسبانيا بدورها تعد مرتكزا ضروريا في اتجاه السياسة الاقتصادية للمغرب. إذ أن واقع القرب الجغرافي والإرث التاريخي للطرفين، جعل تحفيز الاستثمارات الأجنبية من هذا البلد عنصرا مركزيا، يؤطر نهج المقررين السياسيين والفاعلين الاقتصاديين، وكذا منظور القوى السياسية والمجتمعية في المغرب.[53] وبدوره، يبرز المغرب ذو أهمية بالنسبة للمقاولات الاسبانية. هذا، وتظهر العديد من المعطيات أهمية ترابط مصالح الطرفين، فالموقع الجغرافي، والطابع التكاملي لاقتصاد البلدين، والتقارب الثقافي يوفر شروط تنمية التعاون الاقتصادي، فليس من الصعب على المستثمر الإسباني فهم عقلية وعادات المغاربة، فاللغة الاسبانية لها امتداد كبير في المغرب، جراء التاريخ المشترك الذي يعود إلى قرون عدة.[54]

انعكس هذا الواقع على تطور الاستثمارات الاسبانية في المغرب. يقدم الواقع الحالي اتجاهين للتطور؛ يتمثل الاتجاه الأول في نزوع الاستثمارات الاسبانية في المغرب نحو الارتفاع، حيث سجل على امتداد السنوات الأخيرة ارتفاع في حجمها.[55] من الأمثلة على ذلك نذكر أنه خلال سنة 1999 بلغ حجم هذه الاستثمارات 2076.2 مليون درهم، ثم ارتفع إلى 18148.6 مليون درهم سنة 2003. رافق هذا الارتفاع نجاح المغرب في استقطاب مؤسسات اقتصادية إسبانية كبرى، كالفاعل في قطاع الاتصالات تليفونكا ومجموعة ألتاديس في قطاع التبغ. ويتمثل الاتجاه الثاني، في ارتفاع عدد الشركات الإسبانية التي أصبحت تباشر نشاطها في المغرب. إذ تفيد المعطيات أن ما يزيد عن 200 مقاولة تستقر في الاقتصاد الوطني، في مقابل ما يقارب 40 مقاولة في تونس فقط.[56] غير أن هذا التطور يبقى دون تطلعات المغرب وانتظاراته تجاه إسبانيا، ولا يتطابق مع الإرادة المعبر عنها بين الطرفين لتقوية التعاون الاقتصادي، ولا تعكس حجم الروابط التاريخية والثقافية، والموقع الجغرافي والعلاقات السياسية بين البلدين.

إن الأسباب التي تتحكم في انحصار الاستثمارات الاسبانية في المغرب كثيرة أهمها، تذبذب العلاقات السياسية بين البلدين.[57] فبالرغم من أن التطورات المسجلة تبين ترابط المصالح بين الطرفين،[58] وأن البلدين في كثير من الحالات تمكنا من تجاوز مستوى التوترات السياسية.[59] فإن نقط الخلاف السياسي أعاقت، في حالات عدة، إمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، بل إنه كان محددا في عدم استفادة المستثمرين الاسبان من صفقات في المغرب.[60] إضافة إلى ذلك يحول الإطار المؤسساتي المعمول به حاليا دون إمكانية التعاون الاقتصادي. كما يبقى مستوى الحذر الذي يحكم المستثمرين، الإسبان أحد أسباب ترددهم للاستثمار في المغرب. هذا الحذر تحكمه هواجس سياسية واقتصادية. على المستوى السياسي يبرز أن هناك شعورا للمستثمرين، كما هو الشأن بالنسبة لمستثمرين من بلدان أخرى، بأن المغرب امتداد اقتصادي لفرنسا، وأنه يصعب منافستها في السوق المغربي. بحيث إن هناك قناعة لدى مستثمري هذا البلد، أن هناك مجموعة فرنكفونية مقربة من دوائر القرار، تؤيد الاستثمار الفرنسي على حساب الاستثمارات القادمة من بلدان أخرى. وعلى المستوى الاقتصادي، فإسبانيا تنظر للمغرب كبلد منافس لها. هذا الأمر يجعلها لا تسعى لتطوير أنشطتها في قطاعات تنافس المنتوج الإسباني، من ذلك أساسا قطاع الصناعة الغذائية.[61]

* الولايات المتحدة الأمريكية

إضافة إلى البلدين السابقين، يبقى من الأهم رصد مستوى تطور الاستثمارات الأمريكية في المغرب وتحليل محدداتها. على هذا المستوى، يتضح أن الاستثمارات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية، عرفت تحسنا ملحوظا. فبعدما سجل حجمها 48.2 مليون درهم سنة 1990 و92.7 مليون درهم سنة 1991، ارتفع إلى 293.3 مليون درهم سنة 1992، ثم إلى 364.6 مليون درهم سنة 1993. وبنفس الوتيرة تطور حجمها على امتداد السنوات الموالية، ليصل سنة 1997 إلى مستوى قياسي، فلقد بلغ حجمها 3464.7 مليون درهم. وإن سجل في السنوات اللاحقة تراجعا من الحجم المسجل خلال سنة 1997، فإن حجم الاستقطاب سار في مستويات تتجاوز الأرقام المسجلة خلال بداية التسعينيات.

غير أن هذا التطور لا يعني إحداث توازن جديد في بنية الاستثمارات القادمة من هذا البلد، بحيث إن التغير في حجم الاستثمارات الأمريكية في المغرب لم يصل إلى مستوى خلخلة بنية الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية في المغرب، ويبقى بعيدا عن مستويات

الاستثمارات القادمة من بلدان مثل إسبانيا أو فرنسا. ذلك أن التحول المسجل لم يبرز واقعا جديدا يجعل المغرب في مقام البلدان الرئيسية المستقطبة للاستثمارات الأمريكية، كما هو الأمر بالنسبة للعديد من بلدان جنوب شرق آسيا، أو العديد من البلدان في الشرق الأوسط أو في القارة الأمريكية.

ويجد ضعف الاستثمارات الأمريكية في المغرب، مبرره، في عدة عوامل، ففضلا عن العوائق التي مازالت تعترض المستثمرين الأجانب، بغض النظر عن جنسيتهم، للاستثمار في المغرب، تجابه المستثمرين الأمريكيين عوائق عدة. تتمثل الأسباب الرئيسية في، 1– محدودية القطاعات التي يمكن أن يوفرها الاقتصاد المغربي للمستثمرين الأمريكيين، فما هو معروف هو أن المستثمرين الأمريكيين، وبالخصوص الشركات الكبرى، تهتم بالاستثمار في الدول التي تعرض قطاعات تتطلب تكنولوجيا عالية، أو تلك التي تتوفر على موارد طاقية هامة مثل البترول. 2– العائق اللغوي. إذ من بين ما يواجه المستثمر الأمريكي أن المعاملات الاقتصادية بالمغرب تتم باللغة الفرنسية، بينما يظل استعمال اللغة الإنجليزية محدودا. 3–عدم قدرة المغرب على اختراق السوق الأمريكية والترويج للفرص التي يوفرها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بالنظر لكبر السوق الأمريكية، ومحدودية أدوات التمويل الوطنية من جهة، وعدم المعرفة التامة بالإمكانات التي يوفرها هذا السوق من جهة ثانية. هذا، وتبين الوقائع استمرار عجز المغرب عن خلق إطار تسويقي يمكن المستثمرين الأمريكيين من معرفة واقع الاقتصاد المغربي، ويجنبهم الوقوع في خلط بعض الأوضاع المرتبطة ببلدان معينة في المنطقة. وبالخصوص ما كان يحدث في الجزائر خلال مرحلة العنف الذي مرت به البلاد خلال التسعينيات. وفي هذا الصدد أشار السفير الأمريكي السابق بالمغرب مارك غينسبرغ Marc Ginsberg إلى أن شركة أمريكية هامة باشرت دراسة استشرافية لإمكانية الاستثمار بالمغرب، وأن المجلس الأمريكي للأعمال وسفارة واشنطن بالرباط، حفزت عدة موارد لإقناع الشركة بإمكانية تطوير نشاطها في جهة معينة. لكن هذه المجموعة تراجعت عن مباشرة هذا المشروع. وأرجع السفير سبب التراجع إلى متغيرات بعيدة عن الاعتبارات الاقتصادية، وترتبط بما تم إعداده من طرف مؤسسات التنقيط عن مستوى الخطر في المغرب، والتي كانت تنظر إلى أن المغرب يمر من مرحلة اللااستقرار السياسي، وأن الاستثمار في هذا البلد محفوف بالمخاطر.[62]

إضافة إلى العوامل السابقة، يرتبط ضعف الاستثمارات الأمريكية في المغرب بمستوى حضور المغرب في الأجندة الأمريكية، بحيث يتبين أن المغرب، كما هو الشأن بالنسبة للبلدان المغاربية، يظل وبالرغم من المبادرات الهادفة لتطوير العلاقات الاقتصادية، مغيبا في اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأخيرة، توجه استراتيجيتها في المنطقة العربية أساسا تجاه بلدان الخليج ومصر.63

وأخيرا، فإن لمحدودية ترابط الفاعلين الاقتصاديين المغاربة مع نظرائهم الأمريكيين تأثير على قدرة المغرب لاستقطاب الاستثمارات الأمريكية. إذ أن خصوصية المستثمرين الأمريكيين تجعل من إمكانية تحفيزهم لا ترتبط بالعلاقات السياسية، وإنما ترتبط بما يقدمه الاقتصاد من آفاق للربح ومدى توفيره لآفاق توسيع الأنشطة الإنتاجية. ومن تم فإن المتعين على الدولة المغربية لتطوير آليات جذبها للاستثمارات من هذا البلد، أن توجه أسلوبها نحو تفعيل دور القطاع الخاص، وتقوية أسس الشراكة بين القطاعين المغربي والأمريكي، فكما صرحت السفيرة الأمريكية السابقة بالمغرب مارغريت تايتولير Margaret Tutwiler بأنه «يجب معرفة أن رجال الأعمال الأمريكيين هم رأسماليون ...يستقرون في المغرب، أو في أي بلد لهدف واحد هو تحقيق الربح. فلتشجيعهم يتعين أن يكون النظام الاقتصادي السائد مرنا، ويضمن تداولا حرا لرؤوس الأموال».64

* الاستثمارات العربية

إذا كان تطور الاستثمار الأجنبي بالمغرب، ظل لعدة عقود، يرتبط أساسا بالاستثمارات القادمة من البلدان الأوربية، فإن التغير الرئيسي الذي حدث منذ نهاية السبعينات تمثل في انفتاح الاقتصاد المغربي على الاستثمارات العربية، وبالخصوص القادمة من بلدان الخليج وليبيا. وقد وجد هذا التطور أساسه في التحول الاقتصادي الذي شهدته هذه البلدان عقب الطفرة النفطية التي شهدتها خلال سنوات السبعينيات. ذلك أنه بفضل الروابط السياسية التي جمعت بين ملك المغرب والأنظمة الخليجية استقطب المغرب العديد من رؤوس الأموال القادمة من هذه البلدان.65

تطور هذا التوجه على امتداد السنين الأخيرة، بحيث ارتفع مستوى الاستثمارات العربية في المغرب. تبين المعطيات أن الاقتصاد الوطني تمكن من جلب استثمارات عربية هامة، تشكلت بالأساس من تلك الاستثمارات القادمة بالخصوص من السعودية،

والإمارات العربية المتحدة والكويت وليبيا.[66] إلا أن مستوى ووتيرة هذا التطور لم يصل إلى مستوى الاستثمارات التي يباشرها المستثمرون من بلدان الإتحاد الأوربي، حيث ظل تطور الاستثمارات العربية على امتداد السنين ما قبل سنة 2006 ثانويا في المغرب مقارنة بالاستثمارات القادمة من تلك البلدان. وتؤكد المعطيات أن حجم الاستثمارات العربية بالمغرب بلغ خلال فترة 1994–2005 فقط 14٪ من مجموع الاستثمارات التي شهدها المغرب.[67] وبدءا من سنة 2006 عرف تطور الاستثمارات من هذه البلدان نقلة نوعية، عبرت عن تغير جوهري في مستوى الاستثمارات العربية في المغرب،[68] فخلال هذه السنة تمكن المغرب من استقطاب استثمارات عربية هامة، وصل حجمها إلى مستويات غير مسبوقة.[69] هكذا، وقع المغرب اتفاقيات استثمارية هامة مع العديد من الشركات العربية العملاقة، بحيث وقع اتفاقيات مع كل من المجموعة الاستثمارية القدرة ALqudra، ومع مجموعة الصحا وصوميد Somed بمبلغ استثماري يقدر بـ 2.72 مليار دولار أمريكي على امتداد عشر سنوات. وأيضا وقع مع مجموعة دبي هولدينغ Holding Dubaï اتفاقية لتهيئة حوض أبي رقراق بـ 2 مليار دولار أمريكي، وامتد التعاون فشمل التوقيع على اتفاقيتين مع المجموعة الإماراتية إعمار Emaar، الأولى بـ 1.55 مليار دولار أمريكي لتهيئة كورنيش الرباط، والثانية بمبلغ 1.4 مليار دولار أمريكي في الموقع السياحي أوكايمدن.[70]

إن ارتفاع الاستثمارات العربية بالمغرب ليس حالة منعزلة عن التطور الملاحظ لهذه الاستثمارات في الخارج بعد أحداث 11 شتنبر 2001، التي هزت الولايات المتحدة الأمريكية،[71] وما رافقه من تقييد على الأموال العربية. تفيد دراسة تطور المشاريع الاستثمارية بمنطقة الدول المتوسطية المرتبطة بشراكة مع الإتحاد الأوربي، أنه خلال سنة 2006، بلغ عدد مشاريع الاستثمارات العربية الموجهة للبلدان العربية المتوسطية، والتي يتجاوز مبلغها مليار أورو، ستة عشر مشروعا.[72]

عموما يضعنا تطور الاستثمارات العربية في المغرب أمام أربعة عناصر أساسية؛ الأمر الأول هو أن المغرب لم يتمكن من توسيع آليات استقطابه بشكل كبير لهذه الاستثمارات. فإذا ما قارنا الاستثمارات العربية في بعض البلدان العربية مع تلك المتواجدة في المغرب، يلاحظ أن استقطاب الاقتصاد الوطني للاستثمارات العربية يبقى ضعيفا، خصوصا وأن المتغيرات الحالية لبنية الرأسمال العربي، تساعد على إمكانية استقطاب استثمارات هامة من هذه البلدان.[73]

أما الأمر الثاني فهو أن الرأسمال العربي، وإن كان يبدو محددا في التحديث الاقتصادي للمغرب ويساهم في تطوير البنيات التحتية، فإنه في مجمله لا يتجه إلى قطاعات ذات إنتاجية كبيرة أوتلك التي تتطلب تكنولوجيا عالية، أو إلى الأنشطة التي من شأنها تطوير آليات التدبير. فالملاحظ حاليا، أن الاستثمارات العربية تتجه إلى قطاعي العقار والسياحة، وهما قطاعان تبقى نتائجهما الاقتصادية والمالية آنية ولا يمكن أن تشكل دعامة للاقتصاد.

يفيد الأمر الثالث، أن ارتفاع الاستثمارات العربية في المغرب، وفي العديد من بلدان المنطقة العربية، لا يخفي جوانب الخلل الأساسية لواقع الاستثمارات العربية البينية. وهو أمر يرتبط بالوضع العربي في جملته، ذلك أن الخلافات والتشنجات التي ميزت الروابط السياسية بين أغلب البلدان العربية أعاقت إمكانية تطوير علاقاتها الاقتصادية.[74]

كخلاصة أخيرة، يبدو أن المحدد الذي يتحكم في الاستثمارات العربية في المغرب يرتبط أساسا بالمتغيرات السياسية، بحيث تبقى متانة العلاقات السياسية التي تجمع بين ملكيات بلدان الخليج والمغرب المحدد الرئيسي في تنمية الرساميل القادمة من هذه البلدان. وهو الواقع الذي يؤسس اتجاه الاستثمارات العربية البينية، بحيث يبدو من خلال تحليل تطور هذه الاستثمارات أنها مدفوعة، في معظم الأحوال، بعوامل غير اقتصادية بحتة، ومبنية على علاقات القربى والعلاقات السياسية بين قيادات هذه البلدان.[75] وتبرز العديد من الأدلة أن مجموعة من الاستثمارات العربية كانت نتاجا لترابط العلاقات السياسية بين العائلات الحاكمة في بلدان الخليج وملك المغرب.[76] وكمثال على ذلك، فإن الضمانات الشخصية التي قدمها الملك محمد السادس لدى زيارته للإمارات العربية المتحدة وتدخله الشخصي، كان وراء المشاريع الإماراتية التي تم توقيعها بالمغرب خلال سنتي 2005 و2006.[77] هذا الترابط يقوي فرضية المقترب الذي ينظر إلى أن القنوات الدبلوماسية الملكية إطار يمكن من تأسيس محاور دبلوماسية فعلية، ويساهم في تقوية العلاقات بين الدول المعنية، ويرتب تجنب الخلافات.[78]

لكن سيادة هذا الطرح لا ينصرف إلى أن تطور الاستثمارات العربية في البلدان العربية يرتبط بالعوامل السياسية فحسب؛ ذلك أنه في ظل المرحلة الحالية أضحت نظرة جديدة للمقاول العربي ترتكز على توسيع نشاطاته وتحقيق أكثر ما يمكن من الأرباح.

* الاستثمارات الآسيوية

يعد مستوى الاستثمارات الآسيوية في المغرب لافتاً للانتباه من حيث كون مساهمته في النسيج الاقتصادي المغربي يظل ضعيفا جدا. إذ يبرز تطور جنسية المستثمرين الأجانب محدودية الاستثمارات القادمة من بلدان آسيا. هذا الأمر يوضح عجز الدولة على إغراء مستثمري البلدان الآسيوية على الاستثمار في المغرب.

فرغم ارتفاع استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمارات القادمة من هذه البلدان منذ سنة 1996، يبقى حجمها في مستويات متدنية مقارنة بالاستثمارات القادمة من بلدان الاتحاد الأوربي، أو من بلدان الخليج، وحتى من الولايات المتحدة الأمريكية. فإذا ما تم استثناء الاستثمارات الهامة التي سجلتها الشركات اليابانية والكورية الجنوبية خلال سنتي 1996 و1997[79] ظل مستوى استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمارات القادمة من هذه البلدان في باقي السنوات ضعيفا جدا. وإذا ما تم تقديم حالة اليابان كنموذج، فإنه يلاحظ ضعف حجم استثماراتها في المغرب، وانحصار تأثيرها في الاقتصاد، وهو أمر يبدو أنه لا يوازي أهمية العلاقات السياسية بين البلدين،[80] ولا مستوى التعاون الاقتصادي بينهما.[81]

يبين رصد اتجاهات وخصائص الاستثمارات الأجنبية في المغرب خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2006 عن معالم تغيير في وتيرة تدفق هذه الاستثمارات. فعلى امتداد هذه الفترة، سجل تطور نسبي في حجم الاستثمارات التي باشرها المستثمرون الأجانب، وتوسع تأثيرها على الاقتصاد الوطني. إلا أن ما يجب ملاحظته هو أن وتيرة التدفق، وإن كانت تؤشر إلى انتقال في حجم استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية، وعلى تنوع في القطاعات التي يستهدفها المستثمرون الأجانب، وعلى توسيع جنسية المستثمرين الأجانب، فإنه لا يعني إحداث خلخلة قوية في بنية هذه الاستثمارات، بحيث يبدو أن ما تم تسجيله خلال هذه المرحلة ما هو إلا تطوير لما تحقق من استثمارات خلال العقود الثلاث الموالية للاستقلال.

والأهم في هذا التطور، أنه ارتبط بالأساس بسياسة الخوصصة، وفتح بعض القطاعات الخاصة للمبادرة، سواء عن طريق إجراء التحرير أو عن طريق التدبير المفوض وعقود الامتياز، وأيضا بالمزايا المالية واللوجيستيكية التي يقدمها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا الواقع يدعو إلى التفكير في التوجه الذي ستسير فيه الاستثمارات الأجنبية في السنين المقبلة إذا ما استنفذت الدولة الإمكانات التي تقدمها في هذا المجال، خصوصاً، وأن المعاينة الحالية تبرز عدم إمكانية الاعتماد على هذه المحددات في السنوات المقبلة.

بعد أن تم رصد اتجاهات وخصائص الاستثمار الأجنبي في المغرب على امتداد الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2006، ينتقل التحليل في المبحث الثاني إلى قياس واقع المغرب في الجغرافية الدولية للاستثمار الأجنبي، ورصد بعض العناصر التي تحول دون تطور مقدرته لاستقطاب المزيد من الاستثمارات.

المبحث الثاني: المغرب في خريطة الاستثمارات الدولية

يلعب الاستثمار الأجنبي دورا مركزيا في حركية الاقتصاد العالمي، فبقدر جاذبية الاقتصاديات الوطنية لهذه الاستثمارات، يتحدد مستوى اندماج الدول في الاقتصاد العالمي ومدى تجاوبها مع التحولات التي يشهدها هذا الفضاء. والملاحظ أنه إذا كان حجم استقطاب المغرب للاستثمارات الأجنبية، على امتداد السنوات الأخيرة، عرف تطورا هاما، فإنه لم يؤسس بعد لتحول المغرب إلى لائحة البلدان الصاعدة في مجال جذب هذه الاستثمارات.

في تحليل هذه النقطة سيتم قياس مستوى جاذبية الاقتصاد المغربي في الجغرافية العالمية للاستثمارات الأجنبية: ويتوزع التحليل بين مطلبين: يناقش المطلب الأول خصائص وواقع المغرب في الجغرافية الدولية للاستثمارات الأجنبية. ويعرض المطلب الثاني لبعض العناصر التي تقلص من فرص المغرب لاستقطاب عدد أكبر من الاستثمارات المحصل عليها.

المطلب الأول: درجة المغرب في الجغرافية الدولية للاستثمارات الأجنبية

لا شك أن تقييم عناصر تطور الاستثمارات الأجنبية في أي اقتصاد وطني، وقياس فعالية المقدرة الاستقطابية لتلك الاقتصاديات لا ينحصر في رصد حركية هذه الاستثمارات وتطورها فحسب، بل يعتمد أيضا على تحليل حجمها في الخريطة الدولية للاستثمارات الأجنبية.

تعمد هذه النقطة إلى قياس واقع استقطاب المغرب للاستثمارات الأجنبية في الجغرافية الدولية لهذه الاستثمارات. ولكن قبل ذلك سيتم استعراض خصائص الجغرافية الدولية للاستثمارات الأجنبية.

أولا: خصائص الحركية العالمية للاستثمارات الأجنبية

تأثر تطور الاستثمارات الأجنبية تأثرا قويا بالتحول الذي شهده الاقتصاد العالمي، فارتفاع آليات الليبرالية الاقتصادية أدى إلى حدوث زيادة كبيرة للاستثمار في معظم بلدان المعمور. توحي المعطيات بأن وتيرة الاستثمارات الأجنبية عرفت تطورات في حجمها وأيضا في بنيتها. لكن هذا التطور لم يُؤَدّ إلى إحداث تغييرات عميقة، فالمعطيات تبين استمرار تمركز هذه الاستثمارات في البلدان المتقدمة، وأن مناطق عدة يبقى مستوى استقطابها لهذه الاستثمارات ضعيفا، والمجال الإقليمي للمغرب يندرج ضمن هذه المناطق.

1. استمرار تمركزها في البلدان المتقدمة

يعرف العالم في المرحلة الحالية ازدهارا هائلا للترابط الاقتصادي الدولي. ارتكز هذا الازدهار منذ مطلع الثمانينيات على حركية الاستثمارات الأجنبية، بحيث أضحت هذه الآلية المتغير الرئيسي لحركية الاقتصاد العالمي.

تشير معطيات الاقتصاد العالمي، إلى أنه بدءا من سنوات الثمانينيات انتقل الحراك في بنية الاقتصاد العالمي لفائدة الاستثمارات الأجنبية. فلقد عرف مستوى تدفق هذه الاستثمارات، بشقيها المباشر وغير المباشر، ارتفاعا هائلا، إذ ازداد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمتوسط بلغ 29٪ في الفترة من 1983 إلى 1989، أي أن وتيرته تضاعفت ثلاث مرات عن نمو التجارة، وأربع مرات تقريبا عن سرعة نمو الناتج القومي الإجمالي.[82] انعكس هذا التطور على مستوى وحجم الشركات متعددة الجنسية،[83] وترتب عنه تمركز السلطة السياسية والاقتصادية بيد فروع عملاقة يتجاوز رقم أعمالها الناتج الداخلي الخام للعديد من الدول.[84]

وفي هذا السياق، يفيد مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي، بروز نوعين من التغيير في الحركية الدولية للاستثمارات الأجنبية. يتجلى الأول في ارتفاع حجم التدفقات الاستثمارية الدولية. ويتمثل المتغير الثاني في حدوث تغير نسبي في حجم التوزيع الجهوي لدخول هذه الاستثمارات.

على صعيد المؤشر الأول، سجل الاقتصاد العالمي منذ منتصف التسعينيات تحولا كبيرا في مستوى ووتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية. وامتد هذا الميل نحو الارتفاع إلى غاية سنة 2000. هذا، وقد بلغ حجم دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1409.6 مليار دولار سنة 2000، أي بما يتجاوز بشكل كبير متوسط المعدل السنوي لفترة 1994–1999، والذي انحصر في 548.1 مليار دولار. هذا التطور سيعود ليتراجع على امتداد الفترة الممتدة من 2001 إلى 2003. فبعدما بلغ حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي 832.2 مليار دولار سنة 2001، تراجع إلى 617.7 مليار دولار سنة 2002 ثم لينخفض إلى 557.9 مليار دولار سنة 2003. وفي سنة 2004 عرف نوعا من الانتعاش، حيث بلغ حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية 710.8 مليار دولار سنة 2004، وانتقل في السنة الموالية إلى 916.3 مليار دولار. إن حركية الاستثمارات الأجنبية خلال تلك الفترة لا يمكن عزلها عن تداعيات الأحداث السياسية والاقتصادية لتلك الفترة، وبالخصوص بعد أحداث 11 شتنبر 2001. إن هذه الأخيرة خلقت ظروفا جديدة أثرت في وتيرة وحجم استقطاب الاستثمارات الأجنبية واتجاهاتها العالمية. ولا شك أن التحسن المسجل في تلك الحركية بعد سنة 2004 يؤشر على بداية تجاوز الاقتصاد العالمي لتداعيات تلك الأحداث.

أما على صعيد التوزيع الجهوي للاستثمارات الأجنبية. فالملاحظ أنه إذا كان المستوى العام لتلك الاستثمارات يؤكد استمرارية تمركز غالبية تلك الاستثمارات في البلدان المتقدمة، فإن الاتجاه العام يؤكد ميولا إلى تطور الاستثمارات الأجنبية في اتجاهين. على المستوى الأول يسجل تراجع في نسبة استقطاب الدول المتقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي المستوى الثاني يبرز نزوع نحو الارتفاع في حصة تدفق تلك الاستثمارات إلى الدول النامية، ودول أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة. فإذا ما أخذنا فترة 2000–2005، يظهر أنه بعدما بلغت حصة الدول المتقدمة من دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة 80.4٪ سنة 2000 تراجعت إلى 59.2٪ سنة 2005. كما ارتفعت حصة الدول النامية في مستوى التدفق العالمي للاستثمارات الأجنبية، بحيث انتقلت هذه الحصة من 18.9٪ سنة 2000 إلى 36.5٪ سنة 2005، وقد بلغ حجمها 38.7٪ سنة 2004. وسجل نفس التطور بالنسبة لحصة دول أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة. فبعدما بلغت حصتها 0.6٪ سنة 2000 انتقلت إلى 4.3٪ سنة 2005. وبلغت حصتها في سنة 2004 5.6٪ (الجدول رقم 28)

جدول رقم 28: التوزيع العالمي حسب الجهات لدخول الاستثمارات الخارجية المباشرة (1994– 2005)

الجهات البلدان	المعدل السنوي 1999-1994	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الدول المتقدمة	373.9	1133.8	599.3	441.2	358.5	396.1	542.3
أوروبا	220.4	721.6	393.1	314.2	274.1	217.7	433.6
الاتحاد الأوروبي	210.3	696.1	382.0	307.1	253.7	213.7	421.9
اليابان	3.4	8.3	6.2	9.2	6.3	7.8	2.8
الو.م.أ.	124.9	314.0	159.5	74.5	53.1	122.4	99.4
دول متقدمة أخرى	25.1	89.7	40.4	43.4	25.0	48.3	6.5
الدول النامية	166.4	266.8	221.4	163.6	175.1	275.0	334.3
إفريقيا	8.4	9.6	19.9	13.0	18.5	17.2	30.7
أمريكا اللاتينية	65.2	109.0	89.4	54.3	46.1	100.5	103.7
آسيا	92.4	148.0	112.0	96.1	110.1	156.6	199.6
الأسيان	0.5	0.3	0.1	0.1	0.4	0.7	0.4
أوروبا الشرقية والجنوبية	2.2	3.6	4.2	3.9	8.5	13.3	12.4
رابطة الدول المستقلة	5.6	5.5	7.3	9.0	15.7	26.3	27.2
العالم	548.1	1409.6	832.2	617.7	557.9	710.8	916.3
الحصة المائوية من التدفقات العالمية إ أ م							
الدول المتقدمة	68.2	80.4	72.0	71.4	64.3	55.7	59.2
الدول النامية	30.4	18.9	26.6	26.5	31.4	38.7	36.5
أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	1.4	0.6	1.4	2.1	4.3	5.6	4.3

المصدر: CNUCED, l'IED en provenance des pays en développement
ou en transition : incidences sur le développement : vue d'ensemble,
rapport sur l'investissement dans le monde 2006, p. 2

يمكن إجمال الخصائص العالمية للإستثمارات الأجنبية في الجوانب التالية:

يتركز الجانب الأول في بروز متلقين جدد للاستثمارات الأجنبية. فبالنظر للتركيبة الجديدة للاستثمارات الأجنبية، يتبين بروز تغيرات في نسبة توزيعها، بحيث يتبين حدوث بعض التحول في المتلقين للاستثمارات الأجنبية، وزيادة في مستوى البلدان المستقطبة لهذه الاستثمارات. هذا وتشير المعطيات إلى أنه في الوقت الذي كانت حصة أكبر عشر دول متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل في الفترة ما بين 1975 إلى 1980 ما نسبته 74.1٪

من كل التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، فإن حصتها تراجعت إلى 66.5٪ بحلول منتصف التسعينيات.[85]

ثانيا، إن التحول المسجل في الحركية العالمية للاستثمارات الأجنبية، إن كان يعكس نوعا من التغير في التركيبة الجغرافية للاستثمارات الأجنبية، ويقوي المقدرة الاستقطابية للبلدان النامية، فإنه لم يقد إلى خلخلة بنية هذه الجغرافية. ويظهر تطور الاستثمارات الأجنبية، أنه إذا كان مستوى استقطاب الاقتصاديات الوطنية قد ارتفع في معظم بلدان المعمور، فإنه يظل يتمركز بالأساس في عدد محدود من البلدان المتقدمة.[86] ذلك أنه إذا كانت هناك تغيرات هامة قد حدثت على مستوى جغرافية الاستثمارات الأجنبية مع بروز مناطق جديدة جذابة للاستثمارات الأجنبية، مثلما هو الحال في بلدان أوربا الشرقية والوسطى، تبدو سمة تمركز الاستثمارات الأجنبية بين البلدان المتقدمة تميل إلى الاستمرار، وأن تحرك رأس المال لا يؤدي إلى أي تحول يمكن أن يوصف بالهام في حجم الاستثمارات الأجنبية من البلدان المتطورة إلى البلدان النامية.

ويتجلى الجانب الآخر للتطور، في كون مستوى التحول في بنية استقطاب الاستثمارات الأجنبية قد اقتصر على عدد محدود من البلدان النامية. قليلة هي البلدان النامية، مثل الصين والبرازيل والمكسيك وبعض بلدان آسيا الشرقية، التي استفادت من متغير العولمة، بينما تبقى غالبية البلدان النامية، والتي تنحصر أساسا في إفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية، وبعض بلدان أوربا الشرقية والوسطى، وبعض البلدان الآسيوية وبلدان جنوب حوض المتوسط، بمنأى عن التطورات المسجلة في مجال الاستثمارات الأجنبية.

هذا الوضع، كان موضع انتقاد العديد من الكتابات التي تدحض أطروحات المفكرين الليبراليين الذين يرون أن الانخراط في اقتصاد السوق يؤدي إلى ازدياد الرخاء والازدهار العالمي، ويوسع فرص النمو لكل البلدان.[87] وترى العديد من الأطروحات أن المستوى الحالي لحراك رأس المال، يهدم شروط إعادة الإنتاج الاجتماعي،[88] ويحد من فعالية السياسات الاقتصادية.[89]

اتساقا مع ذلك، أشار منتقدو العولمة إلى أن زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية لم يكن يوحي بتغيير ضخم في بنية الاقتصاد العالمي، ولا في تنويع المستفيدين من أجواء التحرير. ويرون أن العولمة تعيد إنتاج نفس الخصائص السابقة، وأنها بعيدة عن خلق تصورات

جديدة.[90] تؤكد العديد من الدراسات على أن التطور في الاقتصاد العالمي يسير في اتجاه توسيع حدة التفاوتات بين الدول، وأنه في ظل الوضعية الحالية، تتوزع مواقع الدول بين دول فاعلة تلعب دورا إيجابيا في تكييف النظام العالمي، وبين أكثرية من الدول تصبح في تبعية للقوى الخارجية التي تهدف أساسا إلى تصفية الدولة الوطنية، وتتحول تحت تأثيرها، الدول في الأطراف إلى دولة كومبرادورية تنحصر وظيفتها في ضمان التكيف مع العولمة.[91]

ويشير هؤلاء المنتقدون إلى أن مستوى استقطاب الاقتصاديات الوطنية للاستثمارات الأجنبية في الفترة الحالية، لا يختلف كثيرا عن مستوى التبادل التي مر بها الاقتصاد العالمي على امتداد سنوات القرن العشرين. إذ أن تطور الاستثمارات الأجنبية لم يسر بشكل متواز، بحيث إن البلدان والمجموعات الاقتصادية الكبرى هي التي تستحوذ على أهم تدفقات الاستثمارات الأجنبية. ويرون أن الوضعية الحالية، ما زالت دون إمكانية تحول في اتجاه خلق نمط للعولمة، وفق ما يتصوره ويدافع عنه مناصرو الاندماج العالمي، أي، أن يصل مستوى الترابط الاقتصادي إلى مستوى يحدث تطور بنية اقتصادية جديدة، لا مجرد تغيير ظرفي باتجاه تزايد التجارة الخارجية ونمو التدفقات العالمية للرساميل.[92]

إذا كانت معطيات الاستثمارات الأجنبية، في المرحلة الحالية، تظهر محدودية التحول في مستويات الجذب، وانحصار عدد البلدان النامية التي تحولت إلى قوى مستقطبة للاستثمارات الأجنبية، فإن الجانب الآخر الأكثر تأثيرا في قدرات المغرب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية يتمثل في هشاشة المجال الإقليمي للمغرب.

2. هشاشة المحيط الإقليمي للمغرب

يمكن تصنيف المجالات الرئيسية لجغرافية المغرب إلى ثلاث مناطق رئيسية، البلدان العربية، بلدان جنوب المتوسط، وبلدان القارة الإفريقية.

تقدم المعطيات الإحصائية قدرا كبيرا من الأدلة على أن محيط جغرافية المغرب يشكو من ضعف الاستثمارات الأجنبية. ففي هذه المناطق يبقى الارتفاع المسجل في هذه الاستثمارات محدودا إذا ما تمت قراءته ضمن تطور هذه الاستثمارات في مناطق أخرى. فبالنسبة للعالم العربي تشير الإحصائيات الاقتصادية إلى أن دول هذه المنطقة تبقى مستبعدة من العولمة المالية، فإن شهدت بعض البلدان مثل مصر وتونس والمغرب تصاعدا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة الأخيرة؛ فإنه ظل في مستويات محدودة. إذ يفيد

استعراض مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التراكم الرأسمالي في العالم العربي أن نسبتها انحصرت خلال فترة 1975–1998 في حوالي 0.8٪ في المتوسط في وقت بلغ مستواها في كل من بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي وإفريقيا جنوب الصحراء على التوالي 1.7٪ و 1٪.[93]

وتبقى القارة الإفريقية من المناطق الأكثر ضعفا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية. تبين المعطيات الإحصائية أن متوسط التدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه القارة، وإن سجلت ارتفاعا في السنوات الأخيرة، بحيث بلغت خلال التسعينيات وبين سنتي 2000 و 2003 على التوالي 6.2 و 13.8 مليار دولار، فإنه يبقى دون الحراك الذي يعرفه الاقتصاد العالمي.[94] هذا، وتبرز المعطيات الإحصائية تقلص حصة القارة الإفريقية من الاستثمارات العالمية، فنسبة استقطاب الاستثمارات الأجنبية في المرحلة الحالية تبلغ فقط من 2 إلى 3٪ من التدفقات العالمية لهذه الاستثمارات، في وقت كانت تمثل 6٪ في أواسط السبعينيات. وبدورها عرفت التدفقات الموجهة للقارة الإفريقية ضمن النسبة الموجهة للبلدان النامية تراجعا، فبعدما كانت تبلغ 28٪ سنة 1976 انخفضت إلى أقل من 9٪ في الوقت الحالي.[95]

تتحدد نفس التوجهات بالنسبة للمقدرة الاستقطابية للبلدان المتوسطية. إذ يفيد تطور الاستثمارات الأجنبية الموجهة لبلدان هذه المنطقة، تراجعا في حجم استقطابها لهذه الاستثمارات، مقابل التطور الذي تشهده العديد من مناطق البلدان النامية. إذ يظهر أن تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه المنطقة يبقى أقل مما تعرفه مناطق أخرى. ففي الوقت الذي انتقل المعدل السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم استقطابها في هذه المنطقة من 3193 مليون دولار خلال فترة 1990–1995 إلى 8678 مليون دولار كمعدل في فترة 2000–2004، سجل في مناطق أخرى تطورا أكبر، ففي بلدان أمريكا اللاتينية والكرايبي، انتقل مستوى استقطابها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمعدل خلال فترة 1990–1995 2055 مليون دولار انتقل إلى 74363 مليون دولار كمعدل سنوي في فترة 2000–2004. وفي بلدان أوروبا الشرقية والوسطى انتقل معدل استقطابها من 8047 مليون دولار إلى 31158 مليون دولار على امتداد نفس الفترة. (الجدول رقم 29)

جدول رقم 29: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان المتوسطية التي وقعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مقارنة بمناطق أخرى (1990-2004)

	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004	تطور المعدل السنوي 1995-1990	تطور المعدل السنوي 2004-2000
البلدان المتوسطية التي وقت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي	2051	4585	11027	13234	7198	11268	10093	3193	8678
بلدان أمريكا اللاتينية والكرايبي	9586	30167	97523	89130	50492	46908	67526	20555	74363
دول جنوب وشرق آسيا باستثناء الصين	18671	40197	101240	54605	33575	41250	77075	25567	58563
بلدان أوروبا الشرقية والوسطى	957	16991	29400	30141	35479	34868	53671	8047	31158

المصدر: Samir Radwan et Jean-Louis, Le partenariat euro-méditerraneen, analyse et propositions, rapport du FEMISE 2005, février 2006, p. 109
http://www.femise.org/pdf/femise_A2005fr.pdff

إن ما يمكن استخلاصه هو أن العولمة تحدث فرصا لتطوير الاستثمارات الأجنبية، ولكنها تخلق في نفس الوقت تفاوتات بين الدول والمناطق. هذا الاتجاه يبرز أن الخصائص الحالية للاستثمارات الأجنبية تضعنا أمام واقع يميز بين نمطين من البلدان، نمط أول يؤثر في العولمة ويستفيد منها. وأخرى تبقى على جانب هذه التحولات. إلا أن وضعية دول المحور الأخير ليست على نفس المستوى، بل تعرف تمايزات وتباينات واضحة. فأي وضعية يحتلها المغرب في الجغرافية الدولية للاستثمارات الأجنبية. هذا ما سيكون موضوع التحليل في المحور الموالي.

ثانيا: درجة استقطاب المغرب للاستثمارات الأجنبية

يتناول التحليل في هذا المحور، مستوى استقطاب المغرب للاستثمارات الأجنبية في الجغرافية الدولية للاستثمارات الأجنبية. يتوزع التحليل إلى مستويين من القياس، يعرض المحور الأول لمستوى استقطاب المغرب للاستثمارات الأجنبية ضمن الخريطة العالمية للاستثمارات الأجنبية. ويعالج المحور الثاني درجة تطور الاستثمارات الأجنبية بالمغرب مقارنة ببعض بلدان منطقة جنوب المتوسط.

1. مقارنة بالإطار العالمي والإقليمي

تسعى هذه النقطة إلى استعراض نسبة حضور المغرب في الجغرافية الدولية للاستثمارات الأجنبية. ويتركز التحليل على قياس نسبة الاستثمارات الأجنبية في المغرب على المستوى العالمي، وبين البلدان النامية وفي جنوب المتوسط وفي القارة الإفريقية، وأخيرا مقارنة بالنسبة لبلدان شمال إفريقيا.

يظهر تتبع مستوى استقطاب الاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية في خارطة الجغرافية الدولية ضعف المغرب في هذه الجغرافية، وأن ما شهده من إصلاحات اقتصادية، لم يخلق ظروفا لميلاد بلد واعد ومستقطب رئيسي للاستثمارات الأجنبية. وما تبينه معطيات تطور الاستثمارات الأجنبية على امتداد فترة 1997—2005، وهي الفترة الأكثر استقطابا في المغرب للاستثمارات الأجنبية، ذو دلالة قوية. فإذا ما أخذنا نسبة المغرب من الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي، يلاحظ أنها تظل في مستويات متدنية وتبقى غير ملموسة، حيث لم يصل على امتداد تلك الفترة مستوى استقطابه للاستثمارات الأجنبية إلا 0.50٪ من حجم الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي، فسنة 2003، وهي السنة الأكبر في وتيرة جلب الاستثمارات الأجنبية في المغرب، مثلت نسبة استقطاب الاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية 0.44٪ من الحجم العالمي لتدفق هذه الاستثمارات.

ونفس الشيء يمكن ملاحظته عند قياس حصة المغرب من مجموع الاستثمارات الأجنبية الموجهة للبلدان النامية، فلم تتجاوز حصة المغرب في حجم الاستثمارات الموجهة إلى هذه البلدان في أحسن أحواله نسبة 1.39٪ والتي تم تسجيلها سنة 2001. فعلى امتداد فترة 1997—2006 تطورت نسبة استقطاب المغرب من الاستثمارات الأجنبية الموجهة للبلدان النامية على النحو التالي، 0.56٪ سنة 1997، 0.18٪ سنة 1998، 0.38٪ سنة 1999، 0.08٪ سنة 2000، 1.30٪ سنة 2001، 0.31٪ سنة 2002، 1.39٪ سنة 2003، 0.39٪ سنة 2004 و0.88٪ سنة 2005.

وفي جانب آخر، يبرز نوع من الضعف في حصة المغرب من الاستثمارات الأجنبية الموجهة للبلدان الإفريقية وبلدان شمال هذه القارة. على صعيد المؤشر الأول يتضح، على الرغم من أن المغرب ظل في معظم السنوات ضمن البلدان العشرة الإفريقية الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية، فإن حضوره يبقى ضعيفا. فما تقدمه الأرقام يؤكد عدم تناسب

حصة المغرب، ومستوى المؤهلات التي يتوفر عليها، فلم تتجاوز حصة المغرب في أحسن الأحوال نسبة 15.48٪ سنة 2001، وهو واقع يبدو مخيبا للآمال مقارنة ببلدان أخرى، وإن كانت تتوفر على موارد طاقية ومعدنية، إذ أن معظمها تفتقد للبنيات التحتية الضرورية لتنشيط الاستثمار، ويعمها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. هذا، وتطورت نسبة المغرب من مستوى دخول الاستثمارات الأجنبية في القارة الإفريقية بين 10.04٪ سنة 1997، 3.69٪ سنة 1998، 6.63٪ سنة 1999، 2.31٪ سنة 2000، 15.48٪ سنة 2001، 3.70٪ سنة 2002، 13.12٪ سنة 2003، 6.22٪ سنة 2004 و9.56٪ سنة 2005.

أما عن حجم الاستثمارات الأجنبية بالمغرب، مقارنة ببلدان شمال إفريقيا، فإذا ما تم استثناء سنوات 1997 و2001 و2003 التي تجاوزت فيها نسبة المغرب 40٪، فإنه ظل في باقي السنوات في مستويات ضعيفة، وهو معطى بدوره يبرز ضعف المغرب في الجغرافية الدولية للاستثمارات الأجنبية، وبالخصوص أنه، إذا ما استثنينا مصر وتونس، تبقى باقي بلدان شمال إفريقيا أقل انفتاحا على الاستثمارات الأجنبية (الجدول رقم 30).

جدول رقم 30: توزيع دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب بمليون دولار والنسبة المائوية لهذه الاستثمارات في الجغرافية الدولية للاستثمار الأجنبي خلال فترة 1997-2005

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المغرب	1079	333	850	201	2658	481	2429	1070	2933
العالم	478082	694457	1088263	1491934	735146	716128	557869	710755	936277
نسبة المغرب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي	0,23	0,05	0,08	0,01	0,36	0,07	0,44	0,15	0,32
البلدان النامية	191022	187611	225140	237894	204801	155528	175138	275032	334285
نسبة المغرب	0,56	0,18	0,38	0,08	1,30	0,31	1,39	0,39	0,88
إفريقيا	10744	9021	12821	8694	17165	12994	18513	17199	30672
نسبة المغرب	10,04	3,69	6,63	2,31	15,48	3,70	13,12	6,22	9,56
شمال إفريقيا	2607	2788	4896	2904	5323	3872	5376	5905	12738
نسبة المغرب	41,39	11,94	17,36	6,92	49,93	12,42	45,18	18,12	23,03

المصدر: CNUCED, World Investment Report 2002 (pour les années 1997-2001), 2005 (pour l'année 2002), 2006 (pour les années 2003-2005)

يتعلق الأمر ببلدان المغرب، الجزائر، السودان، ليبيا، مصر، وتونس.

لا شك أن تحليل تطور الاستثمارات الأجنبية في المغرب، مقارنة بالبنية العامة لهذه الاستثمارات على المستوى العالمي وفي بعض المناطق، تمكننا من قياس القدرة الاستقطابية للاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية. إلا أن تحقيق هذه الغاية سيظهر بشكل جلي من خلال تحليل تطور الاستثمارات الأجنبية في المغرب مقارنة ببلدان معينة، والتي تتوفر على نفس الخصائص الجغرافية التي يتوفر عليها المغرب.

2. مقارنة مع بعض النماذج

إن قياس قدرة الدولة في مجال معين يتوقف على مقارنتها بدول أخرى. إذ لا يمكن أن يكون للمعطيات الإحصائية أي دلالة قوية بدون مقارنتها مع بلدان ذات مستويات للتنمية شبه متقاربة. يركز التحليل هنا على قياس درجة تطور الاستثمارات الأجنبية في المغرب مقارنة ببلدان مصر وتونس وتركيا. يمضي التحليل بالطريقة التالية، إذ يوضح في البداية الخصائص العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول موضوع المقارنة. ثم ينتقل التحليل لمعاينة حضور الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان، ثم ليخلص في الأخير إلى قياس مستوى تطور الاستثمار الأجنبي بين البلدان الأربعة.

* تونس:

تعد تونس من البلدان الأكثر انفتاحا على جذب الاستثمارات الأجنبية في المنطقة.[96] إذ أن إحدى ركائز السياسة الاقتصادية التونسية تقوم على جعل جذب الاستثمارات الأجنبية أولوية بالنسبة للدولة، بحيث ينظر إلى هذه الاستثمارات كدعامة أساسية لتنمية البلد، وعنصرا محفزا للنشاط الاقتصادي.[97] يقدم تقييم السياسة الاقتصادية التونسية قدرا كبيرا من الأدلة على مضي السلطات العمومية في توسيع آليات الحرية الاقتصادية. في هذا الصدد، يفيد تتبع السياسة الاقتصادية انتقالا متسارعا نحو توسيع عمليات خوصصة المقاولات العمومية، فعدد المؤسسات التي همها التفويت بلغت 197 شركة إلى غاية 2005، الجزء الأكبر منها عاد لمستثمرين أجانب، بحيث أن ما يقارب 73٪ من الموارد المالية تمت من طرف مستثمرين أجانب.[98]

وتقدم دلائل متعددة نزوع تونس نحو الليبرالية،[99] من ذلك أنه على امتداد السنين الأخيرة تطورت الجوانب الاتفاقية لتونس في المادة الاستثمارية. هكذا وقعت تونس 49 اتفاقية لإنعاش وحماية الاستثمارات، و34 اتفاقية حول عدم الازدواج الضريبي. وازداد

الجانب الإتفاقي لتونس من خلال توقيعها على العديد من المعاهدات متعددة الأطراف. في سياق هذا الواقع، وقعت الحكومة التونسية العديد من المعاهدات، المعاهدة العربية التي تم إقرارها في قمة عمان المنعقدة بتاريخ 25–11–1980، ومعاهدة ما بين الدول المنضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي الموقعة في تونس بتاريخ 12–6–1982، والمعاهدة المغاربية الموقعة في الجزائر في 23–7–1990 ومعاهدة MIGA AMGI الموقعة في 1–10–1986. بالإضافة إلى ذلك، تنخرط تونس في اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوربي.[100]

فضلا عن الجوانب المؤطرة للسياسة الاقتصادية التونسية، يبدو الاهتمام بالوضع الاجتماعي كإحدى العناصر المحركة لاختيارات المقررين[101] وأحد أولويات أجندة الدولة،[102] بحيث إن تونس تقدم نموذجاً للبلدان التي استطاعت أن تنجح في تحسين المؤشرات الاجتماعية. وكدلالة على ذلك، فلقد حققت تونس تقدما ملموسا في معدلات التنمية البشرية، مقارنة بكل من المغرب ومصر، فخلال الفترة المتراوحة ما بين 1975–2002 بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تونس 6.760 بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية بمعدل نمو سنوي 0.6٪، في وقت انحصر في 3.810 في كل من المغرب ومصر.[103]

ومقابل التطور المسجل في الحقلين السابقين، يلاحظ أن التطورات المسجلة في الفضائين الاقتصادي والاجتماعي لم تؤثر على التركيب النسقي للنظام،[104] ودون أن تصل إلى إضعاف النظام السياسي.[105] فالملاحظ أن اتجاه تونس لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع آليات الحرية الاقتصادية لم يؤد إلى تحقيق انتقال في الفضاء السياسي، بحيث إن تراجع الدور الاقتصادي للدولة لم يترافق مع ارتفاع في مستوى الشفافية، ولم يوسع هامش المنافسة بين الفاعلين السياسيين.[106]

* مصر:

تشكل مصر رهانا جيو استراتيجيا في منطقة شمال إفريقيا وجنوب المتوسط، ويجد اختيار نموذج مصر أهميته في كون اقتصاد البلد يرتكز بشكل موسع على الموارد الخارجية.[107] وهو ما يضعه ضمن البلدان الأكثر سعيا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في المنطقة.

هذا، وتقدم مصر محفزات وضمانات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية تتطابق، في جوانب كثيرة، مع ما يعرضه النموذجان المغربي والتونسي، وتتمتع بوضع اقتصادي

واجتماعي وسياسي مشابه لمعظم بلدان جنوب المتوسط، لكن هذا التطابق لا يلغي بعض عناصر الاختلاف الأساسية التي تميز النموذج المصري. تتجلى أهم هذه الاختلافات بالأساس في تطور علاقة الدولة بالاقتصاد على امتداد المراحل السابقة، إذ أن التطور على امتداد فترة 1952 1974 ظل في مجمله تحت مراقبة الدولة. هذا الإرث بقي يحكم تصورات السلطة السياسية للاقتصاد، بحيث إنه رغم الانتقال نحو صياغة أسس سياسة اقتصادية تقوم على الدفع بليبرالية الاقتصاد، وتشجيع القطاع الخاص، بشقيه المحلي والأجنبي، بقي إرث الدولة التدخلية يحكم سير الاقتصاد المصري.[108]

الأمر الثاني، هو أن التوجهات العامة لهذه السياسات أبانت أن الرأسمالية المصرية تفيد رجال الأعمال الذين يتوفرون على رأسمال اجتماعي هام، ويحظون بإمكانية الوصول إلى موارد الدولة.[109] فحتى الآن لم تقد الإصلاحات الاقتصادية إلى إحداث تغيير في بنية الفاعلين في الاقتصاد، فبدلا من أن يترتب عن تلك السياسات صعود برجوازية منفتحة لها قدرة على التجديد والابتكار، يبرز تطور نمط من المقاولين يتغذى من اقتصاد الريع ومن مساندة الدولة.[110]

ويظل العائق الأساسي للمناخ الاستثماري في مصر محكوما بالوضع الاجتماعي، بحيث أن المؤشرات الاجتماعية التي يسجلها هذا البلد تعوق في جوانب كثيرة إمكانية تشجيع الاستثمار الأجنبي. يكشف تتبع تطور اتجاهات دليل التنمية البشرية بمصر منذ سنة 1975 أن التحول يسير بشكل بطيء، فبعدما كان يمثل 0.438 سنة 1975، انحصر فقط في 0.608 سنة 1995، في وقت سجل فقط في 0.653 سنة 2002.[111]

* تركيا:

تعد تركيا من بين الدول الديناميكية في جلب الاستثمارات الخارجية في منطقة جنوب المتوسطة، حيث يطبع اختياراتها السياسية والاقتصادية، التوجه نحو تحفيز الاستثمارات الخاصة، بشقيها المحلي والأجنبي.[112] وإذا كان المنحى العام لاتجاه تركيا لاستقطاب هذه الاستثمارات يقترب، في نقط أساسية من البلدان الثلاثة سالفة الذكر، من حيث الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، وأيضا بثقل روابطها الاقتصادية مع المحاور الكبرى، وبالخصوص الاتحاد الأوربي،[113] فإنها تقدم عناصر اقتصادية وسياسية مميزة عن تجارب المغرب وتونس ومصر.

على المستوى الأول، فرغم أن تركيا تعرضت لعدة هزات اقتصادية،[114] فإنها تبقى إحدى الاقتصاديات الكبرى في منطقة جنوب المتوسط. ويبقى العنصر السياسي في تركيا، المتغير الأكثر تباينا مع تلك الدول، فرغم استمرار المؤسسة العسكرية في لعب دور فاعل داخل الحياة السياسية التركية، وعدم الاستقرار الحكومي الذي ميز المسار السياسي التركي على امتداد السنوات السابقة على تشكيل حكومة الطيب أردوكان، منذ انتخابات 2000، ذي المرجعية الإسلامية المحافظة، يبقى النظام التركي من الأنظمة السياسية الأكثر تنافسية في منطقة الشرق الأوسط، والذي يخضع لقواعد اللعبة الديمقراطية في جوانب متعددة.

بعد أن تم عرض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتأثر بها مناخ الاستثمار في هذه البلدان، يطرح تساؤل حول مستوى تطور الاستثمارات الأجنبية بها؟ وأي حجم يتخذه الاستثمار الأجنبي بالمغرب مقارنة بهذه الدول؟

إجمالا، إن مؤشرات قياس مستوى استقطاب هذه البلدان للاستثمارات الأجنبية تبقى متعددة من ذلك حجم استقطاب الاستثمارات الأجنبية، ووتيرة التطور، وحصة الاستثمار الأجنبي في الناتج الداخلي الخام أو في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، أو توزيع هذه الاستثمارات على السكان. يقتصر عرض جوانب المقارنة في هذه النقطة على رصد ومقارنة حجم استقطاب هذه البلدان للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والملاحظ في هذا الصدد، أن وتيرة التدفق تسير على العموم في مجموع هذه الدول بشكل غير منتظم.

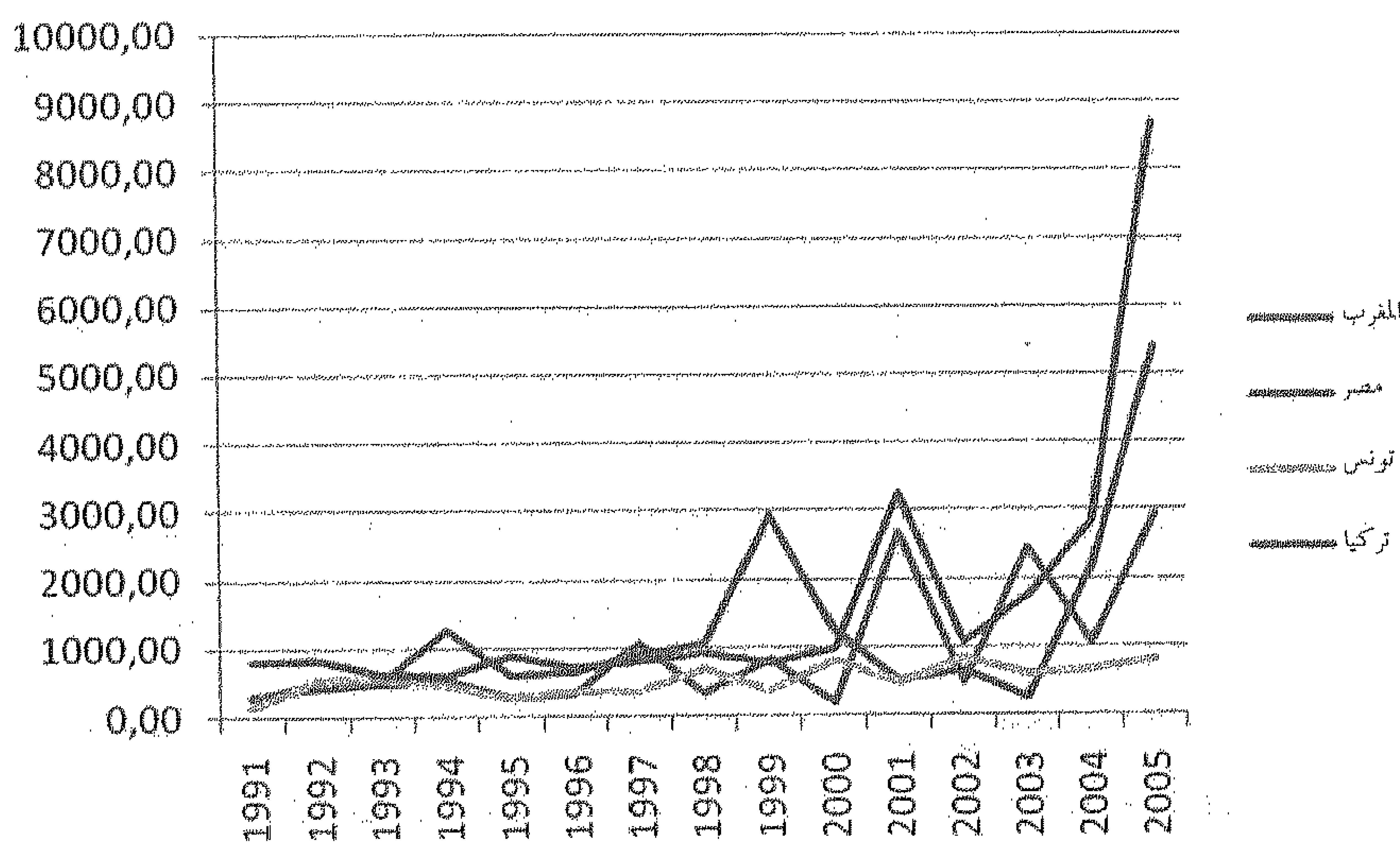
على مستوى المقدرة الاستقطابية للاستثمارات الأجنبية، يظهر أن تركيا تعد الأكثر استقبالا للاستثمارات الأجنبية، تليها مصر، فالمغرب ثم تونس.

وبإلقاء نظرة على تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب، مقارنة بكل بلد على حدة، يظهر أن النتائج متباينة، مقارنة بمصر، إن الملاحظ على امتداد فترة 1991–2000، أن التطور سار أكثر لصالح مصر على حساب المغرب. لكن ابتداء من 2001 إلى 2003، حقق المغرب نقلة نوعية، وتجاوز حجم استقطاب الاقتصاد المغربي لهذه الاستثمارات ما تم جلبه من طرف مصر، وفي سنتي 2004 و2005، على الرغم من أن حجم الاستثمارات الأجنبية في المغرب قد تطور بشكل ملموس، فإنه كان أقوى في مصر منه في المغرب. ففي سنتي 2004 و2005، في الوقت الذي بلغ حجم استقطاب المغرب للاستثمارات الأجنبية على التوالي 1070 و2933 مليون دولار، مثل في مصر 2157 و5376 مليون دولار.

ومقارنة بتونس، يتضح أن مستوى استقبال المغرب لهذه الاستثمارات تجاوز بشكل كبير ما حصلت عليه تونس، إذ في الوقت الذي تمكن فيه المغرب من تجاوز حاجز مليار دولار في سنوات 1997 و2001 و2003 و2004 و2005 بلغ أعلى مستوى استقطاب تونس 821 مليون دولار سنة 2002. كما أنه باستثناء سنوات 1992، 1993، 1998، 2000 و2002 كان مستوى استقطاب المغرب في باقي السنوات أقوى منه في تونس.

وفيما يخص مقارنة المغرب بتركيا، فالملاحظ أن تطور استقطاب البلد الأخير ظل في معظم السنوات يتجاوز بشكل كبير مستوى استقطاب المغرب لهذه الاستثمارات، ذلك أن مستوى استقطاب الاقتصاد التركي للاستثمارات الأجنبية ارتفع بشكل كبير خلال فترة 2001–2005. فعلى سبيل المثال بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا سنة 2005 8681 مليون دولار (انظر الرسم رقم 9).

رسم 9: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بكل من المغرب ومصر وتونس وتركيا (1991–2005)



المصدر: CNUDED, World Investement Report (1997-2002-2005 et 2006)

يوضح تطور الاستثمار الأجنبي في المغرب، مقارنة بمحيطه الجهوي والعالمي، أن حجم استقطاب الاقتصاد المغربي لهذه الاستثمارات يبقى ضعيفا. وأنه إذا ما تم وضعه خارج سياسة الخوصصة، فإنه يفيد أنه على المغرب فعل الشئ الكثير لتحسين مناخ الاستثمار، بحيث يتبين أن الإصلاحات المدخلة، ما زالت بعيدة عن المستوى الذي يجعلها حاسمة في ارتقاء المغرب إلى مصاف الدول ذات القدرة الإستقطابية العالية للاستثمارات الأجنبية،

وجوانب هذه الاختلالات متعددة. تتمثل أهم عناصر ذلك أساسا في ضعف آليات الدبلوماسية الاقتصادية، وعدم اندماجه في مناطق جهوية.

المطلب الثاني: جوانب من معيقات مناخ الاستثمار

يظهر تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي، إلى أن إشباع حاجة الدول من هذه الاستثمارات لا يمكن أن يتحقق بدون إيجاد مناخ ملائم يمارس فيه المستثمرون مشاريعهم، بعيدا عن الخشية والتردد. يقتضي هذا الأمر توفير البنية المناسبة لتحفيز هؤلاء المستثمرين، وتقليص العوائق التي يمكن أن تؤدي إلى تحجيم الاستثمار، بحيث يبدو أن القضية الرئيسية لتحفيز المستثمرين الأجانب لا تنحصر في ماهية الآليات والحوافز المقدمة فقط، بل في كيفية تقوية العناصر الدافعة لها. وما يلاحظ في تقييم مناخ الاستثمار في المغرب، فبالرغم من الجهود المبذولة، يبقى أداء الدولة يجابه العديد من العوائق. تتمثل أهمها أساسا في أداء الدبلوماسية الاقتصادية، وعدم اندماجه في مناطق جهوية.

أولا: تعثر الدبلوماسية الاقتصادية

يتمثل أحد العناصر الرئيسية التي تؤثر في المقدرة الاستقطابية للمغرب، تعثر أداء الدبلوماسية الاقتصادية. إذ بالرغم من بروز وعي المقررين بأهمية تطوير هذه الدبلوماسية، يبقى أداء الدولة في هذا المجال ضعيفا، ولا يواكب تفاعلات المحيط الدولي.

1. بزوغ أهمية الدبلوماسية الاقتصادية

أصبح الاقتصاد يحتل مكانة مركزية في العلاقات ما بين الدول. فمن بين تجليات الوضع الحالي، ميول النظام العالمي الراهن نحو تكريس هيمنة ما هو اقتصادي على حساب مجالات أخرى،115 بحيث أضحت القضايا المالية والتجارية تتحكم في الأجندة الدولية.116

انعكس هذا التحول على طبيعة وبنية توجهات الدبلوماسية الوطنية. فلم تعد الاختيارات الخارجية للبلدان تتحدد في قضايا سياسية محضة، بل أصبح المجال الاقتصادي محركا رئيسياً في بنية هذه السياسة. نتيجة لهذا الانتقال تقوت أسس الدبلوماسية الاقتصادية كصنف للعمل الخارجي للحكومات.117 ففي غالبية الدول، تحول التسابق لأجل إنعاش

الصادرات، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المحدد الرئيسي في سياستها الخارجية، وفي بناء تحالفاتها الدولية.[118]

وتمثل التطور الثاني في تغيير عناصر وضع السياسة الخارجية، فلم تعد الدولة الفاعل الوحيد الذي يصنع العمل الدبلوماسي، بل تزايد دور فاعلين جدد أضحوا يشكلون قوى مؤثرة في توجيه ومقاومة السياسة الخارجية للدول.[119] ففي ظل هذا الواقع، أصبح دور الفاعلين ذوي الارتباط بالاقتصاد، من مدراء البنوك المركزية، والوزراء المكلفين بقطاعات المالية والتجارة، ورؤساء هيئات رجال الأعمال يحتلون الواجهة في الشأن الخارجي.[120]

المغرب بدوره لم يكن بمنأى عن هذه التأثيرات، بحيث برزت ميول للدولة نحو إعطاء دور مهم للاقتصاد في السياسة الخارجية للدولة. ففي سياق المرحلة الحالية، أصبح الاقتصاد أحد الأبعاد الجديدة المحددة للسياسة الخارجية للدولة.[121] يقول الملك محمد السادس في خطاب 20 غشت 2002 «وفي هذا السياق فإن تأهيل جهازنا الدبلوماسي يندرج ضمن الامتداد الإستراتيجي للتأهيل الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وللخيارات الوطنية الأساسية التي حددنا معالمها في خطاب العرش الأخير، إن من حق المغرب اليوم أن يفخر بصورته لدى الرأي العام الخارجي كبلد معتدل متسامح ومنفتح على محيطه الجهوي وشريك ذي مصداقية متشبع بقيم السلم والعدل في التزام بالشرعية الدولية، بلد يمضي قدما في تشييد دولة عصرية ديمقراطية في تشبث قوي بهويته وباستقلاله وسيادته.

وقد وجهنا دبلوماسيتنا كي تعمل على حسن استثمار التقدم الديمقراطي لبلدنا وإشعاعه الروحي ورصيده التاريخي وموقعه الجيو استراتيجي وإلى التكيف مع التحولات العالمية والمساهمة في إيجاد حلول سلمية للنزاعات واغتنام فرص التعاون والتبادل على الأصعدة الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف وغزو أسواق جديدة وجلب الاستثمارات والتكنولوجيات المتطورة وتحقيق إشعاع ثقافي وطني أكبر.

وإننا حريصون على أن يتواصل هذا العمل بوتيرة أسرع ويتسع نطاقه في إطار منظور استراتيجي شامل ومنهجية جماعية متناسقة ومقدامة منفتحة على مختلف الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية من منتخبين على الصعيدين الوطني والمحلي وفاعلين اقتصاديين ومنظمات غير حكومية».[122]

وكدلالة على تحول اهتمام الدولة، تبرز المعطيات تزايد البلدان الي يعقد معها المسؤولون المغاربة بشكل دوري اللجان العليا المشتركة، كما يلاحظ حرص السلطات العمومية أن تضمن في تمثيلياتها، خلال الزيارات الرسمية لمسؤولي الدولة، ممثلين عن رجال الأعمال، مدراء الأبناك والقوى الفاعلة في الاقتصاد، إذ لا تكاد تخلو الزيارات من هذا الصنف من الفاعلين. ويبرز أيضا توسيع آليات تنظيم لقاءات مع فاعلين اقتصاديين أجانب، وتنويع الزيارات للدول موضوع الاهتمام.

ويبقى التطور الأكثر أهمية لاشتغال الدولة، هو التأسيس لأسلوب يضع رجال الأعمال في جوهر الاتصالات مع الحكومات والمؤسسات الاقتصادية الأجنبية.[123] انسجاما مع هذه الخيارات، أضحت أجهزة من قبيل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وغرف التجارة والصناعة والخدمات، والمجموعات الاقتصادية المغربية الكبرى تساهم في تقوية العلاقات الخارجية، وتحفيز رجال الأعمال الأجانب للاستثمار في المغرب. إذ أصبح هؤلاء الفاعلون يساهمون بشكل أساسي في الترويج للمنتوج المغربي، والتعريف بفرص الاستثمار فيه.[124]

والجدير بالذكر في تحليل عناصر الدبلوماسية الاقتصادية المغربية، أن بعض عناصر المؤسسات المرتبطة بالمغرب، والتي لا تدخل في صلب العمل الدبلوماسي الحكومي وقواه المحلية، تقدم دعما اقتصاديا للدولة المغربية عبر الدفاع عن مواقف المغرب، وتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار فيه. من ذلك، يبدو الدور الهام الذي يقوم به التجمع العالمي لليهود المغاربة للتعريف بالمغرب، وتحفيز الفاعلين الأجانب للاستثمار فيه.[125]

يبرز رصد تطور الدبلوماسية الاقتصادية في المغرب، أن هناك وعياً لدى المقررين السياسيين بأهمية هذا المحدد في جذب الاستثمار الأجنبي للدول، وتسويق المنتجات الوطنية. لكن تقييم أداء الدولة في هذا المجال يبين أن التطور المسجل لم يرتب سوى آثار محدودة في تطوير المعاملات الاقتصادية للمغرب. إذ أن التدابير المتخذة، لم تصل إلى خلق تصور منسجم وفعال، فعديدة هي العراقيل التي تجابه الدبلوماسية الاقتصادية.

2. مؤشرات اختلال الدبلوماسية الاقتصادية المغربية

يعرض واقع الدبلوماسية الاقتصادية في المغرب، أن سياسة تسويق الإمكانيات التي يقدمها المغرب لجلب الاستثمارات الأجنبية، مازالت ضعيفة ويعتريها العديد من النقص. إذ أن تقييم مستوى عمل الأجهزة المختصة في هذا المجال، يبين أن أداء الدبلوماسية الاقتصادية

المغربية، يظل بعيدا عن إمكانية الاستجابة لمتطلبات المرحلة، وضغوط المنافسة الدولية، ولا تكاد تخلو خطابات وتحليلات الملاحظين الأجانب من انتقاد أسلوب الدولة لتسويق صورتها الخارجية وتنمية التعاون الاقتصادي.

الأسباب التي تؤثر على أداء الدبلوماسية الاقتصادية متعددة. يمكن توزيع محددات ذلك إلى عنصرين أساسيين: يتحدد الجانب الأول في فشل الدولة في وضع جهاز واحد يقوم بشكل فعال في التعريف، وإحاطة المستثمرين الأجانب بمعلومات عن مناخ الاستثمار في المغرب، والآفاق التي يقدمها. ويهم الثاني عدم توفر الدولة على أجهزة قارة في الخارج تضطلع بمهمة الترويج للمنتوج الاقتصادي المغربي.

على المستوى الأول يلاحظ أن هناك تداخلا وتعددا في بنية الأجهزة التي تضطلع بالترويج للمنتوج المغربي.[126] فإلى جانب الدور المنوط بوزارة الخارجية والتعاون في تقوية الروابط الاقتصادية بين المغرب والدول الأجنبية،[127] تساهم وزارات أخرى في بلورة الإطار العام للترويج للاستثمار بالمغرب، أو القيام بعمليات التنسيق والمتابعة للسياسة الحكومية. ومن هذه الأجهزة، هناك وزارة التجارة الخارجية التي تعتبر المخاطب الحكومي في مجال التجارة الخارجية، وكذا الجهاز المؤسساتي الذي يتخذ الإجراءات المرتبطة بالعلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية للمغرب.[128]

إضافة إلى هذه الهيئات الحكومية تضطلع العديد من الأجهزة بوظيفة التسويق للمنتوج المغربي، والدفع لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية. فمن بين الأجهزة التي تتدخل في هذا الحقل كل من المركز المغربي لإنعاش الصادرات،[129] ومكتب التنمية الصناعية،[130] ودار الصناعة التقليدية[131] والمكتب الوطني المغربي للسياحة.[132] وفي إطار هذه الأدوار تقوم مديرية الاستثمارات بدور مركزي، فمن بين مجالات اهتمام هذه المديرية، الترويج للمنتوج المغربي، والاتصال بالمنعشين الاقتصاديين خارج المغرب وتحفيزهم على الاستثمار فيه.[133]

لقد تحكمت هذه التعددية في بنية اشتغال الدبلوماسية الاقتصادية، بحيث يتبين أن تداخل الاختصاصات وتعارضها، أفقد المغرب القدرة على تحقيق فعالية أكبر لتحسين أداء هذه الدبلوماسية. ومما زاد من تعقد الأمور، فشل المحاولات والإصلاحات المعبر عنها لحد الآن لتحقيق الاندماج بين المؤسسات التي تشتغل في حقل الدبلوماسية الاقتصادية. من هذه المشاريع نشير إلى أن مديرية الاستثمارات سعت إلى إدماج العديد من الأجهزة في

جهاز واحد، يقوم بدور فعال لتحفيز الاستثمارات الأجنبية، عبر تجميع بعض الهيئات في إطار «هولدينغ» تناط به مهمة ترويج المنتوج المغربي، وإنعاش جذب الاستثمارات الخارجية. أهم هذه المحاولات بدأت مع كل من المركز المغربي لإنعاش الصادرات ودار الصناعة التقليدية. لكن هذا المشروع لم يخرج إلى حيز الوجود، إذ سرعان ما برز أن الخلافات الإدارية حالت دون تحقيق الاندماج بين هذه الأجهزة.[134] وفي سياق نفس الجهود يدخل مشروع الحكومة لإحداث وكالة للإنعاش الاقتصادي للمغرب Agence pour la promotion économique du Maroc من خلال تجميع مديرية الاستثمارات والمركز المغربي لإنعاش الصادرات. هذه المؤسسة، أريد لها المساهمة في وضع وتنفيذ سياسة الدولة في مجال الاستثمار والتصدير، والترويج للمنتوج المغربي، وضمان إستراتيجية جديدة لتحفيز المستثمرين سواء المحليين والأجانب.[135]

يبرز المستوى الثاني للخلل من خلال ضعف البنية التسويقية للمنتوج المغربي. إذ يلاحظ عدم توفر المغرب على مؤسسات للترويج للدبلوماسية الاقتصادية عبر أجهزة قارة بالخارج. هذا الأمر يجعل ممارسة هذه المهام تظل تباشر من طرف موظفي السفارات والقنصليات، بحيث يبقى الترويج للمنتوج المغربي محدودا في الزمان والمجال، يباشر في بعض المناسبات، وفي عدد محدود من البلدان. ومما يزيد من هذا الخلل عدم تزويد السفارات والقنصليات بالموارد البشرية المتخصصة،[136] وعدم ارتباطها بالمؤسسات العمومية والخاصة المهتمة بالمجال الاقتصادي، وهنا يبدو أن تقييم أداء الدبلوماسية الاقتصادية لا يمكن عزله عن أداء الدبلوماسية بشكل عام.

بذلك يظهر أنه إذا كان خطاب الدولة يبرز أهمية تحقيق الدبلوماسية الاقتصادية، فإن الممارسة تبين، أن هناك اختلالات عدة تعوق مرامي وأهداف الدولة في وضع إطار تسويقي ملائم لتدفق الاستثمارات الأجنبية، وتطوير المبادلات التجارية. يجعل هذا الواقع تطوير أداء الدبلوماسية الاقتصادية، وتحسين صورة تسويق المنتوج المغربي، عنصرا مركزيا وأولوية رئيسية في أجندة الدولة لتحفيز المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

إضافة إلى تعثر الدبلوماسية الاقتصادية، يبقى عائق الاندماج الجهوي أحد نقط الضعف الرئيسية في مناخ الاستثمار في المغرب.

ثانيا: عائق الاندماج الجهوي

يعد السوق، أحد العناصر المركزية، في تحديد توجهات المستثمرين الأجانب. إذ من بين العناصر المركزية التي تؤثر في اختيارات المستثمرين الأجانب لمباشرة استثماراتهم في دولة ما، حجم السوق والقدرة الشرائية للمواطنين. وإذا كان منحى السوق قد ارتبط، خلال المرحلة الحمائية، بالمقومات التي تعرضها الأسواق الوطنية، فإنه، مع العولمة والاتجاه نحو تحرير الاقتصاديات، أصبح للسوق دلالة أوسع. فنتيجة لهذه المتغيرات أصبحت جاذبية الاقتصاديات الوطنية للاستثمار لا تتحدد بشكل خالص في سوقها المحلي، إنما بناء على انتمائها إلى منطقة ذات توسع سريع، وتنفتح على باقي العالم.[137]

وإذا أخذنا النموذج المغربي، يتبين من الانتقادات التي ظلت توجه إليه ضعف انخراطه الجهوي. هذا الأمر يحظى باعتراف مسؤولي الدولة، فلقد أوضح أندريه أزولاي، أنه إذا كان العديد من المستثمرين يتابعون المسار الجيد للمغرب، فإنهم يأسفون لعدم إمكانية المرور عبره إلى سوق موسع، فهم لا يفهمون لماذا لا تشكل البلدان المغاربية وجنوب المتوسط تجمعا اقتصاديا موحدا، وأكد أن المستثمرين يأملون أن يتيح لهم المغرب سوقا واسعا.[138]

يتناول التحليل في هذا المحور تقييم مستوى اندماج المغرب في اتحاد المغرب العربي، والذي يبدو الإطار الإقليمي الأكثر قابلية للمغرب لتوسيع سوقه. على هذا المستوى يبرز أن هناك إخفاقا لهذه البلدان في تحقيق الاندماج فيما بينها، وهو واقع يبدو من المؤسف الاستمرار فيه، بالرغم من توفر هذه البلدان، في الفترة الحالية، على شروط عدة للاندماج فيما بينها.

1. إخفاقات تجارب الاندماج

يظهر تطور العلاقات بين البلدان المغاربية، أن البحث عن تحقيق اندماج بين هذه البلدان، وتوسيع التعاون فيما بينها، لم يكن مغيبا في سياسة البلدان المغاربية، فلقد سعت بلدان المنطقة، في مرات عدة، نحو توسيع آليات الاندماج بينها. غير أن المميز لتجارب التعاون ظلت ترتبط بالأساس ببنية المتغيرات السياسية بين البلدان، إذ يشهد الواقع على أن المبادلات المغاربية تحددت تبعا لنوعية العلاقات السياسية بين البلدان، وما يصيب هذه العلاقات من ظروف.[139]

بدأت أولى هذه المحاولات بتوقيع أربعة بلدان مغاربية سنة 1964[140] على بروتوكول اتفاق اقتصادي.[141] وقد تطورت مجالات التعاون بين هذه البلدان لتهم مجالات مختلفة، واتخذت آليات عدة، أبرز هذه التدابير إحداث اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة التي أنيط بها تحمل مسؤولية القيام بالدراسات، وتحضير قرارات المنظومة، كما انبنى عملها على وضع تصورات لتحرير المبادلات بين البلدان المنضوية في إطار هذه اللجنة.[142]

إلا أن عناصر هذا التعاون لم يتم ترجمتها إلى واقع ملموس، فسرعان ما قادت التناقضات بين بلدان المنطقة سياسيا واقتصاديا إلى تجميد المشروع المغاربي الذي دخل في الفترة الممتدة من سنة 1974 إلى سنة 1988 في شبه غيبوبة. قادت عدة عوامل إلى فشل أطروحات الاندماج الاقتصادي المغاربي. يمكن تقسيم هذه العوامل بالأساس إلى متغيرين أساسيين: يبرز المتغير الأول في ثقل الخلافات السياسية. إذ أعاق تدهور العلاقات السياسية بين بعض بلدان المنطقة: وظهور مشكل الصحراء، دون إمكانية تطوير التعاون بين الأطراف، بل إنه نمى عناصر الخلافات التي كانت موجودة أصلا.[143] وتحدد المتغير الثاني في التفاوت الذي حصل في السياسات الاقتصادية الوطنية. ذلك أن التوجه الدولتي الذي كان يركز على التصنيع في كل من ليبيا والجزائر، كان يتعارض مع استراتيجيات الانفتاح التي تبنتها كل من المغرب وتونس. لقد تولد عن هذا التناقض تنافر كبير بين الممارسات القطرية في المجالات الجمركية والمالية.[144]

أعاقت هذه التناقضات إمكانية توسيع الاندماج المغاربي، فنتيجة لهذا الواقع بقي المشروع المغاربي مجمدا، بحيث انحصر معها مستوى ومجالات التعاون بين بلدان هذه المنطقة.[145] وبدءا من سنة 1988، سيدخل المشروع المغاربي منعطفا جديدا، فعلى هامش لقاء القمة العربية بالجزائر سنة 1988، عقد قادة البلدان المغاربية الخمس اجتماعا غير رسمي في زيرالدا.[146] ترتب عن هذا الاجتماع اتفاق الأطراف على إعطاء ديناميكية للعلاقات المغاربية، ففي السنة الموالية، وبتاريخ 17 فبراير 1989 وقع القادة بمراكش معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي. ومن بين ما ارتكزت عليه هذه الاتفاقية الاهتمام بالبناء الاقتصادي كأحد عناصر المشروع المغاربي.[147]

تحقيقا لهذه التوجهات، أقرت الدول الأعضاء «الإستراتيجية المغاربية المشتركة للتنمية» كإطار يوسع آليات الاندماج الجهوي للدول الأعضاء، ويقوي أسس التضامن الاقتصادي في ما بينها.[148] وامتد التعاون بتوقيع هذه البلدان الاتفاقية المتعلقة بتبادل السلع

الزراعية.[149] وفي جانب ثالث للتعاون اتفقت البلدان المغاربية، على رفع مستوى المبادلات التجارية بينها، عبر التوقيع على الاتفاقية التجارية والتعريفية المغاربية.[150]

هذه التصورات بقيت في مجملها دون فعالية، بحيث إنه بعد مرحلة قصيرة سجل خلالها الاتحاد دينـاميكية واسعة، وانتظاما في دورية اللقاءات على مستوى الرؤساء والوزراء واللجان التقنية، عادت الخلافات من جديد لتطغى على الأجواء المغاربية، وبالخصوص بين المغرب والجزائر، لتحد من فعالية الاتحاد وتدخله في مرحلة الجمود.

وكان من النتائج الاقتصادية لهذا الوضع، تراجع فرص التعاون الاقتصادي بين بلدان المنطقة، بل إنه قلص من إمكانيتها لاستقطاب أكثر ما يمكن من الاستثمارات الأجنبية.[151] هـذا، ويظهـر واقع العلاقات الاقتصادية بين البلدان المغاربية، ضعف حجم المبادلات التجارية. فعلى امتداد فترة 2001—2004، لم يصل معدل المبادلات البينية بين هذه البلدان إلى مستوى 1٪، فكمعدل عام بلغ متوسط الواردات والصادرات البينية للبلدان المغاربية على التوالي 0,80٪ و 0,83٪ (الجدول رقم 31).

ينطبق هذا الواقع على بلدان شمال إفريقيا،[152] بحيث تفيد المعطيات أن هناك انحصارا للمبادلات التجارية بين هذه البلدان، وفشلا لكل مقومات الاندماج. وهو أمر يبدو استثنائيا في عالم ينزع نحو الاندماج.[153]

جدول رقم 31: تطور المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية بالمائة (2001—2004)

السنوات	الصادرات	الواردات
2001	0,81	0,79
2002	0,78	0,79
2003	0,84	0,81
2004	0,90	0,82
معدل فترة 2001—2004	0,83	0,80

المصدر: تم حساب المعدلات بناء على معطيات مكتب الصرف

هكذا، يبدو أن ثقل عناصر الخلاف بين البلدان المغاربية، وجوانب متعددة من المحددات الاقتصادية تظل العائق الأساسي للاندماج بين هذه البلدان. لكن هذا الواقع لا يلغي أن هناك شروطا ومقومات عدة من شأنها أن تقود إلى تطوير آليات الاندماج بين هذه البلدان

يتعين استثمارها، ذلك أن المعطيات الحالية تبين، أن هذه البلدان هي حاليا، أقرب، من أي وقت مضى، لتوسيع وتفعيل آليات الاندماج.

2. متانة شروط الاندماج

تعرف المرحلة الحالية تحولات عميقة، من أهم نتائجها نهاية أطروحة السوق المحلي، وانتشار الأطروحات التي تدفع بأهمية الاندماج في التكتلات الإقليمية كإطار يقوي فرص جلب الاستثمارات الأجنبية.

وفي سياق هذا الواقع، يبدو أنه لا مناص للدول المغاربية من تطوير التعاون بينها، واستغلال المتغيرات الأساسية التي تدعم التعاون. وهو ما يبرز أن اتحاد المغرب العربي، بالنسبة لجميع بلدان الاتحاد، لم يعد مسألة عاطفية فحسب، بل ضرورة عملية.

إذا كانت عناصر هذه المتغيرات متعددة. فإنه يظهر أن هناك أربعة عوامل أساسية تدفع إلى تغيير النظرة لأهمية البناء المغاربي، وتحفيز الاهتمام به، وتدعو إلى تجاوز التعثرات السياسية والاقتصادية التي تجابهه. أولا رغم العائق الذي يطبع البنيات الإنتاجية التنافسية لاقتصاديات بلدان المنطقة، خاصة بين تونس والمغرب، واستمرار اعتماد جميع البلدان في مبادلاتها الاقتصادية الخارجية على صادرات المواد الأولية ونصف المصنعة، فإن بلدان المنطقة تقدم عدة آفاق تكاملية تشجع على تنمية التعاون التجاري بين هذه البلدان وتدعم آليات الاستثمار فيها.

ثانيا، حصول نوع من التغيير في الفلسفة المذهبية للسياسة الاقتصادية لبلدان المنطقة. فبعدما كانت تتوزع بلدان المغرب العربي، بين بلدان تتبع النهج الاشتراكي، وتعارض جلب الاستثمارات الخارجية (ليبيا والجزائر)، وبلدان أخرى نزعت إلى الانخراط في الرأسمالية العالمية (المغرب وتونس)، سجل اتجاه جميع البلدان، وإن بدرجات متفاوتة، إلى الانخراط في التوجه الليبرالي، الذي ينظر إليه من طرف مناصري اقتصاد السوق كشرط ضروري لتحقيق التكتلات الإقليمية.

يشهد الواقع الحالي نزوع هذه البلدان نحو الاندماج في الاتفاقيات التي تضع أسس وقواعد تقليص سياسة الحمائية.**154** فإذا كانت عناصر هذا الأمر واضحة بالنسبة للمغرب وتونس اللذان يرتبطان بعدة اتفاقيات للتبادل الحر، بالخصوص مع الاتحاد الأوروبي، أو في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر، يلاحظ اتجاه كل من الجزائر وليبيا وموريتانيا نحو توسيع

آليات الانفتاح على الاقتصاد العالمي، والتقليص من القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب.

يتمثل العامل الثالث في ازدياد وعي بلدان المنطقة بالأهمية العملية للانخراط في منظومة جهوية، وإلا بقيت على هامش العولمة. إذ أن تنامي التكتلات الجهوية على المستوى العالمي، مثل الإتحاد الأوربي ومنطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية، والتقاربات الاقتصادية بين بلدان جنوب شرق آسيا و بين بلدان جنوب أمريكا، تؤكد على ضرورة اهتمام بلدان المنطقة بتوسيع انفتاحها على المنظمات الإقليمية.[155]

يتجلى العامل الرابع الذي يقوي فرص التعاون المغاربي، في كون أن الاندماج الاقتصادي بين بلدانه أضحى مطلبا للقوى الاقتصادية الكبرى، سواء بالنسبة لبلدان الاتحاد الأوروبي أو للولايات المتحدة الأمريكية كذلك. لقد برز حاليا الاندماج المغاربي ضرورة ملحة في سيرورة مشروع برشلونة،[156] وأن هناك قناعة بأن فائدة الاندماج المغاربي ستكون عظيمة، ليس بالنسبة للدول المغاربية فحسب، ولكن أيضا بالنسبة لدول الجوار كإسبانيا وفرنسا وللأوربيين ككل.[157]

وأخيرا، فإن الاندماج بين البلدان الخمسة يتجاوز أهميته الاقتصادية، ليبرز كآلية سياسية تخدم استقرار المنطقة الذي يعتبر شرطا ضروريا لإعادة البناء الاقتصادي لهذه البلدان، ويقوي مناخ الاستثمار داخلها، حيث ينظر إلى تحسين روابط التعاون كمدخل لتنمية الاستقرار السياسي.[158]

في المجمل، يتبين أن تنمية المستقبل الاقتصادي للبلدان المغاربية، لا يمكن أن يتم إلا في إطار جهوي، ولا يمكن تسجيل أي نمو خارجه، وهو ما يدعو إلى بذل جهود خاصة في مجال التعاون والاندماج الجهوي. إن هذا الواقع جعل خلق تكتل مغاربي مندمج على المستوى الاقتصادي ضرورة لا مناص منها لكل هذه البلدان، لخلق سوق واسع يمكنها من تجاوز تعثرها الاقتصادي، ويساعدها على الاندماج في الاقتصاد الحديث،[159] وإن أي تعثر في تحقيق هذا الخيار من شأنه أن يهدد البلدان المغاربية بالتهميش.[160] تقول السفيرة الأمريكية السابقة بالمغرب مارغريت تيتويلر «أعتقد أنه من مصلحة المغرب ولباقي البلدان المغاربية أن تتواصل بينها بشكل إيجابي، فالمغرب يشكل 30 مليون نسمة، وفي حالة الاندماج في الاتحاد المغربي سيصبح مندمج في سوق يتجاوز 90 مليون مستهلك، وهو ما سيوسع بدون شك جاذبيته للاستثمارات الأجنبية».[161]

بذلك يبدو أن إحداث سوق داخلية مغاربية سيمكن من تحسين درجة جاذبية المنطقة بأسرها للاستثمارات الأجنبية، ويهيئ بلدان الاتحاد لمواجهة مستلزمات التبادل الحر مع أوروبا. هذا الواقع تدعمه العديد من التجارب العالمية، من ذلك فقد خلصت دراسة تناولت تطور الاستثمارات الأجنبية في بلدان الميركسور،[162] إلى أنه منذ تأسيس مشروع الاندماج الجهوي في المنطقة ارتفع مستوى استقطابها للاستثمارات الأجنبية.[163]

إن معاينة تطور الاستثمارات الأجنبية، وخصائص تطوره، يعد ذا فائدة لفهم وتقييم السياسة التي تنهجها الدولة لاستقطاب هذه الاستثمارات. إلا أن هذا الأمر يبقى قاصرا إذا لم يترافق مع قياس ومقارنة مستوى استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية ببلدان منافسة. في هذا المستوى يظهر أن الارتفاع المسجل في وتيرة تدفق الاستثمار الأجنبي في المغرب على امتداد السنوات الأخيرة، وما واكبه من إشادة مسؤولي الدولة بهذا التطور يفقد جاذبيته إذا ما تم قياس المغرب في محيطه الإقليمي والدولي. فواقع مؤشرات تطور الاستثمارات الأجنبية تجعل المغرب من الدول التي لم تستفد بشكل جيد من العولمة، ولكن دون أن يعني ذلك تصنيفه في قاعدة البلدان المهمشة، إذ يمكن تصنيفه ضمن الدول المتوسطة في جذب الاستثمار الأجنبي.

أخلص إلى القول في ختام هذا الفصل، إلى أن تطور الاستثمارات الأجنبية في المغرب قد أظهر ثلاث سمات رئيسية، أولاها تتجلى في ارتفاع حجم استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية، فعلى امتداد فترة 1990–2006 تجاوز حجم هذه الاستثمارات، ما تم تحصيله على امتداد مرحلة من سنة 1956 إلى سنة 1989. ترافق هذا التطور مع تغير في البنية القطاعية للاستثمارات الأجنبية، وتحقيق انتقال في بنية المستثمرين الأجانب في المغرب، غير أن الملاحظ أن هذه التغييرات لم تصل إلى إحداث تغيير في مصادر الاستثمار الأجنبي بالمغرب، بحيث تبقى الدول التقليدية المحور الرئيسي لهذه الاستثمارات. تتجلى السمة الثانية في أن المغرب يبقى من الدول المتوسطة في جلب الاستثمارات الأجنبية، وأنه لم يندرج بعد ضمن الدول الصاعدة. وتتجسد السمة الثالثة في كون الارتفاع المتنامي للاستثمارات الأجنبية بالمغرب لا يخفي ثقل عناصر الخلل المتعددة في آليات استقطاب الاستثمارات الأجنبية، والتي تدعو المقررين السياسيين إلى ضرورة إعادة التفكير فيها، بحيث إن تحسين مناخ الاستثمار لا يمكن أن يتم إلا بتطوير مجموعة من العناصر. وأهم عناصر ذلك تحسين دور الدبلوماسية الاقتصادية، والتركيز على تفعيل دور الاتحاد المغرب

العربي، ومراجعة منظومة التربية والتكوين، وتطوير البنيات التحتية من طرق، وموانئ، ومطارات، ثم تحسين القدرة الاستهلاكية للمواطنين.

بعد تحليل تطور الاستثمارات الأجنبية بالمغرب، وقياس مستوى جذبه لهذه الاستثمارات في الجغرافية الدولية للاستثمارات الأجنبية، ينتقل التحليل في الفصل الموالي إلى رصد مستوى تأثر النظام السياسي والاقتصادي بهذه التحولات التي حدثت في بنية الفضاء الاقتصادي، وفي محددات صناعتها.

---

[1] Brahim Fouguig, *Investissements directs étrangers et commerce extérieur : cas de l'industrie manufacturière au Maroc*, Thèse du doctorat d'Etat en science économique, Université Mohammed V, Faculté de Droit Souissi, Rabat, 2001.

[2] على امتداد فترة ما قبل سنة 1967 ظل منحى استقطاب المغرب للاستثمارات الأجنبية وخروجها سالبا. فبعدما بلغ مثلا حجم دخول الرأسمال الخاص الأجنبي سنة 1964 46 مليون درهم، بلغ حجم الخروج 756 مليون درهم.
للمزيد من التفصيل حول تطور مداخيل وخروج رؤوس الأموال الخاصة بين المغرب والخارج خلال هذه الفترة، راجع:

Bachir Hamdouch, "Le Maroc et les sociétés...", *op. cit.*, p. 104.

[3] يشير واقع الاستثمارات الأجنبية في المغرب خلال هذا العقد أن حجم هذه الاستثمارات عرف تطورا ملحوظا مقارنة بعقدي الستينات والسبعينات، فبين سنة 1983 وسنة 1990 تضاعف حجم الاستثمارات الأجنبية في المغرب ثلاث مرات، ومنذ سنة 1986 إلى سنة 1990 ارتفع حجمه بمعدل 11٪ سنويا. انطبق هذا الواقع أيضا على عدد المقاولات الأجنبية في المغرب، فخلال سنة 1989 على سبيل المثال، يلاحظ أنه من أصل 5423 مقاولة تباشر نشاطها في المغرب بلغ عدد المقاولات التي يستثمر فيها مستثمرون أجانب 911 مقاولة، أي ما يمثل 17٪.

Jamal Bouoyiour et Malika Hattab-Christmann, "Les flux d'investissements directs étrangers au Maroc", In *Annales marocaines d'économie*, n° 8, printemps 1994, p. 156.

[4] يعود اختيار سنة 1971 كمنطلق لدراسة تطور الاستثمار الأجنبي في المغرب إلى كون أن المعطيات التي زودتنا بها مصالح مكتب الصرف تعود لهذه الفترة.

[5] تحددت أهمية هذا التطور خلال هذه السنة بناء على ما تم تسجيله من عمليات استثمارية ذات أصول أجنبية هامة. من ذلك شراء معامل الاسمنت من طرف المجموعة البرتغالية سامبور SIMPOR بـ 628.9 مليون درهم، شراء نسبة من رأسمال مركزية الحليب Le centrale laitière من طرف مجموعة دانون بـ 20 مليون دولار، وانتقال ملكية فندق حياة ريجنسي بالرباط للمجموعة الكورية دايو بمبلغ 30 مليون دولار، وأيضا تفويت شركة سوماديوم SOMADIM بـ 10 مليون دولار.

Mohamed Moslim, "Les investissements étrangers au Maroc abordent une nouvelle phase", *La Vie économique*, n° 3892, du 15 au 21 novembre 1996, p. 17.

[6] وفي قراءته لمستوى الاستثمارات الأجنبية المسجلة خلال سنة 1997، لاحظ حسن البرنوصي مدير الاستثمارات الخارجية، أن العمليات المنجزة خلال هذه المرحلة تعد ثمرة للإصلاحات التي قامت بها الحكومة المغربية لتطهير مناخ الاستثمار الأجنبي، وكانعكاس للمستوى الايجابي لعشر سنوات من التقويم الاقتصادي.

Jeune Afrique, n° 1947, du 5 au 11 mai 1998, p. 94.

7 معطيات مكتب الصرف، 2007.

8 انعكس انخفاض استقطاب الاقتصاد المغربي من الاستثمارات الأجنبية خلال هذه السنة على مستوى حضور المغرب في الخارطة العالمية للاستثمارات الأجنبية. إذ لم يمثل ما تم جذبه من استثمارات أجنبية إلا 0.04٪ من التدفقات العالمية لهذه الاستثمارات، و 10٪ من مجموع تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة الموجهة لبلدان شمال إفريقيا. راجع:

CMC, "Investissements étrangers au Maroc, signification de la hausse", *Bulletin* n° 21, juin 2000, p. 43.

9 للمزيد من التفصيل في جوانب هذه الصفقة، راجع القسم الأول من هذا البحث.

10 تبدو أهمية نجاح هذه الصفقة من خلال إمكانية التأثير بشكل إيجابي لتحسين إنتاجية الاقتصاد المغربي والتقليص من الإكراهات الاجتماعية. ذلك أن المشكل الرئيسي الذي يطرح في المغرب يتجلى في مشكل البطالة. وهو واقع بدا لا مناص للتخفيف من حدته إلا بالاستثمار، وبصورة خاصة الاستثمار الأجنبي.

عبد الحي مودن، في «إشكالية انتقال الملك.....مرجع سابق»، ص. 15.

11 Ministère des affaires économiques et des affaires générales et de la mise à niveau de l'économie, *Rapport annuel sur la situation des investissements et prêts privés étrangers au Maroc durant l'année 2002*, Direction des investissements extérieurs, février 2003, p. 4.

12 هذا المستوى مكن المغرب، وفقا لمعطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره حول الاستثمار في العالم لسنة 2003، من احتلال المرتبة 32 في التصنيف العالمي.

13 Salah Agueniou, "Les investissements étrangers n'arrivent pas à décoller", *La vie économique*, n° 4320, du 24 au 30 juin 2005, pp. 18-19.

14 تتحدد أهم العمليات التي بوشرت خلال هذه السنة في تفويت براسري المغرب إلى مجموعة كاستال Costil، رفع رأسمال شركة ميدتيل، وخوصصة وكالة التبغ التي مكنت من جذب 14.1 مليار درهم.

15 Jamal Bouiyour, "Partenariat euro-marocain et dynamique des investissements directs étrangers", juin 2005, Deuxième Draft, p .4.
http://www.eg.ird.fr/activites/Papiers/Partenariat%20Euro-marocain%20et%20IDE.pdf

16 *Ibid*, p. 4.

17 Martin Wolf, "Mais pourquoi cette haine des marchés ?", *Le Monde Diplomatique*, juin 1997, pp. 14-15.

18 تمت إدارة المرحلة من طرف محمد الزاهيدي الذي يعد أول وزير أنيطت به المسؤولية الحكومية لإدارة عملية الخوصصة، حيث كان وراء فتح أول عمليات رأسمال المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص.

19 لويس كنتوري، «سياسة الخوصصة والثقافة والدولة التكافلية المغربية»، في مساهمة في دراسة السياسات العامة في المغرب، كتاب تكريمي للأستاذ الطاهر المصمودي، تراكمات شعبة القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، ص. 37.

20 إن هاجس التخوف الاجتماعي حكم توجهات المقررين منذ إقرار سياسة الخوصصة. فحرصا من الدولة على حفظ السلم الاجتماعي في المقاولات المفوتة، خول التشريع المنظم للخوصصة تحويل نسبة من المؤسسات التي تعرض على الخوصصة للمأجورين. والجانب الآخر في هذه التوجهات تمثل في تأكيد الدولة على إدراج شروط اجتماعية في دفتر التحملات محددها الرئيسي ضمان استقرار الشغل.

Jean-Philippe Bras, "Les enjeux socio-culturels des privatisations au Maroc et en Tunisie", In *Stratégies de privatisation...op. cit.*, p. 203.

21 مقابلة مع محمد الشرقي. محلل اقتصادي عمل مستشارا إعلاميا لدى البنك الدولي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط، وأيضا شغل صحفي لدى العديد من الصحف، الحياة، الشرق الأوسط، ذو إكونوميست The Economiste، الرباط في 3 دجنبر 2007.

22 لويس كنتوري، «مرجع سابق»، ص. 37.

23 اعتمدنا في هذه المعطيات على موقع وزارة المالية والخوصصة www. Finances.gov.ma

24 Ministère des Finances et de la privatisation, *Privatisation : bilan et perspectives*, Direction des entreprises publiques et de la privatisation, 14 février 2005, p. 19.

25 توزعت إدارة سياسة الخوصصة خلال هذه المرحلة بين كل من رشيد الفيلالي الذي ينتمي إلى حزب الاستقلال، وأدار هذه الوزارة خلال فترة 1998—2000، لتلحق بوزارة المالية ابتداء من سنة 2000. وظل يشغل هذا المنصب على امتداد الحكومتين التي ترأسهما كل من عبد الرحمان اليوسفي وإدريس جطو فتح الله ولعلو الذي ينتمي إلى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

26 على نحو ما ورد عن محمد بن سعيد الذي كان يشغل في تلك الفترة منصب مدير المؤسسات العمومية والخوصصة،

Le Journal hebdomadaire, du 28 mars au 5 avril 2003, p. 23.

27 شغل هذا المنصب خلال الفترة الممتدة من شتنبر 1985 إلى غشت 1993، ويتحدد تكوينه المهني في كونه خريج لكلية الطب، وتولى مهام تعليمية قبل أن تسند إليه حقيبة وزارة التربية الوطنية.

محمد الرضواني، بيوغرافيا الوزراء المغاربة 1955—2000، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2007، ص. 65—66.

28 شغل هذا المنصب من غشت 1993 إلى يونيو 1994. وتجدر الإشارة إلى أنه سبق له أن أنيطت به مهمة وزير أول خلال مراحل سابقة. امتدت الأولى من غشت 1971 إلى نونبر 1972. وتولى مرة ثانية منصب الوزير الأول من نونبر 1983 إلى شتنبر 1985. ويتميز المسار المهني بكونه أحد كبار رجال الأعمال المغاربة، كما تولى مهمة الرئيس المدير العام للمكتب الشريف للفوسفاط.

محمد الرضواني، مرجع سابق، ص. 51.

29 تولى منصب الوزير الأول من يونيو 1994 إلى فبراير 1998، قاد فيها فريقين حكوميين. ضمت تشكيلة فريق حكومته الأولى العديد من الشخصيات اللامنتمية وعناصر تكنوقراطية. أما خلال الحكومة الثانية التي ترأسها، فقد سجل إدماج العديد من الوزراء المنتمين لأحزاب اليمين ممثلة في أحزاب الاتحاد الدستوري، الحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي.

وبالنسبة لمساره المهني فهو يعد خريج كلية الحقوق، حيث حصل على الدكتوراة من جامعة باريس. وتميز مساره المهني أساسا بتوليه مناصب دبلوماسية، حيث شغل قبل توليه منصب الوزير الأول مهمة وزارة الخارجية والتعاون، والتي ظل يحتفظ بها خلال فترة قيادته للحكومة، وأيضا بعد تعيين عبد الرحمان اليوسفي وزيرا أولا إلى أن تم إعفاؤه سنة 1999.

محمد الرضواني، مرجع سابق، ص. 45.

30 للتفصيل في تشكيلة أعضاء الحكومة التي تم تعينها في 14 مارس 1998 والتعديل الذي عرفته في 6 شتنبر 2007 راجع موقع الحكومة المغربية www.maroc.ma

31 للتفصيل في تشكيلة الوزراء للحكومة التي تم تعينها في 7 نونبر 2002، راجع موقع الحكومة المغربية www.maroc.ma

32 «تصنيف الأغنياء»، Foreign Policy النسخة العربية، مايو/يونيو 2003، ص. 53.

33 بالنظر إلى التجارب الدولية يبرز اختلاف في رؤى الدراسات لمدى تأثير كل نمط من الاستثمارات

الخارجية على تنمية الدول السائرة في طريق النمو. وتقدم التحاليل عناصر اختلاف في مدى مركزية نمط معين لإحداث آثار على الاقتصاد. فإذا ما تم الاعتماد على نمط الاستثمار الأجنبي المباشر يظهر أن استعراض نتائج الدراسات تقود إلى استخلاص أن هذا المتغير يحدث نتائج متباينة، وأن آثاره ليست واحدة. من ذلك خلصت إحدى الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد الآلية الرئيسة للنمو الاقتصادي، حيث توصلت بناء على دراسة تناولت آثار دخول رؤوس الأموال على الاستثمار الوطني على عينة من الدول النامية تمثل 58 بلدا تغطي غالبية بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وبعض البلدان الإفريقية خلال فترة 1978—1995، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يولد آثارا إيجابية على نمو الاستثمار الوطني، بينما استثمارات الحافظة لا يكون لها أية آثار ملموسة على الاستثمار الوطني، بينما تفرز القروض آثارا وسيطة. في مقابل هذا الطرح ذهبت دراسات أخرى إلى أن هيمنة حضور الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد ما يعد مؤشرا على ضعف هذا البلد اقتصاديا. وتخلص بعض الدراسات إلى أن سيادة هذا النمط من الاستثمارات يكون بشكل قوي في الدول ذات المخاطر الاقتصادية، والتي تفتقد مؤسساتها للمناعة. إذ يفضل المستثمرون تتبع استثماراتهم بشكل مباشر بدل الاعتماد على الأسواق المالية، أو الشراكة مع المؤسسات الوطنية للبلد المستقبل للرساميل.

للمزيد من التفصيل في أطروحات الاتجاهين، راجع:

Prakash Loungani et Assaf Razin, "L'investissement direct étranger est-il bénéfique aux pays en développement", *Finances@développement*, juin 2001, pp. 7-8.
http://www/imf/org/external/pubs/ft/fandd/fre/2001/06/pdf/loungani.pdf

34 الاستثمار الأجنبي ...شر لابد منه، مجلة المساء، عدد خاص، 2007، ص. 72.

35 هذا التطور تم عبر تفويت سنة 1997 جزء من رأسمال مجموعة لاسمير والشركة الشريفة للبترول بـ 3.98 مليار درهم إلى المجموعة السويدية—السعودية كورال بترلوم. وأيضا نتيجة لتوقيع عقد الامتياز مع المجموعة الأمريكية السويدية Consortium ABB/CMS لاستغلال la Centrale thermique بالجرف الأصفر بـ 1.7 مليار دولار.

Fatima Mossadeq, "Energie : Le secteur privé consolide sa position", *L'économiste*, n° 311, 1 janvier 1998. (www.leconomiste.com)

36 ارتكزت توجهات الدولة لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الطاقة، ووضع شروط ملائمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية في هذا القطاع على تصورين أساسين. انبنى الأول على تحديث الإطار القانوني للقطاع وفق توجه يروم تحرير القطاع وفتحه للرأسمال الخاص. وفي توجه ثاني الحد من الاحتكار العمومي للقطاع عبر اعتماد مقاربة جديدة تقوم على مضاعفة اتفاقيات الشراكة والتعاون مع وحدات أجنبية.

Nassira Rheyati, Les opportunités d'investissement extérieur direct au Maroc dans les secteurs de l'Energie, des Mines, et de l'Environnement, conférence internationale sur les investissements extérieurs directs et l'environnement, OCDE, Paris 7 et 8 février 2002, Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de l'Environnement.

37 OCDE, *Tendances et évolution récente de l'investissement direct étranger*, Editions OCDE, septembre 2002, p. 25. http://www.Oecd.org/dataoecd/27/15/1938173.pdf

38 جورج توفيق العبد وحميد رضا داودي، «تحديات النمو والعولمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، صندوق النقد الدولي، واشنطن 2003، ص. 25—26.

www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/ara/abed.pdf. consulté le 12-12-2003

39 إذا كان استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية على امتداد السنوات الأخيرة يسير بشكل مرتفع، فإنه لا يؤسس لميلاد قطاع جديد. إذ أن حضور فروع الشركات الأجنبية في قطاع الصناعة

المغربية قديم ولد مع تطور الصناعة المغربية الحديثة نفسها سواء في الصناعات الثقيلة أو الخفيفة. ذلك أن بنية الوحدات الإنتاجية المغربية في هذا القطاع تطورت بشراكة مع الرأسمال والكفاءة الأجنبية. لكن ما يلاحظ أن تطور هذا القطاع اقترن باختيارات الدولة والمرجعيات الجديدة التي تبنتها، فعلى امتداد فترة الدولة التدخلية حكم انشغال سياسة الدولة في قطاع الصناعة التركيز بالأساس على إشباع حاجيات السوق المحلي، أكثر منه التوجه نحو الأسواق الخارجية.

Malika Hattab-Christmann, "Les effets des investissements directs étrangers sur le secteur industriel marocain", In *L'Europe et la méditerranée : Intégration économique et libre échange*, Sous la direction de Gilbert Benhayoun, Maurice Catin. Henri Regnault, L'Harmattan, Paris, 1997, p. 157.

Jean-Marie Chevassu, "Le rôle de l'Etat marocain dans la croissance : le blocage et la restructuration du secteur industriel", *AAN*, CNRS, 1987, pp. 195-217.

40 Salah Agueniou et Aziza Belouas, Ce que les Multinationales apportent au Maroc, La vie économique, n° 4092, du 17 au 23 novembre 2000, p. 11.

41 *Op. cit.*, p. 16.

42 Najib Akesbi, "La dynamique de l'investissement étranger dans l'agriculture au Maroc", in *Les investissements directs étrangers facteurs d'attractivité et de localisation*, sous la direction de Driss Guerraoui et Xavier Richet, les Editions Toubkal Casablanca et L'Harmattan Paris, 1997, pp. 138-149.

43 Youssef Fertoul, *op. cit.*, p. 114.

44 للوقوف حول الاستثمارات الفرنسية في القطاع الصناعي المغربي، راجع،

Gabriel Cumenge, Les investissements industriels français au Maroc: une étude empirique sur la décennie quatre-vingt-dix, document de travail, Ministère français de l'Economie, des Finances, et de l'industrie, juillet, 2004.

45 هي مؤسسة فرنسية تباشر نشاطها في المغرب عبر فرع لافارج المغرب، تتنوع منتوجاتها من اسمنت وخرسانة وجبس. استقرت بداية في الدار البيضاء، لكن سرعان ما ستتمركز في الشمال انطلاقا من مصنع الإسمنت بطنجة سنة 1994 وتطوان سنة 1999 ثم 2001. هذا، وقد ولجت لافارج المغرب بورصة الدار البيضاء سنة 1996.

والمجموعة الأم نموذج للشركات التي استطاعت أن توسع نشاطها وأن تستفيد من العولمة. فقد استطاعت منذ سنة 1993 أن تتحول إلى شركة عملاقة تباشر نشاطها في العديد من البلدان.

للمزيد من التفصيل في تطور مجموعة لافارج الأم، راجع:

Dominique Barjot, "Lafarge (1993-2004) : comment on devient une firme mondiale", *Revue économique*, vol. 58, n° 1, janvier 2007, pp. 79-112.

46 Mouna Kably, "France expo2004 Investissements. L'hexagone affectionne les grosses opérations, *l'Economiste*, 10 mars 2004, (www.leconomiste.com)

47 Saloua Mansouri, "Ce que pèsent les entreprises françaises au Maroc", *Challenge hebdo*, n° 8, du 7 au 10 mars 2006, p. 78.

48 يبقى المغرب في نظر فرنسا أحد البلدان القريبة، والتي يتعين تأسيس معها علاقات ثنائية قوية.

Rapport Avicenne, Maghreb-Moyen-Orient : contribution pour une politique volontariste de la France, 23 avril 2007, p. 24.
http://www.ifri.org/files/Moyen-Orient/Avicenne_DBauchard.0407.pdf

49 مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، التقرير الاستراتيجي للمغرب 1996–1997، أبحاث مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص 40–41–42–43، الطبعة الأولى، 1997، ص. 16.

50 Mohamed Berrada, "Les relations franco-marocaines sous le signe de l'exception",

Géopolitique : revue de l'Institut international de géopolitique, n° 57, 1997, p. 134.

51 Office des Changes, Statistiques des échanges extérieurs du Maroc, Division des études et de la Balance des paiements, année 1976-1983.

52 مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، التقرير الاستراتيجي للمغرب 1997–1998، أبحاث مجلة العلوم الاجتماعية، السنة الخامسة عشر، 1998، ص. 16.

53 Bernabé-Lopez Garcia, "Madrid- Rabat : du désamour à la réconciliation", *Géopolitique : revue de l'Institut international de géopolitique*, n° 57, 1997, p. 161.

54 Enrique Claver Cortés et Diego Quer Ramon, "La structure de propriété de l'investissement direct au Maroc", *Revue française de gestion*, n° 167, 2006, p. 34.

55 يلاحظ أنه بعد سنة 2005 لوحظ تزايد اهتمام الاستثمارات الإسبانية بالمغرب، وأن هناك اتجاها لتأسيس قواعد للترابط الاقتصادي بين البلدين يفرض خياراته على الدولتين.

Soumayya Douieb, "Maroc - Espagne : L'Economique prime sur le politique", *Challenge Hebdo*, n°183, du 15 au 21 mars 2008, p. 34.

56 Enrique Claver Cortés et Diego Quer Ramon, "*op. cit.*", p. 34.

57 تتحدد عناصر هذه الخلافات بالأساس في غياب توافق حول العديد من القضايا، من ذلك الموقف حول مدينتي سبتة ومليلة، مشكل الصحراء ومشكل الهجرة. يظل هذا الواقع في مرات عدة يخيم على العلاقات بين البلدين، فرغم أن الطرفين وقعا سنة 1992 اتفاقية الصداقة وحسن الجوار، فإنه لم يرتب بروز علاقة متميزة بين البلدين. ففي حالات كثيرة تم استدعاء السفيران المعتمدان في كلا البلدين، كما حدث خلال أزمة جزيرة ليلى التي اندلعت في صيف 2002، وأيضا عقب زيارة الملك خوان كارلوس لمدينتي سبتة ومليلة السليبتين في يناير 2008.

58 تؤكد بعض التحليلات أن الذي يتأثر بمستوى الخلاف السياسي هي الأمور التي تتعلق بالمشاريع العمومية. أما ما يهم الاستثمارات الخاصة فلا تتأثر بذلك. إذ أن مباشرة الاستثمارات الخاصة يتم مباشرة بين الدولة المغربية والشركات الخاصة الاسبانية، وأن السلطات الإسبانية لا تتدخل إلا عندما تكون نزاعات خصوصية.

مقابلة مع مسؤول عن قسم الاستثمار في المكتب الاقتصادي والتجاري لإسبانيا بالرباط، الرباط في يناير 2008.

59 كمثال على ذلك، أبانت المعاملات التجارية على امتداد سنتي 2002 و2003 على أن أزمة جزيرة ليلى لم تؤثر على مستوى المبادلات التجارية بين البلدين.

Dounia Essabban, Les échanges commerciaux Maroc-Espagnols en hausse, *Le Journal hebdomadaire*, n° 102, du 8 au 14 mars 2003, p. 28.

60 تشير بعض المصادر أنه بتعليمات من السلطات العليا تم إقصاء مقاولات إسبانية من طلبات عروض همت صفقات كبرى لفائدة شركات فرنسية وأمريكية. وتشير هذه المصادر أنه تم إبعاد مجموعة إينيون فينوسا union fenossa في آخر لحظة من طلب عروض للتدبير المفوض للماء والكهرباء والتطهير لمدينتي طنجة وتطوان، والتي عادت لمجموعة فيفاندي الفرنسية. كما أنه في سياق أزمة جزيرة ليلى ألغت الرباط طلب شراء معدات عسكرية إسبانية بدواعي صعوبات مالية.

Nicolas Beau et Catherine Graciet, *Quand le Maroc sera islamiste*, Editions La Découverte, Paris, 2006, p. 188.

61 مقابلة مع محمد الشرقي، الرباط في 3 دجنبر 2007.

62 Discours de l'ambassadeur Marc C Ginsberg, Un bon investissement : vendre le produit "Maroc", Casablanca, Maroc, 28 octobre 1997.

63 "Maroc/Etats-Unis, un 'business interest' en évolution", *Finances News Magazine*, n° 11,

décembre 2002, p. 14.

64 *Economie et Entreprises*, n° 35, février 2002, p. 13.

65 علي كريمي، «تطور مدونات الاستثمار المغربية ومدى اهتمامها بالرأسمال العربي»، أبحاث، العدد 21، السنة الخامسة، 1989، ص. 56.

66 إلى جانب هذه البلدان لوحظ في السنوات الأخيرة ازدياد دور الاستثمارات القادمة من بلدان عربية أخرى. في هذا الصدد يسنجل انخراط شركات تونسية كبرى للاستثمار في المغرب. راجع،

Adama Sylla, "Ces tunisiens qui investissent au Maroc", *Challenge Hebdo*, n° 180, du 23 au 29 février 2008, pp. 42-43.

67 CNUCED, Examen de la politique de l'investissement Maroc..., *op. cit.*, p. 11.

68 ملفات عدة خصصت للحديث عن الدور المتنامي للاستثمارات العربية في المغرب. كنموذج لهذه الكتابات، راجع:

Adil Boukhima, "Investissements arabes : Le Maroc dicte sa loi", *Economie et entreprises*, n° 73, juillet-août 2005, pp. 24-28.

Redouane Ghadouna, Le Maroc mecque économique des investissements arabes une manne pour le Maroc, *Economie et entreprises*, n° 95, juillet-août 2007, pp. 84-98.

69 في سنة 2006 شكلت الاستثمارات العربية المصدر الرئيسي للاستثمارات الموجهة للمغرب، محققة نقلة كبرى. فخلال هذه السنة مثات هذه الاستثمارات 28٪ من الاستثمارات التي صادقت عليها لجنة الاستثمارات.

Ministère des Affaires Economiques et Générales, *Bilan de la commission des investissements, année 2006*, Direction des investissements, 2007, p. 7.

70 Pierre Henry et Bénédict De saint-laurent, "Les investissements étrangers vers la région MEDA ont encore accéléré en 2006", pp. 14-15, consulté le 16/04/2007.
http://www.animaweb.org/images/ani_Bilan-IDE-MEDA.2006 _fr26. _-2-07.pdf consulté le 16/04/2007.

71 وفقا لبعض الدراسات تركزت التأثيرات الاقتصادية لتلك الأحداث في النقاط التالية:

* صودرت بعض الاستثمارات العربية لمجرد الاشتباه.
* تعرضت الاستثمارات الأخرى في أسواق المال العالمية لهزات عميقة، خاصة بعد أن تراجعت أسعار الفائدة على الدولار، مثلا خلال سنة 2001 بلغ مستوى هذا التراجع 11 مرة.
* انخفضت بشكل ملحوظ الاستثمارات المباشرة القادمة إلى الدول العربية.
* ارتفعت تكاليف الاقتراض لدى كثير من الدول العربية.

عبد العاطي محمد، الاستثمارات العربية في الخارج.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A45F374E-A29F-4BDA-973F-AD09639CB348.htm

72 Pierre Henry et Bénédict De saint-laurent, *op. cit.*, pp. 14-15.

73 إن ارتفاع القدرات التمويلية للبلدان المنتجة للنفط بسبب الارتفاع الكبير الذي عرفه سعر البرميل من البترول في الفترة الأخيرة، والتراجع الكبير للرساميل العربية المستثمرة في بعض البلدان الغربية نتيجة القيود التي تعترض هذه الاستثمارات بعد أحداث 11 شتنبر 2001 توفر إمكانيات للعديد من البلدان النامية لاستمالة هذه الرساميل.

74 Antoine Mansour, "Les relations d'affaires au Proche Orient dans une perspective de paix", In l'Economie de la paix au Proche-Orient, Sous la direction de Louis Blin et philippe Fargues, Maisonneuve et Laroze/ CEDEJ, 1995, vol. 2, *La Palestine : entrepreneurs et entreprises*, p. 277.

75 علي توفيق الصادق وعلي أحمد البلبل، «جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصادات

العربية: الواقع والعوامل المحفزة»، في الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 2005، ص. 205.

76 هذا المحدد يرتبط ببنية المؤسسات الاقتصادية العربية، فسواء كانت مقاولات عامة أو خاصة فإنها في الغالب تبقى تحت مراقبة العائلات الحاكمة، وأن سياسة معظم المجموعات الاستثمارية لهذه البلدان لا يمكن عزلها عن تأثير السلطة السياسية لبلدانها والإستراتيجية التي تحكم مقربيها.

77 Adil Boukhima, Investissements arabes ...*op. cit.*, p. 25.

78 Frédéric Charillon, "Quelle place pour les monarchies arabes dans les relations Internationales ?", in *Monarchies arabes : transitions et dérives dynastiques*, sous la direction de Rémy leveau et Abdellah Hammoudi, les Etudes de la documentation Française, Paris, 2002, p. 83.

79 ففي هذه الفترة برز اهتمام بعض المجموعات القادمة من بلدان آسيوية بالاستثمار في المغرب واتخاذه كوجهة لترويج منتجاتها إلى بلدان أخرى، وبالخصوص إلى بلدان القارة الأوروبية وبلدان إفريقيا الغربية. وأبلغ دلالة على ذلك توقيع المجموعة الكورية دايو مع الدولة المغربية عقدا لإنشاء مشروع استثماري يهم صناعات إلكترونيك السيارات بما يقدر بـ 400 مليون دولار، واستثمارات بنك العمال الياباني في رأسمال البنك المغربي للتجارة الخارجية.

Fatima Mossadeq, "Investissements étrangers, la vague asiatique", *L'économiste*, n° 292, 7 août 1997. (www.leconomiste.com)

80 تعود العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين إلى عقد الستينات، فقد تم فتح سفارة اليابان بالمغرب سنة 1961، بينما تم فتح سفارة المغرب باليابان سنة 1965.

81 يعود التعاون الاقتصادي بين البلدين إلى سنة 1960، حيث وقع الطرفان اتفاقية تبادل تجاري. وامتد التعاون ليهم قطاع الصيد البحري، بحيث تم توقيع اتفاقية للتعاون في هذا القطاع سنة 1985. وفي سنة 2003 وقع الجانبان مذكرة تعاون في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات.
على نحو ما أورده موقع سفارة اليابان بالرباط،

http://www.ma.emb-japan.go.jp/Francais rel_bilaterales.htm

82 توماس جيه بيرستيكر، «العولمة باعتبارها نمط تفكير في الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى»، في الاقتصاد السياسي للعولمة، تحرير نجير وودز، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ص. 195.

83 مع التطور الذي شهده الاقتصاد العالمي، تتحدث العديد من الدراسات عن تزايد استقلالية هذه المؤسسات عن الدولة، فقد أكد المفكر الأمريكي كينشي أوهامي Kenchi Ohamae في كتابه عالم بدون حدود "the borderless world" الذي صدر سنة 1990 على تراجع السيادة الاقتصادية للدول، وأن فروع الشركات المتعددة الجنسية أصبحت تعمل بطريقة مستقلة وذات توجه عالمي.

Jean-Claude Ruano-Borbalan, "Un seul monde ?", *Sciences humaines*, hors série, n° 17, juin/juillet 1997, p. 5.

84 Frédéric Clairmont, "La puissance des véritable maîtres du monde : ces firmes géantes qui se jouent des Etats", *Le Monde Diplomatique*, décembre 1999, p. 19.

85 جون إتش دانـنج، العولمة والجغرافيا الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، في الاقتصاد السياسي للعولمة...مرجع سابق، ص. 35.

86 هذا التطور لا يعني أن هناك انتقالا قويا في بنية التراكم المالي، فالمعطيات تبين أن مستوى حراك الرساميل في الاقتصاد العالمي يظل يعتمد على الاستثمارات المحلية، بحيث يبرز أن أكثر من 90 بالمائة من الاستثمارات الثابتة حول العالم يبقى محليا. فوفقا لمعطيات 2003–2005 يبقى إجمالي ما تحدثه

الاستثمارات الأجنبية المباشرة من تراكم أقل من 10 بالمائة.
بانكاج غيماوات، «لماذا العالم غير مسطح»، foreing policy النسخة العربية، مارس/أبريل 2007، ص. 36.

87 للتفصيل في بعض طروحات مؤيدي فكرة أن العولمة تقود إلى الرخاء الاقتصادي، راجع: جواد النوحي، «آفاق تطور الدول النامية في ظل العولمة»، **مجلة أبحاث**، العدد 57، صيف 2007، ص. 101-102.

88 François Chesnais, "La mondialisation du capital et ses conséquences", *Pétion*, n° 2, 1998, pp. 26-32.

89 Jacques Mazier, "La mondialisation et les politiques économiques", *Pétion*, n° 2, 1998, pp. 46-51.

90 للمزيد من التفصيل في بعض طروحات مناصري هذا الاتجاه، راجع: جواد النوحي، «آفاق...مرجع سابق»، ص. 102-104.

91 بهذا الخصوص راجع دراستي سمير أمين:
«الدولة والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي»، **الحوليات المغربية للاقتصاد**، السنة الأولى، 1992-1993، ص. 16.

Les défits de la mondialisation, Editions l'Harmattan, 1996, pp. 251-259.

92 بول هيرست وجراهام طومبسون، **ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم**، ترجمة فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، عدد 273، سبتمبر 2001، ص. 18.

93 انحصرت حصة العالم العربي في مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 1٪ تقريبا خلال نفس الفترة، مع تسجيل هبوط مستمر في الفترات الفرعية 2.6٪ في الفترة 1975-1980، 1.3٪ في فترة 1980-1990 و0.7٪ في الفترة 1990-1998.
مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية الإنسانية في البلدان العربية خلق الفرص للأجيال القادمة، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، أبريل 2003، ص. 83.

94 CNUCED, *Le développement économique en Afrique : Repenser le rôle de l'investissement étranger direct*, 2005, p. 4.

95 *Ibid*, p. 4.

96 يعود تاريخ اهتمام السلطات التونسية بجذب الاستثمارات الأجنبية إلى سنوات عدة. وكانعكاس للتوجه المتبع أضحى الاستثمار الأجنبي عنصرا محوريا في المشهد الاقتصادي الوطني. إن مستوى هذه الاستثمارات يبلغ 10٪ من الاستثمارات المنتجة ويضطلع بـ 34٪ من الصادرات ويساهم بـ 17٪ من مجموع مناصب الشغل.

Ridha Kéfi, "Tunisie : le modèle et ses limites", *Idées*, n° 6, 2005, p. 61.

97 Améziane Ferguène et Ezzedine Ben Hamida, "Investissements étrangers en Tunisie et partenariat Euro méditerranéen", *Mondes en développement*, tome 27, n° 105, 1999, p. 55.

98 Ambassade de France en Tunisie, Mission économique, Les privatisations en Tunisie, Actualisation au 10 mai 2006. http://www.missioneco.org/tunisie

99 Abdellatif Saddem, "Comment la Tunisie relève les défis de la mondialisation", *Finances et développement*, décembre 2001, pp. 28-30.

100 هذه الاتفاقية تم توقيعها بين الطرفين التونسي والاتحاد الأوروبي بتاريخ 17 يوليوز 1995، ودخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 1998.

101 من ذلك نذكر أن رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي حدد أهداف التوجهات الاجتماعية لتونس

في أفق 2016 على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية يتعين توجيه السياسات العمومية إلى تحقيقها: 1- بلوغ في أفق 2009 مصاف الدول التي تستحوذ على أحسن مؤشرات التنمية البشرية. 2 مضاعفة الدخل حسب السكان في أفق 2016 برفعه إلى 8000 دينار أي ما يطابق 6200 دولار أمريكي. وأخيرا تقليص معدل البطالة من 14٪ المسجلة حاليا إلى 10٪ في سنة 2016.

Samir Gharbi, Ben ali : "Mes objectifs économiques", *Jeune Afrique*, du 14 au 20 mai 2006, p. 92.

102 Jean-Pierre Cassarino, "Pédagogie et mise à niveau en Tunisie", *les Cahiers de l'Orient*, n° 55, 1999, pp. 59-62.

103 مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي، نحو الحرية في الوطن العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، ص. 238.

104 كتابات عدة تتحدث على أن تطور الاقتصاد في تونس لم يترافق مع إمكانية التحرك نحو الديمقراطية. كنماذج لهذه الدراسات، راجع:

Bruno Callies de salies, "Croissance économique et répression politique : les deux visages de la dictature en Tunisie", *le Monde diplomatique*, octobre 1999, pp. 12-13.

Larbi Chouikha et Kamel Labidi, "La Tunisie, sans filet, dans le grand jeu de la libération économique", *Le Monde diplomatique*, juillet 1993, pp. 18-19.

Béatrice Hibou, "Les marges de manœuvre d'un "bon élève" économique : la Tunisie de Ben Ali", *Les études du CERI*, n° 60, décembre 1999, pp. 35-37.

105 تبقى التجربة التونسية نموذجا فريدا. فبالرغم من أنها تتوفر على الشروط السوسيو اقتصادية التي ينظر إليها العديد من المفكرين الليبراليين كإطار يقوي التحول نحو الديمقراطية، فإنها تبقى تندرج ضمن الأنظمة الاستبدادية.

Mahmoud Ben Romdhane, "Développement et démocratie: l'exception tunisienne", *L'année du Maghreb*, CNRS, 2007, pp. 445-455.

106 حول ترابط الاقتصادي والسياسي في تونس، راجع،

Béatrice Hibou, "Le libéralisme réformiste, ou comment perpétuer l'étatisme tunisien", *L'Economie politique*, n° 32, 2006, pp. 9-28.

Béatrice Hibou, *Economie politique de la répression...op. cit.*

107 وفقا للإحصائيات المقدمة توزعت مواردها الخارجية خلال السنة الضريبية 2005-2006 على 6.4 مليار دولار من مداخيل السياحة، 5.2 مليار دولار من تحويلات العمال المهاجرين، 3.5 مليار دولار من مداخيل قناة السويس، 4.2 مليار دولار كمداخيل البترول. كما تعتمد أيضا على المساعدات الأمريكية، والتي تحدد في 1.9 مليار دولار.

Ambassade de France en Egypte, Mission économique, Situation économique et financière de l'Egypte, Actualisation au 6 mars 2007. http://www.missioneco.org/egypte

108 مايسة الجمل، النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة النخبة الوزارية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص. 92-93.

109 Eric Gobe, "Egypte : les hommes d'affaires et l'Etat dans le capitalisme de l'infitah (1974-1994)", *Monde Arabe Maghreb Machrek*, n° 156, avril-juin, 1997, p. 51.

110 Yann Padova, "L'Egypte et le FMI : libéralisation en trompe-l'œil ?", *Les Cahiers de l'Orient*, n° 45, 1997, pp. 27-28.

111 مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي، نحو الحرية في الوطن...مرجع سابق، ص. 230.

112 تميز النهج الاقتصادي الذي اتبعته تركيا بالتقلب، فعلى امتداد المرحلة الممتدة من 1963 إلى 1980 تميزت اختيارات الدولة باعتماد خيار اقتصاد موجه. وبدءا من سنة 1981 دخلت في مرحلة تحرير

الاقتصاد، وهو اختيار تقوى انطلاقا من سنة 1989، بحيث وسعت السلطات العمومية آليات الليبرالية الاقتصادية ودعمت أسس الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية.

Burak Gurbuz et Marc Raffinot, "Dette publique et investissements privés : le cas de la Turquie", *Economie internationale*, n° 86, 2001, pp. 127-128.

113 يعود أول اتفاق شراكة وقعته تركيا مع الجانب الأوروبي إلى 12 شتنبر 1963، والذي دخل حيز التنفيذ في 1 دجنبر 1964. وعلى امتداد السنوات الموالية تضاعفت جهود الطرفين لتنمية آليات التعاون الاقتصادي بينهما، وتطور هذا التحول بطلب الجانب التركي طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لكن هذا المطلب يظل يجابه بمعارضة بلدان عديدة في الاتحاد.

للتفصيل في تطور الشراكة الأوروبية التركية منذ سنة 1963، ورهانات تركيا من الانخراط في الاتحاد، راجع

Garip Turunç, "La Turquie et l'Europe : une relation embrouillée", *Mondes en développement*, vol. 32, n° 128, 2004, pp. 89-113.

114 لقد عرفت تركيا أزمات اقتصادية حادة خلال سنوات، 1994، 1999 و2001. وكان من الإفرازات الأساسية لهذه الأزمات تخفيض العملة بـ 50٪، وانفجار النظام البنكي، كما سجل ارتفاع في مستوى التضخم، ففي سنة 2001 بلغ معدل التضخم 68.5٪.

Ambassade de France en Turquie, Mission économique d'Ankara, Turquie : point sur la situation économique et financière. Actualisation au 17 avril 2007. http://www.missioneco.org/turquie

115 Pascal Lorot, "La géoéconomie, nouvelle grammaire des rivalités internationales", *Annuaire français des relations internationales*, Editions Bruylant, Bruxelle, 2003, p. 110.

116 Marie-Claude Smouts, "Que reste-t-il de la politique étrangère ?", *Revue pouvoirs*, n° 88, 1999, p. 7.

117 Marc Dixneuf, *L'économie et la politique étrangère de la France : pratiques et representations*, Thèse pour obtenir le Grade de Docteur de l'Université Paris X-Nanterre, 8 décembre 2000. p. 273.

118 Christian Graeff, "Le Métier de diplomate d'hier à demain", *Revue pouvoirs*, n° 88, 1999, pp. 17-32.

119 Marcel Merle, *Sociologie des relations internationales*, collection Etudes politiques, économiques et socials, 4ème édition, Dalloz, Paris, 1988, p. 488.

120 Christian CHavagneux, "La diplomatie économique : plus seulement une affaire d'Etats", *Revue pouvoirs*, n° 88, 1999, p. 33-41.

121 Alain Antil, Le Royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique Sub-Saharienne, Institut Français des Relations Internationales IFRI, novembre, 2003, pp. 41-43. http://www.defense.gouv.fr/das/content.

122 راجع نص الخطاب الملكي في موقع حكومة المملكة المغربية بالانترنيت: www.maroc.ma

123 في هذا الصدد يقول حسن أبو أيوب يشغل حاليا منصب سفير متجول، والذي سبق له أن تولى منصب وزارة الاستثمارات الخارجية، وأيضا منصب سفير المغرب بفرنسا أن الدبلوماسية الاقتصادية هي قضية رئيسة بالنسبة للمقاولين، المستثمرين والمصدرين، وأكد أنه إذا كان عمل السفارات في هذا المجال هام ولا يجب إغفاله، فإنه لجذب المستثمرين الأجانب، فهناك وظائف أخرى، شبكات أخرى وكفاءات أخرى هي التي يجب استعمالها وتوظيفها لاستقطاب هؤلاء المستثمرين.

Hassan Abouyoub, entretien, *Challenge hebdo*, n° 170-171, du 15 au 28 décembre 2007, p. 16.

124 في هذا الصدد نشير إلى أن كل من وزارة الخارجية والتعاون والإتحاد العام لمقاولات المغرب وقعتا مذكرة تعاون. وقد هدفت هذه المذكرة إلى دفع الطرفين إلى التعاون وتنسيق الأنشطة بينهما من أجل

إنعاش نشاط المقاولات المغربية في الخارج والمساهمة في تحسين الصورة الخارجية للمغرب لدى الفاعلين والمستثمرين الأجانب.

Conseil national du commerce extérieur, Rapport de la commission "diplomatie économique", cinquième session ordinaire, Rabat, 13 juin 2000, pp. 29-30.

125 Said Tangeaoui, "Les relations d'affaires israélo-marocaines", in *L'Economie de la paix…*, *op.cit.*, vol. 2 *la Palestine entrepreneurs et entreprises*, pp. 381-384.

126 CMC, La promotion économique du Maroc à l'étranger, Bulletin n° 20, octobre 1999, pp. 86-87.

127 تمثل وزارة الخارجية الآلية المركزية في السياسة الخارجية للدول. وتتحدد مهام هذه الوزارة في المغرب وفق المرسوم المنظم لاختصاصها في إعداد وتنفيذ عمل الحكومة في الميادين التي تهم علاقات المغرب الخارجية، حيث يعهد إليها، لتحقيق هذه الغاية، توجيه العمل الدبلوماسي والقيام بتنمية التعاون الدولي وتنسيق جميع العلاقات الخارجية والحرص على توليفها مع سياسة المغرب الخارجية، وتنسيق المفاوضات حول الالتزامات الخارجية للمغرب ذات الطبيعة الاقتصادية والتجارية والمالية، وتنمية التعامل في هذه المجالات. إضافة إلى هذه الصلاحيات تتحدد اختصاصاتها في المادة الاقتصادية في الإشراف على المفاوضات المتعلقة بالمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات، والوثائق القانونية الدولية الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والدبلوماسي وتنسيق ما يرتبط منها بالتزامات المغرب الخارجية من الناحية الاقتصادية والتجارية والمالية والاجتماعية والثقافية والتقنية والحرص على تنمية التعاون في الميادين الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والمالية والتقنية، وأخيرا تحديد العلاقات المرتبطة بهذه القطاعات وفق السياسة الخارجية التي ترسمها الحكومة.

إذا كان وزير الخارجية هو المحرك الرئيسي للدبلوماسية يمارس اختصاصاته وفق المنظور الذي ترسم خطوطه الرئيسية المؤسسة الملكية باعتبارها الفاعل الرئيسي في رسم مضامين السياسة الخارجية، فإن هذه الوزارة تمارس سياستها أساسا عبر البعثات الدبلوماسية والقنصلية التي تضطلع بتمثيل المغرب في الخارج وتنفيذ سياسته الخارجية. وتقوم هذه الهيئات، بهذه الصفة، بمهام تمثيل مصالح البلاد والمواطنين والدفاع عنها وتنسيق عمل المصالح المغربية في الخارج عبر السفارات والمفوضيات والمثليات الدائمة لدى المنظمات الدولية، وعلى القنصليات العامة والقنصليات والوكالة القنصلية. وفي تنفيذه لسياسة الدولة الخارجية يكون الدبلوماسي مسؤولا عن عرض وجهة نظر دولته لدى الدولة التي يكون موفدا إليها، ويضطلع أيضا بحماية مصالح دولته وحقوق مواطنيها وتتبع سير تنفيذ الدول الموقعة للاتفاقيات الثنائية والدولية. كما يتولى مسؤولية التفاوض مع الدول الموفد إليها.

مرسوم رقم 864—9—2 صادر في 18 من شعبان 1415 (20 يناير 1995) في شان اختصاصات وزير الشؤون الخارجية والتعاون وتنظيم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، الجريدة الرسمية، عدد 4294— 15 رمضان 1415 (15 فبراير 1995)، ص. 421—426.

128 تقوم الاختصاصات الرئيسة لهذه الوزارة في تنسيق وتنفيذ سياسة الحكومة في ما يتعلق بحماية الإنتاج الوطني. ولتحقيق هذه الأهداف تضطلع بإعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتجارة الخارجية، وبتنسيق الأعمال التي تقوم بها الهيئات العامة لتنمية التجارة الخارجية. كما تساهم بتنسيق مع الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية، في تحضير وإجراء المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية سواء كانت متعددة الأطراف أو جهوية أو ثنائية.

مرسوم رقم 603—93—2 صادر في 13 من جمادى الأولى 1414 (29 أكتوبر 1993) في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة التجارية الخارجية والاستثمارات الخارجية، الجريدة الرسمية، عدد 4231، 16 جمادى الآخرة 1414 (فاتح ديسمبر 1993)، ص. 2394—2396.

129 تتحدد وظيفته الأساسية في إنعاش الصادرات المغربية إذ يكلف بمهام، الاضطلاع بأعمال إنعاش المنتجات المغربية في الأسواق العالمية، القيام بدراسات حول الإمكانيات التصديرية للمنتجات المغربية، معرفة خصائص الأسواق الخارجية، مساعدة المصدرين في تدخلاتهم للتصدير إلى الخارج، إبداء آراء وتقديم اقتراحات لوضع سياسة تجارية كلية وبرنامج عام ومنسجم لإنعاش صادرات المنتجات الصناعية والصناعة التقليدية، مساعدة السلطات والمؤسسات المعنية في اتخاذ تدابير لتحفيز تشجيع الصادرات، توجيه المستثمرين العموميين أو الخواص نحو الصناعات والأنشطة، حيث الإنتاج يمكن أن يدخل بسهولة للأسواق الخارجية وفي شروط حسنة.

130 يضطلع بمهمة تنمية النسيج الصناعي المغربي. لتحقيق ذلك ينجز الدراسات التي من شأنها المساهمة في تنمية الصناعة المغربية، أخذ مشاركات في كل مجموعة أو شركة لها هدف دراسة واستغلال المقاولات الصناعية، المساهمة في التنمية الجهوية عبر إنعاش الوحدات الصناعية. ويقوم في هذا الإطار بتنظيم وتنشيط أيام اقتصادية بالمغرب والخارج، واستقبال الفاعلين الأجانب المهتمين بالشراكة في هذا المجال.

131 تعد الأداة المؤسساتية لتنمية إنتاج الصناعة التقليدية بالمغرب، وتسهيل رواجه في الأسواق المغربية والخارجية، والبحث عن منافذ وأسواق للترويج للمنتوج المغربي، والتدخل لدى المنتجين لضمان انسجام الوحدات المصنوعة مع متطلبات السوق الخارجي.

132 يناط بهذه المؤسسة إنعاش السياحة المغربية. لذلك فهو يضطلع بوضع وتنفيذ برامج الإشهار لفائدة السياحة المغربية، إحداث وتدبير مراكز الاستقبال بالمغرب، تنظيم الأسفار، استضافة تظاهرات لهدف إشهار السياحة بالمغرب، أخذ مساهمات مالية في المقاولات أو الشركات المرتبطة بالنشاط السياحي.

133 للمزيد من التفصيل في اختصاص المديرية، راجع الفصل الثاني من هذا القسم.

134 يبرز تقييم المديرية إلى أن هذا الادماج كان سيحقق نتائج إيجابية، فلو أنجز هذا المشروع ودخل حيز التنفيذ لأصبح المغرب يتوفر على جهاز إداري للاستثمار يتوفر على طاقم إداري يتألف من مائة وواحد وثمانين عنصرا يمثل 56٪ من الأطر، وعلى ميزانية تبلغ 117 مليون درهم. وهو واقع كان سيرفع المعدل المخصص لإنعاش الاستثمارات إلى 40٪ من الميزانية الكلية.

Ministère délégué auprès du Premier ministre chargé des affaires économiques, *Système de promotion économique du Maroc*, Direction des investissements extérieurs, 2006.

135 Saad Benmansour, "L'Agence pour la promotion économique du Maroc prend forme", *La vie économique*, n° 4419, du 29 juin au 05 juillet 2007, pp. 38-39.

136 إن الجدير بالذكر في هذا السياق هو أنه سبق لوزارة الخارجية والتعاون المغربية أن أحدثت مهام مستشارين اقتصاديين معتمدين لدى السفارات الأساسية للمغرب بالخارج. تحددت مهام هؤلاء المستشارين، قبل إنهاء العمل بها، وفق المرسوم المنظم لاختصاصاتها في النظر في جميع المسائل المتعلقة بالتجارة الخارجية ودراسة المسائل التي تهم الاقتصاد. وأنيط بهم تزويد عبر وزارة الخارجية مختلف الإدارات بالأخبار والمعلومات المتعلقة بالقضايا التي تخص المبادلات مع البلد أو البلدان الداخلة في دائرة اختصاصاتهم. كما حددت مهامهم أيضا في المساهمة في إعداد المعاهدات والاتفاقيات الثنائية مع البلدان المشاركة في جميع المهرجانات ذات الطابع الاقتصادي والدفاع عن المصالح الاقتصادية العامة للمغرب، خاصة فيما يتعلق بمساعدة التجار والصناع والفلاحين المغاربة على ممارسة نشاطهم الاقتصادي بالخارج. بالإضافة إلى ذلك، أنيط بها مهمة تنسيق أعمال ممثليات الأجهزة الوطنية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري بالخارج.

مرسوم رقم 603—80—2 صادر في 20 من ربيع الآخر 1402 (15 فبراير 1982) بإحداث منصب مستشار اقتصادي في الخارج وتحديد شروط تعيين المستشارين الاقتصاديين وأجورهم، الجريدة الرسمية، عدد 3616، 22 ربيع الأخر 1402 (17 فبراير 1982)، ص. 155—158.

137 Charles-Alberts Michalet, "Investissements ...", *op. cit.*, p. 46.
138 *La vie économique*, n° 3904, du 7 au 13 février 1997, p. 15.
139 مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، مايو 2005، ص. 89.
140 يتعلق الأمر بكل من المغرب، الجزائر، تونس وليبيا، بينما ظلت موريتانيا إلى غاية سنة 1970 مغيبة عن الإتحاد، إذ لم تنضوي في الاتحاد إلا بعد اعتراف المغرب بها سنة 1969.
141 هذا الاتفاق هدفت من خلاله البلدان الأربع تأسيس ميثاق اقتصادي مغربي يخلق شروط تنمية الإنتاج الصناعي.

Amor Benyoussef, "Recherche des fondements économiques de l'intégration au Maghreb", *AAN*, CNRS, 1970, p. 72.
142 Mohamed Boussetta et autres, Espace euro- méditerranéen et coûts de la non intégration sud-sud : le cas des pays du Maghreb, Femise Research programme 2000-2004, Research n° FEM 21-43, August 2004, pp.53-54. http://www.femise.org/pdf/a021/fem2143-ces-Rabat.pdf
143 فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1997، ص. 133—134.
144 نفس المرجع، ص. 134.

145 Fathallah Oualalou, *Le Maghreb : une utopie toujours possible*, Dossiers B.E.S.M, Rabat, 1977, p. 5.
146 ضم المؤتمر كل من الملك الراحل الحسن الثاني، الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد، الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، القائد الليبي معمر القذافي، والرئيس الموريتاني الأسبق معاوية ولد الطايع.
147 تؤكد المادة الثانية من المعاهدة على أن الإتحاد يعمل على تحقيق تحرير انتقال الأفراد والمواد والخدمات ورؤوس الأموال بصفة تدريجية. كما رسمت المادة الثالثة أهداف الإتحاد في تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول العضوة، وتوظيف كل الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك، خاصة عن طريق إحداث مشاريع مشتركة ووضع برامج خصوصية في هذه المجالات.
فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص. 137.
148 انبنت مقاربة الدول المغاربية لتحقيق الاندماج المغاربي على أربع مراحل متتالية، تتحدد الأولى في إنشاء منطقة تبادل حر مغاربية تقضي بإزالة كل العراقيل الجمركية وغير الجمركية قبل نهاية سنة 1992، لتنتقل بعد ذلك البلدان الأعضاء إلى مرحلة اتحاد جمركي قبل نهاية سنة 1995. ويقتضي ذلك الوصول إلى تعريفة جمركية مشتركة وتوحيد السياسات التجارية والعمل على انسجام الأنظمة الضريبية ثم في مرحلة ثالثة إحداث سوق مشتركة تقرر إحداثها في أفق سنة 2000. وكان مزمعا أن تؤدي المرحلة الأخيرة إلى بناء اتحاد اقتصادي بين أقطار المنطقة.
فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص. 141.
149 تحدد مضمون هذه الاتفاقية في تحفيز التعاون بين البلدان المغاربية بما يمكن من تحقيق الأمن الغذائي وتشجيع تسويق المواد الزراعية الأساسية بين بلدان الاتحاد.
ولعلو فتح الله، مرجع سابق، ص. 142—143.
150 للتفصيل في جوانب هذه الاتفاقية، راجع، فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص. 143—144.
151 Christophe Van Huffel, "Investissements directs étrangers : problèmes et enjeux pour les pays du sud et de l'est de la Méditerranée", *Revue région et développement*, n° 13, 2001, p. 205.
152 تضم بلدان هذه المنطقة إضافة إلى البلدان المغاربية كل من مصر والسودان.
153 Lahcen Achy, "Le commerce intra- régional : L'Afrique du Nord est-elle une exception ?",

L'année du Maghreb, CNRS, 2007, p. 501.

154 Sébastien Abis, "Le Maghreb émergent : doper l'émergence économique du Maghreb : cap sur l'intégration sous-régionale renforcée", *Idée : revue trimestrielle sur le dialogue entre le Maghreb, l'Espagne et l'Europe*, n° 6, printemps, 2005, p. 40.

155 *Ibid*, p. 41.

156 Fathallah Oualalou, *Après Barcelone... le Maghreb est nécessaire*, Edition Toubkal-l'Harmattan, Casablanca-Paris, 1996.

157 مارتين أورتيا كارسلين، «كيف يمكن لاسبانيا والاتحاد الأوربي المساهمة في خلق مغرب عربي موحد»، ترجمة نجيب بن يوسف، دفاتر سياسية، العدد 86، دجنبر 2006، ص. 7.

158 Michel Chatelus, "Une économie du Moyen-Orient de l'après-conflit ? Obstacles et perspectives pour une approche régionale", in *L'économie de la paix…*, *op. cit.*, vol. 1 *Stratégies*, p. 89.

159 Fernando Barcila, "Maghreb ? oui, merci", *Idées*, printemps 2005, p. 57.

160 Driss Ben Ali, "Le Maghreb menacé de marginalisation", *Le nouveau siècle : revue de stratégie*, n° 16, septembre 1995, pp. 7-9.

161 Finances News Magazine, n° 11, décembre 2002, p. 11.

162 تنصرف منطقة الميركسور إلى المنظومة الاقتصادية لبلدان أمريكا الجنوبية، وقد تم إحداثها بتاريخ 26 مارس 1991. والدول الأعضاء الدائمة في هذه المنظمة الأرجنتين، البرازيل، البراغوي، الأورغواي 1991، وفينيزولا 2006.

163 Paolo Giordano et Javier Santiso, *La course aux Amériques : les stratégies des investisseurs européens en Argentine et au Brésil*, les Etudes du CERI, n° 52, avril 1999.

الفصل الثاني

أثر التطور المسجل في الاستثمار الأجنبي
على التحولات السياسية والاقتصادية

يتطلب التحليل السياسي للقضايا الاقتصادية، استعراض الآثار السياسية لما يقع من تحولات في الاقتصاد، فالباحث في القضايا السياسية لا بد وأن يعترف أن ما يقع من تطور سياسي، سواء في اتجاه دمقرطة النظام السياسي، أو تعزيز آليات تحكم السلطة السياسية في المجتمع، يجد تفسيره في جزء كبير بما يقع من تحولات اقتصادية.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة أثر التحولات الاقتصادية على بنية النظام السياسي، والميكانيزمات التي تحكمه. تكمن أهمية تحليل هذا العنصر في قياس مستوى تأثير الاقتصاد على السياسة في المغرب، وتحديد طبيعة العلاقة بين هذين الحقلين.

يركز التحليل في هذا الفصل، على أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية على اشتغال النظام السياسي بالمغرب، في ضوء تطور آليات جذب الاستثمارات الأجنبية والنتائج المحصل عليها، غير أن التركيز على الاستثمار الأجنبي لا يعني استبعاد جوانب من التحولات التي تحدث في بنية الاقتصاد، إذ لا يمكن قراءة الإفرازات السياسية لجلب الاستثمارات الأجنبية دون ربطها بالإطار العام الاقتصادي والسياسي، وتطور العلاقة بين السلطة السياسية والفاعلين الاقتصاديين.

وبتحليل هذه العناصر يتبين أن مستوى الانتقال الذي حدث في علاقة الدولة بالاقتصاد أدى إلى التأثير، في جوانب عدة، في حركية الفضاء السياسي وفي آليات تدبير الإطار المؤسساتي، كما توسع معه تأثير الفاعلين الاقتصاديين في الفضاء السياسي والاقتصادي. لكن هذا التوجه لم يؤد إلى تغيير طبيعة التوازنات السياسية وإخراج الاقتصاد من تأثير السياسة، بحيث يبرز استمرار تداخل السياسي والاقتصادي. وداخل هذا الإطار، برز مستوى تطور الاستثمارات الأجنبية كأحد العناصر التي تقوي النظام السياسي وتدعم أدوات سيطرته على المجتمع.

سيتم تحليل هذه القضايا في مبحثين، المبحث الأول يخصص للحديث على مستوى التغير في الفضاءين السياسي والاقتصادي. ويركز المبحث الثاني على تبيان كيفية مساهمة الاستثمار الأجنبي في دعم مشروعية النظام السياسي بالمغرب، وإبراز مدى ترابط المتغير الخارجي بالمتغير السياسي في الحقل السياسي المغربي.

المبحث الأول: درجة تأثير الليبرالية الاقتصادية على التطور السياسي ومشاركة الفاعلين الاقتصاديين

أصبح المتغير الاقتصادي ذا دلالة هامة في الفضاء السياسي المغربي، حيث بدا بأن التطور الذي يحدث في الاقتصاد يفرز تأثيرا على حركية الفعل السياسي بالمغرب وعناصره، بحيث يتبين أن التحول الاقتصادي، قد صاحبه نوع من المبادرات والتدابير والأفعال ذات الطابع الليبرالي، وهو واقع واكبه اتساع تأثير الفاعلين الاقتصاديين في بنية الاقتصاد، بحيث يبدو ازدياد التأثير الاقتصادي للمقاولة، وتنامي حضورها كفاعل من شأنه التأثير في سيرورة الحقل السياسي. غير أن هذا التطور يبقى في حدود ضيقة، بحيث يلاحظ، أن تطور المقاولات لم يؤد إلى فرض تصور جديد في علاقته بالدولة، وتحقيق استقلالية كاملة للاقتصاد عن السياسة.

يعرض هذا المبحث للتغييرات التي تحدث في الفضاءين السياسي والاقتصادي، وذلك في مطلبين، المطلب الأول يقيس بعض جوانب تأثير الحرية الاقتصادية على مضمون السياسة بالمغرب، ويرصد المطلب الثاني طبيعة ومستوى التحول الذي شهده الحقل الاقتصادي.

المطلب الأول: درجة تأثير الليبرالية الاقتصادية على التطور السياسي

يشير اتجاه النظريات التحديثية، أن النزوع نحو اقتصاد السوق، والدفع بالرأسمال الأجنبي، يؤديان بالضرورة إلى تعديل في شكل المؤسسات القائمة وأسلوب عملها كذلك، وأن صنع السياسات العامة لا يلبث، مع ازدياد توسيع آليات الحرية الاقتصادية، أن يخضع إلى تغييرات وتوجهات جديدة.

يهتم هذا المطلب بإبراز مدى تأثير سياسة الدولة لجلب الاستثمارات الأجنبية والنتائج المحصل عليها على بنية النظام السياسي. والملاحظ بهذا الخصوص أن مع التطور الذي شهدته السياسة الاقتصادية للدولة، وازدياد دور الحرية الاقتصادية، برزت بوادر للعديد من التحولات التي تهدف إلى أن تتلاءم مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي، وتراجع تأثير الدولة في هذا المجال، لكن هذا لا يعني أن ذلك خلق ظروفا جديدة وغير السمات الرئيسية للعلاقات السياسية القائمة. يسير التحليل في اتجاهين: أولا يعرض بعض عناصر التحولات

السياسية التي بدت أكثر ارتباطا بما وقع من تغيرات في الاقتصاد. ثانيا، يقوم بتحليل دور الفاعلين الرئيسين في صنع السياسات الاقتصادية.

أولا: مؤشرات التغير في الفضاء السياسي

يتحدد السلوك السياسي للدول بمتغيرات عديدة، منها المتغير الاقتصادي. غير أن تأثير التطورات الاقتصادية على الفضاء السياسي ليس دائما بنفس المستوى، بل إن حجم تأثير هذا المتغير على النظام السياسي يرتبط بمستوى ووتيرة الإصلاحات الاقتصادية، وأيضا بطبيعة الميكانيزمات التي تحكم النظام السياسي.

والملاحظ في الحالة المغربية، أن مستوى التحول الذي حدث في تدبير الاقتصاد، أثر بشكل مباشر على الفضاء السياسي، وأبان عن قوته في إحداث بعض التغييرات على النظام السياسي. لكن هذا الانتقال لم يصل إلى مستوى خلخلة العلاقات السياسية القائمة ودمقرطة الدولة.

يتوزع التحليل في هذا المحور إلى نقطتين: تعرض النقطة الأولى لبعض مؤشرات التحول في النظام السياسي المرتبطة بالتحول الذي حدث في الاقتصاد. وتتصدى النقطة الثانية لتقييم اتجاهات بعض الأبحاث والدراسات التي تناولت تطور النظام السياسي.

1. مؤشرات التحول

لا شك أن ما وقع من تأثير في علاقة الدولة بالاقتصاد أثر على بنية النظام السياسي والعلاقة بين الفاعلين الرئيسين، ومن التجليات الرئيسية لمستوى التطور الذي شهده الاقتصاد المغربي، وما واكبه من تحولات بروز فضاءات جديدة وفاعلين جدد، وكذا ازدياد اهتمام الدولة بتطوير آليات تدبير صنع السياسات الاقتصادية، وإعطاء دور مهم للتكنوقراط في تدبير التصورات الاقتصادية للدولة.

أ. تنامي دور الجمعيات

أبانت مرحلة ما بعد بدء تطبيق الدولة لبرنامج التقويم الهيكلي، وتغيير لعلاقتها بالاقتصاد، عن تطور جديد في بنية الفاعلين في الفضاء السياسي. فمع التحولات التي شهدتها أدوار الدولة، سجل انتقال في بنية الفاعلين في المجتمع، وتساهل الدولة مع إنشاء

الجمعيات[1]. كان من عناصر هذا التطور توسيع مجال المبادرة للجمعيات في عدة مجالات، وتسجيل انبثاق قوي لقوى المجتمع المدني[2]. إذ سرعان ما استطاعت الجمعيات في المغرب أن تقوم بتشكيل فضاء بديل يؤشر لنوع من التحول السياسي[3]، ويبرهن على بروز نوع جديد من الثقافة السياسية تسعى لأن تملأ الفراغ الذي خلفه تراجع الأحزاب السياسية، وضعف تأثيرها في المجتمع[4].

لقد ترتب عن هذا الأمر، أن تنامي عدد الجمعيات، وتقوى مستوى استقلاليتها عن الدولة، وتضاعف مجال اشتغالها. كما برز تنوع في المجالات التي يغطيها النشاط الجمعوي، حيث أصبح المشهد السياسي المغربي مؤثثا بالعديد من الجمعيات التي تغطي ميادين متعددة مثل محاربة التهميش، والتعبئة من أجل النهوض بوضع المغرب والعالم القروي، وجمعيات أخرى تعنى بالعمل والتمدرس. وقد امتد تأثير الجمعيات نحو اختراق فضاءات أكثر حساسية للدولة، من ذلك بروز عدة جمعيات عمومية في مجالات الحقوق المدنية والسياسية، وينشط بهذه الجمعيات مناضلون يساريون من قدماء المعتقلين السياسيين، الذين استطاعوا تسليط الضوء على سنوات الرصاص، وحجم الخروقات التي عرفها المغرب على امتداد هذا السنوات، وسجلوا مجموعة من المطالب المنادية بمعرفة حقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان[5]، خاصة فيما يتعلق بالاختطاف والتعذيب، ورد الاعتبار للمعتقلين وإعادة إدماجهم[6].

إضافة إلى ذلك، تمكنت العديد من الجمعيات من لفت الانتباه إلى العديد من القضايا والملفات الحساسة. من ذلك نذكر الجمعيات التي اهتمت بقضايا ضحايا الصخيرات، وآباء المفقودين، وآباء السجناء المغاربة في تندوف، وجمعية الدفاع عن ضحايا واقعة الزيوت السامة بمكناس، وكذا الجمعيات التي تدافع عن بعض القضايا المتعلقة بالدفاع عن المال العام ومحاربة الرشوة «المغرب شفافية». بل إن واقع التحول نحو توسيع الليبرالية الاقتصادية، واكبه إحداث العديد من الجمعيات التي انصب اهتمامها على لفت الانتباه إلى مخاطر الانفتاح الاقتصادي، والتعبئة ضد العديد من الإصلاحات الاقتصادية. من ذلك نذكر إنشاء «فرع أطاك المغرب» كإطار تعبر من خلاله العديد من قوى اليسار معارضتها للاختيارات الليبرالية المعتمدة، وتأسيس جبهة معارضة لقرارات الدولة المتخذة في هذا المجال[7].

وتهتم العديد من الجمعيات الأخرى بالقضايا السياسية بشكل مباشر. وهكذا نجد مثلا «جمعية بدائل» التي جعلت هدفها تجديد الحياة السياسية والحزبية، و«جمعية دابا» التي

وضعت من بين أهدافها تعبئة المواطنين على المشاركة المكثفة في انتخابات 2007، وإعادة الأهمية والاعتبار للعمل السياسي والحزبي، وتحفيز الأحزاب السياسية إلى الانفتاح على نخب جديدة اقتصادية وثقافية.[8]

ساهم في هذا التحول متغيرات عدة، يتداخل فيها الداخلي والخارجي، بحيث إن ضعف الثقة في الحياة السياسية، وتقهقر الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أرغم السلطة السياسية على توفير فضاءات جديدة لازدهار الجمعيات. وقد تبلور هذا التنامي بالموازاة مع العديد من التحولات الديمغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. من ذلك، فلقد ترافق هذا الصعود مع الاتجاه العام للسلطة السياسية لتقييد تدخل الدولة في الاقتصاد، وتراجع نفقاتها الاجتماعية. إذ أن تنامي عدد الجمعيات لا يمكن فصله عن انتشار وسيادة الاقتناع بنهاية يوتوبيا الدولة التنموية، والتي تترجم أساسا بتقلص هامش تقنين التدفقات الاقتصادية والمالية وعجز الاندماج الاجتماعي، وتقلص موارد المشروعية.[9]

إذا كانت متغيرات الوضع الداخلي تعد متغيرا مركزيا في هذا التحول، فإن الخارج يلعب بدوره دورا مؤثرا في تنميتها، فبتحليل آليات تطور المجتمع المدني في المغرب، يبرز أن أغلب المنظمات الجمعوية المغربية النشيطة، سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية تتلقى مساعدات مالية خارجية.[10]

عموما، يمكن القول إن خيار الدولة في التسامح مع الجمعيات هو مسعى تحاول من خلاله السلطة السياسية أن تتجاوب مع المتغيرات الداخلية، وأن تستجيب للضغوط الخارجية،[11] فعلى المستوى الأخير يبرز أن تطوير نشاط الجمعيات أصبح مطلبا دوليا بالأساس، وأداة تحكم علاقة الدول الكبرى بالبلدان النامية. وأبرز مثال على ذلك أن العديد من المشاريع الاقتصادية التي تتبناها القوى العظمى، مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يذهب إلى أن المجتمع المدني هو القوة الدافعة لتشجيع الإصلاح في المنطقة.[12]

إلا أن ما يلاحظ أنه رغم تنامي حجم اشتغال الجمعيات بالمغرب، فإنه ما زال بعيدا عن خلق تحول عميق في علاقة الدولة بتنظيمات المجتمع المدني، وعن خلق مناطق نفوذ مضادة للدولة. بل أكثر من ذلك، يبدو النشاط الجمعوي حاليا كأحد دعائم الخيارات السياسية للدولة. فإذا ظهر حاليا أن النشاط الجمعوي أضحى ذا تأثير متنام في المجتمع، فإنه لم يصل

بعد إلى تحقيق استقلالية كاملة عن الدولة. ذلك أن هذا البزوغ القوي للعمل الجمعوي لم يقد إلى تغيير المفاهيم الأساسية لركائز النظام السياسي، وإلى تقويض الدعائم الرئيسية التي بنيت عليها علاقة الدولة بالمجتمع. ويؤشر تطور علاقة المجتمع المدني بالسلطة السياسية، على استمرار سعي هذه الأخيرة إلى الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، واعتماد إستراتيجية ثنائية من الاحتواء والقمع.[13]

ب. تطوير أدوات تدبير الاقتصاد

تتجلى أحد أهم إفرازات الحرية الاقتصادية، اتجاه الدولة إلى تغيير أدوات تدبير الاقتصاد، والدفع بتجديد المشهد المؤسساتي المؤطر لعلاقات السوق. إذ أن ما حدث من تغيير في بنية الاقتصاد المغربي، وارتفاع دور المبادرة الخاصة، دفع بالدولة إلى اعتماد مقاربة تحديثية في تدبير الاقتصاد، وخلق مؤسسات جديدة لحماية الحرية الاقتصادية، وضمان المنافسة بين الفاعلين. ويقدم قطاع الاتصالات نموذجا للقطاعات التي شهدت تغييرا في بنيات تدبيرها. فنتيجة للتطورات التي شهدها هذا القطاع وارتباط تطوره بدور الفاعلين الخواص، عمدت الدولة إلى إحداث نمط جديد في تدبير ومراجعة الإطار المؤسساتي لهذا القطاع. وهكذا، تم إحداث الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات[14] حدد مجال تدخلها في ضمان مسطرة تحرير القطاع، والسهر على احترام المنافسة الشريفة لفائدة مستعملي الشبكات وخدمات الاتصالات،[15] ليتطور مجال تدخلها ويصبح أحد عناصر تحديث الاقتصاد وتقوية فرص المنافسة. فلقد بدا، مع تطور الممارسة، أن رهان هذه المؤسسة يسعى، عن طريق فصله في النزاعات التي تعرض عليه، إلى ضمان المنافسة الشريفة بين الفاعلين، وتطوير نمط تدبير العلاقة بين المتعهدين في هذا القطاع.[16]

ونفس التحول شهده المجال السمعي البصري، فمع سعي الدولة لتحرير القطاع وفتح المشهد الإعلامي الوطني، وضمان المنافسة الشريفة بين المتعهدين في هذا الحقل، تم التنصيص على إحداث هيأة عليا للاتصال السمعي البصري، كآلية مؤسساتية أريد لها أن تضطلع بضمان الحق في الإعلام، والتعددية في التعبير ومراقبة الإشهار.[17]

مكنت هذه المؤسسة من خلق تحولات هامة. فبالرغم من أن الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري مازالت مؤسسة فتية، فإنها استطاعت أن تصدر قرارات برهنت على بوادر تأسيس آلية فاعلة لحماية المنافسة الشريفة، وحماية الفاعلين في سوق الإعلام

والاتصال. فلقد أسست في العديد من قراراتها لضوابط إرساء قواعد المنافسة الشريفة بين المؤسسات العاملة في السوق. ويبين نموذج بعض قرارات الهيئة، إرادة هذه المؤسسة في التأسيس لهذا الأسلوب كإطار يحدد التنافس بين المؤسسات الاقتصادية. وكنموذج لذلك، أن إشهارا لشركة اتصالات المغرب، يتضمن إيحاءات ومشاهد تبرز مميزات بعض خدمات شركة اتصالات المغرب مثل خدمة جوال، وتنفي بشكل قطعي، وجود مثيل لها لدى غيرها من متعهدي الهاتف المحمول، اعتبر طرف الهيئة مسا بحرية مديتيل المتعهد في القطاع المنافس لاتصالات المغرب، وأمرت القناتان الأولى والثانية بوقف بث هذا الإشهار.[18]

كما أصبح تدخل هذه الهيأة يوفر ضمانة ملموسة لحق الاختلاف، وتساوي الفرص بين الفاعلين السياسيين، إذ أظهر قرار الهيأة رقم 2005/4 المتعلق بشكاية حزب العدالة والتنمية ضد Soread 2M، الذي خول بموجبه للحزب دقيقة وثلاثين ثانية في هذه القناة للتعبير عن موقفه ضد ما ورد من تعليق في قناة الأخبار بنفس القناة، ضد مقال حول «تسونامي» الوارد في جريدة التجديد المقربة من الحزب، الدور المركزي الذي يمكن أن تضطلع به هذه المؤسسة في ضمان الحريات العمومية، والتعددية الإيديولوجية، وتعددية الأفكار والآراء.[19]

من المؤكد أن الاتجاه المعبر عنه في قرارات الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات، وبشكل أوضح بالنسبة للهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، يقود إلى استنتاج أن هناك انتقالا في تفكير الدولة، وازدياد تأثير مؤسسات التقنين، وأن الاتجاه العام يسير نحو تقليص هامش استقلالية الفاعلين الاقتصاديين من ضغوطات الدولة، وما يعنيه ذلك من اتجاه لتقوية آليات الضبط المؤسساتية وضمانات تكافؤ الفرص. غير أن ذلك لا يعني أن فضاء اشتغال الفاعلين أصبح يدبر خارج نطاق تأثير السلطة السياسية، بحيث يبرز أن التحديث المؤسساتي الذي تقدمه تجربة هاتين المؤسستين ما زال بعيدا عن الانفصال التام عن تأثير السلطة السياسية.[20]

الجانب الآخر، الذي كشف عن انتقال في تفاعل الدولة مع التحولات الاقتصادية، والرغبة في التعامل مع العولمة تجلى في إعطاء دور مهم للتكنوقراط في التدبير العمومي.

ج. إعطاء دور مهم للتكنوقراط في التدبير العمومي

اقتضت التحولات التي شهدها المغرب، إحداث نوع من التغيير في عناصر اتخاذ القرار. هذا، ورغبة في مسايرة العولمة ومواكبة تطور الحرية الاقتصادية، لجأت الدولة إلى

إعطاء دور مهم للتقنيين في التدبير العمومي،[21] وتقوية دور التكنوقراطيين في إدارة الملفات الاقتصادية.[22] إذا كان هذا الأمر ليس بالجديد في الساحة السياسية المغربية،[23] فإن المميز له حاليا توجه الدولة نحو توسيع التعيين في المناصب العمومية لخريجي كبريات المدارس التقنية وذوي التكوينات في التدبير.[24] وفي قلب هذا التطور بدا أن تفوق الخبرة هو الذي يجب أن يوجه سياسة التنمية والتطوير، حيث يتصور معه أن حكما تقنوقراطيا قويا، ومعزولا عن فوضى السياسات الديمقراطية، هو أفضل طريقة لمواصلة سياسات اقتصادية فعالة،[25] فعلى امتداد السنوات الأخيرة سجل تزايد اهتمام الدولة بالتعيين في المناصب الكبرى على خريجي كبريات مدارس المهندسين والبولتكنيك والمعادن ومدارس التجارة والتدبير الفرنسية، الأمريكية، والكندية.[26]

هذا الأمر لا يمكن فصله عن تطور آليات السوق، ذلك أن الانخراط في منطق الاقتصاد الليبرالي، يلعب دورا في اتجاه تقليص دور السياسي في التدبير العمومي، وإعطاء الأولوية للعقلانية التقنية، فما يجري من تحولات اقتصادية، وتطور في آليات التدبير قوى الحاجة إلى خبرة التكنوقراطي في تحضير ومعالجة الملفات، وجعل رجل السياسة في حاجة إلى التكنوقراطي باعتباره صاحب علم مالي وخبرة تقنية،[27] ووضع تصنيف جديد لممارسة المهن السياسية، بحيث بدا أن تحديد الأرقام، القدرة على القيام ببرمجة رياضية، وأيضا المعرفة التقنية أو الاقتصادية الأوصاف الأساسية لرجل السياسة.[28]

وبالرغم من أنه لا توجد هناك إحصائيات رسمية مضبوطة حول عدد خريجي المدارس التقنية ومدارس التدبير الذين يتولون مناصب داخل دواليب الدولة، وفي المؤسسات الاقتصادية المؤثرة التي تبلور السياسات العامة، فإن وجود أسماء معروفة بتكوين تقني يعطي الانطباع بتنامي هذه الطبقة. فلقد لوحظ انفتاح مؤسسات الدولة على شخصيات تحمل تكوينات جديدة، وتركز في مقاربتها على أفكار جديدة لعصرنة المجتمع والاقتصاد.[29]

ومن الأمثلة على توسع أنماط التدبير على خريجي التكوينات الجديدة، نذكر إدريس جطو الذي تولى منصب الوزير الأول على امتداد فترة 2002—2007 وقبل ذلك وزيرا للداخلية. يعد إدريس جطو واحدا من التكنوقراطيين الجدد الذين تولوا مناصب هامة في الدولة، وأثروا في اختياراتها الاقتصادية خلال التسعينات، كما لعب دورا مركزيا في الإصلاح الاقتصادي في المغرب. هكذا، قام بوصفه وزيرا للتجارة والصناعة والصناعة

التقليدية من 10 نونبر 1993 إلى غاية مارس 1998 بإدارة عدة ملفات مركزية في هذا الحقل، مثل مفاوضات توقيع اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي. وكان من المتبعين لمفاوضات الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة التي انعقدت بمراكش. كما أشرف على عدة إصلاحات قانونية في مجال الأعمال، مثل مدونة التجارة، وقانون الشركات، وقانون المنافسة. وتتمثل الخلفية التعليمية لإدريس جطو في ازدواجية الدراسة العلمية والتدبيرية، فبعدما حصل على دبلوم الدراسات العليا في الفيزياء والكيمياء، اتجه نحو دراسة التدبير، حيث حصل على دبلوم التدبير من كوردوينرز كوليج Cordwainers college بلندن، لينتقل بعد ذلك ويدخل إلى عالم الأعمال، فأصبح رئيسا للفيدرالية المغربية لصناعات الجلد، وكان عضوا سابقا بمكتب الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وأيضا نائبا لرئيس الجمعية المغربية للمصدرين. إضافة إلى ذلك فقد تقلد عدة مهام عمومية، من ذلك فقد تولى منصب الرئيس المدير العام للمكتب الشريف للفوسفاط.[30]

ويعبر تعيين شكيب بنموسى الذي يتقلد حاليا منصب وزير الداخلية أيضا عن نفس التوجه، فشكيب بنموسى يعد أحد خريجي المدارس التقنية والتدبيرية، حيث حصل على دبلوم مهندس من مدرسة البوليتكنيك بباريس، ثم حصل على درجة مهندس من المدرسة الوطنية للقناطر والطرقات بباريس، ودبلوم الدراسات العليا المتخصصة من المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات تخصص تدبير المشاريع، وعلى شهادة الماسترز في العلوم من ماساتشوسيت إنستيوت أوف تكنولوجي Massachussetts Institute of Technology (MIT). وقد تميز مساره المهني باضطلاعه بمهام في القطاعين العام والخاص، ومن بين ما شغله مهام سامية بوزارة التجهيز، رئيس منتدب بشركة صونا صيد، ثم رئيسا للمنطقة الحرة بطنجة، ثم عضوا باللجنة التنفيذية لمجموع أومنيوم شمال إفريقيا «أونا»، ثم متصرفا مديرا عاما لمجموعة «براسري دي ماروك».[31]

ويبقى أهم تحول في منهجية إدارة الدولة وازدياد اعتمادها على التقنيين تمثل في تعيين العديد من خريجي المدارس التقنية، والعناصر التي سبق أن أدارت مؤسسات عمومية في الإدارة الترابية لوزارة الداخلية. ومن الأمثلة على ذلك محمد سعد حصار الذي عين كاتبا للدولة في الداخلية، وقبل ذلك كوالي مدير عام للجماعات المحلية، يعد من خريجي مدارس المهندسين بفرنسا، إذ حصل على درجة مهندس دولة من المدرسة الخصوصية للأشغال العمومية للبناء والصناعة بباريس، وقد شغل قبل توليه مناصب بوزارة الداخلية مهام عليا

بوزارة التجهيز، وبمكتب استغلال الموانئ، ثم مديرا عاما لإدارة المحافظة العقارية والمسح الخرائطي.[32]

كما أن إدريس بنهيمة الذي عين والي ولاية الدار البيضاء الكبرى، يعد خريج مدرسة البولتكنيك والمدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس، وسبق له أن تولى مهاما في القطاعين العام والخاص. ومن بين ما شغله منصب مهندس بالمكتب الشريف للفوسفاط، ومديرا عاما للمكتب الوطني للكهرباء، ثم وزيرا للنقل والملاحة التجارية والسياحة والطاقة والمعادن.[33]

أما بالنسبة لمحمد حصاد الذي عين في منصب والي مراكش تانسيفت الحوز ثم والي جهة طنجة تطوان عامل عمالة طنجة أصيلا، فحصل على دبلوم مهندس من مدرسة البوليتكنيك بباريس وعلى دبلوم مهندس من المدرسة الوطنية للطرق والقناطر بباريس. ومن بين ما سبق له أن شغله مهام بوزارة التجهيز، ومهمة مدير عام لمكتب استغلال الموانئ، كما شغل منصب وزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر ورئيسا مديرا عاما للخطوط الملكية المغربية.[34]

ويتحدد نفس المسار التدبيري بالنسبة لمنير شرايبي الذي عين واليا لجهة مراكش تانسيفت، إذ يتأسس تكوينه العلمي في كونه من خريجي المدرسة الوطنية العليا للاتصالات وأحد خريجي مدرسة البولتكنيك بباريس، وقد شغل مهاما متعددة في إدارة المقاولات العمومية، من ذلك شغله لمهام مدير عام لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، ومديرا عاما للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.[35]

ومن التكنوقراطيين الذين تم تعيينهم في سلك الداخلية، حسن العمراني الذي عين واليا لجهة الرباط سلا زمور زعير، يتحدد مساره التكويني في أنه حصل على شهادة دبلوم الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية، وشهادة الدراسات العليا في التدبير من المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات بالدار البيضاء، وتقلد مهام بالشركة الوطنية للاستثمار وعضو لجنة الخبراء المكلفة بإنعاش الاستثمار، كما شغل منصب مدير لوكالة تنمية أقاليم وعمالات الشمال.[36] ومن العناصر الأخرى محمد القباج الذي تم تعيينه في منصب والي الدار البيضاء الكبرى، فهو من خريج مدرسة البولتيكنيك والمدرسة الوطنية للطرق والقناطر بباريس، وشغل مهاما بوزارة التجهيز ثم منصب وزير للتجهيز وتكوين الأطر والتكوين المهني، ووزيرا للمالية والاستثمارات الخارجية، ثم مستشارا للملك.

يظهر تحليل آليات التدبير في المغرب أن الانتقال الاقتصادي في تفكير الدولة قاد إلى تغيير في منافذ التعيين. فإذا كان الاعتماد على التكنوقراطية كمصدر للتعيين ليس بالأمر الجديد في المغرب، فإن الجديد حاليا يكمن في التوسع نحو عناصر ذات تكوينات جديدة وعصرية، وتحمل أفكارا جديدة. إلا أن ذلك لا ينصرف إلى الإقرار بتراجع تأثير السياسة في الاقتصاد. فأيا كان تأثير التكنوقراطيين على التدبير العمومي، فإن الذي يبرز هو أن مسعى الدولة حاليا لم يؤسس لعلاقة جديدة تتأسس على أبعاد العقلانية وتهميش دور السياسة، فالواقع والممارسة يظهران أن الحقل السياسي المغربي ما يزال يخضع لتكتيكات الفاعلين السياسيين، وأن تفوق التقنيين في إدارة ملفات الاستثمار، يظل يحكم بهواجس سياسية تضمن استمرار النظام ونفوذه، بحيث لا يظهر أن التكنوقراطي في المغرب يطرح اختيارات تنافس القواعد التي يطرحها الفاعل الرئيسي، وتطرح تصورات بإمكانها أن تتعارض مع اختيارات النظام السياسي.[37] بل إنه في مقابل ذلك يوظف كآلية لضمان سيطرة الدولة على المجتمع، بحيث يتبين أنه إذا كان حضور الإداريين والتقنيين في الأنظمة الغربية يجد تفسيره في تعقد المشاكل، وازدياد الطبيعة التقنية لكثير من القطاعات، فإنه في المغرب لعب هاجس تقوية المؤسسة الملكية دورا جوهريا في ازدياد نفوذ المسلك التكنوقراطي.[38]

هذا الواقع يتفق مع الاتجاه العام لمدى تأثير التقنيين في البلدان النامية، حيث تركز الهاجس في تنمية التكنوقراطيين عموما على تحقيق التقدم الاقتصادي، وتوجيه الأنظمة نحو الحداثة، وأيضا كآليات لشرعنة الاتجاه التنموي للأنظمة السياسية.[39]

وبالنسبة لتقييم نتائج هذه السياسة على الفعل السياسي، فالأكيد أن إعطاء تقييم للحصيلة يبقى سابقا لأوانه، ولكن من الواضح أن نتائج هذا التوجه ستترتب عنه نتائج وخيمة على الفعل السياسي وتدفع بالابتعاد عن السياسة. إذ أن التوجه نحو الاشتغال بمنظور تقني مع القضايا السياسية الكبرى، ونزع الطابع السياسي عن مجال السياسات العمومية، والميل نحو تقنقرطتها يترتب عنه الابتعاد عن الشأن العمومي، ويُضعف الاهتمام بالمجال السياسي.[40]

من خلال ما سبق يتضح أهمية التغيرات التي حدثت في بنية الفضاء السياسي، بحيث برز أن مستوى تدبير النظام السياسي أصبح في جزء كبير منه يختلف عما كان عليه في السابق. غير أن ذلك يطرح تساؤلا حول مدى تأثير هذا التحول على بنية النظام السياسي،

ويدفع بالانتقال إلى الديمقراطية؟ أم أن مداه يظل في مستويات محدودة، ولا يؤدي إلى إحداث قطيعة كبيرة مع الممارسات السياسية السابقة؟

2. تباين الطروحات تجاه تطور النظام السياسي

لقد طرحت التحولات التي يعرفها النظام السياسي المغربي في السنوات الأخيرة نقاشات متعددة في التحليلات الأكاديمية، والكتابات الصحفية، سواء من طرف المغاربة أو الأجانب، فالعديد من الدراسات والأبحاث السياسية اهتمت بالقضايا السياسية المطروحة في الحقل السياسي. إلا أن الباحثين، رغم أهمية الطروحات التي جاؤوا بها لم يتمكنوا من بلورة صيغة نظرية عن اتجاه النظام السياسي المغربي.

عموما، أفضت الدراسات التي توقفت عند أثر التحولات التي تحدث على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النظام السياسي المغربي، إلى وجود معالم اتجاهين أساسيين، اتجاه يرى أن ما يقع من تحولات، وما يبرز من مؤشرات، تدفع إلى القول بأن النظام السياسي المغربي ينزع نحو الديمقراطية. وفي مقابل ذلك ترى العديد من التحليلات أن ما يشهده المغرب من تغييرات سياسية لا يصب في اتجاه إحداث قطيعة مع الممارسات السياسية السابقة، وأن ما يقع من حراك سياسي هو انفتاح سياسي أكثر منه نزعة نحو الديمقراطية.

تذهب اتجاهات المقترب الأول إلى أن النظام السياسي المغربي يمر بمرحلة تطور سياسي، وينزع نحو التحديث،[41] وتدفع بأن العديد من الممارسات تؤكد أن هناك إشارات نحو التحول إلى الديمقراطية، وتخلص إلى القول إن ما يسجل حاليا من اتساع للحرية الاقتصادية والحرية السياسية، يقوي فرص إضعاف الأنماط السابقة للحكم ويدفع نحو الديمقراطية. وتؤكد في طروحاتها أن تتبع مراحل إقرار مدونة الأسرة، وتطور موقف الدولة من المسألة الأمازيغية، وإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والإشارات القوية التي اعتمدتها الدولة في مجال حقوق الإنسان، من خلال إحداث هيأة الإنصاف والمصالحة، يبرز نزوع النظام السياسي نحو الليبرالية.[42] وأنه إذا ما أخذنا عمل هيئة الإنصاف والمصالحة، يبدو أنها ستساهم في تفكيك أجهزة وبنيات الاستبداد في المغرب.[43]

وفي مقابل طروحات الاتجاه الأول، تدفع أطروحات الاتجاه الثاني في اتجاه اعتبار التطور الذي يعرفه المجتمع، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي لم يفرز إحداث

تغييرات جوهرية في دواليب اشتغال السلطة السياسية. فرغم أن المغرب عرف تقلبات اقتصادية واجتماعية وسياسية، فإن النتيجة الأساسية هي استمرارية هيمنة النظام الملكي وتهميش باقي الفاعلين،[44] وأطروحة محمد الطوزي[45] وعبد الله الحمودي[46] نموذجين متميزين لذلك.

ويعرض مناصرو هذا الاتجاه إلى طبيعة التحول في صناعة القرار السياسي، ويرون أن أهمية الإصلاحات المتبعة تبقى محدودة التأثير، فخلاصتهم ترى أن التغيرات التي أدخلت في بعض مجالات الفعل السياسي، من تصفية جزئية لملفات حقوق الإنسان، والسماح بإمكانية التعبير عن خروقات الماضي، ورفع الطابوهات عن قضايا حساسة كالرشوة والفساد، وتوسيع مجال ممارسات الحريات الفردية والجماعية، وتنامي مجالات التعبير العمومي، وتطور أشكال الاحتجاج، وتعزيز دور المرأة، هي تحولات تنزع نحو توسيع استقلالية المجتمع عن الدولة، وتمكن من تحسين علاقة الدولة بالمجتمع، دون أن ترتب إمكانية التأثير على جوهر السلطة، وأن ما اتخذ من تدابير سياسية لم يفتح الطريق أمام مشاركة سياسية فعلية، وارتفاع المنافسة السياسية، وتقوية المؤسسات التي يمكن أن تقوم بدور المراقبة والتوازن، وأن دعم الإصلاح في المغرب عمل على تأييد توجيهات الدولة وتقويتها، وبالتالي الدفع في اتجاه ترسيخ الوضع القائم، وتكريسه بدل الاتجاه نحو إصلاح شمولي.[47]

وفي إطار هذا الاتجاه يخلص أنصار المقترب الدستوري إلى أن المراجعات الدستورية التي حدثت سنتي 1992 و1996، وإن مست اشتغال المؤسسات الدستورية، وهيأت لدخول المعارضة السابقة للحكومة، فإنها لم تمس ثوابت السلطة. إذ أن روح الدستور لم تتغير بتغيير نصوصه.[48] بحيث يظهر أن المقتضيات الدستورية تبرز استمرارا في التوجهات الأصلية للدستور المغربي التي تكرس التوزيع غير المتكافئ للسلطات لفائدة المؤسسة الملكية التي ما زالت تبني دعائمها على شرعنة هذه الهيمنة بدلا من تنظيمها.[49]

وتتطابق مواقف الاتجاه الثاني، مع رؤى الدراسات التي ترى أن الدول العربية تبقى بعيدة عن تأثير الموجة الثالثة للديمقراطية.[50] في هذا الصدد تخلص العديد من الدراسات إلى أن الاتجاه العام لبلدان هذه المنطقة يسير في إطار تدعيم سلطة الأنظمة السياسية القائمة.[51]

إن الأكيد هو أن ما يقع حاليا من تحولات في الشأن السياسي المغربي، يضع المغرب أمام مرحلة جديدة خاصيتها الأساسية هي بروز حراك سياسي، وتأسيس لبوادر انفتاح سياسي،

لكن هذا لا يعني أنه يؤسس لإحداث قطيعة مع الممارسات السابقة. إذ لا يظهر حاليا رغبة وثيقة للسلطة السياسية للنزوع بالنظام السياسي نحو الديمقراطية، وأن تعمل على أن تترافق الحرية الاقتصادية مع إحداث تقييد لدور السياسة، بحيث يبدو أن نمط التدبير يعزز نمط ليبرالية سياسية مراقبة، ويطور دعائم جديدة باستعمال رموز الديمقراطية، وتوسيع شبكة النخبة السياسية، خاصيته المركزية هو ارتباطه بالملكية التي قادت هذه العملية، وضبطت إيقاعه وتحكمت في مداه.[52] ومن ثم يتضح أن الدولة تعتمد مقاربة تدفع باتجاه نوع من إحداث قطيعة مع الممارسات التقليدية للمخزن الهادف إلى إعادة إنتاج مشروعيتها، لكن بدون إعطاء توزيع فعلي للسلطة السياسية.[53]

بعد أن تناول التحليل مستوى التحول الذي حدث في النظام السياسي، ومدى انعكاس التحول الذي حدث في الاقتصاد على الفضاء السياسي، يرصد المحور الموالي الفاعلين الرئيسيين في صنع السياسة العامة.

ثانيا: الفاعلون الرئيسيون في صنع السياسات العامة

يقتضي البحث في التطورات التي تحدث في المشهد السياسي، المصاحبة لتطور آليات تدبير الاقتصاد، استعراض الفاعلين الرئيسيين في صنع السياسات العامة. إن تحليل مستويات المقررين في السياسة الاقتصادية يعد بالنسبة للمهتمين بالشأن السياسي مؤشرا لقياس بنية النظام السياسي، ويبرز بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين، مجالا يمكنهم من قراءة توقعاتهم لظروف الاستثمار في دولة ما، ويجعلهم أيضا على معرفة بخاصية اتخاذ القرارات وضمانات فعاليتها.

وفي هذا الباب، من الواضح أن الملكية تستمر حجر الزاوية في بلورة السياسات الاقتصادية، سواء من خلال وضع التصورات أو تتبع إجراءات التنفيذ. بالإضافة إلى الملك، تلعب كل من الحكومة والبرلمان والبيروقراطية تأثيرا قويا على مسار السياسات الاقتصادية، والجديد في المرحلة الحالية هو تعاظم لجوء الدولة إلى إحداث اللجان والهيئات الاستشارية، بحيث تنامى دورها في المشهد المؤسساتي.

إضافة إلى هؤلاء الفاعلين، يلعب فاعلون آخرون دورا أساسيا في صنع السياسة الاقتصادية، والتأثير في مضامينها، من ذلك جماعات المصالح، والخبراء، والمستهلكون والمهنيون. ستقتصر هذه الدراسة على استعراض دور الفاعلين المؤسساتيين. ويتوزع

التحليل إلى نقطتين: تتناول النقطة الأولى اختصاص الملكية في صياغة تصورات الدولة للاقتصاد، وتعالج النقطة الثانية اختصاص دور باقي الفاعلين العموميين من حكومة وبرلمان وبيروقراطية، ورصد مدى تأثيرها في السياسة الاقتصادية.

1. مركزية الملكية في صياغة تصورات الدولة للاقتصاد

إن الوقوف عند صناعة القرارات السياسية والاقتصادية بالمغرب، ومتابعة تطور السياسة الاقتصادية على امتداد السنين، يسجل المكانة المركزية للملكية في صياغة تصورات الدولة وتنفيذها. ويبين الواقع الحالي أن الملكية تبدو المؤسسة المركزية في قيادة التوجهات الاقتصادية.

أ. تصور الملكية للاقتصاد

يمكن التمييز في تصورات الملك للاقتصاد بين مرحلتين أساسيتين: امتدت المرحلة الأولى من سنة 1960 إلى نهاية عقد السبعينيات، فعلى امتداد اشتغال الدولة خلال هذه الفترة بدا أن تصور الملكية للاقتصاد يتفادى أي تحجر مذهبي، إذ زاوجت في رؤيتها لمضامين السياسة الاقتصادية بين اختيار المنهج الليبرالي، وأيضا السعي إلى الدفع بتعاظم الدولة في الاقتصاد.[54]

وتمثل فترة ما بعد سنة 1983 المرحلة الثانية في نظرة الملكية للاقتصاد، فابتداء من هذه الفترة ظهر تغيير في أطروحات الملكية للاقتصاد، حيث جنحت إلى اتخاذ تدابير وإجراءات اقتصادية، تتجاوز في كثير من عناصرها السياسات الاقتصادية السابقة التي كانت تقوم على تحكم الدولة في الاقتصاد، وجعل السيطرة الاقتصادية للدولة مدخلا للتحكم في السياسة.

وأهم عناصر التحولات المصاحبة لهذا التغيير الاقتصادي هو تطور عناصر تأثير العوامل الخارجية في صناعة القرارات الاقتصادية، إذ لم تعد الدولة تنفرد بصنع ركائز هذه السياسة، فأغلب الإصلاحات أصبحت تأخذ معالمها من فكر المؤسسات المالية الدولية، حيث تحول البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى فاعلين رئيسيين ودائمين في توجيه خيارات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويبقى الجانب الأكثر أهمية هو انتقال التوجهات الرئيسية للدولة نحو الوعي بضرورات الإصلاح الاقتصادي، والإجابة عن المشاكل الاجتماعية المطروحة كمدخل لتقوية أسس الاستقرار السياسي.

وإذا كانت مناحي اهتمام الملكية بالإصلاح الاقتصادي متعددة، فإن خطاب الملك أمام البرلمان في 13 أكتوبر 1995 الذي قدم من خلاله الملامح الأساسية لخلاصات تقرير البنك الدولي لواقع الإدارة المغربية وتقييم النظام التربوي، وتحديد الإستراتيجية الاقتصادية والنقدية بناء على طلب من الملك نفسه، يشكل تحولا مركزيا في تطور الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي اتخذتها الملكية منذ سنة 1995.[55]

وتتحدد مركزية هذا الخطاب من خلال ما حمله من مضامين تؤكد الانتقال في تفكير الملكية حول القضايا المجتمعية المطروحة، ويبرز إقرارها بمحدودية التجربة التنموية ونمط الحكامة المتبع.[56] فلقد أكد الملك بأن مشاكل المغرب هي جادة وفعلية.[57]

انطلاقا من هذه المرحلة أصبحت الملكية تنظر إلى أن البناء الاقتصادي يجب أن يقوم على الاستثمار المنتج، وأن إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي في عملية التنمية هو مفتاح التقدم. وهو واقع جسدته خطابات الملك الحسن الثاني لفترة ما بعد سنة 1995 وتقوت مضامينه بعد تولي الملك محمد السادس العرش.

لقد برزت منذ خطاب العرش الأول للملك محمد السادس رغبة أكيدة في الإصلاح الاقتصادي، تعتمد مرجعيات الليبرالية الاقتصادية التي تبلورت في إطار برنامج التقويم الهيكلي، وفي مضامين وتوجهات اتفاقيات التبادل الحر، والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي وقعها المغرب.[58] لقد تقوت دعوة الملكية للنزوع الليبرالي في المجال الاقتصادي في عدة مناسبات،[59] من ذلك أكد الملك في خطاب 8 أكتوبر 1999 بالدار البيضاء على ضرورة تغيير نمط اشتغال السلطة بإحداث مفهوم جديد للسلطة في إرادة معلنة للملك لتغيير الأولويات لدى ممثلي الدولة في الجهات والأقاليم إلى الاهتمام بالإنعاش الاقتصادي، والقرب من المواطنين بدلا عن التركيز على مراقبة المجتمع.[60]

كما سعت الملكية إلى تحويل رؤاها لتطوير الاقتصاد إلى تدابير عملية تسعى لأن تستجيب لمتطلبات المستثمرين، من ذلك أن الملك وضع في خطاب أمام رؤساء غرف التجارة والصناعة ورؤساء المكاتب الوطنية وعدد من الفاعلين الاقتصاديين بالجرف الأصفر بالجديدة بتاريخ 25 شتنبر 2000 مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار. وقد همت التدابير التي تضمنها الخطاب أربعة إجراءات أساسية 1- تقليص تكلفة الطاقة بالمغرب، ولأجل تحقيق ذلك، طالب الملك من الحكومة اتخاذ إجراءات

لتخفيض سعر الكهرباء في قطاعي الصناعة والفلاحة بـ 17٪ وتخفيف الجباية المفروضة على الطاقة، وتحسين إنتاجية مؤسسات الطاقة بالمغرب، وفتح السوق المغربية في هذا القطاع 2– الدعوة لإجراء إصلاح جبائي يمكن من تحفيز الاستثمار والتأكيد على ضرورة إعادة النظر في الجبايات المحلية 3– إصدار مشروع للمقاولات الصغرى والمتوسطة وإصدار النصوص الخاصة بالجوانب الإدارية والعقارية والمالية لميثاق استثمار، وإخراج مدونة للشغل إلى حيز الوجود حتى تعمل على إقامة السلم الاجتماعي بين الفرقاء، وأخيرا حث الخطاب المسؤولين على السعي لإيجاد حلول لتكلفة الأراضي، ولانعدام أو قلة المحلات المجهزة.[61]

ب. الملك الفاعل الرئيسي في تدبير السياسة الاقتصادية

لقد كتب الباحث الفرنسي ريمي لوفو في بداية الثمانينيات من القرن العشرين، في معرض تحليله للنظام السياسي المغربي، أنه في قلب هذا النظام يوجد رجل واحد هو الملك.[62] فأي واقع أصبحت تحتله هذه المؤسسة حاليا في ظل ما يعرفه المشهد الاقتصادي والسياسي من تحولات.

إن المتتبع لسيرورة النظام السياسي بالمغرب، يلاحظ استمرار دور الملكية كمؤسسة مركزية لإنتاج القرارات. وتؤكد التطورات الحالية قوة حضور الملكية في الإشراف على تدبير قضايا المجتمع، فالملك بسموه في الحقل الدستوري والسياسي، وبرصيده التاريخي وتحركاته في المجال الاجتماعي والاقتصادي، يقوم بدور رئيس في صنع السياسة الاقتصادية، بل والإشراف على بعض المشاريع الهامة. وهكذا، بعد ما يزيد عن نصف قرن من حصول المغرب على استقلاله السياسي، ومن التعددية الحزبية والممارسة السياسية يلاحظ أن المغرب يوجد في وضعية لا تختلف بشكل كبير عن الفترات السابقة، فالأحزاب السياسية موجودة لكنها تقوم بدور هامشي، وأن الملكية تحكم بدون اقتسام السلط.[63] إذ تمكنت هذه الأخيرة من إظهار قدرتها على التصرف والتكيف مع التحولات التي تحدث للحفاظ على وضعية الفاعل المركزي في مجتمع متعدد،[64] فعوض أن تضغط التحولات الجارية في المجتمع ديمغرافيا واقتصاديا واجتماعيا، يبرز أن الملكية تبدو المؤسسة المركزية التي تقوم ببلورة التوجهات الاقتصادية.

يبين الواقع أن المبادرة في القرارات الكبرى تعود للملك وليس للأغلبية المنتخبة.[65] يقول محمد الساسي[66] عقب لقائه بعض ممثلي الدولة إن «الخطاب المدلى به يربط بشكل وثيق بين

شخص الملك وحركية الدولة بمختلف مستوياتها، فما يجري في البلاد هو إنتاج مهندس مركزي وثمرة تخطيط مسبق وضع الملك شخصيا مقوماته وقاعدته الصلبة، بعد متابعة شخصية للواقع وجرد للمتطلبات ورسم للأولويات».67

وإذا كان هذا الأمر يؤكد استمرارية النهج العام الذي ميز النظام السياسي المغربي، فالأهم حاليا، أن التوسع في المجال المحفوظ للملك يتم في جوانب كثيرة بطلب من الطبقة السياسية. فقد أبان تطور إقرار مدونة الأسرة عجز القوى السياسية عن إيجاد حلول للتوافق حول الخلافات التي نشبت حول مراجعة مدونة الأحوال الشخصية بين المعسكرين المحافظ والتقدمي، وأن طلب التحكيم الملكي، والقبول بإعادة إنتاج التقليد داخل الدولة ومؤسساتها يبقى إستراتيجية تعامل الفاعلين السياسيين .68

عموما يتضح أن الملكية تبرز الفاعل المهيمن في النظام السياسي، إذ تمكنت من فرض تصوراتها، وأصبحت نظرتها للحداثة السياسية والاقتصادية هي التي تحكم وتؤطر النسق العام الذي تتحدد بموجبه علاقات السلطة، وتبين أن قدرات باقي الفاعلين في طرح تصورات بديلة تبقى محدودة، وكل ذلك تم في ظل توافق بين الأطراف السياسية، إذ يبرز حاليا قبول الأطراف السياسية الرئيسية لمركزية المؤسسة الملكية في الحقل السياسي المغربي، وفي وضع تصورات الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية. وفي هذا الصدد أشار الوزير الأول السابق عبد الرحمان اليوسفي، المنتمي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي كان يعارض في جوانب عدة طروحات الدولة، في عدة خطابات وتصريحات أهمية الملكية في النظام السياسي المغربي. من ذلك ما قاله في حوار للقناة الفرنكوفونية TV5 في استجواب عقب اعتلاء محمد السادس العرش على أن «النظام الملكي هو حجر الزاوية في نظامنا السياسي».69

وبعيدا عن الظروف السياسية والتاريخية التي جعلت المؤسسة الملكية الفاعل الرئيسي في النظام السياسي المغربي، فإن الدستور يمكن الملكية من اختصاصات واسعة تساهم في إرساء دعائم هيمنة هذه المؤسسة على الحقل السياسي المغربي. فإن بدا أن الدساتير المتعاقبة سعت لأن تؤسس لقواعد لعبة سياسية مفتوحة تأخذ مصادرها من الديمقراطية والاقتراع العام، فإن قواعده ظلت تحفظ الموارد السياسية والإستراتيجية لفاعل رئيسي هو الملك.70

يمنح الدستور للملك اختصاصات واسعة لرسم وتوجيه السياسات العامة، فهو الذي يعين الحكومة ويقيلها،71 ويعين في الوظائف السياسية،72 وهو الذي يرأس المجلس

الوزاري،[73] كما أن كل القضايا التي تهم السياسات العمومية تعرض على هذا المجلس وفق جدول أعمال يتحكم الملك في مضامينه وأجندته، فلا يحدد جدول أعمال المجلس إلا بعد موافقته المسبقة عليه، أو بعد إخباره به.[74] فضلا عن ذلك، سارت مرتكزات الملك تقوم على تدعيم كل ما يمكنه من السيطرة على توجيه وتتبع تنفيذ المشاريع الهامة، والقضايا التي يبدو أنها تتطلب حلولا استعجالية، أو التي قد تحدث مضاعفات تولد آثارا سياسية.

والملك في ممارسته لاختصاصاته يستعين بطاقم من عناصر الديوان الملكي والخبراء. هذا الطاقم يلعب دورا مركزيا في إنتاج القرارات في النظام السياسي المغربي، وفي حركية الإصلاحات، فهو المجال الرئيسي الذي يضطلع بوظيفة محورية في تهيئة تصورات الملكية للسياسة، ويشكل القناة المركزية التي تمر منها جل القرارات، أو تصاغ فيها البرامج الاقتصادية،[75] فسواء في عهد الملك الراحل أو في عهد الملك الحالي ظلت مركزية الديوان الملكي حاضرة في تدبير الملفات الكبرى. وقد لخص الباحث الأمريكي جون واتربوري في أطروحته الشهيرة أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية وظيفة الديوان الملكي بالقول «أخذ الديوان الملكي في عهد الحسن الثاني مسلك حكومة الظل، يراقب بدقة نشاطات الحكومة، وفي داخله تتقرر الاختيارات الكبرى، يدخل أعضاء الديوان الملكي في كل المشاكل التقنية، ويعطون آراءهم حول اقتراحات الوزارة... في الديوان الملكي تؤخذ كل القرارات الرئيسية التي يستخدمها الملك لمراقبة منفذي سياسته».[76]

وبقدر ما يظهر أن أعضاء الديوان الملكي يقتصر دورهم على ما يحدده لهم الملك من حدود، ومن تقديم الخبرة وإعداد تصورات عن سير السياسة الاقتصادية، وفي تنفيذ توجهات الملك، فإنه يظهر أنه يكون لهؤلاء الأشخاص دور محوري في صنع السياسة الاقتصادية وأيضا في المساهمة في جلب الاستثمارات الأجنبية. هذا، ويبرز الدور المؤثر الذي يقوم به مثلا مستشار صاحب الجلالة أندريه أزولاي في مسار الاستثمارات الأجنبية، بحيث ينظر إليه كمهندس للعديد من العمليات الاستثمارية التي باشرها مستثمرون أجانب في المغرب.[77]

والجانب الآخر، وإن كانت اختيارات الملك تبرز الطابع التقنوقراطي، فإنه ليس بالضرورة بعيدا عن اختيارات الأحزاب السياسية، إذ يلجأ الملك في حالات عدة للاستعانة بوزراء أو شخصيات من الأحزاب السياسية في وضع تصورات لقضايا معينة، إلا أن

اشتغالهم في غالب الأمر يكون إما بناء على صفتهم الشخصية أو بالنظر لطبيعة القطاع الحكومي الذي يديرونه.

إذا كان واقع المرحلة الحالية يبرز هيمنة الملكية في تدبير السياسة الاقتصادية، فإن الجديد اليوم هو أن هناك تغيرا في نظرة الملكية لتحديث الاقتصاد، والإجابة عن متطلبات القضايا السياسية والاجتماعية. فلقد أضحت مرتكزات الملكية في تدبير هذه القضايا، ترتكز على إنشاء لجان ومؤسسات استشارية، تروم مواجهة قضايا معينة بإدارة مباشرة من طرف الملك. ويعكس تراكم اللجان والهيآت التي تم إحداثها على قاعدة الفصل 19 من الدستور، نزوعا للدولة نحو ترجمة تصورات الملكية للإصلاح، والإجابة على العديد من المطالب، إذ يسجل حاليا إقحام العديد من اللجان والمجالس في اختصاصات تدخل في صلب العمل الحكومي وتدبير أموال عمومية، إلى حد أصبح معه الفضاء العمومي مؤثثا بشكل غير عادي بمجالس وبلجان استشارية. فبالاعتماد على هذا الفصل تم تأسيس العديد من اللجان والهيآت الاستشارية، من ذلك تأسيس لجنة التحكيم لتعويض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإحداث مؤسسة محمد الخامس للتضامن، وهيكلة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وإحداث هيأة الإنصاف والمصالحة، وديوان المظالم، وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وإحداث المجلس الأعلى السمعي البصري، ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء.

لقد أشر هذا الواقع على انتقال في استعمال الفصل 19 من توظيفه للإجابة على قضايا سياسية ودستورية، إلى استعماله كآلية للتقنين والتشريع، وتدبير مشاكل مرتبطة بحاجيات سياسية وحقوقية واقتصادية واجتماعية وثقافية.[78]

غير أن هذا الأمر لا يعني أن أسلوب تدبير الملكية للملفات الكبرى عبر إحداث اللجان والمجالس الاستشارية بالأمر الجديد في التاريخ السياسي المغربي، فالملاحظ أنه على امتداد فترة ما بعد الاستقلال السياسي، شكل هذا النمط من التدبير الأسلوب المفضل للملكية، ولكن الجديد في الأمر هو تطوير آليات عمله وتوسيع مجالات اشتغاله، والإسهام في تجديد نخبه.[79] فرغم أن هذه المجالس يتم تشكيلها حاليا من طرف الملكية، فإنها تتوفر على هامش للاستقلالية يمكنها من القدرة على القيام بوظائفها مقارنة لما كان يجري سابقا. ففي ظل المرحلة السابقة كان مستوى تأثير هذه اللجان واستقلاليتها عن الدولة محدودا. ويلخص جون واتربوري هذا بالقول «لقد فضل الحسن الثاني أن يعود إلى أسلوبه المألوف الذي

يعتمد على المجالس الاستشارية التي يعين أفرادها بمرسوم ملكي، تقوم هذه المجالس بدور استشاري فقط، وللملك كامل السلطة في استدعائها أو حلها. وتشير بكامل الوضوح إلى من يحظى بالاعتبار في تصور الملك، على أن لها قيمة دعائية، وتستغل لكونها متنفسا لتخفيف الضغط داخل النخب المحرومة ولتوجيه ردود فعلها. ويذكر في هذا الإطار أن المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط اجتمع في مارس من سنة 1968 لمناقشة التصميم الخماسي الجديد، وبتكليف من الملك درس التصميم وصودق عليه في ظرف أربعة أيام. بعد ذلك عاد أعضاؤه إلى منازلهم في انتظار استدعائهم من جديد». [80]

وبفتح النقاش حول أداء هذه اللجان، وتأثيرها يتضح أن المحدد الذي يحكم الدولة هو السعي لأن تتجاوب مع متطلبات العولمة، والدفع بالاعتماد على الخبرة والكفاءة كمحددين لتنفيذ تصوراتها، فهذا الأسلوب أضحى آلية من الآليات التدبيرية التي ترتكز على متطلبات المرونة، والتفاعلية، والملاءمة، والنجاعة والسرعة في الإنجاز التي تتطلبها صياغة البرامج الاقتصادية وتطبيق السياسات العمومية لبلوغ أهداف التصورات الجديدة للترشيد، والتخليق والعقلنة والحكامة.[81]

لكن هذا الأمر وإن كان يبرز نزوع الدولة نحو العقلانية، والرغبة في معالجة المسائل الاستعجالية، فإنه أصبح مصدرا لإضعاف المؤسسات القائمة. إذا كان هذا النمط من الأجهزة يبدو آلية لمعالجة قضايا مستعجلة بفعالية، فإنه يبقى مصدرا لإضعاف السلطات الموجودة، بحيث يبرز أن تنامي هذه القوى يهدد الامتيازات الجارية للأحزاب في الحكومة،[82] ويقوي التعارض التام مع فكرة التعددية السياسية، بل أكثر من ذلك يجعل العديد من الملفات بعيدة عن النقاش بين الأطراف السياسية.[83] فلقد بدا أن تناسل هذه المؤسسات أضحى يؤدي إلى تقليص من اختصاصات الحكومة، ويضعف البرلمان في مجال مراقبة السياسة الاقتصادية، ويجعل المؤسسات في وضعية تبعية للمبادرة الصادرة من الملكية، بحيث لا يمكنها أن تصبح مركز قرارات أو مبادرات، أو تصل إلى معارضة السياسة المركزية التي يرسمها الفاعل الرئيسي.

وتطرح العديد من المواقف، إلى أنه بفحص عدد هذه اللجان وطريق تشكلها، وبالنظر إلى آليات اشتغالها، والمجالات التي تتدخل فيها، يبرز أننا أمام تأكيد واقع تدار فيه ملفات ذات حساسية خارج تأثير المؤسسات الدستورية، وتبتعد من خلاله الأحزاب السياسية عن التأثير في خيارات النظام السياسي، وتجعلها خارج العديد من الملفات الحيوية المرتبطة

بالشأن العام.[84] وتخلص بعض الدراسات أن هذه اللجان والمؤسسات لا تعدو أن تكون أدوات لتكريس الاستبداد في ظل النظام التقليدي ومؤسساته وبنياته وثقافته.[85]

وإذا كانت المؤسسة الملكية ترسم خطوط السياسات الاقتصادية، وتحدد عناصرها الأساسية، فإن هيمنتها ليست مطلقة. إذ يبرز الواقع أن باقي الفاعلين، من حكومة وبرلمان وبيروقراطية ومؤسسات اقتصادية، تلعب دورا كبيرا في صنع وتنفيذ آليات السياسة الاقتصادية للدولة.

2. دور باقي الفاعلين العموميين

إذا كانت هيمنة الملك على تدبير السياسة الاقتصادية واضحة، فإن هامشية باقي المؤسسات ليست أمرا حتميا، فقد كشفت الممارسات والاختصاصات المنوطة بباقي المؤسسات أن كلا من الحكومة والبيروقراطية والبرلمان تلعب دورا في سيرورة الإصلاح الاقتصادي.

أ. دور مركزي للحكومة

يتولى الوزير الأول هامشا كبيرا للتأثير على القرارات الاقتصادية، وتبرز اختصاصاته في كونه يضطلع بمهام أساسية في صنع السياسة الاقتصادية. إذ يشرف على تنفيذ السياسات الاقتصادية للدولة المعبر عنها في القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة، ويسهر على الإجراءات العملية لتنفيذ المشاريع الكبرى، من ذلك أن توقيع المشاريع الاستثمارية الكبرى للدولة التي تدرس من طرف لجنة الاستثمار تتم تحت إشرافه المباشر.

وإذا كان دور الوزير الأول مركزيا في سير السياسة الاقتصادية، فإن خصائص صناعة هذه السياسة يجعل عدة وزارات تلعب دورا في ذلك، وبالأساس وزارة المالية التي بإشرافها على وضع قوانين المالية وتنفيذها وتدبير السياسة الضريبية، وباختصاصها في القضايا الاقتصادية والمالية تؤثر في سير الدواليب الاقتصادية للدولة.[86]

أخذا بعين الاعتبار دور الحكومة في السياسة الاقتصادية، يمكن القول إن تحليل هذه الاختصاصات تبرز عدة نتائج. من ذلك، أن الوضعية الحالية تجعل الحكومة غير قادرة على التحكم في مسار الإصلاحات الاقتصادية، أو تتمكن من إدخال تغييرات جذرية في تصورات الدولة. فسواء كانت الأحزاب الرئيسية المكونة للحكومة من اليمين أو اليسار،

ومن التكنوقراطية أو اللامنتمين، فإن سياسة الحكومة في عناصرها الأساسية ترتبط بالتصورات التي تضعها الملكية، ووفق تصور هذه الأخيرة لمنحى الإصلاح، سواء في ظل مرحلة الحسن الثاني، وحتى خلال مرحلة محمد السادس. وبالرغم مما أدخله الملك الجديد من تغيير في الأسلوب، ظل مستوى إدارة الحكومة للسياسة الاقتصادية فاقدا للانسجام وللقدرة على إدخال إصلاحات جوهرية.[87]

وتتحكم في هذا العجز عدة متغيرات يأتي في مقدمتها القيادة الملكية للإصلاح، ثم الطابع المعقد للحكومة. إذ أن واقع تشكيل الحكومة في المغرب، يبرز أن هيمنة حزب سياسي أو تيار سياسي يتبنى طروحات واضحة تبقى محدودة، بحيث تفيد تجربة الحكومات التي تعاقبت في المغرب غياب الانسجام بين مكوناتها وفقدانها لتصور موحد.[88] ومن أهم المعيقات أيضا هيمنة ما يعرف بوزراء السيادة، إذ أن العديد من القضايا، وإدارة بعض الملفات ذات الطابع الاقتصادي تبقى بعيدة عن تأثير الوزير الأول، ولا تناقش في المجلس الحكومي، من ذلك أن الإشراف على اتفاقيات التبادل الحر سواء مع الاتحاد الأوربي أو مع الولايات المتحدة الأمريكية تم عن طريق الوزير المنتدب في الخارجية والتعاون الطيب الفاسي الفهري.

والجدير بالملاحظة أن هيمنة الملكية ومركزية تأثير الحكومة في السياسات الاقتصادية لا يلغي دور المؤسسة التشريعية، فمن خلال مقتضيات الدستور يتبين أن النظام السياسي يحتفظ لهذه المؤسسة بدور مؤثر في صنع السياسة الاقتصادية، لكن ذلك يتم في حدود معينة.[89] ويعكس واقع المرحلة الحالية، أن أغلب الإصلاحات الاقتصادية التي تم إقرارها، منذ الشروع في تطبيق برنامج التقويم، كان لممثلي الأمة تأثير واضح في بلورة التوجهات الاقتصادية، بل إنه في مواقف عدة شكل البرلمان جبهة مقاومة للإصلاح الذي قدمته الدولة، واستطاع إدخال تغيير في مضامين التدابير المعروضة عليه للمناقشة.[90] ويقدم النقاش الذي طبع عرض مشروع تفويت المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص نموذجا مركزيا في هذا الباب.[91]

غير أن حضور البرلمان في هذا السياق لا يضعه في قلب السياسة الاقتصادية، بحيث يلاحظ أن دور البرلمان لا يصل إلى حد إحداث تغيير جوهري في مضامين السياسة الاقتصادية. فبالنظر لطبيعة النظام السياسي المغربي وبنيته الدستورية، فإن اتخاذ القرارات

الكبرى لا يمكن أن تأتي من هذه المؤسسة،[92] إذ يظل الملك هو الفاعل الرئيسي الذي يقرر السياسات العمومية، ويبقى البرلمان كجهاز استشاري وتشاركي.[93]

ب. البيروقراطية مؤثر في سيرورة الإصلاح الاقتصادي

الفاعل الآخر الأكثر تأثيرا في سير السياسة الاقتصادية يبدو من خلال الدور الذي تلعبه البيروقراطية.[94] داخل هذا المستوى ينتقل التعامل مع القضايا الاقتصادية من حسابات سياسية إلى حسابات تقنية بالأساس.[95] إذ أن البيروقراطية تعد محددا رئيسيا في توجيه السياسات الاقتصادية، وفي بلورة وتنفيذ تصورات الدولة، فواقع الممارسات يجعل تنفيذ ورسم تشكل الإصلاحات الاقتصادية يرتبط بالأساس بأداء وأسلوب هذا الجهاز.[96]

إذا كانت عناصر الأجهزة الإدارية المرتبطة بالاستثمار متعددة، فإن التحليل يقتصر في هذا الباب على الإدارة التي تتكلف بالاستثمار الأجنبي. وما يميز هذا القطاع هو أنه عرف تطورا على مستوى اختصاصاته وأيضا على مستوى طبيعته، فبدءا من سنة 1990 ارتقت الدولة بإدارة الاستثمار الأجنبي إلى قطاع حكومي، بحيث تم إحداث وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة بالاستثمارات الخارجية.[97] لتعمد الدولة بعد سنة 1996 إلى تحويل اختصاصات الوزارة إلى مديرية الاستثمارات الخارجية، توزعت مهامها في البداية على إدارة الملفات الإدارية المرتبطة بمشاريع الاستثمارات الأجنبية، ليتوسع اختصاصها، وتصبح مديرية للاستثمارات تعنى بمشاريع المستثمرين المغاربة والأجانب، وبتنفيذ تصورات الدولة للاستثمار الخاص بشقيه المحلي والأجنبي.[98]

وتضطلع مديرية الاستثمارات بثلاث مهام أساسية، تتحدد المهمة الأولى في تشجيع وتسويق الإمكانيات التي يقدمها المغرب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، من خلال السعي لإغراء المستثمرين، ودعوتهم لاكتشاف الفرص الاستثمارية في المغرب. وتتعدد وسائل وآليات المديرية في ممارسة هذه المهام من خلال تنظيم حملات ومعارض وندوات ومؤتمرات. وللقيام بهذه الوظيفة تعمد المديرية إلى الدفع بتوسيع آليات التعاون مع العديد من الشركاء الاقتصاديين الدوليين. وتقوم المهمة الثانية على المساهمة في اقتراح وإعطاء رأيها في التدابير والإجراءات التي من شأنها تحسين مناخ وشروط استقبال المستثمرين. وفي المهمة الثالثة تضطلع بمهمة إنجاز الاستثمارات في المغرب. إذ تقوم باستقبال وتوجيه المستثمرين، وتضع تحت تصرفهم كل المعلومات المتعلقة بالإطار التشريعي والتنظيمي

وتعريفهم بآفاق الاستثمار، وتوجيه المستثمرين إلى الأنشطة ذات المردودية حسب الجهات الاقتصادية والقطاعات، كما تقوم في ممارسة اختصاصاتها بكتابة لجنة الاستثمارات التي يترأسها الوزير الأول.[99]

وقد تعاقب على تدبير قطاع الاستثمار الأجنبي العديد من المسؤولين، ففي إطار الأولوية التي منحها النظام السياسي للتكنوقراطيين، اعتمدت الدولة في اختيار الأشخاص الذين أداروا بشكل مباشر ملف الاستثمار الأجنبي، على خريجي المدارس التقنية وعلى التكنوقراطيين المهنيين. فحسن أبو أيوب الذي سبق له أن شغل منصب وزير التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية بين 11 غشت 1992 إلى 9 نونبر 1993 حصل على دبلوم المدرسة العليا للتجارة بليون في فرنسا، كما تولى مهام مدير التجارة بوزارة التجارة والصناعة. وشارك بهذه الصفة في أغلب المفاوضات التجارية والمتعددة الأطراف التي أجراها المغرب، خصوصا مع السوق الأوروبية المشتركة، وأيضا في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقد شارك في إعداد وتنفيذ الإصلاحات المدرجة في إطار برنامج التقويم الهيكلي، خصوصا منها المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية.[100] ومراد الشريف، الذي سبق أن شغل أيضا نفس المنصب من 11 نونبر 1993 إلى 31 يناير 1995 حصل على دبلوم الهندسة المدنية في المعادن من المدرسة الوطنية العليا للمعادن بباريس وشغل عددا من المناصب في القطاع الخاص، من ذلك مدير عام لمجموعة أومنيوم شمال إفريقيا. وتقلد مهام في إطار العديد من الهيآت المهنية، من بينها رئيس جمعية الصناعات المعدنية بالمغرب ونائب رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب.[101] كما أن محمد القباج، الذي شغل المنصب من 27 فبراير 1995 إلى 14 فبراير 1998، يعد من خريجي مدرسة البولتيكنيك بفرنسا والمدرسة الوطنية للطرق والقناطر. وتولى العديد من المهام بوزارة الأشغال العمومية بين 1968 و1980، ثم كلف بمهمة بالديوان الملكي، وكلف بمشروع الربط القار بين المغرب وإسبانيا منذ 1980، وتولى منصب وزير التجهيز في حكومتي 5 نونبر 1981 و30 نونبر 1983، ثم وزير التجهيز وتكوين الأطر والتكوين المهني من 27 يونيو 1984 إلى غاية 1 يونيو 1988، حيث عين وزيرا للأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر.[102]

ويبقى أيضا الأهم في هذه العناصر هو أن صلاتها بالدولة قوية، إذ أن هؤلاء الأشخاص أنيطت بهم، بعد خروجهم من الوزارة المكلفة بالاستثمار الأجنبي، مناصب أخرى فحسن

أبو أيوب شغل منصب سفير بفرنسا ثم كسفير متجول. كما أن مراد الشريف أنيطت به مهام عمومية هامة، إذ بعد خروجه من الحكومة تقلد العديد من المهام، من بينها الرئيس المدير العام للمكتب الشريف للفوسفاط، ثم الرئيس المدير العام لمجموعة أونا، كما أنه في أبريل 1996 عين عضوا بمجموعة التفكير. أأومحمد القباج من بين ما عين به بعد خروجه من هذا المنصب مستشارا للملك، ثم حاليا والي الدار البيضاء الكبرى.

وبالنسبة لحسن البرنوصي الذي باشر منذ سنة 1996 مهام مدير الاستثمارات الأجنبية، ثم كمدير للاستثمارات، يعد من الشخصيات التي لها ارتباط بالملكية، حيث يمثل جيل المهندسين الجدد الذين تولوا مناصب مركزية في تدبير الاقتصاد، فهو حاصل على دبلوم مهندس من المدرسة العليا للميكانيك والكهرباء بفرنسا شعبة الإلكترونيك والاتصال. وقد بدأ مساره كرئيس لديوان وزير التجارة الخارجية سنة 1991، ثم تولى بعد ذلك رئاسة ديوان وزير التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية والسياحة، ثم التحق سنة 1994 بوزارة المالية والاستثمارات كرئيس ديوان مكلف بمديرية الاستثمار، ثم شارك قبل توليه مهام مدير للاستثمارات الأجنبية في عدة قمم ومؤتمرات، من ذلك أنه كان المسؤول عن بعثة رجال الأعمال التي رافقت الملك إلى الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 1995.[103]

مما سبق، يتبين أن مستوى تطور الفضاء السياسي في المغرب، ومدى تأثير تحولات الليبرالية الاقتصادية على هذا الفضاء، يقدم صورة مفارقة. فالنسق السياسي يعطي انطباعا ببروز تحول، وأن هناك تغيرا في عدد من الأسس المحددة له، وانتشار توجهات لا صلة لها بالوقائع السياسية. فهناك ميلاد فاعلين جدد، وإعطاء دور مهم لأنماط الحكامة الجديدة، وارتفاع تأثير التقنيين في مراكز القرار. إضافة إلى ذلك يسجل تنوع المتدخلين في صنع السياسات الاقتصادية. لكن هذه التطورات لم تصل إلى خلخلة البنيات القائمة وإحداث تغيير في بنية النظام السياسي.

إن فهم مدى التأثير السياسي للاستثمار الأجنبي يتحقق بشكل أوضح إذا نظرنا إلى طبيعة التحول الذي يحدث في الفضاء الاقتصادي. داخل هذا المستوى، يبدو من المهم قياس آثار التراجع الاقتصادي للدولة، وازدياد الأدوات المقدمة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية على النظام الاقتصادي، وحركية الفاعلين الاقتصاديين، والتساؤل عن مدى انفصال الاقتصاد عن تأثير السياسة.

المطلب الثاني: مستوى التغير الاقتصادي

لقد بدا، في المرحلة الحالية، أن توسيع آليات اقتصاد السوق، واعتماد جذب الاستثمارات الأجنبية، أصبح الموجه للسياسة الاقتصادية. هذا التطور ترتب عنه ارتفاع تأثير المبادرة الخاصة في الفضاء الاقتصادي. غير أن هذه السيرورة لم تسر في اتجاه الدفع بتحقيق استقلالية الاقتضادي عن هيمنة السياسي، بحيث يتبين أن القضايا الاقتصادية يتم تدبيرها في إطار تداخل ثنائية السياسي والاقتصادي.

أولا: ارتفاع تأثير المبادرة الخاصة

أبرزت التحولات التي شهدها الحقل الاقتصادي المغربي، تطورا في حجم المقاولات، وازدياد تأثيرها في السوق، فالمقاولة حاليا أصبحت فاعلا رئيسيا في المشهد المؤسساتي. لكن هذا التطور ظل في مستويات محدودة، بحيث يتبين أن المقاولة تفتقد للقدرة على إنتاج رهانات جديدة اقتصادية وسياسية.

1. المقاولة فاعل جديد

كان من نتائج السياسة الاقتصادية المتبعة تطور المقاولات الخاصة، والتي وجدت في ظروف المرحلة الحالية، فرصة مواتية لتقوية حضورها في الفضاء الاقتصادي. هذا التطور صاحبه تنامي تأثير تنظيمات القطاع الخاص، وميلاد نمط جديد من العلاقة بين السلطة السياسية والفاعلين في السوق.

أ. تصاعد الدور الاقتصادي للمقاولة

من النتائج الرئيسية للسياسة الاقتصادية المتبعة، حدوث تطور في أدوار الفاعلين الاقتصاديين. تبين الدلائل على أن التدابير المتخذة ساهمت في تنمية دور المقاولة الخاصة، وتحويل مركز الاهتمام من الدولة إلى القطاع الخاص. إذ فتح التراجع الاقتصادي للدولة الفرصة أمام تنامي دور القطاع الخاص، وتقوية روح المقاولة،[104] الذي أصبح إطارا مفضلا يساعد على إيجاد حلول خاصة لمشاكل عمومية، من توفير فرص الشغل، وتحمل البنيات التحتية والمساعدة في حل مشاكل المرافق العمومية.[105] قوت هذه التحولات معالم دخول المقاولين للعب دور أساسي في متابعة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، وتنمية جيل جديد من الفاعلين الاقتصاديين يبني تصوراته على تنمية منطق يتأسس على التنمية والتدبير،

ويطمح إلى تحقيق نظام سياسي تنبني فيه المشروعية على القدرة على التحديث.[106]

من تم، يبدو أن مراجعة الدولة لسياستها الاقتصادية، ولجوئها لتحرير الاقتصاد، تطابق مع خلق ديناميكية جديدة لتوسيع وإعادة تشكل أسس الفاعلين في الاقتصاد. وفي هذا الصدد، لا يمكن إغفال الدور المؤثر الذي أصبحت تحتله المقاولة الخاصة في النسيج الاقتصادي،[107] والأبعد من ذلك، فقد تمكنت المقاولة المغربية، وبالخصوص المقاولات الكبرى أن تضطلع بأدوار خارجية. لقد بدأ حاليا تحول في عناصر تفكير المقاولة المغربية نحو اختراق أسواق جديدة، وبالخصوص في بلدان إفريقيا الغربية. ومن الأمثلة على ذلك اكتساب اتصالات المغرب لـ 54٪ من حصة شركة الاتصالات الموريتانية موريتال Mauritel، وفتح المجموعة البنكية التجاري بنك الوفاء فرعاً لها بالسينغال، وأيضا اتجاه مجموعة «أونا» للاستثمار في العديد من البلدان الإفريقية.[108]

لم ينحصر جانب التحول المسجل في الفضاء الاقتصادي على تصاعد دور المقاولة في الاقتصاد، بل أيضا في تنامي تأثيرها في المشهد المؤسساتي والسياسي الوطني. فقد كان من نتائج ارتفاع الحرية الاقتصادية، بروز دور تنظيمات القطاع الخاص كفاعل رئيسي يشارك في صنع السياسات العمومية، ويؤثر في العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

ب. تنامي دور تنظيمات القطاع الخاص

صاحب تطور المقاولة في الاقتصاد الوطني، ارتفاع تأثير تنظيمات القطاع الخاص في الفضاء الاقتصادي، وتزايد تأثيرها في المشهد السياسي والمؤسساتي. ومن أهم هذه التنظيمات يبرز دور الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فإذا كان هذا التنظيم موجودا منذ أمد بعيد، وظل حضوره في المشهد المؤسساتي معترفا به،[109] فإن الجديد في المرحلة الحالية هو توسع مشاركته في صنع السياسات العمومية. فلقد تحول إلى طرف رئيسي يشارك في صياغة التصورات حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تعتزم الدولة تبنيها .[110]

تقوم مهام الاتحاد على مشاركة الدولة في وضع تصوراتها للسياسة الاقتصادية، سواء عبر طرح مبادرات، أو التعبير عن مواقف تجاه سياسات معينة، ويضطلع بمهمة المخاطب تجاه كل من السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والشركاء الدوليين، ويتولى أيضا مهمة القيام بإنعاش القطاع الخاص، كما يلعب دورا مهما في إنعاش الشراكة الدولية والدفع بجذب الاستثمارات الأجنبية.[111]

لقد تميز اشتغال الإتحاد العام لمقاولات المغرب، وكما هو الأمر بالنسبة لهيآت القطاع الخاص في العديد من البلدان النامية، بكونه تطور بارتباط مع السلطة السياسية، وأن مطالبه بقيت تنحصر في المطالب الاقتصادية.

اتساقا مع ذلك، يبين الواقع المغربي أن الاتجاه الذي حدد علاقة الدولة بالإتحاد العام لمقاولات المغرب ميزه توافق في الرؤى، وترابط في العلاقة بينهما. وكدلالة على ذلك، فكثير من الشخصيات التي تعاقبت على رأس هذه الهيآة سبق لها أن تحملت مسؤولية بالدولة.[112] وفي مقابل ذلك، فقد استثمرت الدولة خدمات أعضاء تابعين للاتحاد.[113]

وبدءا من سنة 1994 سيدشن تحول جديد في تطور الاتحاد العام لمقاولات المغرب، سواء من حيث المهام التي أضحى يضطلع بها، أو في علاقته بالسلطة السياسية، فلأول مرة سيشهد الاتحاد انتخابات تنافسية، توزع خلالها النقاش بين المرشحين حول برنامج محدد، وبرز وجود تباين في تصورات المتنافسين لآليات ومنهجية تدبير الاتحاد.[114] هذا الواقع سيعكس تحولا في أدوار الاتحاد في المشهد الوطني، وانتقالا في رؤيته للأدوار التي يتعين أن تقوم بها المقاولة، وتغيرا في التعامل مع الدولة.[115]

وفي سياق هذا الواقع، سعى الفريق الجديد إلى صياغة تصور يقوم على إعطاء بعد لوظيفة هيأة رجال الأعمال، بتحقيق نوع من الاستقلالية في إطار أنماط حكامة جديدة، وتصبح فيه هذه الهيأة ذات دور مركزي في صياغة الإصلاحات الاقتصادية والقانونية المرتبطة بالمقاولة. ساهم في هذا التحول تداخل عوامل ذاتية وموضوعية، فعلى المستوى الذاتي، برز أن هناك جانبا إراديا يرتبط بالفريق الذي كان يدير الاتحاد، حيث أصبح الموجه للمكتب المسير ليس حصر عمل هذه الهيئة في الدفاع عن مطالب اقتصادية بحثة، تهتم بالمقاولة وعلاقتها بالمحيط، بل إلى توسيع اهتمامه إلى طرح مطالب سياسية، فقد أدرك مسيرو الاتحاد أن مشاكل المقاولة لا يمكن فصلها عن الوضع السياسي بشكل عام.

أما على المستوى الداخلي، فقد برز خلال هذه المرحلة تحول داخلي للاستعداد لتحول خارجي، فخلال هذه الفترة ساد النقاش داخل أوساط المقاولة حول كيفية التنظيم الداخلي للمقاولة، ومدى الإجابة عن الإكراهات الدولية. إذ خلال هذه الفترة برز تخوف كبير للمقاولين المغاربة من آثار التحرير الاقتصادي، ومن نتائج الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعها المغرب. وفي سياق هذا الوضع، بدا الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالنسبة للمقاولين

المغاربة الإطار للدفاع عن مصالحهم، وآلية يضغطون من خلالها على الدولة لتخويلهم امتيازات تمكنهم من الصمود في وجه المنافسة التي ينتظر أن يخلقها دخول الشركات الأجنبية.[116]

من هذا المنطلق، استطاع الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن يوسع دوره في المشهد المؤسساتي، ويوسع اختراقه لدوائر القرار. وكدلالة على ذلك، فقد تزايد عدد رجال الأعمال في مؤسسات الدولة سواء داخل الجهاز التنفيذي أو في البرلمان. ورغم أن الاتحاد يعتبر ذلك حالات فردية ولا تعكس دينامية سياسية،[117] فإن تنامي تواجد المقاولين في الهيآت الحزبية والبرلمان، مكن الاتحاد من توسيع دائرة نفوذه، و تمرير العديد من مطالبه إلى السلطات العمومية.[118]

هذا الانتقال في أدوار وحجم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والرغبة في تحقيق نوع من الاستقلالية عن السلطة السياسية أدخله في التصادم مع الدولة في العديد من المرات. وقد أبرزت بعض الوقائع حدوث تشنج في العلاقة بين الاتحاد والدولة.

أولى مظاهر التصادم بدأت مع اعتماد الدولة لحملة التطهير.[119] فهذه السياسة خلقت تناقضا وتضاربا بين الطرفين، بحيث وقف الاتحاد في وجه الدولة وعارض سياستها، واعتبرها تجاوزا يخل بضوابط دولة القانون ويمس بالاستقرار الاقتصادي.[120] وأن على عكس ما تذهب إليه الدولة، من أن هذه الحملة يراد منها الحد من التهريب ومحاربة الاقتصاد غير المهيكل، فإن مسؤولي الاتحاد، كما هو الأمر بالنسبة للعديد من المقاولين، رأووا فيها آلية تعيد إنتاج أدوار الدولة المخزنية وتسعى من خلالها، إلى تذكير المقاولين بالحدود المرسومة لهم،[121] وهو واقع يؤثر على الاستقرار المطلوب لتنمية الاستثمارات الخاصة.[122]

والمرحلة الثانية في التصادم، برزت من خلال مواقف الاتحاد العام لمقاولات المغرب من عمليات التدبير المفوض، بحيث عارضت هذه الهيأة الاختيارات التي تبنتها الدولة وشكلت جبهة معارضة للعديد من عمليات التفويت.[123]

وقد استمر اتجاه الاتحاد للدفاع عن استقلاليته عن الدولة، والاستمرار في التأكيد على ترابط مصالح المقاولة والمطالب السياسية بعد تغيير الفريق المسير للاتحاد خلال سنة 2000، بحيث أن وجهة النظر بين الطرفين كانت متناقضة في أمور عدة.

وفي تطورات هذا المسار، تبرز حدة رد فعل مسؤولي الدولة تجاه انتقاد الرئيس السابق للاتحاد، حسن الشامي، لنظام الحكامة بالمغرب. وتعود جذور هذا الخلاف إلى تصريح حسن الشامي لأسبوعية لافاريتي la vérité بأن نظام الحكامة الذي يطبع الاقتصاد المغربي يحكمه الغموض، ويتوجب معه تحديد المسؤوليات، وفق إطار يبرز ما هو مرفوض وما هو لا، ونظر إلى أن نظام الحكامة مشين يصعب معه معرفة من المسؤول عن اتخاذ القرارات وأسلوب ذلك. وفي نفس الاستجواب انتقد حسن الشامي عجز الوزير الأول عن إدارة الملفات واتخاذ القرارات، حيث قال بخصوص إدريس جطو «لقد تم تعيين شخص له العديد من المميزات لكن بمجرد تعيينه تم قص أجنحته، أعتقد أنه شخص عليه أن يحارب على عدة جبهات، فهو يتعرض لعدة تدخلات تعارض ما يقوم به من الداخل، هذا في الوقت الذي كان ينبغي مساعدته». [124]

وبالرغم من عدم معرفة دوافع تصريحات حسن الشامي، خصوصا أنه أكد خلال ندوة صحفية في 18 يوليوز 2005 خصصت لدراسة تقرير ماكنزي أنه مع ملكية دستورية تنفيذية، [125] فإن رد فعل بعض المسؤولين كان قويا تجاه تصريحه، فقد انتقد مصطفى الساهل وزير الداخلية آنذاك تصريحات حسن الشامي. فمما ورد في تصريحه لصحيفة لافي إكونوميك بأن «الشامي جاء بتصريحات حول الحكامة تفترض وجود نوع من الأخطبوط الذي يعمل في الظل، بينما أنه أكثر الناس دراية بما أنه سبق له أن عمل طويلا بالإدارة، بل وسبق أن شغل منصب وزير للأشغال العمومية بداية السبعينيات بطريقة تحمل هذه الحكامة التي ينتقدها». وأضاف أنه «بسبب وضوح العلاقة بين مختلف المؤسسات، يبدو أن بعض الأشخاص، وهم بفضل الله أقلية، فقدوا كل بوصلة». [126]

إلا أن هذا الاتجاه المتنامي للاستقلالية بدا أنه يزعج أصحاب القرار، فبدءا من انتخابات سنة 2003 برزت بوادر الضغط في اتجاه الحد من الاستقلالية، وتدعيم المقاولات الكبرى والمقربة من السلطة. هذا الواقع سيترجم بشكل ملموس عقب انتخابات الاتحاد لسنة 2006، بحيث جاءت نخبة جديدة من المقاولين تؤكد على ضرورة إبعاد المقاولة عن مجال السياسة، ووضع حد للتصور الذي بدأ يربط الاقتصادي بالسياسي. فبعد تغيير الرئاسة في يونيو 2006 تولى تدبير الاتحاد شخصيات ترتبط بالسلطة السياسية، وبالمجموعات الاقتصادية والمالية المقربة منها، وانفتح أيضا على شخصيات سبق لها أن تولت إدارة مؤسسات عمومية. إن أهم الشخصيات التي أضحت تضطلع بتدبير الاتحاد نذكر عزيز

أخنوش رئيس مجموعة أكوا والوزير الحالي للفلاحة والصيد البحري، سعد بنديدي رئيس مجموعة أونا، نور الدين العمري رئيس مجموعة البنوك الشعبية وخالد الودغيري الرئيس السابق للمجموعة البنكية التجاري بنك الوفاء. وتعكس أيضا الشخصيات التي تتولى رئاسة العديد من اللجان هذا التوجه، فقد تم إسناد لكل من عبد السلام أدرار الذي سبق له أن شغل منصب الكاتب العام لصندوق الإيداع والتدبير رئاسة لجنة الحد من الرشوة. كما أنيط بمصطفى التراب الرئيس الحالي للمكتب الشريف للفوسفاط وأحد مهندسي تحرير قطاع الاتصالات في المغرب، منصب رئيس لجنة الاقتصاد، وأنيط بعبد المجيد تادلاوي الكاتب العام السابق للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ورئيس الفرع العقاري والسياحة لشركة «سيجر»، رئاسة لجنة الشغل.[127]

هذا الاتجاه قاد إلى أن يرتب الاتحاد مسارا آخر في أولويته، فهذا الفريق أصبح يركز على ضرورة حصر مجال تدخله في الدفاع عن المصالح الاقتصادية للمقاولة، والابتعاد عن التعرض للقضايا السياسية. ويعكس الخطاب الحالي لمسؤولي الاتحاد العام لمقاولات المغرب هذا التوجه، ففي تصريحاته عقب توليه رئاسة الاتحاد أكد مولاي حفيظ العلمي إلى أن على الاتحاد أن يسعى للتقارب مع السلطة السياسية وأن يثمن علاقاته بها، بدلا من الدخول في تصادم معها. من ذلك يقول بأن «الاتحاد العام لمقاولات المغرب ليس حزبا سياسيا له اتجاه اختراق الناخبين، لكنه هيأة مكلفة بالدفاع عن مصالح المقاولات، والمساهمة في إنعاش مجموع الاقتصاد، فالاتحاد له مصلحة في الدعوة إلى تقوية قنوات الاتصال الممكنة، وتطوير المشاريع، وحل الخلافات التي يمكن أن تعيق هذا التطور. ومن تم يتعين عليه أن يشتغل بطريقة تشاركية مع السلطات العمومية، وتأسيس روابط هادئة معها».[128] وذكر أن مهمة الاتحاد العام لمقاولات المغرب هي المساهمة في تطوير البلد بدل الدخول في مواقف سياسية. يقول في إحدى تصريحاته إلى أنه «لا يجب أن تكون مع أو ضد الحكومة، فليس من مهام الباترونا تعيين وزير أول، أو المشاركة في تشكيل الحكومة، فعندما يعين أشخاص تكون مجبرا على التعاون معهم للمساهمة في تطوير البلد».[129]

يتبين أن من النتائج الرئيسة لتطور الإصلاح الاقتصادي للسنوات الأخيرة ارتفاع دور المقاولة الخاصة، وازدياد تأثيرها في المشهد المؤسساتي والسياسي، وتحوله إلى فاعل رئيسي في النظام السياسي المغربي. لكن المستوى الذي بلغته المقاولة لم يؤد إلى خلخلة علاقته بالدولة وانفصاله عنها، بحيث يتبين أنه بالرغم من تصاعد دور المقاولة فإنها تظل محدودة

القدرة على إنتاج رهانات اقتصادية وسياسية تنفصل عن الاختيارات التي ترسمها السلطة السياسية.

2. افتقاد المقاولة لقدرة التأثير في الخيارات الاقتصادية والسياسية

أبان تطور التحديث الاقتصادي في المغرب، أن واقع المرحلة الحالية لم يترتب عنه تغيير في بنية العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص. فلا المستثمرون المحليون ولا الأجانب تمكنوا من إنتاج رهانات جديدة للمقاولات، أو خلق ظروف تؤدي إلى استقلالية الاقتصاد عن السياسة، أو بناء أسس التنمية خارج إدارة وتوجيه الدولة. ففي الوقت الذي كان يعتبر فيه أن تطور الاقتصاد سيهيئ الظروف لنزعة جديدة تجعل حراك التنمية يرتبط بأداء القطاع الخاص، وأن تتحول إلى فاعل يخلق الظروف الملائمة للتنمية؛ بدا أن مساهمة المقاولات الخاصة في التنمية تظل محدودة،[130] فرغم تنامي حجم المقاولات في الاقتصاد، فإنه يبقى لها ميل ضعيف نحو الاستثمار المنتج.[131]

هذا الواقع أصبح موضع انتقاد الدولة، حيث أضحى الخطاب الرسمي ينتقد مستوى مساهمة المقاولات في الاقتصاد.[132] قوى هذا الواقع ميول الأطروحات التي تدحض حدود التغيير الاقتصادي في المغرب، وتنظر إلى أن السلوك الذي يطبع تصرفات المقاولين المغاربة يجد مصدره الأساسي للاغتناء في القرب من السلطة السياسية واعتماد آلية الولاء بعيدا عن إمكانية تحقيق التجديد.[133]

إن هذا الخطاب يرفضه رجال الأعمال. يقول مولاي حفيظ العلمي الرئيس الحالي للإتحاد العام لمقاولات أنه «لدي إحساس بأننا لسنا في الانتظارية ولا في المطالب، لكن نأخذ مصيرنا بأيدينا، نحن واعون بأن الإقلاع الاقتصادي تحدي كبير، لكن نعتقد أن النجاح في متناولنا. إنه نمط من الثقة في المستقبل».[134]

إن الجانب الآخر الأكثر أهمية في تطور الفاعلين في السوق، يتجلى في أن الاتجاه العام للاقتصاد لم يؤد إلى انفصال الاقتصاد عن تأثير السياسة، بحيث يتبين أن تغيير علاقة الدولة بالاقتصاد، ترافق مع إعادة إنتاج كثير من عناصر شبكات العلاقات التي كانت سائدة في ظل الدولة التدخلية، وأن واقع التحولات في الاقتصاد لم يفض إلى بروز فاعلين اقتصاديين يضغطون في اتجاه دفع النظام السياسي نحو الديمقراطية. تؤكد المعطيات أن المقاولين المغاربة لا يملكون مشروعا اجتماعيا منسجما، وحتى في الحالات التي يعبرون عن ردود

فعل سياسية، فإن المحدد الذي يوجههم يبقى مرتبطاً أساسا بتحقيق مطالب اقتصادية، ودفع الدولة إلى تمكينهم من الامتيازات التي من شأنها تطوير أرباحهم.[135]

من تم يبدو أنه إذا كان دور المقاولين، كفاعلين اجتماعيين، فرض نفسه في الفضاء العمومي خلال السنوات الأخيرة، فإنه ما يزال يفتقد القدرة على التأثير في حركية الفعل السياسي وأنه لا يستعمل إمكانيته الاقتصادية للعب دور سياسي.[136] ذلك أن مسعى المقاولين يستمر في بناء توجهاته على تقوية امتيازاتهم الاقتصادية من خلال تحالف مصلحي مع السلطة السياسية، والاندماج في اختياراتها، وأنه لا يسعى لتوجيه مطالبهم نحو المطالبة بالديمقراطية.[137]

تبعا لذلك يتبين أن دور المقاولة بالمغرب ما يزال في طور التكوين، أو بعبارة أخرى، في سبيلها لإعادة التشكل، بحيث تظل تواجه عدة تحديات لتحقيق انفصالها عن تأثير السلطة السياسية. وأسباب ذلك متعددة، يتداخل فيها ما هو في بنية القطاع الخاص، وما هو نتاج لمتغيرات سيرورة الاقتصاد المغربي.

هناك عدة عوامل تحول دون إمكانية تطور القطاع الخاص وتعيق تطوره. ويمكن توزيع ذلك بين متغيرين أساسيين: أولا طبيعة العلاقة التي تحكم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، فالعديد من الأطروحات تؤكد أن فشل البلدان العربية ومنها المغرب، في تحقيق التنمية وتقوية آليات المبادرة الخاصة، يجد تبريره في طبيعة العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص.[138]

هكذا، يلاحظ أنه بالرغم من التطور الذي شهده دور المبادرة الخاصة في النسيج الاقتصادي، وتقوي عناصرها في المشهد المؤسساتي والاقتصادي، بدا أن المقاولات في المغرب مازالت سجينة الاتجاه الذي حكم انبثاق وتطوير البرجوازية المغربية سابقا، فواقع المرحلة الحالية يؤكد أن الرأسمال المغربي يظل بعيدا عن إنتاج الأدوار التي اضطلعت بها البرجوازية الأوربية، فلم يصل إلى مستوى يمكنه من صياغة تصورات مستقلة عن الدولة أو يدفع باتجاه الضغط عليها.[139] وفي هذا السياق يبدو أن المحدد الذي يحكم الفاعلين الخواص يتمثل في الاقتراب من السلطة، والاستفادة من المزايا التي تفرضها، دون رغبة في التشكل في طبقة تدافع عن استقلالية القطاع الخاص عن الدولة.

يرتبط المتغير الثاني ببنية المقاولات نفسها. فبالرغم من القفزة التي عرفتها المقاولات في المغرب، من تنمية الرأسمال، وتطوير الموارد البشرية وتوسيع أنشطتها، يلاحظ أن التحول من المنطق العائلي للمقاولات[140] إلى مقاولات حديثة يبقى بطيئا.[141] وأن الموجه للعائلات الاقتصادية يقوم على ضمان الاستمرارية، وتقوية روابط الأعمال فيما بينها.[142]

في مجمل القول، يتضح أن الميزة التي تطبع الفضاء الاقتصادي في المغرب، تبرز كون القطاع الخاص لم يتمكن من التحول إلى فاعل يحدد اتجاه السياسات العامة بالمغرب، ويدفع بتحقيق الانتقال في المشهد الاقتصادي. ومن أهم المفارقات في التطور الذي حققه المغرب في نهجه لتقوية آليات الحرية الاقتصادية، محدودية نجاعة المقاولات في المساهمة في التنمية وافتقادها لإمكانية التأثير السياسي. ففي الوقت الذي كان يسود فيه الاعتقاد بأن التطور الاقتصادي سيسير في اتجاه جعل المقاولات الفاعل الرئيسي للتحديث الاقتصادي، والمحرك لتحقيق الانتقال السياسي، نجد أن آثار الرأسمال الخاص المغربي على تطوير النظام السياسي تبقى محدودة.[143] إضافة إلى ذلك، يبرز أن تداخل السياسي والاقتصادي الخيار الذي يحكم توجهات المرحلة الحالية. فبالرغم من أن الاقتصاد المغربي يبدو من الاقتصاديات التي بدأت تتحول نحو اقتصاد السوق، فإن ذلك لم يترتب عنه إبعاد الاقتصاد عن تأثير السياسة. لكن هذا الوضع أخذ في جوانب عدة أدوات جديدة.

ثانيا: تداخل السياسي والاقتصادي

تعتبر النظريات الليبرالية، أن تطوير عناصر الحرية الاقتصادية يؤدي إلى خلق الظروف المواتية لرفع التنافسية في السوق عبر تنويع مؤسسات القطاع الخاص. وينتظر في ظل هذه التوجهات أن يتحرر الاقتصاد من ضغوط الدولة، وتصبح قواعد المنافسة بين الفاعلين تدار بعيدا عن الاعتبارات السياسية.

وإذا كانت تحولات السوق قد أظهرت فعاليتها في تحقيق التحولات في ممارسات عدة بلدان، فإنها ليست قاعدة مطلقة. فعلى مستوى الواقع الاقتصادي المغربي، بدا أن الاتجاه الحالي للإصلاح الاقتصادي وفق الطرح الذي تبنته الدولة، وإن هيأ الظروف لميلاد متغيرات جديدة لتدبير الاقتصاد، وتقوى خلاله تأثير الفاعلين الاقتصاديين، فإنه لم يترتب عنه خلق أنماط جديدة للعلاقات بين الدولة والقطاع الخاص، تختلف عن خصائص المرحلة التدخلية. إذ يظهر واقع الفضاء الاقتصادي احتفاظ السلطة السياسية بدائرة النفوذ في

الاقتصاد وأن قاعدة تداخل السياسي والاقتصادي ما زالت مهيمنة على ترتيبات إدارة النشاط الاقتصادي. وتتمثل الآلية الرئيسية لذلك في ازدياد تأثير المجموعات الخاصة المرتبطة بالسلطة السياسية، وتوظيف علاقاتها مع هذه السلطة في توسيع نشاطها. وفي صلب هذا التحول برز توسع دائرة نفوذ الملكية في الاقتصاد.

1. توسع في حجم المجموعات الخاصة: نموذج «أونا» ONA

إن المتتبع للتطور الاقتصادي في المغرب في السنوات الأخيرة، يسجل توسعا في حجم العديد من المجموعات الخاصة المحلية والأجنبية، وتقوية لحضورها في السوق. فبرصد قائمة القطاع الخاص، وبنية المقاولات التي تباشر نشاطها في الاقتصاد المغربي، يتبين ارتفاع في حجم الشركات الكبرى، وأن هناك نزعة نحو توسيع الاحتكارات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية. ويظهر إجمالي تطور رقم أعمال المقاولات، أن مقاولات محدودة أصبحت تتحكم في جزء كبير من النشاط الاقتصادي. إذ تفيد المعطيات على امتداد، فترات 1984، 1993 و 1998 أن التطور الاقتصادي يسير لفائدة المقاولات التي يرتفع حجم رقم أعمالها. فلقد ارتفعت نسبة الأعمال للمقاولات التي يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون درهم من 73.4٪ سنة 1993 إلى 76.4٪ سنة 1998 (الجدول رقم 32). وفي مقابل ذلك برز تراجع في حصة رقم أعمال المقاولات التي يبلغ حجم رقم أعمالها ما بين 10 و 50 مليون درهم من 89.5٪ سنة 1984 إلى 18.1٪ سنة 1993، ثم إلى 17.4٪ سنة 1990.

جدول رقم 32: بنية المقاولات في المغرب في سنوات 1984، 1993 و1998

صنف رقم الأعمال بمليون درهم	رقم الأعمال بـ ٪		
	1984	1993	1998
أقل من 1	1.0	0.6	0.6
10-1	9.5	7.8	5.6
50-10	89.5	18.1	17.4
أكثر من 50		73.4	76.4
المجموع	100		

المصدر: Mohamed Said Saadi, Secteur privé et développement humain au Maroc 1956-2005, Contribution in *50 ans de développement humain et perspectives 2025*, Rabat, 2006, p. 406
http://www.rdh50.ma/fr/pdf/contribution/Gt3-6.pdf

إن أهم خلاصة يوضحها هذا الجدول، هو أن تطور الاقتصاد يكشف عن ازدياد رقم أعمال المقاولات الكبرى، وارتفاع تأثيرها في الاقتصاد؛ إذ يلاحظ اتجاه عدد من المجموعات الاقتصادية نحو توسيع عملياتها الاقتصادية الكبرى. هذا الأمر إن كان يبدو طبيعيا في ظل الليبرالية الاقتصادية، فإنه في الحالة المغربية، كما هو الأمر بالنسبة لبلدان أخرى، يأخذ بعدا آخر يتمثل في ارتباط تطور هذه المجموعات بالسلطة السياسية. وأسمى تعبير عن ذلك هو الأسلوب التوسعي الذي تنهجه مجموعة «أونا».

تعد مجموعة أونا هولدينغ اقتصاديا، أحدثت سنة 1934 كوريث للشركة العامة للنقل والسياحة CGTT. تركز نشاط هذه المجموعة في البداية في مهن النقل والطاقة، والسيارات ومواد التجهيز. وبدءا من سنة 1984 ستعرف هذه المجموعة تحولا في حجمها، وفي اتجاهاتها القطاعية، وفي الإستراتيجية التي توجهها؛ بحيث تمت مغربة جزء كبير من الرأسمال، وتزايد حجم مساهمات العائلة الملكية.[144] والمهم في التوجه الذي اتخذته المجموعة هو أن المحدد للتوسع كان يرتبط أساسا بإستراتيجية الدولة، وأيضا بالأدوار التي يجب أن تقوم بها.[145]

وعلى امتداد السنوات، وبالخصوص منذ بداية الثمانينيات، اقترن تطور هذه المجموعة بالفلسفة السياسية والاقتصادية التي تحكم نظرة السلطة السياسية لترتيب الحقل الاقتصادي وتدعيم أسس مشروعيتها. في سياق هذا الواقع، من المهام التي خولت للمجموعة ضمان التوازن الغذائي، بحيث تم توجيه الاهتمام لإنتاج المواد الأساسية من سكر وزيوت، وفق اختيار يمكن من ضمان الحاجيات الأساسية للمواطنين. وفي تجاوب مع التحول في نظرة الدولة للاقتصاد، والاهتمام بجلب الاستثمارات الأجنبية، اضطلعت هذه المجموعة بلعب دور في جلب العديد من المجموعات الأجنبية، بحيث اشتغلت كآلية للدولة في التحالفات المالية الدولية. وكمثال على ذلك، فإن إنشاء متاجر «ماكرو» قام بناء على تحالف بين «أونا» واستثمارات أوروبية.[146]

ومع التحولات الجيواستراتيجية التي ستشهدها منطقة الشرق الأوسط بعد انطلاق مسلسل السلام، تم توجيه المجموعة لتقوم بأدوار سياسية خارجية. فبعد توقيع اتفاقية أوسلو، أنشأت «أونا» مع كل من بنك «بوعاليم» الإسرائيلي، بنط «بانيسطو» و«مجموعة الغصين» الفلسطينية صندوقا أطلقت عليه صندوق السلام بمبلغ 200 مليون دولار، تحددت أهدافه في بناء البنية التحتية الأولى لقيام السلطة الفلسطينية.[147]

وانطلاقا من مرحلة ما بعد منتصف التسعينات، سيبرز اتجاه المجموعة للحضور في الساحة المغربية، مع تراجع تدريجي لأدوارها الخارجية، بحيث وضعت "أونا" أولوياتها على قيادة القطاع الخاص المغربي، والمساهمة في جلب الاستثمارات الخارجية وجلب التكنولوجيا.

ويمكن التمييز في تطور هذه المجموعة منذ سنة 1995 بين ثلاث محطات أساسية؛ فبين 1995 و 1997 أعادت المجموعة تشكيل نشاطها بالاتجاه نحو الاستثمار في قطاعات إستراتيجية توفر آفاقا تنافسية، من ذلك، فقد وسعت نشاطها نحو قطاعات الطاقة، ومواد البناء، والصناعة الغذائية، والتوزيع، والبنك والتأمينات. وشكلت المرحلة الممتدة من سنة 1997 إلى سنة 2003 محطة حاسمة في تطور المجموعة، إذ أسست اختياراتها في اتجاهين: من جانب أول تقوية وضعيتها في المشهد الاقتصادي المغربي، وكانت أهم مظاهر هذا الاختيار، اكتساب المجموعة للشركة الوطنية للاستثمار، مع ما يعنيه ذلك، من مراقبة جزء كبير من النشاط الاقتصادي. أما على المستوى الثاني، فقد قوت المجموعة من اتجاهها لعقد شراكات مع المجموعات الاستثمارية الأجنبية، مثل المجموعة الفرنسية أوشان ءكوة في قطاع التوزيع الكبير، وأكصا Axa في قطاع التأمين.[148] وفي مرحلة ما بعد سنة 2003، اتجهت المجموعة لتوسيع أنشطتها وخلق محاور جديدة للتنمية. ومن عناصر هذا التوسع ابتلاعها، عبر البنك التجاري المغربي، لأكبر شركة للتأمينات، «تأمينات الوفاء»، وثالث مجموعة بنكية في المغرب «بنك الوفاء»،[149] واستحواذها كذلك على صفقة خوصصة أربع شركات عمومية لإنتاج السكر،[150] وأخيرا اتجاهها إلى الاستثمار في قطاع الاتصالات.[151]

هذا الثقل الذي أصبحت تتمتع به هذه المجموعة، وسع دورها في إعادة هيكلة المشهد الاقتصادي المغربي،[152] بحيث أضحت محددا رئيسيا في إدارة الترتيبات الاقتصادية.[153] وتبين العديد من الوقائع أن المجموعة قامت بتوظيف هيمنتها الاقتصادية في مساندة العديد من المستثمرين. وكنموذج لذلك، وبفضل تمويلات المجموعة البنكية «التجاري بنك الوفاء» تمكن عبد العزيز أخنوش، صاحب مجموعة «أكوا» المقرب من الدوائر العليا في النظام السياسي،[154] من احتكار التوزيع في قطاع النفط بعد شرائه لمجموعة «سومبي» سدجذة التي كان يملكها رجل الأعمال مصطفى أمهال.[155]

يتبين من خلال تحليل تطور مجموعة «أونا»، أن هذه الأخيرة أصبحت محددا رئيسيا يحكم تطور الاقتصاد المغربي ويتفاعل معه. وهو واقع يؤثر في حركية الاقتصاد الوطني.

فبالرغم من أن خطاب مسؤولي المجموعة يرى أن الإستراتيجية التوسعية للمجموعة ليس من شأنه عدم تشجيع المستثمرين، حيث إن أسلوب المجموعة يهدف القيادة وليس التفرد،156 وأن المجموعة تبحث فقط عن توسيع نشاطها،157 فإن عدة تعليقات أضحت تتحدث على أن سيرورة استناد «أونا» يتعارض مع إمكانية تحديث الاقتصاد، ويضعف القدرات الإستقطابية للمغرب للاستثمارات. وتنبني أطروحة المعارضين للتوسع الذي تشهده المجموعة، في كونها تشتغل في السوق وفق منطق غير متوازن يوظف الآليات السياسية للدفاع عن مصالحها. وتعتبر هذه الآراء، أن الاتجاه الحالي للمجموعة يضر بالسوق الوطني ويفقده الفعالية، وأن من شأن استمرارها بهذا الشكل أن يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار، ويوجههم للاستثمار في القطاعات المضارباتية.158

ويذهب منتقدو السياسة التوسعية للمجموعة، إلى أن المشكل في هذه السياسة أن تطورها يتم على حساب مستثمرين آخرين، ويؤكدون على أن المجموعة توظف الأدوات السياسية لتقييد حركية الشركات المنافسة لها. وفي هذا الصدد، تقدم العديد من التعليقات نماذج لتدخل السلطات الحكومية لحماية الفروع التابعة لمجموعة «أونا»، وتوسيع هامش حركتها في مواجهة المنافسين لها. وكنماذج يستعينون بها لتقوية مواقفهم، يرون أن الحكومة عمدت إلى الرفع من الحقوق الجمركية المفروضة على الواردات من الحلويات، مما جعل تسويق هذه الواردات، بأسعار تنافسية في السوق، أمرا شبه مستحيل مع ماركة «بيمو» التي تعود ملكيتها إلى مجموعة «أونا». وفي نفس الاتجاه، ذهبوا إلى أن قرار الحكومة المضمن في القانون المالي لسنة 2005، والذي بموجبه تم إخضاع التعاونيات التي يتعدى رأسمالها 5 ملايين درهم، للضريبة على الشركات، والضريبة على القيمة المضافة، لا يستند إلى أي حجة مادية، وإنما استجابة لضغوط «أونا»، بعدما تضايقت شركة «سانطرال ليتيير» فرع المجموعة، فيما اعتبرته منافسة غير قانونية من طرف التعاونيات الفلاحية المنتجة لمادة الحليب.159

واتساقا مع هذا النقاش حول دور المجموعة، يبرز العديد من المستثمرين الأجانب تخوفاتهم من تزايد نشاط المجموعة في السوق. يتحدث مستثمر أجنبي على أن «أونا» تريد أن تتوسع بشكل كبير، لكن لا نعرف لا كيف ولا في أي اتجاه.160 ومن ذلك أيضا، أن بعض الأوساط الإعلامية تحدثت عن توسع «أونا» وأثره على الأعمال، أضحى موضوع نقاش بين الفاعلين الاقتصاديين الأجانب. من ذلك ما أوردته مجلة «شالنج إيبدو» أنه خلال

اللقاء السنوي لمستشاري التجارة الخارجية الفرنسية الذي انعقد يومي 14 و 15 أكتوبر 2006، تمت إثارة موضوع التوسع الاقتصادي لمجموعة «أونا» وأثره على تواجد الشركات الأجنبية بالمغرب.[161]

2. توسع دائرة نفوذ الملكية في الاقتصاد

ترجع جذور ترابط العلاقة بين السلطة السياسية والثروة بالمغرب، إلى عدة عقود خلت، إذ أن التحكم في الموارد المالية وتوظيفها لأهداف سياسية، حكم اختيارات الدولة المخزنية، وهو واقع أعاد إنتاج أدواره وطور أدواته ومجالات حركيته. فبعد المرحلة الاستعمارية، تجمع الوقائع على أن تقوية موارده الاقتصادية والتحكم فيها، شكل أحد أجندة الملكية. ويخلص العديد من الباحثين إلى القول، إن منطق تدبير الملكية للاقتصاد، وتوسيع مشاريع استثماراته شكل جزءا من آليات تدبيره للفضاء السياسي، ولمراقبته المجال الاقتصادي، وتوزيع مناطق النفوذ فيه والحيلولة دون ترك أي طرف في وضعية تأثير.[162]

تبقى الفترة الحالية مرحلة متميزة بحضور الثروة الملكية وأدوارها داخل السوق، فالاستثمارات الملكية أضحت تشتغل في ظروف مغايرة للفترات السابقة، وتعمل في إطار سوق أكثر تنافسية، وفي فضاء اقتصادي تهيمن عليه المقاولات الخاصة، وفي سياق يعرف توسعا لحجم الاستثمارات الأجنبية.

غير أن الملاحظ هو أن بوادر النقاش في هذا الموضوع يظل في مجمله سجين بعض المواد الإعلامية،[163] وشبه مغيب في النقاش بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين[164] والاقتصاديين.[165] عموما، إن ما توفر من تصريحات يبرز بوادر اتجاهين رئيسين حول أثر حضور الملكية في المشهد الاقتصادي؛ فهناك اتجاه يرى أن وجود الملكية لا يثير أي إشكال، بل ويدفع بضرورة تنمية هذا الحضور. واتجاه ثانٍ يدعو إلى أنه يتعين على الملك أن يفك ارتباطه بالأعمال.

يتحدث أنصار التصور المدافع عن انخراط الملكية في مجال الأعمال، عن عدم تعارض ذلك مع الاختيارات الليبرالية للمغرب، ويرون أن الثروة الملكية لا تثير أي إشكال في الاقتصاد، إذا كان الملك في ممارسته الاقتصادية يشتغل وفق القواعد التي يؤطرها السوق، ويخضع للضوابط والتقنيات المعمول بها، بل يذهب مناصرو هذا الطرح إلى إبراز الملكية المؤسسة الوحيدة القادرة على الاضطلاع بمهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية

الاقتصاد الوطني في ظل متغيرات العولمة، ويعتبر أن ذلك سيساهم في الدفاع عن المصالح الوطنية أمام توسع الرأسمال الأجنبي. يقول أحمد حرزني في هذا الصدد «أن من حسن حظنا كمجتمع مغربي أن تكون لدينا قوة اقتصادية كبيرة مستعصية على الابتلاع من طرف أي قوة اقتصادية عالمية، ومن حسن الحظ كذلك أن هذه القوة الإقتصادية التي لدينا لها علاقة بالملكية، وذلك لأنه على الأقل أن الثروة الإقتصادية للقصر لها ما يجعلها غير قابلة «للتحريك» أو للابتلاع السهل من طرف القوى المتربصة». 166

وفي مقابل طروحات الاتجاه الأول، تنظر بعض التحليلات التي تناولت آليات السلطة السياسية بالمغرب، إلى أنه في ظل مرحلة نظام في طور الانتقال السياسي، يتعين على الملك أن لا يكون مستثمرا وأن لا ينافس المستثمرين، بل يتوجب عليه أن يقوي وضعية التحكيم. 167 ويرى معارضو ازدياد تواجد الملكية في الاقتصاد، أن هذا الحضور يحد من جاذبية الاقتصاد المغربي، ويهدم إمكانية بناء حقل اقتصادي يقوم على مبادئ التنافسية والشفافية وسيادة القانون. ومما ورد في الرسالة التي بعثها أبو بكر الجامعي المدير السابق لأسبوعية لوجرنال إيبدو مادير le Journal Hebdomadaire ... سوف تتخذون أيضا قرارا لنزع الطابع الملكي عن عالم الأعمال والمال، وتفكون الارتباط بمقاولاتكم الخاصة، لأنكم تدركون بأن أي نظام ملكي يعيش مرحلة انتقالية، وما زال يحتفظ رغم ذلك بسلطات دستورية واسعة يشكل مصدر رعب لباقي المقاولين، سيما وأن الأمر يتم في إطار نظام قضائي ضعيف، وجهاز إداري ضعيف ما زال يجتر الممارسات العتيقة، فأنتم بحاجة إلى تحرير الطاقات الخلاقة للمقاولة المغربية وليس إلى إخضاعها، وتعد مبادرتكم بمثابة قنبلة متخذة، حيث ستنهار العديد من الحواجز المعنوية، لأن اقتصادكم هو الآخر في مرحلة الانتقالية ويحتاج بالتأكيد إلى الدعم". 168 ولا يتوانى معارضو هذه الاتجاه إلى القول بأن تراكم الثروة الملكية يؤثر على هذه المؤسسة نفسها، ويعتبرون أنه بدلا من أن يحقق أهداف التراكم وضبط الاقتصاد، يبدو أن هذا التراكم من شأنه أن يؤدي إلى تقليص المشروعية السياسية للملكية. 169

إن تتبع تطور الاقتصاد المغربي يؤدي إلى خلاصة مفادها أن الإصلاح الاقتصادي الذي نهجته الدولة على امتداد السنين الأخيرة، مكن المغرب من التوفر على كل عناصر الاقتصاد الحديث؛ من توفر سوق مالي، ورفع للقدرات التمويلية للأبناك، وإدارة اقتصادية بدأت تتجاوب مع العولمة وقضاء تجاري، ومن توفر بنية تشريعية. غير أن وجود هذه التدابير يبدو

أنه لم يخلق بعد الظروف لوجود اقتصاد ليبرالي ترتبط فيه العلاقات في الاقتصاد وفق أدوات السوق، ويشتغل فيه الفضاء الاقتصادي بمعزل عن مؤثرات السلطة السياسية.

تتحدث بعض الأطروحات التي تتابع الإصلاحات الإقتصادية في المغرب، على أن هذه الأخيرة، لا تندرج في إعادة هيكلة كلية لطبيعة الروابط الإقتصادية، واعتماد سياسة اقتصادية ليبرالية فعلية،[170] وأن الليبرالية الاقتصادية التي نهجتها الدولة المغربية تظل مجرد تعبير عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، بعيدا عن كونها تعبيرا عن اختيار مجتمعي، ونمطا للتدبير لدى كل الفاعلين.[171]

إن أهم ما يمكن استنتاجه هو: أن الإصلاح الاقتصادي ذا النهج الليبرالي الذي اتبعته الدولة منذ سنة 1983، مكن من تهييئ الظروف لإحداث عناصر التحول السياسي؛ فالتغيرات في بنية الفاعلين السياسيين وفي الأنماط المؤسساتية تبقى دالة، خصوصا فيما يتعلق بارتفاع آليات العقلانية وازدياد تأثير التقنيين. لكن ظل يتحرك وفق التصورات التي ترسمها السلطة السياسية، بحيث يتبين أن التحولات الحالية لا يبدو أنها تؤدي بشكل حتمي إلى الديمقراطية.

وكما أن الفضاء السياسي قد عرف تغيرات، فإن الحقل الاقتصادي أيضا سجل نزوعا نحو التطور والجنوح لليبرالية، لكن دون أن يؤسس لاقتصاد يدار وفقا لأدوات السوق، ويتجاوز تأثير ضغوط المرحلة التدخلية.

وإذا كانت معالجة آليات تطور السوق وعملها في المغرب، تبين قدرة النظام السياسي على ضبط هذه التغييرات والسيطرة عليها، فإنها لا تلغي دور الفاعلين الاقتصاديين في التأثير على النظام السياسي. وفي سياق هذا الواقع يبرز أن الاستثمارات الأجنبية مكنت من تقوية النظام السياسي، وخولته دعما ماليا وظفته السلطة السياسية في تدعيم أسس مشروعيتها.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي مورد للنظام السياسي

دأبت التحاليل التي تناولت الاستثمار الأجنبي في المغرب على استعراضه كأداة للتحديث الاقتصادي، وعنصرا من عناصر استقطاب الرساميل، والتزود بأنماط تدبيرية. فإن اختلفت مقاربات هذه الدراسات، وتنوعت نظرتها للاستثمار الأجنبي بالمغرب، فإنها تتفق على أن هذه الاستثمارات أحدثت تغييرا في بنية الاقتصاد المغربي.

إن التحليل يتعامل هنا مع الاستثمار الأجنبي باعتباره مكونا أساسيا يؤثر على النظام السياسي ويتفاعل معه. وإذا كان حضور الاستثمار الأجنبي داخل هذا الواقع يبدو غير منعزل عن حركية الفضاء الاقتصادي برمته، فإن تأثيره في روابط السلطة، يبرز بشكل أوضح، من خلال ما يوفره من موارد مالية وظفها النظام السياسي لخدمة مشروعيته، ومكنته من الإجابة عن بعض المتطلبات الاجتماعية، وتجاوز تراجع بعض الموارد المالية للدولة. وفي صلب هذا التوجه، يتبين أن الدولة لم تتعامل مع الاستثمار الأجنبي كمورد مالي فحسب، ولكن أيضا كمتغير توظفه للإجابة على متطلبات الضغوط الاجتماعية، وما يعنيه ذلك من الحد من الإفرازات السلبية لهذه الضغوط على استقرار النظام السياسي. إن هذا الواقع أسس لاتجاه جديد في التدبير السياسي بالمغرب، عبر إعادة إنتاج أدوات جديدة للشرعية، لضمان مراقبة الدولة للمجتمع. وهو واقع يؤيد اتجاه الخارج كمتغير داعم للنظام السياسي.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي مورد في تدبير الإكراهات الاجتماعية

إن احتواء الإكراهات الاجتماعية، والسعي لتقوية مناعة الدولة لخطر الترهل الاجتماعي، موضوع ذو أهمية مركزية بالنسبة لكل الأنظمة السياسية، سواء تلك التي مازالت تبحث عن الخروج من التخلف، أو تلك التي هي في طريقها إلى الالتحاق بالدول المتقدمة، وأيضا بالنسبة للبلدان ذات المعدلات المرتفعة للتنمية البشرية. وتظهر الوقائع في عدد من البلدان، كما هو الحال بالنسبة لاضطرابات الضواحي في المدن الكبرى في فرنسا في نونبر 2006، على أن الوضع الاجتماعي أضحى مركز التحدي الأول، ومتغيرا من شأنه إحداث خلل للنظام السياسي، حتى بالنسبة للدول المتقدمة.

في سياق ذلك، تحول اهتمام السياسات من التعامل مع المجال الاجتماعي كجزء من السياسات العمومية، إلى مقاربة أخرى تجعل تنمية المؤشرات الاجتماعية، والحد من الاختلالات التي تعرفها، آلية لتقوية أدوات شرعية النظام السياسي، وضمان قدرته على مراقبة المجتمع والتحكم فيه. وهو أمر يحتاج إلى تنويع موارد الدولة. ففي ظل هذا الواقع، وأمام غياب موارد مالية داخلية كافية للإجابة على الإكراهات المطروحة، اتجهت الدولة إلى الاعتماد على الاستثمارات الخاصة، وتفويتات عمليات الخوصصة كمحور لتطوير الاقتصاد واستيعاب الضغوط الاجتماعية.

يرصد التحليل، في هذا المحور، عناصر مساهمة الاستثمارات الأجنبية في الإجابة عن الإكراهات الاجتماعية، بحيث يتبين أن تطور هذه الاستثمارات ساهم في تخويل النظام السياسي موارد مالية مكنت من دعم خياراته، والتحكم في جزء كبير في اختلالات الوضع الاجتماعي. وهي مساهمة تبدو ذات أهمية في ظل اختلال الوضع الاجتماعي في المغرب، وتزايد الضغوط على الدولة. تبعا لذلك، يتوزع التحليل في هذا المحور إلى نقطتين: تعرض النقطة الأولى لمؤشرات اختلال الوضع الاجتماعي. وتعالج النقطة الثانية الآليات التي ساهمت من خلالها الاستثمارات الأجنبية في دعم النظام السياسي.

أولا : اختلال الوضع الاجتماعي بالمغرب

تربط العديد من التحليلات نجاح السياسات، بقدرتها على استيعاب الإكراهات الاجتماعية، ورفع معدلات التنمية البشرية. فالوقائع تبين أن الدول التي تستطيع خلق الظروف المواتية للإقلاع الاقتصادي وتطوير المؤشرات الاجتماعية، ويصل فيها أداء الدولة إلى تنمية تسهم في تعزيز القدرات البشرية وترقية نوعية الحياة، تكون أكثر مناعة لمواجهة الهزات الاجتماعية، وتتقوى فيها شروط الاستقرار السياسي.

وإذا نظرنا إلى المغرب، يتضح أن السياسات المتبعة لم تتمكن من تحقيق الإنجاز الضروري للإجابة على الضغوط الاجتماعية، وهو واقع يبدو أنه يؤثر سلبا على إمكانية تطور الدولة، بل أصبح عنصرا ضاغطا على النظام السياسي. فكل التحليلات، ومقاربة السيناريوهات المحتملة، تجعل الوضعية الاجتماعية بالمغرب المتغير الأكثر تهديدا لاستقرار النظام السياسي.[172]

في هذا السياق، يعرض التحليل جوانب من مؤشرات الاختلال الاجتماعي في المغرب. وهو واقع يبدو أنه يهدد الاستقرار السياسي ويقوي من الضغوط على السلطة السياسية.

1. مؤشرات الاختلال

أظهر تطور السياسات الاقتصادية المغربية المعتمدة في إطار برنامج التقويم الهيكلي، أو التي تم نهجها بعد خروج المغرب من هذا البرنامج رسميا سنة 1993، أن هذه السياسات، وإن مكنت من ضبط المعدلات الماكرو اقتصادية، فإنها فشلت في الإجابة على الضغوط الاجتماعية المطروحة.

من الملاحظ أن تطبيق السياسات الليبرالية التي اعتمدتها الدولة، أسفر عن تراجع المؤشرات الاجتماعية. وهو ما فند توقعات طروحات المذهب الاقتصادي الأرتذوكسي في التنمية، الذي كان يخلص أنه كلما انخرطت الدول في اقتصاد السوق، وازداد حجم تأثير المبادرة الخاصة، فإنها ستشجع في تحسين الوضع الاجتماعي، وتؤدي إلى حدوث امتصاص سريع للعمالة، والتقليص من الفقر.[173] ذلك أن المعطيات تظهر أن المنهج الاقتصادي المتبع لم يساعد على التخفيف من وطأة الاختلالات الاجتماعية، بل، يلاحظ أن السياسات المتبعة زادت من وطأة المشكلة.[174]

تتعدد وتتنوع المؤشرات التي تبرز عناصر هذه الإختلالات. ويمكن التركيز على ثلاثة مؤشرات أساسية تمكن من قياس خلل الوضع الاجتماعي في المغرب: مؤشر التنمية البشرية، ومعدل الفقر، ومعدل البطالة.

على مستوى المؤشر الأول يبرز تتبع التطور السنوي للمغرب،[175] على أنه بالرغم من التقدم الذي تم تحقيقه في عدة مجالات اجتماعية، فإن المغرب يبقى من البلدان الأقل تطويرا لقدراتها الاجتماعية. إن مستوى النتائج المحققة على المستوى الاجتماعي يبقى ضعيفا، ولا يرقى إلى إنتظارات المواطنين من جهة، ولا إلى انتظارات المؤسسات المالية الدولية التي ترى أن ما يقع من تطور اقتصادي لا تواكبه تنمية المؤشرات البشرية.

وهكذا، يبين التصنيف الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن المغرب يظل في خانة البلدان التي يتحرك فيها مستوى تطور معدلات التنمية البشرية ببطء. ويفيد دليل التنمية البشرية أن تطور تنقيط المغرب يسير بشكل بطيء، فمن خلال تتبع قيمة الدليل على فترة 1975—2004 يتبين أنها ارتفعت بـ 208 نقطة، أي، بعدما سجل 0.432 نقطة خلال سنة 1975 ارتفع إلى 0.640 خلال سنة 2004، ومقارنة مع تونس يتضح أن هذه الأخيرة تطور خلالها قيمة دليل التنمية البشرية على امتداد نفس الفترة بـ 244 نقطة، أي بعدما سجل 0.516 سنة 1975 وصل إلى 0.760 خلال سنة 2004 (الجدول رقم 33).

انعكس هذا الواقع على مستوى ترتيب المغرب، وجعله بعيدا عن المستوى المحقق في العديد من البلدان ذات الوضعية المشابهة. فإذا ما أخذنا تصنيف تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2005، يتضح أنه في الوقت الذي احتلت بلدان مصر الرتبة 112 بـ 0.708، وتركيا الرتبة 84 بـ 0.775 نقطة، وتونس الرتبة 91 بـ 0.766 نقطة، فإن المغرب تموقع في المرتبة 126 بـ 0.646 نقطة.[176]

جدول رقم 33: تطور قيمة دليل التنمية البشرية بالمغرب وتونس (1975–2004)

	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2004
المغرب	0.432	0.479	0.517	0.549	0.580	0.610	0.640
تونس	0.516	0.572	0.623	0.659	0.700	0.739	0.760

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2006، ما هو أبعد من القدرة، والقوة، والفقر، والأزمة العالمية، 2006، ص. 284–285.

وليس مستوى الفقر[177] ببعيد الصلة عن مستوى التنمية البشرية في المغرب، إذ يبدو من خلال تتبع تطور مؤشرات الفقر، أن مضامين السياسات المتبعة، والإجراءات المتخذة، تبقى عاجزة عن حصر معدل ومجالات الفقر. إذ يبين تتبع المؤشرات الاجتماعية، أن قدرات الدولة في تقليص الفقر تسير بوتيرة لا تستجيب لتطلعات السكان، بل إن هناك جنوحا نحو اتساع جغرافية الفقر.[178] فإذا ما أخذنا نتائج التحقيقات التي قامت بها الهيآت الوطنية المختصة على امتداد فترات 1985/1984 و1991/1990 و1999/1998، يتبين أنه بعدما اتجه معدل الفقر نحو الانخفاض خلال الفترة الثانية، بحيث انحصر في 13.1٪ مقارنة بـ 26٪ خلال المرحلة الأولى، عاود الارتفاع خلال المرحلة الثالثة ليصل إلى 19.0٪ (الجدول رقم 34).

جدول رقم 34: معدل الفقر في المغرب على امتداد مرحلة 1984–1999

الفقر حسب الفترات والوسط	الساكنة الفقيرة بالمليون	معدل الفقر بـ ٪
85/1984		
حضري	1300	17.3
قروي	3300	32.6
المجموع	**4600**	**26.0**
91/1990		
حضري	912	7.6
قروي	2448	18.0
المجموع	**3360**	**13.1**
99/1998		
حضري	1814	12.0
قروي	3496	27.2
المجموع	**5310**	**19.0**

المصدر: Ministère de la Prévision économique et du plan, Enquête nationale sur les niveaux de vie des ménages 1998/1999, Direction de la Statistique, p. 59.

إضافة إلى المؤشرين السابقين، يؤشر معدل البطالة بدوره عن عجز السياسات العامة في المغرب في الإجابة عن حاجيات التشغيل المتنامية، فبتقويم سياسة الشغل يظهر أن النهج العام للتشغيل، سواء من طرف القطاع الخاص، أو بناء على المناصب المعتمدة في قوانين المالية، لا يلبي كل الطلبات، ولا يتجاوب مع ازدياد عدد الخريجين، والذي يصل وفق تقدير وزارة المالية، إلى أكثر من 700 ألف وافد للشغل سنويا.[179]

لكن هذا الوضع لا يعني غياب جهود للدولة في هذا المجال، كما لا ينصرف إلى التقليل من تطور الإمكانيات التي أصبح يقدمها سوق الشغل في المغرب. وتبين المعطيات الإحصائية إلى أن المنحى العام لتطور معدل البطالة يسير نحو الانخفاض. وهكذا، إذا ما أخذنا فترة 1990–2005 يتبين أن معدل البطالة تراجع من 13.8٪ سنة 1999 إلى 11٪ سنة 2005، وبلغ أحسن معدلاته سنة 2004 إذ سجل 10.8٪. ويبقى من الواضح التأكيد على أن الحجم الحقيقي للبطالة يبقى ظاهرة تهم الوسط الحضري بالأساس، وتمس بشكل كبير الحاصلين على شهادة التعليم العالي. وفقا للمعطيات، فإن معدل البطالة في المدن مثل سنة 2005 معدل 18.3٪ من السكان النشطين، بينما انحصر هذا المعدل في 3.6٪ خلال نفس الفترة في الوسط القروي (الجدول رقم 35). غير أن ضعف مستوى البطالة المسجل بالوسط القروي لا يخفي واقع هيمنة الشغل الجزئي، وما يشكله التشغيل غير المأجور من نسبة مهمة.[180]

جدول رقم 35: تطور معدل البطالة بالمغرب (1999–2005)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المعدل الوطني للبطالة	13.8	13.4	12.3	11.3	11.4	10.8	11.0
نسبة البطالة الحضرية	22.0	21.4	19.5	18.3	19.3	18.4	18.3
نسبة البطالة القروية	5.4	5.0	4.5	3.8	3.4	3.1	3.6

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط مديرية الإحصاء http://www.hcp.ma/fr

إجمالا، يمكن القول إن رصد الوضع الاجتماعي بالمغرب، يظهر أن القلق بالنسبة لمستقبله يتجلى في عدم قدرة الطبقة السياسية على رفع التحدي الاجتماعي، والقيام بتحسين فعلي للنسيج الاجتماعي. فقد لوحظ أنه بالقدر الذي تسارعت فيه وتيرة التحديث الاقتصادي، ارتفعت حدة الضغوط الاجتماعية وتنامى تهديدها. فقد ينتج عن عدم الإجابة عن مطالب السكان هزات اجتماعية قد تهدد الاستقرار السياسي. هذا المعطى

تؤيده العديد من الممارسات، وفي المغرب تبرز العديد من الحالات أن تفشي البطالة وسوء الأوضاع الاجتماعية، من الأسباب الرئيسية لأحداث الاحتجاج المصحوبة بأعمال العنف والتخريب.[181] وبدوره، يؤكد البنك الدولي أن الأخطر في المرحلة الحالية، أنه إذا كان معدل النمو يزداد، فإن مظاهر التفاوتات الاجتماعية تزداد. وهو ما يهدد بمخاطر نشوب نزاعات اجتماعية.[182]

إن هذا الواقع، جعل ظروف المرحلة الحالية تؤشر لميلاد فضاء جديد للصراع، ولإنتاج وضعيات بدا، حاليا، أن آثارها السياسية أضحت متغيرا مركزيا.

2. وضع اجتماعي مهدد للاستقرار السياسي

إن الوضع العام بالمغرب يكشف عن ثقل الإكراه الاجتماعي، وطبيعة حضور هذا الإكراه في انشغالات الفاعلين السياسيين والاقتصاديين، وأيضا في مجالات التصارع بين القوى المتنافسة. وإذا كانت آثار هذا الوضع متعددة، فإن الفضاء السياسي ليس بمعزل عن ذلك، بحيث يظهر أن متغير الوضعية الاجتماعية أضحى له حضور متميز في التأثير على الأنظمة السياسية. فمع تحولات اقتصاد السوق، ظهر ثقل كلفة الإصلاح، وغذت مجابهة الضغوط الاجتماعية تحدد على رأس أجندة الدولة. كما أن قوى المعارضة أظهرت اهتمامها بالوضع الاجتماعي كعنصر للتعبئة وتنمية آليات الاحتجاج.

وتمثل الحركات الإسلامية المعارضة حاليا التحدي الجديد للدولة،[183] فما يميز المرحلة الحالية هو أن الإسلام أصبح اتجاها سائدا يبحث عن التموقع بشكل مباشر في منافسة مع الملكية.[184] ففي اتساق مع هذا الواقع بدأ ظهور وجهات جديدة لا صلة لها بالثقافة السياسية للحركة الوطنية، وبروغ تأثير نخبة إسلامية في الحقل السياسي.[185] فإذا بدا أن هذه القوى لم تنجح في زعزعة الأنظمة القائمة، فإنها أمام غياب برامج اقتصادية وسياسية جدية ذات مصداقية تحتفظ هذه التيارات بقدرات تعبوية.[186]

وتذهب العديد من الأطروحات إلى التأكيد على أن المصاعب الاقتصادية، وما تعنيه من أبعاد اجتماعية، عناصر هامة تُضعف سيطرة الأنظمة السياسية على المجتمع. ويربط غرايم جيل اعتلال الأنظمة السياسية بفشل أدائها على الصعيد الاقتصادي. وفي تفسيره لآثار التراجع الاقتصادي على الأنظمة السياسية يقول: "فما أن يتباطأ النمو الاقتصادي أو يتوقف، حتى تواجه النظام معضلة سياسية تتعلق بكيفية الاستجابة أو التعامل مع المصاعب

الاقتصادية الناشئة. فيلحق تباطؤ النمو الاقتصادي الشامل في المجتمع الأذى والضرر بقطاعات كثيرة من السكان، بما فيها غالبا تلك التي يعتمد عليها النظام وتشكل دعامة له. ومع تضرر مصالح مثل هذه الجماعات، يصبح أمر استقلاليتها وتحولها إلى مواقع سياسية مضادة تطورا عاديا للأمور.

وفي ظل هذه المعضلة السياسية التي يواجهها النظام، والتهديد المماثل لقاعدته الداعمة تبرز الانقسامات الكامنة إلى السطح. وسوف لن تتركز هذه الانقسامات على الموضوع السياسي، بل سيصبح موضوع سيطرة النظام. وفيما إذا كان سيسعى إلى المحافظة على السلطة أمرا حاسما، وكلما كانت التعبئة العامة ضد النظام قوية كانت مخاطر محاولة إعادة فرض السيطرة من خلال القوة أكبر وكانت الضغوط ، بالتالي، أقوى من أجل الوصول إلى نوع من التسوية عبر حل ليبرالي".[187]

من تم، يبرز أن تأثير الوضع الاجتماعي المأزوم يكمن في كونه يعطي فرصة لتنامي الاحتجاجات، وأيضا في زيادة الضغوط على النظام السياسي، ويساهم في إنتاج الظروف الملائمة لانبعاث مطالب وأعمال التغيير السياسية، التي قد تكون ذات توجهات راديكالية. إذ من نتائج توجهات السياسات الماكرو اقتصادية، وتراجع تدخل الدولة، وتقلص الاعتمادات المخولة للقضايا الاجتماعية، ارتفاع تأثير القوى السياسية التي تسعى لتوظيف الظروف الداخلية، لمجابهة أطروحات الدولة والسعي إلى تقويض النظام السياسي. فما هو ملاحظ، أن تسارع وتيرة الاختلال الاجتماعي ترافق مع تنامي دور تيارات جديدة تعارض طروحات الدولة، وتطرح أسساً وتصورات جديدة للحكم، تتغذى في تناميها وتنمية عناصرها بالظروف السوسيو اقتصادية، فلقد مثلت الظروف السوسيو اقتصادية لتراجع الدولة، منذ الشروع في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، الإطار الذي تبلورت فيه الحركات الاجتماعية الجديدة.[188]

فأمام انهيار القومية العربية، وتراجع طروحات المعارضة اليسارية، أضحت الحركات الإسلامية تقدم البديل المطروح الذي يقوم بالدفاع عن هوية المجتمع، وينتقد توجه الدولة وسياستها الداخلية والخارجية، ويمارس وظيفة الدفاع عن مهمشي التحديث.[189]

فإذا كانت عوامل تطور هذه الحركات متعددة، تبدو الاختلالات الاجتماعية وضعف النمو الاقتصادي، محددا رئيسيا تحكم في تطورها وتنامي تأثيرها في المجتمع.[190] فهذه

الحركات، وإن كانت تبرز كتيار يرتكز بالأساس على الدين كمرجعية لمعارضة طروحات النظام السياسي، فإن تناميها لا يمكن عزله عن إكراهات الأزمة التي ولدتها السياسات التي اتبعتها الأنظمة السياسية.191 وبخصوص التجربة المغربية يقول فؤاد عبد المومني خ أحد مناضلي اليسار الذي سبق له أن اعتقل في الثمانينيات وناشط جمعوي خ إن غياب الديمقراطية، والمشاكل الاجتماعية والديمغرافية هي التي ساهمت في صعود الإسلاميين.192 وباتساق مع ذلك، تؤكد بعض المواقف أنه لا مجال أمام الدولة للحد من تأثير هذه القوى سوى مجابهة هذه الاختلالات. يذهب السوسيولوجي عبد الكبير الخطيبي إلى أنه ليس أمام الدولة، لإيقاف صعود الإسلاميين، سوى التصدي للرشوة، والحد من الفقر والاهتمام بالأوضاع الإجتماعية.193

وبينت أحداث 16 ماي 2003 بالدار البيضاء، والانفجار الانتحاري بمقهى الانترنت في 11 مارس 2007 بنفس المدينة وما تلاه من انفجارات، أنه إذا كان للخارج تأثير في هذه الأحداث، خاصة وأن الخارج أصبح جزءا من الداخل ويصعب وضع الحدود بينهما، فإن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بدت إحدى موجهات هذه العمليات التي يشكل الفقر وفقدان الأمل بعض محدداتها، حيث تصبح عمليات الانتحار امتدادا لذلك.194

وكدلالة على ذلك، تكشف متغيرات المرحلة الحالية، أنه في أحزمة الفقر ومدن الصفيح التي انتشرت بشكل كبير في هوامش ومراكز المدن، يتنامى تأثير تيارات المعارضين لطروحات الدولة.195 إذ تقوم هذه التيارات بالسعي لاستثمار الوضع الاجتماعي، وقربها من المواطنين، ومن خلال القيام بالسهر على القيام بالعديد من الخدمات الاجتماعية، على زرع أفكار واتجاهات معارضة للدولة.196

هذا الوضع يجد سنده في العديد من الأطروحات النظرية، التي ترى أن امتداد الحركات الإسلامية، يجد تفسيره في متغيرات الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وتنظر العديد من الأطروحات، إلى أن أسباب تنامي هذه الحركات يعد انعكاسا لأزمة التنمية التي تشهدها معظم المجتمعات العربية والإسلامية، والتي سببت، في منظور أنصار هذه الأطروحة، ضغطا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية أدت إلى الارتداد إلى الرموز التقليدية في المجتمع، وأهمها الرموز الدينية.197 وتفترض العديد من هذه الأبحاث أن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى ازدياد الالتزام الديني، وتبني مقارباتها على أن نمو ظاهرة الإسلام السياسي يرتبط بمتغير الأزمة الاقتصادية والاجتماعية كعامل في

انتشارها،198 وأن مطالبة هذه الحركات، واستعانتها بالدين للمطالبة بإحداث التغيير والتجديد، لا تعدو أن تكون استجابة للتمرد ضد القيم المجتمعية القائمة من ظلم وسلطوية وانحرافات أخلاقية، وعلى مواجهة التهميش والإقصاء الاجتماعي.199

وتؤكد بعض المقاربات التي تربط تزايد تأثير الحركات الإسلامية في المجتمع، بتنامي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، إلى أن الأصولية الدينية التي تنحو في الإتجاه السياسي، تعلن عن نفسها كرد فعل على الأزمة الاجتماعية، وذلك من خلال العناصر التالية: قيادة أسرة (كاريزم) تلتزم تغيير المجتمع روحيا أو ثوريا أو كليهما، وتتضمن دعوى إنقاذ القيم والمعتقدات والممارسات الأساسية التي ستشكل النظام الأصولي الجديد، والاتجاه نحو الجماعات والطبقات الاجتماعية، وتركز بالخصوص على العينات البشرية سريعة التأثر بالدعوى الأصولية نتيجة لتوجهاتها الثقافية والنفسية، وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. ثم أخيرا الميول نحو الحركات والجماعات الأصولية التي تتولى قيادتها شخصية كاريزماتية، تبدي سلوكيات تزاوج بين الحماس الروحي والفعل الثوري.200 لكن ما يجب التأكيد عليه، هو أنه إذا كان للأزمة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها السلبية تأثير في تحديد العوامل التي ساهمت في تنامي ظاهرة الحركات الإسلامية، وتقوية أطروحاتها المعارضة للنظام السياسي؛ فإن هذا الواقع يطرح إشكالين يلزم تحليلهما في هذا السياق، يتمثل الأول في أنه إذا كان متغير الأزمة الاقتصادية والاجتماعية مركزيا في تنامي الحركات الاحتجاجية وتطورها، فإنه ليس بالضرورة متغيرا وحيدا. ذلك أن الدراسات التي تتحدث في منطلقاتها عن نمو ظاهرة الإسلام السياسي، ترتبط بمتغير الأزمة كعامل لانتشارها، فإنها لا تتفق حول تحديد نوعية الأزمة هل هي أزمة اقتصادية أم أزمة سياسية.201

أما الجانب الثاني من تحليل الإشكالية، فإنه يفيد على أنه إذا كانت العوامل الاجتماعية والاقتصادية تؤثر في نمو القدرة الاستقطابية لهذه الجماعات، فإنها تبدو غير قادرة على تفسير اللون السياسي الذي ترتديه، أو الاختيار الإيديولوجي الذي تعتنقه. إذ تظهر الوقائع أن إتجاه الحركات الإسلامية ليس واحدا، فهناك حركات اختارت الانخراط في العملية السياسية، وامتلكت القدرة على تقديم خطاب يتجاوب مع حركة العولمة ومعطيات التحديث، واعتماد منهج الديمقراطية كآلية لحسم التنافس السياسي. ثم هناك اتجاه ثان من الحركات الإسلامية يُعارض كل خيارات النظام السياسي ويسعى لإسقاطه، ولكن بدون

اعتماد مقاربة العنف. وهناك اتجاه ثالث من الحركات التي جعلت من العنف آلية لتدبير خلافاتها مع النظام السياسي ومع المجتمع.

وينعكس هذا التباين أيضا على مواقف هذه القوى من الاستثمارات الأجنبية، فإذا أخذنا مواقف الحركات الإسلامية الرئيسية، يتبين أن ما يطرحه حزب العدالة والتنمية من تصورات للرأسمال الأجنبي يختلف عن منظور جماعة العدل والإحسان.

ينطلق موقف حزب العدالة والتنمية من رؤية ترى ضرورة الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، شريطة توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية، والعمل على تكافؤ الفرص بين المستثمرين المغاربة والأجانب.[202] وفي معرض تحليله لمواقف الحزب من الاستثمارات الأجنبية، ورؤيته للسياسة التي يتعين نهجها لاستقطاب هذه الاستثمارات. يقول محمد نجيب بوليف، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية: «نحن لا نعارض الاستثمارات الخارجية، ولكن لدينا مواقف حول تخويل هذه الاستثمارات ولوج القطاعات الإستراتيجية. نحن عندما نسمح للاستثمارات الخارجية مثل احتكار مائة بالمائة قطاع مثل الطاقة، فنحن نعرض هذا القطاع للخطر، ونجعل أنفسنا رهينة سياسة هذه الشركة. مثلا «لاسمير» بإمكانها أن توقف الإنتاج، الأمر الذي قد يؤدي إلى خلل في تدبير هذا القطاع، أو عندما تمنح امتيازا لشركة «فيفاندي» في قطاع الاتصالات فإننا نجعل اتصالات المغرب كلها يمكن أن يتنصت عليها من طرف الأجانب. فنحن نرى أن الدولة يتعين عليها أن تبقى حاضرة في القطاعات التي هي عصب الحياة، وإن تم التفويت يكون بنسب قليلة».[203]

على عكس هذا الموقف، تدفع جماعة العدل والإحسان إلى رفض الرأسمال الأجنبي. يقول زعيم الجماعة عبد السلام ياسين «المسلمون غدا واليوم محتاجون لاستثمارات مستوردة، وهي بكونها استثمارا واستيرادا حبلى بالغبن وسوء الكيلة. ورؤوس الأموال جوالة رحالة، تنتقل من صقع في العالم إلى صقع حيثما أغرتها اليد العاملة الرخيصة، والضرائب المخفضة، والجوعى إلى رأس المال الأجنبي كثرة في الدنيا، والمرابي يساوم ليربح. وهي سوق إن كانت يتأثر فيها الاقتصاد بالعوامل السياسية، والتكنولوجية، فأثرها بإعلامها وعاداتها الاستهلاكية على تربية المستورد وصحته وبيئته وتنميته وحالته الاجتماعية وأمنه وغذائه وبقائه أثر حاسم».[204] ويضيف زعيم الجماعة في تحليله للجوانب التي يجب أن تؤطر الاقتصاد، أن جوهر السياسة الاقتصادية يتعين أن يقوم على فك الارتباط بإرادة الغير،

وعلى تعبئة الموارد الذاتية، وأن تحقيق الاكتفاء الذاتي هو هدف يجب أن تكون له الأسبقية. يقول عبد السلام ياسين «لهذا وجب على دولة الإسلام أن تعتمد على التمويل الداخلي، وأن تعمل على التحرر من التبعية المالية، بتأسيس نظام مصرفي إسلامي يكون مفتاح التنمية، وتساير أهدافه أهداف الدولة الإسلامية، وتربط النزاهة والأخلاقية فيه بمبدأ الإنتاجية والجدوى. نظام نابع من واقعنا، ناظر إلى مستقبلنا، مبناه التعاون على البر والتقوى كما أمر ربنا الغني الحميد».205

وفي ضوء ما سبق يمكن القول، إن السياسات المتبعة أفرزت ارتفاع ثقل الاختلالات الاجتماعية وازدياد خطورتها على الاستقرار السياسي، وهي معطيات فرضت على الدولة إعادة البحث عن تقوية الدعائم المالية لاستيعاب تعثرات الخصاص الاجتماعي، وتقوية فرص إيجاد حلول عملية للمشاكل المستعصية من سكن وصحة وشغل. وهنا يبرز أن ارتفاع حجم موارد الاستثمارات الأجنبية أضحى أحد الدعائم الجديدة للدولة لتطوير آليات تدبيرها لتحديث الاقتصاد، وخلق فرص للإجابة عن الاكراهات الاجتماعية.

ثانيا : الاستثمار الأجنبي مورد مالي بدلالات سياسية

تبرز جوانب عدة، أن للاستثمار الأجنبي تأثيرا هاما في سيرورة الحقل الاقتصادي، وأنه عنصر يدعم اختيارات النظام السياسي. فلا شك أن إدارة الدولة للاختلالات الاجتماعية والرغبة في التحديث الاقتصادي، لا يمكن عزله عن تطور الموارد المالية التي تستقطبها الدولة من هذه الاستثمارات.

هذا، ويتضح أنه بفضل الاستثمارات الأجنبية التي تم استقطابها، تمكنت الدولة من دعم موارد الميزانية. فلقد ساهمت الاستثمارات المحصل عليها في إنعاش الدور الاستثماري للدولة. يتمثل الجانب الآخر لمساهمة الاستثمارات الأجنبية في إنجاز العديد من المشاريع الكبرى التي بدا أن الرأسمال الخاص المغربي غير مؤهل للقيام بها، سواء لأنها تتطلب تكنولوجيا وخبرة قوية، أو موارد مالية كبيرة.

1. دعم موارد الميزانية

أبان الاتجاه الحالي للاقتصاد المغربي أن مداخيل الاستثمارات الأجنبية، وبالخصوص تلك القادمة عن طريق خوصصة المؤسسات العمومية، مكن من تدعيم موارد الميزانية

وقوى قدراتها المالية. وتعكس بعض مؤشرات الميزانية الترابط الوثيق بين تطور الاستثمار الأجنبي وتقوية هامش التحرك في الميزانية.

وهكذا، وبفضل مداخيل الاستثمار الأجنبي والخوصصة، تمكنت الدول من ضمان الحفاظ على مستويات ميزانية التسيير، وهو أمر ذو أهمية بالغة. إذ أن هذا النمط من الميزانية يرتبط بشكل حساس بالمطالب الأساسية للمواطنين، وبأداء سير المرافق العمومية، فالوقائع تظهر، أنه كلما ارتفعت الإمكانية المخولة لميزانية التسيير، استطاعت الدولة أن تقوي آليات مواجهة المطالب وتحقيق السلم الاجتماعي، والحيلولة دون وقوع اختلالات في هوامش التدفقات الاجتماعية للدولة. تتمثل أهم تجليات هذا الواقع في قدرة الدولة على ضمان عدد من المناصب المالية في ميزانيتها توظفها في الإجابة عن مطالب الشغل، واستيعاب بعض ضغوطات الوافدين عن سوق الشغل. إذ يبدو، أنه بالرغم من أن عدد المناصب المالية المقررة في قوانين المالية لا يمكن من استيعاب متطلبات الوافدين على سوق الشغل، فإن تطورها في السنوات الأخيرة يفيد أن هناك اتجاهاً نحو ضمان حد أدنى من المناصب المقررة في قوانين المالية. إذا أخذنا، الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2006 يتبين أنه باستثناء سنوات 2003، 2004 و2005 تجاوز عدد المناصب المقرر إحداثها ما يزيد عن 10000 في باقي سنوات هذه الفترة (الجدول رقم 36). وهو رقم لا يمكن الاستهانة بحجمه، في واقع يبدو أن هناك تراجعا للدولة، واعتماد خيارات ترى أن حجم التوظيف في القطاع العمومي هو معيق للتنمية، ولا يتطابق مع الفلسفة الليبرالية التي اعتمدتها الدولة.[206]

جدول رقم 36: المناصب المالية المقررة في قوانين المالية (2000–2004)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المناصب	11480	16973	10845	7000	7000	7000	12000

المرجع: قوانين المالية

الجانب الآخر في التطور الذي صاحب ازدياد حجم الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الوطني، تمثل في مساهمته في التقليص من معدلات العجز، فمن خلال تتبع تطور معدلات هذا الأخير على امتداد السنوات الأخيرة، يبدو أن هناك دورا مركزيا لموارد الخوصصة في الحد من آثار العجز، بحيث يتبين أنه كلما ارتفع مستوى الخوصصة، يتقلص معدل عجز الميزانية، وأنه في حالة تراجع موارد الخوصصة يرتفع حجم عجز الميزانية. ويوضح تتبع مستوى العجز في المغرب على امتداد سنوات 2001–2005، وهي مرحلة مركزية في

سيرورة الخوصصة وفي حجم تأثير الاستثمار الأجنبي فيها، أن عجز الميزانية بدون موارد الخوصصة يتراوح بين 4.4٪ خلال سنة 2002 و8.7٪ سنة 2001. لكن مع إدخال موارد الخوصصة تراوح معدل العجز فقط بين 2.6٪ كأدنى معدل سنة 2001 و4.3٪ كأعلى نسبة خلال سنة 2002 (الجدول رقم 37).

جدول رقم 37: عجز الميزانية في المغرب بناء على الناتج الداخلي الخام اعتمادا على موارد الخوصصة وبدونها بالمائة (2001–2005)

السنوات	عجز بدون موارد الخوصصة	عجز مع موارد الخوصصة
2001	8.7	2.6
2002	4.4	4.3
2003	4.8	3.7
2004	4.8	4.1
2005	5.8	3.2

المصدر: *La vie économique*, n° 4316, du 27 mai au 2 juin 2005, p. 1

يتبين مما سبق أن ما تم تحصيله من موارد مالية خولتها الاستثمارات الأجنبية، مكن من إضفاء نوع من الفعالية على ميزانية الدولية، وساعد في تقوية قدرة الدولة في السيطرة على المجتمع، وتقليص الضغوط على النظام السياسي،[207] ذلك أن تقليص حجم النفقات العمومية، يعني تحجيم قدرات وأدوات السلطة السياسية في الإخضاع والمراقبة.[208] غير أن مداخيل الاستثمار الأجنبي، وإن مكنت الدولة من إمكانية التحرك، فإنها رتبت آثارا جانبية وولدت نتائج سلبية؛ فضغوط حاجة الدولة للموارد المالية أثر على الموقف التفاوضي للدولة، وقلص من هامش الدولة لإدارة العديد من عمليات الخوصصة. وفي هذا السياق يقول علي عمار في كورييه انترناسيونال Courrier international نظرا لاستحالة إكمال ميزانية التسيير، أي، ومن بين أمور أخرى، القدرة على أداء أجور الموظفين، فإن الحكومة سوف تكون مفاوضا وديعا جدا".[209]

إضافة إلى الدور الذي لعبته الاستثمارات الأجنبية في تدعيم موارد الميزانية، كان لحجم المبالغ المحصل عليها تأثيرا على التدخلات الاستثمارية للدولة، بحيث إنها وظفت جزءا هاما من مداخيل الاستثمارات الأجنبية لخلق دينامكية اقتصادية واجتماعية.

2. تقوية إمكانية الدولة لتدعيم تدخلاتها الاستثمارية

يتمثل الانعكاس الثاني لتطور موارد الاستثمار الأجنبي، في تقوية إمكانية الدولة لتدعيم تدخلاتها الاستثمارية.[210] إذ أن مداخيل هذه الاستثمارات شكل آلية وظفتها الدولة للاستجابة لمتطلبات البناء الاقتصادي والاجتماعي الضروريين لتقويم دعائم شرعية النظام السياسي. وفي صلب هذا التحول، بدا أن المبالغ التي تم حصدها من العديد من عمليات التفويت، شكلت فرصة مكنت الدولة من طرح تصورات جديدة لتدبير الاقتصاد. فأمام ارتفاع المبالغ المحصل عليها من صفقات عمليات تفويت مؤسسات اقتصادية كبرى، عمد المقررون إلى تغيير منظورهم لاستثمار مداخيل الخوصصة. لقد أصبح الاختيار الجديد يقوم على تغيير اتجاهات موارد هذه السياسية من المقاربة السابقة، التي كانت تعتمد دمج هذه المداخيل في ميزانية الدولة، وتقتصر نتائجها على تحقيق منافع آنية، إلى تحويلها لحساب خاص، واستثمار تلك المبالغ في مشاريع اقتصادية واجتماعية، وتوجيهها إلى القطاعات التي تحظى باهتمام الدولة.[211]

وتمثل المنطلق الذي حدد توجه الدولة في ضرورة إعادة استثمار مداخيل الخوصصة، وجعلها آلية للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي. وفي سياق هذه التوجهات، برز نزوع الدولة نحو إعادة الاهتمام بمستوى الاستثمار العمومي. فمن الملاحظ أن تطور ميزانية الدولة على امتداد الفترة الممتدة من سنة 1981 إلى سنة 2001 أظهر أن تطور مكونات الميزانية خلال هذه الفترة تم على حساب ميزانية الاستثمار، بحيث يلاحظ أن التطور الذي عرفته الميزانية، تم على حساب وتيرة نفقات الاستثمار، مقابل ارتفاع الحصة المخصصة لخدمة الدين، بينما حافظت ميزانية التسيير على مستوياتها. إذ في الوقت الذي تضاعفت خلاله ميزانية التسيير ومخصصات الدين العمومي على التوالي ما بين 5 مرات و 15 مرة، لم تتضاعف ميزانية الاستثمار إلا 2.2 مرة.[212]

هذا التحول، عبرت عنه الدولة في البداية، من خلال إنشاء صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإدارة المبلغ المحصل عليه من صفقة تفويت الخط الثاني للهاتف النقال، ليأخذ بعد ذلك منحى جديدا في المشهد المؤسساتي. وهكذا، نص قانون المالية لسنة 2001 على تحويل 50٪ من مداخيل خوصصة المؤسسات العمومية التي يتم تفويتها إلى حساب هذا الصندوق،[213] وفي سنة 2002 أدخلت السلطات العمومية تغيرا في إطاره القانوني، حيث تم النص على تحويل الصندوق إلى مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية

والاستقلال المالي، وتطبعها القواعد التي تنظم تدبير المؤسسات العمومية في المغرب.214

إن إستراتيجية الدولة في تدبير موارد تفويت الخط الثاني للهاتف النقال لم تكن بالحالة المعزولة. إذ مكن ازدياد موارد الخوصصة التي شهدها المغرب على امتداد السنوات اللاحقة، من تطور الموارد التي تم تفويتها لفائدة مؤسسة الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا فإلى غاية نهاية 2007 بلغ حجم تحويلات الخوصصة المخصصة للمؤسسة ما يزيد عن 35 مليار درهم.215

لقد انعكس هذا التطور في موارد المؤسسة على تدخلات الدولة، حيث تحول نشاط هذه المؤسسة إلى آلية لتطوير الاستثمار، ودعامة للإنعاش الاجتماعي والثقافي والرياضي. فقد استطاعت الدولة، بفضل تدخلات المؤسسة، من توفير شروط وأسس من شأنها تمكين المغرب من تحسين بنياته التحتية، ودعم حضور الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

غير أن الملاحظ أنه إذا كان توجه الدولة قد قاد إلى نوع من التجديد المؤسساتي، ومكن من تحقيق نوع من المرونة في تدبير الملفات الاقتصادية والاجتماعية، فإنه بدا أن معالمه الرئيسية ترسم من طرف المحيط الملكي وفق تصورات الملكية للإصلاح، بينما لا تتطلع الحكومة إلا إلى أن تكون أداة مساعدة في تنفيذ تلك التوجهات. وهو ما يقلص إمكانية فتح نقاش حول نمط سير هذه الموارد، ويحول دون إمكانية تعديل وتصحيح التوجهات المتبعة.216

لاشك أن ما وقع من تغير في الفضاءين السياسي والاقتصادي، خلق شروطا لدينامية جديدة، وجعل المغرب في وضعية تتميز عما كانت عليه قبل تراجع الدور الاقتصادي للدولة، فالأكيد، أن قرارات الدولة في المادة الاقتصادية أعطت الفرصة للخواص لتوسيع حضورهم في المجال الاقتصادي، لكن دون أن يترتب عن ذلك إضعاف النظام السياسي. هذا الانتقال لم يعكس تطورا في بنية السلطة السياسية، وفي علاقة الدولة بالمجتمع، فعلى العكس، سار التطور في جزء كبير وفق نفس تصورات النظام السياسي للاقتصاد خلال المرحلة التدخلية، واحتفظت الدولة بصلاحية تحديد الأولويات، وتقرير مشاريع السياسة الاقتصادية.

ويظهر التطور الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب، أن موارد الاستثمارات الأجنبية كانت صمام أمان للدولة، وعنصرا داعما لاختياراتها. تحددت عناصر الدعم التي تقدمها هذه الاستثمارات للنظام السياسي، من خلال ما يخوله من موارد تم توظيفها من طرف

الدولة لتدعيم موارد الميزانية، مع ما يعنيه ذلك من إفرازات سياسية. والأهم من ذلك، أنها خولت تدعيم القدرات الاستثمارية للدولة، إذ أدى دخول العديد من الاستثمارات الأجنبية الكبرى إلى أن تحدث نمطا جديدا لتدبير الاستثمارات. وهو اتجاه قادته الملكية وتحكمت في عناصره.

إن هذه الهيمنة، إذا كانت جوانبها متعددة، فإنه لا يمكن عزلها عن تأثير ما يقع في الاقتصاد. ومن ذلك فإن الاستثمار الأجنبي برز كأحد الموارد التي مكنت الدولة من إعادة إنتاج مشروعيتها وسيطرتها على المجتمع.

إن هذا الواقع، أسس لتوجه جعل الاستثمارات الأجنبية أحد الآليات التي وظفها النظام السياسي لمراقبة المجتمع، وتخفيف الضغط على النظام السياسي.[217] رتب هذا التحول تحديد معالم تطور النظام السياسي في المرحلة الحالية، بحيث يتبين من خلال رصد وتيرة استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية نتيجتين أساسيتين؛ تتمثل الأولى في قدرة السلطة السياسية في المغرب على استثمار الإصلاحات الاقتصادية والتحكم فيها. وتتمثل الثانية في أن هناك ترابطا قويا بين اشتغال النظام السياسي والمتغير الخارجي.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي أداة لإعادة إنتاج آليات مراقبة المجتمع

مكن تطور الاستثمارات الأجنبية، على امتداد السنوات الأخيرة، تزويد الدولة بموارد مالية هامة، استطاعت توظيفها للإجابة عن قضايا سياسية، وأحد الدعائم التي يستثمرها النظام السياسي في فرض هيمنته على المجتمع. وبذلك أسس لانتقال في أسس المشروعية. واتساقا مع ذلك، يبدو أن المغرب يقدم نموذجا لبلد يستثمر الخارج لتدعيم توجهاته الداخلية. فبالرغم من تحولات محددات هذا المتغير، فإنها ترتب نفس نتائج تطور علاقة الدولة بالخارج.

أولا: انتقال إلى مشروعية الإنجاز

إذا كان النظام السياسي المغربي تمكن، خلال الفترات السابقة، من تقوية قدرته على إدامة أسس شرعيته، وفرض تصوراته وتنمية قواعد تجذره في المجتمع،[218] فإن ما حدث من تغييرات اقتصادية ومجتمعية، لم تجعل اعتماد نفس القواعد لضبط المجتمع ذات فعالية. فما وقع حاليا من تحولات ضاعف من عدد المشاكل التي يواجهها النظام السياسي، وطرحت

تحديات جديدة على الدولة وقوت الضغوط عليها. وقد تحددت مؤشرات هذه الضغوطات على المستوى الرمزي بتنامي التيار الإسلامي، ومحاولة إنتاج الموارد الرمزية المرتبطة بالمجال الديني. أما على المستوى المادي، فقد برزت محدودية قدرات النظام السياسي على الاستجابة لمتطلبات وحاجيات السكان المتنامية. إن ما هو ملاحظ، أن مخلفات السياسات السابقة في المغرب، كما هو الأمر بالنسبة للدول التدخلية في البلدان العربية، أدت إلى توسيع الهوة بين النظام السياسي والمواطنين، وأن الإخفاق الاقتصادي والاجتماعي للدول أدى إلى إضعاف شرعية الأنظمة السياسية القائمة، وقوى فقدان الثقة عند المواطن.219

هذه التحولات جعلت إدارة الدولة بنفس الأنماط التقليدية، واعتماد نفس أدوات التحكم في المجتمع أمرا مستحيلا، بحيث يبدو أن ما يقع من تحولات أضحى يفرض على النظام السياسي إحداث تغيير في الأدوات والأسس التي كان يبني عليها مصادر مشروعيته.220

هكذا، ورغبة في تجاوز آثار إخفاقات السياسات السابقة، وتقوية أسس السيطرة على المجتمع، أصبحت تدخلات السلطات العمومية تقوم على الحد من آثار الإخفاق الاقتصادي والاجتماعي. وهو واقع، يبدو الإطار الأكثر أهمية لتمكين النظام السياسي من مجابهة أطروحات القوى المعارضة له. فمن العناصر الرئيسية التي تجعل الأنظمة السياسية حاليا، أكثر قبولا من طرف المجتمع، مدى قدراتها في الإجابة على المطالب الاجتماعية، وضمان الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي لمختلف فئات المجتمع. إذ ينظر للفعالية المتغيرة المتحكم في استقرار المؤسسات السياسية، وأداة لقياس مدى شرعية أي نظام سياسي والقبول به، بحيث لا يمكن لأي نظام أن يضمن شرعيته، في غياب الفعالية التي تعد المعيار الوظيفي لعمل وديمومة شرعية السلطة السياسية، فهذه الأخيرة تتدخل كعنصر حاسم لتكييف الوعي والمعتقدات مع المؤسسات السياسية للنظام السياسي القائم، أو لتغير هذه المؤسسات طبقا لطبيعة تطور العلاقات الاجتماعية، وبدون تعرض النظام السياسي إلى فشل أو عجز في فرض الهيمنة باستمرار على المجتمع.221

اتساقا مع هذه التحولات، أصبح مما يركز عليه النظام السياسي المغربي، توسيع الاهتمام بقضايا التنمية، والسعي للحد من الآثار السلبية لضغوط الإكراه الاجتماعي. فكل المؤشرات تظهر أن المجال الاجتماعي أصبح أولوية مركزية لدى الدولة، بحيث فرض تحقيق الأمن الاجتماعي «كقضية دولة».222 تتسق هذه التوجهات مع هدف الدولة تدعيم آليات

إخضاعها للمجتمع، والحيلولة دون تشكل مراكز للنفوذ،[223] والحيلولة دون إمكانية استغلاله من طرف التيارات المعارضة لأطروحات الدولة، والتحكم في الأدوات التي تمكن هذه القوى من التعبئة وبناء نفوذها السياسي والاجتماعي.[224] اتخذت تدخلات الدولة في هذا المجال لمواجهة آثار الخصاص الاجتماعي، وتقوية آليات مراقبة المجتمع نماذج متعددة. وفي هذا الصدد وسعت السلطات العمومية الإجراءات المؤسساتية والتنظيمية والتشريعية للبحث عن تعزيز التنمية الاجتماعية، وكذا عبر إحداث عدة مؤسسات لهذا الغرض، من ذلك وكالة التنمية الاجتماعية سنة 1995، ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

إن المركزي في هذه التدخلات، هو أن المجال الاجتماعي أضحى في صلب اهتمام الملكية، إذ عقب انتهاء برنامج التقويم الهيكلي، وعت هذه المؤسسة بأهمية الحد من الآثار الاجتماعية لهذا البرنامج. هذا التوجه تقوى عقب تولي الملك محمد السادس العرش، بحيث أن جزءا كبيرا من تدخلاتها أصبح يركز على القضايا الاجتماعية. وفي سياق هذا التحول، أسست الملكية لنمط جديد للتعامل مع هذه التحديات. تمثلت أهم هذه العناصر في إحداث مؤسسة محمد الخامس للتضامن،[225] كإحدى الآليات الأساسية لتجسيد منظورها للتنمية، وكإطار مؤسساتي لتحسين الوضع الاجتماعي في المغرب، ولتجاوز قصور السياسات العامة الاجتماعية.[226]

تتحد الزوايا الرئيسية لتدخل المؤسسة في دعم الجمعيات والأعمال الخيرية الإنسانية، والقيام بمشاريع لتحفيز الأعمال الاجتماعية من إصلاح المراكز الاجتماعية الخاصة بالأطفال والمسنين. وتهتم تدخلاتها بفئات اجتماعية محددة من قبيل المعاقين، وتشجيع التمدرس وتعليم الفتيات، وتتدخل من أجل تحسين وضعيات اجتماعية معينة مثل محاربة الأمية، وتحسين ظروف عيش النساء، والأشخاص المسنين. كما توسعت مجالات اهتماماتها فامتدت إلى حدود سعيها لتحسين ظروف استقبال المغاربة المقيمين بالخارج.[227]

وتوسيعا لاهتمامها بالمجال الاجتماعي، أدخلت الملكية نهجا جديدا في التعامل مع المجال الاجتماعي بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهي برنامج أطلقه الملك محمد السادس في 18 مايو 2005، يستهدف الحد من الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وإحداث الأنشطة التي من شأنها أن توفر بعض المداخيل لذوي الحاجة، وتقديم المساعدات للساكنة المتواجدة في وضعية مزرية.[228]

وترتكز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على استثمارات عمومية متعددة القطاعات، وعلى أنشطة مدرة للدخل تستهدف نحو 250 من الأحياء الأكثر فقرا، وكذا 360 جماعة قروية فقيرة، بالإضافة إلى برنامج محاربة الهشاشة، وبرنامج أفقي يهم جميع أنحاء البلاد. وينبني البرنامج على مقاربة تشاركية تمكن الجماعات المحلية من التعبير عن حاجياتها وأولوياتها فيما يتعلق بالبنية التحتية الأساسية، والخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية.

بذلك تنخرط هذه السياسة في رؤية الدولة لتحسين الظروف الاجتماعية، وتمكين جزء كبير من الساكنة للوصول إلى الخدمات الأساسية والاستفادة من البرامج الاجتماعية. هذا التوجه يفيد أن هناك تطورا في تفكير الدولة نحو إعطاء الليبرالية الاقتصادية في المغرب مسحة اجتماعية.

غير أن هذه السياسة لا يمكن فصلها عن توجهات السلطة السياسية الهادفة لضمان مراقبة المجتمع. من ذلك تظهر هذه المبادرة كآلية تريد من خلالها الدولة، ليس الحد من الفقر فحسب، ولكن أيضا لتنسيق عمل النسيج الجمعوي الذي تطور خلال مسار السنين الأخيرة.[229]

الجانب الآخر الأكثر أهمية الذي برز من خلال تحليل تطور الاستثمارات الأجنبية في المغرب، هو أن الخارج يبقى أحد العناصر الداعمة للنظام السياسي.

ثانيا: الخارج داعم للنظام السياسي

يحتل الخارج موقعا أساسيا في فهم التحولات السياسية الداخلية. إذ تعد العوامل الخارجية معطى مركزيا في تحليل التغيرات السياسية، وتطور العلاقة بين الفاعلين السياسيين. إن المؤكد حاليا، هو أن هناك وعيا لدى الباحثين في حقلي العلاقات الدولية والعلوم السياسية بتداخل ما هو دولي مع ما هو وطني.[230] وفي هذا الصدد تعترف العديد من الدراسات على أن البنيات السياسية تشكلت تاريخيا من سلسلة من العوامل الدولية، من ذلك بالأساس، تأثير النظام الكولونيالي، والواردات الثقافية والنماذج القادمة من الخارج.[231] وقد قوت حاليا، متغيرات العولمة وتطورات الاندماج الدولي، الاهتمام بترابط البعدين الداخلي والخارجي في تفسير الظواهر السياسية، وأسست لتوجه يركز على تدخل العوامل الخارجية في تفسير تحول العديد من البلدان إلى الديمقراطية.[232] فبعدما انتشر، لفترة من الزمن في تطور علم السياسة، التمييز بين العوامل الداخلية والخارجية على أساس أن

لكل منهما مجال منفصل عن الآخر، أصبح من المتعذر في الفترة الحالية فهم تحولات السياسات الديمقراطية في بعض الدول النامية، أو دول الجنوب، بمعزل عن تطور التفاعلات في النظام الدولي، وتأثيرات القوى الكبرى.[233] كما يظهر، أنه أصبح من الصعب تحديد قواعد التنمية الاقتصادية في أي بلد، وبالخصوص دول الجنوب، وتحديد أولوياتها دون ربطها بسياسات المساعدات التي تقدمها الدول الكبرى والمؤسسات المانحة، أو توصيات صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي، أو دور الشركات متعددة الجنسية.[234]

وفي اتساق مع ذلك، تتحدث العديد من الكتابات على أنه يتعين على القوى الكبرى أن تضغط في اتجاه الدفع إلى حث البلدان النامية على اعتماد الديمقراطية، ومن ذلك يقول كريس باتن، الذي كان قد عمل كآخر حاكم بريطاني لهونغ كونغ، من 1992 إلى1997 إن للديمقراطية بالفعل شرعية عالمية، لا ينبغي أن تكبت استنادا إلى أرضية ثقافية محددة أو ضعف اقتصادي، لكنها ينبغي أن تنمو عضويا من داخل المجتمع. ويمكن، بل ينبغي ممارسة ضغط خارجي، لكن الديمقراطية لا يمكن أن تفرض بالقوة".[235]

وتدعم نماذج التحولات السياسية التي حدثت في العديد من مناطق العالم، على امتداد الثمانينيات والتسعينيات ثقل الخارج في الانتقالات الديمقراطية التي عرفتها هذه البلدان.[236] وبالنسبة للمغرب، وبعد مرور ما يزيد عن خمسين سنة من الاستقلال السياسي، تبرز قدرة النظام السياسي على احتواء تحولات المتغيرات الدولية، ونجاحه في توظيف هذا المتغير كدعامات سياسية واقتصادية.[237]

يبين تحليل علاقة المغرب بالخارج، أن الاتجاه العام لنزوع القوى الدولية تجاه المغرب يقوم على تدعيم الدولة، وتمكينها من الموارد المالية الضرورية للإجابة عن التحديات المطروحة.[238] قليلة هي الوقائع التي أظهرت اتجاه القوى السياسية والاقتصادية الدولية للضغط على النظام السياسي للقيام بالتحديث السياسي وتحقيق المنافسة السياسية، وحتى في الحالات التي برز فيها هذا التحول سرعان ما استطاع النظام السياسي استيعابها والحد من تأثيراتها.[239] والجدير بالإشارة إلى أن مساندة المؤسسات المالية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، للإصلاحات السياسية تتم بالأساس عبر منظمات المجتمع المدني، وهو معطى يبدو غير قادر لحد الساعة على التأثير في الخيارات السياسية الكبرى. كما أن مركزية الاتجاهات السياسية للقوى الدولية تصب بالأساس في اتجاه الضغط للدفاع عن حقوق الإنسان، أو تطوير نظام الحكامة الاقتصادية، ودون الدفع إلى هدم الدعائم الأساسية للنظام

السياسي. بل على العكس من ذلك، قوى النظام السياسي المغربي الآليات التي تجعل من تجديد موارده الخارجية، والتكيف مع المتغيرات الدولية عنصرا داعما للدولة في إدارة الفضاء السياسي، وتوظيفه في تقويم دعائم مشروعيته، وتزويده بآليات مراقبة المجتمع. فإذا كانت قد سجلت متغيرات المرحلة الحالية تغييرا في عناصر هذه الموارد، فإنه، في المقابل، أبرزت استمرارا في الوظائف التي يؤديها الخارج بالنسبة للمغرب.[240] فرغم تراجع العديد من الموارد الخارجية، فإن الدولة المغربية لم تجد نفسها محرومة من الموارد الأجنبية سواء المالية أو الرمزية. هكذا، وجدت الدولة في الحملة الدولية على الإرهاب، وتنامي الانشغال بالهجرة نوافذ جديدة سعى النظام السياسي لاستثمارها للضغط والتفاوض، وتوظيفها لتقوية موارده لمجابهة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.[241]

يرتبط هذا الواقع مع الإرث التاريخي الذي طبع ممارسة الدولة تجاه الخارج. فلقد وظفت الملكية المساعدات الخارجية كمحدد هام في إستراتيجيتها لاحتواء النخب.[242] هكذا يظهر أنه على امتداد فترات ما بعد الاستقلال السياسي، تجاوبت السياسة الداخلية للمغرب مع الخارج في ما يقدمه من موارد رمزية، واستثمارها للحصول على تأييد مالي مكنه من تجاوز صعوبات السياسة الداخلية، وتقليص تفاوت المداخيل بين المغرب والجزائر.[243] من ذلك أن الدول الغربية استجابت سنة 1962 بشكل إيجابي للطلبات المغربية، وقدمت له موارد مالية خصصت لإنقاذ الاقتصاد الوطني، ودفع الدولة لتطوير آليات الليبرالية الاقتصادية.[244] كما أنه في ظل مرحلة التقويم الهيكلي استطاع المغرب استثمار علاقته مع القوى الغربية لتجاوز إكراهات المديونية الخارجية، فقد استفاد خلال فترة تطبيق برنامج التقويم الهيكلي من ست عمليات إعادة جدولة ديونه العمومية؛ ثلاث عمليات مع نادي باريس بمبلغ 6.9 مليار دولار، وثلاث عمليات إعادة الجدولة مع نادي لندن بمبلغ 6.7 مليار دولار. كما وصلت المبالغ التي وضعت تحت تصرف المغرب خلال هذه الفترة إلى 1733 مليون دولار من طرف صندوق النقد الدولي و 5.4 مليار دولار من طرف البنك الدولي.[245]

بذلك يظهر رصد علاقة الدولة بالخارج، قدرة الدولة على التكيف مع التطورات التي تحدث في هذا الحقل، والتفاعل معها كمحدد مادي ورمزي يقوي به النظام أسس مشروعيته. والنتيجة الأخرى التي تترتب عن هذا التطور، أن تطور الليبرالية الاقتصادية في المغرب لم تسر بترابط مع تطور الإصلاح السياسي، بحيث إن التطور الذي حدث في هذا

الحقل، وإن تأثر بما وقع، تراجع دور الدولة في الاقتصاد وتفاعل معه، فإنه يظل ينفصل بشكل كبير عن تأثيره. فلقد ظهر أن ارتفاع مستوى انخراط المغرب في النظام الدولي، وتوسيع آليات ربط الاقتصاد المغربي بالاقتصاد العالمي، لم يترتب عنه تحقيق النتائج التي تصورها مناصرو العولمة من أن تقوية اقتصاد السوق سيوفر فرصا لدعم الحرية الفردية والديمقراطية.246

يمكن القول إن تطور الاستثمارات الأجنبية، وما وفرته من موارد مالية، شكل عاملا مساعدا للنظام السياسي في الإجابة عن متطلبات التحديث الاقتصادي وتجاوز الاختلالات الاجتماعية، وأيضا موردا من موارد الشرعية. وتتمثل النتيجة الثانية في أن أسس تعامل الدولة مع المتغيرات الخارجية، سواء السياسية أو الاقتصادية، يتحكم فيها دعم النظام السياسي. وفي صلب هذا الواقع، يبرز أن الاستثمار الأجنبي بما وفره من موارد، وبمساهمته في إنجاز العديد من المشاريع التنموية، يساعد الدولة في الإجابة عن العديد من الاكراهات الاجتماعية. غير أن هذا الواقع ليس عنصرا حاسما في إعطاء تصور متكامل ونهائي عن آثار الاستثمار الأجنبي على النظام السياسي.247

خلاصة القسم الثاني

يتضح من خلال تحليل النتائج الاقتصادية والسياسية التي اتخذتها الدولة المغربية لجلب الاستثمارات الأجنبية على امتداد فترة 1990–2006، أن التدابير المتخذة أدت إلى رفع مستوى استقطاب الاقتصاد الوطني لهذه الاستثمارات، بحيث يلاحظ ارتفاع في حجم الاستثمارات الأجنبية، وازدياد تأثيرها في المشهد الاقتصادي الوطني.

غير أن هذا التطور لم يترتب عنه تحول جوهري، بحيث يظل التطور في مستويات محدودة، ولم تصل بالمغرب إلى مصاف الدول النامية المصنفة في قائمة الدول الصاعدة. ذلك إن تقييم مستوى استقطاب الاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية، مقارنة ببعده الإقليمي والدولي، يجعله يصنف ضمن البلدان ذات التأثير المحدود في خريطة الاقتصاد العالمي. يعكس هذا الواقع حدود التدابير المتخذة لجلب الاستثمارات الأجنبية، ويبين أن هناك معيقات عدة لا زالت تحول دون ارتفاع حجم هذه الاستثمارات.

لكن بغض النظر عن مستوى وحجم هذه الاستثمارات، فإن التطور الذي عرفته، كان له أثر في الفضاء السياسي والاقتصادي. لكن تعامل الدولة مع هذه التحولات انطبع بنوع

من الازدواجية. من جانب أول، يتبين أن الدولة تفاعلت بشكل إيجابي مع تحول الاقتصاد العالمي. هذا، ويبين تحليل التطور السياسي مجموعة من عناصر التحول، أهمها تزايد تأثير قوى المجتمع المدني، وتطوير الدولة لنظام الحكامة الاقتصادية، وإعطاء دور مهم للتكنوقراط. كما سجل تصاعد الدور الاقتصادي للمقاولة، وتزايد استقلالية الاقتصاد عن هيمنة السياسة. وفي جانب آخر، تم التطور بنوع من الحذر، وما يفسر ذلك استمرار آليات مراقبة أدوات الاقتصاد. كما يبرز أن اتجاه الدولة يستمر في بناء ركائزها على ضمان إبعاد المقاولة عن مجال السياسة، والدفع بالحد من تحقيق استقلالية كاملة للاقتصاد عن السياسة.

اتساقا مع ذلك، يلاحظ أيضا أن النظام السياسي تفاعل مع التحول الذي شهده الاقتصاد المغربي ووظفه في تدعيم موارد شرعيته. لقد ساهمت الموارد التي تمكنت الدولة من جذبها من دخول الاستثمارات الأجنبية، سواء عبر الخوصصة أو وفق أنماط أخرى، في دعم النظام السياسي. وهو تحول كان من نتائجه إعطاء النظام السياسي الموارد المالية لتحديث الاقتصاد ومجابهة التحديات الاجتماعية. يدفع هذا الواقع إلى القول بأن الاستثمار الأجنبي في الحالة المغربية، يعرض نموذجا يتجاوز طروحات البلدان الليبرالية التي كانت ترى أن مستوى انفتاح الاقتصاديات الوطنية على الاستثمارات الأجنبية يقود إلى تطوير النظام السياسي.

خلاصة

انطلاقا من رصد سياسة الدولة لجلب الاستثمارات الأجنبية، وتطور هذه الرساميل في المغرب على امتداد فترة 1990–2006، فقد تم التوصل إلى أن هذا المتغير تتحكم فيه عدد من العناصر والمحددات التي تتأثر بالتوجه الذي تنهجه الدولة. ويبقى للعامل السياسي دور مركزي في تطور هذا النمط من التمويل.

تأسيسا على ذلك، خلصت الدراسة إلى سمة الترابط بين السياسي والاستثمارات الأجنبية. هذا الواقع أبرز معطيين رئيسيين. يقوم الأول على أن للسياسي في المغرب تأثير على جذب الاستثمارات الأجنبية ووتيرة تطورها؛ فرصد المحفزات والضمانات المقدمة لجلب هذه الاستثمارات على جميع المستويات، تبين أن مضامين السياسات الاقتصادية والتدابير المتخذة، ارتبط بتصورات السلطة السياسية لحجم ومدى الإصلاح المدخل، وقياس درجة تأثيرها السياسي والاقتصادي. كما يلاحظ أن خيار الليبرالية الاقتصادية،

والتطورات المسجلة لتحديث الاقتصاد، لا تعني بالضرورة أن الإصلاح الاقتصادي أصبح يحدد وفق منطق العقلانية ولتصورات المؤسسات المالية الدولية. على هذا المستوى، يظهر أن بناء مشروع الليبرالية الاقتصادية في المغرب يسير وفق التصور الذي يرسمه السياسي.

إضافة إلى ذلك، وبقياس آثار سياسة الدولة لجلب الاستثمارات الأجنبية وتطور هذه الرساميل، يلاحظ تفاعل السياسي مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد. فلقد تبين أن النظام السياسي تمكن من توظيف موارد هذه الاستثمارات ليقوي موارد مشروعيته، وأن يخلق بديلا لتراجع العديد من الموارد المالية. وهو ما يفسر تشبث الدولة بجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. فهذه الأخيرة أضحت، وفق ما ذهب إليه غسان سلامة، الآلية الرئيسية للدول النامية للارتباط بالعولمة الاقتصادية ومقاصة تراجع المساعدات الخارجية، فالدعوة لهذه الاستثمارات، على حد تعبيره، هي مشابهة للدعوة إلى النظام في المجال الأمني والاستراتيجي، حتى لو كان على حساب مقومات السيادة والجوانب الاجتماعية.[248]

بذلك برز أن تراجع دور الدولة المغربية في الاقتصاد، وازدياد دور الفاعلين الاقتصاديين، لم يؤثر في بنية العلاقات السياسية، وأن أسس التطور في المجال الاقتصادي لا تتطابق وخلاصات الأطروحات التي ترى أن الانتقال نحو الحرية الاقتصادية يدعم أسس الانتقال إلى الديموقراطية.

من تم، يبدو أن المغرب أسس لتصور الممازجة بين تطور الحرية الاقتصادية وإحداث انفتاح سياسي. فهو أبعد من التجارب التي ترافق فيها تطور الحرية الاقتصادية مع تحقيق انتقال نحو الديمقراطية، ومع تلك التي استطاعت أن تتبنى خيار الحرية الاقتصادية في ظل أنظمة استبدادية.

وتساهم عوامل عدة في تقييد تأثير تطور الاقتصاد على السياسي في المغرب، والدفع بدمقرطة الدولة، ويمكن إجمال أهم عناصرها، أولا، أن هناك انتقالا محدودا في الاقتصاد. فبالرغم من التطور المسجل في الإصلاحات الاقتصادية المدخلة ذات الطبيعة الليبرالية، والاتجاه نحو توسيع دور الفاعلين الخواص في السوق، يلاحظ أن هناك قيودا عدة تحول دون انخراط كامل للاقتصاد المغربي في اقتصاد السوق، والرقي به إلى مصاف الاقتصاديات الحرة. ثانيا، أن التطور المسجل في الاقتصاد لم يصل إلى حد إضعاف تدخل الدولة فيه، فالدولة المغربية لا زالت تحتفظ بدور مؤثر في دواليب الاقتصاد. ثالثا، أن مطلب الديمقراطية

في المغرب ليس أولوية بالنسبة للمقاولين. فالمقاول في المغرب لا يدفع بالضغط في اتجاه الديمقراطية، ويهتم بالقضايا التي من شأنها التقليص من عوائق الاستثمار وتطوير المبادرة الخاصة، وتلك التي تحميه من المنافسة الأجنبية.

إضافة إلى هذه العناصر، يبدو من الصعب التعويل على المستثمرين الأجانب لتحقيق الديمقراطية، فاتجاهات هذه الاستثمارات تبرز أن الهواجس التي تحكم المستثمرين الأجانب في دول الاستقبال هي الرغبة في الربح، وأن الضغط السياسي الذي يمارسونه سواء عن طريق دول الأصل، أو المؤسسات المالية الدولية لا يكون إلا بهاجس ضمان المردودية، وليس دمقرطة النظام السياسي. وأبانت تجارب العديد من بلدان أمريكا اللاتينية قدرة هذا الفاعل التأقلم مع أنظمة ديكتاتورية. غير أن التحول الذي يخلقه هذا الأخير، قد يدعم الانتقال إلى الديمقراطية بطريقة غير مباشرة. فتطور هذه الاستثمارات يساهم في توفير الشروط السوسيو اقتصادية لخلق ظروف انبثاق الديموقراطية، من خلال إحداث تغيير في بنية التحول الاقتصادي والاجتماعي، وتقوية عناصر المنافسة، تغيير أنماط التدبير، وتطوير الإدارة والقضاء، والدفع باحترام الحقوق والحريات. على هذا المستوى، يلاحظ أن تأثير الاستثمارات الأجنبية في المغرب، وإن كان ساهم في الدفع بهذه الإصلاحات، فإن تأثيره ليس قويا. وكدليل على ذلك، تظل الدولة تتحكم في أجندة الإصلاحات. كما أن حالات عدة أبانت على أن الدولة لا تهدف دائما إلى إرضاء المستثمرين الأجانب، بل لوحظ أن السلطات العمومية عمدت إلى تقييد عمل بعض الشركات الأجانب مثل المجموعة السعودية «صافولا» والشركة الفرنسية «أوشان».

ويتمثل الجانب الآخر في هذه العوامل، في غياب انعكاس قوي للتطورات الاقتصادية والاجتماعية على الأفراد، فاتجاه هذه العوامل لم يصل إلى ترسيخ استقلال الأفراد ماديا ومعنويا وبناء المقاولة المواطنة، والتي بوجودها تتقوى شروط تدعيم تجربة التنمية السياسية. **249**

مهما يكن، فإن النتائج المحصل عليها ليست عنصرا حاسما في إعطاء تصور شامل ونهائي عن آثار الاستثمار الأجنبي على النظام السياسي. يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات للتأثيرات السياسية التي يمكن أن تخلقها حركية هذه الاستثمارات في المغرب.

أ. استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية في المغرب بنفس الوتيرة مع غياب تغييرات

سياسية كبرى، ينتظر أن يضطلع الاستثمار الأجنبي بنفس الأدوار التي يقوم بها حاليا بأن يبقى يدعم النظام السياسي ويساهم في إحداث دينامية الاقتصاد الوطني.

ب. ارتفاع قوي في حجم الاستثمارات الأجنبية. تتحدد درجة التأثير السياسي لهذه الاستثمارات وفق مصادر هذه الاستثمارات والقطاعات التي تتوجه إليها. الملاحظ في هذه الحالة أن اتجاه هذه الاستثمارات، وإن كان لن يدفع بالضغط على النظام السياسي لدمقرطة الدولة، فإنه سيقوي الضغوط عليها لمواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية. كما سيخلق انعكاسات على الدولة من خلال المساهمة في توفير الشروط السوسيو اقتصادية التي تدفع بمطلب الديمقراطية. وبشكل معاكس، قد ينتج انعكاسات سلبية، فإذا لم يترافق تطور هذه الاستثمارات مع تحسين الوضعية الاجتماعية للمواطنين، وضمان إحداث مناصب الشغل، فإن إمكانية لإحداث هزة اجتماعية قد تتقوى. هذا الأمر قد يؤدي إلى الدفع بالإصلاحات الاقتصادية. يتطابق ذلك مع التصورات النظرية التي ترى في الأزمة الاقتصادية والاجتماعية مدخلا للإصلاح السياسي.

ج. ركود في حجم الاستثمارات الأجنبية. في هذه الحالة ستتقوى الضغوطات على النظام السياسي للبحث عن موارد جديدة لمقاصة تراجع موارد هذه الاستثمارات. وفي حالة عدم إيجاد بدائل لذلك، يبقى الإصلاح السياسي المدخل لإدارة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، فدينامية النظام السياسي ترتبط بطبيعة الموارد المالية والرمزية التي يستطيع أن يوفرها.

ومن القضايا الأخرى التي يطرحها النقاش حول تطور الاستثمارات الأجنبية في المغرب، مدى قدرة هذه الاستثمارات على الإجابة عن تطور الاقتصاد. يلاحظ بهذا الخصوص أن النتائج المحصل عليها توضح أن هناك تطورا في حجم هذه الاستثمارات، وتحقق نقلة نوعية في خصائصها. لكن هذه التطورات لم تصل إلى إحداث الدينامية التي يحتاجها الاقتصاد المغربي. فخارج سياسة الخوصصة تبقى الاستثمارات الأجنبية قليلة. وعلى المستوى الاجتماعي، فلا يبدو أن ما تم تحصيله يساهم في إحداث التحول الذي يرغب فيه النظام السياسي.

إن أهمية الاستثمارات الأجنبية تدفع إلى إعادة تحديد الأدوار التي يقوم بها، ويتعين في جزء من هذه الاستراتيجية أن يدفع المقررين إلى إعادة بناء الثقة في الاقتصاد. ومن متطلبات

ذلك، الاتجاه إلى العقلانية في تدبير الاقتصاد على حساب الأبعاد السياسية، وتقوية المرجعية الاقتصادية الليبرالية، بأن يصبح هذا العنصر ركيزة أساسية لسياسة الدولة أكثر منه تكتيكا ظرفيا. إضافة إلى ذلك، يتطلب تقوية أسس جذب الاستثمارات الأجنبية، تدعيم الديموقراطية. فلا ريب أن الديموقراطية تبدو المدخل الرئيسي للإصلاح الاقتصادي، والمحدد للدول للدفاع عن مصالحها، فالدول الديموقراطية تكون أكثر قوة للدفاع عن مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنتظم الدولي، وأيضا لدى مواطنيها سواء المقيمين داخل الدولة أو خارجها.

والجانب الأخر في النقاش حول موضوع الاستثمارات الأجنبية ينطلق من تحديد دور هذه الرساميل. فلحسن توظيفها إيجابا يتعين على السلطات العمومية التحكم في مجالات تحرك هذه الاستثمارات. وكمقومات لذلك، توجيهها إلى القطاعات المعتبرة ذات الأولوية، وتلك التي من شأن هذه الاستثمارات أن تساهم في تنميتها. كما يتعين أن يحكم أسلوب تدبير سياسة جلب هذه الاستثمارات نظرة مستقبلية تروم استهداف أكثر ما يمكن من المناطق، وأن يكون لها انعكاس إيجابي على المجال الاجتماعي.

وفي الختام، يمكن القول إن الكتاب، وإن حاول إعطاء بعد جديد في دراسة الاستثمارات الأجنبية، وطرح جوانب من القضايا السياسية التي يثيرها تطور هذه الاستثمارات. فإنه لم يتمكن من استيعاب كل القضايا السياسية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي، فجوانب عدة يمكن أن تساهم في الإحاطة بالإشكالات المطروحة للقضايا الاقتصادية عموما، وللاستثمارات الخاصة بشقيها المحلي والأجنبي على الخصوص. من ذلك نظرة هؤلاء الفاعلين للمحدد السياسي وقياس مدى تفاعلهم معه، وعناصر بناء القرار الاستثماري وارتباطه بالعوامل السياسية، وبنية المستثمرين الأجانب وعلاقتهم بالقوى الاقتصادية الوطنية وبالسلطة السياسية، ومدى ترابطهم بالمقررين السياسيين لبلدانهم. وأيضا رصد تطور الاستثمار الأجنبي في قطاع معين وتحليل تأثيره وتأثره بالمحددات السياسية.

---

[1] El Mostafa Chadli, *La société civile ou la quête de l'association citoyenne*, Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat, Série : Essais et Etudes, n° 32, 2001, pp. 23-24.

[2] Ahmed Ghazali, "Contribution à l'analyse des associations reconnues d'utilité publique au Maroc", In *Mélanges en hommage au professeur M J Essaid*, tome 1..., *op. cit.*, p. 45.

[3] Paola Gandolfi, "La société civile au Maroc : signification et issues des processus de change-

ment social et politique", Fourth Mediterranean Social and political research meeting, 19-23 March 2003, Workshop, p. 4.

4 Guilain Doenoeux, "Le Mouvement associatif marocain face à l'Etat : autonomie, partenariat ou instrumentalisation", *Revue Marocaine d'audit et de développement*, n° 18, juin 2004. p. 80.

5 ومن الأمثلة علي ذلك منتدى «الحقيقة والإنصاف» الذي أنشا سنة 1998 من طرف العديد من المعتقلين السياسيين لتسليط الضوء على الخروقات التي عاشها المغرب، والسعي للضغط في اتجاه فتح ملفات حقوق الإنسان. وقد استطاع هذا المنتدى التأثير في خيارات النظام السياسي، والدفع في اتجاه إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، فأعضاء من المنتدى أمثال إدريس بنزكري المعتقل السياسي بين سنة 1975 إلى سنة 1991 وصلاح الوديع الذي اعتقل سنة 1977 شكلوا النواة الأساسية لهذا المنتدى وأطروا توجهاته.

6 بيير فيرمورين، مغرب المرحلة الانتقالية، ترجمة علي آيت احماد، منشورات طارق، الدار البيضاء، 2002، ص. 53—58.

7 Eric Cheynis, "L'altermondialisme au prisme marocain". *Critique Internationale*, n° 27, avril-juin, 2005, p. 189.

8 دليل جمعية دابا، دليل المواطن المشاركة العمل الانخراط، 2007.

9 Abdallah Saaf, "L'hypothèse de la société civile", in *La Société civile au Maroc*, sous la direction de Noureddine Elaoufi, SMER, Rabat, 1992, p. 22.

10 Maria-Angels Roque, "Clés politiques et sociologiques de la société civile au Maroc", in *La société civile au Maroc l'émergence de nouveaux acteurs de développement*, Sous la direction de Marlia-Angls Roque, Editions Publisud, 2004, pp. 48-49.

11 Guilain Donoeux, "*op. cit.*", p. 90.

12 راجع نص مسودة مشروع الشرق الأوسط الكبير، مرجع سابق.

13 مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي، نحو الحرية في الوطن...مرجع سابق، ص. 16.

14 أحدثت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ووفقا للقوانين الضابطة لها تتحدد المبادئ العامة لاشتغال هذه المؤسسة في ضمان أربعة عناصر أساسية، احترام المنافسة المشروعة، المساواة في التعامل بين المستعملين، احترام السرية والحياد، وأخيرا احترام السيادة المغربية. وفي تجاوب مع هذه المبادئ تضطلع الوكالة أساسا بوضع الدراسات والإجراءات التنظيمية المتعلقة بقطاع المواصلات وتولي مراقبة تطبيق النصوص التنظيمية، كما تسهر على التقيد بالشروط العامة للاستغلال.

راجع موقع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات في الانترنيت، http://www.anrt.ma/arb

15 يتألف مجلس الإدارة، بالإضافة إلى رئيسيه من ممثلي الدولة ومن شخصيات يتم اختيارها من القطاع العام والقطاع الخاص لمدة خمس سنوات وبمقتضى مرسوم. ونص المرسوم المنظم لها على أن اختيار هؤلاء الأشخاص يكون لكفاءتها في المجالات التقنية والقانونية والاقتصادية المرتبطة بتكنولوجيا المواصلات والإعلام. ويساعد مجلس الإدارة لجنة تدبير تتداول في المسائل التي حصلت شأنها على تفويض من مجلس الإدارة، وخاصة تلك المتعلقة بالبث في نزاعات الربط البيني، ويتم تعيين أعضاء لجنة التدبير من طرف مجلس الإدارة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

راجع موقع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بالانترنيت، http://www.anrt.ma/arb

16 Communication de Mohamed Benchaaboun, Directeur général de L'ANRT, in Régulation et Etat de droit, Cercle d'Analyse politique, *Les cahiers bleus*, n° 4, 2005, pp. 58-59.

17 تتألف هيئة الاتصال السمعي البصري من المديرية العامة للاتصال السمعي البصري ومن المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري. يتكون المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري من تسعة أعضاء يعين الملك

أربعة أعضاء ويعين الوزير الأول عضوين لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، والعضوان الآخران يعينهما كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين. أما بالنسبة لإحالة النزاعات إلى هذه الهيئة، فتباشر من طرف المنظمات السياسية أو النقابية أو الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة. وبالنسبة لاختصاصات هذه الهيئة، تقوم المديرية العامة بإعداد الملفات المعروضة على أنظار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، كما تسهر على تنفيذ قرارات المجلس بالاعتماد على كفاءات وموارد مختلف مصالحها. ويمارس المجلس الأعلى للاتصال السمعي مهام متعددة، من ذلك فهو يمارس مهمة استشارية لدى جلالة الملك والحكومة والبرلمان والسلطات الإدارية والقضائية، ويصدر آراءه وجوبا بخصوص مشاريع ومقترحات القوانين، ومشاريع المراسيم المرتبطة بقطاع الاتصال السمعي البصري. وهو يشكل علاوة على ذلك قوة اقتراحية في هذا المجال، ويعهد إليه بسلطة ضبط وتقنين قطاع الاتصال السمعي البصري.

وفي هذا الإطار يعود إليه دور الترخيص بإحداث مقاولات الاتصال السمعي البصري الخاصة وإعداد دفاتر التحملات التي تنص على حقوقها وواجباتها، كما يقوم بمنح التراخيص والأذون المتعلقة بهذا القطاع. ويقوم من جانب آخر بالمصادقة على مضمون دفاتر التحملات الخاصة بالمتعهدين العموميين التي تتكلف السلطة الحكومية الوصية بإعدادها. ويسهر المجلس في هذا الإطار على إلزام جميع متعهدي الاتصال السمعي البصري بمضمون دفاتر التحملات وبالقوانين والأنظمة الجاري بها العمل في هذا المجال. إضافة إلى هذه الاختصاصات يضطلع المجلس أيضا بمنح الرخص باستعمال الترددات الراديو كهربائية المتخصصة لفائدة قطاع الاتصال السمعي البصري اللازمة لبث الخدمات السمعية البصرية الأرضية التي تستعمل الشبكة الهرتزية. ومن مهامه أيضا أنه يتمتع بسلطة زجرية للمخالفات المرتكبة من لدن متعهدي الاتصال السمعي البصري للقوانين والتشريعات الجاري بها العمل أو عدم احترامهم لمقتضيات دفاتر التحملات.

المملكة المغربية، الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، 2007.

[18] Haute autorité de la communication audiovisuelle, décision du CSCA, n° 07-05 du 20 Rabii I 1426 (29 avril 2005) relative à la campagne publicitaire dénommée "Jawal Jeune", Recueil des principales décisions et recommandations du CSCA 2005-2007, pp. 49-51.

[19] Haute autorité de la communication audiovisuelle, décision du CSCA n° 04-05 du 21 di Alhijja 1425 (1er février 2005) relative à la plainte formulée par le Parti de justice et du developpement à l'encontre de la "Soread" 2M, Recueil des principales...*op. cit.*, pp. 72-75.

[20] Mohamed Tozy, in *Régulation et Etat de Droit*, Cercle d'Analyse politique, les cahiers bleus, n° 4, 2005, p. 20.

[21] في تعليقه على تزايد دور التقنيين في التدبير العمومي في الفترة الحالية يرى عبد الله ساعف، أن هذا التطور يرتبط بالتوجه الجديد الذي أصبح يحكم المقررين، والذي يرى أن مشاكل المجتمع يمكن حلها عن طريق التقنية. وأكد أن تطور هذا الفاعل مرده عاملين أساسين، أولا التسيس غير المكتمل للمجتمع، وثانيا، ضعف الأداء السياسي للطبقة السياسية.

عبد الله ساعف، استجواب جواد النوحي وعمر الشرقاوي لفائدة المجلة الإلكترونية رباط الكتب، العدد 7، 2009.

[22] تستعمل التكنوقراطية كوصف للسلطة التي يقبض عليها التقنيون في المجتمع، وحيث يتم التعيين في المهام العمومية يتم استنادا للكفاءة التقنية. ويعرف معجم أكسفورد التكنوقراطي بالخبير في العلم والسياسة والذي يتوفر على نفوذ في السياسة والصناعة.

Oxford learner's pocket dictionary, thierd edition, Oxford University Press, 2003, p. 443.

23 تشير الممارسة المغربية إلى أن منفذ التعيين في المناصب الهامة، وبالخصوص تلك المرتبطة بالسياسات الاقتصادية ظلت تعتمد على آلية اللاانتماء السياسي، والبحث عن الخبرة التقنية خارج الأحزاب السياسية.
المسعودي أمينة، الوزراء في النظام السياسي المغربي (1955-1992): الأصول- المنافذ- المآل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2001، ص. 168.
24 ينطبق هذا الأمر أيضا على تجارب بلدان أخرى، ففي فرنسا يندرج خريجي هذه المدارس ضمن الفئات التي تؤثر في تدبير السياسات العامة للدولة.
Jean-claude Thoenig, "Les grands corps", *Pouvoirs*, n° 79, 1996, pp. 107-120.
25 سيفل ستيفن ت، ميشيل م وينستين ومورتون هـ هالبرين، «لماذا تتفوق الديمقراطيات؟»، ترجمة إنصاف سلطان فواز البايز، الثقافة العالمية، العدد 137، يوليوز 2006، ص. 34 و38.
26 Les réseaux des 50 qui comptent, *Challenge hebdo*, n° 123, du 16 au 22 décembre 2006, pp. 30-64.
27 Max Weber, *Le savant et le politique*, Paris, Plon, 1959.
28 Delphine Dulong, "Quand l'économie devient politique. La conversion de la compétence économique en compétence politique sous la V République", *Revue politix*, n° 35, 1996, p. 125.
29 بيير فيرمورين، مرجع سابق، ص. 31-33.
30 François Soudan, Driss Jettou : De l'entreprise au Makhzen, Jeune Afrique l'intelligent, n° 2130, du 6 au 12 novembre 2001, pp. 45-49.
31 Biographie des walis et gouverneurs nommés par SM le Roi, pp. 1-2.
http://www.avmaroc.com/dossiers. php/op/printparge/artid/153/titre/biographies consulté le 26/12/2005.
32 *Ibid*, p. 9.
33 محمد الرضواني، بيوغرافيا...مرجع سابق، ص. 98.
34 Nouvelles nominations à l'Administration centrale, biographie des nouveaux nommés, p. 3.
http://www.Aujourdhui.ma/nouvelles-nominations-administ-details754.html
consultée le 26/12/2005.
35 *Ibid*, p. 7.
36 Biographie des walis. ... *op. cit.*, p. 9.
37 محمد الناصري، «مراقبة المجال الترابي أو تنميته؟ مأزق السلطة منذ قرن، في **التحولات الاجتماعية بالمغرب...**»، مرجع سابق، ص. 59.
38 محمد الرضواني، التنمية السياسية في المغرب: تشكل السلطة التنفيذية وممارستها من سنة 1956 إلى سنة 2000، أطروحة لنيل الدكتوراة في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، السنة الجامعية 2003-2004، ص. 136.
39 راجع في هذا الصدد،
Ali El-Kenz, "Les ingénieurs et le pouvoir", *Revue Tiers monde*, n° 143, juillet-septembre 1995, pp. 565-579.
Henry Moore Clement, "La nouvelle technocratie égyptienne, les ingénieurs aux interstices du pouvoir", *Revue Maghreb*, n° 73, 1976, p. 49.
40 عبد الله ساعف، **رهانات التحول السياسي في المغرب**، منشورات دفاتر سياسية، 2004، ص. 17.
41 Abdallah Saaf, *Maroc : L'esperance d'Etat moderne*, Afrique Orient, Casablanca, 1999, pp. 129-189.
42 عبد الحي مودن، حوار مع مدارك، العدد 6، أكتوبر 2006، ص. 14-17.

43 عبد الحي مودن، حوار مع نيشان، العدد 87، 11–17 نونبر 2006، ص. 16.

44 للمزيد من التفصيل في هذه القراءة راجع مقالي عبد الحي مودن، «الملكية والإسلام السياسي بالمغرب»، **مجلة وجهة نظر**، العدد الرابع، صيف 1999، ص. 48–49.

«إصلاح الدستور على ضوء النظريات السائدة في تحليل النظام السياسي المغربي»، **مقدمات المجلة المغاربية للكتاب**، عدد 36، خريف 2006، ص. 6–10.

45 محمد الطوزي، **الملكية والإسلام السياسي في المغرب**، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي، نشر دار الفنك، الدار البيضاء، 2001.

46 عبد الله حمودي، الشيخ والمريد، **النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ترجمة عبد المجيد جحفة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الثالثة، 2003.

47 كنماذج لهذه الكتابات، راجع،

Marina Ottaway et Meredith Riley, Morocco: From top-down reform to democratic transition?, Carnegie endowment for international peace, Number 71, september, 2006.

Malka Haim et Alterman Jon B., Arab reform and foreign aid lesson from Morocco: Significant Issues services, the GSIS perss, Centre for strategic and international studies, Washinton D.C, Volume 28, Number 4, 2006.

48 عمر بندورو، **النظام السياسي المغربي**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002.

49 Michel Camau, "Caractère et rôle de constitutionnalisme dans les Etats maghrébins", *AAN*, CNRS, 1977, p. 384.

50 تتحدث العديد من الدراسات أن العالم العربي يشكل استثناء للتوسع الديمقراطي الذي شهدته العديد من البلدان منذ منتصف السبعينات، فالمؤشرات تبين أن الديمقراطية تبقى غائبة في بلدان هذه المنطقة، وأنها تبقى عصية عن تأثير التحولات الجارية داخليا وخارجيا.

Michel Camau, "Globalisation démocratique et exception autoritaire arabe", *Critique Internationale*, n° 30, janvier-mars 2006, pp. 59-81.

51 Steven Heydemann, "La Question de la démocratie dans les travaux sur le monde arabe", *Critique Internationale*, n° 17, octobre 2002, p. 58.

52 محمد مدني، في سلسلة حوارات الملكية والانتقال الديمقراطي، منشورات الأحداث المغربية، 2004، ص. 26.

53 Rachida Chérifi, *Le Makhzen : politique au Maroc hier et aujourd'hui*, Afrique Orient, Casablanca, 1988, p. 10.

54 إدريس بنعلي، «الدولة ...مرجع سابق»، ص. 219–220.

55 Paul Isoart, "Du consensus à l'alternance démocratique dans le débat politique", *Géopolitique*, n° 57, 1997, p. 81.

56 فبعدما، سجل التقرير التقدمات التي سجلها الاقتصاد المغربي على امتداد الفترة بين سنة 1988 وسنة 1994، حيث بلغ متوسط المعدل السنوي للناتج الداخلي الخام 4.3٪ أكد أن مستوى ذلك يبقى غير كاف لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاجتماعية. فوفقا لتقدير البنك الدولي يبدو المغرب في حاجة لمعدل نمو سنوي 7٪ لمواجهة العجز الاجتماعي.

كما قام البنك بتشخيص لجوانب الخلل في الإدارة المغربية، فتوصل إلى أن المنحى العام لسير أداء الإدارة يتميز بالبطء في سيرورة تنفيذ القرارات ويفتقد التوقعية. وأثار التقرير الاختصاصات الواسعة المخولة لوزارة الداخلية التي تمتد إلى المجالات الخاصة بقطاعات حكومية أخرى، وامتد التشخيص لوزارة المالية، حيث لاحظ أن تدبير هذا القطاع يحكمه تعدد المراقبات القبلية الغير نفعية وتغيب فيه المراقبات اللاحقة.

وفي سياق الدفع بالإصلاحات أكد البنك الدولي أنه يتعين تنمية توافق سياسي داخل الدولة حول الإصلاحات وإحداث شروط لتنمية السياسات المستقبلية خاصة في القطاعات الاجتماعية، الماء والبيئة. للتفصيل في محاور تقرير البنك الدولي حول المغرب لسنة 1995 راجع،

Mohamed Benhlal, "Maroc : chronique intérieure ..." *op. cit.*, pp. 639-641.

[57] ورد في خطاب الملك الحسن الثاني عند عرضه لتقرير البنك الدولي لسنة 1995: «لقد قرأت هذا التقرير فوجدت فيه فصاحة موجعة، وأرقاما في الحقيقة مؤلمة، ومقارنات تجعل كل ذي ضمير لا ينام...وأنا أريد بحثا وحوارا وطنيا كاملا وشاملا حول مواضيع التعليم، وإصلاح الإدارة، ورسم استراتيجيه اقتصادية ومالية وتجارية للسنوات المقبلة. نحن أمام جيل جديد وعهد جديد . فإما أن نبقى في السباق، وإما أن نتدحرج في الوراء يوما بعد يوم».

انبعاث أمة، الجزء 40، منشورات القصر الملكي، سنة 1995، ص. 480–483.

[58] مما ورد في الخطاب الملكي لـ 30 يوليوز 1999 «لذا فنحن متشبثون أعظم ما يكون التشبث بنظام الملكية الدستورية والتعددية الحزبية والليبرالية الاقتصادية وسياسة الجهوية واللامركزية وإقامة دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية وصون الأمن وترسيخ الاستقرار للجميع».

راجع نص خطاب الملك في موقع حكومة المملكة المغربية www.maroc.ma

[59] من ذلك خطاب العرش لـ 30 يوليوز 2005. راجع نص خطاب الملك في موقع حكومة المملكة المغربية www.maroc.ma

[60] نفس المرجع.

[61] نفس المرجع.

[62] Rémy Leveau, *op. cit.*, p. 23.

[63] Abdelhay El Moudden, In *La réalité du pluralisme au Maroc*, *Cercle d'analyse politique*, Les cahiers bleus, n° 2, décembre, 2004, p. 10.

[64] *Ibid*, p. 13.

[65] Jean-Noél Ferrié, "Maroc : chronique politique : succession monarchique et désenchantement de l'alternance partisane", *AAN*, CNRS, 1999, p. 215.

[66] عضو قيادي في اليسار المعارض في المغرب، سبق له أن شغل منصب الكاتب العام للشبيبة الاتحادية، وقد انفصل عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وأسس رفقة مجموعة من الأعضاء السابقين في الاتحاد الاشتراكي تيار الوفاء للديمقراطية. ثم ساهم في تأسيس اليسار الاشتراكي الموحد، حيث تولى منصب نائب الأمين العام لليسار الاشتراكي الموحد، وقد استقال من هذا المنصب عقب خسارته في الانتخابات التشريعية لـ 7 شتنبر 2007. والمعروف عن محمد الساسي مواقفه الجريئة تجاه العديد من القضايا السياسية، فهو من المطالبين بمراجعة الدستور وبتأسيس نظام سياسي تتوزع فيه السلط، كما يعبر عن معارضته لاقتصاد الريع.

[67] الصحيفة المغربية، العدد 46، 4 غشت– 15 شتنبر 2006، ص. 16.

[68] عبد اللطيف أكنوش، في سلسلة حوارات الملكية والانتقال الديمقراطي، ... مرجع سابق، ص. 18.

[69] الاتحاد الاشتراكي، 15 شتنبر 1999، ص. 5.

[70] Mohammed Madani, *Le paysage politique Marocain*, Edition Dar Al Qalam, Rabat, 2006, p. 22.

[71] الفصل 24 من الدستور.

[72] الفصل 25 من الدستور.

[73] الفصل 66 من الدستور.

74 عبد الإلاه فونتير، العمل التشريعي بالمغرب: أصوله التاريخية ومرجعياته الدستورية دراسة تأصيلية وتطبيقية، الجزء الثالث: تطبيقات العمل التشريعي وقواعد المسطرة التشريعية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2002، ص. 62—63.

75 إن هذا الطاقم، وإن كان يحيل منذ الوهلة الأولى لفئة المستشارين والمكلفين بمهمة في الديوان الملكي، فإن الأمر لا يكتفي بالضرورة عند هذه الفئة، فمجال تحرك الملك يبقى كبيرا وعناصره متعددة. للمزيد من التفصيل حول المحيط الملكي، راجع

Mohammed Madani, *op. cit.*, pp. 31-40.

76 جون واتربوري، **أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية**، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، 2004، ص. 386—387.

77 تعرض بعض التحليلات أن أندريه أزولاي هو الذي قاد عمليات تفويت العديد من المؤسسات العمومية، وكان المفاوض الرئيسي للشركات الأجنبية التي عادت لها هذه الصفقات. ومن أمثلة ذلك تفويت نسبة من رأسمال شركة اتصالات المغرب لشركة فيفاندي الفرنسية، وأيضا تطور استثمارات مجموعة أكوور الفرنسية بالمغرب، راجع:

Nicolas Beau et Catherine Graciet, *op. cit.*, pp. 133-147.

78 Nadir El Moumni, "Les réformes institutionnelles dans un contexte post-autoritaire : cas du Maroc", *Prologues, revue maghrébine du livre*, n° 36, automne, 2006, pp. 17-18.

79 لقد أصبح العديد من المعارضين اليساريين القدامى يلعبون أدورا هامة في رسم السياسات العامة بعد تعيينهم في العديد من اللجان والمؤسسات الاستشارية، فالمعتقل اليساري السابق أحمد حرزني يترأس حاليا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والمعتقل السابق صلاح الوديع عين عضو بهيأة الاتصال السمعي البصري.

80 جون واتربوري، مرجع سابق، ص. 218.

81 نور الدين العوفي، **في الملكية والانتقال الديمقراطي**....مرجع سابق، ص. 178—179.

82 Abdelhay El Moudden, In *La réalité…op. cit.*, p. 24.

83 *Ibid*, p. 24.

84 Chafik Laabi, "Parlement, gouvernement, conseillers royaux", *La vie économique*, n° 4271, du 25 juin au 1er juillet 2004, pp. 43-44.

85 هذه الأطروحة تلخصها المقالات التي تضمنها ملف مجلة وجهة نظر، العدد 31، 2007. راجع:

محمد أتركين، «المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية: محددات الانتماء، قواعد الوظيفة ومجالات الرهان»، ص. 7—24.

عبد اللطيف حسني، «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مجلس لا حول ولا قوة له»، ص. 25—32.

هند عروب، «اللجنة الملكية الاستشارية لتعديل مدونة الأحوال الشخصية: الملكية تستشير صنائعها»، ص.33—39.

مصطفى عنترة، «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سياق النشأة، الأداء والتقييم»، ص. 40—47.

يحيى اليحياوي، «الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري بالمغرب: عندما تتخفى التقليدانية خلف الإدعاء بالحداثة»، ص. 48—51.

فريد لمريني، «ديوان المظالم، الفلسفة السياسية للمنشآت الملكية والاستنجاد بالتاريخ»، ص. 52—58.

عبد الرحيم العطري، «هيأة الإنصاف والمصالحة: تغييب للحقيقة واستبعاد لسيناريو الاعتراف الرسمي»، ص. 59—64.

86 بالرغم من اتساع وظائف هيئات أخرى وتوسع تأثيرها في السياسات الاقتصادية يبقى دور وزارة

المالية الفاعل الرئيس في صناعة الاختيارات الاقتصادية للدولة. فلقد أكدت التحولات الجارية استمرار ثقل هذه الوزارة في تدبير السياسات المالية والاقتصادية.

François Bloch-Lainé, "L'affirmation d'une puissance", *Pouvoirs*, n° 53, 1990, pp. 5-15.

87 Jean-Noèl Ferrié, "Succession…", *op. cit.*, p. 215.

88 يخلص البنك الدولي إلى أن مستوى اتخاذ القرارات لدى الحكومة يبرز غياب نظرة واضحة للاقتصاد. وهو ما من شأنه عدم تشجيع الاستثمارات الخاصة بشقيها المحلي والأجنبي، وما يعنيه ذلك من إعاقة تطور معدل النمو والتقليل من إمكانية إحداث المزيد من مناصب الشغل.

Banque Mondiale, Stratégie de coopération 2005-2009 avec le Royaume du Maroc, Rapport N'31879-MA, 30 juin 2005, p. 1.

89 Mohammed Madani, *op. cit.*, p. 125.

90 لقد لاحظت في دراسة حول دور البرلمان في صياغة السياسات العمومية الاقتصادية من خلال النقاش الذي طبع بين أعضاء مجلس النواب الذي هم المقتضى الذي جاءت به الحكومة حول سعر الضريبة على الشركات في قانون المالية لسنة 2008، أنه بإمكان البرلمان أن يشتغل المجال الممنوح له في تعديل بعض جوانب السياسات الاقتصادية. إلا أن طبيعة تعامل الحكومة مع مقترحات بعض الفرق البرلمانية وتماديها في استعمال الفصل 51 من الدستور يفقد هذه المؤسسة دور التأثير في السياسات الاقتصادية.

جواد النوحي، «دور البرلمان في صياغة السياسات العمومية الاقتصادية»، مداخلة في اللقاء العلمي الأول حول التشريع ودولة القانون في المغرب الذي نظمه فريق البحث والدراسة حول البرلمان بتنسيق الأستاذ محمد مدني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، 29 نونبر 2007 (دراسة في طور النشر).

91 شكلت المعارضة البرلمانية آنذاك تحالفا عارض المشروع الذي قدمته الحكومة، فإضافة إلى انتقاد سياسة الخوصصة في العمق عارضت هذه القوى المشروع المقدم وأكدت على طابعه اللادستوري وطلبت التحكيم الملكي. وقد تمكنت من تحقيق بعض مطالبها. فبعدما كان المشروع المقدم يؤكد على خوصصة كل المؤسسات العمومية باستثناء ست مقاولات اعتبرت إستراتيجية، حدد النص في صيغته النهائية لائحة حصرية للمقاولات التي يتعين تفويتها.

Jean-Philippe Bras, "Chronique Marocaine…" *op. cit.*, p. 621.

92 يلاحظ محمد مدني أن حضور البرلمان في المشهد الإصلاحي بالمغرب هو واقع جديد. ذلك أن التحولات التي حدثت منذ الثمانينات أدت إلى ظهور استعمالات جديدة للمؤسسة البرلمانية، خصوصا في برنامج التقويم الهيكلي والخوصصة ومدونة الأسرة، وربما حتى في الإصلاحات الدستورية المقبلة قد يكون مشاركا. ويرى أن هذا الحضور يبين أن هناك تحولات في العلاقة بين المؤسسة الملكية والمؤسسات الأخرى، وما بين السياسي والاقتصادي. لكن دون أن تكون لهذه التحولات تأثير على الإخلال بالتوازن بين المؤسسات.

محمد مدني في استجواب مع جواد النوحي وعمر الشرقاوي، المجلة الإلكترونية رباط الكتب، العدد الرابع، 2008.

www.ribatalkoutoub.ma

93 Bernard Cubertafond, *Le système politique marocain*, Editions l'Harmattan, Paris, 1997, pp. 40-41.

94 إن هذا الجهاز يكون له تأثير في مسار السياسات الاقتصادية ليس بناء على الاختصاصات المنوطة به فحسب، بل أيضا من خلال القدرة على التأثير في قرارات الوزراء. فإذا كان للوزراء الشرعية السياسية لتوجيه سياسة القطاع الذين يشرفون عليه، فإنه من جانب المديرين تهيمن نمطين من الشرعية. ترتبط

الأولى بشرعية تأويل الوقائع وتبني الثانية على ما يتمتعون به من كفاءة تقنية تجعلهم أكثرا فهما وتأثيرا في التدابير المتخذة.

Denise Mairey et Patrick Peugeot, "Le ministre et les directeurs : qui commande ?", *Pouvoirs*, n° 53, 1990, p. 26.

95 جيمس ويلسون، «البيروقراطية ما الذي تفعله الأجهزة الحكومية ولماذا؟»، ترجمة عبد الله بن مسفر الوقداني، منشورات مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، 2007.

96 ويقدم نور الدين بنسودة المدير العام لإدارة الضرائب في أطروحته حول القرار الضريبي مركزية مديرية الضرائب في صياغة تصورات الدولة للسياسة الجبائية، ووضعها حيز التنفيذ.

Noureddine Bensouda, *op. cit.*

97 على امتداد فترة 1990 1993 ألحقت بوزارة التجارة الخارجية، ثم خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 1993 بوزارة المالية.

98 هذا الواقع سيعرف تحولا بدءا من 13 دجنبر 2007، بحيث ارتقت الدولة من جديد بقطاع الاستثمارات الخارجية إلى قطاع حكومي ألحقت بوزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة تدبير الاستثمارات الخاصة. وقد أسندت مهام إدارتها إلى أحمد الشامي، وهو عضو ينتمي إلى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. بذلك أصبح هذا القطاع يدار من طرف كل من وزارة ذات طبيعة سياسية ومديرية تضطلع بتدبير الجانب الإداري للملف وتقوم على وضع التصورات التي من شأنها تطوير جاذبية الاقتصاد الوطني.

99 مقابلة مع حسن البرنوصي، مدير الاستثمارات، الرباط في 4 يوليوز 2007.

100 محمد الرضواني، بيوغرافيا...مرجع سابق، ص. 80.

101 نفس المرجع، ص. 88.

102 نفس المرجع، ص. 71.

103 مديرية الاستثمارات، 2007.

104 Rémy Leveau, "Les entrepreneurs au Proche Orient : mise en perspective politique", In *L'économie de la paix... op. cit.*, vol. 2, La Palestine entrepreneurs et entreprises, p. 242.

105 Myriam Catusse, *L'entrée en ...op. cit.*, p. 274

106 Said Tangeaoui, "Les entrepreneurs maghrébins dans la perspective de l'accord de Barcelone", *AAN*, CNRS, 1996, p. 166.

107 إن هذا الواقع وسع دور المقاولة وتأثيرها في الدولة ليهم الفضاء السياسي، بحيث أصبحت المقاولة والمقاولين تطرح كقضايا سياسية.

Hélène Verin, "Les figures de l'entrepreneur : histoire et typologie", in *Le libéralisme, l'innovation et la question des limites*, coordonné par Romain Laufer et Armand Hatchuel, l'Harmattan, Paris, 2003, p. 21.

108 Fédoua Tounassi, "Afrique quand les investissements remplacent la diplomatie", *Le journal hebdomadaire*, n° 297, du 7 au 13 avril 2007, pp. 48-51.

109 تعود الجذور التاريخية للإتحاد العام لمقاولات المغرب إلى سنة 1955. ومنذ إحداثه طبع مساره مرحلتين أساسيتين. امتدت المرحلة الأولى من سنة 1955 إلى سنة 1969، وابتدأت الثانية من سنة 1969 إلى الآن. قاد تسيير الإتحاد في المرحلة الأولى شخصيات فرنسية، وابتداء من سنة 1969 انتقل تدبيرها إلى شخصيات مغربية. وعلى امتداد ما بعد هذه المرحلة تعاقب على تسيير هذه الهيأة عدة شخصيات، إذ تم اختيار عبد الرحمان بناني سميرس رئيسا له في سنة 1969، ليتولى إدارتها بعد ذلك كل من محمد عمور بين أكتوبر 1969 ويوليوز 1984، محمد ادريس قيطوني بين يوليوز 1984 ودجنبر 1984، محمد بنبراهيم كرئيس بالنيابة بعد وفاة الرئيس السابق بين دجنبر 1984 ويوليوز 1985، بنسا لم جسوس بين يوليوز 1985

ويونيو 1988. وابتداء من هذه السنة سجل تحول في تنظيم مسار الاتحاد، إذ تم النص على تحديد مدة الرئاسة في ولايتين. وانطلاقا من هذه المرحلة تعاقب على رأس هذه الهيأة كل من عبد الرحمان بناني سميرس بين يوليوز 1988 ويونيو 1994، عبد الرحيم الحجوجي بين يوليوز 1994 ويونيو 2000، لتنتقل بعد ذلك الرئاسة إلى حسن الشامي في 23 يونيو 2000، ثم ليتولى هذا المنصب مولاي حفيظ العلمي منذ 30 يونيو 2006.

اعتمدنا في هذه المعطيات على موقع الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

http://www.cgem.ma/spip.php?article2

110 Myriam Catusse, "La confédérence générale des entreprises du Maroc : aléas de l'institutionnalisation", *AAN*, CNRS, 1998, pp. 260-267.

111 راجع موقع الاتحاد العام لمقاولات المغرب: http://www.cgem.ma/spip.php?article861

112 فمثلا محمد بنعمور سبق له أن شغل منصب وزير الشغل والشؤون الاجتماعية، وبن سالم جسوس كان وزيرا للمالية وإدريس القيطوني تقلد قبل توليه رئاسة الاتحاد منصب مدير ديوان وزير المالية، ثم رئيسا للجنة الاقتصادية بمجلس النواب. كما أن محمد سميرس بناني الذي تقلد مهام الرئيس الرابع للاتحاد تولى عدة مناصب في الإدارة، من ذلك مدير ديوان وزير الصحة ثم مديرا للشؤون المدنية والتشريع في وزارة العدل، ثم مديرا للشؤون العامة بوزارة الداخلية. ومن ذلك أيضا أن عبد الله فاسي فهري الذي شغل منصب نائب للرئيس سبق له أن تقلد مهمة وزير للتعاون، ونذكر أيضا حسن الشامي الذي ترأس الاتحاد على امتداد فترة 2000 2006 سبق له أن شغل منصب وزير الأشغال العمومية.

Ali Benhaddou, *Maroc : les élites du royaume : essai sur l'organisation du pouvoir au Maroc*, L'Harmattan, Paris, France, 1997, p. 118.

113 فعبد الحق التازي الذي كان نائبا لرئيس جمعية الصناعات المعدنية التحق بالحكومة وتولى منصب وزير الدولة، وأن أعضاء آخرين من الاتحاد من أمثال محمد بوفتاس ومحمد برادة ورشيد الفيلالي تولوا مهام حكومية، الأول شغل منصب وزير للإسكان والثاني تولى منصب وزير المالية، في حين شغل الثالث، الذي ينتمي إلى حزب الاستقلال والعضو في الجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة، وزير القطاع العام والخاص في حكومة التناوب ثم كلف واليا لجهة سوس ماسة درعة. ومن ذلك أيضا، فقد تولى العديد من الشخصيات الفاعلة في الاتحاد مسؤوليات في مؤسسات عمومية وفي مناصب حكومية هامة، فمراد الشريف شغل وزير المالية، ثم بعد ذلك منصب المدير العام للمكتب الشريف للفوسفاط، وإدريس جطو العضو في جمعية المصدرين ورئيس جمعية محولي الجلود تولى منصب وزير التجارة والصناعة، ثم منصب المدير العام للمكتب الشريف للفوسفاط ليعود إلى الحكومة كوزير للداخلية، ثم لتسند إليه بعد الانتخابات التشريعية لـ 2002 مهمة الوزير الأول.

114 مقابلة مع محسن عيوش، الرباط في 20 نونبر 2007.

115 ففي سياق التحولات التي شهدها الاقتصاد المغربي بدأ تفكير الدولة يتجه نحو إعادة هيكلة القطاع الخاص وإشراكه في صياغة تصورات جديدة للرفع من قدراته التنافسية في مواجهة الانفتاح الاقتصادي، وأيضا وضع مقاربات جديدة للتنمية الاقتصادية. هكذا بعد توقيع اتفاقية شراكة مع المجموعة الأوروبية سنة 1995 تم إنشاء لجنة لتتبع مشروع تنمية القطاع الخاص. وقد انبنى المحدد لهذا التوجه على خلق نوع من الشراكة بين كل الفاعلين الاقتصاديين في المغرب حول مشروع مشترك أساسه تحقيق نمو اقتصادي سريع ودائم. تبعا لذلك أنيط بها مهمة تنسيق عملية التأهيل وتتبع سيرها ووضع تصورات لتفعيل دور القطاع الخاص المغربي وتقوية دوره في مواجهة المنافسة التي يطرحها السياق الاقتصادي الجديد. تحقيقا لهذه التوجهات شملت هذه اللجنة كل من وزارة التجارة والصناعة التقليدية والمالية والاستثمارات الخارجية، وكذا التكتل المهني لأبناك المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب واللجنة الأوروبية.

نورالدين العوفي، «الإصلاح الاقتصادي...مرجع سابق»، ص. 88-89.

116 Simon Perrin, "Les entrepreneurs marocains : un nouveau rôle social et politique face au Makhzen ?" *Itinéraires Etudes du développement*, n° 15, octobre 2002, pp. 84-89.

117 Said Tangeaoui, *Les Entrepreneurs marocains, Pouvoir, Société et Modernité*, Editions Karthala, Paris, 1993, p. 252.

118 Myriam Catusse, *L'entrée…op. cit.*, pp. 40-41.

119 ابتدأت هذه الحملة سنة 1995 كإطار قدم من طرف السلطات العمومية لتخليق الحياة العمومية والحد من التهريب. لكن منذ البداية برز أن اتجاه هذه السياسة يتجاوز الأهداف المعلنة. فقد حدثت تجاوزات ضربت بدولة القانون وهددت الاستقرار المطلوب لتنمية الاستثمارات الخاصة. إن دوافع هذه الحملة متعددة أهمها رغبة الدولة في خلق توازنات جديدة وتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية، بحيث تحكم في توجيهها رغبة الدولة في التعاطي مع مجموعة من الأجندات السياسية الداخلية والخارجية. غير أنه أمام تدمر المقاولين تدخل الملك فأوقف الحملة، بحيث أصدر في 16 أكتوبر من سنة 1996 عفوا شاملا عن المعتقلين في إطار هذه الحملة، ليتوج هذا المسار بتوقيع كل من إدريس البصري وزير الداخلية آنذاك وعبد الرحيم الحجوجي رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب اتفاق حكماء Gentelement'S Agrément كإطار يؤسس لميثاق حسن السلوك، ويدفع لتطبيع العلاقات بين الطرفين.

للمزيد من التفصيل في هذه الحملة، راجع:

Michel Laurent et Guilain Denoeux, "Campagne d'assainissement au Maroc : immunisation du politique et contamination de la justice", *Monde Arabe Maghreb Machrek*, n° 154, oct-déc, 1996, pp. 125-135.

120 في تعليقه على هذه الحملة أكد عبد الرحيم الحجوجي أن أهم تحولات الاتحاد العام لمقاولات المغرب هي قدرته على التصدي لحملة التطهير ومعارضته للخيار الذي اتخذته الدولة. إذ أن الاتحاد برهن على قدرته على مواجهة هذه السياسة. وذكر بالموقف الذي اتخذه في لقاء عمومي نظم في مقر ولاية الدار البيضاء شهرا بعد انطلاق حملة التطهير، بحيث انتقد بقوة حملة التطهير واتهم وزارة الداخلية بإحداث تجاوزات كبيرة وأن اتجاه السياسة المتبعة يهدد تطوير الاقتصاد وتنمية الاستثمارات الخاصة.

مقابلة، الدار البيضاء 18 يناير 2008.

121 في هذا الصدد أورد الرئيس السابق للاتحاد العام لمقاولات المغرب أحمد بنكيران في جلسة الحوار الثالثة حول الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي نظمتها هيئة الإنصاف والمصالحة بمقر المجلس الاستشاري لحقوق الانسان بتاريخ 1 مارس 2005 أن «حملة التطهير التي عرفها المغرب سنة 1995 والتي مست مجموعة من المقاولين كانت ذات أهداف سياسية ترمي تأديب المقاولين الذين ينتقدون الحكومة ويقومون بربط علاقات مع المقاولات الأجنبية ولا ينفذون بعض التعليمات، مضيفا أن هذه الحملة كان لها وقع كارثي على مستوى الاقتصاد الوطني حيث أتت على الصالح والطالح من المقاولات».

http://www.ier.ma/article.php3?id_article=888

122 في هذا السياق شبهت الباحثة الفرنسية بياتريس هيبو هذه الحملة بالحركة التي كانت يقوم بها السلاطين المغاربة لإخضاع بلاد السيبة وكأسلوب يروم ضبط مجالات القوى التي تنفصل عن الدولة، فهي تنخرط في الأسلوب القديم للدولة المخزنية الذي كان يرسم الحدود لمختلف الفاعلين لا يمكن لهم تخطيها، وما أن تظهر أمامها إمكانية الخروج عن المراقبة حتى تتدخل وتقوم بحملات تعبر عن حضورها القوي وقدرتها المستمرة والمتجددة للضبط والتحكم في توسيع هامش الانفصال.

Béatrice Hibou, *Les enjeux…op. cit.*, pp. 34-38.

123 حول موقف الاتحاد العام لمقاولات المغرب راجع الفصل الأول من القسم الثاني.

124 اعتمدت في المضامين الرئيسة للتصريح الذي أدلى به حسن الشامي لأسبوعية لافاريتي على ما أوردتة

أسبوعية لوجرنال إيبدومادير.

Le Journal Hebdomadaire, n° 218, du 23 au 29 juillet 2005, p. 28.

125 "Affaires et pouvoir y aura-t-il une affaire Chami ?" *La Gazette du Maroc*, n° 430, 25 juillet 2005, p. 10.

126 *La Vie économique*, n° 4323, du 15 au 21 juillet 2005, p. 10.

127 Saâd Benmansour et Fadel Agoumi, "La "dream team" de Moulay Hafid Elalamy", *La Vie économique*, n° 4380, du 29 septembre au 5 octobre 2006, pp. 9-11.

128 *L'Economiste*, n° 2267, 3 mai 2006, p. 4.

129 *Le Journal Hebdomadaire*, n° 260, du 17 au 23 juin 2006, p. 21.

130 Mohamed Said Saadi, "Secteur privé et développement humain au Maroc 1956-2005", contribution in *50 ans de développement humain et perspectives 2025*, Rabat, 2006, pp. 393-395. http://www.rdh50.ma/fr/pdf/contributions/GT3-6.pdf

131 Abdelkader Berrada, "Pourquoi le secteur privé s'est montré incapable de jouer son rôle de locomotive de développement et peu enclin à se risquer dans l'industrie au Maroc ?", *Revue marocaine d'audit et de développement*, n° 23/24. 2007, pp. 155-179.

132 في هذا السياق أبرز العديد من المسؤولين الحاجة إلى رأسمالية صاعدة تتجاوز الشيخوخة التي تعاني منها الرأسمالية التقليدية وتتجاوز الطبيعة العائلية للمقاولات الكبرى.

Entretien de fathallah Oulalou, Ministère des Finances et de la privatisation, *La Nouvelle tribune*, n° 462, 28-07-2005, p. 8.

133 Guy Sorman, *Les enfants de rifaa musulmans et modernes*, Librairie Arthème Fayard, 2003, p. 117.

134 *La Vie économique*, n° 4393, du 29 décembre 2006 au 4 janvier 2007, p. 2.

135 Abdelali Benamour, *Le Maroc interpellé*, Editions Eddif, Casablanca, 1993, p. 63.

136 إن هذا الواقع يفيد استمرارا في طبيعة العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص الذي حكم اختيارات الدولة منذ الاستقلال، وتأكيدا لما سبق أن خلص إليها جون واتربوري خلال دراسته للنخبة الاقتصادية للسنوات الأولى للاستقلال، والذي ذهب أن الموجه لأسلوب البرجوازية المغربية هو الاحتماء بالدولة لضمان أمنها وأمن مبادلاتها، وأن لا تسعى أن تقوم بدور لتغيير النظام السياسي.

جون واتربوري، مرجع سابق، ص. 147.

137 Eric Gobe, "A la recherche des entrepreneurs arabes", les Cahiers de l'Orient, n° 55, 1999, p. 11.

138 Georges Corm, "L'ajustement structurel du secteur privé dans le monde arabe : Taxation, justice sociale et efficacité économique", In *L'économie de la paix…op.cit.*, vol. 2, *La Palestine entrepreneurs et entreprises*, p. 265.

139 Habib El Malki, *L'économie Marocaine …op. cit.*, p. 170.

140 تعتبر المقاولات ذات طبيعة عائلية أو شخصية، عندما يكون أغلبية الرأسمال وسلطة القرار في المؤسسات يمارس من طرف أفراد معينين أو ذوي انتماء عائلي، يتحملون المخاطر والتدبير الداخلي للمقاولة.

Mohamed Said Saadi, "Eléments d'analyse des entreprises personnelles et familiales marocaines", *Gestion et société*, n° 9, 1982, p. 65.

141 إن ملاحظة الفاعلين الرئيسين في السوق تبين احتكار الاقتصاد المغربي من طرف نفس نخبة رجال الأعمال، بحيث يبدو أن معظم نخبة الاقتصادية الحالية تعد استمرارا للمجموعات والعائلات التي كانت تدير النشاط الاقتصاد في المغرب في حقب سابقة. وللتدليل على ذلك يتبين أن المقاولين الذين يعتبرون بمثابة الفاعلين الرئيسين في القطاع الخاص بالمغرب هي امتداد للمجموعات والعائلات المهيمنة

في الصناعة المغربية لسنة 1978 التي أوردها محمد سعيد السعدي في كتابه المجموعات المالية المغربية. من أمثلة ذلك تازي، العلمي، علي الكتاني، الشعبي، بنصالح، بنجلون، وآخرون...
للتفصيل في التصنيف الذي أورده محمد سعيد السعدي للمجموعات والعائلات المهيمنة في الصناعة المغربية لسنة 1978، راجع:

Mohamed Said Saadi, Les groupes... *op. cit.*, pp. 190-191.

142 أورده الباحث علال بن حدو في تحليله للنخبة المغربية أن من الهواجس التي تحكم النخبة الاقتصادية ضمان استمراريتها والحفاظ على هيمنتها الاقتصادية. وتوصل إلى أن الزواج يعد أحد عناصر تدعيم الثروة، فانطلاقا من تحليله لـ 339 فردا من العائلات الاقتصادية يتراوح سنهم بين 30 و 70 سنة، خلص إلى أن أغلب عمليات الزواج لهذه العائلات يحكم بمصالح اقتصادية، بحيث يتبين أن ما يزيد عن 85 بالمائة من حالات الزواج تتم بين العائلات الاقتصادية، وأنه فقط 15 في المائة من حالات الزواج تتم خارج حسابات نطاق الثروة.

Ali Benhaddou, *op. cit.*, p. 22.

143 وفي هذا السياق تخلص العديد من الدراسات إلى أن نمو القطاع الخاص لن يحقق بالضرورة تحركا نحو الديمقراطية. وأن مسعاه يبقى يعتمد أساسا على الزيادة في أرباحه وتوسيع نشاطه.
فولكر برثيس، «القطاع الخاص والتحرر الإقتصادي وإمكانات التحرك نحو الديمقراطية: حالة سوريا وبعض الأقطار العربية الآخرى»، في ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000، ص. 339.

144 تتوفر الهولدينغ الملكي سيجر على 67٪ من الشركة الوطنية للاستثمار التي تتوفر على 33٪ من مجموعة "أونا"، يضاف إلى ذلك 5٪ التي تملكها سيجر مباشرة في المجموعة.
الملك ...رجل الأعمال، مجلة المساء، عدد خاص، 2007، ص. 67.

145 تعاقب على إدارة المؤسسة منذ سنة 1985 كل من فؤاد الفيلالي الذي أدار هذه المجموعة ابتداء من هذه السنة إلى سنة 1999، مراد الشريف على امتداد الفترة من 1999 إلى 2002، باسم جاي حكيمي من سنة 2002 إلى سنة 2004، فسعد بنديدي بدءا من 2004 إلى 2008، ثم ابتداء من أبريل 2008 تم تعيين معتصم بلغازي مديرا جديدا للمجموعة.
للوقوف حول إستراتيجية تدبير المجموعة من طرف العديد من المدراء الذين تعاقبوا على المجموعة إلى حدود 2004، راجع:

"La trilogie de l'ONA", *Le Journal Hebdomadaire*, n° 205, du 23 au 29 avril 2005, pp. 42-53.

146 مقابلة مع محمد الشرقي، الرباط في 3 دجنبر 2007.

147 نفس المرجع.

148 بقدر ما برز اهتمام أونا بتطوير العلاقة مع الشركاء الأجانب، فإنه بدا أن المجموعة يمكن أن تتخلى عن ذلك إذا ما تعارضت مع الإستراتيجية التي تتبناها. وفي هذا الإطار، وبعد ست سنوات من الشراكة تخلت عن علاقتها بمجموعة أوشان التي كانت تتوفر على 49٪ من رأسمال مرجان وأسيما. وقد قامت الخلافات بين الطرفين حول رؤية كليهما لتنمية نشاطهما في هذا القطاع وللدور الذي يتعين أن تضطلع به المجموعة.

149 للمزيد من التفصيل حول جوانب هذه الصفقة التي أثارت نقاشا واسعا، بالخصوص في أعمدة الجرائد ومقاربات العديد من المحللين الاقتصاديين، راجع، ملف حول موضوع «المخزن الاقتصادي يقوي نفوذه»، الصحيفة العدد 139، 5—11 دجنبر 2003، ص. 10.

150 عادت هذه الصفقة إلى مجموعة أونا بثمن بيع 1.3 مليار درهم بعد منافسة مع المجموعة الفرنسية

تروريس بيجنس tereos begin say منتج عالمي للسكر والمجموعة السعودية صافولا savola. وقد أصبحت أونا بموجب هذه الصفقة المزود الرئيسي للسكر بالمغرب، فقبل عملية التفويت كان إنتاج السكر في المغرب يتوزع بين شركات عمومية تابعة للدولة، وشركة كوسيمار الخاصة التابعة لمجموعة أونا. فحسب معطيات سنة 2004 مثل إنتاج الشركات ما يزيد عن 71٪ من الإنتاج الوطني، بينما انحصر إنتاج شركة كوسيمار في 28٪.

Mohamed Chaoui, "Toutes les sucreries dans le giron de L'ONA", *L'Economiste*, n° 2076, 1 août 2005, p. 13.

Mostafa Bentak, "Sucre : l'histoire d'une privatisation", *L'Economiste*, n° 2076, 1 août 2005, p. 14.

151 هدفت إستراتيجية أونا من خلال هذا التوجه اقتحام مجالات استثمارية جديدة ترتبط بتقنيات المعلوماتية والاتصالات. لكن هذا الخيار كبد المجموعة خسائر مالية، ولم يمكنها إلى حدود الآن من أن تنافس بشكل فعلي الفاعلين الآخرين في السوق، يتعلق الأمر بكل من اتصالات المغرب وميدتيل. ففي الوقت الذي استثمر فرع وانا التابع للمجموعة 6.5 مليار درهم لعائد لزبون تراوح بين 35 و40 درهم، لم تحقق إلا 775 مليون درهم كرقم أعمال سنة 2007. وهو ما يعني خسارة استغلال بـ 1.5 مليار درهم ونتيجة سلبية بـ 830 مليون درهم.

"Les loupés de Wana", *Le Journal Hebdomadaire*, n° 346, du 19 au 25 avril 2008, p. 33.

152 إلى نهاية دجنبر 2006، مثلت حصة مجموعة أونا وفروعها 17،7٪ من رسملة بورصة الدار البيضاء.
راجع موقع المجموعة في الانترنيت http://www.ona.ma

153 تتوزع بنية رأسمال مجموعة أونا بين 33،82٪ للشركة الوطنية للاستثمار، 1،78٪ مساهمة مجموعة المالية للاستثمار الصناعي والعقاري، 5٪ سيجر، 25،37٪ مؤسسات بنكية وشركات للتأمين مغربية، 10،62٪ مؤسسات أجنبية و23،41٪ لمساهمين آخرين.
راجع موقع المجموعة في الانترنيت http://www.ona.ma

154 أورد محمد الساسي في استجواب حول اللقاء الذي جمعه بالوزير المنتدب في الداخلية فؤاد علي الهمة، وببعض ممثلي الدولة أن اللقاء تم بمبادرة من رجل الأعمال عزيز أخنوش.
الصحيفة المغربية، العدد 46، مرجع سابق، ص. 14.

155 راجع بهذا الصدد،

Hassan Hamdani et Fahd Iraqi, "L'Empire Akhennouch", *Tel quel*, n° 279, du 23 au 29 juin 2007, pp. 44-51.

156 هذا ما أورده الرئيس السابق لمجموعة أونا باسم جاي حكيمي

L'économiste, n° 1909, 3 décembre 2004, p. 8.

157 تؤكد مواقف المجموعة أن إستراتيجية أونا لا تمس بأي منافس لها وأنها لا تمنع أحدا من الاستثمار، فالحقل الاقتصادي في نظرها مفتوح للجميع وأن إستراتيجية الهولدينغ تبحث فقط على أن يوسع نشاطه.

Saloua Mansouri, "L'ONA ne fait plus peur", *Challenge Hebdo*, n° 55, du 11 au 17 juin 2005, pp. 26-27.

158 Aboubakr Jamai, "Déscarliser l'ONA", *Le Journal Hebdomadaire*, n° 205, du 23 au 29 avril 2005, p. 3.

159 كيف يهيمن الملك على اقتصاد المملكة: مجموعة أونا تخوض حروبا تجارية ضد منافسيها عن طريق الحكومة، الصحيفة العدد 94، 6/7 يناير 2006، ص. 8.

160 Adama Sylla, "Champions nationaux : des clashs ravivent la peur des étrangers", *Challenge Hebdo*, n° 116, du 28 au 3 novembre 2006, p. 27.

161 *Ibid*, p. 26.

162 في هذا الصدد راجع:

- Rémy Leveau, "Pouvoir politique et pouvoir économique dans le Maroc de Hassan II", *Les Cahiers de l'Orient*, n° 6, 1987, pp. 31-36.
- "Apercu de l'évolution ...", *op. cit.*, p. 17.
- Mounia Bennani-Chraibi, Rémy Leveau et Abdellah Hammoudi, In *le Maroc, un an après la mort de Hassan II : une conversation à trois*, AAN, CNRS, 1999, pp. 277-278.

163 فعلى امتداد السنين الأخيرة بدأت بعض من المنابر الإعلامية تخصص مقالات حول انخراط الملكية في الأعمال، وتؤكد على ضرورة خروج الملك من الاقتصاد. من ذلك:

Aboubakr Jamai, "Le roi et les affaires", *Le Journal Hebdomadaire*, n° 272, du 7 au 13 octobre 2006, p. 3.
Ali Amar et Fédoua Tounassi, La "alaouisation" de l'économie, *Le Journal Hebdomadaire*, n° 272 ....*op. cit.*, pp. 20-25.
Mohamed Jamai, "La Monarchie au Cœur du capitalisme", *Le Journal Hebdomadaire*, n° 141, du 03 au 09 janvier 2004, p. 25.

164 تبقى جماعة العدل والإحسان من القوى السياسية التي تثير ترابط المال والسلطة في المغرب. ففي مواقف عدة اعتبرت أن امتداد السلطة السياسية إلى الاقتصاد يعرقل التنمية. مما ورد في وثيقة للمجلس القطري للدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان: «ويزداد الوضع تعقيدا في المغرب بحكم أن النظام المخزني المغربي ليس طرفا سياسيا رئيسيا مباشرا في الأزمة بل هو أيضا وبنفس الدرجة طرف اقتصادي رئيسي في معاناة هذا الشعب بتصرفه الغامض في ثروة وطنية كبيرة وفي دخوله (عبر شركات أخطبوطية معروفة منها أونا...) في معاملات اقتصادية تستحوذ على أغلب القطاعات الإستراتيجية في هذا المجال ومنها الصناعات الغذائية الأساسية والتأمينات والتوزيع والقطاعات المنجمية والمالية... بل إن الفاعلين الاقتصاديين غير الدائرين في فلك المؤسسات الاقتصادية المخزنية وجدوا أنفسهم محاصرين في أكثر من موقع استثماري وفي أكثر من سوق نتيجة المنافسة غير المتكافئة وغير الشريفة بين الطرفين، مما أثر سلبا على الحركية الاقتصادية التنافسية التي لو كانت تجري في أجواء من العدل والحرية وتكافؤ الفرص لكان لها آثار إيجابية واضحة على الاقتصاد الوطني وعلى دخل الفئات الاجتماعية المتضررة...
ولذلك وفي هذا الوضع الذي يتميز بالجشع الاقتصادي وبإطلاق اليد الطولى المصحوبة بالغموض في التصرف في الاقتصاد الوطني واقترانه بالسلطة السياسية المستبدة، لا عجب أن يصل المغرب إلى الباب المسدود وأن يخيم الركود على السوق الاقتصادية الوطنية مقارنة مع مثيلاتها في دول ذات وضعيات مشابهة،...».
ورد ذلك في وثيقة للجماعة بعنوان «جميعا من أجل الخلاص» صادق عليها المجلس القطري للدائرة السياسية للجماعة في دورته الثانية عشرة، بتاريخ 08–09 دجنبر 2007.

165 في تصريحات نادرة لرجال الأعمال المغاربة حول هذا الموضوع. يقول رجل الأعمال ميلود الشعبي «آمل أن لا يكون (الملك) مساهما في أونا، هذه المجموعة لن تخلق له إلا المشاكل».

Le Journal Hebdomadaire, n° 282, du 16 au 22 décembre 2006, p. 25.

166 سلسلة حوارات الملكية والانتقال الديمقراطي،... مرجع سابق، ص. 229.

167 Rèmy Leveau, In *le Maroc, un an* ..., *op. cit.*, p. 278.

168 الصحيفة، العدد 322، 3 غشت/6 شتنبر 2005، ص. 10.

169 ورد في رسالة أبو بكر الجامعي المشار إليها سابقا «ولن نفهم ميلكم إلى عالم الأعمال التي لن تخدمكم في شيء، كما أنه من غير المؤكد أنها ستساهم في غناكم المادي، في الوقت الذي تساهم في انحصار هالة مؤسستكم».

170 Béatrice Hibou, "Les réformes ne s'inscrivent pas dans une véritable politique économique", *La Vie économique*, n° 3902, du 29 au 30 janvier 1997, pp. 12-13.
171 Myriam Catusse, *Le Journal Hebdomadaire*, n° 260, du 17 au 23 juin 2006, pp. 22-23.
172 ففي تقارير عدة، خلص البنك الدولي أنه إذا لم يرتفع معدل النمو، ويزداد مستوى التشغيل بوتيرة تتجاوز ما هو في المستويات الحالية، فإن الفقر والإقصاء سيصلان إلى مستويات قد تقود إلى توترات اجتماعية يصعب التحكم فيها.

Banque Mondiale, *Stratégie de coopération …, op. cit.*, p. 7.
173 أليخاندرو بورتس، «الليبرالية الجديدة وعلم اجتماع التنمية نشوء اتجاهات وحقائق غير متوقعة»، في من الحداثة إلى العولمة رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص. 272–274.
174 عديدة هي الكتابات التي لا تدعم حجج مناصري اقتصاد السوق بأن تحرير التجارة الخارجية والتقليص من الحمائية يؤدي حتما إلى نمو مجمل اقتصاديات العالم، وأنه عبر هذه السياسات ستتمكن بلدان المعمور من تخفيف وطأة الليبرالية.
كمنوذج لهذه الكتابات، راجع،
هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقرا التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، عدد 335، يناير 2007.
175 يعد مؤشر التنمية البشرية آلية قياس تتألف من ثلاثة أبعاد لمفهوم التنمية البشرية:
1– القدرة على العيش طويلا وفي صحة جيدة. 2– الوصول إلى التربية والمعرفة، وأخيرا معدل الحياة. ويعتمد التقرير من أجل إعطاء صورة كاملة لمستوى تنمية بلد ما على دمج عناصر تقوية أمال الحياة، معدل التمدرس، الأمية والدخل.

PNUD, *Les objectifs du millénaire pour le développement, un pacte entre les pays pour vaincre la pauvreté humaine*, Rapport mondial sur le développement humain 2003, p. 60.
176 UNDP, Fighting climate change: Human solidarity in a divided world, Human development report 2007/2008, pp. 230-231.
177 يأخذ مفهوم الفقر تصورات عدة، إذ لا يتحدد فقط بمستوى الاستهلاك، وإنما يرتبط أيضا بمدى حصول الفرد على حد أدنى مقبول من الرفاه الإنساني. «ووفقا لمفهوم أمارتيا صن يتكون الرفاه المذكور من توليفة من الأفعال والحالات تتفاوت من متغيرات أولية من جودة التغذية إلى أمور مركبة مثل احترام الذات. ومن ثم، فإن الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته. ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد عنها القدرة الإنسانية المناسبة للفرد».
سالم توفيق النجفي، «الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه»، بحوث اقتصادية عربية، العدد 38، ربيع 2007، ص. 8.

178 Banque Mondiale, Rapport sur la pauvreté : comprendre les dimensions géographiques de la pauvreté pour en améliorer l'appréhension à travers les politiques publiques, Rapport n° 28 223-Mor, septembre 2004.
179 Ministère des Finances et de la privatisation, *Tableau du bord social, activité, chômage et emploi*, Direction de la politique économique générale, juin 2003, p. 11.

180 المندوبية السامية للتخطيط، تقرير حول تقييم مخطط التنمية ...مرجع سابق، ص. 4.
181 عبد العزيز شرابي، «برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية»، في الاصلاحات ....مرجع سابق، ص. 94–95.

182 Banque Mondiale, Rapport N'40197-MA, Notes de politiques : des conditions propices à une croissance plus rapide et plus équitable, Le 1er novembre 2007, Extrait publié dans la vie économique, n° 4445, du 18 au 24 Janvier 2008, pp. 12-15.

183 Michel Camau, "Changements politiques et problématique du changement", *AAN*, CNRS, 1989, p. 8.

184 Rémy Leveau et Abdellah Hammoudi, "Le bel avenir des Monarchies", in *Monarchies Arabes ….op. cit.*, p. 16.

185 محمد الطوزي، **الإصلاحات السياسية والانتقال الديمقراطي، في التحولات السياسية**... مرجع سابق، ص. 138.

186 هذا الوضع ليس شأنا مغربيا خالصا، فنماذج عدة تؤكد أن الحركات الإسلامية أصبحت التحدي الرئيسي للأنظمة السياسية. حول النموذج التونسي، راجع:

Béatrice Hibou, La force de l'obéissance, ...*op. cit.*, p.220.

187 غرايم جيل، مرجع سابق، ص. 16-17.

188 عبد الحي مودن، «الحركة الأمازيغية: تحليل سوسيو- ثقافي»، **مجلة وجهة نظر**، العدد 7، ربيع 2000، ص. 9-11.

189 Rémy Leveau, "Eléments de réflexion sur l'Etat au Maghreb", *AAN*, CNRS, 1989, p. 279.

190 Mohammed Ennaji, "De l'ancien sous couvert du nouveau", *Les Cahiers de l'Orient*, n° 58, 2000, p. 140.

191 هرير دكمجيان ريتشارد، **الأصولية في العالم العربي**، ترجمة عبد الوارث سعيد، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1992، ص. 24.

192 Ignacio Ramonet, "Le Maroc Indécis", *Le Monde diplomatique*, juillet 2000, p. 12.

193 *Ibid*, p. 13.

194 للوقوف حول دور الفقر في توجيه العمليات الإرهابية. راجع الندوة التي نظمتها جريدة الإتحاد الاشتراكي حول أحداث الدار البيضاء وما سيكون لها من انعكاس على مستقبل المغرب السياسي والمؤسساتي بمشاركة حسن رشيق، محمد الطوزي، عبد الحي مودن ومحمد العيادي، العدد 7241، 8 يونيو 2003، ص. 4-7.

195 إن أحد التوجهات الرئيسة لهذه القوى لتعبئة قواعدها في مواجهة الدولة يقوم على الاستفادة من تعثر التنمية السوسيواقتصادية. في هذا الصدد يذهب عبد الحي مودن أن تأخر تحقيق التنمية يتم استغلاله من طرف حركة العدل والإحسان لانتقاد الدولة. والمحدد في أسلوب هذه الحركة أنها لا تستعمل الأزمة الاقتصادية للضغط للمشاركة في الحكومة، وإنما لضمان تعبئة عناصرها. هذه التعبئة تهدف إلى نشر القناعة لدى أعضائها أن الأزمة من شأنها أن تقود إلى سقوط النظام السياسي، وأنها ستكون المستفيد من هذا الوضع.

Abdelhay El Moudden, *op. cit.*, p. 20.

196 هذا الوضع يرتبط بازدياد تأثير أفكار تنظيمات عالمية، وبالخصوص تنظيم القاعدة في ترسيخ القناعة لدى بعضهم بأنهم اتخذوا المسار الصحيح وأن نهج الأساليب الثورية يعد الآلية الرئيسية لإحداث التغيير السياسي.

197 ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو 2001، ص. 317.

198 من الملاحظ أنه إذا كان هذا التفسير يجد صداه في العديد من الكتابات الأجنبية، فإنه يظل ثانويا في الكتابات المغربية التي تناولت علاقة الدين بالسياسة. ومن ذلك أشار عبد الحي مودن في قراءته لكتاب

محمد الطوزي الملكية والإسلام السياسي المشار إليه في المراجع سابقا، إلى أن هذا الأخير وإن أشار عدة مرات إلى أهمية العامل السوسيو–اقتصادي لتطور الحركة الدينية في المغرب، فإنه طرح ذلك فجأة وبدون مقدمات نظرية، وفي غياب ترابط مع ما سبق.
عبد الحي مودن، «الملكية والإسلام السياسي بالمغرب»، **مجلة وجهة نظر**، العدد الرابع، صيف 1999، ص. 50.
199 هذه المقاربة ترفضها العديد من التيارات الإسلامية. من ذلك يرفض زعيم جماعة العدل والإحسان عبد السلام ياسين مقولة ترابط نمو ما يسميه ظاهرة الأصولية بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية. يقول في كتابه في الاقتصاد «يهوي قوم ويبرز قوم في أعماق المجتمع المسلم. نرى نحن صنع الله العلي القدير، ويحلل غيرنا الأوضاع تحليلا ماديا، فيزعم أن الحتمية الاقتصادية، والبؤس في أحياء الصفيح، والبطالة، واكتضاض السكان، واليأس و «الجوع الثقافي» تدفع الهامشيين إلى أحضان الإسلام حيث يجدون دفئا وعونا ومحضنا أمينا هاربين من عالم مرعب ووسط متفكك، وأسرة منحلة».
عبد السلام ياسين، **في الاقتصاد: البواعث الإيمانية والضوابط الشرعية**، مطبوعات الأفق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1995، ص. 217.
200 هرير دكمجيان ريتشارد، مرجع سابق، ص. 25.
201 علي حيدر إبراهيم، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، بيروت، ص. 35.
202 للمزيد من التفصيل في رؤية الحزب للاستثمارات الخاصة بشقيها المحلي والأجنبي، راجع كل من الورقة المذهبية البرنامج العام، سلسلة العدالة والتنمية، عدد 7، ص. 42–43. وأيضا، وثيقة البرنامج الانتخابي للانتخابات التشريعية العامة لـ 7 شتنبر 2007، جميعا نبني مغرب العدالة، ص. 26–27.
203 الرباط في 16 يناير 2008.
204 عبد السلام ياسين، مرجع سابق، ص. 224.
205 نفس المرجع، ص. 68.
206 يتبين أن الدولة رغم التزامها في جوانب كثيرة بالمحددات التي رسمتها المؤسسات المالية الدولية والقائمة أساسا على تحرير الاقتصاد وتقليص النفقات الاجتماعية، فإنه في أوجه كثيرة سعت لأن تؤقلم تدخلاتها مع متطلبات الوضع الاجتماعي واتخذت تدابير تتناقض مع خيارات المؤسسات المالية الدولية.
207 يترافق ذلك مع الأطروحات التي تؤكد على دور الريع في تدعيم الأنظمة السياسية في البلدان العربية. من ذلك يذهب غسان سلامة مثلا أن شيوع الاقتصاد الريعي خاصة الريع النفطي، المعونة الخارجية، رسوم العبور مثلا قناة السويس، قد ضاعف تقوية المركز الخارجي والفوقي للدول على المجتمعات، وأتاح تدعيم الأنظمة السياسية.
غسان سلامة، مقدمة أين هم الديمقراطيون؟ في ديمقراطية من دون ديمقراطيين...مرجع سابق، ص. 24–25.
208 جياكومو لوتشياني، «الريع النفطي والأزمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية»، في ديمقراطية من دون ديمقراطيين...مرجع سابق، ص. 182.
209 بيير فيرمورين، مرجع سابق، ص. 189.
210 من أجل استثمار عائدات هذه الصفقة ترأس الملك محمد السادس يومي 1 فبراير و 31 مارس سنة 2000 اجتماعين خصصا لإدارة هذا المبلغ، وتحديد القطاعات المستفيدة. بناء على مقررات هذين اللقاءين تم توزيع المبالغ المحصل عليها من صفقة تفويت الخط الثاني للهاتف النقال لحساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الشكل التالي: تخصيص 250 مليون درهم لتجهيز البنيات التحتية

الرياضية المخصصة لتدعيم ترشيح ملف المغرب لاحتضان كأس العالم لسنة 2010، مليار درهم لقطاع التجهيزات، 1.1 مليار درهم لتدعيم برنامج السكن، 200 مليون درهم تم تحويلها لصندوق العقاري والسياحي لتدعيم تمويل مشاريع السكن، 500 مليون درهم لقطاع السياحة، 500 مليون درهم لقطاع الصناعة، مليار درهم للقطاع الفلاحة، 100 مليون درهم كتدخلات اجتماعية، 100 مليون درهم لبرنامج 2500 مليون درهم للصيد البحري، 350 مليون درهم خصصت لإنعاش الشغل، 400 مليون درهم لقطاع الثقافة، 200 مليون درهم لتطوير التكنولوجيا الجديدة، 100 مليون درهم لتدعيم القروض الصغرى، وخصصت 280 مليون درهم لمشاريع أخرى:

L'économiste, du 3 février 2000, p. 2 et du 3 avril 2000, p. 5.

211 هكذا، يقول الملك محمد السادس في خطابه لدى افتتاحه للبرلمان للسنة التشريعية 1999–2000 «إننا في نطاق الإصلاحات الجذرية التي نحن عازمون بها على مواجهة ظاهرة البطالة، قررنا إنشاء صندوق الحسن الثاني للتنمية والتجهيز بقصد استثمار عائدات الخط الثاني للهاتف المحمول، لإنجاز بعض المشاريع التي ستوفر بها مناصب شغل عديدة ومتنوعة، والتي لها أولوية وأسبقية كالنهوض بالعالم القروي، وإيجاد السكن اللائق ومحاربة مدن الصفيح واستكمال سقي مليون هكتار، وبناء الطرق السيارة، وتشييد مواقع سياحية ومراكز ثقافية ومؤسسات رياضية».

راجع الخطاب الملكي في موقع حكومة المملكة المغربية بالانترنيت: www.maroc.ma

212 ميزنية الدولة، منشورات وزارة المالية والخوصصة، الطبعة الأولى، 2004، ص. 51.

213 أحدث صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعب دور هام في تحفيز الاستثمار وتوسيع فرص الشغل. وأنيط بتدبير المؤسسة للجنة مديرية تحت إشراف ومتابعة مباشرة للملك. وتضم اللجنة ممثلين عن الحكومة وعن الإدارات العمومية وشخصيات من القطاع الخاص. وقد عين الملك عند إحداث هذه المؤسسة لكل من مستشار جلالة الملك محمد القباج ووالي بنك المغرب آنذاك محمد السقاط كمسؤولين عن إدارة للصندوق.

Bank Al Maghrib, Fonds Hassan II pour le développement économique et social, Bulletin trimestriel, n° 85, juin-septembre 2000.
http: www.bkam.ma/download/bulletin trimestriel/fr/annexe/ FondsHassanII.

214 ظهير شريف رقم 1.02.02 صادر في 15 من ذي القعدة 1422 (29 يناير 2002) بتنفيذ القانون رقم 36.01 القاضي بإحداث صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجريدة الرسمية، عدد 4977، 28 ذي القعدة 1422 (11 فبراير 2002)، ص. 243–246.

215 توزعت مداخيل المؤسسة بين 6.830 مليون درهم من حصيلة تفويت الخط الثاني للهاتف النقال خلال سنة 1999، 6.170 مليون درهم بفضل فتح 35٪ من رأسمال اتصالات المغرب خلال سنة 2001، و6.096 مليون درهم من تفويت 80٪ من رأسمال شركة التبغ خلال سنة 2003، و4.034 مليون درهم برسم بيع حصص من رأسمال اتصالات المغرب بالبورصة خلال سنة 2004، و6.200 مليون درهم برسم بيع 16٪ من رأسمال اتصالات المغرب خلال سنة 2005، و683.8 مليون درهم برسم تفويت أربعة معامل للسكر خلال سنة 2005، 269.5 مليون درهم برسم بيع الرأسمال الكلي للشركة المغربية للشاي والسكر خلال سنة 2006، و2.010 مليون درهم برسم بيع 20٪ من رأسمال شركة التبغ خلال سنة 2006، و49.2 مليون درهم برسم بيع حصص من رأسمال اتصالات المغرب بالبورصة خلال سنة 2006، و15 مليون درهم برسم بيع 12٪ من رأسمال صوماكا خلال سنة 2006، و163.8 مليون درهم برسم بيع 100٪ من رأسمال شركة جرف الموانئ خلال سنة 2007، و2.283 مليون درهم برسم بيع 4 ٪ من رأسمال اتصالات المغرب بالبورصة خلال سنة 2007، ثم 591 مليون درهم برسم بيع 75.93٪ من رأسمال الشركة المغربية للملاحة

خلال سنة 2007.

وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول قطاع المؤسسات والمنشآت العامة المرفق بمشروع قانون المالية للسنة المالية 2008، 2007، ص. 29.

216 Fond Hassan II, "Oualalou Piègé dans la machination du gouvernement Seqqat", *Le Journal*, n° 130, du 15 au 21 juillet 2000, p. 29.

217 في هذا الصدد خلص محمد عبد الباقي الهرماسي إلى أن إعادة مركزية السلطة قد ربطت في أقطار المغرب العربي بالاعتماد على رأس المال الدولي المطلوب للتنمية المحلية، وفي المغرب، أصبح النظام السياسي، بعد التوترات الاجتماعية لسنوات 1981 و1984 أكثر اعتمادا على رأس المال الدولي.

محمد عبد الباقي الهرماسي، «التغيير الاجتماعي– الاقتصادي ومضاعفاته السياسية: المغرب العربي»، في **ديمقراطية من دون ديمقراطيين**... مرجع سابق، ص. 302.

218 تنصرف شرعية السلطة السياسية إلى السيرورة التي عبرها الحاكمين ينتجون أو يستعملون أحد أو مجموعة من المبررات التي تمكنهم من القدرة على ضبط المجتمع، وعلى الحصول على دعم قوى اجتماعية معينة. غير أن هذا التطور للشرعية لا يعني أن الحاكمين يفعلون ما يشاؤون، بل إنهم يخضعون في بناء اختياراتهم للإكراهات الخارجية، والمحددات الداخلية.

Jean Leca, " Introduction ", AAN, CNRS, 1977, p. 4.

219 خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (44)، الطبعة الأولى، فبراير 2003، بيروت، ص. 75.

220 يتوجب التمييز في مفهوم الشرعية بين الشرعية القانونية légalité والشرعية السياسية légitimité، إذ تبرز الأولى من ضرورة ممارسة السلطة السياسية في إطار الضوابط القانونية وتجد تجلياتها في واجب الحاكم احترام هذه القوانين شكلا وجوهرا، كما تعبر عن حق المواطن في حماية نفسه من الطغيان والاستبداد، أما الشرعية السياسية تنطلق من قواعد تقليدية، تنبني على حق الحاكم في ممارسة سلطته، وواجب الرعية في طاعة أوامره ونواهيه لتؤكد ضرورة مطابقة السلطة والنظام السياسي برمته للمعتقدات والأفكار السائدة داخل المجتمع.

عبد اللطيف أكنوش، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن XXI، مكتبة بروفانس، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1999، ص. 18–19.

221 خميس حزام والي، مرجع سابق، ص. 39.

222 Myriam Catusse, "L'Action publique face aux "débordements" du social au Maroc, décharge et métamorphoses d'un "Etat social"?", in colloque international, *Etat et régulation sociale : comment penser la cohérence de l'intervention publique ?*, 11,12 et 13 septembre 2006, Institut National d'Histoire de l'Art, Paris, p. 3.

223 هذا الطرح يحظى بدعم العديد من المحللين. من ذلك يؤكد محمد الطوزي بأن موقف الملكية تجاه المهمشين والفقراء وإن كان يعبر عن حسن نية من الدولة، فإنه يأخذ في نفس الوقت أبعادا سياسية، تسعى من خلاله السلطة السياسية الحد من احتكار الإسلاميين للعمل الإحساني في الأحياء الشعبية، وبمجابهتها ليس فقط بما يتمتع به الملك من شرعية دينية بوصفه سليل الدوحة النبوية وأنه أمير المؤمنين. ولكن بتضامنه مع المحتاجين والمهمشين.

Ignacio Ramonet, *op. cit.*, p. 1.

224 تقدم التجارب أن استعمال البرامج الاجتماعية أضحى أحد الآليات التي توظفها الأنظمة لتدعيم أطروحاتها، وضمان استقرار النظام العام.

كتابات عديدة دافعت عن هذه الأطروحة، وبخصوص الحالة التونسية على سبيل المثال، راجع:
Béatrice Hibou, La force de l'obéissance… *op. cit.*, p. 224.

ومن ذلك، حول حالة المكسيك، راجع:

Ilan Bizberg, "La transformation politique du Mexique : fin de l'ancien régime et apparition du nouveau ?", *Critique Internationale*, n° 19, avril 2003, pp. 117-135.

225 هذه المؤسسة يتم إدارتها بواسطة مستشاري الملك خارج المراقبة البرلمانية وبعيدا عن العمل الحكومي، فالملك هو الذي يرأس المجلس الإداري للمؤسسة.

226 ذهب الملك محمد السادس في حوار مع مجلة لا ميدانيا في 11 يوليوز 2002 إلى القول بأن «عمل المؤسسة إذن هو بالتأكيد عمل مكمل ولكنه أيضا محفز ومشجع على التعبئة. وهو يساهم أيضا في تغيير الرؤية حول الإقصاء وفي المحافظة على كرامة الآلاف من الأشخاص، وسأقتصر على سرد حالة واحدة، فقبل تدخل المؤسسة لم تكن الحالة المزرية لمراكز إيواء الأطفال، وكذا الظروف المعيشية الصعبة لهؤلاء تثير أي قلق وكانوا غالبا ما يعتبرون بمثابة شر لابد منه. ولهذا فإن عملية رد الاعتبار لهذه المراكز لكي تصبح أماكن لتربية وتكوين هؤلاء الأطفال غيرت كلية من وضعيتها بحيث تحولت إلى مراكز للنهوض بالأوضاع الاجتماعية لروادها».

راجع نص الحوار في موقع حكومة المملكة المغربية بالانترنيت: www.maroc.ma

227 لمزيد من التفصيل حول أنشطة المؤسسات واتجاهات تدخلاتها، راجع: التقرير السنوي حول أنشطة المؤسسة الذي تصدره مؤسسة محمد الخامس للتضامن.

228 La Banque Mondiale et l'INDH. www.banquemondiale.org/Maroc

229 Myriam Catusse, "L'action publique…" *op. cit.*, p. 11.

230 عبد الحي مودن، «الدولة القومية وتحديات العولمة»، **المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد**، العدد 36، ص. 35.

231 Larry Diamond, Juanz Linz et Seymour Martin Lipset, "Introduction", in *Les pays en développement et l'expérience de la démocratie … op. cit.*, pp. 48-51.

232 Laurence Whitehead, "Entreprises de démocratisation : le rôle des acteurs externes", *Critique Internationale*, n° 24, juillet 2004, pp. 119-120.

233 تشير المقاربات الحالية، أن الاقتصاد السياسي الدولي أضحى يبني فرضيته في تحليل القضايا التي تدخل في صلب اهتماماته على التجاذبات بين السياسي والاقتصادي وبين الوطني والدولي.

Jean-Christophe Graz, "Les nouvelles approches de l'économie politique internationale", *Annuaire Français des relations internationales*, Editions Bruylant, Bruxelle, 2003, p. 557.

234 علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، أكتوبر 2005، ص. 49–50.

235 كريس باتن، «الديمقراطية لا تنبع من فوهات البنادق»، Foreign policy النسخة العربية، سبتمبر/ أكتوبر 2003، ص. 30.

236 Diane Ethier, "Des relations entre libéralisation économique transition démocratique et consolidation démocratique", *RIPC*, vol. 8, n° 2, 2001, p. 283.

237 لقد مكن اعتدال السياسة الخارجية للمغرب وتموقعه إلى جانب العالم الغربي من الاستفادة من ثلاث دعائم اقتصادية، أولا: مده بالقروض لأجل تمكينه من دعم خياراته الاقتصادية والاجتماعية. ثانيا، جدولة ديونه لفائدة نادبي لندن وباريس. ثالثا، تخويله إمكانية الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية، فتطور هذه الاستثمارات لا يمكن عزله عن موقف المغرب في سياسته الخارجية. مقابلة مع محمد الشرقي، الرباط في 3 دجنبر 2007.

238 فإذا ما أخذنا سيرورة السلام في الشرق الأوسط بدا أن تدعيم السلام واستغلاله في روابط أعمال شكلا عنصرين مركزيين تمحورت حولهما المقاربة المتبناة من طرف السلطة السياسية في المغرب تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

Said Tangeaoui, "Les relations d'affaires israélo-marocaines", in *l'économie de la paix …, op. cit.*, 2 Palestine entrepreneurs et entreprises, p. 39.

239 لاشك أن أصعب مراحل الضغوط التي واجهها المغرب خلال العقود الثلاث الأخيرة تمثلت بالأساس في ما سجل من نزوع المنظمات الدولية وبعض الكتابات وتوجهات أنظمة رسمية خلال بداية التسعينات لانتقاد توجهات الدولة المغربية في مجال حقوق الإنسان. في هذا الصدد أظهر صدور كتاب جيل بيرو في فرنسا صديقي الملك وما خلفه من ردود فعل قوية والاختيارات التي أصبح تعبر عنها السياسة الفرنسية خلال رئاسة فرانسوا ميتران نزوعا للضغط على الدولة المغربية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية.

بيير فيرمورين، مرجع سابق، ص. 207.

240 من ذلك، يتبين أنه بفضل مداخيل المهاجرين المغاربة في الخارج والمساعدات الدولية التي تقدمها مجموعة من المؤسسات الدولية تمكن المغرب من توفير موارد مالية ساهمت في المساعدة على الانتقال الاقتصادي أو تحفيز التوازنات السوسيو اقتصادية. مثلا على امتداد عمل برنامج ميدا 1 من سنة 1996 إلى سنة 1999 وبرنامج ميدا 2 من سنة 2000 إلى سنة 2006 بلغ حجم المساعدات المقدمة للمغرب 1102.230 مليون أورو.

Union Européenne, Délégation de la commission européenne au Royaume du Maroc, Programme Meda au Maroc 1996-2006, Lettre d'information, décembre 2003, n° 176.

241 Mohamed Madani, *op. cit.*, pp. 19-20.

242 Octave Marais, "Elites intermédiaires, pouvoir et légitimité dans le Maroc indépendant", *AAN*, CNRS, 1977, p. 182.

243 Rémy Leveau, "Maroc : les trois âges de la monarchie moderne", in *Monarchies… op. cit.*, p. 201.

244 Rémy Leveau, *Le fellah marocain défenseur du trône*, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, Paris, 1976, p. 201.

245 Béatrice Hibou, *Les enjeux … op. cit.*, p. 23.

246 مارتن وولف، «مرجع سابق»، ص. 37–39.

247 تبين العديد من التجارب أن أهمية تأثير الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد يرتبط بمستوى حضور هذه الاستثمارات في الاقتصاد. إذا ما أخذنا اسبانيا كنموذج يلاحظ أن حصة الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الإسباني تجاوزت خلال نهاية مرحلة فرانكو 60 بالمائة. هذه الأهمية ساهمت في التطور الديمقراطي الذي شهدته اسبانيا منذ منتصف السبعينات.

Rémy Leveau et Mounia Bennani-Chraibi, Maroc 1996, Institutions - Economie - Société, In *Leveau et autres, acteurs et espaces politiques au Maroc et en Turquie*, centre Marc Bloch, n° 8, 1996, p. 75.

248 Ghassan Salamé, "La recomposition…" *op. cit.*, p. 142.

249 محمد بردوزي، «التحول الديمقراطي سياسيا ومجتمعيا تناغم أم تنافر؟»، في الديمقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 86، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000، ص. 114–116.

لائحة الرسوم

لائحة الجداول

لائحة المراجع

1 العربية:

الكتب

– أديب عبد السلام، الأزمة الاقتصادية في المغرب إلى أين؟ دراسات في ميكانيزمات الأزمة، منشورات النهج الديمقراطي، الدار البيضاء، 2005.
– أديب عبد السلام، السياسة الضريبية وإستراتيجية التنمية: دراسة تحليلية للنظام الجبائي المغربي 1956–2000، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1998.
– أفهيلد هورست، اقتصاد يغدق فقرا: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، عدد 33، 5 يناير 2007.
– أكنوش عبد اللطيف، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن XXI، مكتبة بروفانس، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1999.
– الجمل مايسة، النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة النخبة الوزارية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
– العبد الله مصطفى محمد وآخرون، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، فبراير 2005.
– النجفي سالم توفيق وآخرون، الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
– الرضواني محمد، بيوغرافيا الوزراء المغاربة 1955–2000، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2007.
– السامرائي دريد محمود، الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2006.
– الطوزي محمد، الملكية والاسلام السياسي في المغرب، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي، نشر دار الفنك، الدار البيضاء، 2001.
– الفيلالي مصطفى، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، مايو 2005.
– الكراوي إدريس والنويضي عبد العزيز، الاقتصاد المغربي: نموذجا الفلاحة والاستثمار الأجنبي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1988.
– المالكي حبيب، الاقتصاد المغربي والأزمة: آفاق عالمية وجهوية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1986.
– المجدوبي الإدريسي محمد، المحاكم التجارية بالمغرب: دراسة تحليلية نقدية مقارنة، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، 1998.
– المسعودي أمينة، الوزراء في النظام السياسي المغربي (1955–1992): الأصول– المنافذ– المآل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2001.

– المسيري عبد الوهاب وآخرون، إشكالية التحيز، الجزء الثاني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995.
– أولسون منصور، السلطة والرخاء نحو تجاوز الدكتاتوريتين الشيوعية والرأسمالية، ترجمة ماجدة بركة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003.
– باينة عبد القادر، أشكال النشاط الإداري، منشورات زاوية للفن والثقافة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2006.
– برتان جيل، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد وعلي زيعور، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1970.
– بنسعيد العلوي سعيد وآخرون، الديمقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 86، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000.
– بندورو عمر، النظام السياسي المغربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002.
– بوجداد أحمد، الملكية والتناوب مقاربة «لإستراتيجية» تحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2000.
– جيل غرايم، دينـاميـات السيرورة الـديمقـراطيـة والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2005.
– حمودي عبد الله، الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد المجيد جحفة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الثالثة 2003.
– حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
– دكمجيان هرير ريتشارد، الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبد الوارث سعيد، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1992.
– دال روبرت، التحليل السياسي الحديث، ترجمة علا أبو زيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 1993.
– دال روبرت، عن الديمقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل، الطبعة العربية الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2000.
– روبيرتس تيمونز وهايت أيمي، من الحداثة إلى العولمة رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماغي، الجزء الأول، ترجمة سمر الشيشكلي، عالم المعرفة، العدد 309، نوفمبر 2004.
– روبيرتس تيمونز وهايت أيمي، من الحداثة إلى العولمة رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، الجزء الثاني، ترجمة سمر الشيشكلي، عالم المعرفة، العدد 310، ديسمبر 2004.
– روسيون الآن وآخرون، التحولات الاجتماعية بالمغرب، إصدار مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، 2000.

- زجلر جان، سادة العالم الجدد: العولمة- النهابون- المرتزقة- الغجر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2003.
- ساعف عبد الله، رهانات التحول السياسي في المغرب، منشورات دفاتر سياسية، 2004.
- سلامة بيير وآخرون، جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1994.
- سلامة غسان وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000.
- شوقي بنيوب أحمد، دليل حول المؤسسات والآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان في ضوء المعايير الدولية والقانون والاجتهاد القضائي، منشورات مركز التوثيق والإعلام والتكوين في حقوق الإنسان، يونيو 2004.
- شوقي بنيوب أحمد، هيئة التحكيم المستقلة: مسار المقاربة المغربية لتسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، منشورات مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، 2004.
- صن أمارتيا، التنمية حرية مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمه شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد 303، مايو 2004.
- عبد الفضيل محمود، برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، 1994.
- فؤاد عبد الله ثناء، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو 2001.
- فيرمورين بيير، مغرب المرحلة الانتقالية، ترجمة علي آيت احماد، منشورات طارق، الدار البيضاء، 2002.
- فونتير عبد الإلاه، العمل التشريعي بالمغرب: أصوله التاريخية ومرجعياته الدستورية دراسة تأصيلية وتطبيقية، الجزء الثالث: تطبيقات العمل التشريعي وقواعد المسطرة التشريعية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2002.
- كريمي علي، حقوق الإنسان والحريات العامة في المغرب بين طموح التغيير وإكراه الظروف السياسية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، رقم 46، 2003.
- ليستر ثورو، الصراع على القمة مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، العدد 204، ديسمبر 1995.
- معلال فؤاد، شرح القانون التجاري المغربي الجديد، الطبعة الثانية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، نونبر 2001.
- هلال علي الدين ومسعد نيفين، النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، أكتوبر 2005.
- هيرتس نورينا، السيطرة الصامتة الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، ترجمة صدقي حطاب، عالم المعرفة، عدد 336، فبراير 2007.

– هيرست بول وطومبسون جراهام، ما العولمة الاقتصادي العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، عدد 273، سبتمبر 2001.
– هيرمي غي، المرور إلى الديمقراطية، ترجمة صلاح الوديع، منشورات مكتبة المواطن، طنجة، 2001.
– واتربوري جون، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، 2004.
– والي خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (44)، الطبعة الأولى، بيروت، فبراير 2003.
– ولعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1997.
– وودز نجير وآخرون، الاقتصاد السياسي للعولمة، ترجمة أحمد محمود، نشر المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003.
– ويلسون جيمس، البيروقراطية ما الذي تفعله الأجهزة الحكومية ولماذا؟، ترجمة عبد الله بن مسفر الوقداني، منشورات مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، 2007.
– ياسين عبد السلام، في الاقتصاد: البواعث الإيمانية والضوابط الشرعية، مطبوعات الأفق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1995.

المقالات

– البوعزاوي عزيز، «حماية الملكية الصناعية والتجارية على ضوء المستجدات القانونية»، في الملكية الفكرية والتجارية والصناعية، مجلة المرافعة الصادرة عن هيئة المحامين بأكادير، الطبعة الأولى، يونيو 2001.
– السعدي محمد سعيد، «تدخل الدولة في الاقتصاد: التجربة المغربية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد ، 1 أبريل– يونيو 1986.
– الغامدي عبد الله، «الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة: دراسة تحليلية»، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 25، عدد 4، 1997.
– المدني محمد، «الإصلاح الدستوري»، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 26/25، صيف 2005.
– المسعودي عبد العزيز، «الخوصصة بالمغرب وأثرها على حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية»، منشورات فرع أطاك المغرب في الانترنيت: http://www.maroc.attac.org
–النجفي سالم توفيق، «الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه»، بحوث اقتصادية عربية، العدد 38، ربيع 2007.
– النوحي جواد، «آفاق تطور الدول النامية في ظل العولمة»، مجلة أبحاث، العدد 57، صيف 2007.
– غيماوات بانكاج، لماذا العالم غير مسطح، foreing policy النسخة العربية، مارس/أبريل 2007.

– أمين سمير، «الدولة والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي»، الحوليات المغربية للاقتصاد، السنة الأولى، 1992–1993.
– أورتيا كارسلين مارتين، «كيف يمكن لاسبانيا والاتحاد الأوربي المساهمة في خلق مغرب عربي موحد»، ترجمة نجيب بن يوسف، دفاتر سياسية، العدد 86، دجنبر 2006.
– باتن كريس، «الديمقراطية لا تنبع من فوهات البنادق»، Foreign policy النسخة العربية، سبتمبر/ أكتوبر 2003.
– بانا غاريا آرفند، «التجارة الدولية»، Foreign policy النسخة العربية، نونبر/ دجنبر 2003.
– باينة عبد القادر، «أسباب إنشاء المحاكم الإدارية بالمغرب على هامش مشروع القانون المحدث للمحاكم الإدارية المعرض على مجلس النواب في دورة ربيع 1991»، في القضاء الإداري حصيلة وآفاق، منشورات الجمعية المغربية للعلوم الإدارية، 1993.
– بي رايش روبرت، «كيف أن الرأسمالية تقوض الديمقراطية»، أُمىهَ"ىكَ النسخة العربية، سبتمبر/ أكتوبر 2007.
– تانزي فيتو وهاول زي، «البلدان النامية والسياسة الضريبية»، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2001.
http://imf.org/external/pubs/ft/issues73/ara/issue.73pdf
– توفيق العبد جورج وداودي حميد رضا، «تحديات النمو والعولمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، صندوق النقد الدولي، واشنطن 2003.
www.imf.org/external/pubs/ft/med/3002/ara/abed.pdf
– حمودي عبد الله وآخرون، «إشكالية انتقال الملك في المغرب قضايا وأسئلة »، وجهة نظر، العدد 8/9، 2000.
– ستيفن سيفل وآخرون، «لماذا تتفوق الديمقراطيات؟»، ترجمة إنصاف سلطان فواز البايز، الثقافة العالمية، العدد 137 يوليوز 2006.
– صبار حسن، «محاولة فهم أزمة مديونية العالم الثالث: حالة المغرب»، الحوليات المغربية للاقتصاد، العدد 2، 1992.
– عبد العاطي محمد، «الاستثمارات العربية في الخارج».
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A54F473E-A92F-4BDA-379F-AD93690CB.843htm
– فجري سفيان، «الخوصصة توسيع للقاعدة الاجتماعية للحكم أم تركيز لها؟»، وجهة نظر، العدد 11، 2001.
– كريمي علي، «تطور مدونات الاستثمار المغربية ومدى اهتمامها بالرأسمال العربي»، أبحاث، العدد 21، السنة الخامسة، 1989.
– «تصنيف الأغنياء»، Foreign Policy النسخة العربية، مايو/يونيو 2003.
– كرين سوزان وآخرون، «التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2003.
www.Imf.org/external/pubs/ft/Med/7002/.302/cra/creance.pdf

– مودن عبد الحي، «إصلاح الدستور في ضوء النظريات السائدة في تحليل النظام السياسي المغربي »، مقدمات: المجلة المغاربية للكتاب، عدد 36، خريف 2006.
– مودن عبد الحي، «التناوب وآفاق التغيير السياسي في المغرب»، في مستقبل الديمقراطية في بلدان الجنوب، مقدمات: المجلة المغاربية للكتاب، عدد 22–23، 2001.
– مودن عبد الحى، «الحداثة السياسية في المغرب»، الثقافة المغربية، العدد 17، أكتوبر 2000.
– مودن عبد الحي، «الحركة الأمازيغية: تحليل سوسيو– ثقافي»، مجلة وجهة نظر، العدد 7، ربيع 2000.
– مودن عبد الحي، «الدولة القومية وتحديات العولمة»، المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد، العدد 36، بدون تاريخ.
– مودن عبد الحي، «الملكية والإسلام السياسي بالمغرب»، مجلة وجهة نظر، العدد الرابع، صيف 1999.
– وولف مارتن، «أخلاق السوق»، Foreign policy النسخة العربية، سبتمبر/أكتوبر 2003.

الأطروحات والرسائل

– إدعلي أحمد، الأبعاد السوسيوسياسية للجباية المغربية نموذج الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل 1990–2000، أطروحة لنيل الدكتوراة في الحقوق، جامعة محمد الخامس أكدال، 2006.
– أغريب سعيد، المعاملة المغربية للاستثمارات الدولية والبحث عن الاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام، جامعة القاضي عياض مراكش، السنة الجامعية 2001–2002.
– الحسني إدريس، أهمية العامل الاقتصادي في إعادة إنتاج «السياسي» بالمغرب 1956–1993، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس أكدال الرباط، السنة الجامعية 2001–2002.
– الحمدان بحير فاطمة، السياسة الجمركية المغربية وإشكالية المبادلات التجارية الدولية، أطروحة لنيل دكتوراة الدولة في القانون العام. جامعة محمد الخامس أكدال، السنة الجامعية 2003–2004.
– الرضواني محمد، التنمية السياسية في المغرب: تشكل السلطة التنفيذية وممارستها من سنة 1956 إلى سنة 2000، أطروحة لنيل الدكتوراة في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، السنة الجامعية 2003–2004.
– الشناع عائشة، الاستثمارات الأجنبية الخاصة والشركات عبر الوطنية في المغرب (ما بين 1958–1994)، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس أكدال الرباط، شتنبر 1998.
– النويضي عبد العزيز، الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية الخاصة في البلاد المتخلفة: الإطار القانوني وأولوية العوامل السياسية والاقتصادية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الدار البيضاء، 1983.

– رحيمي مونية، نزاع الصحراء المغربية في إطار السياسة الخارجية الأمريكية أطروحة لنيل الدكتوراة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط.
– ملوكي رشيد، جدلية الاقتصادي والسياسي زمن تطبيق برنامج التقويم الهيكلي 1983–1993، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، السنة الجامعية 1998–1999.

الجرائد والمجالات

– أسبوعية المستقبل.
– الاتحاد الاشتراكي.
– الأحداث المغربية.
– التجديد.
– الحياة.
– الصحيفة
– الصحيفة المغربية.
– العلم.
– المساء.
– مجلة المساء.
– مدارك.
– منشورات الأحداث المغربية، 2004.
– نيشان.
– وجهة نظر.

النصوص القانونية

– ظهير شريف رقم 1.03.194 صادر في 14 من رجب 1424 (11 سبتمبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل، الجريدة الرسمية، عدد 5167–13 شوال 1424 (8 ديسمبر 2003).
– ظهير شريف رقم 1.00.222 صادر في 2 ربيع الأول 1421 (5 يونيو 2000) بتنفيذ القانون رقم 02.99 المغيرة والمتممة بموجبه مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.339 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977)، الجريدة الرسمية، عدد 4804، 12 ربيع الأول 1421 (15 يونيو 2000).
– ظهير شريف رقم 1.06.15 صادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة، الجريدة الرسمية، عدد 5404، 15 صفر 1427 (16 مارس 2006).
– ظهير شريف رقم 1.06.232 صادر في 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006) بتنفيذ قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، الجريدة الرسمية، عدد 5487، 11 ذو الحجة 1427 (فاتح يناير 2007).

– ظهير شريف رقم 1.95.213 صادر في 14 من جمادى الآخرة 1416 (8 نوفمبر 1995) بتنفيذ القانون الإطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق للاستثمارات، الجريدة الرسمية عدد 4335، 6 رجب 1416 (29 نوفمبر 1995).

– ظهير شريف رقم 1.96.83 بتاريخ 15 ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، الجريدة الرسمية، عدد 4418، 19 جمادى الأولى 1417 (3 أكتوبر 1996).

– ظهير شريف رقم 1.97.49 صادر في 5 شوال 1417 (13 فبراير 1997) بتنفيذ القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة، الجريدة الرسمية، عدد 4478، 23 من ذي الحجة 1417 (فاتح ماي 1997).

– ظهير شريف رقم 1.96.124 صادر في 14 من ربيع الآخر 1417 (30 أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، الجريدة الرسمية، عدد 4422، 4 جمادى الآخرة 1417، (17 أكتوبر 1996).

– ظهير شريف رقم 1.97.65 صادر في 4 شوال 1417 (12 فبراير 1997) بتنفيذ القانون رقم 53.95 القاضي بإحداث محاكم تجارية، الجريدة الرسمية، عدد 4482، 8 محرم 1418 (15 ماي 1997).

– ظهير شريف رقم 225–91–1 صادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) بتنفيذ القانون رقم 90–41 المحدث بموجبه محاكم إدارية، الجريدة الرسمية، عدد 4227، 18 جمادى الأولى 1414 (3 نوفمبر 1993).

– ظهير شريف رقم 1.06.07 صادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 80.03 المحدثة بموجبه محاكم استئناف إدارية، الجريدة الرسمية، عدد 5398، 24 محرم 1427 (23 فبراير 2006).

– ظهير شريف رقم 1.00.225 صادر في 2 ربيع الأول 1421 (5 يونيو 2000) بتنفيذ القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، الجريدة الرسمية، عدد 4810، 3 ربيع الآخر 1421 (6 يوليو 2000).

– ظهير شريف رقم 1.90.01 صادر في 15 من رمضان 1410 (11 أبريل 1990) بتنفيذ القانون رقم 39.89 المؤذن بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية عدد 4042–22 رمضان 1410 (18 أبريل 1990).

– ظهير شريف رقم 1.05.95 صادر في 20 من شوال 1426 (23 نوفمبر 2005) بتنفيذ القانون رقم 21.04 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية، عدد 5375، 3 ذو القعدة 1426 (5 ديسمبر 2005).

– ظهير شريف رقم 1.99.131 صادر في 26 من محرم 1420 (13 ماي 1999) بتنفيذ القانون رقم 34.98 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 34.98 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية، عدد 4692، 4 صفر 1420 (20 ماي 1999).

– ظهير شريف رقم 1.04.277 صادر في 25 من ذي القعدة 1425 (7 يناير 2005) بتنفيذ القانون

رقم 75.03 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الجريدة الرسمية، عدد 5282، 2 ذو الحجة 1425 (13 يناير 2005).
– ظهير شريف رقم 1.00.19 صادر في 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000) بتنفيذ القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية، الجريدة الرسمية، عدد 4776، 2 ذي الحجة 1420 (9 مارس 2000).
– ظهير شريف رقم 1.05.190 صادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 31.05 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية، الجريدة الرسمية، عدد 5397، 21 محرم 1427 (20 فبراير 2006).
– مرسوم رقم 04–03–2002 صادر في فاتح ربيع الآخر 1424 (2 يونيو 2003) يغير ويتمم المرسوم رقم 539–78–2 الصادر في 21 من ذي الحجة 1398 (22 نوفمبر 1978) بشان اختصاصات وتنظيم وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 5117، 15 ربيع الآخر 1424 (16 يونيو 2003).
– مرسوم رقم 2.97.771 صادر في 25 من جمادى الآخرة 1418 (28 أكتوبر 1997) بتحديد عدد المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية ومقارها ودوائر اختصاصها، الجريدة الرسمية، عدد 4532– 5 رجب 1418 (6 نونبر 1997).
– مرسوم رقم 864–9–2 صادر في 18 من شعبان 1415 (20 يناير 1995) في شان اختصاصات وزير الشؤون الخارجية والتعاون وتنظيم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، الجريدة الرسمية، عدد 4294– 15 رمضان 1415 (15 فبراير 1995).
– مرسوم رقم 59–92–2 صادر في 18 من جمادى الأولى 1414 (3 نوفمبر 1993) تطبيقا لأحكام القانون رقم 90–41 المحدثة بموجبه محاكم إدارية، الجريدة الرسمية، عدد 4229 بتاريخ 2 جمادى الآخرة 1414 (17 نوفمبر 1993).
– مرسوم رقم 603–80–2 صادر في 20 من ربيع الآخر 1402 (15 فبراير 1982) بإحداث منصب مستشار اقتصادي في الخارج وتحديد شروط تعيين المستشارين الاقتصاديين وأجورهم، الجريدة الرسمية، عدد 3616، 22 ربيع الأخر 1402 (17 فبراير 1982).
– مرسوم رقم 603–93–2 صادر في 13 من جمادى الأولى 1414 (29 أكتوبر 1993) في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة التجارية الخارجية والاستثمارات الخارجية، الجريدة الرسمية، عدد 4231، 16 جمادى الآخرة 1414 (فاتح ديسمبر 1993).
– مرسوم رقم 2.00.895 صادر في 6 ذي القعدة 1421 (31 يناير 2001) لتطبيق المادتين 17 و19 من القانون الإطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق للاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 4874، 21 ذي القعدة 1421 (15 فبراير 2001).

تقارير ووثائق

– أبحاث مجلة العلوم الاجتماعية، التقرير الاستراتيجي للمغرب 1996–1997، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، عدد خاص 40–41–42–43، الطبعة الأولى، 1997.
– أبحاث مجلة العلوم الاجتماعية، التقرير الاستراتيجي للمغرب 1997–1998، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، السنة الخامسة عشر، 1998.

– البنك الدولي، الدولة في عالم متغير، تقرير عن التنمية في العالم 1997، 1997.
– الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة ترانسبارنسي المغرب، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، تقرير حول وضعية القضاء بالمغرب، ماي 2006.
– العوفي نور الدين وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، في 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، تقرير قطاعي، الرباط، 2006.
– المملكة المغربية، 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، أطلس مبياني لمؤشرات التنمية بالمغرب خلال خمسين سنة، الرباط، 2006.
– المملكة المغربية، 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، التقرير العام، الرباط، 2006.
– المندوبية السامية للتخطيط، تقرير حول تقييم مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000–2004، 1 دجنبر 2004.
– المندوبية السامية للتخطيط، مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000–2004، الجزء الأول، 2001.
– الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، 2007.
– الوزارة الأولى، دورية الوزير الأول رقم 98–44، 1998.
– الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، نشرة حقوق الإنسان، العدد 2 سبتمبر 1994.
– بنك المغرب، التقرير السنوي، السنة المالية 2005.
– جماعة العدل والإحسان المجلس القطري للدائرة السياسية للجماعة، جميعا من أجل الخلاص، دجنبر 2007.
– جمعية دابا، دليل المواطن: المشاركة، العمل، الانخراط، 2007.
– حزب العدالة والتنمية، الورقة المذهبية البرنامج العام، سلسلة العدالة والتنمية، عدد 7.
– حزب العدالة والتنمية، جميعا نبني مغرب العدالة، وثيقة البرنامج الانتخابي للانتخابات التشريعية العامة لـ 7 شتنبر 2007، 2007.
– مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي، نحو الحرية في الوطن العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.
– مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي، ما هو أبعد من القدرة، والقوة، والفقر، والأزمة العالمية، تقرير التنمية البشرية للعام 2006، 2006.
– مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية الإنسانية في البلدان العربية خلق الفرص للأجيال القادمة، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002.
– مؤسسة محمد الخامس للتضامن، التقرير السنوي حول أنشطة المؤسسة.
– مجلس المستشارين، مناقشة مشروع قانون المالية رقم 48.03 للسنة المالية 2004 كما وافق عليه مجلس النواب في 17 نوفمبر 2003، تقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، دورة أكتوبر، السنة التشريعية 2003–2004.
– مجلس المستشارين، تقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول مشروع قانون المالية رقم 35.05 للسنة المالية 2006، دورة أكتوبر 2005، السنة التشريعية 2005–2006.
– مجلس النواب، مناقشة مشروع قانون الإطار رقم 18.45 بمثابة ميثاق للاستثمارات. تقرير لجنة

المالية والتنمية الجهوية، الدورة الاستثنائية شتنبر 1995، السنة التشريعية 1994–1995.
– مجلس النواب، تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية حول مشروع قانون المالية رقم 07 38. للسنة المالية 2008، دورة أكتوبر 2007، السنة التشريعية 2007–2008.
– مجلس النواب، تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية حول مشروع قانون رقم 03–76 يتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، السنة التشريعية 2004–2005.
– مجلس النواب، مناقشة مشروع القانون المالي رقم 44.01 للسنة المالية 2002، تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، دورة أكتوبر 2001، السنة التشريعية 2002–2003.
– مجلس النواب، مناقشة البرنامج الحكومي في مجلس النواب بتاريخ 21–25–28 نونبر 2002، منشورات مجلس النواب الولاية التشريعية السابعة 2002–2007.
– مجلس النواب، مناقشة مشروع قانون المالية رقم 48.03 للسنة المالية 2004، تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، دورة أكتوبر، السنة التشريعية 2004/2003.
– مرصد الانتقال الديمقراطي بالمغرب، التحول الديمقراطي بالمغرب، التقرير السنوي 2004، منشورات منتدى المواطنة، الدار البيضاء، 2005.
– وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول قطاع المؤسسات والمنشآت العامة المرفق بمشروع قانون المالية للسنة المالية 2008، 2007.
– وزارة العدل، دليل المحاكم التجارية الاختصاص والمسطرة، منشورات وزارة العدل، سلسلة الدلائل والشروح القانونية، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى 2000.
– وزارة المالية والخوصصة، تقرير حول النفقات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، أكتوبر 2005.
– وزارة المالية والخوصصة، ميزنية الدولة، الطبعة الأولى، 2004.

الخطب

– المملكة المغربية، الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزير الأول في موضوع التدبير اللامتمركز للاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 4970، 3 ذي القعدة 1422 (17 يناير 2002).
– المملكة المغربية، انبعاث أمة، الجزء 34، منشورات القصر الملكي، الرباط، سنة 1989.
– المملكة المغربية، رسالة الملك إلى الوزير الأول محمد كريم العمراني، 14 يونيو 1993، انبعاث أمة، الجزء 38، منشورات القصر الملكي، الرباط، سنة 1993.
– المملكة المغربية، انبعاث أمة، الجزء 40، منشورات القصر الملكي، الرباط، سنة 1995.
– الوزارة الأولى، خطب الوزير الأول عبد الرحمن يوسفي، الجزء الرابع، 2001.

اللقاءات والاستجوابات

– حسن البرنوصي، مدير الاستثمارات، الرباط في 4 يناير 2008.
– ميلود الشعبي، رجل أعمال، الرباط في 4 يناير 2008.
– عبد الرحيم الحجوجي، الرئيس السابق للاتحاد العام لمقاولات المغرب، الدار البيضاء في 18 يناير 2008.

– محسن عيوش، مسؤول سابق في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الرباط في 20 نونبر 2007.
– إدريس العراقي، أستاذ جامعي، مستشار سابق في ديوان وزير المالية والخوصصة فتح الله ولعلو، الرباط في 6 دجنبر 2007.
– محمد نجيب بوليف، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية، الرباط في 16 يناير 2008.
– محمد الشرقي، صحفي مختص في القضايا الاقتصادية، الرباط في 3 دجنبر 2007.
– عادل مساوي، أستاذ جامعي، الرباط في 16 مارس 2008.
– محمد مدني، استجواب جواد النوحي وعمر الشرقاوي، المجلة الإلكترونية رباط الكتب، العدد 4، 2008. www.ribalkoutoub.ma
– عبد الله ساعف، استجواب جواد النوحي وعمر الشرقاوي، المجلة الإلكترونية رباط الكتب، العدد 7، 2009.

2 الأجنبية:

Ouvrages

– Akesbi Najib, *L'impôt, l'Etat et l'ajustement*, Editions Actes, 1993.
– Amin Samir, *Les défits de la mondialisation*, Editions L'Harmattan, 1996.
– Ammor Mohammed Fouad, *Le Maroc dans l'économie Mondiale*, Les Editions Toubkal, Casablanca, 1987.
– Assouali Mohamed, *Le processus de privatisation au Maroc,* Publication de la REMALD, 1996.
– Ayache Albert, *Le Maroc : bilan d'une colonisation*, Editions Sociales, Paris, 1956.
– Badie Bertrand, *Le développement politique*, Editions Economica, Paris,1980.
– Basri Driss et autres, *Le Maroc et les droits de l'homme : positions, réalisations et perspectives*, L'Harmattan, Paris, 1994.
– Beau Nicolas et Graciet Catherine, *Quand le Maroc sera islamiste,* Editions La Découverte, Paris, 2006.
– Belal Abdel Aziz, *Développement et facteurs non-économiques*, Société Marocaine Des Editeurs Réunis, Rabat, 1980.
– Belal Abdel Aziz, *L'Investissement au Maroc (1912-1964)*, Les Editions Maghrébines, Casablanca, 1976.
– Belghazi Taieb et Madani Mohammed, *L'action collective au Maroc de la mobilisation des ressources à la prise de parole,* Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines Rabat, Série Essais et Etudes, n° 30, 2001.
– Benamour Abdelali, *Le Maroc interpellé,* Editions Eddif, Casablanca, 1993.
– Benhaddou Ali, *Maroc: les élites du Royaume : essai sur l'organisation du pouvoir au Maroc*, L'Harmattan, Paris, France, 1997.
– Benhayoun Gilbert et Autres, *L'Europe et la méditerranée : Intégration économique et libre échange*, L'Harmattan, Paris, 1997.

– Blin louis et Fargues Philippe, *L'économie de la paix au Proche–Orient*, vol.1 *Stratégies*, Maisonneuve et laroze / CEDEJ, Paris, 1995.
– Blin louis et Fargues Philippe, *L'économie de la paix au Proche–Orient*, vol.2 *La Palestine : entrepreneurs et entreprises*, Maisonneuve et laroze / CEDEJ, Paris, 1995.
– Boudahrain Abdellah, *Le droit du travail au Maroc*, Société d'édition et de diffusion Al-Madariss, 2 volumes, 2005.
– Chadli El Mostafa, *La société civile ou la quête de l'association citoyenne*, publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat, Série : Essais et Etudes, n° 32, 2001.
– Chaibainou El hadi, *La nouvelle loi bancaire marocaine : analyse et commentaire*, Editions Datapress, Casablanca, 1993.
– Chérifi Rachida, *Le Makhzen : politique au Maroc : hier et aujourd'hui*, Afrique orient, Casablanca, 1988.
– Cubertafond Bernard, *Le système politique marocain*, Editions l'Harmattan, Paris, 1997.
– Daoudi tahar, *La banque au Maroc : évolutions récentes, structures et organisation*, Imprimerie Beni Snassen, Salé, 1999.
– Diamond larry, Linz Juan et lipset seymour Martin, *Les pays en développement et l'expérience de la démocratie*, Traduit de l'anglais (l'américain) par Brigitte delorme et Bernard Vincent, Nouveaux horizons, Paris, 1993.
– Doumou Abdelali, *Etat et capitalisme au Maroc*, Editions Edino, Rabat, 1987.
– El Bacha Farid, *Le Droit au travail*, Imprimerie Folio-Témara, 2003.
– El Malki Habib, *L'Economie marocaine : bilan d'une décennie 1970-1980*, CNRS, Paris, 1982.
– El Midaoui Ahmed, *Les entreprises publiques au Maroc et leur participation au développement*, Afrique Orient, Casablanca, 1981.
– El Aoufi Noureddine, *La Marocanisation*, Les Editions Toubkal, 1990.
– El Aoufi Noureddine, *La société civile au Maroc*, SMER, Rabat, 1992.
– El Aoufi Noureddine, *Le droit du travail en question : les enjeux d'une réforme annoncée*. Publication de l'A.E.M, Imprimerie Eddar El Beida, Rabat, 1996.
– El Moudden Abdelhay et autres, *La réalité du pluralisme au Maroc*, Cercle d'analyse politique, Les Cahiers bleus, n° 2, décembre, 2004.
– Fukuyama Francis, *La fin de L'histoire et le dernier homme*, Editions Flammarion, 1992.
– Guerraoui Driss et Richet Xavier, *Les investissements directs étrangers facteurs d'attractivité et de localisation*, les Editions Toubkal Casablanca, L'Harmattan Paris, 1997.
– Guerraoui Driss et Richet *Xavier, Stratégies de privatisation comparaison*

Maghreb-Europe, les Editions Toubkal Casablanca, L'Harmattan Paris, 1995.
– Hibou Béatrice, *La force de l'obéissance : économie politique de la répression en Tunisie*, Editions la découverte, Paris, 2006.
– Lamodière Jean, *L'évolution du droit des investissements étrangers au Maroc*, Editions C.N.R.S/C.R.E.S.M, 1977.
– Laufer Romain et Hatchuel Armand, *Le libéralisme, l'innovation et la question des limites*, l'Harmattan, Paris, 2003.
– Lazrak Rachid, *Le nouveau droit pénal des sociétés au Maroc*, Editions La Porte, Imprimerie El Maarif El jadida, Rabat,1997.
– Lemarie Serge et Tripier Jean, *Maroc : prochain dragon ?*, 2e édition, Editions Eddif, 1992.
– Leveau Rémy, *Le fellah marocain défenseur du trône*, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, Paris, 1976.
– Leveau Rémy et autres, *Acteurs et espaces politiques au Maroc et en Turquie*, Centre Marc Bloch, 1996.
– Leveau Rémy et Hammoudi Abdellah, *Monarchies arabes : transitions et dérives dynastiques*, Les études de la documentation Française, Paris, 2002.
– Louchahni Lahsen, *Droit de la concurrence et circuits de distribution au Maroc*, REMALD, Collection "Manuels et Travaux Universitaires", n° 43, Première édition, 2003.
– Madani Mohammed, *Le paysage politique marocain*, Edition Dar Al Qalam, Rabat, 2006.
– Merle Marcel, *Sociologie des relations internationales*, Collection Etudes politiques, économiques et sociales, 4e édition, Dalloz, Paris, 1988.
– Michalet charles- Albert, *La séduction des nations ou comment attirer les investissements*, Ed. Economica, Paris, 1999.
– Michalet Charles-Albert, *Qu'est-ce que la mondialisation*, Editions La Découverte, Paris, 2003.
– Moukite Khalid, *Le régime juridique des investissements étrangers au Maroc*, Publication de l'institut universitaire de la recherche scientifique, Rabat, 2006.
– Odent Bruno et Truchet Didier, *La justice administrative*, Que sais-je ?, PUF, Paris, 1re Edition 2004.
– Oualalou Fathallah, *Après Barcelone... le Maghreb est nécessaire*, Edition Toubkal-l'Harmattan, Casablanca- paris, 1996.
– Oualalou Fathallah, *L'assistance étrangère face au développement économique du Maroc*, Les Editions Maghrébines, Casablanca, 1969.
– Oualalou Fathallah, *Le Maghreb : une utopie toujours possible*, Dossiers B.E.S.M, Rabat, 1977.
– Ouvrage collectif, *La crise et l'endettement du Tiers Monde*, Les Editions Maghrébines, Casablanca, 1988.
– Ouvrage collectif, *La délégation de service public : au confluent de l'Etat et*

du marché, Cahiers de la Fondation Abderrahim Bouabid, n° 20, octobre 1998.

– Ouvrage collectif, *La délégation de service public au confluent de l'Etat et du marché : Etude de cas*, Cahiers de la fondation Abderrahim Bouabid, n° 21, novembre 1998.

– Ouvrage collectif, *La loi cadre formant charte de l'investissement au Maroc : éléments d'un débat*, actes de la 1ère table ronde organisée par l'Association des Economistes Marocains, Fondation sidi M'chiche El Alami, Kénitra, 1996.

– Ouvrage collectif, *Mélanges en Hommage au professeur M. J. Essaid*, Imprimerie Canaprint, Rabat, 2005.

– Ouvrage collectif, *Les relations Maroc-Union européenne : nouvelle vision*, Publication de l'association Ribat Al Fath pour le développement durable, Imprimerie Beni Snassen, Salé, 2005.

– *Oxford learner's pocket dictionary*, Thierd edition, Oxford University Press, 2003.

– Perrin Simon, *Les entrepreneurs marocains un nouveau rôle social et politique face au Makhzen ?*, Itinéraires Etudes du développement, n° 15, octobre 2002.

– Qronfli Salah, *Les privatisations au Maroc : approche juridique*, Editions Maghrébines, Ain Sebaa, Casablanca, 1998.

– Recueil de la Cour internationale de Justice, Affaire Nottebohm, Annuaire 1954-1955.

– Roque Maria-Angels et Autres, *La société civile au Maroc : l'émergence de nouveaux acteurs de développement*, Editions Publisud, 2004.

– Saaf Abdallah et autres, *Contribution à l'étude des politiques publiques au Maroc*, Mélange Tahar Masmoudi, Accumulations du département de droit public et de sciences politiques, Faculté de droit, Rabat Agdal, Imprimerie Najah El Jadida, Casablanca, 1997.

– Saaf Abdallah, *Maroc : L'ésperance d'Etat moderne*, Afrique Orient, Casablanca, 1999.

– Saadi Mohamed Said, *Les groupes financiers au Maroc*, Editions Okad, Rabat, 1989.

– Santucci Jean-Claude et autres, *Le Maroc actuel: une modernisation au miroir de la tradition*, CNRS, Paris, 1992.

– Schwartzenberg Roger-Gérard, *Sociologie politique*, Editions Montchrestien, paris, 4ème Edition, 1988.

– Sedjari Ali, *Etat et Administration Tradition ou Modernité*, Les Editions Guessous, Rabat, 1995.

– Sorman Guy, *Les enfants de Rifaa musulmans et modernes*, Librairie Arthème Fayard, 2003.

– Stiglitz Joseph, *La grande désillusion*, Traduit de l'anglais (Américain) par

Paul Chemla, Librairie Fayard, 2002.
– Tangeaoui Said, *Les Entrepreneurs marocains. Pouvoir, société et modernité*, Editions Karthala, Paris, 1993.
– Tozy Mohamed et autres, *Régulation et Etat de droit*, Les Cahiers bleus, Cercle d'analyse politique, n° 4, 2005.
– Weber Max, *Le savant et le politique*, Paris, Plon, 1959.

Articles

– Abis Sébastien, « Le Maghreb émergent, doper l'émergence économique du Maghreb : cap sur l'intégration sous-régionale renforcée », *Idée : revue trimestrielle sur le dialogue entre le Maghreb, l'Espagne et l'Europe*, n° 6, printemps, 2005.
– Abouch Mohamed, « Bourse des valeurs et privatisation au Maroc », *Critique économique*, n° 3, Automne 2000.
– Achy Lahcen, « Le commerce intra-régional : l'Afrique du Nord est-elle une exception ? », *L'année du Maghreb*, CNRS, 2007.
– Akesbi Najib, « L'expérience des codes des investissements industriels au Maroc : l'évaluation des investisseurs », *B.E.S.M*, n° 151-152, 1983.
– Akesbi Najib, « La réforme fiscale au Maroc ou de la difficulté de réformer la fiscalité en temps de crise », *RFFP*, n° 28, 1989.
– Akesbi Najib, « L'impôt général sur le revenu », *RFFP*, n° 28, 1989.
– Bafoil François, « Economies politiques des privatisations », *Critique Internationale*, n° 32, juillet-septembre 2006.
– Balta Paul, « Les enjeux de la conférence de Barcelone », *AAN*, CNRS, 1995.
– Barcila fernando, « Maghreb ?, Oui merci », *Idées*, printemps 2005.
– Barjot Dominique, « Lafarge (1993-2004) comment on devient une firme mondiale », *Revue économique*, vol. 58, n° 1, janvier 2007.
– Belghazi Saâd, « Réforme des douanes et bonne gouvernance », *Critique économique*, n° 13, 2004.
– Benabdallah Mohammed Amine, « Réflexions sur la loi instituant les tribunaux administratifs », *Revue marocaine d'économie et de droit comparé*, n° 21, 1994.
– Ben Ali Driss, « Le Maghreb menacé de marginalisation », *Le nouveau siècle : revue de stratégie*, n° 16, septembre 1995.
– Ben Ali Driss, « Les enjeux de la privatisation », *RJPEM*, n° 23, 1990.
– Ben Othmane Mohamed Larbi, « La mise en œuvre de la privatisation au Maroc », *RJPEM*, n° 24, 1990.
– Ben Romdhane Mahmoud, « Développement et démocratie : l'exception tunisienne », *L'année du Maghreb*, CNRS, 2007.
– Benhlal Mohamed, « Maroc : chronique intérieure », *AAN*, CNRS, 1995.

– Benyoussef Amor, « Recherche des fondements économiques de l'intégration au Maghreb », *AAN*, CNRS, 1970.
– Berrada Abdelkader, « La marocanisation de 1973 : éclairage rétrospectif », *RJPEM*, n° 20, 1988.
– Berrada Abdelkader, « A propos de la réforme fiscale au Maroc », *RJPEM*, n° 15, 1984.
– Berrada Abdelkader, « Pourquoi le secteur privé s'est montré incapable de jouer son rôle de locomotive de développement et peu enclin à se risquer dans l'industrie au Maroc ? », *Revue marocaine d'audit et de développement*, n° 23/24. 2007.
– Berrada Mohamed, « Les relations franco-marocaines sous le signe de l'exception », *Géopolitique : revue de l'Institut international de géopolitique*, n° 57, 1997.
– Berg Andrew et Kreger Anne, « Tous dans la course : les bienfaits du libre commerce », *finances@développement*, septembre 2002.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2002/09/pdf/berg.pdf
– Bizberg Ilan, « La transformation politique du Mexique: fin de l'ancien régime et apparition du nouveau ? », *Critique Internationale*, n° 19, Avril 2003.
– Bloch-Lainé François, « L'affirmation d'une puissance », *Pouvoirs*, n° 53, 1990.
– Bouiyour Jamal, « Partenariat euro-marocain et dynamique des investissements directs étrangers », juin 2005, deuxième draft.
http://www.eg.ird.fr/activites/Papiers/Partenariat%20Euro-marocain%20et%20IDE.pdf
– Bouoyiour Jamal et Hattab- Christmann Malika, « Les flux d'investissements directs étrangers au Maroc », In *Annales Marocaines d'Economie*, n° 8, printemps 1994.
– Boylaud Olivier et Nicoletti Giuseppe, « Le secteur des télécommunications : Réglementation, Structure du Marché et Performance », *Revue économique de l'OCDE*, n° 32, 2001.
– Bichara Khader, « Les nouveaux accords entre l'union européenne et les pays arabes », *Confluences Méditerranée*, n° 21, printemps 1997.
– Bras Jean-Philippe, « Chronique marocaine », *AAN*, CNRS, 1989.
– Bunce Valerie, « Quand le lieu compte. Spécificités des passés autoritaires et réformes économiques dans les transitions à la démocratie », *RFSP*, vol. 50, n° 4-5, août -octobre 2000.
– Callies de salies Bruno, « Croissance économique et répression politique : les deux visages de la dictature en Tunisie », *le Monde diplomatique*, octobre 1999.
– Camau Michel, « Caractère et rôle du constitutionnalisme dans les Etats maghrébins », *AAN*, CNRS, 1977.

– Camau Michel, « Changements politiques et problématique du changement », *AAN*, CNRS, 1989.
– Camau Michel, « Globalisation démocratique et exception autoritaire arabe », *Critique internationale*, n° 30, janvier-mars 2006.
– Cassarino Jean-Pierre, « Pédagogie et mise à niveau en Tunisie », *Les cahiers de l'orient*, n° 55, 1999.
– Catusse Myriam, « Economie des élections au Maroc », *Monde Arabe Maghreb Machrek*, n° 168, avril-juin, 2000.
– Catusse Myriam, « L'action publique face aux "débordements" du social au Maroc, décharge et métamorphoses d'un "Etat social"? », in colloque international *Etat et régulation sociale comment penser la cohérence de l'intervention publique* ?, 11, 12 et 13 septembre 2006, Institut National d'Histoire de l'Art, Paris.
– Catusse Myriam, « Le débat sur les privatisations au Maroc : un procès exemplaire », *Monde Arabe Maghreb Machrek*, n° 167, janvier-mars, 2000.
– Catusse Myriam, « Maroc : « Un Etat de droit pour les affaires » », *AAN*, CNRS, 1998.
– Catusse Myriame, « De la lutte des classes au dialogue social : la recomposition des relations professionnelles au Maroc », *Monde Arabe Magrhreb Machrek*, n° 162, oct-déc, 1998.
– Catusse Myriam, « La confédération générale des entreprises du Maroc : aléas de l'institutionnalisation », *AAN*, CNRS, 1998.
– Chang ha- Joon, « Comment les puissants sont réellement devenus puissants : du protectionnisme au libre-échangisme : une conversion opportuniste », *Le Monde diplomatique*, juin 2003.
– Chavagneux Christian, « La diplomatie économique : plus seulement une affaire d'Etats », *Pouvoirs*, n° 88, 1999.
– Chesnais François, « La mondialisation du capital et ses conséquences », *Pétion*, n° 2, 1998.
– Chevassu Jean-Marie, « Le rôle de l'Etat marocain dans la croissance : le blocage et la restructuration du secteur industriel », *AAN*, CNRS, 1987.
– Cheynis Eric, « L'Altermondialisme au prisme marocain ». *Critique Internationale*, n° 27, Avril-juin, 2005.
– Chift Jermy, « Au-delà du consensus de Washington », *Finances@Développement*, septembre 2003.
http:// www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2003/09/pdf/clift.pdf
– Chigueur Mohammed, « Les entreprises à l'heure de la privatisation », *Economie et Socialisme*, n° 5, janvier-mars 1987.
– Chouikha Larbi et Labidi Kamel, « La Tunisie, sans filet, dans le grand jeu de la libération économique », *Le Monde Diplomatique*, juillet 1993.
– Clairmont Frédéric, « La puissance des véritables maîtres du Monde : ces firmes géantes qui se jouent des Etats », *Le Monde Diplomatique*, décembre

1999.
– Claver Cortés, Enrique Quer et Ramon Diego, « La structure de propriété de l'investissement direct au Maroc », *Revue Française de Gestion*, n° 167, 2006.
– Comeliau Christian, « Crise de la théorie du développement. Une seule politique : l'ajustement structurel », *le Monde Diplomatique*, février 1989.
– Daoud Zakya, « Maroc : les premiers pas du gouvernement youssoufi », *Monde arabe Maghreb Machrek*, n° 161, juillet-septembre 1998.
– Daoud Zakya, « Pourquoi et comment le Maroc a choisi le libéralisme », *Lamalif*, mai 1967.
– Daoud Zakya, « Privatisations à la marocaine : la loi sur le transfert au secteur privé de certaines entreprises publiques », *Monde Arabe Maghreb Machrek*, n° 128, avril-mars 1990.
– Darouich Ahmed, « Le renouveau néo- libéral au Maroc entre les contraintes extérieures et les contradictions internes », *Economie et Socialisme*, n° 11, janvier–mars 1986.
– De Brie christian, « Vers une mondialisation de la résistance. Comment l'AMI fut mis en pièces », *le Monde Diplomatique*, décembre 1998.
– De Wulf Luc et Steenlandt Marcel, « Réformes douanières : quelles leçons pour une bonne gouvernance du service public ? », *Critique économique*, n° 13, 2004.
– Deblock Christian, « La politique commerciale des Etats-Unis et les accords de libre-échange, du régionalisme ouvert aux alliances commerciales : le cas du Maroc », conférence prononcée dans le cadre du colloque « l'accord de libre- échange Maroc- Etats-Unis : éléments d'un débat national », Fondation Abderrahim Bouabid, Rabat, 1er mars 2003.
– Deblock christian, « Le libre-échange et les accords de commerce dans la politique commerciale des Etat-unis », *Cahiers de recherche du Centre Etudes internationales et Mondialisation*, mars 2004.
www.gric.uqam.ca/pdf/cahier cont_04 03 polcom-us.pdf
– Denoeux Guilain, « Le mouvement associatif marocain face à L'Etat : autonomie, partenariat ou instrumentalisation », *Revue marocaine d'audit et de développement*, n° 18, juin 2004.
– Doumou Abdelali, « Les dessous de la privatisation », *Lamalif*, n° 196, 1988.
– Dulong Delphine, « Quand l'économie devient politique la conversion de la compétence économique en compétence politique sous la V République », *Politix*, n° 35, 1996.
– Dupuch Sébastien, Mouhoud El Mouhoub et Talahite Fatiha, « L'union européenne élargie et ses voisins méditerranéens : les perspectives d'intégration », *Economie Internationale*, n° 97, 2004.
– El Achhabe Mohammed, « Nouvelle classe au Maroc et libéralisme du juste

milieu », *Le libéral*, n° 6, avril 1988.
– El Ktiri Mustapha et Sebbar Hassan, « L'Etat de l'économie marocaine à l'épreuve des programmes d'ajustement structurel », *Annales marocaine d'économie*, n° 4, 1993.
– El Malki Habib et Doumou Abdelali, « L'interventionnisme de l'Etat marocain à l'épreuve de l'ajustement », *AAN*, CNRS, 1987.
– El Malki Habib et Santucci Jean-claude, « L'Etat et le développement des économies arabes : un modèle en question ? », *AAN*, CNRS, 1987.
– El Malki Habib, « La privatisation pourquoi faire ? », *Lamalif*, n° 192, 1987.
– El Moumni Nadir, « Les réformes institutionnelles dans un contexte post-autoritaire : cas du Maroc », *Prologues : revue maghrébine du livre*, n° 36, Automne, 2006.
– EL Rassi Michel, « Le Maroc sous la houlette du Fonds monétaire international », *Les Cahiers de l'Orient*, n° 58, 2000.
– El Sammak Abdelrafaie, « Le Maroc entre l'Atlantique et la Méditerranée », *Outre-Terre*, n° 13, 2005.
– El Kenz Ali, « Les ingénieurs et le pouvoir », *Revue Tiers-monde*, n° 143. juillet–septembre 1995.
– Ennaji Mohammed, « De l'ancien sous couvert du nouveau », *Les Cahiers de l'Orient*, n° 58, 2000.
– Ethier Diane, « Des relations entre libéralisation économique, transition démocratique et consolidation démocratique », *Revue internationale de politique comparée*, vol. 8, n° 2, 2001.
– Ferguène Améziane et Ben Hamida Ezzedine, « Investissements étrangers en Tunisie et partenariat euro-méditerranéen », *Mondes en développement*, tome 27, n° 105, 1999.
– Ferrié Jean-Noél, « Maroc : chronique politique : succession monarchique et désenchantement de l'alternance partisane », *AAN*, CNRS, 1999.
– Ferrié Jean-Noèl, « Maroc : chronique politique : la mise en place de l'alternance », *AAN*, CNRS, 1998.
– Gandolfi Paola, « La société civile au Maroc : Signification et issues des processus de changement social et politique », Fourth Mediterranean Social and political research meeting, 19-23 March 2003, Workshop.
– Gobe Eric, « A la recherche des entrepreneurs Arabes », *les Cahiers de l'Orient*, n° 55, 1999.
– Gobe Eric, « Egypte : les hommes d'affaires et l'Etat dans le capitalisme de l'infitah (1974-1994) », *Monde Arabe Maghreb Machrek*, n° 156. avril-juin, 1997.
– Graeff christian, « Le Métier de diplomate d'hier à demain », *Pouvoirs*, n° 88, 1999.
– Granger Clotilde et Siroen Jean-Marc, « Les démocraties sont-elles plus

ouvertes à l'échange ? », *Economie Internationale*, n° 88, 2001.
– Graz Jean-Christophe, « Les nouvelles approches de l'économie politique internationale », *Annuaire français des relations internationales,* Editions Bruylant, Bruxelle, 2003.
– Gropp Reint et Kostial Kristina, « IDE et recettes de l'impôt sur les sociétés harmonisation ou concurrence fiscal ? », *Finances@développement*, juin 2001. http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2001/06/pdf/gropp.pdf
– Groupe Bancaire 2002, « Le Monde des banques et des bourses », *Hérodote*, n° 109, La découverte, 2e Semestre 2003.
– Guerraoui Driss, « Le secteur public à l'heure de la restructuration », *Lamalif*, n° 186, mars 1987.
– Guerraoui Driss, « Le système des concessions: une alternative pour la rénovation des services publics ? », *Critique économique*, n° 3, automne 2000.
– Guillen Pierre, « Les investissements français au Maroc de 1912 à 1939 », in *La position internationale de la France : aspects économiques et financiers (XIXe –XXe Siècles)*, Editions de l'Ecole des hautes études en sciences sociales, Paris, 1977.
– Gurbuz Burak Raffinot Marc, « Dette publique et investissements privés : le cas de la Turquie », *Economie Internationale*, n° 86, 2001.
– Hamdouch Bachir, « L'échec des P.V.D face aux sociétés transnationalles : l'exemple du Maroc », *B.E.S.M*, n° 151-152, 1983.
– Hamdouch Bachir, « Le Maroc et les sociétés multinationales », *B.E.S.M*, n° 136-137, 1978.
– Hdid Mohamed, « Efficacité du régime fiscal en matière d'attraction des opérateurs étrangers », *Vues économiques*, n° 9, 1997.
– Hervelin Marc, « Les investissements internationaux », *Vues économiques*, n° 5, 1994.
– Heydemann Steven, « La question de la démocratie dans les travaux sur le monde arabe », *Critique internationale*, n° 17, octobre 2002.
– Hibou Béatrice et Tozy Mohamed, « De la friture sur la ligne des réformes : la libéralisation des télécommunications au Maroc », *Critique économique*, n° 7, 2002.
– Hibou Béatrice, « Le libéralisme réformiste, ou comment perpétuer l'étatisme tunisien », *L'Economie politique*, n° 32, 2006.
– Honlonkou Albert, « Corruption, inflation, croissance et développement humain durable y a-t-il un lien ? », *Mondes en développement*, vol. 31, n° 123, 2003.
– Jaidi Larbi, « Les enjeux sectoriels et territoriaux de l'Accord de libre –échange (cas du Maroc) », Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse 20-21 septembre 2002, http://web.univ-pau.fr/RECHERCHE/GDRI-EMMA/activites/Coll-com/423/Jaidi.pdf

– Katir El Hassane, « Fiscalité et investissement au Maroc », *REMALD*, N° 32, mai–juin 2000.
– Kébabdjian Gérard, « Le libre-échange euro-maghrébin : une évaluation macro-économique », *Revue Tiers-monde*, n° 144, octobre-décembre 1995.
– Kéfi Ridha, « Tunisie : le modèle et ses limites », *Idées*, n° 6, 2005.
– Khosrowshahi Cameron, « Privatisation in Morocco: the politics of developement », *Middle East Journal*, vol. 51, n° 2, printemps 1997.
– Krifa- Schneider et Bauduin Nicolas, « Dynamique et déterminants des IDE en Russie », *Innovations*, n° 26, 2007.
– Kunssa Asfaw, « L'économie politique de la privatisation en Afrique subsaharienne », *Problèmes économiques*, n° 2.480, 24 juillet 1996.
– Lamloum Olfa, « L'enjeu de l'islamisme au cœur du processus de Barcelone », *Critique internationale*, n° 18, janvier 2003.
– Laurent Michel et Denoeux Guilain, « Campagne d'assainissement au Maroc : immunisation du politique et contamination de la justice », *Monde Arabe Maghreb Machrek*, n° 154, oct.-déc.,1996.
– Leca Jean, « Introduction », *AAN*, 1977.
– Lempérière Jean, « L'investissement direct : miroir de la croissance », *Le Monde Diplomatique*, mars 1992.
– Levasseur Sandrine, « Investissements directs à l'étranger et stratégies des entreprises multinationales », *Revue de l'OFCE*, Hors Série, mars 2002.
– Leveau Rémy, « Aperçu de l'évolution du système politique marocain depuis vingt ans », *Monde Arabe Maghreb- Machrek*, n° 106, oct.-dec., 1984.
– Leveau Rémy, « Eléments de réflexion sur l'Etat au Maghreb », *AAN*, CNRS, 1989.
– Leveau Rémy, « Pouvoir politique et pouvoir économique dans le Maroc d'Hassan II », *Les Cahiers de l'Orient*, n° 6, 1987.
– Lopez Garcia Bernabé, « Madrid- Rabat : du désamour à la réconciliation », *Géopolitique : revue de l'Institut international de géopolitique*, n° 57, 1997.
– Lorot Pascal, « La géoéconomie, nouvelle grammaire des rivalités internationales », *Annuaire français des relations internationales*, Editions Bruylant, Bruxelle, 2003.
– Loungani Prakash Razin Assaf, « L'investissement direct étranger est-il bénéfique aux pays en développement », *Finances@développement*, juin 2001.
http://www/imf/org/external/pubs/ft/fandd/fre/2001/06/pdf/loungani.pdf
– Mairey Denise et Peugeot Patrick, « Le ministre et les directeurs : qui commande ? », *Pouvoirs*, n° 53, 1990.
– Marais Octave, « Elites intermédiaires, pouvoir et légitimité dans le Maroc indépendant », *AAN*, CNRS, 1977.
– Mayer Thiery et Pfister Etienne, « Investissement direct et droits de propriété intellectuelle dans les pays en voie de développement : une étude

empirique des choix de localisation des multinationales françaises », *Revue région et développement*, n° 13, 2001.
– Mazier Jacques, « La mondialisation et les politiques économiques », *Pétion*, n° 2, 1998.
– Michalet Charles-Albert, « Investissements étrangers : les économies du sud de la méditerranée sont–elle attractives ? », *Monde Arabe Maghreb Machrek*, hors série, décembre 1997.
– Moore clement Henry, « La nouvelle technocratie égyptienne, les ingénieurs aux interstices du pouvoir », *Revue Magreb*, n° 73, 1976.
– Moore Clement Henry, « Les enjeux politiques des réformes bancaires au Maghreb », *AAN*, CNRS, 1987.
– Mouaqit Mohamed, « Le mouvement des droits de l'homme au Maroc : du makhzen à l'Etat de droit », *AAN*, CNRS, 1995.
– Ntoko Pierre, « Le positionnement commercial et social du Mexique dans l'ALENA », *Revue Tiers Monde*, n° 144, octobre- décembre 1995.
– O'Sullivan Mary, « Le rôle du marché boursier dans les systèmes nationaux de gouvernance », *Revue française de gestion*, n° 142, 2002.
– Oleh Havrylshyn, « Eviter le péché d'orgueil, mais reconnaître les succès : les leçons de la transition post-communiste », *finances@développement*, 2004.
www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2004/09/pdf/counterp.pdf
– Ortiz Guillermo, « L'Amérique latine et le consensus de Washington », *Finances@Développement*, septembre 2003,
http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2003/09/pdf/ortiz.pdf
– Oualalou Fathallah, « La question de l'endettement extérieur du Maroc et le PAS », In *Annales marocaines d'économie*, n° spécial, 1993.
– Padova Yann, « L'Egypte et le FMI : libéralisation en trompe-l'œil ? », *Les Cahiers de l'Orient*, n° 45, 1997.
– Péridy Nicolas, « La nouvelle politique de voisinage de l'Union européenne : une estimation des potentiels de commerce », *Revue économique*, vol. 57, n° 4, juillet 2006.
– Petrella Riccardo, « La dépossession de l'Etat », *Le Monde Diplomatique*, août, 1999.
– Plane Mathieu, « Le secteur des télécommunications surfe-t-il de bulle en bulle ? », *Revue de l'OFCE*, janvier 2004.
– Regnault Henri, « Les blocages au développement du sud de la Méditerranée sont-ils purement économiques ? », *Monde en développement*, tome 27, 105-29, 1999.
– Rougier Bernard, « Le Grand Moyen–Orient : un moment d'utopie internationale », *Critique Internationale*, n° 26, janvier 2005.
– Rousset Michel, « Changements institutionnels et équilibre des forces politiques au Maroc : un essai d'interprétation », *AAN*, CNRS, 1977.

– Rousset Michel, « Une nouvelle approche de l'intervention économique de l'Etat », *Revue marocaine de finances publiques et d'économie*, n° 6, 1999.
– Ruano-Borbalan Jean-Claude, « Un seul monde ? », *Sciences humaines*, hors série, n° 17, juin/juillet 1997.
– Saadi Mohamed Said, « Eléments d'analyse des entreprises personnelles et familiales marocaines », *Gestion et société*, n° 9, 1982.
– Saadi Mohamed Said, « Réflexions sur le secteur public industriel au Maroc », *Economie et socialisme*, n° 1, janvier-mars, 1986.
– Saddem Abdellatif, « Comment la Tunisie relève les défis de la mondialisation », *Finances et Développement*, décembre 2001.
– Sagou M'hamed, « L'Ajustement économique au Maroc : structures, stratégies et performances économiques », *Revue marocaine de finances publiques et d'économie*, n° 9, 1995.
– Salamé Ghassan, « La recomposition du monde. Les rapports Nord-Sud après la guerre froide », Entretien, *Revue Esprit*, Novembre 1996.
– Salamé Ghassane, « Sur la causalité d'un manque : pourquoi le monde arabe n'est-il donc pas démocratique ? », *RFSP*, volume 41, n° 3, juin 1991.
– Santucci Jean Claude, « Etat de droit et droits de l'Etat au Maroc : réflexions à propos du conseil consultatif des droits de l'homme », *AAN*, CNRS, 1995.
– Sapir Jacques, « Retour vers le futur : le protectionnisme est-il notre avenir ? », *l'Economie politique*, juillet-août, n° 31, 2006.
– Smouts Marie–Claude, « Que reste-t-il de la politique étrangère ? », *Pouvoirs*, n° 88, 1999.
– Sobh S, « Les maux du royaume », *Arabies*, n° 216, avril 2005.
– Stora Benjamin, « Les Etats–Unis et le Maghreb », *Les Cahiers de l'Orient*, n° 73, 2004.
– Tangeaoui Said, « Les entrepreneurs maghrébins dans la perspective de l'accord de Barcelone », *AAN*, CNRS, 1996.
– Thoenig Jean-Claude, « Les grands corps », *Pouvoirs*, n° 79, 1996.
– Turunç Garip, « Développement du secteur financier et croissance : le cas des pays émergents méditerranéens », *Région et développement*, n° 10, 1999.
– Turunç Garip, « La Turquie et l'Europe : une relation embrouillée », *Mondes en développement*, vol. 32, n° 128, 2004.
– Van Huffel christophe, « Investissements directs étrangers : problèmes et enjeux pour les pays du Sud et de l'Est de la Méditerranée », *Région et développement*, n° 13, 2001.
– Wallach Lori, « La coopération en matière d'investissement l'Ami : la déclaration universelle des droits du capital », *Problèmes économiques*, n° 2611-2612, 7-14 avril 1999.
– Whitehead Laurence, « Entreprises de démocratisation : le rôle des acteurs externes », *Critique Internationale*, n° 24, juillet 2004.

– Williamson John, « Un train de réformes. Consensus de Washington : un bref historique et quelques suggestions », *Finance@développement*, septembre 2003.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2003/09/pdf/williams.pdf
– Wolf Martin, « Mais pourquoi cette haine des marchés ? », *Le Monde diplomatique*, juin 1997.
– Zemrani Bensalah Anas, « Le potentiel fiscal marocain », *Lamalif*, n° 137, juin/juillet 1982.

Mémoires et Thèses

– Belhaj Mohamed Amine, Les implications de l'impôt sur les sociétés sur l'encouragement de l'investissement, Diplôme d'études supérieures en droit public, Université Mohamed V Rabat Agdal, 1997-1998.
– Bella Najat, les incitations fiscales à l'investissement au Maroc, Mémoire de cycle supérieur, Ecole nationale d'administration publique, Rabat, Sans date.
– Benhlal Mohamed, Réformes économiques et transition démocratique, Thèse pour le doctorat en Droit, Université de Perpignan, 2004.
– Benslimane Mohamed, Stratégie d'implantation des multinationales au Maroc, Thèse de doctorat de 3éme cycle en économie et administration des entreprises, Faculté de Droit de Montpellier, 1977.
– Bensouda Noureddine, Le processus de décision fiscale au Maroc, Thèse pour le doctorat d''Etat en droit public, Atelier national de reproduction des thèses de l'Université de Lille III, 2001.
– Catusse Myriam, L'entrée en politique des entrepreneurs marocains : libéralisation économique et réforme de l'ordre politique, Thèse de doctorat en science politique, Université Aix-en-Provence,1999,
– Dixneuf Marc, L'économie et la politique étrangère de la France : pratiques et représentations, Thèse pour obtenir le grade de docteur de l'université Paris X-Nanterre, 8 décembre 2000.
– El Harras Mohamed Larbi, Attraction de l'investissement étranger et dynamique de l'économie marocaine, Thèse de doctorat, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales Rabat-Agdal, 2001.
– El Moutadayene Abdellatif, Développement économique et changement politique au Maroc, Thèse présentée à la Faculté des Sciences Sociales, Université Laval, Québec, janvier 2005.
– Fertoul Youssef, Les investissements étrangers dans le secteur agricole au Maroc, Mémoire de troisième cycle pour l'obtention du diplôme d'ingénieur d'Etat en Agronomie, Institut agronomique et vétérinaire Hassan II, Rabat 2004.
– Fouguig Brahim, Investissements directs étrangers et commerce extérieur :

cas de l'industrie manufacturière au Maroc-, Thèse du doctorat d'Etat en sciences économiques, Université Mohammed, Faculté de Droit Souissi Rabat, 2001.
– Grar Ahmed, Les capitaux étrangers dans l'industrialisation du Tiers-monde : le cas du Maroc, Thèse d'Etat en sciences économiques, Faculté de Droit de Casablanca,1985.
– M'hamdi Alaoui Loubna, Privatisation du secteur public marocain: problématique et éléments d'analyse, Mémoire de DES en sciences économiques, Université Mohamed V Agdal Rabat, 1991.
– Maarouf Abdelouahab, Contraintes de Financement de l'Economie marocaine, Thèse pour le doctorat en sciences économiques, Université Mohammed V Agdal Rabat, janvier 2001.
– Mansouri Zahra, Les investissements privés étrangers dans le contexte des mutations de l'économie marocaine, Thèse de doctorat, Faculté de sciences juridiques, économiques et sociales Rabat Agdal, 2006.
– Rami Mohammed, Secteur privé et investissement industriel au Maroc, Thèse pour l'obtention du doctorat en sciences économiques, Université Mohammed V Rabat- Agdal, 2005.

Discours

– Discours de L'Ambassadeur Marc C Ginsberg, Un bon investissement : vendre le produit «Maroc», Casablanca, Maroc, 28 octobre 1997.

Revues et journaux

– Al Maliya, Revue trimestrielle du Ministère des Finances et de la privatisation.
– Bulletin et lettres du Centre marocain de conjoncture.
– Challenge Hebdo.
– Economie et Entreprises.
– Finances News Magazine.
– Finances News.
– Interface : Revue du Commerce et de l'Industrie.
– Jeune Afrique l'intelligent.
– Jeune Afrique.
– L'Economiste.
– La Gazette du Maroc.
– La Nouvelle tribune.
– La Vie économique.
– Lamalif.
– Le Journal Hebdomadaire.
– Le Journal.

– Le Libéral.
– Libération.
– Maroc Hebdo International.
– Tel Quel.

Rapports et études

– Ambassade de France en Égypte, Situation économique et financière de l'Egypte, Mission économique, actualisation le 6 mars 2007.
http://www.missioneco.org/egypte
– Ambassade de France en Tunisie ? Les privatisations en Tunisie, Mission économique, actualisation le 10 mai 2006.
– Ambassade de France en Turquie, Services économiques d'Ankara Turquie : Point sur la situation économique et financière, Mission Economique d'Ankara, actualisation au 17 avril 2007.
http://www.missioneco.org/turquie
– Antil Alain, Le Royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique sub-saharienne, Institut Français des Relations Internationales IFRI, novembre, 2003. http://www.defense.gouv.fr/das/content.
– Azam Jean Paul et Morrisson Christian, La faisabilité politique de l'ajustement en Côte d'Ivoire et au Maroc, série La faisabilité politique de l'ajustement, OCDE, 1994.
– Bank Al–Maghrib, Rapport annuel sur le contrôle, l'activité et les résultats des établissements de crédit, exercice 2004.
– Bank AL Maghreb, Fond Hassan II pour le développement économique et social, Bulletin trimestriel, n° 85, juin-septembre 2000.
http: www.bkam.ma/download/bulletin trimestriel/fr/annexe/
– Bank Al-Maghrib, Aperçu sur le système bancaire marocain, Direction du contrôle des établissements de crédit, Rabat, le 24 mai 2001.
– Banque Mondiale, L'Institut supérieur de la magistrature : quelques chiffres.
http://ww.inweb18.wordbank.org/mna/mena.nsf/attachements/INEJchiffres/sfile/INEJ. chiffre.doc
– Banque Mondiale, La Banque mondiale accompagne le processus de réforme de la justice au Maroc.
http://www.inweb18.wordbank.org/mna/mena.nsf/attachements/BM@PROJETJUSTICE/SFILE/BM@PROJET_justice.
– Banque Mondiale Royaume du Maroc, Le secteur privé : moteur de la croissance économique marocaine, Rapport n° 19975-Mor, 15 décembre 1999.
www.Worldbank.Org/Mna/mena.Nsf/attachements/privatesector assessment fr/s File, consultée le 12/ 08/2003.

– Banque Mondiale, Promouvoir la croissance et l'emploi par la diversification productive et la compétitivité, Mémorandum économique pays, volume I, synthèse le 14 mars 2006.
– Banque Mondiale, Rapport sur la pauvreté : comprendre les dimensions géographiques de la pauvreté pour en améliorer l'appréhension à travers les politiques publiques, Rapport n° 28 223-Mor, septembre 2004.
– Banque Mondiale, Rapport sur l'évaluation du système juridique et judiciaire, octobre, 2003.
http://lnweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf/Attachments/Event13octobre2003ResumedelaPresentationduRapport/$File/Marocresume.wps.doc.
– Banque Mondiale, Stratégie de coopération 2005-2009 avec le Royaume du Maroc, rapport N° 31879-MA, 30 juin 2005.
– Banque Mondiale, Un meilleur climat de l'investissement pour tous, Rapport sur le développement dans le monde, 2005.
– Banque Mondiale, Le secteur manufacturier marocain à l'aube du 21ème siècle, Résultats de l'enquête pour l'analyse et la compétitivité des entreprises (Facs- Maroc), projet conjoint entre le ministère de l'Industrie, du Commerce, de l'Energie et des Mines du Maroc et la Banque Mondiale.
– Bougault Hervé et Filipiak Ewa, Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie, Maroc, Sénégal, Agence française de développement, 2005.
– Boussetta Mohamed et autres, Espace euro-méditerranéen et coûts de la non intégration Sud–Sud : le cas des pays du Maghreb, Femise Research programme 2000-2004, Research n° FEM 21-43., august 2004.
http://www.femise.org/pdf/a021/fem2143-ces-Rabat.pdf
– CGEM, Livre Blanc pour renforcer et consolider le dynamisme de l'économie marocaine, 2007.
– CNUCED, Examen de la politique de l'investissement Maroc, version préliminaire 29 janvier 2007, 2007.
– CNUCED, L'IED en provenance des pays en Développement ou en Transition : Incidences sur le développement : vue d'ensemble, Rapport sur l'investissement dans le Monde 2006.
– CNUCED, le développement économique en Afrique : repenser le rôle de l'investissement étranger direct, 2005.
– CNUCED, World Investment Report 2002, 2005 et 2006.
– Conseil déontologique des valeurs mobilières, Investissement étranger à la bourse de Casablanca, année 2003, 2004 et 2005.
– Conseil national du commerce extérieur, Rapport de la commission «diplomatie économique», cinquième session ordinaire, Rabat, 13 juin 2000.
– Cumenge Gabriel, Les investissements industriels français au Maroc : une étude empirique sur la décennie quatre-vingt-dix, document de travail, ministère français de l'Economie, des Finances et de l'Industrie, juillet, 2004.

– EL Bacha Farid, Rapport sur l'état d'avancement de la construction d'un cadre juridique du développement humain et des processus de réformes législatives et réglementaires liés à l'encouragement du développement général et humain en particulier, y compris : Droit des affaires, droit de la presse, droit social, droit administratif. Contribution in *50 ans de développement humain et perspectives 2025*, Rabat, 2006.
http:// www. Rdh50.ma/pdf/fr/contributions.GT10-6.pdf
– FEMISE, Analyse et propositions du Forum euro-méditerraneen : les instituts économiques, Rapport du Femise 2005.
– FEMISE, le Partenariat euro- méditerranéen, 10 ans après : acquis et perspectives, février 2005.
http://www.femise.org/PDF/Femise_T2005.fr/pdf.fr
– Financial Markets International, INC, Royaume du Maroc, Evaluation de la législation commerciale du Royaume du Maroc, Draft 2-0 Rapport.
http:// enst-media.ac.ma/cpa/fixe/eval%20droit%20ccial%20Maroc.pdf
– FMI, Perspective et progrès des économies en transition : le point de vue du FMI, Etudes thématiques, 3 novembre 2000.
http://www.imf.org/external/np/exr/ib/2000/fra/110300f.htm
– Giordano Paolo et Santiso Javier, La course aux Amériques : les stratégies des investisseurs européens en Argentine et au Brésil, les Etudes du CERI, n° 52, avril 1999.
– Haim Malka et Jon B. Alterman, Arab reform and foreign aid: lesson from Morocco, Significant Issues services, the GSIS Perss, Centre for strategic and international studies, Washinton D.C, Volume 28 , Number 4, 2006.
– Handoussa Heba et Reiffers Jean-Louis (coordonnateurs), Le Processus de transition économique et la mise en œuvre du partenariat euro- méditerranéen, Rapport de FEMISE, septembre 2001.
http://www.femise.org/pdf/femise_0109_fr.pdf
– Henry Pierre et De Saint-Laurent Bénédict, Les investissements étrangers vers la région MEDA ont encore accéléré en 2006.
http://www.animaweb.org/images/Ani_Bilan-IDE-MEDA-2006_FR_26-2-07.pdf
– Hibou Béatrice et Martinez Luis. Le Partenariat euro-maghrébin : un mariage blanc, Les études du CERI, n° 47, novembre 1998.
– Hibou Béatrice, Les enjeux de l'ouverture au Maroc : dissidence économique et contrôle politique, Les études du CERI, n° 15, avril 1996.
– Hibou Béatrice, Les marges de manoeuvre d'un "bon élève" économique : la Tunisie de Ben Ali, Les études du CERI, n° 60, décembre 1999.
– Ministère du Commerce et de l'Industrie, Les délocalisations industrielles internationales : déterminants, facteurs d'attractivité, tendances le point de vue des entreprises étrangères implantées au Maroc, Conjoncture, mai, n° 27, 1999.

– Ministère de la Prévision économique et du Plan, Enquête nationale sur les niveaux de vie des ménages 1998/1999, Direction de la Statistique.
– Ministère délégué Auprès du Premier ministre chargé des affaires économiques, Système de promotion économique du Maroc, Direction des investissements extérieurs, 2006.
– Ministère des Affaires Economiques et des Affaires Générales, Direction des investissements. Situation de l'investissement au Maroc durant l'année 2003.
– Ministère des Affaires Economiques et Générales, Bilan de la commission des investissements, Années 2002, 2003, 2004, 2005 et 2006, Direction des investissements.
– Ministère des Affaires Economiques et Générales, Le Maroc dans la course : Bilan de l'investissement 2003-1S 2007, Direction des investissements, décembre 2007.
– Ministère des Finances et de la privatisation, La Douane en Chiffres : 2000 et 2005, Administration des Douanes et Impôts Indirects, Edition 2001 et 2006.
– Ministère des Finances et de la Privatisation, Bilan de la privatisation 1993-2003, Direction des entreprises publiques et de la privatisation, juin 2004.
– Ministère des Finances et de la Privatisation, Le positionnement économique du Maroc en Afrique. Bilan et perspectives, Direction des études et des prévisions financières, juillet 2006.
– Ministère des Finances et de la privatisation, Les relations du Maroc avec l'Union européenne : du partenariat au statut avancé, Direction des études et des prévisions financières, novembre 2007.
– Ministère des Finances et de la privatisation, Partenariat euro-méditerranéen : dix ans après la déclaration de Barcelone, Direction des études et des prévisions financières, juin 2005.
– Ministère des Finances et de la privatisation, Privatisation : Bilan et perspectives, Direction des entreprises publiques et de la privatisation, 14 février 2005.
– Ministère des Finances et de la Privatisation, Tableau de bord social, Activité chômage et emploi, Direction de la politique économique générale, juin 2003.
– Ministère des Finances et de Privatisation, Bilan de la réforme du secteur financier, Direction du Trésor et des Finances extérieures, 2007.
– Ministère des Finances et de la privatisation, Tableau de bord des Finances publiques, Direction des études et des prévisions financières, 2006.
– Ministère de l'Economie et des Finances, Bilan du programme d'ajustement structurel, Direction des études et des prévisions financiers, Document de travail, n° 1, octobre 1995.
– OCDE Synthèses, La coopération en matière d'investissement de l'Ami : le

point de vue de l'OCDE, Problèmes économiques, n° 2611-2612, 7-14 avril 1999.
– OCDE, Tendances et évolution récente de l'investissement direct étranger, Edition OCDE, septembre 2002.
http:// www. Oecd.org/dataoecd/27/15/1938173.pdf
– Office des Changes, Statistiques des échanges extérieurs du Maroc, Division des études et de la balance des paiements, années 1976-1983.
– Ottaway Marina et Riley Meredith, Morocco: From top-down reform to democratic transition?, Carnegie endowment for international peace, Number 71, september, 2006.
– PNUD, Approfondir la démocratie dans un monde fragmenté, Rapport mondial sur le développement humain, 2002.
– PNUD, Droits de l'homme et développement humain, Rapport mondial sur le développement humain, 2000.
– PNUD, Les Objectifs du millénaire pour le développement, un pacte entre les pays pour vaincre la pauvreté humaine, Rapport mondial sur le développement humain 2003.
– UNDP, Fighting climate change: Human solidarity in a divided world, Human development Report 2007/2008.
– Programme de travail adopté en complément de la déclaration de Barcelonne du 28 novembre 1995, AAN, CNRS, 1995.
– Rapport Avicenne, Maghreb-Moyen–Orient contribution pour une politique volontariste de la France, 23 avril 2007.
http://www.ifri.org/files/Moyen_Orient/Avicenne_DBauchard. 0407.pdf
– Rheyati Nassira, Les opportunités d'investissement extérieur direct au Maroc dans les secteurs de l'énergie, des mines, et de l'environnement, Conférence internationale sur les investissements extérieurs directs et l'environnement, OCDE, Paris 7 et 8 février 2002, Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de l'Environnement.
– Saadi Mohamed Said, Secteur privé et développement humain au Maroc 1956-2005, Contribution in *50 ans de développement humain et perspectives 2025*, Rabat, 2006. http:www.rdh50.ma/fr/pdf/contributions/Gt3-6.pdf
– Sagou M'hamed, les politiques macro-économiques : Les politiques budgétaires et monétaires du Maroc depuis cinquante ans et perspectives pour les vingt prochaines années, Contribution in *50 ans de développement Humain et perspectives 2025*, Rabat, 2006.
http:www.rdh50.ma/fr/pdf/contributions/Gt3-5.pdf
– The World Bank, Growing Faster, Finding Jobs Choices For Morocco, 1996.
– Union Européenne, Délégation de la commission européenne au Royaume du Maroc, Programme Meda au Maroc 1996-2006, Lettre d'information,

n° 176 décembre 2003.
– Wolf Thomas Gurgen Emine, Gestion des affaires publiques et lutte contre la corruption dans les Etats baltes et les pays de la CEI. Le Rôle du FMI, Fond monétaire international, Dossiers Economiques 21, Washington, 2000. http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues21/fra/issue21f.pdf

Textes juridiques

– Circulaire n° 1589 aux banques intermédiaires agréées, Régime de convertibilité en faveur des investissements étrangers, Rabat, le 15 septembre 1992 1 Rabii I 1413.
– HACA, décision du CSCA, n° 07-05 du 20 RabiI I 1426 (29 Avril 2005) relative à la compagne publicitaire dénommée «Jawal Jeune», Recueil des principales décisions et recommandations du CSCA 2005-2007.
– HACA, décision du CSCA N'04-05 du 21 di Alhijja 1425 (1er février 2005) relative à la plainte formulée par le Parti de justice et du développement à l'encontre de la «Soread» 2M, Recueil des principales décisions et recommandations du CSCA 2005-2007.
– Office des Changes, Guide de l'investisseur étranger en matière de changes.
– Office des Changes, Régime de convertibilité en faveur des investissements étrangers, Circulaire de l'Office des changes aux banques intermédiaires, n° 1589, Rabat le 15 septembre 1992, 17 Rabia I 1413.

Sites Internet

http://unctad.org
http://www.Aujourdhui.ma
http://www.avmaroc.com
http://www.delmar.ec.europa.eu
http://www.ier.ma
http://www.anrt.ma
http://www.anrt.ma/arb
http://www.cgem.ma
http://www.finances.gov.ma
http://www.ona.ma
www.banquemondiale.org
www.douane.gov.ma
www.femise.org
www.fmi.org
www.maroc.ma
www.oc.gov.ma
www.vivendi.com
www.wto.org
www.leconomiste.com
www. Ribatalkoutoub. Ma
www.cairn.info
www.heritage.org

يطمح هذا الكتاب إلى إعادة «طرح الأسئلة التي أهملتها الأبحاث الجامعية في المغرب منذ التسعينيات مركزا على جانبين بالغي الأهمية: أولهما يرتبط بالتعريف بحجم الاستثمارات الأجنبية، وتتبع تطورها خلال ست عشرة سنة منذ 1990. ويقارب النوحي في ثانيهما مسألة تأثير الاستثمارات الأجنبية على النظام السياسي. يوثق البحث التنامي المتواصل للاستثمارات الأجنبية بالمغرب، بالرغم من التقلبات التي عرفتها خاصة خلال 2001 و2002. ويوظف معطيات إحصائية توضح تطور هذه الاستثمارات في المغرب وتقارنها بشكل جد مفيد مع عدد من البلدان. لكن المساهمة البارزة لدراسة النوحي تبرز في الفصول التي تعالج المسألة الشائكة، نظريا وتجريبيا، لمدى تأثير هذه الاستثمارات على النظام السياسي. الجواب الذي يقدمه النوحي هو أن «توسع الحرية الاقتصادية لا يعني إضعاف النظام السياسي أو خلق ظروف سياسية للدفع بالتطور الديمقراطي، بل إن الاستثمار الأجنبي قد يشكل حلقة لتقوية موارد مشروعية النظام السياسي وتوسيع قدراته للتحكم في المجتمع.» ... ذا الاستنتاج معتمدا على قائمة طويلة من الكتابات التي عالجت النظام ...، وعلى النصوص القانونية، وعلى معطيات من الصحافة الاقتص... الخصائص السوسيولوجية لعينة من الفاعلين على مستوى الح... ت والقطاع الخاص، موليا اهتماما خاصا للاتحاد العام لمقاولات المغرب



من تقديم الكتاب ... ي ... ون

الطباعة : منشورات عكاظ – 2010–

80 درهم